

مجموع الفتاوى للشيخ
عبد العزيز بن عبد الله بن
عبد الرحمن بن عبد الوهاب



الروض النضير

شرح

مجموع الفتاوى الكبير



تأليف

القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن أحمد السبكي

١١٨ - ١٢٢١ هـ

الجزء الثاني

هذا الكتاب
هو من
مكتبة
الشيخ
عبد العزيز بن عبد الله بن
عبد الرحمن بن عبد الوهاب

مكتبة

ص. ١٠ - الطائف

مكتبة المؤيد
صاحبها
مجدد بن إبراهيم المؤيد الحسني

س . ت : ٢٠٣
برقياً : «المؤيد»

ص ب : ١٠
تلفون : ١١٢

الطائف المملكة العربية السعودية

الطبعة الثانية

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب استفتاح الصلاة

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام
« انه كان إذا استفتح الصلاة، قال: وجهت وجهي للذي فطر السموات
والارض خنيقاً مسلماً، وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي
ومحيائي وبماتي لله رب العالمين لا شريك له، وبذلك أمرت، وأنا
من المسلمين، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ثم يبتديء ويقرأ ».

أخرج الطحاوي في « باب ما يقال بعد تكبيرة الافتتاح » نحوه، فقال: حدثنا حسين بن
نصر، قال: نا يحيى بن حسان، قال: نا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، عن عمه، عن
الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب عليه السلام أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم: « كان إذا استفتح الصلاة، قال: وجهت وجهي للذي فطر السموات
والارض خنيقاً مسلماً، وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب
العالمين لا شريك له، وبذلك أمرت، وأنا أول المسلمين ». وأخرجه أيضاً بلفظه من طريقين
آخرين إلى الأعرج. وأخرجه أبو داود، عن عبد الله بن معاذ، عن أبيه، عن عبد العزيز
ابن أبي سلمة بالسند المذكور مطوياً. قال المنذري عقبه: وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي
مطوياً، وأخرجه ابن ماجه مختصراً. اهـ. ولفظ مسلم من حديث علي عليه السلام، عن

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كان إذا قام إلى الصلاة ، قال : وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً مسلماً ، وما أنا من المُرْكَبِينَ ، ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له ، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين . اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت . أنت ربي وأنا عبدك ، ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعاً ، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، واهدني لأحسن الأخلاق ، لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت . لبيك وسعديك ، والخير كله في يديك ، والشر ليس إليك ، أنا بك وإليك ، تباركت وتعاليت ، أستغفرك وأتوب إليك . وإذا ركع ، قال : اللهم لك ركعت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، خشع لك سمعي وبصري وغي وعظمي وعصبي . وإذا رفع ، قال : اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات والأرض وما بينهما واملأ ما شئت من شيء بعد . وإذا سجد ، قال : اللهم لك سجدت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره ، تبارك الله أحسن الخالقين » ثم يكون من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم : « اللهم اغفر لي ، ما قدمت وما أخرت : وما أسررت وما أعلنت ، وما أشرت وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر ، لا إله إلا أنت » قال ابن حجر : زاد ابن جبان : « إذا قام إلى الصلاة المكتوبة » . وفي رواية النسائي من حديث جابر : « كان إذا استفتح الصلاة ، قال : ان صلاتي... الخ » . قال الشافعي : يستحب أن يأتي به المصلي بتمامه ويجعل مكان : « وأنا أول المسلمين ، وأنا من المسلمين » يريد أن ذلك لا يصلح لغير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وبذلك أمر محمد بن المنكدر وجماعة من فقهاء المدينة ، كما حكاه أبو داود . قال ابن حجر : وهذه اللفظة في رواية لمسلم أيضاً . اهـ .

ويدل على منية التعوذ بعد التوجه ما رواه البيهقي عن جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما دخل في الصلاة قال : « الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ، - قالها ثلاثاً - أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من همزه ونفته ونفخه » . قال في « الفائق » : أما همزه فالوثة ، وأما نفته فالشَّعِير ، وأما نفخه فالكبر ، والوثة : الجنون . وأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه . وفي حديث عبد الله بن مسعود عند ابن ماجه ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم ، وهمزه ونفته ونفخه » وأخرجه البيهقي أيضاً . قال في « الجامع الكافي » : قال أحمد والحسن ومحمد :

يقول المصلي : الله أكبر ، وجهت وجهي - الى قوله - وأنا من المسلمين ثم يعوذ . قال أحمد
والحسن في رواية ابن صبح عنه ، وهو قول محمد الذي نأخذ به في الافتتاح ، هو الذي سمعنا
عن علي رضي الله عنه وأبي جعفر وزيد بن علي وعبد الله بن الحسن وجعفر بن محمد ، وهو :
« وجهت وجهي ... إلخ » . قال محمد : وكذلك رأينا مشايخ آل رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم - ما خلا القاسم بن ابراهيم - فانه كان يستفتح بالآية : « الحمد لله الذي لم يتخذ
ولداً ... إلخ » . قال أحمد : وان شاء استفتح باستفتاح ابن مسعود : « سبحانك اللهم وبحمدك ،
وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، وجل ثناؤك ، ولا إله غيرك ، أنت كما أثبتت على نفسك ، لا
أحصي ثناء عليك ، تعاليت عما يقول الظالمون علواً كبيراً » وان شاء جمعها كلها ، وان شاء
بعضها . وقد جاء عن أبي جعفر غير ذلك . وعن زيد بن علي خلاف ما قال أبو جعفر ، فكل
ذلك يدل على السعة فيه . وقال القاسم عليه السلام : « يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في افتتاح الصلاة وجوه مختلفة وكلها حسنة . روى حذيفة انه سمعه يقول حين افتتح الصلاة :
« الله أكبر ذو الملكوت والجبروت والكبرياء والعظمة » وذكر عن غيره ، قال : كان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ،
ولا إله غيرك » ومثل هذا عن القاسم عليه السلام في « أمالي أحمد بن عيسى » .

وقوله : « وجهت وجهي » أي قصدت بعبادتي الله الذي ابتداء خلق السموات والارض .
« حنيفاً » مائلاً الى الدين الحق . قال بعضهم : وكان هذا لاستقامة الشر في ذلك الزمان ، وهذا
بيان لغربة الحق في هذه الدار حيث كان أهله حنفاء ، فكيف يمتزج بكثره السالكين في
طرق الضلالة ؟ .. وقيل أراد بالحنيف المستقيم . والحنيفية عند العرب دين ابراهيم
صلى الله عليه .

وقوله : « وما أنا من الشركين » أي من الكافرين على أي نوع ، وهو تفسير للحنيف
والنسك ما يتقرب به الى الله تعالى . و« محياي » حياتي ، و« مماتي » موتي . و« الرب » المالك وهو من
صفات الذات الواجبة الوجود . و« العالمون » : جمع عالم ، وليس للعالم واحد من لفظه ، وهو ماسوي
الله من المخلوقات .

وقوله : « ثم يتدي » ويقرأ : عطف على دعاء الاستفتاح ، وهو دليل على أن التكبير
قبل الاستفتاح ، وقد تقدم ما يدل عليه أيضاً . وذهب بعض الأئمة من أهل البيت الى أن

التوجه قبل التكبير ، واستدلوا بحديث عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة بالحمد لله رب العالمين » بجر القراءة عطفاً على التكبير . واحتج به مالك أيضاً على ترك الذكر بين التكبير والقراءة ، فانه لو تخلل ذكر بينهما لم يكن الاستفتاح بالحمد لله رب العالمين .

وأجيب : بانه لا مانع من نصب القراءة عطفاً على الصلاة ، والمعنى : ويفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين . ولا يرد عليه لزوم ترك البسملة ، لان هذا اللفظ من أسماء سورة الفاتحة ، كما في حديث أبي داود عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « الحمد لله رب العالمين أم القرآن ، وأم الكتاب ، والسبع المثاني » . وفي حديث سعيد بن العلى : « الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني » فهو ظاهر أو نص في أن الفاتحة تسمى بهذا المجموع الذي هو « الحمد لله رب العالمين » . وحينئذ فلا يكون في اللفظ ما ينفي وقوع الاستفتاح بين التكبير والقراءة واقتراح القراءة بـ « الحمد لله رب العالمين » لا يدخل تحته الدعاء قبل القراءة ، لان مسمى القراءة غير مسمى الدعاء ، ولو سلم فتمه ما هو أصرح وأقوى في الدلالة على المطلوب . وذلك حديث أبي هريرة في « الصحيحين » وغيرهما : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كبر للصلاة ، سكت مُتَتَبِعَةً قبل أن يقرأ ، فقلت : يا رسول الله بأي وأمي أنت ، أرأيت سكوتك بين التكبيرة والقراءة ما تقول ؟ .. قال : أقول : اللهم باعد بيني وبين خطاياي ، كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم فقهني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلني بالماء والبرد » . وفي معناه أحاديث أخر تدل على وقوع الاستفتاح بعد التكبير ، وهي مثبتة لا يعارض ثبوتها بنفي من نفاها ولا سكوت من سكت عنها . وأيضاً فثابت ما يدل عليه النفي انه صلى الله عليه وآله وسلم فعل الواجب فقط ، كما في حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وذلك لا يلزم منه عدم مشروعية الافتتاح الثابت بأدائه بل يؤخذ منه كونه سنة غير واجب وهو المطلوب .

قال أبو خالد : لما دخل زيد بن علي الكوفة استخفى في دار عبد الله
ابن الزبير الاسدي ، فبلغ ذلك أبا حنيفة ، فحكم معاوية بن اسحاق السلمي

ونصر بن خزيمة العبسي وسعيد بن خثيم حتى دخلوا على زيد بن علي ، فقالوا : هذا رجل من فقهاء الكوفة ، فقال له زيد : ما مفتاح الصلاة ، وما افتتاحها ، وما استفتاحها ، وما تحريمها ، وما تحليلها ؟ قال : فقال أبو حنيفة : مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم ، وافتتاح الصلاة التكبير لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا افتتح الصلاة كبر ورفع يديه ، والاستفتاح ، هو : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، لأنه روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا استفتح الصلاة قال ذلك ، فأعجب زيداً ذلك منه .

عبد الله بن الزبير قد سبق في مقدمة الكتاب ذكره من جملة من أخذ عن الإمام زيد بن علي عليه السلام . قال في « الطباقات » : هو عبد الله بن الزبير عم أبي أحمد الزيري ، عن زيد بن علي وعبد الله بن شريك وعنه عباد بن يعقوب . قال الذهبي : هو والد أبي أحمد الزيري ، عن عبد الله بن شريك ، ضعفه أبو نعيم وأبو زرعة . قال القاسم بن عبد العزيز الزيدي : هو ممن اشتهر بالاخذ عن زيد بن علي ، وكانوا كلهم أهل فضل ونسك وعبادة - يعني أصحاب الإمام عليه السلام - . وترجم له القاضي في « مجمع البحور » وخرج له أئمتنا محمد بن منصور المرادي ، وأخرج له أيضاً الطبراني في « الاوسط » « والصغير » . اهـ .

وأبو حنيفة الإمام المشهور ، وهو النعمان بن ثابت ، وقد تقدم ذكره أيضاً ، وعنه ممن أخذ عن الإمام وصحة اللقاء له عليه السلام ، خلاف ما قد كان توهمه بعض الناس . قيل : كني بأبي حنيفة لأنه كان لا يفارق الدواة أصلاً . وحنيفة اسم للدواة عند أهل العراق . هكذا نقله ابن تيمية .

ومعاوية بن اسحاق هو الانصاري تقدم عنه من الآخذين عن الامام والمجاهدين معه ،
وقتل مع زيد وصلب ، ذكره في « مقاتل الطالبين » . وكذا نصر بن خزيمة ممن استشهد
مع الامام .

وسعيد بن خثيم - بضم المعجمة وفتح المثناة - هو الهلالي أبو معمر الكوفي ذكر له في
« الطبقات » ترجمة طويلة في تعداد من أخذ عنهم ، ومن روى من الناس عنه ، ونقل عن
يحيى بن معين توثيقه وعمره غيره بالتشيع .

قوله : « استخفى في دار عبد الله بن الزبير الاسدي » قال القاضي : لعل هذا الاستخفاء
كان منه عليه السلام بعد أن رجع من القادسية ، وقد كان متوجها الى المدينة بعد ما كان من
حديثه هو وخالد بن عبد الله القسري في الكوفة عند يوسف بن عمر ، كما ذكره المرشد بالله
في « أماليه » وغيره ، وساق القصة . وقد تقدم في ترجمة الامام عليه السلام استيفائها .

وجواب أبي حنيفة موافق لما رواه الامام مرفوعاً : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها
التكبير ، وتحليلها التسليم » لفظاً ومعنى ، ولهذا أعجب الامام جوابه . وهذا الاستفتاح أحد
الاستفتاحات الروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو المعروف عند أهل الحديث
باستفتاح عبد الله بن مسعود .

وقوله : « سبحانك » . قال الراغب : السبح : المرء السريع في الماء أو في الهواء ، والتسبيح
تنزيه الله تعالى ، وأصله المرء السريع في عبادة الله ، وجعل التسبيح عاماً في العبادة - قولاً
وفعلاً أو نية . و « اللهم » : قيل : معناه : يا الله فأبدل من الياء الواقع في أوله الباء في آخره ،
وخصّ بدعاء الله تعالى . وقيل تقديره : يا الله أمتنا بخير ، فركب تركيب حبيلاً . « والحمد » : هو
الثناء على المدح بصفاته الجميلة وأفعاله الحسنة ، وبينه وبين الشكر عموم وخصوص من وجه
ولتحقيقه موضع آخر . قال الخطابي : سألت الزجاج عن قوله : « سبحانك اللهم وبحمدك » ،
فقال : سبحانك وبحمدك : سبحتك .

وقوله : « تبارك اسمك » : البركة ثبوت الخير الإلهي في الشيء . قال تعالى : « لفتحنا
عليهم بركات من السماء والأرض » . وسمي بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في البركة . ويسمى
بحبس الماء بركة ، والبارك ما فيه ذلك الخير . فقوله : « تبارك اسمك » إشارة الى اختصاص

أسمائه تعالى بالبركات . « والجد » : قال الراغب : أصله قطع الأرض المستوية ، ومنه جَدُّ في سيره يَجِدُّ جَدًّا ، وكذا جَدُّ في أمره وأجدُّ صار ذا جد . وَتُصَوَّرُ من جدت الأرض القطع المجرد . فقليل:جددت الثوب اذا قطعته على جهة الإصلاح ، وثوب جديد أصله القطوع ، ثم جعل لكل ما أحدث انشاؤه . قال تعالى : « بل هم في لبس من خلق جديد » اشارة الى الرحمة الثانية ، وسمي الفيض الالهي جَدًّا . قال تعالى : « وانه تعالى جَدُّ ربنا » أي فيضه . وقيل : عظمته فهو يرجع الى المعنى الأول ، وضافته اليه على سبيل اختصاصه بملكه ، فعنى قوله : « وتعالى جَدُّك » مساوٍ معنى قوله تعالى : « وانه تعالى جد ربنا » . وقال زيد بن علي في تفسير الآية معناه : علامك ربنا وسلطاناه . ويقال : جلال ربنا ، ويقال : غنى ربنا ، ويقال : عظمة ربنا ، ويقال : أمر ربنا ، ويقال : ذكر ربنا . اهـ .



باب القراءة في الصلاة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي كرم الله وجهه ، انه كان يعلن القراءة في الأوليين من المغرب والعشاء والفجر ، ويسرّ اقراءة في الأوليين من الظهر والعصر ، وكان يسبح في الآخرين من الظهر والعصر والعشاء والركعة الأخيرة من المغرب .

أخرج الطحاوي في «معاني الآثار» في «باب القراءة في الظهر والعصر» ما فظه : وان ابن أبي داود حدثنا ، قال : نا خطاب بن عثمان ، قال : نا اسماعيل بن عياش ، عن مسلم بن خالد ، عن جعفر ابن محمد ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي بن أبي طالب « أنه كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر بأم القرآن وقرآن ، وفي العصر مثل ذلك ، وفي الآخرين منها بأم القرآن ، وفي المغرب في الأوليين بأم القرآن وقرآن ، وفي الثالثة بأم القرآن » . قال عبيد الله وأراء قد رفعه . ا هـ . وأخرج البيهقي في « باب الجهر بالقراءة في الركعتين الأوليين من المغرب والعشاء » بسنده الى علي بن زيد بن جدعان ، عن أبي نضرة ، قال : « كنا عند عمران بن حصين ، فكنا نتذاكر العلم ، فقال رجل : لا تتحدثوا الا بما في القرآن ، فقال عمران : إنك لأحقر أوجدت في القرآن صلاة الظهر أربع ركعات والعصر أربعاً ، ولا تجهر بالقراءة في شيء منها ، والمغرب ثلاثاً ، تجهر في ركعتين منها ولا تجهر بالقراءة في ركعة ، والعشاء أربع ركعات تجهر بالقراءة في ركعتين منها ولا تجهر بالقراءة في ركعتين ، والفجر ركعتين تجهر فيها بالقراءة » . ا هـ . وهلي بن زيد فيه مقال ، وقد وثق كما تقدم ذكره غير مرة وهو في « التخريج » وباقي رجاله ثقات .

ويشهد لحديث عمران هذا أحاديث صحاح وحسان في الجهر بالقراءة والاسرار . منها ما أخرجه البيهقي من حديث محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يقرأ في المغرب بالطور » . رواه البخاري . ١ هـ . وأخرج البخاري عن البراء ، قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « يقرأ في العشاء بالثين والزيتون » ، فما سمعت أحداً أحسن صوتاً منه وقراءة . . وأخرج مسلم عن عمرو بن حريث قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « يقرأ في الفجر » والليل إذا عسعس ، (١) . . وأخرج البيهقي في « باب الاسرار بالقراءة في الظهر والمصر ووجوب القراءة » من طريق أبي معمر ، قال : قلنا لخباب بن الارت : « هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الظهر والمصر ؟ .. قال : نعم ، قال : قلنا : بم كنتم تعرفون ذلك ؟ قال : باضطراب لحيتي » رواه البخاري في « الصحيح » . وأخرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا صلاة الا بقراءة » . قال أبو هريرة : « فما أعان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلنه لكم ، وما أخفى أخفيناه لكم » أخرجه مسلم . وأخرج من طريق عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة ، وكانت يسمعن أحياناً الآية ؛ وكان يقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب ، وكان يطيل في الركعة الأولى مالا يطيل في الثانية ، قال : وهكذا في صلاة العصر ، قال : وهكذا في صلاة الصبح » أخرجه في « الصحيح » من حديث هام ابن يحيى وغيره .

وأما الكلام على التسبيح في الآخرين فسنذكر ما يشهد له قريباً .

وفي الحديث دلالة على مشروعية الجهر في الأوليين من المغرب والعشاء ، وفي صلاة الفجر، والاسرار فيما عدا ذلك .

واختلف العلماء في الوجوب وعدمه ، فذهب الامام زيد بن علي كما حكاه في « المنهاج » وغيره والتاثر الأطروش وأبو عبد الله الداعي والمؤيد بالله والفقهاء الأربعة إلى أنه سنة وليس بواجب . قالوا : لأن الوارد في صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم من الجهر والاسرار

(١) نسخة : « والليل إذا يفتى » .

حكاية فعل ولا تفيد الوجوب ، إلا إذا كانت بيانا لحمل الواجب في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » وليس في المقام ما يدل عليه . وذهب الهادي والمرغني وابن أبي ليلى الى الوجوب . واحتجوا بأدلة منها حديث أبي هريرة بلفظ : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا رأيتم من يجهر في صلاة النهار فارموه بالبر ، ويقول : صلاة النهار عجماء » . قال الطفايري : وفيه الوازع بن نافع متروك . وأقوى ما يستدلون به ملازمته صلى الله عليه وآله وسلم ومدامته على الجهر فيما ذكر من الصلوات والاسرار فيما ذكر ، ولم ينقل عنه أنه خافت في الفجر ولا الأولين من العشائين البتة ، ولا جهر في صلاة المغرب ولا في الآخرين من العشاء ، ولا في شيء من صلاتي المصريين كذلك ، إلا ما روي أنه كان يسمعهم الآتين من السورة في صلاة الظهر أحيانا ، وهو مما يرجع الى الجلبة التي لانأسي فيها . قال في « المنار » في سياق الكلام على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة : ولا شك في استمرار قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم للفاتحة في كل ركعة ، ولو اتفق له خلاف ذلك لم يسكت عنه ، فقد نقلت أموريه أدق من ذلك وهذا مما تتم به البلوى ، وأقل من هذا يظن أنه لا يعذر أحد في تركه . وقولهم : لا يحتج بمطلق الفعل لا يصدق على ما حوفظ عليه ، سيما وقد كان من شأنه صلى الله عليه وآله وسلم أن يفعل الخلاف لبيان الجواز ، ولم يرو عنه خلافه ، ومثله نقول في الجهر والاسرار في قراءة الصلوات الخمس الى آخر ما ذكره رحمه الله . وبه يندفع الإشكال الوارد على الاستدلال بأن أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم بيان لحمل الواجب من قوله تعالى : « أقيموا الصلاة » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ووجه وروده أن الخطاب المحمل بين بأول الأفعال وقوعا وبمسده لا يكون بيانا لوقوعه بالأول ، بل يبقى فعلا مجردا لا يدل على الوجوب ، إلا أن يدل عليه دليل من خارج بخصوصه . ووجه إندفاعه ظهور استمرار فعله صلى الله عليه وآله وسلم منذ شرعت الصلاة الى أن مات ما حفظ عنه خلافه ، مع فرقه بين الظهر والعصر وغيرها وبين الركعتين الأوليين والآخرين على وتيرة واحدة في القراءة ، وفي الطول والقصر ، والجهر والاسرار ، فلا يرتاب منصف أنه الذي وقع به البيان ، والله أعلم .

وسيأتي الكلام على اختلاف العلماء فيما يقرأ في الأولين وفي قدره .

وأما التسبيح في الآخرين ، فقد روي عن أمير المؤمنين كما في الأصل ، ومثله في « معالم

السُنن» ولفظه : وقال أصحاب الرأي : إن شاء أن يقرأ في الركعتين الآخرين قرأ ، وإن شاء أن يسبح سبع ، وإن لم يقرأ شيئاً فيها أجزأه ؛ ورووا فيه عن علي بن أبي طالب أنه قال : « يقرأ في الأولين ، ويسبح في الآخرين ، من طريق الحرث عنه ، ثم ضعف ^(١) الرواية بالحرث ؛ وقد مرَّ غير مرَّة الكلام على توثيقه ، وما ذكره الذهبي مما يدل على صحة الاحتجاج بحديثه . وما يدل له من السنة النبوية ما رواه ابن أبي خيثمة في حديث إمامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم الذي يلي ليلة الأسراء بإسناده إلى قتادة ، قال : حدثنا الحسن : «أنه ذكر له أنه لما كان عند صلاة الظهر فودي أن الصلاة جامعة ... » . وساق الحديث إلى أن قال في صلاة المغرب : « فصلى بهم ثلاث ركعات أسمعهم القراءة في الركعتين ، ويسبح في الثالثة - يعني أنه قام ولم يظهر ^(٢) القراءة - وقال في العشاء : فصلى بهم أربع ركعات أسمعهم القراءة في الركعتين ويسبح في الآخرين ، يؤمَّ جبريل محمداً ويؤمُّ محمد صلى الله عليه وآله وسلم الناس . » . وقد مر بطوله وبيان سنده في «باب الأوقات» . ورجاله ثقات إلا أنفي إرساله أوجب ترجيح غيره عليه فيما عارضه مما تقدم هنالك ، وهو لا يفي صحة الاحتجاج به في غير ذلك عند من يعمل بالمرسل ، لاسيما إذا كان الذي أرسله جازماً في روايته وكونه معتضداً بفعل - باب مدينة العلم - وهو الأول بالمحافظة على اتباع سنة أخيه صلى الله عليه وآله وسلم ، والاطلاع على صفات أحواله الشريفة في الأقوال والأفعال .

وقد ذهب إلى اختيار التسبيح كثير من أولاده عليهم السلام ، فقال الهادي إلى الحق في «الأحكام» : «الذي صح لنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يسبح في الآخرين ، يقول : «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» وعلى ذلك رأينا مشايخ آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبذلك سمعنا عن من لم منهم . وفي «أمالي أحمد بن عيسى» : «حدثنا جعفر - وهو النيروسي - ، عن قاسم بن إبراهيم في الركعتين الآخرين يسبح فيها أو يقرأ «بفاتحة الكتاب» قال : الذي رأيت عليه مشايخ آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم التسبيح . وكذلك روي عن علي عليه السلام أنه قال : «يسبح في الآخرين ، يسبح في كل ركعة ثلاثاً يقول : «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر»

(١) أي صاحب «المقام» - اهـ .

(٢) والمعنى ، أنه أمر بالقراءة . اهـ . من خط المصنف .

ثم تكبر، وإن قلنا واحدة أجزاء ذلك . وفي كتاب « الباب في الجمع بين السنة والكتاب » للحنفية ما لفظه : لا تحب القراءة إلا في الركعتين من الفرائض ، قال : وإلى هذا ذهب سفيان الثوري وإبراهيم النخعي واقتداءً بعلي عليه السلام . قال ابن المنذر : قد روينا عن علي عليه السلام « أنه قرأ في الأوليين، وسبح في الآخرين » قال : وكفى به قدوة . اهـ .

قال في « المنهاج » فإن قلت : إن القرآن أفضل من التسبيح ، ولهذا فإن في الحرف الواحد من القرآن عشر حسنات ولا كذلك الدعاء . قلت : لأرب في ذلك ، وإنما العلم للشرائع علمنا ما نقول في الصلاة في كل مكان منها كما علمنا التسبيح في كل ركوع وسجود ولم يعلمنا القرآن هناك . اهـ .

وذهب الناصر والمؤيد بالله والامام يحيى إلى أن قراءة الفاتحة أفضل ، وغيرهم من العلماء رأى الاختصار عليها . واستدلوا بحديث أبي قتادة : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الركعتين الأولىين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين يطول في الأولى ويقصر في الثانية، وفي الآخرين بأمر الكتاب » أخرجه الشيخان . ولفظ : « كان » يفيد الدوام . وبما رواه ابن ماجه من حديث أبي سفيان السعدي ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة الحمد وسورة في فريضة أو غيرها » . وأبو سفيان السعدي طريف^(١) بن شهاب ضعيف . وبحديث النبي . صلته في قوله : « وأفضل ذلك في صلاتك كلها » بعد أن علمه صلاة ركعة وهو في « الصحيح » ، وقد ورد في بعض ألفاظه ذكر « الفاتحة » . وفي رواية لأحمد وابن حبان : « ثم أفضل ذلك في كل ركعة » . وبحديث جابر بن عبد الله قال : « سنة القرآن في الصلاة أن تقرأ في الأولىين بأمر القرآن وسورة ، وفي الآخرين بأمر القرآن وسورة » ، وفي الآخرين بأمر القرآن . قال الميمني : رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه شيخ الطبراني وشيخ شيخه ولم أجد من ذكرهما . اهـ . وهو متأيد بما قبله ، والله أعلم .

(١) بإطاء المهمة وآخرون فاه بوزن شريف . خ

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : أنه كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم .

أخرجه البيهقي في « سننه » فقال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ (١) ، أنا أبو بكر بن محمد ابن أحمد الرّبيعي ، قال : نا أبو الحسن علي بن الحسن الرّبيعي ، قال : نا أحمد بن حفص بن عبد الله ، قال : نا حدثني أبي قال : نا ابراهيم بن طهال (٢) ، عن عمر بن سعيد بن مسروق ، عن أبيه عن الشعبي ، قال : « رأيت علي بن أبي طالب ، وصليت وراءه يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » . وفي « أمالي أحمد بن عيسى » : حدثنا علي بن حكيم الأزدي ، عن عمرو بن ثابت ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي « انه كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » . قال في « التخريج » : في عمرو بن ثابت كلام لكن ما قبله يشهد له .

قلت : ذكر في « الطبقات » عن أبي داود أنه قال : وهو المشؤوم ليس تشبهه أحاديثه أحاديث الشيعة - يعني أنها مستقيمة - . اه .

وقال في « تحفة المحتاج » : وعن سعيد بن عثمان الخزاز (٣) حدثنا عبد الرحمن بن سعيد المؤذن ، حدثنا فطر بن خليفة ، عن أبي الطفيل رضي الله عنه ، وعن علي عليه السلام ، وعن عمار رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يجهر في المكتوبات بيسم الله الرحمن الرحيم ، وكان يفت في صلاة الفجر ، وكان يكبر يوم عرفة من صلاة الصبح ويقطعها بعد صلاة العصر آخر أيام التشريق » . قال رواه الحاكم في « مستدركه » ثم قال : هذا حديث صحيح الإسناد لأعلم في رواته منسوباً إلى الجرح ، قال : وأقره على هذا القول البيهقي في « خلافياته » . اه . وفي « الأمالي » حدثنا الحكم بن سليمان ، عن عمرو بن جميع عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده ، قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كل صلاة لا يجهر فيها بيسم الله الرحمن الرحيم فهي آية اختلسها الشيطان » . الحكم بن سليمان ذكره في « الطبقات » ولم يتكلم عليه بمرح ولا تعديل ، بل ذكر رواية محمد بن منصور عنه

(١) هو الحاكم صاحب « المستدرک » . اه .

(٢) جملة مفتوحة وسكون هاء وينون ذكره في « المغني » عن الكرماني . قال في « الطبقات » : وضبطه بعضهم بضم الطاء . اه .

(٣) جميعات . اه .

وروايته عن عمرو بن جميع . وعمرو بن جميع ذكره في « الطبقات » ونقل تصنيف المحدثين إياه ، وقال عقبه : خرج له محمد بن منصور والسيد أبو طالب والناصر للحق وتكرر ذكره في « الامالي » ، وهو عن يروي فضائل أئمة الآل وغيرها ، وهو عندي من رجال الشيعة . اهـ .
والحديث مرسل ان رجع ضمير جده الى جعفر .

وقال الهادي عليه السلام في « الاحكام » : حدثني أبي ، عن أبيه القاسم بن ابراهيم رحمة الله عليه ، عن أبي بكر بن أبي أويس ، عن الحسين بن عبد الله بن ضمرة ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يا علي من لم يجهز في صلاته بسم الله الرحمن الرحيم فقد أخرج صلته » . أبو بكر بن أبي أويس هو عبد الحميد بن عبد الله بن عبيد الله بن أبي أويس الاصمعي المدني . قال في « الطبقات » : يروي عن حسين بن عبد الله بن ضمرة وغيره ، وثقه ابن معين وغيره . وأما الأزدي ، فقال : كان يضع الحديث . قال الذهبي : وهذا منه زلة قبيحة . وقال الدارقطني : أبو بكر عبد الحميد قدمه أبو داود على أخيه . قال السيد محمد بن ابراهيم في « المواسم » : وعامة أسانيد الاحكام تدور عليه وعلى أخيه اسماعيل والقاسم بن ابراهيم . خرج له الستة الا الترمذي . وشيخه الحسين بن عبد الله رماه المحدثون بالكذب . قال في « الطبقات » : قال السيد أحمد بن عبد الله بن ابراهيم بن محمد الوزير : هو من شيعة أهل البيت وموالي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد روى عنه الأئمة القاسم وأحمد بن عيسى والهادي وروايتهم عنه تنزهه عن الكذب . اهـ . المراد . وأخرج الدارقطني عن علي عليه السلام قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في صلته » وقال : هذا اسناد علوي لا بأس به . ثم ذكر عن عبد خير عن علي « انه مثل عن السبع المثاني » فقال : هي الحمد لله رب العالمين ، فقيل له انما هي ست !! فقال : بسم الله الرحمن الرحيم آية » ورواته ثقات . اهـ .

وأما الأحاديث الواردة عن غير علي عليه السلام . فكثيرة أيضاً ، منها حديث ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن عبد البر : الصحيح انه موقوف عليه . روى وكيع ، عن سفيان ، عن عاصم بن أبي النجود ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس « انه كان يجهز بسم الله الرحمن الرحيم » . ورواه عمرو بن دينار وعكرمة عن ابن عباس كذلك . قال الحاكم : هذا الاسناد صحيح ليس له علة . وعن ألم سلمة وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم

في أول « الفاتحة » في الصلاة وعدها آية « ذكره النووي بهذا اللفظ ، وقال : صححه ابن خزيمة . وعن نعيم قال : « صليت وراء أبي هريرة قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ بأمر القرآن حتى بلغ « ولا الضالين » فقال : آمين ، وقال الناس آمين » الحديث... وفيه : ويقول اذا سلم والذي نفسي بيده اني لأشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه النسائي في الصلاة عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، عن سعيد بن الليث بن سعد ، عن أبيه ، عن خالد بن يزيد ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن نعيم به . قال أبو الفتح اليعمرى : وهؤلاء الى خالد بن يزيد كلهم من أهل الثقة والعلم والفتوى . وكان خالد من أهل الفتوى بمصر ، ومن أجل أصحاب مالك وسعيد بن أبي هلال ونعيم الجمزومي ثقتان خرج لهما في « الصحيح » . وقد صحح هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وقال : على شرط البخاري ومسلم ، والبيهقي قال : صحيح الاسناد وله شواهد . وأبو بكر الخطيب ، قال : فيه ثابت صحيح لا يتوجه عليه تعليل .

وروى الدارقطني من حديث منصور بن أبي مزاحم ، قال نا أبو أويس ، عن الصلاة بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه « كان إذا قرأ هو يؤم الناس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم » قال أبو هريرة هي آية من كتاب الله تعالى أقرأوا ان شئتم « فاتحة الكتاب » فانها الآية السابعة . وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أم الناس قرأ بسم الله الرحمن الرحيم . قال الدارقطني : رجال اسنادهم ثقات . وقال الدارقطني أيضاً : حدثنا عمر بن الحسن بن علي الشيباني ، حدثنا جعفر بن محمد بن مروان ، نا أبو الطاهر أحمد بن عيسى ، ثنا ابن أبي فديك ، عن ابن أبي ذئب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فكانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم » . قال أبو الفتح : عمر بن الحسن الشيباني يعرف بالاشعري القاضي ، وثقه بعضهم وتكلم فيه آخرون : وجعفر بن محمد بن مروان لا أدري من هو . وأبو الطاهر أحمد بن عيسى بن عبد الله ذكره ابن أبي حاتم ، ونسبته ابن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب الصلوي ، روى عن ابن أبي فديك وأبيه ، وروى عنه أبو أويس المديني ، وبقية من في الاسناد معروفون .

وروى ابن عبد البر من طريق علي بن حجر ، ثنا عبد الله بن عمرو الرقي ، عن

عبد الكريم الجزري ، عن أبي الزبير ، عن عبد الله بن غنم ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « انه كان إذا قام في الصلاة فأراد أن يقرأ ، قال : بسم الله الرحمن الرحيم » قال ابن عبد البر : وقد رفعه غيره أيضاً عن ابن عمر ولا يثبت فيه ، الا انه موقوف على ابن عمر من فعله .

وروى الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري ، نا ابراهيم بن اسحاق الحربي ، نا اسماعيل ابن عيسى ، نا عبد الله بن نافع الصائغ ، نا الجهم بن عثمان ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه . عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كيف تقرأ إذا قمت في الصلاة ؟ قال : قلت : أقرأ الحمد لله رب العالمين ، قال : قل : بسم الله الرحمن الرحيم » . الجهم بن عثمان ذكر ابن أبي حاتم انه سأل أبا عنه فقال مجهول . واسماعيل بن عيسى يقال له : الطار ، ذكره ابن أبي حاتم ولم يتعرض له ببحر ولا تعديل ، وذكره الخطيب فوثقه .

وأخرج الدارقطني وأبو داود وغيرهما عن الحسن ، عن سمرة قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سكتان سكتة إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، وسكتة إذا فرغ من القراءة ، فانكر ذلك عمران بن حصين ، فكتبوا الى أبي بن كعب ، فكتب أن صدق سمرة . هذا اسناد جيد ، وفيه الحسن عن سمرة ، والكلام فيه معروف .

وأخرج الدارقطني من جهة المعتمر بن سليمان عن أبيه عن أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجهر بالقراءة بسم الله الرحمن الرحيم ، وأخرج أيضاً من طريق محمد بن السري ، عن المعتمر ، عن أبيه ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في معناه .

وأخرجه الحاكم في « مستدركه » . وأخرج الحاكم من حديث شريك عن أنس : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم » قال : رواه كلهم ثقات . وقد أخرج في « الأمالي » أحاديث كثيرة بمعنى ما تقدم مرفوعة وموقوفة على علي عليه السلام ، وحكيه ما عليه الأئمة من أولاده عليهم السلام ، وكذا صاحب « الجامع الكافي » ونقل فيه الاجماع من أهل البيت ، وذكر من قال به منهم عدداً كثيراً . وقال البيهقي بعد أن أخرج حديث الجهر بها عن علي كما تقدم ما لفظه : روي الجهر عن عمر بن الخطاب وابن عباس وابن الزبير ، وأما أن علي بن أبي طالب كان يجهر بالتسمية فقد ثبت بالتواتر ، ومن اقتدى في

ذنبه بتأبئة علي بن أبي طالب كان على الحق . والدليل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم :
« اللهم أدر الحق مع علي أينما دار » . اهـ .

وقال أبو الفتح اليعمرى : وأما من يجهر بها من السلف فقد روي ذلك عن عمر^{رضي الله عنه} وابن الزبير وابن عباس وعلي بن أبي طالب وعمار بن ياسر ، وعن عمر فيها ثلاث روايات . « انه لا يقرأها » « وانه يقرأها سرّاً » « وانه يجهر بها » . وكذلك اختلف عن أبي هريرة في جهره بها واسراره . وذكر الشافعي : حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز ، نا بن جريج ، أخبرني عبد الله ابن عثمان بن خثيم أن أبا بكر بن حفص بن عمر بن سعد أخبره أن أنس بن مالك أخبره قال : « صلى معاوية بالمدينة صلاة جهر فيها بأم القرآن ، فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ولم يكبر في الرفع والخفض ، فلما فرغ ناداه المهاجرون والانصار يا معاوية نقصت الصلاة ! أين بسم الله الرحمن الرحيم وابن التكبير اذا خفضت ورفعت ؟ فكان إذا صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر » أخرجه الحاكم في « المستدرک » وقال : صحيح على شرط مسلم ، فقد احتج بعبد المجيد وسائر رواته متفق على عدالتهم . وذكره الخطيب عن أبي بكر الصديق ، وعثمان وأبي بن كعب وأبي قتادة وأبي سعيد وأنس وعبد الله بن أبي أوفى وشداد بن أوس وعبد الله بن جعفر والحسين بن علي ومعاوية .

قال الخطيب : وأما التابعون ومن بعدهم ممن قال بالجهر بها فهم أكثر من أن يذكرُوا وأوسع من أن يحصروا ، منهم سعيد بن المسيب وطاؤوس وعطاء ومجاهد وأبو وائل وسعيد بن جبير وابن سيرين وعكرمة وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي وسالم بن عبد الله بن عمر ومحمد بن المنكدر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن كعب وثافع مولى ابن عمر وأبو الشثاء وعمر بن عبد العزيز ومكحول وحبيب بن أبي ثابت والزهري وأبو قلابة وعلي بن عبد الله بن العباس وابنه والازرق بن قيس وعبد الله بن مَعْقِل بن مَعْقِر . ومن بعد التابعين عبيد الله العمري والحسن بن زيد وزيد بن علي بن حسين^(١) ومحمد بن عمر بن علي وابن أبي ذئب والليث بن سعد واسحاق بن راهويه . وزاد البيهقي في التابعين : عبد الله بن صفوان ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي . ومن تابعهم المتأخر بن سليمان . وزاد أبو عمر : هو قول جماعة أصحاب

(١) ينظر في جملة زيد بن علي عليه السلام ممن بعد التابعين ، وهو في طبقة أخيه محمد الباقر المذكور في التابعين ١٠٠هـ . من خط المصنف

أبن عباس - طاووس وعكرمة وغمر بن دينار . وقول ابن جريج ومسلم بن خالد الزنجي وسائر أهل مكة ، هو أحد قولي ابن وهب . وذكر البيهقي في « الخلفاء » : اجتمع آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم على الجري بسم الله الرحمن الرحيم . حكاه عن أبي جعفر الهاشمي ، وذكر الخطيب عن عكرمة انه كان لا يصلي خلف من لا يجهر بسم الله الرحمن الرحيم . وعن أبي جعفر الهاشمي مثله . اهـ .

واعلم أن الخلاف في هذه المسألة مشهور . فذهب جماعة الى وجوب الاتيان بالسلمة في
الفرائض والنوافل عند قراءة الفاتحة قرصاً ، ولا تصح الصلاة الا بها . ثم اختلفوا فذهب
طائفة الى الجهر بها في الجهرية والاسرار بها في السرية ، وهو ظاهر ما نقل عن من تقدم
قد صرح به في كتابه
لغيره بالسلمة ذكره
في شرح التجريد ، والسيد أبو عبد الله في « الجامع الكافي » بطلون القول بالجهر بها
بعبارة في
الامام الهادي الى من ذهب اليه على معنى أنها ثابتة آية من آيات الفاتحة . وثابت الجهر بها في الصلاة التي يجر
الى بحثه عليه السلام ، ويدل عليه احتجاجهم بالأدلة التي مر ذكرها فانه يؤخذ منها ثبوت السلمة في آيات
في التلحين والتمائم
والله اعلم
الأدلة ما بين صحيح وحسن ومجموعها يفيد وجوب العمل بمقتضاها .

ابن علي عليه السلام كما حكاه غيره عنه. وفسر قوله: «كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم» أي في المجهورة، وهو الظاهر لمن تبسّع الروايات الا ما رواه في «الأمالي» و«الاحكام» وسيأتي الكلام عليها.

وذهبت طائفة الى أنه يقرأ سرّاً لاجراً. وروي عن أبي بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وعمار بن ياسر وابن الزبير والحكم وحماد بن عوف قال أحمد واسحاق وأكثر أصحاب الحديث. قال الحازمي: واختلف القاهون إلى الاسرار، فمنهم من ذهب إلى ذلك للأحاديث الواردة في انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يخفت منذ أمر بالصلاة إلى أن قضى من غير معارض.

ومنهم من قال : بترجيح أحاديث الاسرار لصحة أسانيدها، أو لأنها ناسخة لأحاديث الجهر، ثم اختار عدم النسخ ، قال : لكن أحاديث الاخفات آمنة وأحاديث الجهر وإن كانت مأثورة عن نفر من الصحابة غير أن أكثرها لم يسلم من شوائب الجرح ، ثم قال : والصواب في هذا الباب أن يقال : هذا أمر متسع والقول بالخصر فيه محتج . اهـ .

والجنيبة

وذهبت طائفة إلى أنه لا يقرأ بها سرّاً ولا جهرّاً ، وبه قال مالك والأوزاعي وعبد الله ابن معبد الزمّاني إلى أن مالكا كان يقول : إذا صلى الرجل في قيام شهر رمضان استفتح السورة بسم الله الرحمن الرحيم ، ولا يستفتح بها في أم القرآن ، واحتج هؤلاء بحديث أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر - وفي بعض الروايات وعثمان - كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين » وزاد مسلم : « لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها » . وعن أبي هريرة « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نهض في الركعة الثانية استفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين » أخرجه مسلم . ولنبي عبد الله ابن مفضل ابنه عن قراءتها فيما أخرجه النسائي والترمذي وحسنه عن ابن عبد الله بن مفضل أن أباه سمعه يقرأ بها في صلاته ، فقال . أي بني محدث إياك ، والحديث صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً يقولها، فلا تقلها إذا أنت صليت ، قل : الحمد لله رب العالمين . ولحديث عائشة عنده مسلم قالت : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين » . ولحديث أبي هريرة عند مسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « قال الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، فنصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل . قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اقرأوا ، يقول العبد : الحمد لله رب العالمين ، يقول الله عز وجل : حمدني عبدي » الحديث . . . وسيأتي في شرح الحديث بعد هذا .

وأجيب عن ذلك : أما حديث أنس وهو عمدتها وأقوى ما استدلوا به فن وجيه .

أحدها: أنه محل بالاضطراب . قال زين الدين العراقي بعد أن ذكر دعوى ابن الجوزي اتفاق أئمة الحديث على صحة حديث أنس ما لفظه : وما ادّعاء من الاتفاق غير مقبول فقد أعله الشافعي والدارقطني وابن عبد البر والبيهقي ، فإن الاتفاق مع مخالفة هؤلاء الحفاظ ؟ وقال ابن عبد البر : لا يجوز الاحتجاج بحديث أنس هذا لتلونه واضطرابه ، واختلاف ألفاظه مع

اختلاف معانيها ، لانه قال مرة : « كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين » ومرة : « كانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم » ومرة : « كانوا لا يقرأونها » ومرة : « لم نسمعهم يقرأونها » ومرة قال وقد سئل عن ذلك : « كبرت ونسيت » . والحاصل أنا نحكم بتعارض هذه الروايات ولا نجعل بعضها أولى من بعض فيسقط الجميع . اهـ . ويدل على تلونه أيضاً ما أخرجه الحازمي من طريق الدارقطني بإسناده إلى أبي سلمة ، قال سألت أنس بن مالك : أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم ؟ قال : إنك تسألني عن شيء ما أحفظه ، وما سألتني عنه أحد قبلك ، فقلت : أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في التعلين ؟ . قال : نعم ، قال أبو الحسن الدارقطني هذا إسناد صحيح . اهـ . قال الشيخ أبو محمد المقدسي : وإذا سلكتنا مسلك الترجيح لبعض روايات حديثه ، فلا نجد الرجحان إلا للرواية التي على لفظ حديث عائشة : « أنهم كانوا يفتتحون بالحمد » أي بالسورة ، لأن أكثر الرواة على هذا اللفظ ، فكان أنسا أخرج هذا الكلام مستدلاً على من يجوز قراءة غير الفاتحة ويبدأ بغيرها ، ثم افتقرت الرواة عنه ، فمنهم من أداه بلفظه فأصاب ، ومنهم من فهم منه حذف البسملة فعبر عنه بقوله كانوا لا يقرؤون ، أو فلم أسمعهم يقرؤون بالبسملة ، ومنهم من فهم الاسرار فعبر به .

وثانيها : انه قد عارضه ما تقدم من رواية أنس ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجهر بها ، ومن فعله نفسه لذلك في صلاته أخرجه الدارقطني والحاكم ولفظه : « أن أنسا كان يجهر بالبسملة قبل الفاتحة وبعدها ، وقال : لا آلو أن أقدي بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ورواته ثقات . قال في « المنار » : وهذا من الواضع التي يرجح فيها الاثبات على النفي ، فمن قال سمعت رجح على من قال لم أسمع . وقال بعضهم^(١) : بل وجه الجمع يمكن بأن يحمل نفي القراءة على نفي السماع ونفي السماع على نفي الجهر . ويؤيد هذا التأويل رواية ابن خزيمة « كانوا يسمعون » وكذلك رواية : « فلم يسمعون » بسم الله الرحمن الرحيم . وإذا كان محصل حديث أنس في الجهر ؛ فمتى وجدت رواية فيها اثبات الجهر قدمت على نفيه لا مجرد تقديم المثبت على النافي ، لانه بعد جداً أن يصح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدة عشر سنين ، وبصحب الثلاثة الخلفاء مدة خمس وعشرين سنة ، فلا يسمع

(١) صاحب « البدر التام » .

منهم الجهر بها في صلاة حتى يقدم التثب عليه بل يكونوا اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كأنه بعد عهده به لم يذكر منه الا الجزم بالافتتاح بالحمد لله رب العالمين جهراً ، ولم يستحضر الجهر بالسلمة ، فبتعين الأخذ بمحدث أثبت ، بذلك .

قال الحازمي : ولأن أحوال الضبط تختلف باختلاف الاشخاص والجهات والاقوات الى غير ذلك من الاغراض والمقاصد . ودليله المشاهد إذ رب شخص يتغافل عن أمر هو من لوازمه حتى لا يبالي به لعدم ما يمارضه ، ويتنبه لأمر هو من توابعه ، بل هو دون ذلك حتى لا يفتقر عن ذكره لوجود ما يناقضه ، وبضيقها تبين الاشياء . اه . وقال البيهقي : وأيضاً فإن فيها تهمة أخرى وهو أن علياً عليه السلام كان يبائع في الجهر بالتسمية ، فلما وصلت الدولة الى بني أمية بالغوا في المنع من الجهر سعيماً في ابطال سنة علي بن أبي طالب . ثم قال : ولا شك أنه مها وقع التعارض بين قول أنس وابن المغفل ، وبين قول علي بن أبي طالب الذي بقي عليه طول عمره . فان الأخذ بقول علي أولى . فهذا جواب قاطع في المسألة ، ثم ساق في الاحتجاج الى أن قال : ومن اتخذ علياً إماماً لدينه فقد تمسك بالروة الوثقى في دينه ونفسه . اه .

وأما حديث أبي هريرة فهو يحتمل أن المراد به ترك الجهر بالتسمية ، ويحتمل أن يكون أراد به تعيين القراءة ، فذكر اسم السورة وعرفها بما تعرف به عند الناس من غير حذف آية التسمية ، كما يقول : قرأت « البقرة » وقرأت « آل عمران » أي السورة التي يذكر فيها ذلك . وكما في حديث : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ : « ق والقرآن المجيد » و « اقتربت الساعة وانشق القمر » . وما روي عنه أيضاً « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استفتح الصلاة ، فقال : الحمد لله رب العالمين سكت هنيئة » فالصحيح وقفه على أبي هريرة من فعله . وعلى تقدير صحة رفعه فهو محمول على نحو ما ذكر قبله . وأيضاً فقد تقدم عنه موقوفاً عليه من فعله ، ومرفوعاً بأسانيد صحيحة ما يمارض هذه الرواية والتي قبلها عنه ، وهي أرجح لتضمنها الاثبات .

وأما حديث عبد الله بن مغفل فلا تقوم به الحجة وإن حسنه الترمذي ، فقد نسبة الحفاظ الى التساهل في ذلك . قال ابن حجر المكي : وهو تساهل شديد جداً ، فقد ضعفه الحفاظ . كان خزيمة وابن عبد البر والخطيب والبيهقي بجهالة الابن الناقل عن أبيه ، وعلى تسليم صحته فرواية الاثبات مقدمة عليه .

وأما حديث عائشة فيؤخذ جوابه من الكلام على حديث أبي هريرة .

وأما حديث أبي هريرة يقول : « قال الله عز وجل: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي . . . » الحديث ... فقد أجيب عنه من وجوه :

منها : أن البسملة إنما لم تذكر لاندراجها في الآيتين بعدها .

ومنها : أن يقال: فإذا انتهى العبد في قراءته الى الحمد لله رب العالمين فحينئذ تكون القسمـة.

ومنها : انه قد وردت البسملة في القسمـة عند الدار قطني والبيهقي ونصـه : « فإذا قال العبد : بسم الله الرحمن الرحيم ، يقول الله ذكرني عبدي » لكن في اسناده ضعف .

ومنها : سلوك طريقة الترجيح لروايات الاثبات على النفي .

واستدل القائلون بالاسرار مطلقاً بما ذكره الحازمي كما نقلناه آنفاً ، وبما تقدم من أدلة النافين لشرعية قراءتها . قالوا : لأن هذه الأدلة الدالة على شرعية قراءتها مطلقة ، فتحمل تلك الأدلة الدالة على نفي شرعيتها على نفي الجهر جمعاً بين الأحاديث . ويؤيده بعض روايات حديث أنس : « كانوا لا يجهرون وأن كانوا يسرون » . وبعضهم جنح الى التخيير بين الجهر والاسرار ، منهم ابن أبي ليلى واسحاق والحاكم ^(١) قالوا : لانه قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا وهذا ، ولا تعارض بين الفعلين كما في علم الأصول فيحصل الاقتداء بكل من الفعلين . ولهذا اختلفت أفعال السلف فيهما . قال ابن حبان : وهذا عندي من الاختلاف المباح والجهر أحب إلي . اهـ .

وقال بعضهم: القول بالتفصيل وهو وجوب الجهر في الجهرية والاسرار في السرية أحوط وأقوى . وهو مذهب الجم الغفير كما تقدم ذكرهم في المذهب الاول . أما كونه أحوط فالخروج عن الخلاف، لأن القائل بالاسرار مطلقاً أو الترك يقول لا تفسد صلاة من جهر بها ، والقائل بالتفصيل يقول : لا تصح صلاة من لم يجهر بها في الجهرية ويسر بها في السرية . وأما كونه أقوى فلقوة أدلته وصحتها وكثرتها . فانه روى جهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(١) وذهب الى التخيير من المتأخرين السيد العلامة البدر المنير محمد بن اسماعيل الامير . اهـ . من خط المصنف .

بالسمة في الصلاة الجهرية بضع وعشرون صحابياً ، كما ذكره الزين العراقي عن الحافظ أبي أسامة، ذكره ابن حجر المكي . وروى أحاديث النفث سبعة من الصحابة ، وقد تقدم عدم صحة الاستدلال بكل منها . وبعض العلماء ذهب الى وجوب الجهر بها في السرية والجهرية . وذهب اليه من التآخرين الامام القاسم بن محمد كما بسطه في كتابه « الاعتصام » وجنح اليه الرازي في « مفاتيح الغيب » ، فقال بعد ذكر مشروعية الاعلان بالذكر : ولهذا السبب نقل أن علياً عليه السلام كان مذهبه الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في جميع الصلوات .

وأقول : إن هذه الحجة قوية في نفسي راسخة في عقلي لاتزول بسبب كلمات المخالفين ، واستدلوا بما رواه الهادي عليه السلام في « الاحكام » وقد تقدم ، وبظاهر عموم حديث علي وعمار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يجهر في المكتوبات بيسم الله الرحمن الرحيم » . قال البيهقي : ذهب الشيعة الى أن السنة هي الجهر بالتسمية سواء كانت في الصلاة الجهرية أو السرية ، وجمهور الفقهاء يخالفونهم فيه . اهـ .

وأجاب عن ذلك في « شرح منظومة الهدى » بما لفظه : والأظهر - والله أعلم - ضعف هذا القول لضعف دليله اذ الموم غير منتهض ، فقد صح تخصيصه ببعض الصلاة بما لا يمكن دفعه . وفعل علي عليه السلام ومن ذكر معه إن صح فهو محمول على وقوع ذلك منهم نادراً ، كما ورد في رواية علي عليه وآله وسلم كان يسمهم بعض الآيات في الصلاة السرية أحياناً . قال ابن القيم : ولا ريب أنه لم يكن يجهر بها دائماً في كل يوم خمس مرات أبداً ، حضراً وسفراً ، أو يخفي ذلك على خلفائه الراشدين وجمهور أصحابه وأهل بلده ؟! هذا من أجل المحال حتى يحتاج الى التثبت فيه بألفاظ جملة وأحاديث واهية ، فصرح تلك الأحاديث غير صحيح وصحيتها غير صريح . اهـ . والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال : « كل صلاة بغير قراءة فهي خداج » .

أورد السيوطي في مسند علي عليه السلام من « جمع الجوامع » عن علي « كل صلاة لم

يقرأ فيها بأمر الكتاب فهي خداج . ذكر ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرجه البيهقي في كتاب القراءة . اه . وفي مسلم وغيره من طريق العلاء بن عبيد الرحمن ، عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « كل صلاة لا يقرأ فيها بأمر الكتاب فهي خداج ، ثم هي خداج ، ثم هي خداج ، فقال : يا أبا هريرة فاني أحيانا أكون وراء الإمام ، قال : يا فارسي اقرأها في نفسك ، فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : قال الله عز وجل : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، ولعبيدي ماسأل ، وإذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين ، قال : حمدني عبدي ، وإذا قال الرحمن الرحيم قال : أثني علي عبدي ، وإذا قال مالك يوم الدين ، قال : مجدني عبدي - أو قال فوض الي عبدي - وإذا قال : إياك نعبد وإياك نستعين ، قال : هذا بيني وبين عبدي ولعبيدي ماسأل ، وإذا قال : اهتدنا الصراط المستقيم صراط الذي أنعمت عليهم غير المنضوب عليهم ولا الضالين ، قال : فهذا لعبدي ولعبيدي ماسأل . » وأخرج البخاري عن عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » . وعن أبي هريرة ^{عنه} أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنادي أنه لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد . رواه أحمد وأبو داود والترمذي . وعن عائشة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « كل صلاة لا يقرأ فيها بأمر الكتاب فهي خداج » أخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن اسحاق ، عن يحيى بن عباد ، عن عبد الله بن الزبير ، عن أبيه ، عن عائشة . وعن عبادة بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج » أخرجه ابن ماجه . وفي معناها أحاديث كثيرة .

وقوله : « فهي خداج » قال الخليل وغيره : الخداج : النقصان ، يقال : خدجت الناقة : إذا ألفت ولدها قبل أن يولد ، وإن كان تالما ، وأخذته : إذا ولدته ناقصاً وإن كان لتام الولادة . فقله عليه السلام « خداج » يحتمل أمرين : إما أن يقدر مضاف ليصح الاخبار عن اسم العين بئله ، أي ذات خداج . أو بأن تجعل الصلاة نفس الخداج مبالغة وتجاوزاً ، كما في قوله : « فاتنا هي إقبال وإدبار » . وفي حديث الأصل اطلاق لفظ القراءة ، وهو مقيد بشواهد عن علي عليه السلام وغيره بأن المراد منها فاتحة الكتاب ، ويتعلق بذلك ثلاث مسائل :

الاولى : اختلف العلماء في تعيين ما يحزي من القراءة في الصلاة ، فذهبت المعترة ، ويروى عن عمر وعثمان بن أبي الماص وأبي هريرة وأبي سعيد وخواتم بن جبير وعبادة بن

الصامت وابن عمر ورجاء بن حياءَ والحسن البصري وأبي سلمة بن عبد الرحمن والزهري وابن عون . واليه ذهب الأوزاعي والشافعي وأصحابه ومالك وابن المبارك وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وهو أيضا رواية عن الثوري وداود إلى أن قراءة الفاتحة فرض في الصلاة لا تحزيء بدونها . واحتجوا بما تقدم .

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنها لا تعين بل تستحب، وفي رواية عنه تجب ولا تشترط. ونقل عنه في مقدار ما يقوم مقامها ثلاث روايات : أحدها آية تامة . الثانية : ما يتناوله الاسم . قال الرازي وهو الصحيح عندنا . الثالثة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة، وبه قال أبو يوسف ومحمد . وحجة هذا المذهب قوله تعالى : « فاقروا ما تيسر منه » يعني القرآن ، وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسيء صلاته : « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » وهو عليه السلام في مقام التعلم وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز . وعن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب أو غيرها » ومحدث أبي هريرة : « لا صلاة الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب » . وبما روى ابن ماجه من حديث أبي اسحاق عمن الأرقم بن شرحبيل ، عن ابن عباس « لما مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكر حديث صلاة أبي بكر بالناس ومجيء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليهم وفيه « فكان أبو بكر بأتم بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والناس بأتمون بأبي بكر . قال ابن عباس : وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر ، قال وكذا السنة ، قال : فمات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه ذلك » والارقم بن شرحبيل ثقة قاله أبو زرعة ، وبقي رجال السند مخرج لهم في « الصحيح » .

وأجلوا عن حديث عبادة « لا صلاة الا بأتم القرآن » أن المراد نفي الكمال لانفي الاجزاء، وكذلك عن حديث « في خداج » أي ناقصة في الثواب والنقصان لا يستأنز الماطلان .

وأجاب الاولون عما ذكره أبو حنيفة أن الآية نزلت في قيام الليل ، وعلى تقدير صحة الاستدلال بها على ذلك فهي مقيدة بالفاتحة المنصوص عليها في حديث عبادة وغيره ، وبأن حديث المسيء صلاته محمول على أنه كان مظنة لعدم تيسر الفاتحة في حقه ، فيحمل على من لا يمكنه قرآن معين لانه وقع في بعض طرقه : « ثم اقرأ إن كان معك قرآن ، وإن لم يكن فاحمد الله وكبره وهلل » . وفي رواية أبي داود من حديث رفاعة بن رافع بلفظ : « فاذا قمت

فتوجهت ، فكبر ثم اقرأ بأمر القرآن وما شاء الله أن تقرأ . فاذا جمع بين ألفاظ الحديث كان تعيين الفاتحة هو الأصل لمن معه قرآن ، فإن عجز عن تعلمها وكان معه شيء من القرآن قرأ ما تيسر ، والا انتقل الى غيره من الذكر . ويحتمل أن يقال في الجمع بين روايات الحديث : إن المراد بما تيسر أي بعد الفاتحة . ويؤيده حديث أبي سعيد بسند قوي : « بفاتحة الكتاب وما تيسر » ويحتمل أن المراد من تلك المراجعة إنما هو التنبيه على وجوب الطمأنينة في الأركان وأن ذلك هو الذي توجه الرد بسببه ، ولذا يؤيده أهل تراجم الأبواب من المحدثين في باب وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود . وبأن حديث أبي سعيد لا يدرى هذا اللفظ من أين جاء ، والذي صرح من طريقه خلافه كما تقدم . وبأن حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود ومدايره على جعفر بن ميمون . قال النسائي : ليس بثقة ، وقال أحمد : ليس بقوي في الحديث . وقال ابن عدي : يكتب حديثه في الضعفاء . قال البيهقي : وحديث وهيب وغيره ، عن جعفر بن ميمون ، عن أبي عثمان ، عن أبي هريرة ، قال : « أمرني رسول الله ﷺ أن أنادي لصلاة الا بقراءة » وقال بعضهم : الا بقرآن - ولو بفاتحة الكتاب . فقد خالفهم سفيان بن سعيد ، وهو امام فقال في منته « الا بفاتحة الكتاب فما زاد » . قال يحيى بن معين : وليس أحمد بخالف سفيان الثوري - يعني في الحديث - الا كان القول قول سفيان . وقد رواه يحيى بن سعيد القطان - وهو من الحفاظ والاتقان بالمكان الذي لا يخفى على أهل العلم - عن جعفر بن ميمون ، عن أبي عثمان النهدي ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد » . اهـ . وبأن حديث ابن عباس عند ابن ماجه إنما يرد على من أوجب الفاتحة في كل ركعة ، وأما من قال بخلافه فغير وارد عليه ، بل هذا يكون صالحاً لأن يحتاج به مذهبه ، والله أعلم .

وأجابوا عن قولهم في تأويل حديث « لصلاة الا بأمر القرآن » أن المراد نفي الكمال لا الاجزاء بأن هذا عدول عن حقيقة النفي الى مجازه بلا ملجئ ، اذ لا يصلح ما أوردوه من الأدلة صارفاً للأصل الذي هو الحقيقة . فالنفي ها هنا مراد به نفي الصلاة الشرعية حقيقة ، لأن لفظ الصلاة والصيام ونحوها حقائق عرفية للشارع اذا اختل أحد شرطها كانت متفية . وألفاظ الشارع إنما تحمل على عرفه لكونه المحتاج اليه ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم بث لبيان الشرعيات لا لبيان موضوعات اللغة ، ولا يحتاج مع هذا الى إضمار الاجزاء ولا الكمال . ولئن سلم ذلك واحتجج الى تقدير المصحح ، فتقدير أقرب المجازين الى الحقيقة لجعل النفي

عليه أولى من تقدير أبديهما ، والأقرب هو الاجزاء، فیتین حمل النفي عليه لكونه السابق إلى الفهم ، ولكون اضماره يستلزم نفي الكمال ولا عكس . مع انه قد جاء نفي الاجزاء صريحاً مرفوعاً من حديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تجزيء صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » أخرجه ابن خزيمة وابن حبان بأسناد صحيح . وعند الدارقطني من حديث عبادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا تجزيء صلاة لا يقرأ الرجل فيها فاتحة الكتاب » قال : اسنده حسن . وفي « المتنقي » أن اسنده صحيح .

وأجابوا عما ذكروه في تأويل « خداج » بأن المراد به نقصان الثواب ، وهو لا يستلزم البطان بأن الأصل أن الصلاة الناقصة لا تسمى صلاة حقيقة . والنقص من الصلاة على قسمين : نقص يستلزم البطان وهو النقص من الفرائض ، وهو النقص حقيقة ؛ ونقص من التوافل لا يستلزم البطان ، ويطلق عليه النقص مجازاً بعلaque التشبيه بالنقص الحقيقي ، والحمل على الحقيقي أولى من المجازي كما سبق ، والله أعلم ^(١) .

المسألة الثانية: اختلفوا هل تجب قراءتها في كل ركعة .. أو تكفي مرة في أي ركعة أو مفرقا ... أو تكون في الأوليين فقط ؟ ..

ذهب الى الاول الشافعي وأصحابه والأوزاعي وأحمد وإسحاق وابن عون وأبو ثور وداود ، ويروى عن علي عليه السلام وجابر بن عبد الله ، واختاره الامام شرف الدين ، واستدلوا بما ورد في حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله : « وافعل ذلك في صلاتك كلها » بعد أن علمه صلاة الركعة الاولى وفيها الأمر بالقراءة . فتكون القراءة مأموراً بها في سائر الركعات لأنه قد سمي كل ركعة صلاة . ويوضحه رواية أحمد وابن حبان ثم : « افعل ذلك في كل ركعة » وبما أخرجه البخاري من حديث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب » . قال ابن حجر : هذا مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » دليل على الوجوب .

(١) ح وأخرج الحاكم في « مستدركه » بسنده الى عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أم القرآن عوض عن غيرها ، وليس غيرها منها عوضاً » . قال الحاكم : قد اتفق الشبان على إخراج هذا الحديث عن الزهري من أوجه مختلفة بغير هذا اللفظ . ورواة هذا الحديث أكثرهم ثقة ، وكأهم ثقات على شرطها . تمت من خط المصنف .

قلت : وقد تقدم مذكره صاحب « المنار » وما بعده من الطريقة التي يؤخذ منها وجوب القراءة في كل ركعة ، وصفتها من الجهر والاسرار .

وذهب الى الثاني الهادي الى الحق وأتباعه ، وقال به من السلف : الحسن البصري ، رواه عنه ابن المنذر بإسناد حسن . وهو مذهب المؤيد بالله ، وحكام في « البحر » عن داود . قالوا : لأن الصلاة اسم لمجموع الفريضة بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، وغير ذلك . فاطلاق الصلاة على الركعة الواحدة يكون مجازاً . وما روي من الأحاديث كقوله : « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » ونحوه ظاهر في عدم وجوب التكرار ، وأن الامثال يقع بقراءتها مرة واحدة ، لاسيما مثل قوله : « لا تجزيء صلاة لا يقرأ الرجل فيها فاتحة الكتاب » عند الدارقطني وحسنه كما تقدم ، فانه الى النص أقرب منه الى الظهور ولم يعين محلا لها ، فدل على أنه مجزيء الاتيان بها في أي ركعة ولو مفرقة . واختاره بعض المتأخرين (١) .

وأجاب عن حديث السيء صلواته بانه بمراحل عن إيجاب الفاتحة في كل ركعة ، لأن لفظ ذلك في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » لا يعود الى كل ماذكر في أول الكلام اتفاقاً فان منه تكبيرة الافتتاح . واذا لم يعد الى كل ماذكر تردد بين ما بقي واحتمل عوده الى كله . ومنه الفاتحة والى الأفعال خاصة من القيام ونحوه ، فيكون حينئذ محتملاً ، ولا يثبت أصل عظم محتمل ، على أنه ظاهر في الأفعال إذ هي التي أنكرها منه صلى الله عليه وآله وسلم . وقال له : « صل فانك لم تصل » ولم ينكر منه القراءة ، ثم استوفى في تعليمه ما لم ينكره منه كالوضوء ، فانه لم ينكر عليه فعله ، وهو من جملة التعليم ، بل زيادة في الافادة ، فيقوى أن سبب الانكار عدم إقامة أفعالها . ولذا لم يذكره المحدثون الا في باب الاطمئنان لأنه ماسيق الا لأجله .

قلت : وهذا وان كان فيه قوة الا أن احتمال كون فعله للقراءة في كل ركعة ، كما دل عليه حديث أبي قتادة وقع بيانا لجعل الواجب وارد عليه ، والله أعلم .

(١) السيد العلامة البدر المنير محمد بن اسماعيل الامير رحمه الله تعالى ، وله في ذلك بحث مستقل تعقب به المحقق القبلي رحمه الله . اهـ . من خط المصنف .

وذهب الى الثالث زيد بن علي والناصر وأبو حنيفة لما تقدم من سنية التسبيح في الآخرين . وقد صح عن علي كما تقدم مع ذكر ما يشهد له من السنة فراجعه .

المسألة الثالثة: هل تجب الزيادة على الفاتحة عند من أوجبها ؟.. فذهب القاسم والمهادي والمؤيد بالله ، واختاره صاحب « النجوم » ، ويحكي عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعثمان ابن أبي العاص الى أنه لا بد من شيء معها . فقال الهادي : ثلاث آيات لتسمى قرآنا . وقال القاسم والمؤيد بالله : أو آية طويلة . وذهب الشافعي وغيره الى عدم وجوب ما زاد عليها .

احتج الاولون بمحدث أبي داود والنسائي : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا » لكن قال ابن حجر : قال ابن حبان زيادة « فصاعدا » تفرد بها معمر عن الزهري ، وأعلها البخاري في جزء القراءة ، برواية أبي هريرة فما زاد وقد تقدم . وبما ورد في بعض روايات حديث النبي صلى الله عليه وآله : « ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله أن تقرأ » . ومحدث أبي سعيد عند أبي داود « أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب فما تيسر » . وبما رواه الترمذي عن أبي سعيد مرفوعاً في حديث « مفتاح الصلاة الطهور » وفيه : « ولا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها » . وفيه طريق بن شهاب السعدي . وصحح في « التلخيص » ما عند أبي داود من طريق همام ، عن قتادة ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر » . وبما علم من ملازمة النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم لقراءة السورة عقب الفاتحة في ركعتي الفجر والأوليين مما عداها كما حققه صاحب « الهدى » ، وبسط أدلته في كثير منها بلفظ « كان » الدالة غالباً على الدوام والاستمرار . والمعلوم أن أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة بيان لمجمل واجب وحكمه الوجوب مع انضمامه الى قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، وقد تقدم تقرير هذه الطريقة .

واحتج أهل القول الثاني بأنه ورد ما يصرف الوجوب من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله . أما فعله فلحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « قام فصلى ركعتين لم يقرأ فيها الا بفاتحة الكتاب » أخرجه ابن خزيمة . وأما قوله فحديث عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطب الناس فقال : « من صلى صلاة مكتوبة ، أو سبحة ، فليقرأ بأم القرآن وقرآن معها ، فإن انتهى الى أم القرآن فقد أجزأت عنه ، ومن كان مع

نه

جاءه
الأمام فليقرأ بأمر القرآن قبله إذا سكت ، ومن صلى صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج
لهيئة له
في سننه الكبر
مخرج
لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلنه لكم ، وما أخفاه عنا أخفيناها عنكم ، فقال له
الهم من سارح
رجل : أريت يا أبا هريرة إن لم أزد على أم القرآن ؟.. فقال : قد سئل عنها رسول الله صلى
المنظور فان
الله عليه وآله وسلم ، فقال : ان انتهت إليها أجزأتك وإن زدت عليها فهو خير وأفضل .
هذا من
أخرجه رزين بهذا اللفظ ، وهو في « صحيح البخاري » موقوفاً على أبي هريرة . قال الحافظ
في هذا
ابن حجر في « شرحه » : قوله : « ما أسمننا وما أخفاه عنا » يشعر بأن جميع ما ذكره متعلقاً عن
المنظور له
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فيكون للجميع حكم الرفع . اهـ . قالوا وما ورد من
زيادة فصاعداً أو لما زاد أو لما تيسر أو نحوه ، فالمراد به دفع قوم قصر الحكم على الفاتحة .
في هذا
قال البخاري في جزء القراءة : هو نظير قوله : « تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً » .

ولما أخرج
الدارقطني
تبيينه :

جاءه
الأول : حكى أبو خالد رحمه الله فيما سيأتي في كتاب الجنائز « ما لفظه » : « سألت زيد بن
أخرجه
علي عن الأبي الذي لا يحسن أن يقرأ كيف يصلي ؟.. فقال : يسبح ويذكر الله تعالى
السنة
ويجزيه ذلك » . قلت : فالأخرس ، قال : يصلي راكعاً وساجداً ويجزيه ما في قلبه .

والدليل على أن فرض الأبي التسبيح وذكر الله ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي
واللفظ له ، عن رفاعة بن رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الذي علمه : « إذا قمت
الى الصلاة فوضاً كما أمرك الله ثم تشهد ، فاقم ، فإن كان معك قرآن فقرأ ، وإلا فاحمد الله
وكبره وهله » . وورد في صفته ما أخرجه أبو داود والنسائي وأحمد وابن الجارود وابن حبان
والحاكم والدارقطني من حديث عبد الله بن أبي أوفى : « أن رجلاً أتى الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ، فقال : إني لا أستطيع أن أخذ من القرآن شيئاً فعلمي ما يجزيه منه ، فقال : قل
سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم » .
وظاهره أن المرة الواحدة تكفي . وذهب جمهور الأئمة الى تكرارها ثلاثاً وباسقاط الحولقة .

وأما الآخرس - وهو الذي منع الكلام خلقه - فقال في « النهاج » يجزيه ما في قلبه من

قصده الله تعالى وتضرعه اليه مع عدم القدرة على القراءة أو التسييح إذ قد اتى بالاستطاع ، وقد قال الله تعالى : « فاتقوا الله ما استطعتم » . قال الامام يحيى : اعلم أن الأخرس الذي لا يسمع ويختم على لسانه فلا ينطق ، والأصم الذي لا يسمع وهو ينطق بلسانه ، والأمي الذي لا يحسن القراءة وهو ينطق ويسمع .

الثاني : سيأتي عن أبي خالد هناك أيضاً ما لفظه : سمعت زيد بن علي عليهما السلام يقرأ عليهما « ولا الضالين » بالرفع وكان يقرأ : « مالك يوم الدين » وكان إذا صلينا خلفه سمعنا وقع دموعه على الخُصَر . وسمعت عليه السلام يقرأ « اقتربت الساعة » فرتلها وقرأها قراءة لا يسمعها فرح ولا يحزون الا افرحت قلبه ، فمرض من أصحابه عليه السلام رجل من طيء من وجدان تلك القراءة : فدفناه بعد أيام فصلى عليه ، ثم قال : هذا قتيل القرآن وشييد الرحمن لقد أمسيت مقتبلاً وما أذكرى على الله عز وجل أحداً .

قوله : « بالرفع » يعني ضم الميم من عليهم ، وهو أحد الوجهين في ميم الجمع بعد الهاء المكسورة وقبل المتحرك . وظاهره انه يكفي الضم بلا اشباع ، وقراءة ابن كثير بشباع ضم الميم . والوجه الثاني الاسكان . قيل : وهو الاشهر . وقوله : « مالك » أي بآيات الالف اسم فاعل .

وقد أخرج أبو عبد الله الحسيني في كتاب « أسماء الرواة عن زيد بن علي من التابعين » ما يؤيد حكاية أبي خالد عنه ، فقال : حدثنا محمد ، قال : حدثني عبد الله بن محمد البلوي ، قال : حدثني عمارة ، قال : حدثني عبد الله بن العلاء ، انه سمع رجلاً من علماء أهل الشام يسأل زيد بن علي ، فقال : كيف تقرأ أم الكتاب؟.. فقرأ زيد بن علي : الحمد لله ثم رتلها وشرحها حرفاً حرفاً ، قال : فخلفتني اسمعها كما أنزلت ، إلا انه قرأ « مالك يوم الدين ... » الحديث بطوله . وفي « الدر المنثور » ما لفظه : أخرج وكيع في « تفسيره » وعبد بن حميد وأبو داود وابنه في « المصاحف » عن الزهري : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان والخلفاء كانوا يقرأون « مالك يوم الدين » وأول من قرأ « ملك يوم الدين » مروان . وأخرج ابن أبي داود والابن ماجة عن أنس قال : « صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي عليه السلام كلهم كان يقرأ « مالك يوم الدين » ثم ساق في « الدر » آثاراً كثيرة بمثل ذلك . وهو قراءة عاصم والكسائي ويعقوب والباقر ملك - بكسر اللام -

صفة مشبهة . قال صاحب «الكشاف» : وهو الاختيار لانه قراءة أهل الحرمين ، ولقوله تعالى : « إن الملك اليوم » ولقوله : « ملك الناس » ولأن الملك^(١) يعم والملك يخص .

وقوله : « فرح » - بالفاء - أي مسرور . وقوله أفرحت - بالقاف - أي جرحت . والمتنبط الذي يتعنى مثل حاله اسم مفعول ؛ وهو خلاف المحسود الذي يتعنى زوال حاله وانتقاله الى الحاسد . والحسد مذموم والنبطة غير مذمومة قال الشاعر :

وبينا المرء في الاحياء متنبط اذا صار في الرمس تعفوه الأعاصير

قال ابن أبي الحديد : أنشدوه - بكسر الباء - وقالوا : أي مشبوط . قال بعض الفضلاء : لقد شابه الامام عليه السلام جده علياً عليه السلام حيث مات أخو طيء من وجدان قراءته ، كما مات همام من وعظ جده .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « كانوا يقرؤون خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : خلطتم علي فلا تفعلوا » .

قال في «التخريج» : في مسند علي عليه السلام من « الجامع » ما لفظه : وعن علي عليه السلام ، قال : « ليس من الفطرة القراءة مع الامام » . أخرجه عبد الرزاق . وعنه قال : « من قرأ خلف الامام فلا صلاة له » . أخرجه عبد الرزاق . وعنه قال : « من قرأ خلف الامام فقد أخطأ الفطرة » . أخرجه البيهقي في « شعب الایمان » ، وابن أبي شبة والمعيني في « الضعفاء » والدارقطني وابن الاعرابي في « معجمه » والبيهقي أيضاً في « كتاب القراءة في الصلاة » وضعفه . اهـ . ولعل ضعفه بما في رجال السند الذي أخرجه به الطحاوي ولفظه : حدثنا فهد : نا أبو نعيم ، سمعت محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى - ومرو على دار ابن الاصهاني

(١) الاول بضم الميم ، والثاني بكسرهما . تمت من خط المصنف .

قال : حدثني صاحب هذه الدار ، وكان قد قرأ على أبي عبد الرحمن (١) ، عن المختار بن عبد الله بن أبي ليلى ، قال : قال علي رضي الله عنه : « من قرأ خلف الإمام فليس على الفطرة » . وفي مسند علي من « الجامع الكبير » عن الحرث ، عن علي ، قال : « سأل رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أقرأ خلف الإمام أم أنصت ؟ .. قال : بل انصت فإنه يكفيك » رواه البيهقي . وقد تقدم الكلام على توثيق الحرث .

وفي معناه من غير طريق أمير المؤمنين أحاديث صحيحة وحسنة ؛ فمنها ما أورده ابن الهمام ، عن أبي حنيفة بسند صحيح ، قال : حدثنا أبو الحسن موسى بن أبي عائشة ، عن عبد الله بن شداد ، عن جابر مرفوعاً « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة » . وأخرجه أحمد بن منيع ، قال : حدثنا إسحاق الأزرق ، ناسفیان وشريك ، عن موسى بن أبي عائشة ، عن عبد الله بن شداد ، عن جابر فذكره ، وأخرجه عبد بن حميد ؛ نا أبو نعيم ، نا الحسن بن صالح ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . واسناد حديث جابر الأول صحيح على شرط الشيخين والثاني على شرط مسلم . وأخرجه أبو عبد الله الحاكم مع قصة ، فقال : حدثنا محمد بن بكر بن محمد الصيرفي ، حدثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي ، ثنا مكّي بن إبراهيم ، عن أبي حنيفة ، عن موسى بن أبي عائشة ، عن عبد الله بن شداد بن الهاد ، عن جابر بن عبد الله « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : صلى ورجل خلفه يقرأ ، فجعل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهأ عن القراءة في الصلاة ، فلما انصرف أقبل عليه الرجل ، وقال : أنتهاني عن القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ .. فتنازعا حتى ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : من صلى خلف إمام فقراءة الإمام له قراءة » . وفي رواية لأبي حنيفة أن ذلك كان في الظهر أو العصر هكذا : « أن رجلاً قرأ خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر أو العصر ، فأومأ إليه رجل فلما انصرف ، قال : أنتهاني ... الحديث ... وهو حجة لمن يكفي بقراءة الإمام في الدربة أيضاً . ا هـ .

وأخرج الطحاوي عن عبد الله بن مسعود بمعنى حديث الأصل ، فقال : حدثنا أبو بكر ،

(١) عطف بيان من أبي . منه .

نا أبو أحمد محمد بن عبد الله ، نا يونس بن أبي اسحاق ، عن أبي الاحوص ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : « كانوا يقرأون خلف الامام ، فقال : خلطتم علي » . قال في « التخريج » : رجاله رجال الصحيح ما عدا أبا بكرة شيخ الطحاوي . وهو أبو بكرة بكار بن قتيبة القاضي ، وهو ثقة ذكره ابن خلكان وغيره ، وهو الذي سجنه أحمد بن طولون ، فشكى اليه أهل الحديث انقطاع السماع ^(١) . وأورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » وقال : رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري . رجال أحمد رجال الصحيح ، وقال في « الجمع » : وعن ابن بحنة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « صلى صلاة يحجر فيها فلما انصرف ، قال : أتقرؤن خلتي ، فقال بعضهم : انا لنفعل ، قال : لا تفعلوا إني أقول مالي أنازع القرآن ، قال : فاتته الناس عن القراءة فسما جهر فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه البخاري . وأحمد وانطراي في « الكبير » و « الاوسط » باختصار ، ورجالهم رجال الصحيح . الا أن البخاري ، قال : أخطأ فيه ابن أخي ابن شهاب حيث قال : عن أبي بحنة . ورواه معمر وابن عينية عن الزهري عن ابن أكيمة عن أبي هريرة . اهـ .

قال في « التلخيص » : أخرجه مالك في « الموطأ » والشافعي عنه ، وأحمد والاربعة وابن حبان من حديث الزهري ، عن ابن أكيمة ، عن أبي هريرة .

وقوله : « فاتته الناس ... الخ » . مدرج في الحديث من كلام الزهري بينه الخطيب ، واتفق عليه البخاري في « التاريخ » وأبو داود ويغوث بن سفيان والذهلي والخطابي وغيرهم . اهـ .

قال في « التخريج » : وابن أكيمة المذكور . اسمه غمارة - بضم أوله والتخفيف - ابن أكيمة - بالتصغير - اللبي أبو الوليد المدني ، وقيل في اسمه غير ذلك ثقة من الثالثة . قال المزي في ترجمته : قال أبو حاتم : هو صحيح الحديث حديثه مقبول . وقال ابن سعد : روى عنه الزهري ، ومنهم من لا يحتج بحديثه يقول هو شيخ مجهول ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وروى له البخاري في جزء القراءة وأهل السنن الأربعة . اهـ . وحديثه وحديث

(١) يابض في المسودة والمبينة الى قوله : « وأورده الهيثمي » ونظام الكلام بعد قوله « وانقطاع السماع » فلا . من الخروج ما لفظه ؛ « بجس القاضي بكار رحمه الله ، فأذن له أن يكون بحديثهم من طلاق في السجن ، ذكر ذلك ابن خلكان وغيره . ١ هـ . من خط حفيد الشارح العلامة أحمد بن محمد السياغي رحمه الله .

ابن مسعود كل منها يقوي الآخر ، فأقل أحواله انه ان لم يكن صحيحاً أن يكون حسناً ؛ وقد حسنه الترمذي .

وفي المسألة أربعة مذاهب :

الاول : للهادي عليه السلام ومن تبعه ، ومالك، وهو المروي عن زيد بن علي ، كما ذكره في « المنهاج » انه يقرأ في السرية لافي الجهرية .

الثاني : لأبي حنيفة وأصحابه انه لا يقرأ مطلقاً ، واحتجوا بموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « قراءة الامام له قراءة » وقد تقدم .

الثالث : للناصر انه يقرأ الفاتحة وثلاث آيات لأن مذهبه وجوب الزيادة على الفاتحة ، كما حكاه عنه صاحب « الجامع الكافي » .

الرابع : للشافعي وأصحابه ورواية عن الناصر أن المؤتم يقرأ الفاتحة مطلقاً .

احتج الأولون بما تقدم من حديث الباب وشواهد . وهي مجموعها تفيد منع القراءة فيما جهر به الامام ، ويقول تعالى : « واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا » أخرج البيهقي عن الامام أحمد ، قال : أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة . وأخرج عن مجاهد قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الصلاة ، فسمع قراءة فتى من الأنصار ، فنزل : « واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا » والانصات لا يكون الا مع الجهر . قال الفقيه يوسف في « الثمرات » : وثمرة الآية الانصات عند سماع القرآن ، وظاهرها العموم في الصلاة وغيرها ، لكن خرج الوجوب في غير الصلاة بالاجماع وبقيت الصلاة .

واحتج الشافعي ومن معه بحديث عبادة بن الصامت قال : « كنا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الفجر ، فنقلت عليه القراءة ، فلما فرغ ، قال : لعلكم تقرأون خلفي ، قالوا : نعم ، قال : فلا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب » رواه أحمد والمبخاري في جزء القراءة وصححه ، وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم . وقال الهيثمي : رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله موثقون . وفي رواية « فلا تقرأوا شيء اذا جهرت الا بأمر القرآن » . وأخرجه الدارقطني وقال : رجاله ثقات . وفي رواية « فلا تفعلوا الا بأمر القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » . وذكر عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « صلى بأصحابه فلم يقرأ » .

صلاته أقبل عليهم ، فقال : أتقرؤن في صلاتكم خلف الإمام والإمام يقرأ ؟ . . فسكتوا - قالها ثلاث مرات - فقال قائل - أو قال قائلون - : إنا لنفعل ، قال : فلا تفعلوا ليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه ، رواه أبو يعلى والطبراني في «الأوسط» ، ورجاله ثقات .

وأجوبوا عن أدلة الأولين بأنه لا تعارض بينها وبين ما استدلوا به ، لا مكان الجمع بأن يقال تلك دالة على منع القراءة خلف الإمام على العموم . وحديث عبادة بن الصامت وما في معناه دل على شرعية قراءة الفاتحة خصوصاً ، والواجب بناء العام على الخاص ، وقد تقرر أن تخصيص الكتاب والسنة التواترة بالأحادية جائز في العمليات ، ووجه العموم في أدلة الأولين أن قوله تعالى : « وإذا قرئ القرآن » بعم الفاتحة وغيرها . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فقرأه الإمام له قراءة » مصدر مضاف ، فيعم قراءة الفاتحة وقراءة غيرها والمسموعة وغيرها والقراءة في الجهرية وغيرها ، فظاهره مع أبي حنيفة لدلالته على التحمل مطلقاً ، لا سيما مع رواية أن ذلك في صلاة الظهر . وقد عدل أهل هذا المذهب عن ظاهره لقيام المخصص في صلاة السرية في كون الإمام لا يتحمل فيها ، فكذا يلزم أن يتحملوا التحمل مخصوصاً بما عدا الفاتحة لقيام المخصص أيضاً .

وأما قوله : « خلطتم علي فلا تفعلوا » وقوله : « مالي أنازع في القرآن » فهو مشعر بأنهم فعلوا ما يوجب المنازعة والتخليط بسبب الجهر خلفه ، فانهي بقوله : « لا تفعلوا » نهى عن الجهر الذي يكون سبباً لذلك ، ولا يكون نهياً عن الاسرار . ولذا ورد في رواية أنس : « ليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه » وكذا روي عن أبي هريرة أنه أمر بالاسرار بها خلف الإمام . وهذا هو الذي اعتمده القاضي في « شرحه » ، فقال : أفاد الخبر الشريف النهي عن القراءة خلف الإمام حيث كان فيها تخليط عليه ، لانه لو أراد المنع من القراءة خلفه مطلقاً ، لقابلاً إذا جهرت فلا تقرأ ، فأفاد أن التخليط سبب النهي ، فإذا لم يكن تخليط جازت . والدليل عليه ما رواه في « منتهى المرام » عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « قرأ في الصلاة المكتوبة ، وقرأ أصحابه رافعين أصواتهم ، فخلطوا عليه ، فنزلت الآية : » « وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له » . اهـ . المراد من كلام طويل . قرر فيه هذا المذهب ، وبه يجمع أيضاً بين رواية الأصل . وما أخرجه الحاكم في « مستدركه » وصححه عن علي عليه السلام

« أنه كان يأمر أن يقرأ خلف الامام في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة ، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب » .

فان قلت : يلزم مما ذكرتم وجوب قراءة المؤتم سرّاً فيما يجهر فيه الامام لا سيما مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فانه لا صلاة لمن لا يقرأها » . قلت قد ورد ما يصرف عن الوجوب في أدلة :

منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من صلى ركعة ولم يقرأ فيها بأمر القرآن ، فلم يصل الا وراء الامام » أخرجه الترمذي ومالك في « الموطأ » والمؤيد بالله في شرح التجريد ، فان مفهومه صحة صلاة من صلى وراء الامام وإن لم يقرأ الفاتحة . وقد أمكن الجمع بينه وبين حديث عبادة بأن المراد من قوله في حديث عبادة : « فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » أنها عمدة الصلاة في غير حالة التحمل ، وأما : « لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب » فغاية ما يدل عليه الجواز ، لان الاستثناء من النهي إباحة ، كالتجالس من القوم الا زبداً .

ومنها : أنها خلت مقسامات التعليم من ذكر قراءة المؤتم مع اشتغالها على مالا يساويها في الاهتمام به ، كحديث أبي هريرة في « الصحيحين » : « انما جعل الامام ليؤتم به » ، فاذا كبر فكبروا ، واذا ركع فاركعوا ، واذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد ، واذا سجد فاسجدوا ، واذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون » . وفي رواية مسلم : « واذا قرأ فانصتوا » . فلو كانت القراءة خلف الامام واجبة لما تركها مع كونه قد نهى على مادونها في الاهمية .

ومنها : ما ورد في بعض الروايات : « هل تقرأون اذا جهرت ؟ » . فانه يدل على أنه لم تكن لهم عادة لازمة في القراءة وعدمها ، ولو كانت واجبة على المؤتمين لما أفرهم على ذلك ، ولا استفهم عن الواقع منهم من الفعل أو الترك . فذلك دليل على أن الامر أوسع مما ضيق به أهل المذاهب على نفوسهم من ايجاب البعض للقراءة ، وإيجاب الآخرين للانصات . ثم في بعض روايات الحديث تصريح بانفراد بعض المصلين بالقراءة التي أنكرها صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو قوله : « هل قرأ معي أحد منكم آخفاً » . فدل على سكوت الباقيين ، ثم لم يقل : هل قرأ معي أحد غير الفاتحة أو تقرأون بغير الفاتحة ، وكل ذلك يدل على اختلاف حالهم في القراءة بالفاتحة وغيرها ، فهذه قرائن قوية في صرف الوجوب المدعي الى التنب . ذكر ذلك صاحب

« النجوم » بنائب ألفاظه ، وما ذكره من الجمع بأن المراد من حديث عبادة بيان أن القراءة عمدة في الصلاة في غير حالة التحمل يرد عليه منافاته للسياق ، فانه وارد في القراءة خلف الامام وهو منطوق يجب تقديمه على المفهوم المأخوذ منه عدم الوجوب .

وأما الكلام على ما احتج به أبو حنيفة رحمه الله من حديث جابر المتقدم ، فيقال : لا دليل فيه على عدم جواز القراءة ، لأن التحمل لا ينافي جواز القراءة ، وانما يقتضي ارتفاع وجوبها . نعم هو دليل على جواز ترك القراءة في السرية والجهرية لا طلاق التحمل فيه . وقد يقال : أدلة وجوب قراءة الفاتحة عامة للامام والمأموم ، كما تقدم ذكرها في شرح قوله : « كل صلاة بغير قراءة فهي خداج » ، ولا تخرج عنها قراءة المؤتم خلف الامام الا بمخصص ، وهذا وان كان ظاهره الخصوص ، الا أنه يمارضه ما هو أقوى منه من قوله : « الا بفاتحة الكتاب ، فانه لا صلاة لمن لم يقرأها » . وهذا على تسليم ما ذكره ابن المهام من صحته كما تقدم ، والا فقد قال في « فتح الباري » هو حديث ضعيف . وقد استوعب طرقه وعالاه الدارقطني وغيره . اهـ .

تسهيان :

أحدهما : تردد بعض العلماء في الموضع الذي يقرأ فيه الفاتحة خلف الامام . وفي بعض شروح السنن الذي عليه اختيار أهل التحقيق وعليه تجتمع الآثار ولا تمارض أن القراءة في حال جهر الامام مكروهة كراهة شديدة ، وان الفاتحة تجب قراءتها على المأموم في كل جهر وسر ويتبع بها مسكتات الامام . وقال النووي في « أذكاره » : ينبغي أن يطول الامام السكينة التي عقب الفاتحة بقدر ما يقرأها المأموم فيها ، وصار عليه عمل من عرفنا من الشافعية . اهـ . وخالفه ابن القيم في كتاب الصلاة له ، فقال بعد أن ساق حديث السكتين وذكر اختلاف الرواة عن سرية مالفظة له ، لم يختلف يونس وأشعث أنها يعني السكينة بعد فراغه من القراءة كلها ، وهذا أرجح الروايتين . وبالجملة فلم ينقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم بإسناد صحيح ولا ضعيف أنه كان يسكت عقب الفاتحة حتى يقرأها من خلفه ، وليس في مسكوتيه في هذا الحل الا هذا الحديث المختلف فيه ، كما رأيت - يعني به حديث سمرة - ولو كان يسكت هنا مسكينة طويلة يدرك فيها المأموم قراءة الفاتحة لما خفي ذلك على الصحابة ، ولكان معرفتهم به ونقلهم له أم

من سكتة الافتتاح . ١ هـ . ونحوه ذكره الحافظ ابن حجر، فقال: قد ثبت الأذن بقراءة المأموم الفاتحة في الجهرية بنير قيد ، وذلك فيما أخرجه البخاري في جزء القراءة ، والترمذي وابن حبان وغيرهما من رواية مكحول ، عن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت ، قال : « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثقلت عليه القراءة في الفجر ، فلما فرغ ، قال : لعلكم تقرأون خلف إمامكم ؟ .. قلنا : نعم ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب ، فإنه لأصلاة لمن لم يقرأ بها » . وله شاهد من حديث أبي قتادة عند أبي داود والنسائي ، ومن وجه عند ابن حبان . وروى عبد الرزاق عن سميد بن جبير ، قال : لا بد من أم القرآن ، ولكن من مضى كان الامام يسكت ساعة قدر ما يقرأ المأموم بأم القرآن . ١ هـ .

قلت : ويؤيد الاطلاق ما في بعض الروايات : « لا تقرأوا شيئا إذا جهرت إلا بأم القرآن » فهو مصرح بالاذن بقراءة الفاتحة حال جهره بها ، اذ الاستثناء وقع من القراءة المجهورة ، لكنه قد ورد ما يفيد تقييدها بتعيين محل قراءتها في سكتات الامام . وذلك فيما أخرجه ابن ماجه ، وصححه ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا كنت وراء الامام فأقرأ بأم القرآن قبله إذا سكت » . وفي رواية : « من صلى مع الامام فجهر ، فليقرأ بأم القرآن في بعض سكتاته » .

قال بعض المتأخرين (١) : ينبغي أن يكون محلها السكتة الأولى بعد التكبير لظاهر رواية قبله . وما روي من قوله في بعض سكتاته مجمل يتبين بالرواية الاولى ، وفيه نظر لانه يؤدي الى ترك دعاء الافتتاح عند من جعله مسنونا في حقه خلف الامام ، والى ترك القراءة في الركعة الثانية ، اذ لاسكوت للامام فيها قبل قراءة الفاتحة . وقد روى الحاكم في « مستدركه » ما يفيد الاطلاق في السكتات ، فقال : حدثنا علي بن حنّاد المدل ، نا محمد بن موسى الزبيري ، نا أيوب ابن محمد الوزان ، ثنا قبض بن اسحاق الرقي ، ثنا محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي ، عن عطاء ، عن أبي هريرة ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من صلى صلاة مكتوبة مع الامام فليقرأ فاتحة الكتاب في سكتاته ، ومن انتهى الى أم الكتاب فقد أجزأه » .

(١) صاحب « منظومة الهدى » . ١ هـ .

ولا ينافيه ما في رواية ابن ماجه السابقة اذ هو ذكر لاحد صور المطلق ، وهو لا يفيد تقييداً ، والله أعلم .

ثانيهما: من يرى شرعية التوجه بعد التكبيره وصلى خلف من لا يميزه ، أو دخل في أثناء الصلاة والامام يقرأ ، هل يسن له التوجه حال قراءة الامام عملاً بأدلة مشروعية التسوجه ، أو تركه عملاً بقوله : « فلا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب » ونحوه؟.. قال بعض المتأخرين ما حاصله : إن الأدلة وردت بمنع القراءة خلف الامام في قوله تعالى : « واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا » ، وكذا في حديث التعلیم للمؤمنين : « واذا قرأ أنصتوا » ، ولم يرد الاذن الا بالفاتحة ، وأتى فيه بصيغة الحصر ، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فلا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب » فما عداها داخل تحت النهي . وما ورد من اطلاق الامر بالتوجه بعد التكبيره ، فهو كالامر بالقراءة في أن كلامها مقيد بوقت جهر الامام في الصلاة . وقياسه على القراءة من قياس الاولى ، لانه اذا نهى عن القراءة ، وهي فرض من فروض الصلاة لظهور الحكمة في الانصات من الاستماع والتدبر الذي يحصل به مقصود الصلاة من الخشوع والاقبال ، فالسنون داخل تحت مطلق النهي بالاولى ، والله أعلم .

قال زيد بن علي عليهم السلام : صليت خلف أبي المغرب ، فتسمي فاتحة الكتاب في الركعة الأولى ، فقرأها في الثانية ، وسجد سجدة في السهو .

قال القاضي: أما قراءتها في الثانية فلا نهى واجب عليه ، كما سبق من أنه يقرأ الفاتحة في كل ركعة من الركعتين الأوليين ، فحين تعذر عليه قراءة الفاتحة في الركعة الأولى لسهوه ، فقد أمكنه قراءتها في الثانية حين ذكر في محل القراءة ، وهو القيام ، فوجب عليه الاتيان بها مع قراءة الركعة الثانية أيضاً . وأما سجود السهو فلا نهى ترك واجباً في محله سهواً ، وأتى به ، فعليه سجدة السهو لحديث : « لكل سهو سجدة » . اهـ . وذكر معناه في «الجامع الكافي» ولفظه : كان أحمد والحسن ومحمد يرون أن فرض القراءة في الركعتين في كل واحدة من الخمس صلوات.

قالوا : فان نسي القراءة في الأوليين ، قرأ في الآخرين، فان نسي فلم يقرأ الا في ركعة واحدة من أي صلاة كانت أعاد الصلاة .

حدثني زيد بن علي ، قال : اذا دخل الرجل في الصلاة ،
فنسي أن يقرأ حتى يركع ، فليستو قائماً ، ثم يقرأ ، ثم يركع ،
ويسجد سجدي السهو .

أما وجوب العود فلتركه فرضاً في موضعه ، وبذكرة في موضعه يجب أن يلغى ما تخلل ،
ويعود لفعله ، ويسجد للسهو . والفرق بينه وبين الأولى أن المصلي في الصورة الاولى ذكر
ما فاتته في موضع يصح الانيان به فيه بخلاف الثانية . وأما سجود السهو فلما فعله من الركوع
في غير محله سهواً .

وقال زيد بن علي : لا يفتح على الامام في الصلاة ، فان فتح
عليه ، فالصلاة تامة .

دل كلامه على كراهة الفتح عنده لنيه عنه ، ولا يبلغ حد الافساد لقوله: فالصلاة تامة .
وفي « الجامع الكافي » ما لفظه : قال القاسم عليه السلام : لا بأس أن يفتح على الامام من خلفه
إذا تحير في قراءته فطال تحيره . وقد روي عن علي رضي الله عنه أنه أمر بذلك . قال محمد في
كتاب أحمد : يكره الفتح على الامام لانه روي عن علي عليه السلام من وجه آخر أنه كرهه .
وقال : في الصلاة الفتح على الامام كلام ، وروي مثل ذلك عن علي عليه السلام . قال محمد :
من فتح على الامام فليستقبل الصلاة . وقد رخص قوم في الفتح على الامام ، وقد قيل : ان
استطعتمك فاطعمه . اهـ . وأشار باختلاف الرواية الى مارواه أبو داود بسنده الى أبي اسحاق

الواجبة بتلك الآية فقط ما لم ينتقل . وذهب النصور بالله الى الوجوب ؛ وذهب الى جوازه أيضاً من الصحابة عثمان بن عفان وابن عمر ، وهو قول عطاء والحسن وابن سيرين وبه قال مالك والشافعي وأحمد واسحاق . وروي فيه الكراهة عن ابن مسعود والشعي وسفيان الثوري وزيد بن علي واحدى الروايتين عن أبي حنيفة . وحجتهم ما أشار اليه أبو جعفر الطبري .

واحتج الاولون بما روي عن أمير المؤمنين من قوله : « اذا استطعتم الامام فاطمته » . قالوا : واسناده أصح من حديث الحرث للاقطاع بينه وبين أبي اسحاق كما ذكره أبو داود . ومحدث ابن عمر عند أبي داود « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة » ، فقرأ فيها فلبس عليه ، فلما انصرف ، قال : لا بُدَّ أصليت منها ؟ قال : نعم ، قال : فيها منعك ؟ زاد الدارقطني في روايته « أن تفتح علي » . قال الخطابي : إسناده جيد . وقال شارح السنن : هو حديث حسن صحيح . ومحدث السور بن يزيد المالبي عند أبي داود أيضاً وعبد الله بن أحمد بن حنبل في مسند أبيه ، قال : « شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الصلاة ، فترك شيئاً لم يقرأه ، فقال رجل : يا رسول الله كذا وكذا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فهاذا كرتينها » . قال المنذري : فيه يحيى بن أبي كثير الكاهلي سئل عنه أبو حاتم الرازي ، فقال شيخ . اهـ . وهذا أدنى مراتب الجرح ، وهو متأيد بما قبله ، واللاوم على الترك في حديث ابن عمر والسور ، والأمر بالفعل في حديث علي يقتضيان الوجوب . الا أن يقال : قد يلام تارك الاولى ، فيكون الأمر للتدب مع قرينة عدم وجوب الزائد على القدر الواجب ، والأقرب القول بوجوب الفتح على الامام حيث لم يكن قد أدى القدر الواجب .

ويؤخذ من الأحاديث أيضاً كون الفتح بتلك الآية ما لم ينتقل لأنه لا يسمى فتحاً اذا وقع بنبر ما أحصر الامام فيه ، ولا استطاماً أيضاً ولا فاتحاً بعد أن انتقل الى آية أخرى . أشار الى ذلك في « النجوم » . وقال في « النار » : قد صح في الأحاديث قولاً وقولاً جواز الفتح مطلقاً ، بل ندب اليه وأكد وأمر به وهو داخل تحت قوله تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى » وفيه حفظ الصلاة للمأمور بها والسلامة من إبطال العمل المنهى عنه . اهـ . وذكر معناه القاضي في « شرحه » : وقد ينفي عن الفتح التسبيح إذا نذر الامام ركناً من أركان الصلاة ، كما سيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى .

وقال زيد بن علي : من أسمع أذنيه فلم يخافت .

قال القاضي : كأن هذائين منه للخافة المذكورة بقوله تعالى : « ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها » وهو أنه لا يخافت بحيث لا يسمع نفسه ، وإن من أسمع نفسه فقد ترك الخافة المنهى عنها بالآية الكريمة . وإلى مثل هذا أشار أبو علي حيث قال : « ولا تجهر جهرًا يشغل من يقربك ، ولا تخافت مخافة حتى لا تسمع نفسك . ذكره في « الثمرات » . اهـ . ونقل في « البحر » عن المنصور بالله والامام يحيى : أن أقل الجهر أقل المخافة ، وهو أن يسمع من يجنبه ، لقوله تعالى : « يتخافتون بينهم » . قال « شارحه » : فساها مخافة وإن سمعها ، فيه دلالة على أن سهاها لا يخرجها عن حد المخافة . وهو خلاف ما يفيد ظاهر عبارة الامام زيد بن علي ها هنا . وقد استضعفه المؤيد بالله بناء على أنها تطلق المخافة على من أسمع أذنيه ، وهي أيضاً أقل الجهر . وتأول كلام الامام^(١) بأنه يريد لم يخافت أبلغ المخافة ، وهو أن يحرك لسانه ويثبت في الحروف وإن لم يسمع . والذي يظهر أن ما ذكره الامام غير ناظر الى معنى الآية لأنها إنما تدل على التوسط في القراءة بين الجهر الكثير والمخافة ، بدليل سبب نزولها فيما رواه ابن عباس قال : « نزل والنبي صلى الله عليه وآله وسلم مخنف بمكة ، فكان إذا رفع صوته سمعه المشركون ، فيسبون القرآن ومن أنزله ومن جاء به ، فقال الله عز وجل : « ولا تجهر بصلاتك » أي بقرائك حتى يسمعك المشركون « ولا تخافت بها » عن أصحابك فلا تسمعهم « واتق بين ذلك سبيلا » بين الجهر والمخافة . أخرجه الستة الا مالسكا وأبا داود ، فلا يكون بأساعه أذنيه ممثلاً للنهي في الآية لكونه مخافاً ، بل مراده عليه السلام أن من أسمع أذنيه فقد فعل ما يسمى جهرًا ، إذ لا واسطة بينهما ، وتكون المخافة عنده أن لا يسمع نفسه مع التثبت في الحروف . لكنه قال النووي في « الأذكار » : مهما لم يسمع نفسه لم يعتد بقراءته لافي سرية ولا جهرية ، كما لو أمر القرآن على قلبه . واستقوا الامام عز الدين ، وجنح الامام المهدي الى الاجزاء ، ذكره في « النيث » . قال في « النار » : الكلام نوع من الصوت وكل صوت مسموع ، فالشرط أن يعلم أويظن حصول الصوت المخصوص ، وإن لم يسمع التكلم نفسه .

(١) يعني المؤيد بالله عليه السلام . اهـ .

وقال زيد بن علي : المعوذتان من القرآن .

لأنهما منقولتان تواتراً على حد نقل سائر القرآن ، وفيه إشارة إلى رد ماروي عن عبد الله ابن مسعود فيما أخرجه عبد الله بن أحمد في «زيادات المسند» والطبراني وابن مردويه عن طريق الأعمش ، عن أبي اسحاق ، عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي ، قال : «كان عبد الله بن مسعود يحك المعوذتين من مصحفه ، ويقول : أنها ليستا من كتاب الله عز وجل» . قال البزار : لم يتابع ابن مسعود على ذلك أحد من الصحابة . وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قرأهما في الصلاة . ١ هـ . قال ابن حجر : أخرجه مسلم عن عقبة بن عامر ، وزاد فيه ابن حبان من وجه آخر عن عقبة بن عامر : «فإن استطعت أن لا نفوتك قراءتها في صلاة فافعل» وأخرج أحمد عن طريق العلاء بن الشخير ، عن رجل من الصحابة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقرأه المعوذتين ، وقال له : إذا أنت صليت فاقراهما» واسناده صحيح . ولسميد بن منصور من حديث معاذ بن جبل : «أنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الصبح ، فقرأ فيها بالمعوذتين» .

قال النووي في «شرح المذهب» : أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن ، ومن جحد شيئاً منها كفر ، وما نقل عن ابن مسعود ليس بصحيح . ونقل نحوه عن ابن حزم ، فقال في أوائل «الحلى» : ما نقل عن ابن مسعود من انكار قراءته المعوذتين فهو كذب باطل . وكذا قال الفخر الرازي في «تفسيره» : الأغلب على الظن أن هذا النقل عن ابن مسعود باطل .

وأجاب عنه ابن حجر بأن الظن في الرواية الصحيحة بغير مستند لا يقبل بل الرواية صحيحة ، وهو مؤول بما ذكره القاضي أبو بكر بن العربي في كتاب «الانتصار» وتبعه غيره ، فقالوا : لم ينكر ابن مسعود كونها من القرآن وإنما أنكر اثباتها في المصحف ، فإنه كان يرى أن لا يكتب في المصحف شيئاً إلا إذا أذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كتابته فيه . وكأنه لم يبله الأذن في ذلك ، فهذا تأويل منه وليس جحداً لكونها قرآناً . قال ابن حجر : وهو

تأويل حسن إلا أن رواية « أنها ليسا من كتاب الله » تدفع ذلك إلا أن يحمل كتاب الله على المصحف استقام مذكره ، وما قاله النووي من الاجماع إن أراد شموله لكل عصر فهو مخدوش ، وإن أراد استقراره فهو مقبول . وقد استشكل هذا الموضع الفخر الرازي ، فقال : إن قلنا إن كونها من القرآن كان متواتراً في عصر ابن مسعود لزم تكفير من أنكرها ، وإن قلنا إنه لم يكن متواتراً لزم أن بعض القرآن لم يتواتر ، وهذه عقدة صعبة . قال الحافظ : وأجيب باحتمال أنه كان متواتراً في عصر ابن مسعود لكن لم يتواتر عنده فأنحلت العقدة بعون الله تعالى .

/

✱ ✱ ✱

باب الركوع والسجود وما يقال في ذلك

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقرأ وأنا راکع وأنا ساجد ، وقال : اذا ركعت فعظم الله عز وجل ، واذا سجدت فسيحه . وعن زيد بن علي عليها السلام انه كان يقول في الركوع : سبحان ربي العظيم ، وفي السجود سبحان ربي الأعلى . قال زيد بن علي : ان شئت قلت ذلك تسعاً ، وان شئت سبعاً ، وان شئت خمساً ، وان شئت ثلاثاً .

أخرج البيهقي في « سننه » في « باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود » بإسناده الى عبد الله بن حنين أن أباه حدثه انه سمع علي بن أبي طالب عليه السلام قال : نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقرأ راکعاً أو ساجداً ، وقال : رواه مسلم في « الصحيح » . وأخرج أيضاً بإسناده عنه عليه السلام قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن إيس القسي والمصفر ، وعن نختم الذهب ، وعن القراءة في الركوع ، وصححه بعض الحفاظ . وقد تقدم في شرح قول الامام زيد بن علي : « لا يفتح على الامام » ما رواه ابن جرير الطبري من حديث أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي عليه السلام مرفوعاً ، وصححه وفيه : « لا تقرأ وأنت راکع ، ولا وأنت ساجد » .

وفي مسند علي عليه السلام من « الجامع الكبير » عن علي عليه السلام : انه نهى أن

يقرأ القرآن وهو راكم ، وقال إذا ركعتم فعضموا الرب ، وإذا سجدتم فادعوا فقَمِينُ أن يستجاب لكم . أخرجه أبو يعلى . وفيه أيضاً عن علي عليه السلام قال : « نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القراءة في الركوع والسجود ، وعن التختم بالذهب ، وعن لباس القبي ، وعن لباس المعصر » . أخرجه مالك والبخاري في « خلق أفعال العباد » . ومسلم من رواية أبي يعلى عن داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والكجى وابن جرير والطحاوي وأبو يعلى وابن حبان والبيهقي ، وفيه أيضاً عنه عليه السلام قال : « نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أن يقرأ في الركوع أو سجد ، وعن نختم الذهب ، عن أن يلبس القبي ، وعن أن يركب على الميثة الحمراء » أخرجه العقيلي وأحمد في « المسند » وابن أبي شيبة والبيهقي وابن جرير والدارقطني وأبو نعيم في « الحلية » . ١ هـ .

وأخرج البيهقي في « سننه » من حديث ابن عباس قال : « كشف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الستارة - والناس صفوف خلف أبي بكر - فقال : إنه لم يبق من مباشرات النبوة إلا الرضا الصالحة يراها المسلم - أو تراه له - ، ألا وإني نهيت أن أقرأ القرآن راکماً أو ساجداً ، فأما الركوع فعظموا الرب فيه ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء ، فقم أن يستجاب لكم » وقال : أخرجه مسلم .

قوله : « نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » يدل على توجيه الخطاب بالنهي إليه . وأن اللفظ الذي سمعه في ذلك نحو لا تقرأ القرآن وأنت راکع أو ساجد ، وهو صريح رواية ابن جرير المقدمة ، ولو أتى بلفظ النبي على عمومه لكان قد تمدى الحكم إلى غيره ، ولم يكن ثمة ما يفيد بل هو محتاج إلى دليل آخر ، كقوله عليه السلام : « حكي على الواحد حكي على الجماعة » . ولذا أكد عليه السلام هذا المعنى في بعض روايات الحديث بقوله : « ولا أقول نهاكم » احتياطاً في الرواية ومبالغة في الاحتراز . وحديث ابن عباس دليل على تعميم الحكم لجميع المكلفين لوجوب التأسي وعدم ما يقتضي الخصوصية لقوله : « فعضموا فيه الرب ... الخ » وظاهر النهي التحريم إلا أن يدل بخلافه دليل .

قال ابن عبد البر في « تهذيبه » : « وأجمعوا على أن الركوع موضع تعظيم الله بالتسبيح والتقديس ونحو ذلك من الذكر ، وليس موضع قراءة .

واختلف العلماء فيما إذا قرأ شيئاً فيها من القرآن ؛ فعند المهادية وغيرهم أنه لا يفسد

الصلاة اذا كان قليلاً مطلقاً وان كان كثيراً أقصد مع العمد ، وعليه سجود السهو في القليل -
مطلقاً ؛ وفي الكثير مع السهو . وعند الشافعية يكره في غير الفاتحة ولا تقصد الصلاة ،
وظاهره سواء كان قليلاً أو كثيراً ، اذا كان عمداً ولهم في الفاتحة وجهان : أحدهما - لا تبطل
بها الصلاة كثيراً . والثاني - تبطل بها الصلاة وان كان سهواً فلا كراهة ، ويسجد للسهو
عند الشافعي .

وقال محمد بن منصور فيمن قرأ آخر السورة وهو يهوي للركوع : ذكر عن علي عليه
السلام انه كان يسكت سكنة بعد القراءة ، قبل أن ينحط للركوع - يعني ثلاثاً يلبس الركوع
شيء من القراءة - وهذه أحد السكتات المروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . والثانية
اذا افتتح الصلاة . والثالثة اذا فرغ من قراءة الفاتحة . ذكر ذلك في « الجامع الشافعي »
وغيره من كتب الحديث . قال محمد بن منصور فان بقي عليه قراءة الحرف والحرفين فأتمه -
وهو منحط للركوع - فلا يعد لشيء من ذلك وصلاته تامة . اهـ .

قوله : « وعن زيد بن علي انه كان يقول في الركوع ... الخ » هو بيان لمجلد الأمر
بالتعظيم والتسبيح ، وقد ورد ما يدل عليه من السنة ، كحديث حذيفة وانه صلى مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فكان يقول في ركوعه : سبحان ربي العظيم ، وفي سجوده :
سبحان ربي الأعلى ، أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بنحوه مختصراً
ومطولاً . وحديث عقبة بن عامر لما نزلت : « فسبح باسم ربك العظيم » قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم : « اجملوها في ركوعكم » فلما نزلت : « سبح اسم ربك الأعلى » قال : « كان
« اجملوها في سجودكم » ، رواه الامام أحمد وأبو داود وابن ماجه ، وزاد أبو داود : « كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ركع قال : « سبحان ربي العظيم وبحمده ، ثلاثاً ،
واذا سجد قال : « سبحان ربي الأعلى وبحمده ، ثلاثاً » وقال : هذه الزيادة يخاف أن لا تكون
محفوظة . وما روي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « اذا ركع أحدكم ، فقال : سبحان
ربي العظيم ثلاثاً ، فقد تم ركوعه ، وذلك أدناه ، واذا سجد ، فقال في سجوده : سبحان
ربي الأعلى ، ثلاثاً ، فقد تم سجوده وذلك أدناه » . قال في « التلخيص » : رواه الشافعي
وأبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق اسحاق بن يزيد الهلالي ، عن عون بن عبد الله بن
عتبة ، عن ابن مسعود ، وفيه انقطاع . ولأجله قال الشافعي بعد إخراجها : إن كان ثابتاً ،

وأصله حديث عقبة بن عامر السابق . وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحممدك ، اللهم اغفر لي - يتأول القرآن » أخرجه الستة إلا الترمذي . قال الخطابي : قولها : يتأول القرآن تريد قولسه : « فسبح محمد ربك واستغفره إنه كان توابا » . اهـ .

وظاهر الأمر في الأحاديث يدل على وجوب التسييح في الركوع والسجود . قال الخطابي : في حديث عقبة بن عامر دلالة على وجوب التسييح في الركوع والسجود ، لأنه قد اجتمع في ذلك أمر الله سبحانه وتعالى وبين الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وترتيبه في موضعه من الصلاة فتركه غير جائز . وإلى إيجابه ذهب إسحاق بن راهويه . ومذهب أحمد بن حنبل قريب منه . وقد روي عن الحسن البصري نحو من هذا ، فأما عامة الفقهاء مالك وأصحاب الرأي والشافعي فأنهم لم يروا تركه مفسداً للصلاة . اهـ . ومن قال بالوجوب : داود ومحمد بن إسحاق وابن خزيمة .

واحتج الجمهور القائلون بعدمه بحديث : « المسيء صلاته » فإنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر به مع كونه في مقام التعليم ، فيكون قرينة صارفة للأمر إلى الندب . وأجيب بأنه قد ثبتت أفعال في الصلاة واجبة كالشهد ، وليست داخلة في حديث المسيء صلاته ، بل احتج بآثاره صلى الله عليه وآله وسلم مع قوله : « صلوا كما رأيتموني أصلي » . فاندرج تحت أمر عام ، وكذا التسليم . في جمل إغفال التسييح في ذلك الحديث قرينة كون الأمر للندب دون سائر ما لم يذكر فيه تحكم . قال في « النجوم » : وهذا جواب الزامي . والتحقق أن الترك في مقام التعليم إنما يصلح قرينة على كون الأمر للندب على تقدير تقدمه عليه كما هو شأن القرينة وعدم جواز تأخير البيان ، وذلك غير متحقق على أنه إنما يكون الترك قرينة على عدم الوجوب إذا لم يعلم الوجوب من دليل آخر ، وإلا جاز أن يكون الترك تعويلاً على ذلك الدليل .

قلت : وأعله يعني بالدليل الآخر ما كان معلوماً قبل حديث « المسيء » ، ولا وجه لقصره عليه بل إذا ورد دليل مطلقاً على إثبات حكم يفيد الوجوب فله حكم ما تضمنه حديث التعليم .

قال الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » : إذا استدلل على عدم وجوب شيء بعدم ذكره في الحديث وجاءت صيغة الأمر به في حديث آخر فالقدم صيغة الأمر .

قوله : « وقال زيد بن علي : إن شئت قلت ذلك : تسعاً ... الخ » . وهو موافق لما ذكره في « شرح الابهة » . « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلياً عليه السلام كانا يسبحان في الركوع والسجود مرة ثلاثاً ، ومرة خمساً ومرة سبعاً ومرة تسعاً » . قال في « الجامع السكافي » : ولا ينبغي أن يخالف السنة ، فيسبح أقل من ثلاث ، فإن سبّح في ركوعه أو سجوده مسرة مرة أجزأته صلاته ولا يعد لمثل ذلك ، وإن زاد على ثلاث فحسن . ومثله ذكر بعض الشافعية ولفظه : أقل ما يجزيء من التسبيح أن يقول : « سبحان الله - أو سبحان ربي - وأدنى الكمال أن يقول : سبحان ربي العظيم ثلاث مرات » . وليس معناه لا يجزيء أقل من الثلاث ، بل لو سبّح مرة واحدة كان آتياً بالسنة ، لكنه ليس أقل الكمال بل أقل ما يجزيء ، ولو سبّح خمساً أو سبعاً أو تسعاً أو إحدى عشرة كان أفضل ، لكنه إذا كان إماماً يستحب له أن لا يزيد على ثلاث ، خشية المشقة على المؤمنين بالإطالة .

قال في « شرح منظومة الهدى » : وينبغي المصلي أن لا يهمل زيادة « وبحمده » في تسبيح الركوع والسجود اغتراراً بانكار ابن الصلاح وغيره لها ، فقد صحح ثبوتها في حديث عقبة بن عامر ، الحاكم وابن خزيمة وحسنه السيوطي . قال المناوي : ولعله - يعني السيوطي - لم يطلع على تصحيحه ، والا فالحديث صحيح . ويثبت الحفاظ ابن حجر ثبوتها في عدة روايات ، وإن كان فيها ضعف لكنها معتقدة بكثرتها مع أن أصلها في « الصحيحين » من حديث عائشة ، قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي » . اهـ .

فائدة في تخصيص ذكر الركوع بسبحان ربي العظيم ، وذكر السجود بسبحان ربي الأعلى . قال ابن حجر الهيتمي في « شرح الشهاب » : إن ذلك للناسبة إذ الركوع الخضوع ، وبقائه العظمة . والسجود صح فيه : « أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجداً » . فربما توهم منه من لا معرفة له أن المراد قرب المسافة ، والله سبحانه متعال عن ذلك علواً كبيراً فأشير لذلك بذكر الأعلى . اهـ .

قال : وكان عليه السلام اذا رفع رأسه من الركوع ، قال :
سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد .

ظاهره سواء كان إماماً أو منفرداً ، وهو مذهبه عليه السلام كما تقدمت حكايته عنه في
شرح حديث التكبير في كل رفع وخفض ، من أنه يجمع بينهما للاحدith الواردة فيه ، إلا
المؤتم فيقتصر على التمجيد لحديث : « فاذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك

روى بالنصب
والرفع

ومن الأدلة على الجمع ما أخرجه مسلم والبيهقي من حديث علي عليه السلام : « كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه ، قال : سمع الله لمن حمده ، ربنا لك الحمد ملء
الارض وملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد . وما أخرجه في « الجامع الكافي » .
من حديث أبي جحيفة وابن أبي أوفى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يقول إذا رفع
رأسه من الركوع : سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد . زاد أبو جحيفة : « ملء
السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد . وما أخرجه البخاري ومسلم
عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : سمع الله لمن حمده
- حين يرفع صلبه من الركوع - ثم يقول وهو قائم - : ربنا ولك الحمد . وما أخرجه
البخاري والبيهقي عن عبد الله بن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول : بعد رفع
رأسه من الركوع - : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد »

قال في « شرح العمدة » : وهو يقتضي جمع الامام بين الأمرين ، فإن الظاهر أن ابن عمر
إنما حكى ورؤى عن حالة الامامة ، فانها الحالة الغالبة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
الغرائض وغيرها نادر جداً ، وإن حمل اللفظ على العموم دخل فيه المنفرد والامام . قال
محمد بن منصور في « الامالي » : سألت أحمد بن عيسى عليه السلام ، قلت : اذا رفعت رأسك
من الركوع ، قلت : سمع الله لمن حمده أتقول ربنا لك الحمد ؟ . . قال نعم ، قلت : إماماً
كنت أو غير إمام ؟ . قال نعم . قال محمد : وكذلك تقول كما قال أحمد بن عيسى . وذهب
الشافعية الى أنه يجمع بينهما كل مصل استدلالاً بفعله صلى الله عليه وآله وسلم .

قال في «أنوار» : والحق ما ذهب إليه زيد بن علي ومن معه . أما جمع الامام والمنفرد فلفظه صلى الله عليه وآله وسلم مستمراً ، وأما أفراد المؤتم للحملة فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد قوله : « إنما جعل الامام ليؤتم به » فإذا ركع فاركعوا ، وإذا قsal : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد . فلو لم يفرّد كما زعمت الشافعية لقال فقولوا كما يقول . والحاصل انهم ألّفوا هذا الحديث . ولو قال : فقولوا سمع الله ان حمده لأمكن أن يقال المعنى الى آخره ، كما قد عرقم بخلاف قوله « ربنا لك الحمد » ، فإما أراد أفراد هذا اللفظ وبيان وظيفة المؤتم من هذا الذكر . اهـ . ولا يقال ظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « وإذا قال : سمع الله لمن حمده ... الخ » يقتضي اقتصار الامام على التسميع فقط ، لانه يقال لم ينف صلى الله عليه وآله وسلم عن الامام أن يقول : « ربنا لك الحمد » وإنما أمر أن يقول المؤتم : « ربنا ولك الحمد » عند أن يقول الامام : « سمع الله لمن حمده » ولا مانع من ذكر غيره وهو ظاهر .

ومعنى « سمع الله لمن حمده » استجاب الله دعاء من حمده لان من حمد الله متعرضاً لثوابه استجاب الله له وأعطاه ما تعرض له ، فناسب بعده أن يقول : « ربنا ولك الحمد » . واثبات الواو ثبت في طرق وفي بعضها بحذفها . قال النووي : المختار انه لا ترجيح لاحدهما على الآخر؛ وقال الشيخ تقي الدين : بل يرجح اثباتها بانه يدل على زيادة معنى لانه يصير التقدير ربنا استجب لنا ولك الحمد ، فيشتمل الكلام على معنى الدعاء ومعنى الخبر ، ومع اسقاطها يدل على أحدهما ، وهو مبني على أن الواو عاطفة على محذوف . وقال النووي في « شرح المذهب » : يحتمل أن يقدر المحذوف أي : ربنا أطعناك وحمدناك ولك الحمد . وروى عن بعضهم انها زائدة ، وعن بعضهم انها واو الحال . وكذلك زيادة : « اللهم » ثبت الوجهان ، وكلاهما جائز ، وازيادة أرجح لان فيها ما لم يكن في حذفها ، وفي ثبوتها تكرير النداء ، كانه قال : يا الله... يا ربنا .

حدثني زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي عليهم ، قال : « إذا صلى الرجل ، فليتحقق في سجوده ، وإذا سجدت المرأة فلتحتفز ولتجمع بين فخذيهما » .

أخرج البيهقي في « سننه » في « باب ما يستحب للمرأة من ترك التجافي في الركوع

والسجود « من طريق أبي عبد الله الحاكم ، قال: ثنا أبو بكر بن اسحاق - الفقيه - : انا الحسن ابن علي بن زياد ، ثنا سعيد بن منصور ، ثنا أبو اسحاق ، عن الحرث ، قال : قال علي رضي الله عنه : « إذا سجدت المرأة فلتضم فخذيها » . وأخرج بإسناده الى حيوة بن شريح ، عن يزيد ابن أبي حبيب « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرَّ على امرأتين تصليان فقال : إذا سجدتا فضمّا بعض اللحم الى الارض ، فان المرأة ليست في كل ذلك كالرجل » . وروى الامام أحمد بن حنبل عن البراء « انه وصف السجود ، قال : فسط كفيه ورفع عجزته وخوئى ، وقال : هكذا سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم » . وروى النسائي من حديث البراء « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد جثى (١) » . وروى البيهقي من حديث البراء : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ركع بسط ظهره ، وإذا سجد وجهه أصابه قبل القبة فتفاج » .

قال الأزهرى : معنى اللفظين واحد : التبخية والتخوية ، وقال غيره : معناه جافى في ركوعه وفي سجوده . وتفاج ، قال الجوهري : وفججت ما بين رجلي أفجها فججاً إذا فتحت . يقال : يثنى مفججاً . وتفاج يعني فعل ذلك من فتح رجليه ، وكذا قوله في حديث الأصل فليتنفجج يروى بحميمين وهو التفرج بين الرجلين . قال في « القاموس » : فججج - كنعج - تكعج - إلى أن قال : والتفجج : التفرج بين الرجلين . وروى - بحاء مهملة وجيم - وهو معنى الأول . قال في « القاموس » : والفجج - بالحاء المهملة والجيم - أسوأ من الفجج تائياً . وقوله : « فلتحتفز » - بحاء مهملة وفاء وزاي - يقال : احتفز الرجل إذا أراد القيام والنهوض ، والحتفز : حث الذي من خلفه . ومنه حديث ابن عباس انه ذكر عنده القدر ، فاحتفز أي استوى جالساً على ركبتيه . ولفظ « النهاية » : وفي حديث علي عليه السلام « إذا صلت المرأة فلتحتفز إذا جلست وإذا سجدت ، ولا تحموى كما يحمى الرجل » أي تنضام وتنجمع . ١ هـ .

والحديث يدل على أن المشروع للرجل في السجود التخوية وتفرق الاعضاء ، والمرأة عكس ذلك إذ هي عورة ، فالطوب منها ما هو الى الستر أقرب . وفي الباب أحاديث تدل على مشروعية التجافي للرجل ، منها حديث ابن بجملة انه صلى الله عليه وآله وسلم « كان إذا صلى

(١) بتقديم الجيم على الحاء المعجمة . ١ هـ . منه .

فرج بين يديه حتى يرى بياض أبيه « أخرجه البخاري ومسلم . ومثله عن جابر بن عبد الله رواه أحمد ، وصححه أبو زرعة . وحديث أحمد بن جزء قال : « إن كذاً لناوي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما يجافي مرفقيه عن جنبه إذا سجد » رواه الامام أحمد وأبو داود وابن ماجه واسناده صحيح .

قوله : « لناوي له » أي : لترق له . قال الخطابي : وفي حديث ميمونة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد لو شاءت بهيمة أن تمر بين يديه لمرت » . ونقل في « الجامع الكافي » عن محمد ، قال : « إذا سجدت فامكن جبهتك وأنفك من الأرض ، وأمكن راحتيك وكفك من الأرض تحاذي بها أذنيك نحواً مما كانتا في افتتاح الصلاة ، وضم أصابعك واستقبل بها القبلة » . ذكر عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « ولأن ترضض أصابعي بالصخر أحب إليّ من أن أفرج أصابعي » وأنا ساجد . وجاف ذراعيك عن الأرض . وجاف صدرك وبطنك عن فخذيك ، وابسط ظهرك ، ولا تمدّه كثيراً ، ولا تتخس وسطاً من ذلك . كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد يخوي حتى يرى بياض أبيه وانصب قدميك في السجود ، وأمكن أصابع رجليك من الأرض . وأنت ساجد . وإذا سجدت المرأة ضمت أصابع يديها واستقبلت بها القبلة مثل الرجل ، ولا تفاج في السجود مثل الرجل الذي يخوي ، وتضم بطنها في السجود قليلاً وتضم فخذها في السجود أيضاً . اهـ .

وقال زيد بن علي : إذا أدرك الامام راكعاً فركع معه اعتد بالركعة ، وإن أدركه وهو ساجد فسجد معه لم يعتد بذلك .

قد تقدم ما يتضمن هذا في طرف من حديث علي عليه السلام في باب « الأذان » ، وسيأتي مسنداً أيضاً إلى علي عليه السلام في « باب الرجل يدرك مع الامام بعض الصلاة » ، واستيفاء شرحه هنالك - إن شاء الله تعالى - .

باب التشهد

قال وكان زيد بن علي يقول في التشهد في الركعتين الأوليين: بسم الله ، والحمد لله ، والاسماء الحسنى كلها لله ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ثم ينهض .

هذا صفة التشهد الاوسط ، ونص على مثله في « الأحكام » و « المنتخب » ورواه محمد بن منصور عن القاسم عليه السلام . ورواه بصفته المؤيد بالله عليه السلام في « شرح التجريد » عن علي عليه السلام من طريق زيد بن علي ، فقال : روى هذا التشهد محمد بن منصور ، عن أحمد بن عيسى ، عن حسين ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي عليهم السلام إلا أنه قال : « وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » .

قوله : لأن في بعض روايات الحديث عن علي حذف لفظ « أشهد » . أخرجه المؤيد بالله ، فقال : أخبرنا أبو الحسين بن اسماعيل ، قال : نا الناصر للحق ، قال : نا محمد بن منصور ، عن ابراهيم بن محمد بن ميمون ، عن محمد بن كثير ، عن محمد بن عبيد الله ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي عليه السلام « انه كان يقول في التشهد في الركعتين الأوليين : بسم الله ، وبالله ، والحمد لله ، والاسماء الحسنى كلها لله ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله . اهـ .

ابراهيم بن محمد بن ميمون . هو أبو اسحاق الفزاري . قال في « الطبقات » - بعد أن ذكر كثيراً ممن أخذ عنهم : ومن أخذ عنه وروى عنه محمد بن منصور بعضاً بلا واسطة ، وهو أقدم شيخ له بعد ابن جريج . قال الدارقطني : غمزوه . وقال الذهبي : من أجل الشيعة . وقد وثقه

المؤيد بالله ، وروى عنه الناصر في كتابه « البساط » ، والشريف أبو الفناثم الترسى . وشيخه محمد بن كثير : هو القرشي الكوفي أبو اسحاق مختلف فيه . قال في « الطبقات » - بعد أن ذكر من جرحه - : وروى عباس ^(١) عن يحيى ، قال : شيعي ولم يكن به بأس . وشيخه محمد بن عبد الله لم يزد في « الطبقات » على غير روايته عن أبي اسحاق وعتبة بن عقيل . وعنه أحمد ابن يحيى التستري ومحمد بن كثير . اهـ .

وهو في « أمالي أحمد بن عيسى » . بسنده إلى الحرث عن علي . وقد أخرج الطبراني في « معجمه الاوسط » من حديث علي عليه السلام ، قال : حدثنا ابراهيم - يعني الوكيعة - نا عبد الرحمن بن صالح الازدي ، نا عمرو بن هاشم ، نا أبو مالك الحنفي ، عن عبد الله بن عطاء ، قال : حدثني النهدي ، قال : سألت الحسين بن علي ، عن تشهد علي عليه السلام فقال : هو تشهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم . فقلت : حدثني بتشهد علي عن تشهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : « التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، والناديات والرائحات ، والزواكيات والناعمات ، السابغات الطاهرات لله » قال : لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن عطاء إلا عمرو . قال في « التلخيص » : واسناده ضعيف ، وله طريق أخرى عن علي رواها ابن مردويه من طريق أبي اسحاق عن الحرث ولم يرفعه ، وفيه من الزيادة : « ما طاب ^{صلى} لله ، وما خبت فلفغيره » . اهـ .

قال في « التخريج » : وقد ذكر هذا الحديث في « مجمع الزوائد » ونسبه إلى الطبراني في « معجمه الكبير » وقال : رجاله موثقون ، فإن يكن اسناد « الاوسط » ضعيفاً فهو في « الكبير » رجال موثقين قلعله حديث حسن . اهـ .

قلت : وقال ابن حجر في « التلخيص » : ورواه ابن مردويه في كتاب التشهد له من حديث الحسين بن علي من طريق عبد الله بن عطاء أيضاً عن النهدي ، قال : سألت حسيناً عن تشهد علي ، فقال : هو تشهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فساقه من حديث طلحة بن عبيد الله ، واسناده حسن . اهـ .

(١) عباس - بإبائه الموحدة وآخره مهمة - هو الدوري . اهـ .

وقال في « الجامع الكافي » قال أحمد عليه السلام : إن شاء تشهد في الركعتين الأولين كما يتشهد في آخر الصلاة ، وإن شاء قال فيه : « بسم الله ، والحمد لله ، والثناء الحسنى كلها لله ، أشهد أن لا إله الا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » . وقال محمد في « الصلاة » (١) : يقول في التشهد الأول : « التحيات لله والصلوات والطيبات ، أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله » . وقال الحسن بن يحيى : وروي أن أمير المؤمنين رضي الله عنه ، كان يقول في التشهد في الركعتين الأولين : « بسم الله والحمد لله والثناء الحسنى كلها لله ، التحيات لله الطيبات والصلوات الزاكيات الطاهرات ، الغاديات الرائحات ، الناعمات السابغات لله ، ما طاب فله ، وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله » . قال الحسن عليه السلام : ولم يكن أمير المؤمنين رضي الله عنه يصلي بالناس فيقول شيئاً فيه ثقل على الناس ، وإنما كان يقول هذا الكلام في التطوع . اهـ .

وأخرج الطبراني حديث ابن الزبير ، فقال : حدثنا بكر - هو ابن سهل - حدثنا عبد الله ابن يوسف ، نا ابن لهيعة ، نا الحرث بن يزيد قال : سمعت عبد الله ابن الزبير يقول « إن تشهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسم الله وبالله خير الاسماء ، التحيات لله ، الصلوات الطيبات ، أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً ، وإن الساعة آتية لا ريب فيها ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، اللهم اغفر لي واهدني » . هذا في الركعتين الأولين . قال : لا يروى هذا الحديث عن عبد الله بن الزبير الا بهذا الاسناد ، تفرد به ابن لهيعة . وللتشهد الاوسط صور مختلفة والكل واسع . قال ابن حجر : جملة من رواه من الصحابة أربعة وعشرون صحابياً . اهـ .

وما ذكره في الأصل يسمى تشهد علي عليه السلام ، ومن ذلك حديث جابر رواه النسائي ، فقال : أخبرنا محمد بن عبد الأعلى ، ثنا المعتمر ، سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : حدثني أبو الزبير ، عن جابر ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن : بسم الله وبالله ، التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله

(١) أي في « كتاب الصلاة » وهو كتاب محمد بن منصور . اهـ .

وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أسأل الله الجنة ، وأعوذ بالله من النار » ، وقد رواه عن أمين جماعة غير المستمر . والصحيح فيه أنه من رواية أبي الزبير عن طريق ابن عباس كما سيأتي . فقد قال الدارقطني في أمين : ليس بالقوي خالف الناس ولو لم يكن إلا حديث التشهد . وقال الحاكم : حديث أمين ابن نابل المكي عن أبي الزبير ، عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « كان يقول في التشهد بسم الله وبالله ، وأمين ثقة ، خرج له في « صحيح البخاري » ولم يخرج هذا الحديث إذ ليس له متابع على أبي الزبير من وجه يصح . اهـ . وقد أخرجه البيهقي وصححه على شرط مسلم . قال الطفاري : وفي رواية : « بسم الله والحمد لله ، والاسماء الحسنى كلها لله ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » .

قال بعض شارحي « سنن أبي داود » من علماء الشافعية ما لفظه : وأما التسمية قبل التشهد فقد رويت عن عمر وعلي وابن عمر : وبه قال أيوب السخيتاني ، ومجيب بن سعيد وهشام ، وبعض أصحاب الشافعي ، وذكره ابن المنذر والبيهقي . ورواه البيهقي عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وصحح حديثها جماعة منهم الحاكم أبو عبد الله في « المستدرک على الصحيحين » . ذكره البيهقي واختارها وكرها ابن عباس . وأكثر العلماء لم يروا ثبوتها والأمر في إثباتها ونفيها قريب . فمن كرها فلأجل أنه لم تصح عنده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قولاً ولا فعلاً ، ومن استحبها فلأنها أفضل الذكر ، وثبتت عنده برواية أبي الزبير عن جابر وقياساً على القراءة ، ويشهد له قوله : « يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة » . وفي أول السورة : « بسم الله » فكذلك التشهد . اهـ . ويروى أيضاً عن سعيد بن جبير ، ذكره ابن أبي شيبة في « مصنفه » . وقال به من الشافعية أبو علي الطبري وغيره .

ومنها تشهد ابن عباس أخرجه الستة إلا البخاري ، ولفظه : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن ، فكان يقول : التحيات المباركات الصلوات والطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله » . وفي رواية بتكثير السلام في الموضعين ، أخرجه الترمذي عن قتيبة . حدثنا الليث عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير وطاؤوس عن ابن عباس .

ومن ذلك تشهد ابن مسعود أخرجه الجماعة كلهم ، ولفظه قال : « علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قعدنا في الركعتين أن نقول: التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » . وأخرجه أحمد بن حنبل وزاد في أوله : « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد في أول الصلاة وفي آخرها ، فسكان يقول إذا جلس في وسط الصلاة وفي آخرها على وركه اليسرى : « التحيات لله ... الخ » . وقال بعد الشهادتين إن كان في وسط الصلاة نهض حين يفرغ من تشهده ، وإن كان في آخرها دعا بما شاء الله أن يدعو ثم يسلم » . ذكره في « مجمع الزوائد » ، قال : وهو في « الصحيح » باختصار عن هذا رواه أحمد ورجاله موثقون . قال الترمذي بعد إخراج أصل الحديث : هو أصح حديث روي في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم .

وقال البزار : أصح حديث عندي في التشهد حديث ابن مسعود . وروي عنه من ينف وعشرين طريقاً . ولا نعلم أنه روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أثبت منه ، ولا أصح اسناداً ، ولا أشهر رجالاً ، ولا أشد تظافراً بكثرة الاسانيد والطرق . وقال مسلم : إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً ، وغيره قد اختلف أصحابه . وقال محمد بن يحيى الذهلي : هو أصح ما روي في التشهد .

ومنها تشهد ابن عمر ولفظه : « التحيات لله ، الصلوات الطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » . قال ابن عمر زدت فيها : « وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله » . قال ابن عمر : زدت فيها « وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » . قال اليعمرى : رجاله متفق عليهم في « الصحيحين » .

ويتعلق بكلام الأصل وشواهد مسائل :

الاولى - قال المهيدي في « البحر » ، قال الطحاوي : اتفقوا على وجوب إلزام أحدهما . وقال القاسم والمؤيد بالله : لا يجب بل كلها مجزية . واختلف العلماء في الأفضل . فمند زيد بن علي والقاسم والمهادي أفضلها ما روي عن أمير المؤمنين وعن جابر بن عبد الله ، ورجحه في « البحر » لاختيار أهل البيت له . وذهب آخرون إلى اختيار تشهد ابن مسعود لما تقدم ،

منهم الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والكوفيون وأحمد بن حنبل وإسحاق وداود وأهل الحديث . وذهب جماعة الى اختيار تشهد ابن عباس ، منهم الليث والشافعي . واختار مالك تشهد عمر بن الخطاب ، ورواه في « موطنه » عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الرحمن بن عبد القاري . انه سمع عمر بن الخطاب - وهو على المنبر - يعلم الناس التشهد يقول : « التحيات لله ، الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله » . قال أبو الفتح البعمري : وكلها حسن عند أهل العلم متفق على جوازها . وعن نقل الاجماع على الجواز في الكل القاضي أبو الطيب الطبري ، وأما اختلفوا في الأفضل والتسوية . فقد كان أبو عمر بن عبد البر يقول : الاختلاف في التشهد ، وفي الأذان ، والاقامة ، وعدد التكبير على الجنائز ، وما يقرأ وما يدعى به فيها ، وعدد التكبير في الميدين ، ورفع الأيدي في ركوع الصلاة ، وفي السلام من الصلوات واحدة أو اثنتين ، وفي وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ، وسدل اليمين ، وفي القنوت وتركه ، وما كان مثل هذا كله اختلاف مباح كالوضوء واحدة واثنتين وثلاثاً ، إلا أن فقهاء الحجاز والعراق الذين تدور عليهم وعلى أتباعهم الفتوى يتشددون في الزيادة على أربع تكبيرات على الجنائز ، ويسأبون من ذلك ، وهذا لادوجه له لان السلف كبروا سبعاً وثمانياً وستاً وخمساً وأربعاً وثلاثاً . وقال ابن مسعود: « كبر ما كبر إمامك » . وبه قال أحمد بن حنبل ، وهم يقولون أيضاً : إن الثلاث أفضل من الواحدة ^{والثلاث} والسابعة ، وكل ما وصفت لك فقد نقله الكافة من الخلف عن السلف ، ونقله التابعون عن السابقين نقلاً لا يدخله غلط ولا نسيان لأنها أشياء ظاهرة معمول بها في بلدان الاسلام زمناً بعد زمن ، بعرف ذلك علماءهم وعوامهم من عهد نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم الى هلم جرا . فدل على أن ذلك مباح كله وسعة ورحمة وتخيير والحمد لله . اهـ .

الثانية - اختلف العلماء هل حكمه الوجوب أو الندب ؟.. فذهب أحمد وإسحاق وأبو ثور وداود الى انه واجب لمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على فعله واستمراره مع قوله : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، ولما في حديث ابن عباس وجابر وابن مسعود : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد » . والتعليم دليل على الوجوب ، ولو ورد الأمر به في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا قم أحدكم في الصلاة ، فليقل : التحيات ... الخ » وفي لفظ : « فقولوا » وظاهر الأمر الوجوب . ولما في حديث عبيد الله بن مالك : صلى بنا

قدميه ، واليه ذهب ابن مسعود، وحكاه ابن المنذر عن أمير المؤمنين عليه السلام ، والنخعي والثوري .

واحتجوا بحديث خالد بن ألياس ، عن صالح مولى التوأمة ، عن أبي هريرة قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهض في الصلاة على صدور قدميه . أخرجه أبو داود والترمذي . وخالد وصالح ضعيفان . وبما رواه ابن أبي شيبة عن زياد بن زيد ، عن أبي جحيفة ، عن علي ، قال : « من السنة إذا نهض الرجل في الصلاة المكتوبة من الركعتين الأولىين أن لا يعتمد يديه على الأرض إلا أن يكون شيخاً كبيراً لا يستطيع » . رواه البيهقي ، وأخرجه في « أمالي أحمد بن عيسى » . من طريق أبي جحيفة عن علي ، وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة . وعن وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « وإذا نهض نهض على ركبتيه ، واعتمد على فخذه » . رواهما أبو داود .

واحتجوا أيضاً بآثار رويها عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبي سعيد أنهم يقومون على صدور أقدامهم في الصلاة . وروى محمد بن منصور في « الأمالي » عن اسماعيل بن اسحاق ، قال : رأيت أحمد بن عيسى عليه السلام إذا نهض في صلاته الى القيام لم يعتمد يديه على الأرض . قال محمد : ورأيت حين ضعف يعتمد . اهـ . ونصر هذا القول ابن القيم في كتابه « زاد المعاد » :

وذهب الشافعي ومن قال بقوله ونسبه في « البحر » الى العترة ومالك وأحمد واسحاق وعمر بن عبد العزيز الى انه يستحب أن يقوم معتمداً على يديه ، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر ومكحول والقاسم بن عبد الرحمن .

واحتجوا بحديث مالك بن الحويرث مرفوعاً : « وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية ، جلس واعتمد على الأرض ، ثم قام » رواه البخاري . وقالوا : هو أبلغ في الخشوع والتواضع ، وأعون للصلي وأحرى أن لا ينقلب ، واختاره الامام يحيى .

قال : وكان زيد بن علي ينصب رجله اليمنى ، ويفرش اليسرى .

هذا من تمة أحكام التشهد الاول ، وهو الذي وردت به السنة ، فاخرج الترمذي من

حديث واثل بن حجر قال : « قدمت المدينة ، قلت : لأنظرن الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما جلس - يعني للتشهد - اقترب رجله اليسرى ، ووضع يده اليسرى - يعني على فخذه اليسرى - ونصب رجله اليمنى » . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة وابن المبارك . اهـ . وفي « المنتقى » لابن تيمية ، ونسبه الى الجماعة من حديث أبي حميد في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « وكان إذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى ، فإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى ، وقعد على مقدمته » . قال ابن القيم : وأما صفة جلوسه صلى الله عليه وآله وسلم فكما تقدم بين السجدين ، سواء يجلس على قدمه اليسرى وينصب اليمنى ، ولم يرو عنه في هذه الجلسة غير هذه الصفة . اهـ .

قال : وقال زيد بن علي عليه السلام : لا تجزيء صلاة بغير تشهد . حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : « انه كان إذا تشهد ، قال : النحيات لله ، والصلوات الطيبات ، الغايات الرائحات ، الطاهرات الناعمات السابغات ، ما طاب وطهر وزكى وخلص ونمى فله ، وما خبث فلغير الله ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، أشهد أنك نعم الرب ، وأن محمداً نعم الرسول . ثم يحمد الله ويشني عليه ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم يسلم عن يمينه وعن شماله ، السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله .

هذا الحديث إحداهن الروايات في صفة التشهد الاوسط بزيادة الصلاة على النبي

ذكره
صلى الله عليه وآله وسلم ، والدعاء في آخره ، والتسليمتين . وقد تقدم ما يشهد له من الروايات إذ ذكرها هنالك أخص بالمقام . وفي حديث ابن مسعود المتقدم ما يفيد مثل ذلك ، لأن فيه وقال بعد الشهادتين : « إن كان في وسط الصلاة نهض حين يفرغ من تشهده ، وإن كان في آخرها دعا بعد تشهده بما شاء الله أن يدعو ، ثم يسلم » . قال القاضي : المراد بهذا التشهد الذي لا تخزي الصلاة بدونه هو التشهد الأخير . وصفته هذه التي رواها عن آباءه ، عن علي عليه السلام .

وقال في « أمالي أحمد بن عيسى » : حدثنا محمد بن منصور ، قال : حدثني علي بن أحمد ابن عيسى ، عن أبيه في التشهد ، قال : إن شاء تشهد بتشهد عبد الله وهو ممسكاً عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وهو : « التحيات والصلوات والطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » ثم تدعو بعد ذلك بأحسن ما يحضرك . وإن شاء قال في أول جلسته : « بسم الله والحمد لله والأسماء الحسنى كلها لله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » ثم ينهض ، ثم يقول في الجلسة الثانية : « بسم الله والحمد لله والأسماء الحسنى كلها لله ، والصلوات الطيبات الطاهرات الزاكيات الناعمات السابغات الغادات الرائحات المباركات ، ما طاب وطهر وزكى وخلص ونقى فله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصه فقد غوى ، أشهد أنك نعم الرب ، وأن محمداً نعم الرسول . اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، أنك حميد مجيد . اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، أنك حميد مجيد . اللهم ترحم على محمد وعلى آل محمد ، كما ترحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، أنك حميد مجيد . اللهم تحنن على محمد وعلى آل محمد ، كما تحننت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، أنك حميد مجيد . اللهم سلم على محمد وعلى آل محمد ، كما سلمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، أنك حميد مجيد . السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، ربنا آتانا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار ، وإن أعجلت رجلاً حاجة ، فله أن يقطع التشهد من حيث يقول : « أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » . اهـ .

وهو في « الجامع الكافي » أيضاً وذكر بعده صفات أخرى منها . وقال الحسن بن يحيى عليه السلام يروى عن زيد بن علي أنه كان يقول في التشهد : « بسم الله ، والحمد لله والاسماء الحسنى كلها لله ، أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام على محمد بن عبد الله ، السلام على أنبياء الله ورسله . اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد . وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد . اللهم صل على محمد ، وتقبل شفاعته ، واغفر لأهل بيت نبيك ، وصل عليهم . السلام علينا وعلى المؤمنين والمؤمنات من غاب منهم ومن شهد . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم يسلم . اهـ .

ويعمل بالحدِيث مسائل :

الاولى - هل حكم التشهد الأخير الوجوب أو الندب ؟

اختلف العلماء في ذلك ، فحكى في « البحر » عن زيد بن علي والمهدي والقاسم ومن الصحابة عمر وابنه عبد الله وأبو مسعود: وجوب الشهادتين . قال القاضي : ذكر في « النهاج » أن المروي عن زيد بن علي روايتان إحداهما أنه سنة جميعه ، والاخرى ان الواجب فيـه الشهادتان والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : وقوله عليه السلام في أول هذه المادة يعني حديث الأصل : « لا تجزي صلاة بغير تشهد » مؤكدة لزواية الوجوب . اهـ .

واحتجوا بحديث ابن مسعود : « كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد » وقصد مرء ، والفرضية دليل الوجوب ، وبالأوامر الصريحة كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا صلى أحدكم فليقل : التحيات لله ... إلخ » وبحديث « لا صلاة الا بتشهد » أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » . وذكره في « مجمع الزوائد » من روايه الطبراني في « الأوسط » عن علي عليه السلام ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ : « لا صلاة لمن لا تشهد له » قال: وفيه الحرث وهو ضعيف .

قلت : وقد تقدم تصحيح الاحتجاج بحديثه .

وأخرج البخاري ومبيد في « سننه » عن عمر : « لا تجزي صلاة الا بتشهد » . وذكر

في « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن مسعود ، قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن ، ويقول : تعلموا فإنه لصلاة الا تشهد » . قال الهيثمي : في « الصحيح » طرف منه ، رواء الطبراني في « الأوسط » وفيه صفدي بن سنان ، ضعفه ابن معين ، ورواه البزار برجال موثقين ، وفي بعضهم خلاف لا يضر إن شاء الله تعالى .

وهذه الثوري ومالك الى انه غير واجب ، ويحكي عن أمير المؤمنين عليه السلام . واحتجوا بقوله تعالى : « اركموا واسجدوا » وبعدم تعليمه الشيء صلته .

وأجابوا عن الأمر في حديث ابن مسعود بأشغال الخبر على ما ليس بواجب إجماعاً ، وهو قوله : « وليتخير من الدعاء أعجبه اليه فيدعو » فيكون ذلك صارفاً للأمر الى الندب . وجنح إليه صاحب « نجوم الانظار » وقال : لعل الأولى معاملته معاملة الواجب مع التوقف عن القول بالوجوب . وأجيب عن الاستدلال بالآية أن الأمر بشيء لا يدل على عدم الأمر بغيره الا عند من يعتبر مفهوم اللقب ، ومن اعتبره فشرط عدم وجود دليل يدل على خلافه ، وقد قام الدليل على وجوبه من غير الآية . وعن حديث النبي صلته بمثل الجواب عن الأول ، وهو معنى ما تقدم في شرح حديث « هاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقرأ وأنا راكع ... الخ » عن ابن دقيق العيد في الكلام على التشهد الأوسط . وأيضاً فإن الترك في مقام التعليم إغايكون دليلاً على عدم الوجوب إذ لم يوجد ما يدل على الوجوب ، والا احتمل أن يكون الترك تعويلاً على ذلك الدليل ، قاله في « النجوم » . وما ذكر من القرينة الصارفة للأمر الى الندب يدفعه ما ورد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لصلاة الا تشهد » فظاهره نفي الصحة إذ هو الاقرب الى الحقيقة ، أو هو حقيقة شرعية كما سبق الإشارة الى مثله . وأما قدر الواجب من التشهد فقيل الشهادتان فقط حكاه في « البحر » عن تقدم ذكره .

قال القاضي : وظاهر الأدلة التي استدلوها بها بقضي بوجوب التشهد جميعه . وحكي في « شرح العمدة » عن الشافعي أن الواجب « التحيات لله سلام عليك أيها النبي » . وقال في « منهاج » الشافعية : أقله « التحيات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله » قالوا لأن جميع الروايات عليه . قال الشيخ تقي الدين : وعليه إشكال لأن الزائد في بعض الروايات زيادة من عدل فيجب قبولها . اهـ .

قلت : يفهم من أحاديث التشهد أن لفظ التشهد يطلق في عرف الشرع على مجموع الذكر كقوله : « التحيات لله » وما بعده . ولذا قيل تشهد ابن عباس مثلاً ، تشهد ابن مسعود ، تشهد عمر بن الخطاب ، والظاهر من اختلاف الروايات أن المكلف مخير بين أيها ، ولا يشترط استيعاب جميع ما ورد بل يخرج عن العهدة بفعل واحد منها بكالها ، وهذا المعنى كالجمع عليه بين السلف ، وليس هذا من الواجب التحير كتحصيل الكفارة وجزاء الصيد بل مثل التخيير في الحج بين الأفراد والقران والتمتع ، ومثل المسح على الخفين وغسل الرجلين . وقد فرق الأصوليون بين الصورتين بأن الأولى نص الشارع فيه على التخيير ، بخلاف الثانية فهو مفهوم استنباطاً ، وكذا الكلام على اختلاف روايات الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

الثانية: في حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم . اتفق العلماء على وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم ثم اختلفوا ، فقيل : تجب في العمر مرة وهو الأكثر . وقيل : تجب في كل صلاة في التشهد الأخير ، وهو مذهب جمهور العترة وقال به الشافعي . وقيل : انه لم يقله أحد قبله ، وتابعه اسحاق بن راهويه . وقيل : تجب كلما ذكر . واختاره الطحاوي من الحنفية والحليمي من الشافعية .

احتج الموجبون لها في كل صلاة بقوله تعالى : « صلوا عليه » ولا تجب في غير الصلاة إجماعاً ، فتمين أن تجب فيها ، واعترض بأنه لا ملازمة بين عدم وجوبها في غير الصلاة ووجوبها فيها لجواز أن يكون الواجب مطلق الصلاة ، فلا يجب واحد من المعينين - أعني خارج الصلاة وداخلها - ، ويحدث أبي مسعود الانصاري عند مسلم : « انهم قالوا : كيف نصلي عليك يا رسول الله ؟ » فقال : قولوا : اللهم صل على محمد... الخ . قالوا : والأمر للوجوب مع ضمه الى الرواية الأخرى : « كيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا ؟ » فقال : قولوا : اللهم صل على محمد... الخ ، وهذه الزيادة صحيحة رواها الامام الحافظ أبو حاتم البستي والامام الحاكم في « صحيحيهما » . قال : الحاكم : هذه زيادة صحيحة . واحتج بها أبو حاتم . وفي لفظ مسلم وأبي داود والنسائي من حديث أبي مسعود قل : « أئنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في مجلس سعد بن عباد » فقال له بشير بن سعد . أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك ؟ » ، وقد أخرج الحديث بكامله البيهقي في « سننه » عن شيخه أبي عبد الله الحاكم بسنده الى الثقة الأماون أبي الأزهر . كما رواه ابن حبان عن أبي مسعود عقبة بن عمرو قال : « أقبل رجل حتى

١- معناه
٢- كسر الميم
٣- الميم
٤- الساو
٥- السعة

٦- ولعل
٧- من حديث
٨- أيضاً
٩- ان
١٠- زكراً
١١- مع
١٢- مع

جلس بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن عنده ، فقال : يا رسول الله ، أما السلام عليك فقد عرفناه ، فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا صلى الله عليك؟.. قال : فصمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أحببنا أن الرجل لم يسأله ، ثم قال : إذا أتم صليتم ، فقولوا : اللهم صل على محمد النبي الأمي وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد النبي الأمي وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم . وأخرجه البيهقي أيضاً من طريق الدارقطني ، وقال عقبه : قال علي - يعني الدارقطني - : هذا اسناد حسن متصل .

واحتج أبو عبد الله وأبو حاتم أيضاً في « صحيحهما » بما رواه عن فضالة بن عبيد : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي لمحمد الله تعالى ولم يمجده ولم يصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : عجل هذا ، ثم دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إذا صلى أحدكم ، فليبدأ بمحمد ربه والثناء عليه ، وليصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وليدع بما شاء . » قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم . قال النووي : وهذان الحديثان وإن اشتغلا على ما لا يجب بالاجماع كالصلاة على الآل والقرية والدعاء فلا يمنع الاحتجاج بهما ، فإن الأمر للوجوب ، وإذا خرج بعض ما يتناوله الأمر عن الوجوب بدليل بقي الباقي على الوجوب ، والواجب عند أصحابنا : « اللهم صل على محمد ، وما زاد عليه سنة . » اهـ . وأورد (١) عليه بعض المتأخرين سؤال (٢) من وجهين :

الاول : ان الاستدلال بحديث أبي مسعود ان كان بقوله : « أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك في صلاتنا ؟ . » فذلك لا يعين الصلاة للصلاة للمأمور بها إنما هو سؤال عن كيفية ذلك الواجب إذا أدى في الصلاة ، وليس وجوبه عاماً إنما هو مطلق يكفي في الخروج عن عهده فعله في الجملة ، وإن كان بقوله قولوا ، فلا يخفى أن تقدم قوله : « كيف نصلي عليك » يستدعي أن يقول لهم قولوا ، ومثل هذا قرينة أن الأمر ليس للوجوب إذ الوارد من الأوامر في تفاصيل الشروعات وأجوبة السؤالات التي يتقاضى نظم الكلام فيها الاتيان بلفظ قولوا ،

(١) صاحب « النجوم » . اهـ . منه .

(٢) كذا بنضه بالرغم على الحكاية . اهـ . من خط حفيد الشارح . اهـ .

ولا يتم تأدية هذا الكلام فيها الا به ، لا ينبغي أن تجعل كالأوامر الواردة ابتداء في افادة الوجوب .

الثاني : انه إذا سلم الإجماع على عدم وجوب الصلاة على الآل والزبينة وخرجت عن الوجوب لذلك صار لفظ الأمر بالنسبة اليها للتدب ، وهو مجاز وهو بالنسبة الى افادة الوجوب في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حقيقة ، فيازم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، فالأظهر مذهب الناصر وأبي حنيفة ان الكل سنة فليتأمل . اهـ .

وهذان السؤالان بمحل من القوة وقد يقال في الجواب عن الاول : إن قول الصحابي : « أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك في صلاتنا ؟ » يدل على انه فهم أن الأمر بالصلاة في الآية منصرف الى أن محلها الصلاة وإلا لما كان لقوله في صلاتنا فائدة . وسؤاله إنما هو عن الكيفية فقط بدليل قوله في رواية : « أما السلام عليك فقد عرفناه » . ووجه الحجة في ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرره على فهمه واعتقاده فدل على صحته ، لانه لو كان خطأ لما جاز تقريره عليه إذ هو من تأخير البيان عن وقت حاجته ، وحينئذ فوجوب الصلاة ليس الامن ظاهر الأمر في الآية ، ولا يمتنع الوجوب في هذا الذكر بخصوصه كما سبقت إشارة الى مثله .

وعن الثاني : بأن أحاديث التعليم مصرحة بذكر الآل معه صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد عرفت وجه الوجوب في الصلاة عليه . فكذا على آله ، فالفرق بين الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين الصلاة على آله مفرق بين ذوي الارحام بل بين الوالد وولده . قال بعضهم (١) : « أعلم أن أكثر الأحاديث الصحاح والحسان بل كلها مصرحة بذكر محمد وبذكر آله ، وأما في حق المشبه به وهو ابراهيم وآله فانها جاءت بذكر آل ابراهيم وبذكره فقط دون ذكر آله ، ولم يأت حديث صحيح في ذكر ابراهيم وآل ابراهيم الا في حديث ضعيف رواه البيهقي في « سننه » عن ابن مسعود .

قلت : وجدت في « صحيح البخاري » في « باب قول الله عز وجل : « واتخذ الله ابراهيم خليلاً » . من كتاب بدء الخلق » حديثاً عن كعب بن عجرة وفيه قال : « قولوا :

(١) هو البدر الامير صاحب « العدة » . اهـ . منه

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد .
اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميد
مجيد ، وكذا حديث أبي مسعود المتقدم عند البيهقي والحاكم وابن حبان .

الثالثة : قوله : « ثم يسلم عن يمينه وعن شماله » ، روي في التسليمتين جميعاً أحاديث
عن جماعة من الصحابة ، منهم : عبد الله بن مسعود وسعد بن أبي وقاص وسهل بن سعد
الساعدي ووائل بن حجر وأبو موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر، وعبد الله
ابن عمر وجابر بن سمرة ، والبراء بن عازب ، وأبو مالك الأشعري وطلح بن علي ، وأوس بن
أويس وأبو رمة وعدي بن حميرة والمغيرة بن شعبة ووائل بن الاسقع ويعقوب بن الحصين ،
أخرجت أحاديثهم بأسانيد مختلفة : منها صحيح ، ومنها حسن ، ومنها ضعيف ، ومنها ترك .
ونقل في « التلخيص » عن المقيلي أن الأسانيد صحاح ثابتة في حديث ابن مسعود في تسليمتين
ولا يصح في تسليمة واحدة شيء . قال ابن حجر المكي : وخبر مسلم : « كان يسلم تسليمة
واحدة لقاء وجهه » . أخذ به مالك ، ولم يثبت من وجه صحيح . وخبر عائشة : « كان يسلم
تسليمة واحدة ، السلام عليكم يرفع بها صوته حتى يوقظنا » ، معلول أيضاً على أن غاية ما فيه
ساكت عن التسليمة الثانية إذ لم يصرح فيها بشيء ، وعلى النزول هو في صلاة الليل ، والذين
رووا عنه التسليمتين رووا ما شهدوا في الفرض والنقل فهم أولى بالاعتقاد ، وعلى فرض
التساوي فالجزم بأنه قد كان يترك الثانية متعين . اهـ .

واختلف العلماء في حكمه ، فذهب الناصر وأبو حنيفة إلى أنها سنة ، وهو إحدى
الروايتين عن زيد بن علي ، كما ذكره في « المنهاج » ، وهو ظاهر صنيع البخاري في وصيحيه
فانه ترجم له « باب التسليم » ولم يبين حكمه وكأنه لم يقله الدليل على وجوبه .

واحتجوا بأدلة منها : قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر : « إذا فرغ
الامام رأسه من السجدة وقعد ، ثم أحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته » ، فدل على أن التسليم في الركعة
ليس بركن واجب ، والا وجبت الاعادة مع الحدث قبل تأديته . ومنها : حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وقوله تعالى : « اركعوا واسجدوا » . فلا يجب ماعداها إلا بدليله وفعله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم بيان للأكل .

وذهب أكثر العترة والشافعي ونسبه النووي الى جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى وجوبه .

واحتجوا بحديث : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » وقد تقدم ذكر من أخرجه وتصحيح الاحتجاج به .

قال الخطابي : وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « وتحليلها التسليم » بالالف واللام يدل على انه لا يجوز الخروج من الصلاة بغير التسليم من الأقوال والأفعال لانه ذكر التسليم مرفقاً وعينه كما عين الطهور وذلك موجباً للتخصيص . اهـ .

قالوا : والاحاديث في فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم للتسليمتين كثيرة كما تقدم ذكر من أخرجهما ، وهي ظاهرة في دوامه صلى الله عليه وآله وسلم عليها واستمراره ، فيكون مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » دليلاً على الوجوب .

وأجابوا عن حجة الأولين بأن حديث ابن عمر ضعيف باتفاق الحفاظ، وحديث التعليم والآية الكريمة لا ينافيان الوجوب بغيرهما للزيادة ، وهي مقبولة . وكون فعله بياناً للاكمل غير مسلم ، لأن الظاهر الوجوب الا فيما دل عليه دليل خاص على عدم وجوبه ، لما ذكرنا أن فعله بيان لما أجمل في قوله : « صلوا كما رأيتموني أصلي » . واعترض بأن المأمور به في حديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » فعل مثل ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم على الوجه الذي فعله عليه من وجوب أو ندب ، وما لم يدل دليل على وجوبه الأصل فيه عدم الوجوب ، غايته أنه مأمور به على جهة الندب . مع كون حديث ابن عمر قد دل على تمام العملة بالقعود بعد السجود ، وهو وإن كان ضعيفاً فقد شهد له ما في حديث رفاعه عند الترمذي والنسائي وأبي داود : « فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك » . وحديث « تحليلها التسليم » لا يقوى على معارضته لأن في اسناده محمد بن عقييل وهو مختلف فيه ، هكذا في « النجوم » وفيه نظر . فالذي قرره المحققون في هذا الحديث وما شابهه كحديث : « خذوا عني مناسككم » أن الأصل في كل ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة هو الوجوب لظاهر الأمر الذي كان فعله بياناً له ، ولكن بشرط أن يعلم أن ذلك الفعل وقع عقب الأمر ، إما بنقل أو كان ذلك الفعل مقطوعاً باستمراره صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يؤثر عنه تركه بحال . ولا يخرج عن هذا الأمر شيء الى الندب الا بدليل ، كما انه

لا يخرج شيء من أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم في الحج عن الوجوب إلى التنبه ، الإبدليل بعد قوله : « خذوا عني مناسككم » . وقد أشار إلى هذا أيضاً ابن دقيق العيد رحمه الله .

قال القاضي في فترحه « بعد أن ذكر حجج الفريقين : والاحوط أن لا يخرج المصلي من الصلاة إلا بتسليم ، كما ثبت من استمرار النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمر المؤمنين . ولو لم يكن في ذلك إلا أن صلاة من خرج بالتسليم يجمع على صحتها وبغيره مختلف فيها ، اللهم إلا أن يضطر إلى الخروج بغير التسليم بعد تمام التشهد ، كما سيأتي في مسألة المحدث بعد التشهد وقبل التسليم فلا حرج في ذلك . اهـ . وفيه نظر يؤخذ مما سبق .

تبيينه قال في « التلخيص » : وقع في « صحيح ابن حبان » من حديث ابن مسعود زيادة : « وبركاته » وهي عند ابن ماجه أيضاً . وهي عند أبي داود أيضاً في حديث وائل بن حجر . فيتعجب من ابن الصلاح حيث يقول : ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث إلا في رواية وائل بن حجر .

الرابعة قوله : « ثم بحمد الله وبشي عليه » ، يدل على مشروعية الدعاء بعد التشهد ، لأن الدعاء مع العبادة ، وسرها هو الثناء على الله بما هو أهله . قال في « الزهور » : اختلف العلماء في الدعاء في الصلاة على ثلاثة أقوال . فقال القاسم عليه السلام ومالك والشافعي : انه يجوز فيها الدعاء بخير الدنيا والآخرة . قال في « الانتصار » : وعليه دل كلام الناصر عليه السلام . والحجة عليه ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « إذا تشهد أحدكم ، فليستد بالله من عذاب النار ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة الحيا ، ومن فتنة الميت . ومن فتنة المسيح الدجال » . وما روى فضالة بن عبيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم « رأى رجلاً لا يحمد الله تعالى ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : عجل هذا ، اذا صلى أحدكم فليبدأ أتُحَدِّثُكُمْ بِحَمْدِ اللَّهِ عز وجل والثناء عليه ، ثم ليصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم ليدع بما شاء » وغير ذلك . وقال المؤيد بالله يجوز بخير الآخرة فقط . وقال الهادي : لا يجوز بها . وحكى الفقيه محمد بن يحيى عن المؤيد بالله أنه قال : ولا أعرف أحداً غير الهادي منع الدعاء بخير الآخرة . اهـ .

قال في « الانتصار » : المختار جواز الدعاء في الصلاة بأي شيء كان من منافع الدين والدنيا ، وبدل عليه خبر أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم : « كان لا يفتي إلا إذا دعا ل أحد أو

دعا عليه . وخبر علي وابنه الحسن عليها السلام في القنوت ، قال : وقياساً على التشهد فإنه ليس من ألفاظ القرآن ولا يفسدها ، فإن قيل : هو مأثور ، قلنا : وهذه الأدعية مأثورة وغير مأثورة بالقياس ، قال : ولأن الصلاة موضع الرحمة وموضع الخضوع والخشوع ، فهي أحق المواطن بالدعاء ، فكيف يقال إنه غير مشروع فيها ؟ .. اهـ .

والظاهر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ثم ليدع بما شاء » وفي رواية : « فليتخير من الدعاء أعجبه إليه » وفي رواية : « فليتخير من المسألة ما شاء » أنه يسن الدعاء بما شاء المصلي لدخوله تحت مطلق الأذن . ولا يحتاج معه إلى الاحتجاج بالقياس ، إلا أن الأولى أن يتخير المصلي في هذا المواطن ما كان مأثوراً عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ كلماته صلى الله عليه وآله وسلم جوامع الخيرات ومفاتيح البركات . وذكر أبو خالد عن الإمام عليه السلام فيما سيأتي آخر « كتاب الجنائز » - أن الدعاء في الصلاة لا بأس به بشرط أن يكون مثله في القرآن . ولفظه : « سألت زيد بن علي عن الدعاء في الصلاة ، فقال : ادع في تشهده بما أحببت إذا كان ذلك مما يكون مثله في القرآن » . اهـ . وهذا الاشتراط يخالفه إطلاق التخير . وظاهر ما روي من الأدعية فإن غالبها ليس من تراكيب القرآن . وأما مجرد وجود الكلام فليس معتبراً في ذلك .

فمن الأدعية المأثورة ما رواه أبو هريرة مرفوعاً : « إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع... إلى آخر ما تقدم . وما رواه ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعلم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول : قولوا اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ، وأعوذ بك من عذاب القبر ، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال ، وأعوذ بك من فتنة المحيا والميآت » رواه مسلم . وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يدعو في صلاته » وسأقت مثل ما تقدم وزادت : « اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم ، فقال له قائل : ما أكثر ما تستعذ من المغرم ؟ فقال : إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ، ووعد فأخلف » أخرجه الشيخان . وفي « صحيح مسلم » عن علي رضي الله عنه : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة يكون من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أسرفت وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر ، لا إله إلا أنت » .

وفي « الصحيحين » عن عبد الله بن عمرو بن العاص : « أن أبا بكر قال : يا رسول الله علمني دعاء أدعو به في صلاتي ، قال : قل : اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، واغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم » . وفي بعض روايات تشهد ابن مسعود عند أبي داود ، قال : « كنساً لا ندري ما نقول إذا جلسنا في الصلاة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد علم » فذكر نحوه ما تقدم من صفة التشهد ، ثم قال : « وكان يعلمنا كلمات ولم يكن يعلمناهن كما يعلمنا التشهد : اللهم ألف بين قلوبنا ، وأصلح ذات بيننا ، واهدنا سبيل السلام ، ونجنا من الظلمات إلى النور ، وجنبنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وبارك في أبصارنا ^{لنا} وأسماعنا وقلوبنا وأزواجنا وذريارنا ، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم ، واجعلنا شاكرين لنعمتك مثنين بها قابليها ، وأتقها علينا » .

وفي « مسند أحمد » عن شدد بن أوس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في صلاته : اللهم إني أسألك الثبات في الأمر ، وأسألك العزيمة على الرشد ، وأسألك شكر نعمتك ، وحسن عبادتك ، وأسألك لساناً صادقاً وقلباً سليماً ، وأسألك من خير ما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم ، وأسئفرك لما تعلم ، إنك أنت علام الغيوب » .

وفي « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن مسعود ، قال : « كان من دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد التشهد في الفريضة : اللهم إنا نسألك من الخير كله عاجله وآجله ، ما علمنا منه وما لم نعلم ، وأعوذ بك من الشر كله عاجله وآجله ما علمنا منه وما لم نعلم . اللهم إنا نسألك ما سأله عبادك الصالحون ، ونستعيذ بك مما استعاذ منه عبادك الصالحون . ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . ربنا آمنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار . ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك ، ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد . ويسلم عن يمينه وعن شماله ، رواه الطبراني في « الأوسط » وفي « الكبير » نحوه .

قال الشافعي : وأرى أن تكون زيادة الدعاء أن كان إماماً أقل من قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه قليلاً للتخفيف عن خلفه ، وإن لم يزد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كرهت ذلك ، ولا إعادة عليه ولا مسجود سهو .

الخامسة : في تفسير بعض مفردات حديث الأصل :

قوله : « التحيات » جمع تحيية . قال الأزهرى عن الفراء هي : الملك . وقيل : البقاء

الدائم . وقيل : السلامة ، وتقديره السلامة من الآفات . قال : وقيل : التجة : العظمة . روى ذلك عن ابن مسعود وابن عباس . قال ابن قتيبة : إنما قيل التجات بالجعم لأنه كان لكل واحد من ملوكهم تجة يحيا بها . فقيل لنا : قولوا : « التجات لله » أي الألقاظ التي تبدل على الملك مستحقة لله وحده . وقال يعقوب : التجة : الملك . قال زهير بن حناب الكلي :

ولسكل ما نال الفتي قد نلته الا التحية
والصلوات قيل المراد بها العبادات ، قاله الازهري . وقيل الادعية حكاهما
الفوي . وقيل المراد الصلوات الشرعية .

« والطيّات » قيل معناه : الطيّبات من الكلام الذي هو ثناء على الله عز وجل ، حكى عن الأزهري وغيره . وقال الخطاطي : معناه مطاب وحسن من الكلام فيصلح أن يثنى به عليه ويدعى به دون ما لا يليق .

قلت : وقد صرحت بمناه رواية الأصل : « ما طاب وطهر وزكى وخلص ونفي
فأياه ، وما خبت فلعن الله » .

وقال ابن بطال وغيره : معناه الاعمال الصالحة . وقوله « وسراجاً منيراً » قيل : إنما شبه بالسراج إما لأنسه من أسماء الشمس ، قال تعالى : « وجعل الشمس سراجاً » فكان كالشمس بجوامع البشرات من حيث أن لها مبشرات كالصفرة والبياض والحمرة ، وكون لها إشراقاً نافعاً وأحراقاً ، وهو عليه الصلاة والسلام كذلك : « رحمة للؤمنين وعذاب على الكافرين » وكونها تنفي الظلمة الحسية وهو ينفي الظلمة المعنوية ، وإما لانه كالسراج الحقيقي لخاصية فيه ، وهو أن السراج يقتبس منه ألوف سرج ، وهو كما هو لا ينقص منه شيء .
ونبيناً صلى الله عليه وآله وسلم جميع الأنوار تستمد منه من غير أن ينقص منه شيء ، ذكر معناه الحاكم المتعالي في « سفيته » .

باب القنوت

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
«أنه كان يقنت في الفجر قبل الركوع ، وفي الوتر بعد الركوع . ثم
قنت بالكوفة في الوتر قبل الركوع . وكان زيد بن علي يقنت في الفجر
والوتر قبل الركوع .

أخرج محمد بن منصور في «الأمالي» ما يشهد له عن علي عليه السلام ، فقال : حدثنا
أبو كرب ، عن اسحاق بن منصور ، عن حسن بن صالح ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ،
عن علي قال : «القنوت قبل الركعة في الفجر والوتر» . حدثنا محمد بن علي بن خلف ،
عن حسين الأشقر ، عن حسن بن صالح ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي عليه
السلام ، وعن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي قال : «القنوت في الفجر والوتر بعد القراءة
وقبل الركوع» . ثم أخرج ما يخالفه ، فقال : حدثنا محمد بن عبيد ، عن محمد بن ميمون ، عن
جعفر بن محمد ، عن أبيه أن علياً عليه السلام «كان يقنت في الصبح بعد الركعة» . حدثنا محمد بن علي بن
حدثنا محمد بن علي بن حسين الأشقر ، قال : أنا شريك ، عن عطاء ، عن أبيه أن علياً «كان يقنت
في الوتر بعد الركوع» . اهـ . وأخرج الطحاوي عن شيخه صالح بن عبد الرحمن ، قال : ثنا سعيد
ابن منصور ، قال : نا هشام ، عن عطاء بن السائب ، عن أبي عبد الرحمن ، عن علي أنه
«كان يقنت في صلاة الصبح قبل الركوع» . قال في «التخريج» : في عطاء بن السائب
كلام من قبل تغير حفظه ، ولعل هشاماً روى عنه بعد التغير . اهـ .

ويروى من حديث الحسن بن علي الآتي مثله عن الحسين بن علي عليها السلام ، قال :

« علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وتري اذا رفعت رأسي ولم يبق إلا السجود » . قال في « التلخيص » : رواه الحاكم من حديث اسماعيل بن ابراهيم ، بن عقبة ، عن عمه موسى ابن عقبة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، عن الحسن بن علي فذكره . وحكى الحافظ ابن حجر فيه اختلافاً على موسى بن عقبة ، ثم قال : ينبغي أن يتأمل قوله في هذا الطريق « اذا رفعت رأسي ولم يبق إلا السجود » فقد رأيت في الجزء الثاني من « فوائد أبي بكر الاصبهاني » تخريج الحاكم له ، وسأى اسناده الى اسماعيل بن ابراهيم بن عقبة بسنده ، ولفظه : « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقول في الوتر قبل الركوع ... » فذكره .

وروى البخاري من طريق عاصم الأحول ، عن أنس « أن القنوت قبل الركوع » . وقال البيهقي : رواة القنوت بعد الرفع أكثر وأحفظ . وعليه درج الخلفاء الراشدون . وروى الحاكم أبو أحمد في « الكشي » عن الحسن البصري ، قال : صليت خلف ثمانية وعشرين بديراً كلهم يقنت في الصبح بعد الركوع ، واسناده ضعيف . وقال الأثرم : قلت لأحمد (١) : يقول أحد في حديث أنس انه قنت قبل الركوع غير عاصم الاحول . قال : لا يقوله غيره خالفوه كلهم . وروى ابن ماجه من طريق أبيه يوسف ، عن حميد ، عن أنس « انه سئل عن القنوت في صلاة الصبح أقبل الركوع أم بعده ؟ فقال : كلاهما قد كنا نفعل قبل وبعد » . وصححه أبو موسى المدني . ١ هـ . وصححه الحازمي في « الاعتبار » . وقال ابن حجر في موضع آخر : وبمحموع ما جاء عن أنس بن مالك في ذلك يدل على أن القنوت للحاجة بعد الركوع لاختلاف فيه ، وأما لغير الحاجة فالصحيح انه قبل الركوع .

وقد اختلف عمل الصحابة في ذلك ، والظاهر انه من الاختلاف المباح . وفي « الجامع الكافي » : قال أحمد والحسن ومحمد : « القنوت في الفجر قبل الركوع ، والقنوت بعد الركوع جائز » . قال أحمد عليه السلام : وروى أهل البصرة عن علي : « انه قنت بعد الركوع » وروى أهل الكوفة : « انه قنت قبل الركوع » قال أحمد : « وأما أنا فاقت قبل الركوع » ثبت لنا ذلك عن علي عليه السلام وأبي جعفر وزيد بن علي . ١ هـ .

والحديث يدل على مشروعية أصل القنوت ، وهو مصدر قنت على فصول - بضم الفاء

(١) أي : يقول أحد . ١ هـ . منه .

وفتح القاف - خطأ إذ المصادر التي تأتي على فـعول - بفتح الفاء - محصورة وليس هذا منها ، ويطلق على معانٍ كثيرة ، منها الطاعة والخشوع والصلاة والدعاء والمباة والقيام وطول القيام والسكوت ، فيصرف في كل واحد من هذه المعاني إلى ما يحتمله اللفظ الوارد فيه والاشتراك فيه لفظي . وفي كلام القاضي عياض ما يشعر بأنه معنوي ولفظه: وقيل: أصله الدوام على الشيء ، وإذا كان هذا أصله فداثم الطاعة قانت ، وكذلك الداعي والقائم في الصلاة والمخلص فيها والساکت فيها كلهم فاعلون للقنوت . قال الشيخ تقي الدين : وهذه الطريقة لا بأس بها إن لم يعم دليل على أن اللفظ حقيقة في معنى معين أو معاني ، فتستعمل حيث لا يقوم دليل على ذلك .

وقد حكى الحازمي في « الاعتبار » اختلاف العلماء في قنوت الفجر ، فقال : ذهب أكثر الناس من الصحابة والتابعين فمن بعدم إلى إثبات القنوت ، فمن رويناه عنه ذلك من الصحابة الخلفاء الراشدين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ، ومن الصحابة عمار بن ياسر وأبي ابن كعب وأبو موسى الأشعري وعبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وعبد الله بن عباس وأبو هريرة والبراء بن عازب وأنس بن مالك وأبو حليمه معاذ بن الحرث الانصاري وخفاف بن إيماء بن رَحْضَة وأهبان بن صفي ومهل بن سمد الساعدي وعرفجة بن شريح الأشجعي ومعاوية بن أبي سفيان وعائشة الصديقةة ومن المخضرمين : أبو رجاء العطاردي وسويد بن غفلة وأبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ ؛ ومن التابعين : سعيد بن المسيب والحسن بن أبي الحسن البصري ومحمد بن سيرين وأبان بن عثمان وقنادة وطاؤوس وعبيد بن عمير والريسم ابن خثيم وأيوب السخيتاني وعبيدة السلماني وعسرة بن الزبير وزباد بن عثمان وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعمر بن العزيز وحמיד الطويل ؛ ومن الأئمة والفقهاء : أبو اسحاق وأبو بكر بن محمد والحكم بن عتيبة ومحمد ومالك بن أنس ؛ وأهل الحجاز والاوزاعي ؛ وأكثر أهل الشام والشامي وأصحابه وعن الثوري ورواتبان وغير هؤلاء خلق كثير .

قلت : وهو مذهب زيد بن علي والقاسم والمهدي والناصر والمؤيد بالله وغيرهم من أئمة أهل البيت وخالفهم في ذلك نفر من أهل العلم ممنوعوا شرعية القنوت في صلاة الصبح ، ونفرو منهم ادعى أنه كان مشروعاً ثم نسخ ، ومن اختار القول بعدم شرعيته ابن قيم الجوزية ، وبسط القول على ذلك في « زاد المعاد » وتابعهم صاحب « النار » ونجوم الانظار .

احتج الاولون . بأدلة منها ما تقدم من الشواهد وهي مشتملة على قنوت الوتر أيضاً . ومنها

مأذكره في « مجمع الزوائد » عن أنس بن مالك قال: « ما زال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا » رواه أحمد والبخاري بنحوه ، ورجاله موثقون . وعن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت حتى مات ، وأبو بكر حتى مات ، وعمر حتى مات » رواه البخاري ورجاله موثقون . اهـ .

والحديث الأول رواه في « شرح التجريد » وأحمد والدارقطني والبخاري والحاكم في « الأربعين » وصححه . وقال الظفاري في « تخريج البحر » : صح عن الخلفاء الأربعة القنوت في صلاة الفجر رواه البيهقي . والحديث الثاني رواه في « التلخيص » وضعفه بمرو بن عبيد رأس المعتزلة ، وقال : هو من رؤوس القدرية . وفيه نظر ، لانه يجعل من الدين والورع والامانة واخباره في كتب السير شاهدة له بذلك . وقد تمقه أيضاً السيد الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله ، وروى البيهقي بسند صحيح عن عبد الله بن مقرن قال : « قنت مع علي عليه السلام في الفجر » . وأخرج البيهقي في « باب الدليل على انه لم يترك صلى الله عليه وآله وسلم أصل القنوت في صلاة الصبح وإنما ترك الدعاء لقوم أو على آخرين باسمائهم أو قبائلهم » بإسناده عن أبي جعفر الرازي ، عن الربيع ، عن أنس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً يدعو عليهم ، ثم تركه ، فلما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا » .

وأخرج بهذه الطريق أيضاً عن الربيع بن أنس ، قال : « كنت جالساً عند أنس ، فقيل له : إنما قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهراً ؟ فقال : ما زال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا » . قال أبو عبد الله : هذا اسناد صحيح سنده ، ثقة رواه . والربيع ابن أنس تابعي معروف من أهل البصرة سمع أنس بن مالك ، وروى عنه سليمان التيمي وعبد الله بن المبارك وغيرهما ، وقال أبو محمد بن أبي حاتم (١) سألت أبي وأبا زرعة عن الربيع بن أنس ، فقالا : صدوق ثقة . قال في « التخريج » وأبو جعفر الرازي وان تكلم فيه فهو موثق ، ونقل كلام المزي في « تهذيبه » وقال في آخره : روى عنه البخاري في « الأدب » والباقون سوى مسلم . اهـ .

(١) كذا ظنه المصنف ٨١ . من خط حفيده .

وأخرج البيهقي أيضاً بسنده إلى عبد الرحمن بن سويد الكاهلي ، قال : كأني أسمع علياً عليه السلام في الفجر حين قنت ، وهو يقول : « اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ... » . وأخرج بسنده إلى أبي القاسم البنوي ، عن علي بن الجعد ، عن عثمان بن أبي زرعة ، عن عرفة ، قال : « صليت مع ابن مسعود الفجر فلم يقرأ بقلبتك وصليت مع علي فقلت » .

وقال محمد بن منصور في « الأمالي » في « باب الجهر بسم الله الرحمن الرحيم » : حدثنا علي بن الحكم وأبو كريب يزيد أحدهما على صاحبه ، عن حفص بن غياث ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن عبيد بن عمير ، قال : « إن عمر قنت في الفجر فقال : بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ، وتقي عليك الخير ولا تكفرك ، ونخلع وتترك من يعجزك ، بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم إياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك . إن عذابك بالكفار ملحق » . وقد روي هذا القنوت بعينه عن علي وهو الذي أشار إليه عبد الرحمن بن سويد الكاهلي ، ففي مسنده من « جمع الجوامع » للسيوطي ما لفظه : عن عبد الله بن رزين النافقي ، قال : قال لي عبد الملك بن مروان : لقد علمت ما حملك على حب أبي تراب إلا أنك أعرابي جاف ، فقلت : والله لقد جمعت القرآن قبل أن يجمع أبواك ، ولقد علمني منه علي بن أبي طالب سورتين علمهما إياه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما علمتهما أنت ولا أبواك ، اللهم إنا نستعينك » . إلى آخر ما سبق بحذف البسمة في الموضعين . أخرجه الطبراني في « الكبير » .

قلت : وأخرجه أبو داود في مراسيله مرفوعاً ، فقال : أنا ابن وهب ، أخبرني معاوية بن صالح ، عن عبد القاهر ، عن خالد بن أبي عمران أنه قال : « بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو على مضر إذ جاء جبريل عليه السلام ، فأومأ إليه أن أسكت ، فسكت ، فقال : يا محمد إن الله عز وجل لم يبعثك سبأ ولا لماناً وإلغاً يبعثك رحمة ، ولم يبعثك عذاباً » ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فانهم ظالمون ، ثم علمه هذا القنوت ، اللهم إنا نستعينك ... الخ » . قال الحازمي : هذا مرسل وهو حسن في التابعات .

وقد أخرج السيوطي في مسند عمر بن الخطاب من « جمع الجوامع » نحو ما رواه محمد بن منصور ، عن عمر ، وزاد ما لفظه : « وزعم عبيد - يعني ابن عمير - أنه بلغه أنها سورتان من القرآن في مصحف ابن مسعود » . وقال : أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة ومحمد بن نصر

والطحاوي والبيهقي ، وفيه أيضاً ما لفظه : عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب كان يقنث بالسورتين : « اللهم انا نستعينك ، اللهم إياك نعبد » . أخرجه عبد الرزاق ومحمد بن نصر في كتاب الصلاة ، والطحاوي ، ولفظ الطحاوي : حدثنا أبو بكرة ، قال : نا وهب بن جرير ، قال : نا شعبة ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس ، فذكره . قال في « التخریج » : ورجال اسنادهم رجال الصحيح خلا أبا بكرة بكار بن قتيبة وهو ثقة ، وأخرجه البيهقي في « باب دعاء القنوت » . بزيادة ، عن شيخه أبي عبد الله الحاكم بسنده الى عبيد بن عمير أن عمر قنث بعد الركوع فقال : « اللهم اغفر لنا وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات ، وألف بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم ، وانصرم على عدوك وعدوك . اللهم العن كفرة أهل الكتاب ، الذين يصدون عن سبيلك ، ويكذبون رسلك ويقاتلون أولياءك . اللهم خالف بين كتبهم وزلزل أقدامهم ، وأزلهم بأسك الذي لا ترده عن القوم المحرمين ، بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم انا نستعينك ... الى آخر ما رواه محمد بن منصور كما تقدم .

وأخرج أصحاب السنن ، وعده البغوي من الحسان عن علي عليه السلام انه كان يقول في آخر وتره : « اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك لأحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » . وأخرج محمد بن نصر في كتاب الصلاة عن أبي هريرة ، قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في آخر ركعة قنث » . قال المناوي في « شرح الجامع الصغير » : رمز السيوطي لحسنه .

وفيا ذكر وبأتي في أحاديث الباب دليل على أن القنوت لا يختص بدعاء معلوم . وقد أشار الى ذلك أبو بكر بن العربي في « شرح الترمذي » فقال : ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنث في صلاة الفجر . وثبت انه قنث قبل الركوع وبعد الركوع . وثبت انه قنث لأمر ينزل بالمسلمين من خوف عدو أو حدوث حادث ، وكذا قنث الخلفاء بالمدينة ، وسنه عمر واستقر بمسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تلتفتوا الى غير ذلك ، ولكن ليس فيه دعاء صحيح ، فخذوا من دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ماثبت ، ولا تلتزموا هذا الذي يرويه الناس ، فانما روي في قنوت الفجر ولم يصح . اه . ويعني به ماسياتي من قوله : « اللهم اهدني فيمن هديت ... » . وقوله : « لم يصح » غير مسلم لما سنذكره في محله ، وانه في الفجر والوتر .

وأما من قال بعدم مشروعيته فهم في الاحتجاج لما ذهبوا إليه على طريقين :

الأولى : ما ذكره صاحب « النار » وحاصله أن أحاديث أنس متعارضة بل رواية النفي أثبت ، لأن في حديث الاتبات أبا جعفر الرازي وهو ضعيف ، وحديث النفي فيه قيس بن الربيع ، وهو وإن كان فيه مقال لكنه لم يتهم بكذب^(١) ، ولفظه : فسبأ رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع ، عن عاصم بن سليمان ، قلنا لأنس إن قوما يزعمون « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يفتن في الفجر » قال : كذبوا ، إننا قنت شهراً يدعو على حي من أحياء المشركين . قال ابن حجر : وروى ابن خزيمة في « صحيحه » من طريق سعيد^(٢) عن قتادة عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لم يكن يفتن إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم » . فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت فلا تقوم بمثل هذا حجة . فان قلت : الروايات متضاربة في قوت الخلاف . قلت : إننا ذلك في النوازل كما كان منه صلى الله عليه وآله وسلم ، وما زالت الاجناد في الفجور مع قوة أجناد فارس والروم ، وكذلك علي في حروب معاوية والخواارج ، والقنوت في النوازل محل اتفاق بين المختلفين فيه .

ثم اعلم أن كثيراً ما أوقع الناس في الخلاف تفسير الكتاب والسنة وأهل العرف المتقدم كالصحابة ومن بعدهم ومن يقرب منهم بالأعراف الحادثة ، كلفظ القنوت صار في عرف أهل الفروع للدعاء مخصوص في محل مخصوص . وهو في العرف القديم أعم من ذلك ، فلو صح في الفجر والوتر قنوت مستمر لما نافض أحاديث : « انه قنت شهراً ثم تركه » . إذ المتروك هو الدعاء الخاص بالنوازل عقيب الركوع أو قبله . والمستمر مطلق القنوت كاللحظة في الصلاة . وقد ذكر هذا المعنى ابن القيم . وقال - يعني ابن القيم - : وأما تخصيص الفجر بالذكر في حديث أنس ، فلوجهين : أحدهما - انه الذي وقع عنه السؤال . والثاني - ان صلاته صلى الله عليه وآله وسلم متناسبة إذا طول في القيام طول في سائر الأركان ، وقيام صلاة الفجر طويلاً بطول القراءة فيها . والقنوت يطلق على القيام وغيره مما تقدم . ولم يقل أنس : لم يزل يفتن بعد الركوع رافعاً صوته : « اللهم اهدي فيمن هديت ، ويؤمن من خلفه » . ولا ريب أن قول : « ربنا ولك الحمد ملء السموات » . إلى آخر الدعاء والثناء الذي كان يقوله قنوت ، وتطويل القراءة

(١) يقال : وأبو جعفر أيضاً لم يتهم بكذب ، فلا وجه لتخصيص قيس بذلك . اهـ . منه .

(٢) هو ابن أبي عروبة . اهـ .

قنوت ، والدعاء المبين قنوت فمن أين لكم ان أنساً أراد هذا اللفظ المبين دون سائر أقسام القنوت . ثم احتج ابن القيم على أن مراد أنس إطالة القيام بعد الركوع بما في « الصحيحين » عن ثابت ، عن أنس : « اني لا آلو أن أصلي بكم ، كما كان رسول الله عليه وآله وسلم يصلي^{نا} قال : فكان أنس يصنع شيئاً لا أراكم تصنعونه ، كان إذا رفع رأسه من الركوع اتصب قائماً حتى يقول القائل قد نسي ، وإذا رفع رأسه من السجدة مكث حتى يقول القائل قد نسي ، فهذا هو القنوت الذي مازال عليه حتى فارق الدنيا » . اهـ . ثم احتج أيضاً بقول حنظلة امام مسجد قتادة : اختلفت أنا و قتادة في القنوت في صلاة الصبح ، فقال قتادة : قبل الركوع ، وقلت أنا بعد الركوع ، فاتينا أنس بن مالك ، فذكرنا له ذلك ، فقال : « أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الفجر ، فكبر وركع ورفع رأسه ثم سجد ، ثم قام في الثانية فكبر وركع ، ثم رفع رأسه ، فقام ساعة ثم وقع ساجداً » . فهذا بين مراده بالقنوت ، فانه ذكره دليلاً لمن قال انه قنت بعد الركوع .

الثانية : طريقة الذين ذهبوا الى انه كان مشروعاً ثم نسخ . قال الحازمي ماحصله : تمسكوا في ذلك بأحاديث توهم النسخ ، منها ما رواه باسناده الى عبد الله - يعني ابن مسعود - قال : « لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا شهراً ، لم يقنت قبله ولا بعده » . وفي رواية : « ما قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من الصلوات إلا في الوتر ، وكان إذا حارب يقنت في الصلوات كاهن يدعو على المشركين » . ومنها ما رواه باسناده الى بشر ابن حرب ، قال سمعت ابن عمر ، يقول : « رأيت قيامكم عند فراغ القاريء ههنا هذا القنوت ، والله انه لبدعة ما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير شهر واحد ثم تركه » . ومنها ما رواه باسناده أيضاً الى أم سلمة قالت : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القنوت في صلاة الصبح » . ومنها حديث أنس ، قال : « قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهراً بعد الركوع ، يدعو على أحياء من العرب ، ثم تركه » وقد مر وهو حديث صحيح . ومنها ما رواه باسناده الى أبي هريرة يقول : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين يرفع رأسه من الركوع في صلاة الفجر في الركعة الثانية بعد سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد : اللهم انج^{نا} من النار والويلد ... » . الحديث ... حتى نزل « ليس لك من الأمر شيء » الآية ، هذا حديث صحيح متفق عليه .

وللأولين أن يجيبوا عن الطريق الاولى بان ما ادعيتهم من أن تفسير القنوت من باب

تفسير عرف الشارع بالاصطلاح الحادث . يقال عليه قد ذكر المحقق القمي من ذلك سطوراً كثيرة في الأبحاث المسددة ، وسبقه الى نحوه السيد الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير في « إنبات الحق على الخلق » ، وعقد له فصلاً مفيداً . وسبقهما الى ذلك ابن القيم ، وتقدم في « باب الوضوء » إشارة الى ما قيل فيه . والظاهر أن مذكروه لا يجري هاهنا ، وإن نقله بالمعنى الذي ذكره الجمهور من المتواتر الشائع في العرف الشرعي ، وتلقاه الكافة عن الكافة الى الصدر الأول ، وإن مثله لا ينسب ولا يتطرق اليه وهم لتكرار العمل به في كل يوم وليلة . وسياق الروايات واختلاف العلماء يدل على أن المراد هنا بين السلف معنى معين هو الدعاء آخر ركعة وما خلا فيهم الا فيه . ولذا يقول لهم السائل : أبعد الركوع أم قبله ؟ وبالجمله فمن تأمل الروايات وآثار السلف عرف صحة هذا ، فقوله : والمستمر مطلق القنوت كالدعاء في الصلاة مسلم ، ولكن بدعاء مخصوص في محل مخصوص ، كما صرح به الأدلة السابقة من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وفعل الخلفاء من بعده . وقصرها على النوازل دعوى مجردة عن الدليل ، إذ الظاهر من استمرارهم على ذلك هو الاطلاق . وإن المتروك الوارد في حديث أنس هو الدعاء على قوم بأعينهم كما سيأتي ، ولا نفي بدعاء مخصوص قصره على أحد أنواعه كقوله : « اللهم اهديني فيمن هديت » بل أي دعاء ورد فيه كما تقدم مثله عن ابن العربي .

وقوله : « ولم يقل أنس لم يزل يفت بعد الركوع رافعاً صوته بقوله : « اللهم اهديني فيمن هديت » فهذا المعنى قد أوردته في « الهدي » بإسقاط منه ، فقال : من الحال أن يقول في كل غداة بعد اعتداله من الركوع : « اللهم اهديني فيمن هديت ... الخ » ويؤمن عليه أصحابه الى أن يفرق الدنيا ، ثم لا يكون معلوماً عند الأئمة ويضيقه جمهور أصحابه بل كلهم حتى يقول سعد^(١) ابن طارق قلت لأبي : إنك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي هاهنا بالكوفة نحواً من خمس سنين أكانوا يفتنون في الفجر ؟ قال : أي بني محدث ، رواه أهل السنن . وقال الترمذي : حسن صحيح . وذكر الدارقطني عن سعيد ابن جبير ، قال : أشهد أني سمعت ابن عباس ، يقول : « إن القنوت في صلاة الفجر بدعة » . اهـ .

فيقال ما ذكره من استبعاد ان يقول في كل غداة ذلك الدعاء بخصوصه مسلم ، بل هو الحق

(١) هو ابن مالك الاشعري ؛ قال القملي : لا يتابع على حديثه في القنوت . اهـ .

لأنه لم يأت عن أنس ذلك في رواية أصلاً ، فيكون النبي في حديثه منصرفاً إليه ، والاثبات في الرواية الأخرى إلى مطلق القنوت ، وقد عرفت أنه يكون بأي أنواع الدعاء ولا يدل نفيه لذلك الدعاء على عدم وقوعه منه صلى الله عليه وآله وسلم ، بل قد يكون لعدم سماعه لأنه من صفات الصحابة ، وكان يصلي في أخريات الصفوف فيدرك طول القيام ولا يسمع ما يقوله ، ولأن الظاهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يجهر بكل دعاء في صلاته إلا ما أراد إظهاره مثل الدعاء على قبائل ليشيع فيكون سبباً لإيمانهم ، ويثني على آخرين كاسم وغفار اعلاماً بحسن حالهم وترغيباً لغيرهم . وقد يكون لسماعه دعاء آخر كما هو الظاهر من اختلاف موارد ، ذكر ذلك شارح « منظومة الهدى » وقال : أنه يصلح تأويلاً للنفي الوارد عن أبي مالك الأشجعي وابن عمر وابن عباس وجماعة بين الأحاديث . وأما الاستظهار بما رواه ثابت عن أنس من طول رفعه من الركوع حتى يقول القائل : قد نسي ، ومن السجود كذلك ، ففيه نظر ، لأن هذه الصفة تعم الصلوات الخمس وتعم الرفع بعد كل ركوع كما هو ظاهر سياق الرواية ، وقد عرفت أن ذلك خارج عن محل النزاع ، إذ الروايات مصرحة بأن المراد بالقنوت هو المنى المعين من الدعاء المخصوص في محل مخصوص ، وهو الذي وقع فيه الاختلاف بين العلماء بين ثبوته ونفيه ، وقبل الركوع أو بعده . وكذا الاستدلال بفعل أنس جواباً عما سألته عن القنوت على أن المراد به القيام فيه ما لا يخفى ، إذ السؤال إنما هو عن محل القنوت ، وكان الجواب بإطالة الرفع من الركوع ساعة لبيان أن ذلك محله ، ولم يكن مراد السائل طلب بيان القنوت ما هو حتى يجاب بما يدل على أن المراد به القيام .

وما احتج به ابن القيم على ما ذهب إليه أن أنساً أخبر أنه كان يقنت في الفجر والمغرب ، فمن احتج على نسخ قنوت المغرب بدليله لزمه أن يكون دليلاً أيضاً على نسخ قنوت الفجر . ومن قال : إن قنوت المغرب كان للنوازل فقط ، قيل له : وكذا قنوت الفجر ، لأن أنساً نفسه هو المخبر بذلك . وعمدة من قال بالقنوت الراتب إنما هو أنس ؛ وقد أشار الحازمي إلى جواب ذلك في « باب قنوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع الصلوات » بما حاصله : إن حديث أنس المروي من طريق أبي جعفر الرازي ، عن الربيع بن أنس عنه لا يدل إلا على نسخ ما عدا الفجر ، ولفظه : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً يدعو عليهم ، ثم تركه ، وأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا » . اهـ . ومعالم أن هذا القنوت المستمر هو الراتب .

والجواب عن الطريقة الثانية مذكره الحازمي في « الاعتبار » بعد إيراد تلك الأحاديث التي يتوهم فيها النسخ . وحاصل ما قاله : إن حديث ابن مسعود لا يجوز الاحتجاج به ، لأن في سننه أبا حمزة ميمون القصاب ، كان يحيى بن القطان وابن مهدي لا يحدثان عنه . وقال أحمد : متروك الحديث ضعيف . وقال ابن معين كوفي ليس بشيء . وقال البخاري : ليس بالقوي عندهم . وقال السعدي : ذاهب ليس بشيء . وقال ابن راهويه : شبه ذاهب ليس بشيء . وقال النسائي : ليس بشقة . وقال ابن عدي : ولميمون أحاديث يروها عن إبراهيم خاصة مما لا يتابع عليها - يعني وهذا منها - . وقد روي هذا الحديث عن إبراهيم أبان بن أبي عياش ، وقد قيل فيه أكثر مما قيل في أبي حمزة . ورواه أيضاً محمد بن جابر . وقد ضعفه يحيى بن معين وعمر بن علي الفلاس وأبو حاتم وغيرهم . وقد روي من طرق عدة وكلها واهية ، لا يجوز الاحتجاج بها . وأيضاً فلو قدرنا صحة الحديث لكان الجمع بين الأحاديث ممكناً بأن قوله : « لم يفت الا شهراً واحداً » لم يفت قبله ولا بعده . محمول على معنى ماروي « إنه قتت شهر أيدعو على رعل وذكوان وعصية » فلما نهى الله عن الدعاء عليهم بقولسه : « ليس لك من الأمر شيء » . اه . وماروينا محمول على الدعاء والثناء على الله والعمل بدليلين أولى من العمل بدليل واحد .

وأما حديث ابن عمر فلا يجوز التمسك به لأسباب : منها أن بشر بن حرب - ويقال أبو عمرو التدي - مطعون فيه . قال البخاري : رأيت علي بن المديني يضعفه ويتكلمون فيه . وقال علي : كان يحيى القطان لا يروي عنه . وقال أحمد : ضعيف متروك ليس بشيء . وقال يعقوب ابن شيبة : قد وصف يحيى بن معين بشر بن حرب بالضعف . وقال السعدي : لا يحمده حديثه . وقال ابن أبي حاتم والنسائي هو ضعيف . ثم هذا الخبر مع ضعفه يعارضه مارواه حماد بن زيد عن بشر بن حرب ، قال : سمعت ابن عمر ، يقول : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو في قنوته بأم ملام (١) » . ثم لو قدرنا صحة الحديث فهو حجة لنا أيضاً ، لأن ابن عمر أراد بالبدعة هاهنا الفتوت قبل الركوع لا بعده ، فهو عالم مقر به . وهذا الحديث قد روي من طرق عن ابن عمر كلها معلة . وفيها مقال . والصحيح مارواه سليمان بن حرب ، عن شعبة ، عن الحكم ، عن أبي الشثاء ، قال : « سألت ابن عمر عن فتوت عمر ، فقال :

(١) هي كنية الجنى . اه . منه ، ومامم كتبر ، ذكره في « الفاموس » . اه .

ماشهدت ولا رأيت . وهذا يدفع مارواه عبد الرحمن بن محمد الديلمي ، عن أبي إدريس ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم يفتوا ولم يجروا » . وكيف يصح هذا . وقد روينا عنه بإسناد صحيح : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين رفع رأسه من الركعة الأخيرة قنت » . وجه آخر وهو أن ابن عمر قد كان شهد أباه وهو يفتت وقت معه لكنه نسيه ، بدليل مارواه الحازمي بإسناده إلى ابن سيرين أن سعيد بن المسيب ذكر له قول ابن عمر في القنوت ، فقال : أما أنه قد قنت مع أبيه ، ولكنه نسيه . وقد روينا عنه أنه كان يقول : قد كبرنا ونسينا إيتوا سعيد بن المسيب . فأسألوه . وقال في قصة أخرى لما أفتى بثل قنوا : « قد أعلمتكم أنه أحد العلماء فأسألوه » . فمثل سعيد بن المسيب في فضله وعلمه إذا شهد على عبد الله بن عمر أنه رواه عن أبيه ، ولكنه نسيه قبل منه .

وأيضاً فما روينا عن عمر أرحح مما رويتموه ، فإنا روينا عن صحابيين أنس بن مالك وابن عباس ، ومخضرمين أبي عثمان النهدي وأبي رافع الصائغ ، وأربعة من التابعين عبد الرحمن ابن أبيزى وعبيد بن عمر وزيد بن وهب وزيد بن عثمان أنهم صلوا خلف عمر بن الخطاب صلاة الصبح قننت فيها ، وهو تأكيد لما قاله سعيد بن المسيب أنه رواه عن أبيه ، ولكنه نسيه . وأيضاً فما ذكرناه أولى ، لأن أحاديثنا تدل على اثبات القنوت وأحاديثهم تدل على نفيه ، والاثبات زيادة حكم فكان أولى .

وأما حديث أم سلمة فكذلك لا يحل الاحتجاج به لما في إسناده من الخلل بعنسة بن عبد الرحمن . قال ابن أبي حاتم : قال أبي ويحيى : كان عنسة بضع الحديث . وفيه أيضاً عبد الله بن نافع وهو ضعيف الحديث جداً ، ضعفه ابن المديني ويحيى وأبو حاتم والساجي وغيرهم . وقال الدارقطني : عبد الله بن نافع عن أبيه عن أم سلمة : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن القنوت » . هو مرسل ، لأن نافعاً لم يلق أم سلمة ولا يصح سماعه منها . وفيه أيضاً محمد بن يعلى زبور ، وهو ضعيف . ولو قدرنا صحة الحديث كان محمولاً على الحديث الذي فيه الدعاء على أقوام معينين .

وأما حديث أنس فلا يطعم في الاحتجاج به إذ ليس فيه دلالة على النسخ ، وقوله في الحديث : « ثم تركه » أي الدعاء على الكفار ، كما ذكرناه قبل .

قلت : يعني به مذكره في كتابه في باب قبل هذا وروى فيه عن الحاكم ما نقله : أخبرني محمد بن موسى الصيدلاني ، قال : أنا إبراهيم بن أبي طالب ، قال : سمعت أبا قدامة يحكي عن عبد الرحمن بن مهدي في حديث أنس : « قنت شهراً ثم تركه » قال : عبد الرحمن : إنما ترك اللعن . اهـ .

وعما يؤكد مذهبنا إليه ماروبناه عنه - يعني عن أنس - بإسناد متصل انه حكى قنوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومداومته عليه الى أن فارق الدنيا ، فلو حملناه على ما ذكرناه أدى الى ابطال أحد الحديثين من غير حاجة ، وفيما ذهبنا إليه جمع بين حديثين فكان أولى .

وأما حديث أبي هريرة فليس فيه دلالة على النسخ أيضاً . ويان ذلك من وجوه :

منها قوله : « ثم بلغنا انه ترك ذلك » انما هو من قول الزهري مدرج في الحديث معناه أنه ترك الدعاء عليهم . وانما ترك ذلك لان في حديث أبي هريرة انه دعا للمستضعفين ، ودعا على مضر . فاما المستضعفون فالتجأ بهم الله تعالى من أيدي الشركين ، وأما مضر فنهزم قتلوا ومنهم ماتوا منهم أسلموا ، والدعاء على هؤلاء الكفار المعينين وبقي ما عدا ذلك من الثناء على الله عز وجل والدعاء لنفسه وللمؤمنين . وقد جاء هذا مبنياً في حديث أبي هريرة ، وساق ، بإسناده الى أبي سلمة أن أبا هريرة حدثه : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقنت في صلاته في الركعة الأخيرة من صلاة الفداة بعد ما يقول سمع الله لمن حمده شهراً ، يقول في قنوته : اللهم أنج الوليد بن الوليد اللهم أنج سلمة بن هشام ، اللهم أنج عياش بن أبي ربيعة ، اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين ، اللهم أشدد وطأتك على مضر ، اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف . فلم يزل صلى الله عليه وآله وسلم يدعو لهم حتى نجاهم الله عز وجل حتى كان صبيحة عيد الفطر » ثم ترك الدعاء لهم ، فقال عمر بن الخطاب : يا رسول الله مالك لم تدع للنفر ؟ ... فقال صلى الله عليه وآله وسلم : أو ما علمت انهم قدموا .

ومنها : فعل أبي هريرة ، وساق بإسناده إليه قال : « والله لأننا أقربكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فكان أبو هريرة يقنت في الركعة الأخيرة من صلاة الصبح بعد ما يقول : سمع الله ابن حمده ، فيدعو للمؤمنين ويلعن الكفار » . هذا حديث صحيح أخرجه البخاري في « الصحيح » عن أبي نعيم ، وله طرق صحيحة نحو ذلك من غير وجه . هذا ما نقله من كلام الحازمي في « الاعتبار » ، والله أعلم بالصواب .

ويؤيد القول بمشروعية أيضاً في الفجر الوتر وما سيأتي في الأصل وشواهد، وبمجموع ذلك مع ما أوردناه هنا حجة واضحة للتمسك بها إن شاء الله تعالى .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
« أنه كان يقنت في الفجر بهذه الآية : « آمنا بالله وما أنزل إلينا
وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما
أوتي موسى وعيسى ، وما أوتي النبيون من ربهم . . . » إلى
آخر الآية .

أخرجه محمد بن منصور في « الأمالي » في باب « من كان يقنت بشيء من القرآن » ،
فقال حدثنا إبراهيم بن محمد ومحمد بن راشد ، عن عيسى بن عبد الله ، قال أخبرني أبي ، عن
أبيه ، عن جده ، عن علي « أنه كان يقنت في الفجر بهذه الآية : « آمنا بالله وما أنزل إلينا... »
إلى آخر الآية . قال محمد : فذكرت ذلك لأبي الطاهر فافترقه ، وقال : قد روي هذا . قال
أبو جعفر - وهو محمد بن منصور - وأخبرني حسن بن حسين بهذا عن علي ، وأخبرني أنه
هو يقنت بهذه الآية ويقول بعدها : « ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا
عذاب النار » . وقال حسن بن حسين : فيكون أوله إيماناً وآخره دعاء ، فذكرت قول
حسن بن حسين لمحمد بن ميمون فأحب أن تجرد الآية كما رويت عن علي عليه السلام .

وابراهيم بن محمد بن ميمون ذكره الذهبي في « الميزان » وقال : من أجداد الشيعة ، روى
عنه أبو شيبة^(١) بن أبي بكر وغيره . يكنى أبا إسحاق . ولقب بالعنيق . وقد روى عنه ابن
صاعد وابن مخلد . قال الدارقطني غمزوه . اهـ . وعيسى هو ابن عبد الله بن محمد بن عمر بن
علي بن أبي طالب روى عن أبيه عن جده ، وروى عنه المذكوران . قال الدارقطني : متروك

(١) قال المصنف رحمه الله في هامش نسخة العوض : نتحقق منه إن شاء الله تعالى ، وأظنه أبا بكر بن
أبي شيبة . اهـ .

الحديث ، وذكر ولده أحمد بن عيسى (١) في « الميزان » وضمه ، ومدار تضعيف رجال هذا السند على مخالفة في المذهب لمن نظر تراجمهم . وأبوه عبد الله بن محمد من رجال أبي داود والنسائي وروى لأبيه محمد وجده عمر أهل السنن الأربعة ، ذكره المزي ، وقال في آخر ترجمته : ذكره ابن حبان في الثقات .

والحديث دليل على صحة القنوت بالقرآن كما في قنوت عمر وعلي بقولهما . « اللهم انا نستعينك ... الخ » كما تقدم ، وقول الراوي إنها سورتان وثبوتها في مصحف ابن مسعود . وفيه أيضاً دليل على أن القنوت لا يكون مقصوراً على دعاء مخصوص ، بل بكل ما فيه ثناء على الله عز وجل وخضوع واستسلام وطلب الفوز بغير الدنيا والآخرة . ولذا نقل عن حسن بن حسين أنه يقول بعد ذلك : « ربنا آتانا في الدنيا حسنة ... الآية » . وعلمه بقوله : ليكون أول القنوت إيماناً وآخره دعاء . وهو مبني على التوسعة والدعاء بما تناسب حال المصلي . قال في الجامع الكافي : « ولا بأس أن يناجي ربه في القنوت ، فيدعو بما أراد حتى يسمى الرجال ، وكلما جاز في التطوع جاز في الفريضة » . اهـ . وأما قول محمد بن ميمون فبني على الاختصار على ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام من لفظه للاحتياط والمحافظة على ما اعتمده السلف لما خصهم الله من العناية بهم وإشراق نور النبوة عليهم . ومن توسع فيه فلا حرج لما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « إنما قننتُ بكم لندعوا الله ونسأله حوائجكم » أخرجه في « الأمالي » من طريق عن عروة ، عن عائشة . ورواه الطبراني في « الأوسط » وإسناده حسن ، قاله في « مجمع الزوائد » .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام قال : « كلمات علمهن جبريل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقولهن في قنوت الوتر : « اللهم اهدني فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما

(١) هو المكنى بأبي الطاهر ، وهو غير أحمد بن عيسى صاحب « الأمالي » . اهـ . شيخنا .

محمد بن عبد الله ، انا سليمان بن أحمد ، انا الحسن بن التوكل البغدادي ، انا عفان بن مسلم ، انا أبو الأحوص ، عن أبي اسحاق ، عن يزيد بن أبي مريم ، عن أبي الجوزاء ، عن الحسن بن علي ، قال : « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلمات أقولهن في فتوت الوتر : اللهم اهتدي فيمن هديت » وفيهن : « ولا يعزمن عادت » . اه .

وقال السيد صارم الدين بن الوزير في « حاشية المجموع الحديثي » ما لفظه : قوله « كلمات علمهن جبريل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... الخ » أسندها في « الجامع » الى الحسن عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، والى أمير المؤمنين عنه صلى الله عليه وآله وسلم . اه .

قلت : ما ذكره الحافظ من أن الصواب نسبة الحديث الى الحسن فقط لم يكن له فيه مستند الا التخمين والتبخيت بلا ملجئ اليه ، إذ لا مانع من أن يرويه أبو اسحاق باسناد واحد عن الحسن والحسين عليهما السلام . ولا وجه لتوهم الحافظ بمجرد الشك ، فان هذا الدعاء مما شاع تسليمه عند علي عليه السلام وأولاده ، كما رواه البيهقي في بعض طرقه .

قال يزيد بن أبي مريم : فذكرت ذلك لابن الحنفية ، فقال : انه الدعاء الذي كان أبي يدعو به في صلاة الفجر . قال في « التخريج » بوفيه الملاء بن صالح ، وهو صالح الحديث إن شاء الله . قال الذهبي : ثقة يغرب . وقال يحيى بن معين وأبو داود : ثقة ، وعن يحيى بن معين أيضاً وأبي زرعة وأبي حاتم : لا بأس به . ذكره المزني ، وقال : روى له أبو داود والترمذي والنسائي . ورواه محمد بن نصر المروزي في كتاب الوتر له كذلك .

وروى البيهقي أيضاً من طريق عبد الحميد بن أبي رواد عن ابن جريج ، عن عبد الرحمن ابن هرمز - وليس هو الأعرج - عن يزيد بن أبي مريم سمعت ابن الحنفية وابن عباس يقولان : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتن في صلاة الصبح ، وفي وتر الليل ب هؤلاء الكلمات » . ورواه من طريق الوليد بن مسلم وأبي صفوان الأموي عن ابن جريج بلفظ : « يعلمنا دعاء ندعو به في الفتوت من صلاة الصبح » . قال ابن حجر : وعبد الرحمن بن هرمز يحتاج الى الكشف عن حاله . وفي ذلك ما يدل على شهرة هذا الدعاء بينهم ، وإن الحسين عليه السلام ممن أخذه عن أبيه . وإذا روي انه أخذه عن جده صلى الله عليه وآله وسلم فلا مانع منه أيضاً ، إذ هو من الصحابة الذين تحملوا عنه صلى الله عليه وآله وسلم بلا واسطة .

وقد رويناه عن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد أن هذا القنوت متواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن المصلي يخير بينه وبين القرآن . فما جزم به الإمام أحمد في « مسنده » صحيح لا غبار عليه وهو شاهد عدل لرواية « المجموع » . وما تابعه عليه محمد بن منصور في « الأمالي » ، ولا وجه للتردد حينئذ . وقد ذكره في « مجمع الزوائد » في « باب القنوت في الوتر » عن الحسين بن علي ، قال : « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلمات أقولهن في قنوت الوتر ... » وساق الحديث ؛ وقال في آخره : رواه أبو يعلى ، وروى أحمد بعضه كلهم من طريق الحسين كما تراه ، ورجاله ثقات . اهـ .

وما روي عن الحسن صحيح أيضاً ، فقد أخرجه أحمد في « مسنده » وأهمل السنن الأربعة عنه عليه السلام قال : « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلمات أقولهن في صلاة الوتر : اللهم اهديني ... الخ » إلا أنه ليس عندهم « ولا يعز من عادت » . وقد عرفت صحة ثبوتها . قال الترمذي بعد إيراد الحديث : هو حسن صحيح ولا يعرف في القنوت أحسن من هذا . وقال في « الامام » : هو مما يلزم البخاري ومسلم إخراجهم . وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وقال : على شرط البخاري ، والدارقطني والبيهقي . قال ابن حجر : وأسقط بعضهم الواو من قوله : « وأنه لا يذل » وأثبت بعضهم الفاء في قوله : « أنك تقضي » . وزاد الترمذي قبل « تباركت » « سبحانك » .

قال ابن حبان : وتفرد أبو اسحاق بقوله : « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلمات أقولهن في صلاة الوتر ... » وليست بمحفوظة ، وشعبة قد روى الحديث عن يزيد ولم يذكر القنوت فيه ولا الوتر ، وإنما قال : « كان يملأنا هذا الدعاء » وهو أحفظ وأثبت من ما تين مثل أبي اسحاق ولا يخفى ضعف ما قاله . وقد أشار الى دفعه ابن الملقن في « البدر المنير » وأخرجه البيهقي في « سننه » عن يزيد بن أبي مريم أيضاً ، عن ابن عباس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يملأنا دعاء ندعو به في القنوت من صلاة الصبح : اللهم اهدها ... » الحديث وذكر له طرقات ، وقال : عقبها - فصح بهذا كله أن تسليم هذا الدعاء وقع لقنوت صلاة الصبح وقنوت الوتر . اهـ .

وأخرجه الحاكم في « المستدرک » من طريق عبد الله بن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في صلاة

أصبح في الركعة الثانية رفع يديه ، فيدعو بهذا الدعاء: « اللهم اهديني فيمن هديت ... » الحديث... قال الحاكم : صحيح . وتعبه ابن حجر بأن فيه عبد الله المقبري وهو ضعيف . قال : ورواه الطبراني في « الأوسط » من حديث بريدة بنحوه وفي إسناده مقال أيضاً . ١ هـ . وذكره في « مجمع الزوائد » عن بريدة أيضاً ، وقال : لم يروه عن علقمة إلا أبو حفص عمر ، ولم أجد من ترجمه . ١ هـ . ومجموع ذلك صالح للاستشهاد به .

وفي الحديث دليل على مشروعية هذا الدعاء في القنوت في الوتر ، وكذا في صلاة الفجر بما يؤخذ من سياق الروايات . قال الخطابي : لم يترك القنوت في صلاة الصبح ولا ترك الدعاء المذكور في حديث الحسن بن علي وهو قوله : « اللهم اهتنا فيمن هديت ... » يدل على ذلك الأحاديث الصحيحة في قنوته إلى آخر أيام حياته صلى الله عليه وآله وسلم . ١ هـ . وفي رواية للنسائي بعد قوله : « تباركت ربنا وتعاليت وصلى الله على النبي » قال النووي : وإسناده حسن . وتعبه ابن حجر بأنه فيه انقطاعاً لأن النسائي رواه من حديث ابن وهب ، عن يحيى بن عبد الله ابن سالم ، عن موسى بن عقبة ، عن عبد الله بن علي بن الحسين بن علي ، عن الحسن بن علي . وعبد الله بن علي لم يلحق الحسن بن علي . وقد اختلف على موسى بن عقبة فيه ، وذكر وجهه في « التلخيص » .

وقد اختلف العلماء في الجهر بالقنوت والاسرار ، فقال في « الجامع الكافي » لا يجهر به ، وحكى الرافعي فيه قولين للشافعية أظهرهما يجهر به لأنه روي فيه الجهر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي هريرة عند البخاري : « أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قنت بعد الركوع ، فرمما قال : إذا قال سمع الله لمن حمده : اللهم ربنا لك الحمد، اللهم أنج فلانا ... » الحديث ... وفي آخره « يجهر بذلك » . وحديث بشر معونة يدل على أنه كان يجهر به في جميع الصلوات . قال الحافظ ابن حجر : ويمكن الفرق بين القنوت الذي في النوازل ، فيستحب الجهر فيه كما ورد ، وبين الذي هو راتب إن صح فليس في شيء من الأخبار ما يدل على أنه جهر به بل القياس أنه يُسرّ كبقاى الأذكار التي تقال في الأركان . ١ هـ . وقوله في الحديث : « تباركت » مأخوذة من البركة ، وهي الكثرة والاتساع في الخير ، وأصلها من البقاء والثبات ، وقد تقدم تفسير هذا اللفظ مبسوطاً .

باب فضل الصلاة في جماعة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « الصلوات الخمس كفارات لما يبتغون ما اجتنبت الكبائر ، وهي قول الله تعالى : « إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين » قال : فسألناه ما الكبائر ؟ . . فقال : قتل النفس المؤمنة ، وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنة ، وشهادة الزور ، وعقوق الوالدين ، والفرار من الزحف ، واليمين الغموس » .

يشهد لأول الخبر العلوي ما أخرجه مسلم والترمذي ، وقال : حسن صحيح ، من حديث أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة كفارات لما بينهن ما لم تنفش الكبائر » ، وفي رواية « ورمضان إلى رمضان » . وأخرجه أحمد أيضاً . وأخرج أبو العباس السراج في « مسنده » : حدثنا أبو يحيى ، نا الهيثم بن خارجة ، نا يحيى بن حمزة ، عن عتبة بن أبي حكيم ، حدثني طلحة ، عن نافع ، حدثني أبو أيوب الأنصاري : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة وأداء الأمانة كفارات لما بينهن ، فقلت : وما أداء الأمانة ؟ .. قال : غسل الجنابة ، فإن تحت كل شعرة جنابة » . وأخرج ابن ماجه بإسناد رجاله ثقات ، عن اسماء بن الحكم الفزاري ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام ، قال : « كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً ينفعني الله بما شاء منه ، وإذا حدثني غيره استحلقتة ، فإذا حلف صدقته . وإن أبأ بكر حدثني وصدق أبو بكر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من رجل يذنب ذنباً

فيتوضأ فيحسن الوضوء ، ثم يصلي ركعتين ، وقال مسمرٌ - أحذروا ته - : « ثم يصلي ويستغفر الله الا غفر له » . وروى مسلم من حديث عثمان قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ما من مسلم تطهر فيتم الطهور الذي كتب الله عليه ، فيصلي هذه الصلوات الخمس الا كانت كفارات لما بينهن » . وأخرج مسلم والدارمي من حديث جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « مثل الصلوات المكتوبة كمثل نهر جار عذب على باب أحدكم ، يغتسل منه كل يوم خمس مرات .. » وإيراد الآية الكريمة يشير الى مثل ما أخرجه البخاري من حديث ابن مسعود : « أن رجلاً أصاب من امرأة قُبلةً فأَتَى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاجبره ، فأزل الله عز وجل : « أقم الصلاة طرقي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات » ، فقال الرجل : يا رسول الله اليّ هذا ؟ .. قال : لجميع أمّتي كلهم » . وأخرجه ابن حبان في كتابه « التقاسيم والانواع » عن ابن مسعود أيضاً ، قال : « جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : إني أخذت امرأة في البستان فأصبت منها كل شيء غير أني لم أنكحها ، فأفعل ما شئت ، فلم يقل له شيئاً ثم دعاه فقرأ عليه هذه الآية : « أقم الصلاة ... الخ » .

ويشهد لآخره ما في مسنده عليه السلام من « جمع الجوامع » ولفظه عن علي عليه السلام . قال : « الكبائر الشرك بالله ، وقتل النفس ، وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنة ، والفرار من الزحف ، والتعرب بعد الهجرة ^(١) ، والسحر ، وعقوق الوالدين ، وأكل الربا ، وفرار الجماعة ، ونكث الصفة » . وفيه أيضاً في الحروف ما لفظه : « الكبائر تسع أعظمهن الشرك بالله ، وقتل النفس بغير حق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنة ، والفرار من الزحف ، وعقوق الوالدين ، واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا » . رواه أبو داود والنسائي والبيهقي ، عن عبيد بن عمير عن أبيه . وفيه أيضاً الكبائر الاشرار بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين واليمين النعوس ، رواه أحمد في « المسند » والبخاري والترمذي والنسائي عن ابن عمر . وفي « المتقدم » لابن مهران ، عن أبي بكره قال : « كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : ألا أنبئكم بأكبر الكبائر - ثلاثا - ؟ .. الاشرار بالله ،

(١) ح التعرب بعد الهجرة هو أن يرجع على طريقة الأعراب والكفرة من أهل البوادي من غير أن ينادي إلى الكفر ، لئلا ياتوا بعد ذكر الشرك . وقيل : التمتع عن التزام الأحكام ، والترفع عن الانقياد الى الامام مع الانتماء بسمه الاسلام . ١ هـ . من « حاشية السند على الكتاب » تمت منه .

وعقوف الوالدين ، وشهادة الزور - أو قول الزور - . وكان متكئا فجلس ، فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت ، أخرجه البخاري ومسلم والترمذي . ١ هـ .
وفي الحديث دلالة على أحكام :

الاول- قوله : « كفارات لما يبينن ما اجتنبت الكبائر » فيه دليل على تكفير الصلوات الجس لجميع الصغائر بشرط اجتناب الكبائر ، ويرد على ذلك سؤال من وجوه :

الأول- انه ورد في بعض طرق الحديث كما علمت : « ما من مسلم يتطهر فيتم الطهور ، فيدل على مشاركة الطهور للصلاة في التكفير .

الثاني- قوله « ما اجتنبت الكبائر » ظاهر في كونها شرطاً للتكفير ، وقوله تعالى : « وان تجنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر » صريح في الشرطية أيضاً ، وأن الاجتناب بمجرد كاف في التكفير ، فكيف التوفيق بين الآيه والاحاديث ؟ .

الثالث- ان الصفات الواردة في التكفير متعددة ، فيقال : إذا كفر الوضوء فماذا تكفر الصلاة ..؟ وإذا كفرت الصلاة فماذا تكفر الجمعات ..؟ وكذا رمضان وصوم عرفة وصوم عاشوراء ، وكما ورد في : « من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » .

والجواب عن الاول بأن يقال: الخطايا مختلفة في فعل المكلف ، فمنها ما يخص أعضاء الوضوء من الوجه واليدين والرجلين ونحوها . ومنها ما يمدد الاعضاء فيه بعضها بعضا . ومنها ما ليس من كسبها ، فالاول: تكفيره بالوضوء ، وهو صريح ما أشار اليه حديث عثمان بن عفان في صفة الوضوء وفيه : « فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، كما توضأت ، ثم ضحك كما ضحكت ، ثم قال : ألا تسألوني ما أضحكني ؟ .. قلنا : ما أضحكك يا نبي الله ؟ .. قال : أضحكني أن العبد إذا توضأ ففسل وجهه حط الله عنه كل خطيئة أصاب بوجهه ، فإذا غسل ذراعيه كان كذلك ، فإذا مسح رأسه كان كذلك ، فإذا طهر قدميه كان كذلك ، وهو طرف من حديث رواه البزار . قال في « مجمع الزوائد » : ورجاله رجال الصحيح ، وهو في الصحيح ، باختصار . ١ هـ . وله شواهد كثيرة .

والثاني : وهو ما يمدد الاعضاء فيه بعضها بعضا كأن يمشي برجله الى خطيئة أخرى كبيرة أو صغيرة ، وكما جاء في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « العينان ترينان ، واليدان

زنيان ، والفم يزني والفرج يصدق ذلك ويكذبه ، فالخطيئة التي اليها ، والفرج في مراد الحديث ليس لها مدخل في الاعضاء المذكورة ، وان كانت متسببة عنها ، فتكفيرها بالصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ونحو ذلك اذا كانت صفائر ، وكذلك ما انفردت به اليد من الخطايا فهو من القسم الذي يكفره الوضوء غير الحقوق البشرية في تلك الاعضاء كلها من القتل والسرقة والنسبة ، وما أشبه ذلك ، فالامر فيها مبني على المشاحة .

والثالث : كالظن والعزم المستمر على المعصية وأنواع الترك وما أشبهه مما خرج عن التكفير بالوضوء يكون داخلا فيما تكفره الصلاة الى الصلاة والجمعة الى الجمعة . وحينئذ فيكون الوضوء مكفراً لبعض الصفائر والصلاة التي هي أكبر وسيلة ، ورمضان الى رمضان بكفر مالم يكفره الوضوء .

والجواب عن الثاني : أن بعض شراح الحديث جعل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما اجتنب الكبائر » بمعنى الاستثناء ، يعني أن بهذه الطاعات تكفر الصفائر دون الكبائر ، لأن الصفائر لا تكفر الا بشرط اجتناب الكبائر ، وفيه نظر لأنه غير مخلص من الاشكال ، وصريح الآية دليل على معنى الشرطية . وقد أشار ابن القيم الى ما يؤخذ منه جواب هذا السؤال في كتابه « الجواب الكافي » ، فقال : صوم رمضان والجمعة الى الجمعة لا يقوى على تكفير الصفائر الا مع انضمام ترك الكبائر اليها ، فيقوى مجموع الأمرين على تكفير الصفائر على أنه لا يمتنع أن يكون صوم يوم عرفات ويوم عاشوراء مكفراً لجميع ذنوب العام على عمومه ، ويكون من نصوص الوعد التي لها شروط وموانع ، ويكون اصراره على الكبائر مانعاً من التكفير . فاذا لم يصح على الكبائر تساعد الصوم وعدم الاصرار وتعاونوا على التكفير ، كما كان رمضان والصلوات الخمس مع اجتناب الكبائر متساعدين متعاونين على تكفير الصفائر ، مع أنه سبحانه قد قال : « ان تجنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم » ، فلم أن جعل الشيء سبباً للتكفير لا يمتنع أن يساعد هو . وسبب آخر على التكفير ، ويكون التكفير مع اجتناع السببين أقوى وأتم منه مع انفرد أحدهما ، وكلما قويت أسباب التكفير كان أقوى وأتم وأشمل . اهـ .

والجواب عن الثالث : أن كل واحدة من هذه صالحة للتكفير ، فان وجد ما يكفره

كفره ، وإن لم يصادف صغيرة ولا كبيرة كتب له حسنات ورفع به درجات . قال النووي :
وإن صادف كبيرة أو كباثر ولم يصادف صغيرة رجونا أن يخفف من الكبائر .

واعترض بأن تكفير الذنوب والثواب المرتب على الطاعات أمر توقيفي ليس للظن فيه
مجال . وقيل في الجواب : إذا تقرر أن الصلاة تكفر مالا يكفره الوضوء كما تقدم ، فكذلك
الجمعة إلى الجمعة كفرت مالم تكن الصلاة في غير الجمعة مكفرة له ، وكذلك رمضان إلى رمضان
ربما كفر مالم تكن الجمعة إلى الجمعة تكفره . ولما كانت الصغائر متفاوتة كالكبائر
فكذلك مكفراتها .

واعلم أن ظاهر الأحاديث أن الكبائر لا تكفر بشيء من الطاعات فيحتاج المتصل عنها
إلى التوبة . وقد ورد في بعض الأحاديث ما يشعر بأن ثمة أعمالا مكفرة لصغير الذنوب وكبيرها
لاطلاقها ، كما في الحج : « أنه يخرج منه كيوم ولدته أمه » . وفي الرض : « أنه لا يزال به
البلاء حتى يتركه عشي وليس عليه خطيئة » . وقد صنف الحافظ ابن حجر كتابا سماه « الخصال
المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة » . وسبق إلى ذلك التنذري وعد منها أسباغ الوضوء ،
وقول الرجل بعد الأذان : « رضيت بالله رباً ... الخ » ومن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم
من ذنبه وما تأخر . ثم ساق من ذلك ست عشرة خصلة . فيقال هل يصح أن يعتبر تقييدها
بما قيد به بعض الطاعات من قوله : « ما اجتنب الكبائر » . أو لا ؟ والظاهر من قاعدة الأصول
أن تقييدها ليس إلا بالقياس لعدم اتحاد الطاعات سبباً إلا أنه يشكل على القياس عدم تحقق
الجامع إذ مقادير الطاعات وماهياتها وكمية الجزاء عليها مما استأثر الله عز وجل بعلمه ، ومن
هنا قال الشيخ أبو العباس القرطبي وغيره من التأخرين : لا بعد في أن يكون بعض الأشخاص
يكفر له بذلك الكبائر والصغائر بحسب ما يحضره من الاخلاص ويرد عنه من الاحسان
والآداب . وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . اهـ . وقال في « العلم الشامخ » بعد ذكر بعض
الأحاديث التي فيها التقييد ما لفظه : وليس لنا تعدية التقييد من محل إلى آخر لعدم الدليل
« وما كان ربك نسياً » . ولشدة تفاوت المكفرات في أنفسها مع عدم علمنا بتفصيل ذلك فلا
ترد هذه الصدقة التي تفضل الله بها علينا وأطلق ما أطلق وقيد ما قيد وكيف ولم تنل لنا هذه
التعدية في الفقيهاً إلا بعلائق ضعيفة إن تمت لمعبرها فلا تحجر واسمها .

و[الحكم] الثاني قوله : « فسلأناه ما الكبائر » : يحتمل أن يكون من كلام الحسين بن علي عليه

السلام لأبيه ، وأن يكون من كلام أبي خالد يزيد بن علي ، وعلى كلا الاحتمالين فقد تقدم ما يشهد له .

وقد اختلف العلماء في حقيقة الكبيرة ، فالذي صرح به الامام زيد بن علي في جوابه على المرجئة انها ما ورد الوعيد عليها بالنار ، ومثله قال أمير المؤمنين كما في « نهج البلاغة » ولفظه : من كبير أوعد عليه نيرانه أو صغير أرصد له غفرانه . وقيل المعصية الموجبة للحد . وقيل : كل ذنب بناء على انه لا صغيرة في الذنوب ، وهو مذهب الباقلاني وامام الحرمين وابن القشيري . ونقله ابن فورك عن الأشعرية . واختاره من التأخرين الامام القاسم بن محمد . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : وظاهر القرآن والحديث على خلافه ، ولعل القائل بذلك حد الكبيرة باعتبار الوضع اللغوي ، ونظر الى عظم المخالفة للامر والنهي ، وسمى كل ذنب كبيرة . وفيها أقوال أخر . قال الواحدي : الصحيح انه ليس للكبائر حد تعرفها به العباد ويتميز به عن الصغائر غييز إشارة ، ولو عـرف ذلك لكانت الصغائر مباحة ، ولكن الله تعالى أخفى ذلك عن العباد فيجتهد كل أحد في اجتناب ما نهى عنه رجاء أن يكون مجتنباً للكبائر ، ونظير هذا اخفاء الصلاة الوسطى في الصلوات وليلة القدر في رمضان . ١٠٠ . وقد جاءت أحاديث بعدها سبعا وأحاديث بأكثر من ذلك فضلا مفهوم مخالفة في ذلك ، ولذا قيل لابن عباس : الكبائر سبع ، فقال : هي الى السبعين أقرب . وقال ابن جبر : هي الى السبعائة أقرب . قال ابن ظفر : ولا يمد مثل هذا خلافاً ، فكل معصية كبيرة إذا أضيفت الى ما هو دونها فهو اخبار عما استفاده من مقامات الكبائر . ونحوه قول الحلبي : ما من ذنب الا وفي نوعه صغيرة وكبيرة الا الكفر بالله ، فانه أفحش الكبائر وليس في نوعه صغيرة . قال الشيخ تقي الدين : وسلك بعض المتأخرين طريقاً ، فقال : إذا أردت معرفة الفرق بين الصغائر والكبائر فاعرض مقسدة الذنب على مفسدات الكبائر المنصوص عليها ، فان نقصت عن أقل مفسدات الكبائر فهي من الصغائر ، وان ساوت أدنى مفسدات الكبائر أو اربت عليها فهي من الكبائر ، وعد من الكبائر شتم الرب عز وجل ، أو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو الاستهانة بالرسول أو تكذيب أحد منهم ، وتضميخ الكعبة بالصنرة والقاء المصحف في القاذورات ، فهذا من أكبر الكبائر ، ولم يصرح الشرع بانه كبيرة . قال الشيخ تقي الدين : وهذا عندي داخل فيما نص عليه الشرع بالكفر إن جعلنا المراد بالاشراك بالله تعالى في الحديث مطلق الكفر ، قال : ولا بد مع هذا من تقرير أمرين : أحدهما - أن المفسدة لا تؤخذ مجزئة عما يقترن بها من أمر آخر ، فانه قد يقع الغلط في

ذلك ، ألا ترى أن السابق الى الذهن أن مفسدة الحر السكر وتشويش العقل ، فإن أخذنا هذا بجرده لزم منه أن لا يكون شرب القطرة الواحدة كبيرة خللاً لها من المفسدة المذكورة ، لكنها كبيرة لانها وإن خلت عن المفسدة المذكورة إلا انه تقترب بها مفسدة التجري على شرب الكثير الموقع في المفسدة ، فهذا الاقتران تصير كبيرة .

الثاني - انا اذا سلكتنا هذا المسلك فقد تكون مفسدة بعض الوسائل الى بعض الكبائر مساوياً لبعض الكبائر أو زائداً عليها ، فإن من أمسك امرأة محصنة لمن يزني بها أو مسلماً معصوماً لمن يقتله فهو كبيرة أعظم مفسدة من أكل مال اليتيم ، وأكل مال اليتيم منصوص عليه . وكذلك لو دل على عورة من عورات المسلمين تفضي الى قتلهم وسي ذرارهم كان ذلك أعظم من فراره من الزحف ، والفرار من الزحف منصوص عليه دون هذه . اهـ .

الحكم الثالث : يفهم من الخبر أن المذكورات من الكبائر هي أهماتها ، قال في «النهاج» : انما عد هذه المعاصي دون غيرها وإن كان الكل مستويات في انه لا بد من التوبة في جميعها ، لأن هذه منها ما لا يكفي في مجرده التوبة ، بل لا بد من انضمام شيء الى التوبة ، فالقتل لا بد فيه من تسليم النفس أو الدية ، وأكل مال اليتيم لا بد من الفرامة ، وقذف المحصنة لا بد من انضمام الاعتذار اليها إذا بلغها ذلك ، والفرار من الزحف لا بد من تحقيق الاعتذار إن بلغه فراره لثلاث يوم فيه اعراضه عن جهاد اعداء الله . واليمين الغموس يرد مع التوبة ما اقتطعه بها من مال وغيره . اهـ .

الرابع قوله : « قتل النفس ... الخ » قال القاضي : لا بد من أن يكون عمداً بغير حق إذ لو كان خطأ لم يكن كبيرة ، ولو كان عمداً بحق نحو القصاص من المعترف التائب لم يكن كبيرة ، وكذلك أكل مال اليتيم ليس المراد أن الأكل منه كبيرة مطلقاً ، بل إذا أكل منه ظلماً بغير حق . اهـ .

وقد جعل الحلبي من الشافعية قتل النفس مراتب فقال : ان قتل اباً أو ذا رحم في الجملة أو اجنبياً عمراً بالحرم أو بالشهر الحرام فهو فاحشة فوق الكبيرة . ويدل على التشديد في أكل مال اليتيم قوله تعالى : « ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً » . وقيل : انه مجرب لسوء الخاتمة أعادنا الله منها . قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في «قواعده» : قد نص الشارع على أن شهادة الزور وأكل مال اليتيم من الكبائر ، فإن وقعا في مال خطير فظاهر ، وإن وقعا في

مال حقير كزنية أو نمرة فهذا مشكل ، فيجوز ان يجعل من الكبائر كسرب قطرة من الخمر ، ويجوز أن يضبط ذلك المال بنصاب السرقة . اهـ . وكأنه قياس على السرقة الا أنه ينظر في تصحيحه ومن الوعيد على قذف المحصنة قوله تعالى : « إن الذين يرمون المحصنات .. » وقد يباح القذف لمصلحة كما إذا علم الزوج أن الولد ليس منه . قال ابن عبد السلام : والظاهر أن من قذف محصناً في خلوة بحيث لا يسمعه الا الله والحفظة ان ذلك ليس بكبيرة موجبة للحد لا لتفاء المفسدة قيل : وهو ظاهر فيا اذا كان صادقاً لا كاذباً لجرائته على الله عز وجل . ومن الوعيد على شهادة الزور الحديث الصحيح : « لا تزول قدما شاهد الزور يوم القيامة حتى تجب له النار .

وقوله : « عدلت شهادة الزور الشرك بالله » ، وانما عادلته لقوله تعالى : « والذين لا يدعون مع الله ألهاً آخر » ثم قال : « والذين لا يشهدون الزور » . والزور : الكذب والباطل ، ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم « المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور » . قال الراغب : نهب ذلك على انه كاذب في قوله وفعله فيضاعف وزره . قال القرافي : ومقتضى المادة انها لا تكون كبيرة إلا إذا عظمت مفسدتها ، لكن الشارع جعلها مفسدة مطلقاً وإن كان لم يثلف بها على المشهود عليه الا فلساً . قال الشيخ تقي الدين في شرح قوله في شهادة الزور « وكان متكثراً فجلس فما زال يكررها... الخ » أن الحوامل عليها لما كانت كثيرة كالدواة وغيرها احتيج الى الاهتمام بتعطيلها ، وليس ذلك لمعظمها بالنسبة الى ما ذكر معها وهو الاشرار بالله قطعاً ، وما في بعض الروايات من قوله : « وقول الزور » المراد به شهادة الزور لانهم حمل على اطلاقه لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقاً كبيرة ، وليس كذلك . وقد نص الفقهاء على أن الكذبة الواحدة وما يقاربها لا تسقط المدالة ولو كانت كبيرة لاسقاطها . وقد ورد النص على عظم بعض الكذب ، فقال سبحانه : « ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً » وعظم الكذب ومرارته تتفاوت بحسب تفاوت مفسده ، هكذا قرره الشيخ تقي الدين .

ومن الوعيد على عقوق الوالدين قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « رضا الله في رضا الوالدين ، وسخط الله في سخط الوالدين » . قال الذهبي : اسناده صحيح . وفي الحديث : « كل الذنوب يؤخر الله ماشاء منها الى يوم القيامة إلا عقوق الوالدين ، فان الله تعالى يجعله لصاحبه في الحياة الدنيا قبل المات » . قال القاضي : وليس المراد ان الكبيرة لا تكون الا

بمقوق الوالدين ممأ ، ولو عى أحدهما فهو كبيرة بدليل قوله تعالى : « إما يبلنن عندك الكبير أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ، الآية (١) .

ومن الوعيد على الفرار من الزحف قوله تعالى : « ومن يولهم يومئذ دبره الامتحسرفا لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله وسأواه جهنم وبش المصبر » . والزحف هو الجيش يزحفون إلى العدو أي يشون إليه ، قيل : وقد يجب إذا علم أنه يقتل من غير نكابة في الكفار لان بذل النفوس إنما جاز لمصلحة إعزاز الدين .

ومن الوعيد على اليمين النموس ماورد في « الصحيح » : « من اقتطع حق مسلم يمينه ، فقد أوجب الله له النار ، قيل : يارسول الله ولو كان شيئاً يسيراً ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ولو كان قضياً من أراك » . وفي « صحيح البخاري » في باب استتابة المرتدين : « الاشرار بالله ثم عقوق الوالدين ، ثم اليمين النموس ، قلت : وما اليمين النموس ؟ قال : الذي يقطع مال امريء مسلم يمين هو فيها كاذب » . قال في « القاموس » : النموس أن ترى انك لاتعرف الامر وانت تعرفه . وفي « المصباح » : النموس اسم فاعل - بفتح الفين - لانها تمس صاحبها في الاثم لانه حلف كاذباً على علم منه .

تنبية لم تظهر مناسبة الحديث للترجمة ، قال القاضي : ليس فيه مايدل على الجماعة خصوصاً ، وانما أورده في باب فضل صلاة الجماعة لانه إذا دل على أن الصلوات الخمس من حيث هي ولو فرادى مكفرة لما بينها مع اجتناب الكبائر دل على أن الجماعة كذلك بالاولى .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تزال أمتي يكف عنها ما لم يظهر واخلالاً : عملاً بالربا ، واظهار الرشأ ، وقطع الأرحام ، وترك الصلاة في جماعة ، وترك هذا البيت أن يؤم فاذا ترك هذا البيت . أن يؤم لم يناظروا » .

(١) بياض في المسودة والمبيضة قدر أربعة أسعار بالقطع الكامل . ٥١ .

قال القاضي رحمه الله : هكذا سياق الخبر في « المجموع » « لا تزال أمتي يكف عنها مالم يظروا » . ومثله في « أمالي الامام أحمد بن عيسى » . وفي نسخة « النهاج » : « لا تزال أمتي بخير مالم يظروا ... الخ » . وفي بعض نسخ المجموع : « لن تزال أمتي يتجاوز عنها مالم يظروا ... » . وفي بعض النسخ : « لا تزال أمتي يكف عنها البلاء مالم يظروا » وسأعنا بالجملع .

وقوله : « بالريا » سأعنا - بالراء المهملة والياء الموحدة من أسفل - ، ومثله في رواية الامام أحمد بن عيسى ، وفي نسخة الشريف الحسن بن عبد الله الموهل رضي الله عنه . وفي بعض نسخ « المجموع » بالريا - بالراء المهملة والياء المثناة من تحت - وهو كذا في رواية أحمد بن عيسى في نسخة القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام رضي الله تعالى عنه .

والحديث يدل على التشديد في ترك الجماعة لأنه قرنها بالذنوب الكبار من الربا - وألريا بالوحدة أو المثناة من تحت - على اختلاف الروايتين، وقطع الارحام الى آخر ما ذكر فيه .

واختلف العلماء في الجماعة في غير الجمعة ، فقيل : فرض كفاية ، وقيل : فرض عين ، وقيل : سنة مؤكدة . وذهب الى الأول مالك والليث وابن شريج ، وهو احدى الروايتين عن أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي ، وتخريج أبي العباس للهادي وأحد تحصيلي أبي طالب وأحد قولي المنصور بالله . وذهب الى الثاني أبو العباس الحسيني وأبو ثور وأحمد واسحاق وابن التندر ومن التأخرين الامام القاسم بن محمد بن علي وهو مذهب أهل الظاهر . واختلف هؤلاء ، فقال بعضهم : هي شرط في صحة الصلاة روي عن داود . وقيل : عن أحمد ، وقال بعضهم : هي فرض وليست بشرط . وذهب الى الثالث الامام زيد بن علي والقاسم والهادي والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب وغيرهم من المرة وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأصحابه (١) .

احتج الاولون بحديث ابن أم مكتوم عند أبي داود والنسائي انه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إني رجل ضرير البصر شاسع الدار ولي قائد لا يلائمني ، فهل لي رخصة أن أصلي في بيتي ؟ قال : هل تسمع النداء ؟ قال : نعم ، قال : فأجب فاني لأجذك رخصة » .

(١) قوله : وأبو حنيفة والشافعي أي في المشهور من قولها . ١ هـ . منه .

وفي رواية قال : « يارسول الله ان المدينة كثيرة الموام والسباع ، وأنا ضرير البصر فهل تجد لي من رخصة ؟ قال : هل تسمع حي على الصلاة حي على الفلاح ؟ قل : نعم ، قال : فحي هلا . ولم يرخص له . وهو في « مسند أحمد » بزيادة ولفظه : « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى المسجد فرأى في القوم رقة ، فقال : إني لأهم أن أجعل للناس إماماً ثم أخرج فلا أقدر على رجل يتخلف عن الصلاة في بيته الا أحرقه عليه ، فقال ابن أم مكتوم : يارسول الله إن بيني وبين المسجد نخلا وشجراً ولا أقدر على قائد كل ساعة أيسمي أن أصلي في بيتي ؟ فقال : أسمع الأذان ؟ قال : نعم ، قال : فاتمها . وهو عند مسلم عن أبي هريرة بلفظ : « أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل أعشى ... » ، فذكر نحو ذلك . وحديث ابن عباس في « سنن أبي داود » والدارقطني وابن حبان : « من سمع المنادي فلم يتنه من اتباعه عذر ، قالوا : وما العذر ؟ قال : خوف أو مرض لم يقبل الله منه تلك الصلاة التي صلى . » وفيه أبو حنبل (١) يحيى بن حبة الكوفي ضعفه جماعة ، ورماه آخرون بالتدليس . وقال عبد الحق : هذا يرويه مزياء (٢) العبدي ، والصحيح انه موقوف على ابن عباس : « من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له ، على أن قاسم بن أصبغ ذكره في كتابه ، فقال : حدثنا اسماعيل بن اسحاق القاضي ، حدثنا سليمان بن حرب ، نا شعبة ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « من سمع النداء فلم يجب ، فلا صلاة له الا من عذر » . قال عبد الحق : وحسبك بهذا الاسناد صحة .

ومنها : حديث معاذ بن أنس الجهني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « الجفأ كل الجفأ ، والكفر والنفاق من سمع منادي الله ينادي بالصلاة ويدعو الى الفلاح فلا يجيبه . وفيه ابن لهيعة .

ومنها : حديث أبي هريرة في « الصحيحين » وغيرهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم : « أتقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ، ولو يملون ما فيها لا تنوها ولو جبا ، ولقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلاً فيصلي بالناس ، ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » .

(١) هو - بالجيم والثوب والالف والباء .

(٢) هو - بالعين والزاي المجتمعتين - أبو المخارق ذكره ابن حبان في « الثقات » .

والأثر عن السلف في ذلك كثيرة منها ما روي عن عبد الله بن مسعود ، قال : « من سره أن يلقي الله غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادي لمن ، فإن الله شرع لنبيكم سنن الهدى وإن من سنن الهدى ، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ، وما من رجل يتطهر فيحسن الطهور ثم يعمد إلى مسجد من هذه المساجد إلا كتب الله له بكل خطوة يخطوها حسنة ، ويرفعه بها درجة ويحط عنه بها سيئة ، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يتهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف » . وفي لفظ : وقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « علمنا سنن الهدى ، وإن من سنن الهدى الصلاة في المسجد الذي يؤذن فيه » رواه مسلم .

ومنها : ما ذكره ابن حزم الظاهري بسنده إلى أبي هريرة : « أنه رأى انساناً خرج من المسجد بعد الأذان ، فقال : أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم » وبسنده إلى أبي موسى الأشعري ، قال : « من سمع المنادي فلم يجب من غير عذر فلا صلاة له » . وعن ابن مسعود مثله . وعن ابن عمر « أنه صلى ركعتين من المكتوبة في منزله فسمع الجماعة فخرج إليها . قال ابن حزم : لو أجزأت ابن عمر صلاته في بيته لما قطعها . وعن أبي هريرة « لأن تقتلي » أذنا ابن آدم رصاصاً مذاباً خير له من أن يسمع المنادي فلا يجيبه » . وعن عائشة « من سمع النداء فلم يأتيه فلم يرد خيراً ولم يرد به » . وعن علي ابن أبي طالب : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ، فقيل له : ومن جار المسجد ؟ قال : من سمع الأذان » . وعن ابن عباس « من سمع النداء فلم يأتي فلا صلاة له إلا من عذر » . وقد تقدم عنه مرفوعاً . وعنه أيضاً أنه « سئل عن رجل يصوم النهار ويقوم الليل ولا يشهد الجماعة ولا يأتي الجمعة ، قال : هذا في النار » أخرجه أبو داود . وعن عطاء لا رخصة له في ذلك ، وعن إبراهيم النخعي أنه كان لا يرخص في ترك الصلاة في جماعة إلا لريض أو خائف .

والقائلون بأنها ^{سنة} مؤكدة لا تبلغ مرتبة الواجب عارضوا هذه الأحاديث بالأحاديث الدالة على أن صلاة الجماعة أفضل بنحو عشرين درجة وبسبع وعشرين لدالاتها على صحة صلاة المنفرد

ومشاركتها لصلاة الجماعة في مطلق الفضيلة أيضاً . وفي ذلك أحاديث صحيحة عن ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وعائشة وغيرهم ، وكحديث علي عليه السلام الآتي : « لأن أصلي الفجر وعشاء الآخرة في جماعة أحب إليّ من أن أحبي ما بينها » اذ معناه أن ثوابها جماعة مع عدم قيام الليل أفضل وأحب من صلاتها فرادى مع القيام . فقد شاركت الفرادى صلاة الجماعة في أصل الفضيلة وإن كانت ناقصة . وكحديث عثمان « من صلى صلاة العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل » . ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر النبي صلاته بالجماعة مع تكرار إخلاله بالصلاة منفرداً . وكون حضوره في الجماعة مظنة إحسان الصلاة ، وهو أحق بالوجوب ممن يحسن الصلاة منفرداً . وكذا الرجل الذي جاءه وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : « أيكم يتصدق على هذا » ، ولم يلمه على التخلف . وهذه الأدلة عازدة الأصل وهو عدم الوجوب .

واعتنوا عن أدلة الوجوب بأن قالوا : أما حديث ابن أم مكتوم فمحمول على أن سؤاله عن الرخصة في أن يصلي في بيته ويكون له ثواب الجماعة ، فاجب بأن تحصيل ذلك الثواب مقصور على الاتيان الى صلاة الجماعة ، لاسيما خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعظم فضلها على غيرها . قال النووي : ويؤيد هذا أن الجماعة تسقط بالمعذر بالاجماع ، والعمى عذر الحديث عثمان بن مالك الذي قاله له صلى الله عليه وآله وسلم : « ان السيول تحول بيني وبين مسجد قومي فأجب أن تأتيني في مكان من بيتي اتخذ مسجداً ... » الحديث ... فعذر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبرك على بقعته فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : الاعظم لاجرك والإفضل لك أن تحجب فأجب . ١ هـ .

قيل : والتأويل الصحيح أن السائل كان قد علم عدم الوجوب إما عليه خاصة أو على العموم بأدلتها ، وإنما كان من خلص المؤمنين الذين يتزولون المحافظة الدينية سيما مؤكداتها منزلة الواجب ، فسأله الرخصة لذلك وعلمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما علمه من حاله ونحوه ، ومثله قول عبد الله بن عمرو بن العاص لما شدد على نفسه بصيام التطوع بعد أن أمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالتخفيف فلم يقبل الرخصة ، فتدبر بعد ذلك مع محافظته على ذلك الفعل . وأيضاً فإن ابن أم مكتوم كان يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيحتمل أن حثه على الحضور لاجل ذلك . وأيضاً فإن العذر الذي أدلى به خفيف ، وهو عدم ملائمة

القائد . ومثله لا يكون سبباً لترك فضيلة الجماعة ، وفي الرواية الأخرى « ان المدينة كثيرة الهوام » . وهذا العذر يشترك فيه هو وغيره فيؤدي الى ترك الجماعة من كثير من الصحابة الذين بينهم وبين المسجد مسافة ، لاسيما في صلاة الليل . نعم في رواية أحمد السابقة ما لا يتم معه ما ذكر من وجوه التأويل ، فتأمل ، والله أعلم .

وأما حديث ابن عباس فالصحيح أنه موقوف مع أن في بعض شواهد عن أبي موسى : « من سمع النداء فارغاً صحيحاً فلم يجب » . وفيه إشعار بأن عدم الاجابة عن تهاون واستخفاف ، وذلك شأن المنافق لان المؤمن المخلص لا يؤثر الدعة على ثواب الجماعة خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقيل : هو محمول على أن المراد بالنداء نداء الجمعة .

وأما حديث الهم بالتحريق فهو صريح في شأن جماعة من المنافقين بدليل أوله في بعض الروايات الصحيحة : « أثقل الصلاة على المنافقين ... الحديث ... وفي بعضها في « الصحيح » « لو يعلم أحدكم أنه يجد عرقاً سميناً أو مرمانين حستين لشهد العشاء » . وهذه ليست صفات المؤمنين ، ولا هم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتحريق بيوت أصحابه المؤمنين في غفلة ، وغزوهم في جماعة يحملون الخطب لتحريقهم بغير إعدار ولا انذار .

قال الشيخ تقي الدين : ولانه اختلفت في هذه الصلاة التي هم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمعاقبة عليها ، فقيل : العشاء ، وقيل الجمعة ، وفي بعض الروايات : العشاء والفجر . فاذا كانت هي الجمعة والجماعة شرط فيها لم يتم الدليل على وجوب الجماعة مطلقاً في غير الجمعة ، وهذا يحتاج الى أن ينظر في تلك الأحاديث التي بينت فيها تلك الصلاة أنها الجمعة أو العشاء أو الفجر فان كانت أحاديث مختلفة قيل بكل واحد منها ، وان كانت حديثاً واحداً اختلفت فيه الطرق ، فقد يتم هذا الجواب - يعني الجواب على القائلين بأنها فرض عين - بان يقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد إحدى الصلاتين - أعني الجمعة أو العشاء - مثلاً ، فعلى تقدير أن تكون الجمعة لا يتم الدليل ، وعلى تقدير أن تكون العشاء يتم ، فاذا تردد الحال وقف الاستدلال ، ولكن مع عدم الترجيح بين تلك الروايات وبعض وعدم امكان أن يكون الجميع مذكوراً ، فتترك بعض الرواة بعضه . هكذا ذكره في « شرح العمدة » . وقد يقال : الظاهر اختلاف الحديثين ، فان حديث أبي هريرة فيه « لا يشهدون الصلاة » وروي عنه أيضاً « أنها العشاء أو الفجر »

وهو مبنى لماهية الصلاة في روايته الاولى . وأما صلاة الجمعة فرويت في حديث ابن مسعود فيكون حديثاً مستقلاً ، ولا يصح أن يقيد به الحديث الاول لاختلاف السبب بما لصلاة الجمعة من الشرائط الخاصة بها دون ماعداها . ولأن مطلق الصلاة في حديث أبي هريرة قد بينت في روايته الأخرى فخرجت بذلك عن الاطلاق القابل للتقييد . وإذا ثبت الدليل على الوجوب في المشاء أو الفجر فغيرها كذلك ، إذ لا فارق بينها .

وأما خبر ابن مسعود فظاهر في الترغيب في المحافظة على الصلوات الخمس في جماعة في أول الوقت ، فإن ذلك من علامات الايمان، وإن التخلّف عنها كان معدوداً من شعار أهل النفاق ، وأن تركها استخفافاً وتهوئاً ضلال وكفر .

وأما الاحتجاج بآثار السلف ، فاما أن تحمل على المبالغة في الحث على فعلها أو موضع اجتهاد لا يكون فيه حجة .

وأما قول ابن حزم : لو أجزأت صلاة ابن عمر في بيته لما قطعها . ويحاج عليه بالقلب بأن يقال : لو لم تكن صلاة الأفراد مجزئة لما دخل فيها . وأما خروجه فلا مانع منه لجواز الانتقال من الممل المفضول الى الفاضل .

قال القاضي : وأما خبر الأصل فنحن نحمله على أن المراد الاستخفاف بسنية الجماعة حتى لاتقام جماعة قط استخفافاً ، ولا شك أن ذلك سبب لسخط الله وعقوبته ، وإنما حملناه على ذلك ليكون جمعاً بينه وبين ما سيأتي من أخبار الأصل الشريف ، كخبر أبي الدرداء ، وخبر السبرات كما هو الواجب .

وأما القائلون بأنها فرض على الكفاية ، فاستدلوا بحديث أبي الدرداء عند أحمد والنسائي وابن حبان والحاكم : « ما من ثلاثة في قرية - ولا بدب - ولا تقام فيهم الجماعة الا استحوذ عليهم الشيطان » . قال الظفاري : هو حديث صحيح . ووجه الاستدلال أنه اذا صلى فيهم اثنان جماعة فقد صدق على أن الكل قد أقيمت فيهم الجماعة : قال في « نجوم الانظار » : ودلالته على ذلك واضحة وتأويله بترك الصلاة بعيد لا يلائمه قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فليكن بالجماعة » . والتأويل بالمستخف أبعد ولا معارض له يلجئ الى تأويله بالجمع بينه وبينه ،

فانه لا يعارضه شيء مما أورده القائلون بأن الجماعة مطلقاً سنة ، كما أن القول بأن الجماعة شرط في صحة الصلاة استناداً الى ذلك القياس الضعيف واضح البطلان . اهـ .

قلت : القائلون بأن الجماعة شرط في الصحة تمسكوا بالقاعدة المعروفة : أن ما وجب في العبادة كان شرطاً فيها . وقيل : ان ذلك بحسب الغالب ، ذكره الشيخ تقي الدين .

وفي الحديث دلالة على تحريم الرشا ، ويدل على التشديد فيه مارواه أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو ، قال : « لمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراشي والمرثي » . قال المنذري : استاده حسن . وفيه دلالة على تحريم قطع الارحام ويدل عليه قوله تعالى : « ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل » . وحديث : « أن الرحم معلقة بالعرش ... الخ » ، والأدلة عليه كثيرة مشهورة . وقوله : « فاذا ترك هذا البيت أن يؤم » . يحتمل أن المراد أن يؤم بالصلاة ، ويحتمل أن يؤم بالحج ، وهو الذي يفيد السياق لتقدم ذكر الصلاة : « ولم ينظروا » . أي عجلت لهم العقوبة في الدنيا .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « لا صلاة لجار المسجد لا يجيب إلى الصلاة اذا سمع النداء » .

ذكر السيوطي في « جمع الجوامع » في مسند علي عليه السلام ما لفظه : عن أبي حيان ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام ، قال : « لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ، قيل لمي : ومن جار المسجد ؟ » قال : من سمع النداء » أخرجه عبد الرزاق والبيهقي . وعن الحرث ، عن علي قال : « من سمع النداء من جيران المسجد فلم يجيب - وهو صحيح من غير عذر - فلا صلاته » أخرجه عبد الرزاق والبيهقي . وعن ابن جريج وابراهيم بن يزيد قال : إن علياً وابن عباس قال : « من سمع النداء فلم يجيب فلا صلاة له » . قل ابن عباس : « الا من عذر أو علة » أخرجه عبد الرزاق . وقال الدارقطني . حدثنا أبو حامد محمد بن هارون الحضرمي ، نا أبو السكين الطائي زكريا بن يحيى . وحدثنا محمد بن مخلد ، نا جنيد بن حكيم ، نا أبو السكين الطائي ، حدثنا محمد بن سكين الشقري المؤذن ، نا عبد الله بن بكير النخعي ، عن محمد بن سقوة

عن محمد بن المنكر ، عن جابر بن عبد الله ، قال : « فقد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوماً في الصلاة ، فقال : ما خلفكم عن الصلاة ؟ قالوا : لحاء كان بيننا فقال : لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد » هذا لفظ ابن مخلد . وقال أبو حامد : « لا صلاة لمن يسمع النداء ثم لا يأتي الا من عذر » . وذكر أيضاً من حديث يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد » . رواه عن يعقوب بن عبد الرحمن المذكر ، نا أبو يحيى العطار محمد بن سعيد بن غالب ، نا يحيى بن اسحاق عن سليمان بن داود اليمامي عنه . قال بعض الشارحين : أسانيد ضعيفة ولا يثبت مرفوعاً .

قلت : له شواهد معنوية تقدم ذكرها في شرح الخبر الذي قبله ، وأصرحها حديث ابن عباس الذي ساق اسناده قاسم بن أصبغ في كتابه .

قال ابن حزم : وقد صح من قول علي عليه السلام الموثوق عند ابن أبي شيبة إذا كان فارغاً أو صحيحاً .

واختلف في تفسير الحديث على قولين : فالقائلون بوجوب الجماعة عينا احتجوا به على مذهبهم ، وأبقوا النهي على ظاهره ، وهو عدم الاجزاء عنها استكمال شرائط الجماعة ، وأنهما فرض في حق من لا عذر له . وبؤيده ان حمل النبي على حقيقته الشرعية هو الفاسد ، ولم يثبت عندهم ما يوجب التأويل الذي يصرفه عن ذلك . ومن ذهب الى سنية صلاة الجماعة ، قال : قد قام الدليل على عدم الوجوب وهو قرينة صارفة لذلك الاصل ، فيحمل هـ هذا الخبر على نفي الكمال والفضيلة ، ويكون المقصود منه الحث على المحافظة عليها والتأكيد في فعلها ، وهل المراد في قوله : « الا في المسجد » كما في بعض شواهد المسجد المجاور لا غير بناء ، على أن الامام للمهد الذكرى أو يحمل على الماهية أي في جنس المسجد الأقرب الثاني ، إذ المساجد سواء في المعنى الذي لأجله شرعت فيها الصلاة . قال القاضي : وهو دليل على فضيلة الصلاة في المسجد وان لم تقم فيه جماعة ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول :

« تحت ظل العرش - يوم لا ظل إلا ظله - رجل خرج من بيته
فأسبغ الوضوء ، ثم مشى إلى بيت من بيوت الله ليقتضي فريضة من
فرائض الله ، فملك فيما بينه وبين ذلك . ورجل قام في جوف الليل
بعد ما هدأت كل عين فأسبغ الطهور ، ثم قام إلى بيت من بيوت الله
فملك فيما بينه وبين ذلك » .

أخرج الاصبهاني في « الترغيب والترهيب » وأبو الشيخ في « الثواب » ما يشهد للفعل
الأول من الحديث ، وذلك من حديث جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم : « ثلاث من كن فيه أظله الله تحت ظل عرشه - يوم لا ظل إلا ظله - : الوضوء على
المكراه ، والمشي إلى المساجد في الظلم ، وإطعام الجائع » . وأخرج أحمد بن حنبل في الزهد
عن عطاء بن يسار « أن موسى سأل ربه ، فقال : يا رب أخبرني بأهلك الذين هم أمهلك الذين
تؤويهم في ظل عرشك ، قال : هم الطاهرة قلوبهم البريئة أيديهم ، الذين يتجربون بحلال ،
الذين إذ ذكرت ذكرت ذكروا بي ، وإذا ذكروا ذكرت بهم ، الذين يسبقون الوضوء في المكراه ،
وينيئون إلى ذكرى كما تنيب النور إلى وكورها ، ويفضون لحارمي إذا استحلّت كما يفض
النمر إذا حارب ، ويكافون بحبي كما يكلف الصبي بحب الناس » . وأخرجه ابن عساکر
من وجه آخر وزاد : « الذين يعمرون مساجدي ويستغفرونني بالأسحار » .

وهذه الشواهد قريبة المعنى من كلام الأصل ، ولم أجد شاهداً على تقييد الجزء المذكور
بالهلاك في الموضعين . ويض له في « التخريج » ، والاحاديث في إسباغ الوضوء والمشي إلى
الفرائض وقيام الليل كثيرة شهيرة .

قال القاضي : وفيه دليل على ثبوت العرش ، وأنه جسم إذ لا يتحقق ظل إلا لما كان جسماً
وليس في إثباته محذور كما أنه لا محذور في إثبات السموات والأرض . اهـ . وجوف الليل :
وسطه . والهدو : السكون ، وهو كناية عن النوم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جـسـده ، عن علي عليهم السلام : « أنه غدا على أبي الدرداء فوجده متصبحاً ، فقال : ما لك يا أبا الدرداء ؟ . . قال : كان مني من الليل شيء فنمت ، فقال علي عليه السلام : أفتركت صلاة الصبح في جماعة ؟ . . قال : نعم ، فقال علي عليه السلام : يا أبا الدرداء لأن أصلي الفجر وعشاء الآخرة في جماعة أحب إليّ من أن أحيا ما بينهما ، أو ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لو يعلمون ما فيها لأتوهما ولو حبواً ، وانهما ليكفران ما بينهما » .

قال في « التخريج » : أورد ابن هيران في « المعتمد » عن عثمان قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من صلى صلاة العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ، ومن صلى صلاة الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله » . أخرجه مسلم . وفي رواية « الموطأ » قال : « جاء عثمان إلى صلاة العشاء فرأى أهل المسجد قليلاً ، فاضطجع في مؤخر المسجد قليلاً ينتظر الناس أن يكثروا ، فأناه ابن أبي عمرة فجلس إليه ، فسأله من هو ؟ . . فأخبره ، فقال : مامعك من القرآن ؟ . . فأخبره ، فقال له عثمان : من شهد العشاء فكأنما قام نصف الليل ، ومن شهد الصبح فكأنما قام ليلة » . وفي رواية الترمذي وأبي داود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من شهد العشاء في جماعة فكأنما قام نصف ليلة ، ومن صلى العشاء والفجر في جماعة كان له كقيام ليلة » . أبو بكر بن سليمان بن أبي خثمة : « أن عمر بن الخطاب فقد سليمان بن أبي خثمة في صلاة الصبح ، وأن عمر غدا إلى السوق ، ومسكن سليمان بين المسجد والسوق فمر على الشفاء أم سليمان ، فقال لها : لم أر سليمان في الصبح ؟ فقالت : انه بات يصلي فقلبت عيناه ، فقال عمر : لأن أشهد صلاة الصبح في جماعة أحب إليّ من أن أقوم ليلة » . أخرجه في « الموطأ » . اهـ .

قلت : وفي « مجمع الزوائد » ما لفظه : عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم قال : « لو يعلم المتخلفون عن صلاة العشاء وصلاة الصبح ما لهم فيهما لاتوها ولو حبواً »
رواه أحمد ورجاله موثقون ، وله شواهد كثيرة .

وقوله : « وانهما ليكفران ما بينهما » قد تقدم ما يشهد له في عموم حديث : « الصلوات
الحس كفارات لما بينهما » .

وقوله : « غدا » معناه كما في « المصباح » : ذهب غدوة - بالضم - وهي ما بين صلاة الصبح
وطلوع الشمس . وقد توسع فيها . وقوله : « متصباحاً » أي قائماً في الصبح مأخوذ من الصبح
وهي كما في « المصباح » - بضم الصاد وفتحها - : الضحى وتصبح ثام بالقدادة وصبحجة اليوم أوله . اهـ .
وفي بعض نسخ الأصل : « فوجدته مضطجماً » .

صحيح
نسخ
الصار
منه

قوله : « كان مني من الليل شيء » يريد أنه أحيأ من الليل جانباً حتى إذا كان وقت
طلوع الفجر غلبته عيناه فنام حتى فاتته الصلاة في جماعة ، كما وقع لسليمان بن أبي حنيفة .

وفي الخبر الحث على المواظبة على صلاة العشاء والفجر في جماعة . وفيه دليل على أن
أعمال الفرائض والسنن وإقامتها على وجوبها أفضل من النوافل والطوع كله . ولذلك قال
عمر بن عبد العزيز رحمه الله : أفضل الفضائل أداء الفرائض واجتناب المحارم . وهذا شيء
لا خلاف فيه عند العلماء . قال بعضهم : وترتيب الفضائل عند أهل العلم الفرائض المتعينة
كالصلوات الحس وما أشبهها ، ثم ما كان فرضاً على الكفاية كالجهاد وطلب العلم والصلاة على
الجماعة ، ثم السنن التي سنّها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جماعة كالعدين والكسوف
والاستسقاء ، ثم كل ما واظب عليه من النوافل كصلاة الليل والوتر وركعتي الفجر وما أشبه
ذلك ، ثم سائر الطوع . وفيه دليل على عدم وجوب الجماعة لعدم الاتيان بما يفيد الحتم كما
تقدمت الإشارة إليه . وفيه حسن الأدب بنسبة الصلاة والأحبة إليه عليه السلام دون
الخطاب وعدم مواجهته بذلك ، وهو أبلغ في النصيحة من حيث أنه يطلب منه ما يرضاه نفسه .

والحبو المثنى على الأيدي والركب ، ذكره في « جامع الأصول » . وقد وقع في بعض روايات
الحديث من غير طريق الإمام عليه السلام : « ولو حبوا على الركب » ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه

السلام ، قال : « أفضل الأعمال إسباغ الطهور في السبرات ، ونقل
الأقدام الى الجماعات ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة » .

قال في «مجمع الزوائد» ما لفظه : عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال : « إسباغ الوضوء في المكاره ، وأعمال الأقدام الى المساجد ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة
يفسد الخطايا غسلاً » رواه أبو يعلى والبخاري ورجال الصريح . وزاد الطبراني في أوله :
« ألا أدلكم على ما يكفر الله به الخطايا » وزاد في أحد طريقه رجالاً وهو أبو العباس غير
مسمى ، وقال إنه مجهول . ١ هـ .

وأيضاً : أخرجه أبو عبد الله الحاكم في «مستدركه» بإسناده ولفظه : حدثنا أبو بكر
ابن إسحاق الفقيه ، قال : أنا محمد بن أيوب ، قال : أنا علي بن عبد الله المدني ، قال : حدثنا
صفوان بن عيسى ، قال : نا الحرث بن عبد الرحمن بن أبي ذياب ، عن سعيد بن السب ، عن علي
ابن أبي طالب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : - فذكره مثل رواية
أبي يعلى والبخاري - .

وأخرج محمد بن منصور في «الأمالي» في «باب فضل صلاة الفريضة والصلاة في جماعة»
ما لفظه : حدثني أبو الطاهر ، قال : حدثني أبي ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبيه ، عن علي
عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لما أسري بي إلى السماء ، قيل
لي : فم اختم الماء الأعلى ؟ .. قلت : لا أدري . فعلمني ، قال : في إسباغ الوضوء في السبرات ،
ونقل الأقدام الى الجماعات ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة » .

قال في «التخريج» : أبو الطاهر هو أحمد بن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي
ابن أبي طالب ، وقد تكلم فيه وفي أبيه ، وهما في «الميزان» . وقد مر ذكر أبيه في قنوت علي
عليه السلام بالقرآن . وقد روى عن أبي الطاهر محمد بن منصور من هذه الطريق أحاديث
كثيرة صالحة في كتابه ، وهو عمدة في كتب أهل البيت .

وقد روى معناه عن عبد الله بن العباس الإمام أحمد في «مسنده» ولفظه : أخبرنا
عبد الرزاق ، قال : نا معمر عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن ابن عباس أن رسول الله

لو كانت صفة لكانت الباء ساكنة كجدلات في جدلة . ودليل على أفضلية نقل الأقدام الى الجماعات .

وفي معناه أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: « الأبعد فالأبعد من المسجد أعظم أجراً عند الله » . ودليل على أفضلية انتظار الصلاة بعد الصلاة، وقد ورد ما يؤيده من حديث علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « ان العبد إذا جلس في مصلاه بعد الصلاة صلت عليه الملائكة وصلاتهم عليه : اللهم اغفر له ، وإن جلس ينتظر الصلاة صلت عليه وصلاتهم عليه : اللهم اغفر له اللهم ارحمه » . قال في « مجمع الزوائد » : رواه أحمد ، وفيه عطاء بن السائب وهو ثقة، ولكنه اختلط في آخر عمره . اهـ .

قلت : أخرجه أبو داود بمعناه في « باب فضل المشي الى الصلاة » من طريق أبي هريرة .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه بنحوه . وفي معناه ما ذكره في « مجمع الزوائد » عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا يزال العبد في صلاة مادام في مصلاه ينتظر الصلاة ، تقول الملائكة : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه ، حتى ينصرف أو يحدث ، فقلت له : ما يحدث ؟ .. قال : كذا ، قلت لأبي سميد : قال : يفسو أو يضطره رواه أحمد ، وفيه علي بن زيد بن جدعان ؛ وفي الاحتجاج به اختلاف . اهـ . وقد تقدم تصحيح الاحتجاج به ، وذكره الذهبي في كتاب من تكلم فيه وهو موثق ، والله أعلم .

★ ★ ★

باب من يؤم الناس ومن أحق بذلك

قال زيد بن علي ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :
« يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القرآن سواء فأعلمهم
بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء فأكبرهم سنأ »

هذا الحديث هنا وقع بصيغة التعلين ، وله شواهد موصولة مرفوعة في كتب السنة ،
فاخرج مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث أبي مسمود البصري عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة
سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء
فأقدمهم سنأ » وقد أخرجه الحاكم من حديث جرير عن الأعمش ، فقال : « يؤم القوم أكثرهم
قرآنأ ، فإن كانوا في القرآن واحداً فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة واحداً فأقدمهم
فقها ، فإن كانوا في الفقه واحداً فأكبرهم سنأ ، وذكر شاهداً من حديث الحجاج بن أرطاة
عن الأعمش . وفي معناه أحاديث مشهورة .

والحديث يدل على تقديم الأقرأ على الأقلقة ، وهو مبني على أن معنى الاقرأ أكثرهم قراءة
كما جاء مبيناً في رواية الحاكم . وفي حديث عمرو بن سلمة : « ليؤمكم أكثركم قرآنأ » رواه
أحمد والبخاري ورجال أحمد رجال الصحيح . وبسبه قال الثوري وابن سيرين والاحنف بن
قيس وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحابها . وذهب الشافعي ومالك وأصحابها وعطاء والأوزاعي
وأبو ثور ، وهو مذهب الأئمة من أهل البيت الى تقديم الأقلقة على الأقرأ . قالوا : لأن الذي
يحتاج اليه من القراءة مضبوط ، والذي يحتاج اليه من الفقه غير مضبوط ، وقد يعرض في
الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصواب فيه الاكمل الفقه . ولهذا قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في الصلاة أبابكر على الباقين مع أنه صلى الله عليه وآله وسلم نص على أن غيره أقرأ منه ،
عنه قال في أبي بن كعب .

والجواب عن الحديث أن الأقرأ من الصحابة كان هو الأقفه ، ويؤيده ما حكاه ابن
 قسطلانسمية وغيره أن قراء الصحابة كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم عشر آيات
 يتجاوزوها حتى يعلموا ما فيها من العلم . وفي «الموطأ» : «أن ابن عمر أقام على حفظ البقرة
 ثمان سنين» . وقد يحاب عنه وجهان :

فقد سئل رسول الله ﷺ عن رجل قال: يا رسول الله، إن أباي قد مات، وأما كونه

ما يحتاج إليه من الفقه غير مضبوط ... الخ فالفروض أن القدر الذي يقع به معرفة أداء الصلاة وجها حاصل للصلي والتفاوت في الأفضلية لا غير ، فكثير القراءة مع إحراز مالا بد منه عموما ليس بمشترط في صحة الصلاة ، ويناسبه أن كثير القراءة يتوسع

[illegible]

وَلَا يَكُن فِيهِمْ

البيات الحري
التي فيه واليد في السيف

باب في معرفة ما يوجب الإكراه في الصلاة - أن القراءة جزء الصلاة إذ ماهيتها مركبة من الأركان والأركان بخلاف الفقه فإنه

عنه صلواتها يتعلق بشروط الصلاة واحكامها وبغيرها من سائر الاحكام الشرعية. والفرض حصول القدر

من القراءة والفقهاء، وأما الكلام في الفضل، وفضل ما هو داخل في قوام الصلاة وما هيتهما

اولی بالا اعتبار .

وقوله : فاعلم يا أيها المؤمنون أن الصلاة هي الركن الثاني من أركان الإسلام ، وقوله : يا أيها المؤمنون

[illegible]

علاؤکے ، فائزہ ، فلوکے ، فوارکے ، فوہرکے ،

سید و م . سہم و سد م سپی پیسم و یین و بسم .

وقوله : « فان كانوا في السنة سواء فأكبرهم سنًا » . قال في « المنهاج » : وهذا الكلام فيمن

نشأ في الإسلام ، فاما الذي كان كافراً حتى شاخ في الكفر ثم أسلم ، فان هذا الحكم غير

ثابت فيه . اهـ . ويؤيده ما في بعض الروايات عند مسلم « فأقدمهم مسلماً » أي إسلاماً ، فدل على أن المتبر طول مدة الاسلام وإن كان أصغر في السن مما تأخر اسلامه . قال البغوي : وكذا من كان اسلام أحد آبائه قبل اسلام آباء الآخر يكون أولى . ومن أسلم بنفسه أولى بمن أسلم باسلام أحد أبويه ، إذا كان اسلام المسلم بنفسه قبل بلوغ من أسلم باسلام أحد أبويه ، وإنما كان أولى لأنه اكتسب الفضيلة بنفسه . اهـ .

وفي حديث مسلم السابق : « فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة » دليل على أن الهجرة محكم غير منسوخ . واليه ذهب الجمهور ، وتمسك من قال بالنسخ بحديث : « لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية » وهو محمول عند الجمهور على أن المراد لا هجرة من مكة إلى المدينة ، لأن مكة صارت دار اسلام فنسخ حكم الهجرة منها إلى المدينة كما كان قبل فتحها ، أو على أن المراد لا هجرة لها الآن فضل كفضل الهجرة قبل الفتح .

وفي رواية مسلم وغيره « ولا يؤم المرء في سلطانه » دليل على تقديم ذي الولاية على غيره ، وظاهره وإن كان غيره أقره منه ونحوه ، وهذا خاص وأول الحديث عام فينبى عليه . ويلحق بالسلطان صاحب البيت وإمام المسجد المعتاد لأنه متصرف في ذلك فهو لاحق بالسلطان التصرف ، وإن حضر السلطان أو نائبه قدم على صاحب المنزل وإمام المسجد وغيرهما ، ثم يراعى في الولاية تفاوت الدرجة ، فالإمام الأعظم أولى من غيره ثم الأعلى فالأعلى من الولاية والحكم ، فإن شاء أحد هؤلاء تقدم أو قدم من يريد ، وإن كان ذلك المقدم مفضولاً بالنسبة إلى باقي الحاضرين .

وقوله : « يؤم القوم » المراد بالقوم الرجال . قال تعالى : « لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء » . والمطف يقتضي المفارقة . قال الشاعر :

وما أندري وسوف أخال أندري أقوم آل حصن أم نساء

وقال الزبيدي في « مختصر العين » : القوم الرجال دون النساء ، وذلك لأنهم القائمون بالأمور . ففيه إمامة الرجال للرجال ، والرد على من ذهب أن المرأة تؤم الرجال ، والله سبحانه أعلم .

وقال زيد بن علي عليه السلام : « لا يصلي خلف الحرورية ،
ولا خلف المرجئة ، ولا القدريّة ، ولا من نصب حرباً لآل محمد صلى الله
عليه وآله وسلم » .

الحرورية -نسبة الى حروراء موضع بظاهر الكوفة اجتمع فيه أوائل الخوارج ، ثم كثر
استماله في كل خارجي . قال في مقدمة « البحر » : « يُسمّون الحكمة والشرارة ورضون بذلك ،
والمارقة للخبر ولا يرضونه ، ويجمعهم لكفار علي وعثمان . وأصول فرقهم خمس : الأزارقة
منسوبة الى أبي راشد نافع بن الأزرق ، والاباضية الى عبد الله بن يحيى بن أباس . والصفريّة
الى زياد الاصفر ، والبيهسيّة الى أبي يهس . والنجدات الى نجدة بن عامر ، ثم تشعبوا وأنشأ
مذهبهم عند التحكيم عبد الله بن الكواء وعبد الله بن وهب وفارقا علياً عليه السلام ؛ ولهم
وقائع في التواريخ وأكثر مذهبهم في الجزيرة والموصل وسجستان . ومن مصنفهم أبو عبيدة
وأبو العنقاء وغيرهما . اهـ .

والمرجئة قال في مقدمة « البحر » : هم الذين تركوا القطع بوعيد الفاسق ، وذلك هو جامع
مذهبهم فمن قطع بسلامة الفاسق فليس برجعي . اهـ . وعلى هذا المذهب جماعة من علماء السلف .
وقيل : المرجعي الذي يقول بالايان بلا عمل بعمله . والارجاء في اللغة التأخير ، قال تعالى :
« وآخرون مرجون لأمر الله » . والقائل بذلك قد أخر العمل عن الايمان وأرجأه ، وهذا هو
الانساب بمراد الامام عليه السلام . وقد عدّ القبلي من غلطات الخواص جعل المرجعي إسمائاً
قال : إن صاحب الكبيرة إذا لم يتب تحت المشيئة ، وصرفوا أحاديث ذم المرجئة الى ذلك ، وإنما
هم من قال : لا وعيد لأهل الصلاة ، فأخروهم عن الوعيد رأساً . وأما الدخول تحت المشيئة
فصريح الكتاب والسنة لفظاً ومعلوم تواتراً ذكر ذلك في الابحاث .

والقدريّة في عرف المتأخرين : القائلون بخلق الافعال وارادة المعاصي وتعذب من يشاء
من غير ذنب ، وإن أفعاله تعالى لا تفرض وأنه لا يقسم منه شيء ، وإن القابض بقضائه وقدره ،
ذكره في مقدمة « البحر » . والذين ورد الحديث بدمهم ^{بدمهم} القائلون بأن الأمر أنف أي
مستأنف العلم به أي لا يعلم الله عز وجل الحوادث الا بعد كونها لا قبل ذلك . وأول من قال
به من المسلمين بالبصرة : معبد الجنبي ، كما أخرجه مسلم في « صحيحه » عن يحيى بن يعمر ،

قال : « كان أول من قال بالقدر بالبصرة معبد الجهني ، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الجيري حاجين ، فوقف لنا عبد الله بن عمر ، فسألناه ، وذكرت من شأن القدرية ، وانهم يزعمون أن لا قدر وإن الأمر أنف ، فقال : إذا لقيت أولئك فاخبرهم أنني بريء منهم وانهم 'براءة' مني ، والذي يحلف به عبد الله بن عمر : لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر » الحديث... وهذا هو المراد للإمام عليه السلام إذ هو من التابعين ، كما تقدم تحقيقه في ترجمته فلاحصة لتفسير كلامه بما حدث بعد من الاصطلاح على إطلاق اسم القدرية على من ذكرهم في مقدمة « البحر » .

وقد أورد الميثمي في « مجمع الزوائد » عن عمر الانصاري قال : سألت واثلة بن الأسقع عن الصلاة خلف القدري ، فقال : « لا تصل خلفه ، أما أنا لو كنت صليت خلفه لاعتد صلاتي ، رواه الطبراني في « الكبير » من رواية حبيب بن عمر عن أبيه . وحبيب ذكره ابن حبان في الثقات ، وأبوه عمر لم أعرفه وبقيّة مدلس . اهـ .

صواعقه الجبّية

قوله : « ولا من نصب حرباً لآل محمد صلى الله عليه وآله وسلم » : قال الحاكم البيهقي في « جلاء الأبصار » في تفسير قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي وفاطمة والحسن والحسين سلام الله عليهم : « أنا حرب لمن حاربكم سلم لمن سالمكم » ما لفظه : ومتى قيل فما المراد بهذه المحاربة ؟.. قلنا : أو علي حمله على القتال وهو الظاهر ، ويحتمل أنه أراد المخالفة فكل من خالفهم فهو حرب لهم ، وإن لم يقاتلهم فهو بالمخالفة بمنزلة المحارب ، ولهذا يقال أهل الحرب وإن لم يقاتلوا لاستحقاق الحرب ، ومتى قيل : هذا حكم جميع الأئمة ، قلنا : عندنا مخالفة الأئمة فسق وعصيان ، ومخالفة هؤلاء أعظم لهذا الخبر . اهـ . والظاهر أن المراد به من نصب لهم القتال بالسيف نبياً وعدواناً واستجلاً . وهذا الحكم وإن كان لا يخصهم إلا أنه في حقهم أشد ، وأما المخالفة في المسائل الاجتهادية التي لم يقع فيها ثبوت إجماعهم ، وبعض مسائل أصول الدين مما كانت الشبهة فيها قوية من الجانبين فلا يكون قادحاً . وقد ذكر الحق المقلبي حديث المحاربة في « الأبحاث » وعده مع شواهد من التواتر معنى ، وفي بعضها ما يعمهم ، وبعضها يخص الحسن والحسين ، وفي بعضها ما يعم أهل بيته في الجملة . وقال بعد ذكرها : وما يشهد لها إذا حقت هذا فهاهنا أناس يقولون : نوالي علياً ومن حاربه . وقد علمت أن من حارب علياً فقد حارب أهل البيت وحارب الحسن والحسين وفاطمة ، ومن حارهم فقد حارب رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن حارب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد حارب الله عز وجل فهو حرب الله وعدوه ، فمن سالم العدو فقد حارب من عاداه : « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء » « ومن يتولم منكم فإنه منهم » وبالجملة فمعلوم من الآيات والاحاديث ومعالم دين الاسلام التنافي بين موالاة العدو وموالاة عدوه. وقد أحسن القائل :
إذا صافى صديقك من تصادى فقد عاداك وانقطع الكلام
وساق نحو ذلك ، فليراجع إن شاء الله تعالى .

وفي اشتراط عدالة امام الصلاة خلاف مشهور ، فعند أئمة العترة ومالك وجعفر بن مبشر وجعفر بن حرب انه لا تصح إمامة الفاسق . واحتجوا بأدلة :
أحدها - قوله تعالى : « ولا تكونوا الى الذين ظلموا » وتعليق المؤتم صلاته بامام الصلاة ركون اليه .

وثانيها - قوله تعالى : « لا ينال عهدي الظالمين » بعد طلب ابراهيم أن يجعل الله تعالى من ذريته أئمة .

وثالثها - حديث جابر : « لا تؤمن امرأة رجلاً ولا اعرابي مهاجراً ولا فاجر مؤمناً » أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » وابن ماجه والبيهقي .

ورابعها - ما أخرجه محمد بن منصور في « الامالي » حدثنا أبو الطاهر ، قال : حدثني أبي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام قال : « كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بني محجم - وفي رواية المؤيد بالله في بني جمح - ، فقال : من يؤمكم ؟ قالوا : فلان ، قال : لا يؤمكم ذو الخزبة في دينه ، الخزبة - بالخاء المعجمة والزاي والباء الموحدة - قال أبو جعفر : هو شبه الخدش .

خامسها - ما رواه الحاكم في ترجمة مرثد بن أبي مرثد الغنوي ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن سركم أن تقبل صلاتكم فليؤم منكم خياركم ، فانهم وفدكم فيا بينكم وبين ربكم » . قال في « ضوء النهار » : ولان الفاسق نجب اهاتته ومعاداته لقوله تعالى : « لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله » ومعتمد الكباثر محاد الله قطعاً ، وتقديعه للإمامة تعظيم له وموالاة ، وذلك مناف للآية قطعاً .

وأيضاً الصحابة إنما أثبتوا الإمامة العظمى بالقياس على الصغرى حيث قالوا لا يكره :
«رضيتك لأمر ديننا أقل رضاك لأمر دنيا». والعظمى لا يصح عقدها ابتداء واختيار الفاسق
اجماعاً ، وإنما خالف من خالف في جواز ظلم المتغلب أو الذي فسق بعد المقد حيث لم يمكن
ظلمه إلا بارقة دماء وهتك حرم وأموال . فإذا لم تصح العظمى ابتداء إلا لعدل بالإجماع -وهي
فرع الصغرى -وجب أن يكون الأصل كذلك. والأركان القياس باطلاً . ولأن الإمامة والتقدم
في الصفوف يستحق بالشرف ، والفاسق بمنزل عن الشرف . اهـ .

وقد أجيب عن الاستدلال بالآيتين. أما قوله تعالى : « ولا تركنوا ... » الآية فلأن المراد
بالذين ظلموا الكفار كما دل عليه السياق بقوله : « فاستقم كما أمرت ومن تاب معك ولا تطغوا » ،
ولأن الغالب في إطلاق الظلم إنما هو على من كفر ، بل ورد بصيغة الحصر في قوله تعالى :
« والمكافرون هم الظالمون » ، ولئن سلم شموله لصاحب الكبيرة . فالركون الميل بالقلب لحبة
ونحوها ، والنهي عنه محبته لأجل ظلمه سواء كان مع تطبيق الصلاة بامامته أو مع عدمه .
ووجوب معاداته لا ينافي صحة الصلاة خلفه ومتابعته في العبادة مع صحته منه ، كما لا ينافي
الاجتزاء به في سد الجناح اتفاقاً . وأما قوله تعالى : « لا ينال عهدي الظالمين » فالمراد بالمهد
النبوة وبالامام النبي ، ولذا جاء عن التبعيض لانه لا يصلح كل فرد من ذريته للنبوة مع أن
الظاهر في الظالمين أن المراد بهم الكفار كما تقدم .

وعن حديث جابر بن عبد الله بن محمد المدوي ، عن علي بن زيد بن جدعان. وعلي بن
زيد وإن كان قد وثق ، فالمدوي يجمع على ضعفه بل منسوب إلى الوضع . وعن حديث « الأمالي »
بأن فيه انقطاعاً . وعن حديث أبي مرثد الثنوي بأنه على تسليم صحته لا دلالة فيه على الاشتراط
بل المفهوم ندية الاتهام بالخيار . وعن القياس بأنه مصادم للنص الآتي في استدلال أهل
القول الثاني .

وذهب الشافعي وأصحابه والحنفية والمعتزلة وغيرهم إلى صحة إمامة الفاسق .
واستدلوا بأدلة :

منها : حديث ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلوا على من
قال لا إله إلا الله ، وصلوا خلف من قل لا إله إلا الله » رواه الدارقطني . وأجيب بأن إسناده
عثمان بن عبد الرحمن ، عن عطاء ، عن ابن عمر كذبه يحيى بن معين ، وله طريق أخرى عن

نافع، عن ابن عمر، وفيها خالد بن اسماعيل، عن المُمَري به، وخالد متروك. وقد أخرج
 طريقاً أيضاً من طريقين ضيفين. قال في « البدر المنير » : هذا الحديث من جميع طرقه لا يثبت.
 ومنها : ما أخرجه أبو داود والدارقطني واللفظ له، والبيهقي من حديث مكحول، عن
 أبي هريرة مرفوعاً : « صلوا خلف كل بر وفاجر ». وأجيب بأن طرقه فيها مقال. قال في
 « اللخيص » بعد أن سرد طرقه وبين ضعفها : قال العقيلي : ليس في هذا المتن اسناد يثبت.
 ونقل ابن الجوزي عن أحمد أنه « مُسِيلٌ » عنه، فقال : ما سمعنا بهذا؛ وقال الدارقطني : ليس
 فيها شيء يثبت. والبيهقي في هذا الباب أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف، وأصح ما فيه حديث
 مكحول عن أبي هريرة على إرساله. وقال أبو أحمد الحاكم : هذا حديث منكر. اهـ.

إذا عرفت ذلك فمع عدم انتباه أدلة الفريقين يلزم الرجوع إلى الأصل وهو المسحة،
 ويؤيد العمل بها عموم أحاديث الأمر بالجماعة والمأمور بها الجميع من البر والفاجر. وقد
 أخرج البخاري في « تاريخه » عن عبد الكريم البكاء أنه قال : أدركت عشرة من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلهم يُصَلِّي خلف أئمة الجور. ويؤيده أيضاً حديث مسلم :
 « كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يُبَيِّقُونَ الصلاة عن وقتها ؟.. »
 قال : قلت : فما تأمري ؟.. قال : صل الصلاة لو وقتها، فإن أدركتها معهم فصل فانها لك نافلة ».
 وإذا صحت نافلة صحت فريضة. بل أصرح منه مارواه الطبراني، قال : حدثنا اسحاق الدَّبري،
 عن عبد الرزاق، عن ابن جبريغ، أخبرني عاصم بن عبيد الله بن عاصم، أخبرني عبد الله بن
 عامر بن ربيعة، عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال : « إنها ستكون أمراء
 من بعدي ... » وساق مثل رواية مسلم، ثم قال : « فصلوا معهم، فإن صلوا لوقتها وصلتموها
 معهم فلكم لهم، وإن أخروها عن وقتها فصلتموها معهم فلكم وعليهم ». وفي رواية للطبراني :
 « فصلوا معهم ما صلوا بكم القبلة ».

وسلك بعضهم طريقة الجمع فقال : إذا صح حديث : « لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه » كان
 النهي للإرشاد بقريئة الأحاديث الأخر. وجمع ابن قتيبة في كتاب « التناقض » بين « ليؤمنكم
 خياركم » وحديث « صلوا خلف كل بر وفاجر » بأن المراد بالأول أئمة المساجد، وبالثاني
 السلطان الذي يؤم الناس في الجمع والاعياد.

واعلم بأن القائل بعدم اشتراط العدالة لا ينكر أن الأولى والاحسوط توخي العدالة في

إمام الصلاة كما وكونه بالنأ أقصى مدارج الكمال في القراءة والتفقه في دين الله تعالى ، إذ منصب الامامة من أعظم المناصب وأشرف المراتب ، ولذا ورد في السنة النبوية : « ليليني منكم أولو الاحلام والنسب » ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، وأخذ منه تقديم الأفضل فالأفضل ، والامام هو الأول باحراز قصبات السبق في الفضائل ، وكذا ليوم القوم اقروهم لكتاب الله ، الحديث ... فانه يفيد اختيار الأكمل في تأدية الفريضة على الوجه المشرع ، فكذا سائر وجوه الكمال ، وأصلها وملاكها العدالة ، وعلى هذا تحمل أحاديث الحث على الائتام بخيار المسلمين .

قال : « وكان عليه السلام يكره الصلاة خلف المكفوف

والاعراب » .

والكرهية في ذلك للتنزيه . أما الاعمى فلما لا يخلو عنه غالباً من عدم التحرز عن النجاسات لضارته . وأما الجواز فلا تردد فيه للاجماع على صحة الائتام به. ولما وردت به السنة الصحيحة من استخلاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابن أم مكتوم على الصلاة بالمدينة . ولما في « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن عمر امام بني خطمة « انه كان اماماً لبني خطمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو أعمى وغزاه معه وهو أعمى » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح .

وأما الاعرابي فوجه الكراهية في الائتام به أن الغالب فيهم التقصير في معرفة شروط الصلاة بخلاف أهل الحضر فهم غالباً أكثر تفقهاً ومعرفة لشروطها وأذكارها وأركانها وأشدهم تحزراً من مفسداتها من أهل البدو ، ومن كان كذلك فهو أولى بامامة الصلاة ، فاذا تقدمه غيره كان خلاف الأولى . وقد أشار الى ذلك ما أورده في « مجمع الزوائد » عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يأمر المهاجرين أن يتقدموا وأن يكونوا في مقدم الصفوف ، ويقول : يا قوم أعلم بالصلاة من السُّفهاء والاعراب ، ولا أحب أن يكون الاعراب امامهم ولا يدرون كيف الصلاة » رواه البزار والطبراني في « الكبير » وإسناده ضعيف . وعن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « يقوم الاعراب خلف المهاجرين والانصار ليقدموا بهم في الصلاة » رواه الطبراني في « الكبير » . وفيه سمعان بشير ، وقد

اختلف في الاحتجاج به . وروى في « الامالي » عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر أنه كره الصلاة خلف المملوك والكفوف والاعراب . قال محمد : قلت لأحمد بن عيسى : يصلي خلف الأعرابي فكره الصلاة خلفه ، وقال : أعرابي في البادية لعله لا يحسن أن يقرأ . والاعراب جيل من العرب يسكنون البادية . قال الجوهري : العرب جيل من الناس والنسبة اليه عربي وهم أهل الأمصار ، والاعراب منهم مُسَكَّنُ البادية خاصة والنسبة اليه أعرابي لانه لا واحد له ، وليس الأعراب جمعاً لعرب كما كان الانباط جمعاً لنبط وانما الاعراب اسم جنس . ١ هـ .

وكان عليه السلام يرخص في الصلاة خلف المملوك وولد الزنا إذا كان عفيفاً .

وجه الترخيص دخولها تحت العمومات الدالة على صحة الصلاة خلف المكلف المسلم ، وقد كره بعضهم إمامة العبد لشرف الامامة . ودفعه في « البحر » بحديث : « أطعوا السلطان ولو كان عبداً أبعدع منها أقام فيكم الصلاة » . وكره بعضهم أيضاً إمامة ولد الزنا انتهى عمر بن عبد العزيز رجلاً كان بالمعيق يصلي بالناس ولا يعرف أبوه ، ودفع بأنه لاحجة في ذلك ، وانما اشترط الامام عليه السلام العفة لأن الغالب على من ولد لغير رشدة عدم صلاحه في أمر دينه ومجاوبته لطريقة أهل التقوى . ولذا ورد في الحديث « لا يدخل الجنة ولد زنا » وورد « أنه شر الثلاثة » فلا يكفي العمل بظاهر حاله بل لا بد من ثبوت العفة والصلاح ، وهذا مبني على مذهب المعتز ومن تبعهم في اشتراط عدالة إمام الصلاة .

تنبيه ذهب الامام زيد بن علي والمؤيد بالله وأكثر الشافعية الى أنه يشترط اتفاق الامام والمأموم في المذهب . فلا يصح الائتام بمن يرتكب فعلاً مفسداً عند المؤتم ، أو يخل بما لا تتم الصلاة بدونه وإن كان صحيحاً عند الامام . ولفظ ما حكاه أبو خالد عن الامام زيد بن علي فيما سيأتي آخر الجناز : سألت زيداً عليه السلام عن الصلاة خلف من لا يهجر ؟ قال : جائز ، قلت : فالصلاة خلف من قد مسح ؟ فقال : لا يهجزئك ، قلت : فان صليت خلفه وقد ظهر وغسل رجله ؟ فقال : يهجزئك ، قلت : فان كان ممن يرى المسح ولا أدري أمسح أم غسل رجله ؟ فقال : لا أحب الصلاة خلفه . ١ هـ . وهو مبني على أن الحق مع واحد فروعاً وأصولاً ؛ وقد ذهب اليه جماعة من الأئمة ، ونصره الامام القاسم بن محمد ؛ وذهب آخرون

الى أنه يصح أن يأتى المصلي بمن يخالف مذهبه نحو أن يكون مذهب الامام مشروعية التأمين ومذهب المؤتم أنه مفسد ، لان الامام حاكم فيرفع الخلاف . قيل : ووجه ذلك أن الجماعة مشروعية فصار الدخول فيها كالترافع الى الحاكم ، ويكون الامام كالحاكم المخالف في المذهب ، ولان القول بعدم صحة ذلك يلزم منه تعطيل الجماعة لسمة الخلاف ، وهذا هو قول أبي طالب وقاضي القضاة وغيرها . وظاهر كلامهم أن صلاة المؤتم تصح ، ولو علم قبل دخوله في الصلاة أن إمامه يفعل ما هو عنده مفسد . وقد أشار في « المنار » الى تقرير هذا القول ، وان من صحت صلاته صحت إمامته ، فتصح إمامة من نقصت طهارته كالتيميم أو صلاته كالقاعد ، ولم يبق دليل على خلاف ذلك . بل صلى بمعمرث بأصحابه وهو متميم ، وقصره صلى الله عليه وآله وسلم ، وصالوا خلفه صلى الله عليه وآله وسلم وهو قاعد ولم يصح نسخه . ا هـ .

وقد فرق بعض الأئمة بين الاختلاف في المذهب وبين التحري وقتا أو قبله ، واختار شارح « الأنوار » عدم الفرق ، فقال : الاختلاف في التحري في الطهارة كالاختلاف في المذهب ، فيصلي المادوي الذي غلب على ظنه أن الماء كثير يحمل النجاسة بهادوي يرى أنه قليل لا يحملها . قال : ولا وجه للفرق بين التحري واختلاف المذهب . بان التحري يستند الى اماره عقلية والمجتهد يستند الى اماره شرعية ، كل مجتهد فيها مصيب ، لان كلا منهما مأمور بالنظر في الامارات العقلية والشرعية ، وبإباح له العمل بما أدى اليه نظره ، فيكون في ذلك محقا عند نفسه وعند صاحبه ، فلا فرق أصلا . قال : وليس الاختلاف في الطهارة كالاختلاف في القبلة أو في أول الوقت لان المؤتم إذا صلى الى جهة امامه صلى الى خلاف متحرا ، وان صلى الى متحرا خالف امامه . قال : وقد ذكروا أن المؤتم الذي لا يرى دخول الوقت إذا دخل مع الامام في آخر صلاته بعد أن غلب في ظنه دخول الوقت صح الاتهام به عنده . لان أول صلاة الامام صحيح ، ولان الامام حاكم . وكذا في القبلة إذا شك الامام في تحريه الاول ، فالتحرّف الى الجهة التي غلب على ظن المؤتم أنها القبلة صح بعد ذلك أن يأتى به . ا هـ . قال بعض المحققين : وهو كلام لا يحمد عنه .

باب إقامة الصفوف

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام قال: «أفضل الصفوف أولها، وهو صف الملائكة عليهم السلام. وأفضل المقدم ميامن الامام». قال: وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا قمت إلى الصلاة فأقيموا صفوفكم، والزموا عواتقكم، ولا تدعوا خلافاً فيتخللکم الشيطان، كما يتخلل أولاد الحذف».

هكذا وقع في رواية «المجموع» موقوفاً أوله على عليه السلام، وهو في السنة الشريفة مرفوع، فأخرج مسلم والترمذي وأبو داود من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها، وشرها أولها». وأخرج أبو داود وابن ماجه وابن حبان في «صحيحه» عن عائشة: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف». وأخرج أبو عمر بن عبد البر من حديث أبي بن كعب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الصف الأول لعلى مثل صف الملائكة، ولو تعلمون ما فيه لا تدرعوه».

وفي «مجمع الزوائد» عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «عليكم بالصف الأول، وعليكم باليمين منه وإياكم والصف بين السواري» رواه الطبراني في «الوسط» «والكبير». وفيه اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف. وفيه عن النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إن الله وملائكته يصلون على

الصف الأول - أو الصفوف الأول - ، رواه أحمد والبرار ورجاله ثقات ؛ وذكر في «المجمع» نحوه عن جابر مرفوعاً، وقال: فيه عبد الله بن محمد بن عقيل ، وفيه كلام، وقد وثقه جماعة .

ويشهد للفصل الثاني ما ذكره في « مجمع الزوائد » في سياق حديث عن أبي أمامة ، ولفظه: وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « سوا صفوكم وحاذوا بين مناكبكم ، ولينوا في أيدي اخوانكم، وسدوا الخلل ، فإن الشيطان يدخل فيما بينكم بتزلة الحذف - يعني أولاد الضان الصغار - » رواه أحمد والطبراني في «الكبير» ورجال أحمد موثقون. وفيه عن عبد الله ابن مسعود قال : « سوا صفوكم ، فإن الشيطان يتخللها كالحذف - أو كأولاد الحذف - » رواه الطبراني في « الكبير » موقوفاً^(١) . ورجالهم ثقات . وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « تراصوا الصفوف فاني رأيت الشياطين تتخللكم كأنها أولاد الحذف » رواه أبو يعلى ، وفيه رجل لم يسم . اهـ .

وأخرج أبو داود واللفظ له والنسائي عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « رصوا صفوكم وقاربوا بينها ، وحاذوا بالاعتاق ، فوالذي نفسي بيده إنني لأرى الشيطان يدخل من خلل الصفوف كأنها الحذف » .

وفي الأمر بتسوية الصفوف وتعديلها أحاديث كثيرة ، وإنما ذكرنا منها ما هو الأقرب إلى لفظ الأصل. ومنها ما أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود، واللفظ له، عن النعمان بن بشير ، قال : « أقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الناس بوجهه ، فقال : أقيموا صفوكم ثلاثاً والله لتأقيمين صفوكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم ، قال : فرأيت الرجل يرق منكبه بمنكب صاحبه ، وركبته بركبة صاحبه ، وكعبه بكعبه » . وأخرج أحمد وأبو داود عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب، وسدوا الخلل ولينوا بأيدي اخوانكم ، ولا تذروا فرجات للشياطين ، ومن وصل صفا وصله الله ، ومن قطع صفا قطعه الله » .

قوله : « أولاد الحذف » هي - بحاء مهملة وذال معجمة مفتوحتين - : غنم سود صفار تكون باليمن . قال في « جامع الأصول » : هي الغنم الصفار الحجازية ، وأحدثها حذوة ؛

(١) وفي « المجمع » « وتوقف بالرفع .

وقيل : هي غنم صغار ليس لها أذنان ، يحاء بها من جرش . سميت حذفاً لأنها مخدوفة عن مقدار الكبار . قال في « النهاية » : وجرش - بضم الجيم وفتح الراء - : خلاف من يخالف قحطان ما بين درب العقيدة . وذهبان وهو - بفتحها - بلد بالشام لها ذكر في الحديث . اهـ .

والخلل - بفتح الخاء المعجمة واللام - : ما يكون بين الاثنين من الاتساع عند عدم التراص ، ذكره النذري في « الترغيب والترهيب » وبعناه الفرجة . والعواتق جمع عاتق ، وهو موضع الرداء من المنكب أو بين المنكب والعنق ، وقد يؤنث ، قاله في « القاموس » .

قال القاضي : واختلف في معنى قوله : « وهو صف الملائكة » فقيل : المراد به تبين أن أول الصفوف صف الملائكة ، وأنه يتقدم على صف المصلين بقليل ، وقيل : المراد به تبين أفضل الصفوف وهو أولها لأنه قد ورد « أنه يصلى من الملائكة مع الآدميين بقدر صفوفهم فوق كل صف صف » . اهـ .

والحديث يدل على أفضلية الصف الأول ، والحث على المبادرة إليه . والادلة على ذلك كثيرة ، كحديث عائشة عند ابن خزيمة وابن ماجه مرفوعاً : « لا يزال قوم يتأخرون عن الصف الأول حتى يؤخرهم الله في النار » . وعن أبي هريرة مرفوعاً : « لو يعلم الناس ما في الصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستهموا لاستهموا عليه » متفق عليه . وفي لفظ لمسلم : « لو يعلمون ما في الصف الاول لكانت قرعة » .

قال اليمعري : وقد اختلف السلف في معنى الصف المقدم ما هو ؟.. فذهبت طائفة الى انه الذي يلي الامام من أول الحائط الى آخره ، سواء جاء صاحبه متقدماً أو متأخراً ، وسواء تخللته مقصورة أو لا . وذهب آخرون الى انه الذي يلي الامام لا يتخلله شيء ، والا فليس بأول . وقال ابن عبد البر : هو عبارة عن مجيء الانسان الى الصلاة أولاً ، وان صلى في صف متأخر . قال : ولا أعلم خلافاً بين العلماء أن من بكر وانتظر الصلاة وان لم يصل في الصف الاول أفضل ممن تأخر ثم صلى في الصف الاول . وتعبه بعض التأخرين وزعم انه غلط ، والاولى أن يحمل الاول على حقيقته ، وهو الذي يلي الامام سواء تقدم المصلي فيه أو تأخر . وأما جملة على من سبق الى الحضور ، وان حال بينه وبين الامام حائل فمجاز لا يصر الىه ، الا إذا تميزت الحقيقة ، ولم تميز وهما فضلان التقدم في الحضور والقرب من الامام في

الصف ولا يلزم من فوت أحدهما فوت الآخر . وأما ترجيح ثواب أحدهما على الآخر فغير محل النزاع . قيل : والحكمة في الحث عليه التسارعة الى خلاص الذمة والسبق الى المسجد والقرب من الامام واستماع قراءته ، والتعلم منه والفتح عليه والتبليغ عنه ، والسلامة من اختراق المارة بين يديه ، وسلامة البال من رؤية من يكون قدمه ، وسلامة موضوع سجوده من اذلال المصلين . اهـ . ولما كانت النساء لا يصح منهن بعض ما ذكر اقتضى ذلك تأخيرهن .

ومعنى قوله : « خير صفوف الرجال أولها » يعني أكثرها أجراً « وشرها آخرها » يعني أقلها أجراً . وكذا المعنى في صفوف النساء ، وإنما كان أول صفوفهن شراً من الآخر لما فيه من مقاربة أنفاس الرجال للنساء ، فيؤدي الى تشويش بعضهم على بعض . وهذا القول في تفصيل التقديم في حق الرجال على إطلاقه . وأما في صفوف النساء فليس على إطلاقه ، وإنما هو حيث يمكن مع الرجال ، وأما صفوف النساء إذا لم يكن معهم فالقول فيها كالقول في صفوف الرجال سواء . وأما قوله عليه السلام : « لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله في النار » وما أشبه ذلك من الوعيد في هذا الباب ، فحمله العلماء على المنافقين الذين كانوا يرغبون عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن القرب منه ، ويتأخرون عن الصلاة استئقالاتها .

ودل الحديث على أن فضل الصف الأول ما كان عن يمين الامام ، وظاهره انه أفضل من السمات أيضاً ، ومن كان على يسار الامام ولو قلوا . إلا أن أبا داود روى عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « وسطوا الامام وسدوا الخلل » . قال شارح السنن : ومعنى : « وسطوا الامام » أي اجعلوه وسطاً حتى تكونوا من ورائه ، وتكونوا عن يمينه ويساره سواء ، فإن كان نقص في اليسار بحيث لا يعطل ، فإن عطلت اليسرة فحياؤها أفضل من الوقوف مع من عطلها . والحديث حسن عند أبي داود لسكوته عليه وإن غمز به بعض الحفاظ .

قلت : ويدل على قوة ما ذكره ما أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر قال : قيل لاني صلى الله عليه وآله وسلم : إن ميسرة المسجد تعطلت ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : « من عمر ميسرة المسجد كتب الله له كفلين من الاجر » . وهو عند الطبراني في « الكبير » من حديث ابن عباس .

قال في « مجمع الزوائد » : وفيه بقية وهو مدلس وقد عظمه ولكنه ثقة . اهـ .

ودل الحديث أيضاً على الأمر بإقامة الصفوف ببني تسويتها ، وتعديل القائمين إلى الصلاة ، وسد الفرج ، وترتيب الصفوف كما أشار إليه حديث أنس عند أبي داود والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أتوا الصف الأول ثم الذي يليه ، ثم الذي يليه ، فما كان من نقص فليكن في الصف الآخر » واختلف في حكمه فقيل : التنبؤ بدليل مافي بعض الروايات : « فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة أو من حسن الصلاة » وهو مذهب الجمهور .

وذهب أبو محمد بن حزم الظاهري إلى الوجوب محتجاً بما ورد من الوعيد الشديد والمحافظة على ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدمت الإشارة إليه ، وكذا أصحابه من بعده . فذكر عبد الرزاق عن ابن جريج ، قال : أخبرني نافع مولى ابن عمر ، قال : « كان عمر يمشي رجالاً يقوم الصفوف ثم لا يكبر حتى يأتيه فيخبره أن الصفوف قد اعتدلت » . وروي أيضاً عن معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « كان عمر لا يكبر حتى تمتد الصفوف فوكل بذلك رجالاً » . وعن مالك ، عن نافع أن عمر بن الخطاب : « كان يأمر بتسوية الصفوف فإذا جاؤ فآخبروه أنها قد استوت كبر » . وعن الثوري ، عن عاصم ، عن أبي عثمان ، قال : « رأيت عمر إذا تقدم إلى الصلاة ينظر إلى المناكب والاقدام » . وروي عبد الرزاق عن مالك ، عن أبي النضر ، عن مالك بن عامر ، عن عثمان بن عفان أنه كان يقول في خطبته - قل ما يدع أن يحط به - : « اذا قام الامام فاستمعوا له وانصتوا ، فان المنصت الذي لا يسمع من الحظ مثل ما لا يسمع المنصت ، فإذا قامت الصلاة فاعدوا الصفوف وحاذوا بالناكب فان اعتدال الصف من تمام الصلاة ، ولا يكبر حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف ، فيخبرونه أنها قد استوت ، فيكبر » . وعن سويد بن غفلة قال : « كان بلال يضرب أقدامنا في الصلاة ، ويسوي مناكبنا » .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « أمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا ورجلا من

الأنصار فتقدمنا وخلفنا خلفه ، فصلى بنا ، ثم قال : « اذا كانا »^(١)
اثنا فليقم أحدهما عن يمين الآخر .

قال في « مجمع الزوائد » عن علي بن أبي طالب ، قال : « من السنة أن يقوم الرجل وخلفه رجلاً وخلفها امرأة » . رواه البزار وفيه الحرث وهو ضعيف . اهـ . وقد تقدم الكلام على توثيق الحرث وصحة الاحتجاج بحديثه غير مرة . ويشهد له حديث أنس المتفق عليه : « أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لطعام صنعته فأكل منه » ، ثم قال : « قوموا لأصلي بكم » ، فقال أنس : فقمنا إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فضضته بالماء ، فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصفتنا واليتيم وراءه ، والعجوز من الأفراس وراءنا ، فصلى بنا ركعتين ثم انصرف . وأخرج الترمذي عن الحسن ، عن سمرة بن جندب قال : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كنا ثلاثة أن يتقدمنا أحدهنا » وفيه اسماعيل بن مسلم . قال أبو عيسى : قد تكلم فيه بعض الناس من قبل حفظه . وأخرج مسلم من حديث جابر بن عبد الله مسيره مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة تبوك ، وفيه : « ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتوضأ ، ثم قمت فتوضأت من متوضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فذهب جبار بن صخر يقضي حاجته ، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليصلي ، ثم جئت حتى قمت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأتيتني فادارني حتى أقامني عن يمينه ، ثم جاء جبار بن صخر ، فتوضأ ، ثم جاء فقام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأخذ بأيدينا جميعاً فدفعنا حتى أقامنا خلفه » .

ويشهد للفصل الثاني ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن عباس قال : « صليت

(١) قال يحيى بن الحسين رحمه الله : رأيت بخط المنصور بالله القاسم بن محمد في نسخة هذا « المجموع » ما صورته : « اذا كانا » وكتب مقابلاً له في حاشية الكتاب : لعل له عذراً وأت تلوم ، وهذا مثل قوله تعالى : « وأروا النجوى » . اهـ . من خط المصنف رحمه الله تعالى من هامش نسخة من متن الكتاب ، وهي السبعة التي أشار إليها في الخطبة ، وكان بخطه فيها اذا كان بالافراد . ثم كتب فوق التوضيحية الضمير التثنية وصرح عليه بخطه ، وكتب عليه قوله : قال يحيى بن الحسين : الخ . من خط شيخنا العلامة الصفي عاياه الله ورحمه .

مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة ، فقامت عن يساره ، فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأسي من ورائي فجعلني عن يمينه . قال الترمذي : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم ، قالوا : إذا كان الرجل مع الامام يقوم عن يمين الامام . وأخرج مسلم من حديث أنس : « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى به وبامرأة فجعله عن يمينه والمرأة خلفه » ، وفي حديث جابر السابق ما يشهد له أيضاً ، وأورد الميمني في « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن أنس ، قال : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي ، فقامت عن يساره ، فأخذني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأقامني عن يمينه » رواه الطبراني في « الكبير » . وفيه أبو الحسن روى عن عبد الله بن عبد الرحمن بن الحباب . وروى عنه سابقان بن كثير ولم أجد من ذكره ، وبقية رجاله ثقات . وعن المنيرة بن شعبة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توسأ ومسح على الخفين ، وصلى فأقامني عن يمينه » . وهو في « الصحيح » خلا قوله : « فأقامني عن يمينه » رواه الطبراني في « الأوسط » ورجاله ثقات .

دل الحديث على أن موقف الاثنين خلف الامام ، وهو اجماع العلماء فيما زاد على الاثنين . وفي الاثنين خلاف عن ابن مسعود انه يقف الامام بينهما ، وبه قال الشعبي ونفرت يسير من أهل الكوفة . وروى الحازمي بسنده الى عبد الله بن مسعود : « انه صلى بملقة والاسود ، وقام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره ، وقال : هكذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .

وأجاب عن ذلك بوجوه :

أحدها - ما حكاه عن بعضهم بأنه منسوخ ، لأن ابن مسعود إنما تعلم هذه الصلاة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو بمكة ، وفيها التطبيق وأحكام أخر هي الآن متروكة ، وهذا الحكم من جللتها ، ولما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة تركه . واستدل لذلك بحديث جابر المتقدم ، وقال : فيه دلالة على أن الحكم هو الآخر لأن جابراً إنما شهد المشاهداتي كانت بعد بدر . ثم في قيام ابن صخر عن يسار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً دلالة على أن الحكم الاول كان مشروعاً ، وإن ابن صخر استعمله حتى منع منه بالحكم الثاني .

وثانيها - ما نقله عن أبي بكر البيهقي قال : فاما ما روي في ذلك عن ابن مسعود ، فقد

قال ابن سيرين : كان المسجد ضيقاً ، وقد قيل : أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وأبو ذر عن يمينه يصلي لنفسه ، فقام ابن مسعود خلفها ، فأومأ إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشأله، فظن عبد الله أن ذلك سنة الموقف ولم يعلم أنه لا يؤمها ، وعلمه أبو ذر حتى قال فيما روى (١) عنه (٢) كان يصلي كل رجل منا لنفسه .

ثالثها - ما ذهب اليه الجمهور من ترجيح رواية غيره على روايته فانهم أكثر ، وأن عبد الله ذكر في حديثه هذا التطبيق ، وكان ذلك من الأمر الأول ثم نسخ، فكذلك هذا الحكم . وبأن عمر وعلياً والعامّة ذهبوا الى ما قلنا ، والله أعلم . هذا حاصل كلامه .

والمراد من قوله عليه السلام : « إذا كان اثنان فليقم أحدهما عن يمين الآخر » : أن المؤتم يقف على يمين الامام لا العكس بدليل فعله من ادارته لابن عباس وغيره ، اذ لو كان اليسار موقفاً للمؤتم لما فعل ذلك الفعل في الصلاة . وقد ذهب الى هذا الجمهور من العلماء ، واختلف في ذلك لسعيد بن جبير ، فقال : يقف عن يساره . ولانخعي فقال : إذا كان الامام وواحد قام الواحد خلف الامام ، فإن ركع الامام قبل أن يجيء أحد قام عن يمينه . أخرجه سعيد بن منصور ، ووجهه بأن الإمامة مظنة الاجتماع فاعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك ، وهو تعليل حسن الا انه يخالف للنص فلا تمويل عليه .

قوله : « إذا كان اثنان » . قال القاضي : سمعنا باثبات الضمير في كان ومجذفه .

قلت : اما اثباته فعلى لغة : « يتماقون فيكم ملائكة » . وحذفه ظاهر ، وهو مبني على ان كان تأمة على الوجين ، والمعنى عليه أظهر من كونها ناقصة .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام

قال : « صلى رجل خلف الصفوف ، فلما انصرف رسول الله

(١) يعني البيهقي . ١٠١ هـ . من خط شيخنا الصفي .

(٢) أي عن أبي ذر . ١٠١ هـ . من خط شيخنا الصفي . ١٠١ هـ .

صلى الله عليه وآله وسلم قال: هكذا صليت وحدك ليس معك أحد..
قال : نعم ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : فأعد صلاتك .

قال في « التخريج » : هذا الحديث يروى عن وابصة بن معبد الاسدي عند أبي داود والترمذي وابن ماجه ، وهو صحابي أسلم سنة تسع وئزّل الرقة ، ذكر ذلك الذهبي . أخرج أبو داود في « السنن » عن وابصة المذكور: « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده ، فامرّه أن يعيد الصلاة » . ورواه الترمذي من طريق هلال بن يساف ، قال : أخذ زياد بن الجعد بيدي - ونحن بالركة - فقام بي على شيخ يقال له وابصة بن معبد من بني أسد ، فقال زياد : حدثني هذا الشيخ - وهو يسم - « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده ، فامرّه أن يعيد الصلاة » . ورواية ابن ماجه كرواية الترمذي بلفظ : « فامرّه أن يعيد » . وأخرجه ابن حبان في النوع الثالث والثلاثين الامر باعادة فعل قصد المؤدي لذلك الفعل أداءه ، فاني به على غير الشرط الذي أمر به ، ثم عقبه ابن حبان بما لفظه : ذكر الخبر المدحض تأويل من حرّف هذا الخبر عن جهته ، وزعم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما أمر هذا المصلي باعادة الصلاة لشيء علمه منه ما لا نعلمه نحن . وأخرج بإسناده الى عبد الرحمن بن علي بن شيبان ، عن أبيه - وكان أحد الوفد - قال : « قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاته إذا رجل فرد ، فوقف عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى قضى صلاته ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : استقبل صلاتك ، فإنه لا صلاة لفرد خلف الصف » . اه . وأخرجه ابن ماجه أيضاً والطحاوي ورجاله في الكتب المذكورة ثقات .

وقد اختلف العلماء فيمن صلى وحده مأموماً خلف صف هل تصح صلاته أم لا ؟ .

فذهب الهادي والمؤيد بالله وأبو طالب ، ويحكى عن زيد بن علي والنخعي والحكم والحسن بن صالح وأحمد بن حنبل وإسحاق وحماد بن أبي سليمان وابن أبي ليلى ووكيع وجماعة من أهل الحديث وبالع ابن حبان في « صحيحه » في ذلك كما تقدم الى أنها فاسدة غير مجزئة ويجب القضاء واحتجوا بما ذكر أولاً .

وذهب الامام يحيى وأبو العباس والحسن البصري ومالك والاوزاعي والشافعي وأنبؤو حنيفة وأصحابه الى جوازها ، وحملوا الحديث على الاستعجاب . وقد قال الشافعي في القديم : لو ثبت الحديث الذي روي فيه لقلت به ، ثم وهنه في الجديد بالاضطراب الذي فيه ، ووهن حديث علي ابن شيبان بجهالة رجال في سنده وقلة شهرتهم . وأجيب بأنه قد صح الحديثان عن أئمة حفاظ . وصحح بعض الحفاظ حديث هلال بن يساف عن وابصة على شرط مسلم . فتعين بعد الصحة أن مذهب الشافعي ان عليه الاعادة لقوله : « اذا صح عندكم الحديث فخذوا به فهو مذهبي » . ولم يختلف قوله في القديم والجديد الا في صحة الحديث وعدمه ، أشار إلى ذلك بعض شراح الحديث من الشافعية .

واحتج من قال بعدم البطلان بحديث أبي بكرة عند البخاري وأنه انتهى الى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو رافع ، فرقع قبل أن يصل الى الصف ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : زادك الله حرصاً ولا تعد . ولم يأمره بالاعادة مع انه أتى ببعض الصلاة خلف الصف . وأجيب بأن أبا بكرة لم يكن منه غير ابتداء الركوع وتامه في الصف ، ولم يكن عالماً بما في ابتداء الركوع على تلك الحال فلم يؤمر بالاعادة ، لأن النبي عن ذلك لم يكن تقدم ، فيكون معنى قوله : « ولا تعد » انه ان عاد لزمته الاعادة لعلمه بالنهي .

واعترض بان الجهل ليس عذراً في ترك الامر بالاعادة ، كما لم يكن عذراً في حديث الباب ، والاولى الجمع بين الحديثين بان حديث أبي بكرة فيما فعل لعذر ، وهو خشية الفوات مع انضمامه بقدر الامكان ، وهذا لعذر عذر وفي جميع الصلاة ، والله أعلم . على أنه قد ورد ما يخص الركوع دون الصف على تلك الحال . ففي « مجمع الزوائد » عن عطاء انه سمع عبد الله بن الزبير على المنبر يقول : « اذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع ، فليركع حين يدخل ثم يدب راکماً حتى يدخل في الصف فان ذلك السنة » رواه الطبراني في « الاوسط » ورجاله رجال الصحيح . وروي نحوه عن ابن مسعود برجال ثقات وفيه انقطاع .

واختلف العلماء في الصف إذا انسده هل يجذب اللاحق اليه رجلاً ؟ فعند الهادي والمؤيد بالله وأبي طالب والشافعي ومحمد والهاملي انه يتدب له ذلك . ويحتاج لهم بما أخرجه أبو داود في « مراسيله » من رواية مقاتل بن حبان مرفوعاً « إن جاء رجل فلم يجد أحداً فليخْلِج اليه رجلاً

من الصف ، فليقم معه ، فما أعظم أجر المختلج . وأخرج الطبراني في « الأوسط » من حديث ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الآتي - وقد تمت الصفوف - بأن يجتذب اليه رجلا يقيمه الى جنبه » واسناده واه. وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج، عن عبد الكريم، عن أبي أمية ابراهيم ، قال : اذا دحس (١) الصف ، فلم يكن فيه مدخل فليستخرج رجلا من ذلك الصف ، فليقم معه، فإن لم يفعل فصلاته تلك صلاة واحد ليست بصلاة جماعة . وعند الامام يحيى ومالك وأبي حنيفة والبيهقي أن ذلك مكروه لحرمان المجتذب فضيلة الصف الاول ، ولحديث : « اتوا الصف الاول » . وأجيب بان أدلة الاولين خاصة ، وهذا الدليل عام ، والواجب في مسلك النظر أن يبنى المام على الخاص ، وحرمان الفضيلة مدفوعة بمظم أجر المختلج كما تقدم ، والله سبحانه أعلم .

(١) بالبدال والحاء والسين المهملات بزنة ضرب أي امتلأ . إقاده في « القاموس » .

باب ما ينبغي أن يتجنب في الصلاة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
قال : « النعاس والتشاؤب في الصلاة من الشيطان ، فإذا تشأب أحدكم في
صلاته فليضع يده على فيه ، وإذا عطس أحدكم في الصلاة ، فليحمد الله
في نفسه » .

في « الجامع الكبير » للسيوطي في الحروف مالفظة : « التشاؤب في الصلاة من الشيطان »
فإذا تشأب أحدكم فليتكلم ما استطاع . أخرجه الترمذي ، وقال : حسن صحيح ، وابن
حبان عن أبي هريرة : « التشاؤب من الشيطان ، فإذا تشأب أحدكم فليرده ما استطاع ، فإن
أحدكم إذا قال : ها ضحك الشيطان » . رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة : « التشاؤب
الشديد والمطسة الشديدة من الشيطان » . ابن السني في « عمل يوم وليلة » . « عن أم سلمة
« النوم والمطاس في الجمعة من الشيطان فإذا نعس أحدكم فليتحول » . أخرجه ابن أبي شبة
عن الحسن مرسلًا . اهـ . وذكر في مسند علي من « الجامع » مالفظة : عن علي قال : « سبع
من الشيطان شدة الغضب ، وشدة العطاس ، وشدة التشاؤب ، والقيء ، والرعاف ، والتجوى ،
والنوم عند الذكر » . أخرجه عبد الرزاق والبيهقي في « شعب الإيمان » . وفي مجمع « الزوائد »
عن عبد الله بن مسعود قال : « التشاؤب والمطاس في الصلاة من الشيطان » رواه الطبراني في
« الكبير » ورجاله موقوفون . وعن أبي اليقظان ، عن عدي بن ثابت ، عن أبيه ، عن جده
يرفع الحديث قال : « المطاس والنعاس والرعاف والحيض والقيء والتشاؤب في الصلاة من
الشيطان » . رواه الطبراني في « الكبير » وأبو اليقظان ضعيف جداً . اهـ . وهو في « سنن
ابن ماجه » بهذا الطريق أيضاً .

والنماس - بضم النون - مقدمة النوم. وقيل: هو أن تأتي ريح لطيفة من قبل الدماغ إلى العين وهو النماس ، فإذا وصل القلب فهو النوم ، كذا في « فتح الباري » . وينبغي لمن غلبه النماس وهو في صلاة أو ذكر أو دعاء أن يترك ما هو فيه من ذلك وينام قليلاً حتى يذهب عنه ، لنحو ما أخرجه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا نمت أحدكم وهو يصلي ، فليرقد حتى يذهب عنه النوم ، فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لا يدري لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه » . والثناؤب مصدر ثنأب ، والاسم الثؤباء . وثنأب على وزن تفاعل إذا فتح فاه من غلبة النوم أو الغفلة أو كثرة امتلاء البطن ، وكل ذلك غير مرض فلاجل هذا كره الثناؤب . قال في « النهاية » : وإنما جعل من الشيطان لانه الذي يدعو إلى إعطاء النفس شهوتها . وأراد به التحذير من السبب الذي يولد منه ، وهو التوسم في الطعام والشبع فيثقل عن الطاعات ويكسل عن الخيرات . اهـ .

وقوله : « فليضع يده على فيه » دليل على استحباب وضع اليد على الفم عند الثناؤب ، وعلى أن ذلك ليس من الفعل الكثير ، وهو سنة مطلقاً سواء كان في الصلاة أو غيرها . وفي « صحيح ابن حبان » بسند أن أخرج حديث الثناؤب بلفظ حديث الترمذي مالم يفته : ذكر الأمر لمن ثنأب أن يضع يده على فيه عند ذلك حذر دخول الشيطان . ثم أخرج بإسناده عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إذا ثنأب أحدكم فليضع يده على فيه ، فإن الشيطان يدخل » . ومعناه في « الجامع الصغير » من حديث أبي سعيد مرفوعاً عند أحمد في « مسنده » والبخاري ومسلم وأبي داود وزاد فيه : « فإن الشيطان يدخل مع الثناؤب » .

وفي الحديث الأمر بالحمد عند العطاس ، وفيه عند أبي داود والترمذي والنسائي من حديث هلال بن يساف ، عن سالم بن عبيد : « إذا عطس أحدكم فليحمد الله ، وليقل له من عنده : رحمك الله ، وليرد - يعني عليهم - : يغفر الله لنا ولكم » . وفي « صحيح مسلم » : « إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمته ، فإذا لم يحمد فلا تشمتوه » . وفيه أنه يحمد الله في نفسه إذا كان في الصلاة . ومعناه أنه يسر به مع التلطف بحروفه . وهو مذهب مالك وغيره . وعن ابن عمر والضمي وأحمد أنه يجر به . قال النووي : والأول أظهر لأنه ذكر ، والسنة في الأذكار في الصلاة الأسرار ، إلا ما استثنى من القراءة في بعضها ونحوها .

وفي حديث معاوية بن الحكم السلمي عنده أبي داود : « فبينما أنا قائم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة إذ عطس رجل فحمد الله ، فقلت : يرحمك الله رافعاً بها صوتي ، فرماني القوم بإصبارهم » الحديث بطوله، وفيه : « إننا الصلاة لقراءة القرآن وذكر الله ». وفي رواية : « إن هذه الصلاة لا يحل فيها شيء من كلام الناس هذا » فنهأ عن التشميت في الصلاة ولم ينه الحامد فيها . وعن بعضهم : لا تحمد الله سرأ ولا جهرأ في الصلاة ، وهو ضعيف . ويرد أيضاً ما أخرجه النسائي والترمذي من حديث رفاعسة بن رافع قال : « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمطست ، فقلت : الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى ، فلما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : من المتكلم في الصلاة ؟ . فلم يتكلم أحد ، ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ، ثم قالها الثالثة ، فقال رفاعة : أنا يا رسول الله فقال : والذي نفسي بيده لقد ابتدرها بضع وثلاثون ملكاً أيهم يصمد بها » .

وما ورد من حديث : « العطاس من الشيطان » مع حديث البخاري : « إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب » يجمع بينهما بأن المذموم منه ما كان شديداً مرفوعاً فيه الصوت ، كما هو المذكور في رواية : « شدة العطاس من الشيطان » . ويؤيده ما أخرجه البيهقي في « شعب الايمان » عن شداد بن أوس وعبادة بن الصامت ووائلته عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا تجشئ أحدكم أو عطس فلا يرفع بها الصوت ، فإن الشيطان يحب أن يرفع بها الصوت » ، وأخرجه أبو داود في مراسيله عن يزيد بن مرثد ، ذكره السيوطي في « جامعه الصغير » .

قال العامري وغيره : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا عطس وضع يده أو ثوبه على فيه وخفض أو غض بها صوته وحسد » . وقال في « الهدى » : ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الله يكره رفع الصوت بالتثاؤب والعطاس » . والممدوح منه ما كان خالياً عن ذلك ، قال : ووجه محبة الله له ما يحصل بسببه للعطاس من النعمة والمنفعة بخروج الأنفجرة المحتقنة في دماغه التي لو بقيت أحدثت فيها أدواء عسرة . ولذا شرع له حمد الله على هذه النعمة مع بقاء أعضائه على التماسها وهيأتها بعد هذه الزلزلة التي هي للبدن كزلزلة الارض لها . وللتثاؤب والعطاس أذكار وآداب ليس هذا موضع استيفائها .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،

قال : « أبصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً يعبث بلحيته في الصلاة ، فقال : أما هذا فلو خشع قلبه لخشعت جوارحه » .

أورده السيوطي في « جمع الجوامع » في مسند علي عليه السلام ولفظه : عن علي عليه السلام قال : « أبصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً يعبث بلحيته في الصلاة ، فقال : أما هذا فلو خشع قلبه لخشعت جوارحه » العسكري في « المواعظ » . وفيه زياد بن المنذر متروك . ١ هـ .

قال في « التخريج » : زياد بن المنذر هو أبو الجارود الذي تنسب إليه الفرقة الجارودية ، وقد تكلم فيه لأجل الفلو ، وروى له الترمذي حديثاً في « جامع » عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد : « أيما مؤمن أطعم مؤمناً على جوع ، وأيما مؤمن سقى مؤمناً ، وأيما مؤمن كسا مؤمناً » وقال غريب . وقد روي عن عطية ، عن أبي سعيد موقوفاً ، وهو عندنا أصح ، ذكر ذلك النزي في « التهذيب » .

قلت : قد تقدم الكلام عليه .

وما قاله فيه صاحب « الطبقات » وفي « البر المنثور » مالفظه : وأخرج الحكيم الترمذي عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنه رأى رجلاً يعبث بلحيته في صلاته ، فقال : لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه » . قال بعضهم : فيه سلمان بن عمر يجمع على ضعفه ، ونسبه ابن عدي إلى الوضع .

قلت : هاتان الطريقتان يصلحان للاستشهاد على رواية « المجموع » ، وبأيدها شواهد معنوية دالة على الأمر بالخشوع وتسكين الجوارح .

وقد ذكر المفسرون من السلف في تفسير قوله تعالى : « والذين هم في صلاتهم خاشعون » ما يناسب حديث الأصل . فأخرج ابن المبارك في « الزهد » وعبد الرزاق والفرلياني وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصححه البيهقي في « سننه » عن علي عليه السلام « أنه سئل عن قوله تعالى : « والذين هم في صلاتهم خاشعون » . قال : الخشوع في القلب ، وأن تلين كنفك للرء المسلم ، وأن لا تلتفت في صلاتك . وقال زيد بن علي في تفسير

الآية : الخشوع في القلب إذا خضع خشعت الجوارح ، وإذا أشر أشرت الجوارح . وأخرج
 المرشد بالله في « أماليه » بسنده الى قاسم بن الاصبع بن نباتة ، قال : « سمعت زيد بن علي
 يقول : « الذين هم في صلاتهم خاشعون » . قال : الخشوع في القلب ، إذا خضع القلب خشعت
 النفس ، وإذا أشر القلب أشرت النفس » . وقال^(١) في تفسيرها ايضاً معناه : لا تطمع أبصارهم
 ولا يلتفتون . وفي « الدر المنثور » آثار كثيرة عن السلف في أن الخشوع تسكين الأطراف .
 وقال ابن حجر : الخشوع تارة يكون من قبل القلب ، كالخشية ، وتارة يكون من قبل
 البدن كالسكون . وقيل : لا بد من اعتبارهما ، حكاه الفخر الرازي في « تفسيره » . ويدل
 على أنه من عمل القلب حديث علي عليه السلام : « الخشوع في القلب » أخرجه الحاكم .
 وأما حديث : « لو خضع قلبه لخشعت جوارحه » ففيه إشارة الى أن الظاهر عنوان الباطن . اهـ .

وتفسير الحسن يؤيد ما ذكره الفخر الرازي ، وعلى كون المراد به خشوع البدن .
 ولا يعارضه حديث أبي بكر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « تموزوا بالله
 من خشوع النفاق » قالوا : وما خشوع النفاق يارسول الله ؟.. قال : خشوع البدن
 ونفاق القلب ، أخرجه الحكيم الترمذي والبيهقي في « شعب الايمان » وهو عند أحمد وابن
 أبي شيبة عن أبي الدرداء بلفظ : « استمذوا بالله من خشوع النفاق أن يرى البدن خاشعاً
 والقلب ليس خاشع » . لانه يدفع التعارض بأن حديث أبي بكر وحديث أبي الدرداء أريد بهما
 الأمر بالتعود من الرياء وهو اظهار المصلي التواضع والاتسام بهيئة الصالحين ، وخشوع الجوارح
 في الحديث الأول المراد منها الواقع على الصفة المحمودة من خلوصها عن شوائب الرياء . وفي
 قوله : « لو خضع قلبه ... » الحديث ... دليل على أن الخشوع أمر مطلوب في الصلاة بدلالة السياق ،
 والواجب من ذلك خشوع الجوارح . وأما خشوع القلب فهو من اللواهب الالهية يرزقها
 بعض العباد دون بعض ، وينبغي المصلي التعرض له والحفاظة عليه ، اذ هو من الصلاة بمنزلة
 الروح من الجسد .

وقال زيد بن علي عليه السلام : إذا دخلت في الصلاة فلا تلتفت يمينا

(١) يمني الامام زيد بن علي . ٨١ .

ولاشمالاً ، ولا تعبث بالحصى ، ولا تفرقع أصابعك ، ولا تنفض أناملك ،
ولا تمسح جبهتك حتى تفرغ من الصلاة .

أما النهي عن الالتفات في الصلاة فلحديث أبي ذر عند أبي داود والنسائي ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا التفت انصرف عنه » . وأخرج البخاري والنسائي وأبو داود من حديث عائشة قالت : « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الالتفات في الصلاة ، فقال : هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد » . وفي « مجمع الزوائد » عن أبي هريرة قال : « أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث ، ونهاني عن ثلاث . فهاني عن نقرة كنقرة الديك ، وإقماء كاقماء الكلب ، والفتات كالفتات الثعلب » . رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في « الاوسط » واسناد أحمد حسن .

وقد أجمع العلماء على كراهة الالتفات في الصلاة ما لم يستدير بوجهه القبلة ، وجمهورهم على أنه لا يبطل الصلاة إذا كان يسيراً ، فإذا استدبرها بطلت صلاته لفوات شرط الاستقبال . وقال أبو ثور : إذا التفت يده كله فسدت صلاته . وقال الحكم بن عتيبة : من تأمل بين يمينه في الصلاة أو عن شماله حتى يعرفه فليست له صلاة . وذهب عطاء ومالك وأبو حنيفة وأصحابه والاوزاعي إلى أنه لا بأس بالالتفات ما لم يلو عنقه .

واحتجوا بما أخرجه الحازمي في كتابه « الاعتبار » بسنده إلى ابن عباس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلتفت في صلاته يميناً وشمالاً ، ولا يلوي عنقه » . وبما أخرجه أبو داود من حديث سهل ابن الحنفلية قال : « ثوب بالصلاة - يعني صلاة الصبح - فيجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وهو يلتفت إلى الشعب » . قال الحازمي وغيره : واسناده حسن .

وأجيب عنه بوجهين :

أحدهما - إن الشعب كان في القبلة فكان لا يلتفت ليميناً ولا شمالاً ولا يلوي عنقه ، وفيه نظر اذ ذلك مفتقر إلى دليل ، وإن كان تأويلاً ، ففيه إخراج الالتفات عن معناه لغة إذ هو صرف الوجه إلى ذات اليمين أو الشمال ، كما في « المصباح » .

ثانيها- انه منسوخ بما أخرجه الحازمي في « الاعتبار » بسنده الى أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كان إذا صلى الصبح رفع طرفه إلى السماء فتنزل : « والذين هم في صلاتهم خاشعون » . وأخرج أيضاً بسنده الى ابن سيرين قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام في الصلاة نظر هكذا وهكذا ، فلما نزل : « قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون » نظر هكذا » . قال أبو شهاب : يعني يصره نحو الأرض .

وقد يجاب عن دعوى النسخ بأنه ليس فيه تصريح برفع الحكم الاول ، بل ارشاد الى ماينبغي فعله في الصلاة ، ولذا جاء في الآية بصيغة الاخبار . وأيضاً فلا يصار اليه الا عند تعذر الجمع ، وهو ممكن بان يقال تحمل أحاديث النهي عن الالتفات على الكراهة ، وما وقع من فعله صلى الله عليه وآله وسلم بيان للجواز . ويؤيده إقرار النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبابكر في التفاته في صلاته في قصة تقدمه في غيبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليصلح بين بني عمرو بن عوف ، ولا يشكل على ذلك أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم كان واقعاً على خلاف الاكمل والافضل ، لأنه قد ينضم الى الفضول ما يصير به فاضلاً راجحاً على غيره ، وإن كان الغير فاضلاً لذاته ، وهاهنا كذلك . فانه صلى الله عليه وآله وسلم لما كان في مقام التشريع وتبيين الاحكام كان مافعله فاضلاً في حقه دون غيره على أنه يقال : ان التفاته صلى الله عليه وآله وسلم كان لحاجة . وقد صرح العلماء أن الالتفات للمعذر جائز بلا كراهة . وقد ترجم البخاري له باباً في « صحيحه » فقال : « باب هل يلتفت لامر ينزل به ... الخ » وأورد مايدل على جوازه ، والله أعلم .

وأما الميث بالخصى ففي النهي عنه أحاديث ، منها ما في « مجمع الزوائد » عن ابن عمر قال : « كنما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة ، ورجل يقلب الحصى بيده ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التفت الينا فقال : أيكم المقلب الحصى بيده ، فقام رجل ، فقال : أنا يا رسول الله ، فقال : انه حظك من صلاتك » رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه الوازع بن نافع ، وهو ضعيف . وروى الهيثمي نحوه عن السائب بن يزيد مرفوعاً ، وقال : فيه يزيد بن عبد الملك يختلف فيه . اهـ . ولكن معناه ثابت عند البخاري ومسلم وأحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه وأبي داود ، واللفظ له من حديث معقيب « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا تمسح - يعني الأرض - وأنت تصلي ، وإن كنت ولا بد

فاعلا ، فواحدة تسوية للحصى ، وبالجملة فهو فعل مناف للصلاة فإن كان كثيراً أفسدها كسائر الأفعال التي ليست لاصلاح الصلاة ، وإن كان قليلا كان مكروهاً غير مفسد .

وأما فرقة الأصابع فهي - بقاء وقاف وراء مهملة - تنقيض الأصابع حتى يسمع لمفاصلها صوت ، ولم يسمع بقافين ، ذكره في « النهاية » . وفي « مجمع الزوائد » من حديث معاذ بن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقول : « إن الضاحك في الصلاة والمثلث والمفقع أصابعه بمنزلة واحدة » رواه أحمد والطبراني في « الكبير » ، وفيه ابن لهيعة وفيه كلام عن زبَّان بن فائد وهو ضعيف . وفي « سنن ابن ماجه » من حديث علي عليه السلام « لا تققع أصابعك في الصلاة » . اهـ . والتفقيع غمز الأصابع حتى يسمع لها صوت . قال في « المنهاج » : وهي مفسدة للصلاة لأنها أفعال كثيرة لالاصلاحها كما لو قص أظفاره .

قلت : وفي كونها مفسدة نظر لأنه قد اغتفر في الصلاة ما هو أكثر منها فعلا ، فالظاهر حل النهي على الكراهة ما لم يثبت حديث معاذ بن أنس فقد يدل على المراد .

وأما نفوذ الأثامل فهو إزالة ما يعلق بها من تراب ونحوه ، وحكه الكراهة كما في مسح الحصى عن الجبهة كما في قوله عليه السلام : « ولا تمسح جبهتك حتى تفرغ من الصلاة » . وفي ذلك أحاديث منها ما رواه الطبراني في « الأوسط » عن ابن عباس : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمسح وجهه في الصلاة » . وأخرج أبو داود والترمذي وأحمد بن حنبل والنسائي عن أبي ذر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحصى فإن الرحمة تواجهه » . وهو في « مجمع الزوائد » عن أبي ذر بلفظ : « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مسح الحصى - يعني في الصلاة - فقَالَ : مسحة واحدة » رواه البراز ، وفيه محمد بن أبي ليل وهو ضعيف . اهـ . وعن جابر بن عبد الله قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مسح الحصى ، فقال : واحدة » ، ولأن تمسح عنها خير من مائة ناقة كلها سود الحديث . يبيح له ابن الأثير في « جامع » ، وهو في « مجمع الزوائد » وقال : رواه أحمد ، وفيه شرحبيل بن سمعد وهو ضعيف . قال بعض شراح الحديث : واعلم أن من السنة أن لا تعمل جوارحك في الصلاة في غيرها ومسح الحصى غيرها فلا ينبغي أن يمسح المصلي ولا يعبت بشيء من جسده ولا يأخذ شيئاً ولا يضعه ، فإن فعل لم

تنتفض بذلك صلاته ولا سهو عليه . وكانوا يشددون في مسح الحصى لوضع الجبين ، لا يشددون في مسح الوجه من البزاق . روي عن عطاء ، وهي كراهة تنزيه باجماع العلماء .

وقوله : « فان الرحمة تواجهه » أي فينبغي أن يتهيأ لها بالخشوع والسكون حتى تستقر فيه ، لأن عليها من العبد موضع الشكر منه ، وعلامة مواجهتها مقابلتها بالامتثال والخشوع ومسح الحصى يمنع ذلك ، وكذا ما في حكمه من وجود الحركات لغير حاجة الصلاة ولا لعذر يقتضيها ، وليس المعنى أن الرحمة على الحصى .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « لا يقطع الصلاة شيء وادروا ما استطعتم » .

أخرجه محمد بن منصور في « الأمالي » في باب « ما يستر المصلي وما يقطع الصلاة » ولفظه : حدثنا أبو كريب عن ابن أبي زائدة ، عن أبيه ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي قال : « لا يقطع الصلاة شيء ولكن أدروا ما استطعتم » . قال في « التخريج » : ابن أبي زائدة ، هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، وهو وأبوه ثقتان ، أخرجهما الستة . وأبو اسحاق السبيعي أخرجه له الستة أيضا . والحرث بن عبد الله الأعور صاحب علي عليه السلام وحديثه حسن ، وقد تكلم فيه وقد وثق . ورجال هذا الاسناد رجال الصحيح ما خلا الحرث وهو ثقة وسامع بعضهم من بعض معروف في « تهذيب الكمال » . وفي مسند علي عليه السلام من « جمع الجوامع » ما لفظه : عن علي قال : « لا يقطع الصلاة شيء ، وادروا عن أنفسكم ما استطعتم » . أخرجه عبد الرزاق ، وأخرجه مالك بلاغا في « الموطأ » ، قال : بلغني أن علي بن أبي طالب قال : « لا يقطع الصلاة شيء مما يمر بين يدي المصلي » ذكره ابن بهران في « المعتمد » . وأخرج البيهقي بإسناده إلى سعيد بن المسيب أن علياً وعمر قالوا : « لا يقطع صلاة المسلم شيء وادروهم ما استطعتم » ، أخرجه في « باب الدليل على أن مرور الكلب وغيره بين يدي المصلي لا يفسد الصلاة » .

وهذه الآثار الموقوفة على أمير المؤمنين كرم الله وجهه قد ورد معناه مرفوعاً . فأخرج أبو داود من حديث أبي سعيد ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يقطع

الصلاة شيء وادركوا ما استعلمتم فانما هو شيطان». قال بعض شراح السنن : وهو صحيح رجاله على شرط الصحيح ، وفيه مجالد بن سميد انفرد به مسلم ، ونحوه في جمع الزوائد « من حديث أبي أمامة مرفوعاً قال : رواه الطبراني في « الكبير » واسناده حسن ، وقد احتج بذلك الجمهور .

وقال بعضهم : يقطع الصلاة الكلب الاسود والحمار والمرأة ، ويروى عن ابن عمر والحنن البصري وأنس . واحتجوا بادلة منها ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة وبقي من ذلك مثل مؤخره الرجل » . ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من حديث أبي ذر رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا قام أحدكم يصلي فانه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل فاذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل ، فانه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الاسود ، قال : قلت : يا أبا ذر ما بال الكلب الاسود من الكلب الاسفر من الكلب الاحمر ؟ . . . قال : يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما سألتني ، فقال : الكلب الاسود شيطان . وفي الباب غير ذلك ، وهو مبني على قاعدة العمل بالخاص فيما تناولسه ، كهذه الاحاديث الدالة على أن هذه الثلاثة تقطع وبالعامة فيما عداه كحديث أبي سميد . وقد جنح الى تقريره ابن القيم ، فقال : فان لم تكن سترة فانه صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « انه يقطع الصلاة مرور المرأة والحمار والكلب الاسود » ثبت ذلك عنه من رواية أبي ذر وأبي هريرة وعبد الله بن مغفل وابن عباس ، قال : ومعارض هذه الأحاديث قسان : صحيح غير صريح ، وصريح غير صحيح ، فلا يترك ما ثبت لمعارض هذا شأنه . « وكان صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وعائشة نائمة في قبلته » وذلك ليس بالمأثر ، فان الرجل يحرم عليه المرور بين يدي المصلي ولا يكره له أن يكون لابناً بين يديه ، وهكذا المرأة يقطع مرورها الصلاة دون لبثها . اهـ . وقال أحمد بن حنبل : يقطعها الكلب الاسود ، وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء .

ووجه قول أحمد انه ورد حديث اعتراض عائشة في قبله النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإذا سجد غمزها فقبضت رجلها وإذا قام بسطتها . وفي الحمار حديث ابن عباس بمروره راكباً على الحمار بين يدي الصف والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بهم في منى ، وذلك في

حجة الوداع ولم يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بإعادة الصلاة ولا سأل أحد من الصحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك . وحملوا مطلق الكلب في بعض الروايات على تقييده بالاسود في بعضها ولم يجد لذلك معارضاً ، فقال به : وانما لم يحزم بالقول بعدم القطع في حق الجمار لاحتمال أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشعر بذلك ، أو أن سبلة الامام سيرة للمأموم . وفي حق المرأة لاحتمال انه يفتقر اعتراض الراقد دون المسائي والقاعد لقلة تشويشه دونها . ويؤيد ذلك ما في رواية النسائي لحديثها في اعتراضها في قبلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم « فأكره أن أقوم فأمر بين يديه فأنسل أنسل » فظهر أنها كرهت القيام دون الانسل .

والذي تمسك به الجمهور في الاعتذار عن أدلة من خالفهم وجهان :

أحدهما : سلوك طريقة الجمع بين الاحاديث بان يحمل القطع تارة على الابطال كما في حديث حديث أبي سعيد ، وأخرى على النقص كما في سائر الاحاديث . لان الظاهر من حديث أبي سعيد انه ورد مورد البيان لسائر الأحاديث ، ولذا قال : « لا يقطع وادروا » . والقطع أمر مجازي يحتمل الابطال والنقص فهو جمع بأعمال الدليلين على أصلها بخلاف التخصيص . والنسخ ذكره في « المنار » . ويؤيد هذه الطريقة ماسيأتي في أحاديث « المجموع » عن علي عليه السلام ، قال : « كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنزة يتوكأ عليها ، وتفرز بين يديه إذا صلى ، فصلى ذات يوم وقد غرزها بين يديه ، فر بين يديه كلب ثم حمار ثم مرت امرأة ، فلما انصرف ، قال : رأيت الذي رأيتم وليس يقطع صلاة المؤمن شيء ، ولكن ادروا ما استعظمت » وقصد أخرجه المؤيد بالله بهذه الطريق ، قال : ويؤيد ذلك عمل الصحابة كعلي وعثمان وعائشة وابن عباس . ولذا قال أبو داود : إذا تنازع الخبران عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نظر الى ما عمل به الصحابة من بعده ، وقد جعله بعض الأصوليين أحد مايقع به الترجيح .

ثانيهما : أن حديث أبي ذر وما في معناه منسوخ بحديث ابن عباس المتقدم لتأخره إذ هو في حجة الوداع . وتقدم أحاديث القطع ، ويدل على تقدمها ما أخرجه أبو داود بسند غريب من حديث يزيد بن غرآن ، قال : « رأيت رجلاً يتوكأ مقمداً ، فقال : مرت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا على حمار - وهو يصلي - فقال : قطع علينا صلاتنا قطع الله أثره . وفي سنده مولى يزيد بن غرآن وهو مجهول ، ذكره المنذري . وقال البخاري : قال أبو مسهر : نا سعيد بن عبد العزيز ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن غرآن ، فقد رواه عن يزيد بن غرآن

عبدالرحمن ، وحسبك به فزال ضعفه بالجهالة، ذكره بعض شراح السنن. ووجه الدلالة ما فيه من تاريخ القصة وتقدمها على حجة الوداع ، وهذا جزم الحازمي في كتابه .

وأجيب بأن دعوى النسخ غير مسلمة إذ لا يصار إليه الا عند تعذر الجمع بين الأحاديث وتأويلها وقد أمكن ، ولو سلم علم التاريخ في حق الحمار في غيره ممنوع للجهالة المتقدم والمتأخر . على أنه لا يتم الاستدلال بحديث ابن عباس ، وما ذكر من حديث « المجموع » الآتي الا بتسليم أن ستره الامام ليست ستره ابن خلفه . وقد قام الدليل على خلافه وهو ما أخرجه الطبراني في « الاوسط » من حديث أنس مرفوعاً : « ستره الامام ستره لمن خلفه » وفيه سويد بن غاصم ضعيف . وهو عند عبد الرزاق من حديث ابن عمر موقوفاً . وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : « هبطنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ثنية اذآخر^(١) فحضرت الصلاة ، فوصل الى جدار فالتحذه قبلة ونحن خلفه ، فجاءت بهيمة تمر بين يديه فمازال يدارئها حتى لصق بطنه بالجدار ، ومرت من ورائه . » وأخرج أيضاً عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يصلي فذهب جدي يمر بين يديه فجعل يتقيه » . قال بعض شراح كتابه : حديث عمرو بن شعيب حسن على ما تقرر في أحاديثه . وقد أخرجه ابن عبد البر عن خالد بن يزيد الارقط ، قال : نا هشام بن الغاز ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر ، فجاءت بهيمة لتمر بين يديه فجعل يدارئها حتى رأته لصق منكبه بالجدار ، فمرت خلفه » ثم قال : وحديث ابن عباس صحيح . اهـ .

وقد نقل القاضي عياض الاتفاق على ذلك أعني أن ستره الامام ستره لمن خلفه لحديث ابن عباس « أنه مر هو وغلام راكبين على حمار بين يدي الصف » وقد تقدم وقد تعقب دعوى الاجماع المحافظ ابن حجر بما أخرجه عبد الرزاق ، عن الحكم بن عمر الفغاري « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بأصحابه في سفر وبين يديه ستره ، فمرت حمير بين يدي أصحابه ، فأعاد بهم الصلاة » . وفي رواية قال : « إنها لم تقطع صلاتي لكن قطعت صلاتكم » . وظاهره معارض لحديث ابن عباس ، وقد يرجح حديثه بأنه من رواية « الصحيحين » دون حديث

(١) اسم جبل منه والثنية الدفبة أو طريقها أو الجبل أو الطريقة فيه أو إليه . « قاموس » .

الحكم مع ظن تأخر حديث ابن عباس . قال في «فتح الباري» : ولا يقال لا يترجم بما ذكر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لاحتمال أن يكون الصف حائلاً دون رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم . لا نقول قد تقدم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى في الصلاة من وراء كما يرى من أمامه، وتقدم أن رواية المصنف في الحج أنه مر بين يدي بعض الصف الأول فلم يكن هناك حائل دون الرؤية ، ولو لم يرد شيء من ذلك لكان توفر دواعيهم على سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عما يحدث لهم كافي في الدلالة على إطلاعه على ذلك ، كيف وقد ورد صريحاً فيها ذكر من حديث «المجموع» الآتي بلفظ : « رأيت الذي رأيتم ... الخ » ، والله أعلم .

قوله: «وادرأوا ما استطعتم» دليل على مشروعية درء المار بين يدي المصلي ، وهو مقيد في حديث أبي سعيد بما إذا كانت الصلاة إلى شيء يستتره . ولفظه عند الشيخين وغيرها : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره عن الناس ، فأراد أحد أن يجتاز بين يديه ، فليدفع في نحره ، فإن أبي فليقاتله فإنما هو شيطان » . وحكى النووي الاتفاق على أن حكم هذه المشروعية الندب ، وتعبه ابن حجر بأن فيه خلافاً للظاهرية ، فقالوا بالوجوب لظاهر الأمر في قوله : « فليدفع في نحره » .. فليقاتله . وفي رواية : « فليجعل يده في صدره فليدفعه » . وهو أيضاً صريح في أن الدفع باق على حقيقته ، وليس المراد به الإشارة كما ذهب إليه بعضهم . وعن ابن عمر مرفوعاً : « لا تصلوا إلا إلى سترة ، ولا تدع أحداً يمر بين يديك » ، فإن أبي فقاتله فإن معه القرين ، أخرجه ابن حبان والحاكم . وفيه دليل على جواز الفعل اليسير في الصلاة لصلاحها ، وقد جعله بعض العلماء دليلاً على ذلك مطلقاً^(١) . فقال أبو عمر بن عبد البر : فيه دليل على أن العمل القليل في الصلاة جائز ، كقتل البرغوث وحك الجسد وقتل العقرب وما خف من الضرب ما لم يكن متتابعاً ، ودرء المار بين يدي المصلي ، وهذا كله ما لم يكثر فإن كثرت أفسد . وما علمت أن أحداً من العلماء خالف هذه الجملة ، ولا علمت أن أحداً جعل بين العمل القليل الجائز والكثير حداً إلا ما يمارفه الناس ، ومن

(١) سواء كان لصلاحها أو لا . ا . ه . منه .

العمل شيء لا يجوز منه القليل ولا الكثير في الصلاة ، وهو الأكل والشرب والكلام عمداً من غير شأن الصلاة، وكل ما بينها من اللهو والمعاصي، وما لم يرد فيه اباحة قليلة وكثيره غير جائز فيها . قال : والمقاتلة : المدافعة ، واطنه كلاماً خرج على التخليط ولكل شيء حد. واجمعوا على أنه لا يقاتله بسيف ولا بخنجر ولا يبلغ معه مبلغاً تفسد به صلاته ، فيكون فعله ذلك أضر عليه من مروره بين يديه . وفي إجماعهم على ما ذكرنا ما بين لك المراد من الحديث ، وقد بلغني أن عمر بن عبد العزيز في أكثر ظني ضمنَّ رجلاً دفع رجلاً آخر بين يديه - وهو يصلي - فكسر أنفه دية ما جرى على نفسه . وفي ذلك دليل على أنه لم يكن له أن يبلغ به ذلك لأن ما تولد من المباح معفو عنه . اهـ .

* * *

باب الحدث في الصلاة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « في الرجل تخرج منه الريح أو يعرف أو ^(١) يذرعه القيء وهو في الصلاة ، فإنه يتوضأ ويبنى على ماضى من صلاته ، فإن تكلم استأنف الصلاة ، وإن كان قد تشهد فقد تمت صلاته » .

أخرج الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في « سننه » في الأحداث الناقضة الوضوء مالفظه : حدثنا يزيد بن الحسين بن يزيد البزار ، قال : أنا محمد بن اسماعيل الحساني ، قال : أنا وكيع ، قال : أنا علي بن صالح واسرائيل ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم ، عن عسلي رضي الله عنه قال : « إذا وجد أحدكم رزاً أو قيئاً أو رعافاً فليتنصرف فليتوضأ ، ثم لين على صلاته ما لم يتكلم » . وأخرج البيهقي في « سننه » أخبرنا أبو عبد الله بن البيع الحافظ ^(٢) ، أخبرني محمد بن أحمد بالقيء ، فإقرأت عليه ، نا محمد بن يونس ، نا روح ، نا شعبة ، نا أبو اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة أن علياً عليه السلام قال : « من وجد في بطنه رزاً أو قيئاً فليتنصرف فليتوضأ ، فإن لم يتكلم احتسب بما صلى ، وإن تكلم استأنف الصلاة » . أخبرنا الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان ببغداد ، أخبرنا حمزة بن محمد بن العباس ، نا عباس بن محمد الدوري ، نا عبيد الله بن موسى ، نا اسرائيل ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي رضي الله عنه أنه قال : « أيما رجل دخل في الصلاة فأصابه رز في بطنه أو قيء أو رعاف

(١) أو يدره ... الخ

(٢) هو الحاكم . ٥١٠ . منه .

فخشى أن يحدث قبل أن يسلم الامام ، فليجعل يده على أنفه ، وإن كان يريد أن يعتد بما قد مضى ، فلا يتكلم حتى يتوضأ ، ثم يتم ما بقي وإن تكلم فليستقبل ، وإن كان قد تشهد وخاف أن يحدث قبل أن يسلم الامام ، فليسلم فقد تمت صلاته ، رواه الثوري عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي بن بعض مناه . والحرث الاعور ضعيف ، وعاصم بن ضمرة غير قوي . اهـ .

قيل : قد تقدم غير مرة تصحيح الاحتجاج بحديث الحرث . وعاصم بن ضمرة محتج به أيضاً عند الأئمة من أهل البيت عليهم السلام وغيرهم .

قال في « الطبقات » : هو كوفي تابعي . قال سفيان : كنا نعرف فضل حديث عاصم على حديث الحرث وقال أحمد : عاصم بن ضمرة أعلى من الحرث ، وهو عندي حجة ، وكذا عن محمد بن عبد الله بن عمار ، ووثقه ابن المديني والمعيني ، وروى عنه أبو اسحاق السبيعي ، وقال : ما حدثني حديثاً قط الا عن علي عليه السلام . اهـ . المراد :

والرز - بكسر الراء وتشديد الزاي - : الصوت الخفي . قال في « النهاية » : يريد به القرقرة . وقيل : هو غز الحداث وحركته للخروج . وأمره بالوضوء لئلا يدافع أحد الاختين ، والا فليس بواجب إن لم يخرج الحدث . اهـ .

وفي « تلخيص ابن حجر » ما فله : ابن ماجه والدارقطني من حديث ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من أصابه في أو رعا أو قل أو مذي فليتوضأ ، ولين على صلاته ، وهو في ذلك لا يتكلم » ، لفظ ابن ماجه . وأعله غير واحد من رواية اسماعيل بن عياش ، عن ابن جريج ؛ ورواية اسماعيل بن عياش عن الحجازيين ضعيفة . وقد خالفه الحفاظ من أصحاب ابن جريج فرووه عنه ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وذكر عن جماعة من الحفاظ تضعيف الرواية المرفوعة وقوى الرسالة ، وكذا البيهقي في « سننه » .

وأشار صاحب « المنار » الى دفع ما قيل في اسماعيل بن عياش ، وأنه اعتبار للمحدثين يحتاج اليه عند الترجيح فقط . وقد تقدم نقله في باب نواقض الوضوء ؛ وكذا الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في « الامام » ، فقال : وعن اسماعيل بن عياش ، قال : حدثني ابن جريج ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا جاء أحدكم في صلاته أو قل أو قل »

فلينصرف ليتوضأ ، ولين على صلاته ما لم يتكلم » . قال ابن جريج : وحدثني بن أبي مليكة ، عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، مثله أخرجه الدارقطني بإسناد من وجهه واللفظ لاحدهما ، والآخر نحوه ، وإسماعيل بن عياش وثقه ابن معين مطلقاً ، وأثنى يزيد بن هارون على حفظه ثناء بليغاً . اهـ . وقال ابن حجر بعد أن أورد آثاراً في أسانيدهما مقال يقوي ما تقدم ما لفظه : ورواه عبد الرزاق في « مصنفه » مسوقاً على علي عليه السلام ، وإسناد حسن . اهـ .

وقد ذهب الى العمل بظاهر حديث الأصل وما في معناه جماعة من السلف ، منهم علي عليه السلام وعمر وابن عمر وغيرهم ، فقالوا : يبطل الوضوء وبني على الصلاة . وذهب اليه مالك في المشهور عنه وأبو حنيفة وابن أبي ليلى وداود ، وهو قول الشافعي في القديم . وروي البيهقي عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عباس رضي الله عنها « كان يعرف فيخرج وبفسل الدم ثم يرجع فيني على ما قد صلى » . وروي أيضاً عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي ومالك بن أنس والليث بن سعد وأمامة بن زيد أن نافعاً حدثهم أن عبد الله بن عمر : « كان إذا رجع انصرف ثم توضأ ، ثم رجع فني على ما صلى ولم يتكلم » . وقال بعده : هذا عن ابن عمر صحيح . وقد روي عن علي رضي الله عنه . وأخرج أيضاً عن مالك عن يزيد بن عبد الله « أنه رأى سميد بن المسيب يعرف وهو يصلي فأثنى حجراً أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأثنى بوضوء فتوضأ ثم رجع فني على ما قد صلى » . وروي أيضاً عن أبي سميد الخولاني قال : « يرجع وبني على ما قد صلى » - يعني في الرعاف - . وروي أيضاً عن أبي عمرو أنه سمع عطاء يقول : « ينصرف فيتوضأ ولا يكلم أحداً ، ثم يرجع فيني على ما قد صلى » . قال البيهقي : وروناه عن طاووس وسليمان بن يسار وغيرهما ؛ وحكي أيضاً عن الشافعي أنه قال (١) لولا مذهب (٢) الفقهاء لرأيت أن من انحرف عن القلة لرعاف أو غيره فعليه الاستئفاف .

(١) في « الامالي » . اهـ . البيهقي .

(٢) كان في الام السوداء والبيضة مما بعد قوله : « أنه قال لولا الى قوله ، وفي مسند أبي بكر » وكتب عليه الصنف رحمه الله في هامش البيضة ما لفظه : يصح من سنن البيهقي - ان شاء الله تعالى - وقد صححه منها بحمد الله ، كما ترى من نسخة صحيحة معتددة عليه - فلم ابن الصلاح . اهـ . من خط حميد الشارح العلامة احمد بن محمد السياغي رحمه الله تعالى .

وفي مسند أبي بكر من « جمع الجوامع » ما لفظه : عن أبي بكر وعمر بن الخطاب في الرجل إذا رعى في صلاته قالاً : « ينقتل فيتوضأ ثم يرجع فيصلي ويستدبما مضى » أخرجه ابن أبي شيبة . وفي مسند عمر ما لفظه : عن محمد بن الحارث بن أبي ضرار : « أن عمر بن الخطاب كان يصلي بأصحابه ، فرعى فأخذ بيد رجل قدمه ، ثم ذهب يتوضأ ، ثم صلى ما بقي من صلاته » ولم يتكلم العنسى عليه ط في حربه . ١ هـ .

وذهب أكثر العترة وابن سيرين وإحدى الروايتين عن مالك وأخير قول الشافعي إلى أن سبق الحديث عمده وسهوه بطل الصلاة ، ويجب على المكلف استئذانها . واحتجوا بمحدث علي بن طلق ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا فسا أحدكم في الصلاة فليصرف وليتوضأ وليعد الصلاة » رواه الحنسة ، وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان ، وأخرجه الدارمي وأحمد بن حنبل . ونقل الترمذي عن البخاري ، قال : لا أعلم لعلي بن طلق غير هذا الحديث الواحد . وقال ابن حبان : لم يقل فيه : « وليعد صلاته » إلا جرير بن عبد الحميد وأعله ابن القطان بمسلم بن سلام الحنفي وهو لا يعرف . وفيه نظر لأن ابن حبان وثقه وذكره في « الخلاصة » . وذكره البخاري أيضاً ، وبما أورده في « مجمع الزوائد » عن حصين المزني ، قال : قال علي بن أبي طالب على المنبر : أيها الناس إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « يقطع الصلاة الحديث لا استحجيكم مما لا يستحي منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . والحديث أن تفسو أو تضروا » رواه عبد الله بن أحمد في « زياداته على أبيه » والطبراني في « الأوسط » . وحصين قال ابن معين : لا أعرفه . ١ هـ .

وظاهر القطع بطلان الصلاة كما في : « يقطع الصلاة مرور المرأة » الحديث ... وهو مع الذي قبله يمارض حجة الأولين .

وأجاب بعض المتأخرين^(١) بترجيح حديث طلق على حديث عائشة لأنه مثبت لاستئذان الصلاة وذلك ناف ، ولأن فيه زيادة تشديد وهو أرجح . وأجيب بأنه عند التعارض يرجع إلى الأصل . والأصل عدم الفساد . والترجيح بالتشديد لوجه له لأن التخفيف أنسب بما بنيت عليه هذه الشريعة من رفع الحرج . وجنح صاحب « النار » إلى طريقة الجمع ، فقال :

(١) هو صاحب « البدر التام » . ١ هـ . منه .

أحسن جمع بين أحاديث هذا الباب أن التيء والرعاف وما هو من قبيلها من الغالب في الغالب لا يتصل به الصلاة كما هو نص الحديث ، أو ما هو في معنى النص ، وتبطل فيما يدخله الاختيار في الغالب كالحديث . اهـ . وهو حاصل مذهب الثوري . وذكر بعض المتأخرين وجهاً آخر في الجمع بأن يحمل حديث عائشة على من غلبه الحدث ، وحديث طلق على من تعمله تفلطاً على المعتمد ، وهو أنسب بكلام الأصل ؛ فيكون المراد من قوله: «تخرج منه الريح ... الخ» ما كان على وجه الغلبة . وقوله في حديث طلق : «إذا فسا أحدكم» معناه متعمداً ، لذلك قال في «النجوم» : والحق أنه ان اعتد بتصحيح ابن حبان لحديث علي بن طلق فهو معمول به لصحته ، وإن ضعفه الأكثر كما يفهم من قول ابن حجر ، والأرجح إلى الأصل وهو عدم الفساد ، إذ لا معنى للترجيح مع عدم الصحة سيما مع صحة حديث ذي الدين التضمن لهما صلى الله عليه وآله وسلم ما بقي من صلاته وسجوده للسهو مع كونه قد تكلم عمداً ، لكنه في حكم الساهي لعدم علمه أنه في الصلاة ، وحديث خلعه صلى الله عليه وآله وسلم لتعليه في الصلاة لقدر فيها وبنائه على ما قد مضى منها . اهـ .

وقد يقال : الترجيح فرع التعارض ، ولا تم دعوى التعارض إلا بتوارد الدليلين نفيًا وإثباتًا على معنى واحد ، وليس في حديث عائشة ذكر الحدث الذي تضمنه حديث طلق بن علي إلا بأن يدعى بأن الأحداث جميعاً سواء في الحكم ، ولكنه محل النزاع ، فسلوك طريقة الجمع أحوط للذمة . وأسلم من أطراح أحد الحديثين . وحديث عائشة لا ينقص عن رتبة حديث طلق إن لم يكن أرجح منه لاعتزاده بعمل الخلفاء الراشدين وغيرهم من أكابر الصحابة وسادات التابعين .

قوله : « وإن كان قد تشهد فقد تمت صلاته » دليل على أن التسليمتين غير واجبتين ، وقد تقدم في شرح حديث التشهد أنه مذهب جماعة من العلماء ، وهو إحدى الروايتين عن زيد ابن علي ، وإن الاحوط في مذهبه فعل التسليم ما لم يضطر إلى الخروج كما في هذه الصورة . وأما تأويل قوله عليه السلام بأن المراد وإن كان قد تشهد يعني تشهداً كاملاً ، ومن جملة التسليمتان فتكلف ظاهر ، والله أعلم .

قال زيد بن علي : هذه الثلاث يسنى عليهن ، وثلاث لا يسنى عليهن : البول والغائط والقهقهة ، لأنها تنقض الوضوء والصلاة .

أشار عليه السلام بالثلاث إلى ما تقدم في خبر الأصل ، وهي الربيع والرعاف والقيء للأدلة القاضية بأن المكلف يعيد منها الوضوء ويبني على صلاته ، ولأن الأصل عدم الفساد ، وما كان من الأحداث مفسداً فبدليل يوجب كائناً الذي ذكرها عليه السلام .

أما البول والغائط فلائها حدثان متوقفتان على الاختيار في الغالب . وقد حكى في « البحر » وغيره الاجماع على أن من تمعد الحدث في الصلاة بطلت ولو لنسيانه كونه فيها . واحتج في « المنهاج » على وجوب الاستئذان على من خرج منه الغائط بقوله تعالى : « أو جاء أحد منكم من الغائط » ولم يفصل بين حال وحال ، والبول مقبى عليه بجماع انه حدث يوجب الطهارة لأقبي محله .

وأما القهقهة فلما في « مجمع الزوائد » عن جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يقطع الصلاة الكثير ^{التي هي} وككن يقطعها القهقهة » رواه الطبراني في « الصغير » مرفوعاً وموقوفاً ، ورجاله موثقون . وعن أبي موسى قال : « بيننا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي إذ دخل رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد ، وكان في بصره ضرر فضحك كثير من القوم - وهم في الصلاة - فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله موثقون ، وفي بعضهم خلاف ^ا . واستوفى البيهقي طرقة في « الخلافيات » . وفي مناه ما أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » بسنده إلى أمير المؤمنين مرفوعاً حديث السبع النواقض التي منها « وقهقهة في الصلاة » ، وقد مر الكلام عليه في نواقض الوضوء .

واختلف العلماء في تقض القهقهة في الصلاة للوضوء :

فمند الشافعي أنها لا تنقض مطلقاً ، واحتج بحديث جابر رضي الله عنه انه قال : « وإذا ضحك أحدكم في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء » أخرجه البخاري تعليقاً . وقال ابن حجر :

ووصله الدارقطني وسعيد بن منصور وغيرهما ، وهو صحيح من قول جابر . وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى مرفوعاً لكنه ضعفها .

وزهد أبو حنيفة ، وهو ظاهر إطلاق الامام زيد بن علي عليه السلام : أنها تنقض مطلقاً عمداً كانت أم سهواً لحديث جابر وأبي موسى السابقين لإطلاقها .

وزهدت المهادوية إلى التفصيل ، وهو أن تمدها في الصلاة ينقض الوضوء لا في غير الصلاة ، ولا إذا غلبه الضحك ، ولم يقدر على دفعه جمعاً بين الأخبار بحمل حديث الأعمى على التعمد وحديث جابر عند البخاري تعليقاً على غير التعمد . وأشار صاحب « شرح منظومة المهدي » إلى عدم النقض مطلقاً لتعارض الأدلة وعدم صحته نفيًا وإثباتاً ، والأصل صحة الوضوء وعدم النقض . قال في « التلخيص » : وروى ابن عدي ، عن أحمد أنه ، قال : ليس في الضحك حديث صحيح . وحديث الأعمى الذي وقع في البئر مداره على أبي المالية وقد اضطرب عليه . اهـ . وقد يقال شرط التعارض تكافؤ الأدلة من الجانبين وهو غير موجود هنا . فدلل عدم النقض حديث جابر الذي علقه البخاري ، والصحيح وقفه عليه مع رواية خلافه عنه موقوفاً ومرفوعاً عند الطبراني بسند رجاله ثقات ، فأقل أحواله (١) عدم صحة الاحتجاج به . ودليل النقض حديث أبي موسى وما في معناه ورجاله موثقون ، كما في « مجمع الزوائد » ، وهو وإن لم يبلغ درجة الصحيح كما قال أحمد فلا أقل من أن يكون حسناً ، وهو واجب العمل به ولا معارض له كما عرفت ، وظاهره الإطلاق إذ لا دليل على العمدية ولا قرينة عليها ، بل القرينة قائمة على خلافها ، وهي وجود قرينة التعجب . وحمل الضاحكين على السلامة عن تعمد المعصية لا سيما خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الواجب . وأما التعجب فلا مانع منه إذ هو مقتضى الطبيعة البشرية الخارجة عن حد الاختيار . وبهذا يظهر عدم ورود قول ابن المنذر في حديث أبي موسى أنه لا يصحح ، وحاشا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يضحكوا خلفه وهم خير القرون . اهـ . فان قيل : لو نقضت القيمة بنفسها لا لكونها معصية لنقضت على الإطلاق في الصلاة وغيرها كسائر الأحداث ، ولم يخص بالنقض حال الصلاة . قيل : إذا ورد ال اثر بطل النظر ، والله أعلم .

(١) وإنما كان أقل أحواله ، لأنه قد يقال رواية الرفع زيادة مقبولة لثقة روايتها يصح الاحتجاج بها . اهـ . من خط المصنف .

وقال زيد بن علي في الامام يصلي بالقوم فيحدث به حدث ، إنه يأخذ بيد رجل من خلفه فيصلي بالقوم باقي صلاتهم ، ويذهب هو فيتوضأ ثم يجيء ، فان لحق الأول الثاني صلى معه ، وان لم يلحقه قضى ما بقي عليه .

فيه اشارة الى اجواز الاستخلاف للامام إذا عرض له ما يوجب الخروج عن الصلاة ، وقد قال به جماعة من العلماء . واختلفوا في حكمه هل هو واجب أو مندوب ؟ وهل هو على الفور أو على التراخي ؟ فحكى عن أبي العباس الحسيني أنه واجب ، لانه لا يجوز الخروج من الجماعة مع امكانها . فان أتوا فرادى فسدت ، وهو مبني على مذهبه في وجوب الجماعة . وقال المؤيد بالله : لا يجب الاستخلاف . وفي الطرف الثاني قال المؤيد بالله : انه على الفور ، وعند أبي العباس على التراخي ، وفي تحديد الفور اختلاف مذكور في كتب الفقه .

والأصل في جوازه ما أخرجه الدارقطني في « سننه » حدثنا أبو بكر النيسابوري ، قال : نا الزعفراني ، قال : نا شابة ، قال : نا يونس ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، والحريث ، عن علي عليه السلام قال : « إذا أم الرجل القوم فوجد في بطنه رزاً أو رعافاً أو قيثاً ، فليضع ثوبه على أنفه ، وليأخذ بيد رجل من القوم » الحديث ... وأخرج سعيد بن منصور في « سننه » والبيهقي في « باب الصلاة بامامين » عن أبي رزين قال : « صلى علي عليه السلام فرغف ، فاخذ بيد رجل قدمه ، ثم انصرف » . وفي « المنتقى » عن عمرو بن ميمون « اني لقاكم ما بيني وبين عمر غداة أصيب الا عبيد الله بن عباس ، فما هو الا أن كبر فسمعته يقول : قتلني - أو أكلني - الكلب حين طعنه ، وتناول عبد الرحمن بن عوف قدمه فصلى بهم صلاة خفيفة » . وهو مختصر من البخاري .

قال أحمد بن حنبل : ان استخلف الامام فقد استخلف عمر وعلي ، وان صلوا وحداناً فقد طعن معاوية وصلى الناس وحداناً من حيث طعن أتوا صلاتهم . اهـ . وقد احتج في « المنهاج » و « البحر » على ذلك بعزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لابي بكر في مرضه حين خرج وقد شرع في الصلاة بالناس . واعترض بأن أبا بكر لم يحدث وإنما خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوحى . وقد قرر شارح « الارشاد » الاستدلال بذلك بما افظه :

وان بطلت الصلاة للامام ولو باطلاله لها عمداً جمعة كانت أو غيرها لحدث أو لغيره . جاز له ،
وللأمويين أو أحدهم استخلاف صالح للامامة ولو مستقلاً وصياً ، لان الصلاة بامامين بالتعاقب
جائزة ، كما صح أن أبا بكر كان إماماً ، فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاقضى به
أبو بكر والناس . واذا جاز هذا فيمن لم تبطل صلاته في من بطلت بالاولى لضرورته الى
الخروج منها واحتياجهم الى الامام . اهـ .

وما يقال الوجه أن أبا بكر ممنوع من الامامة بعد حضور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فيكون كمن فسدت صلاته في تضر التام، يرد انه صلى الله عليه وآله وسلم لما تأخر في بعض
غزواته عن الصلاة ووجد الناس قد قدموا عبد الرحمن بن عوف صلى الله عليه وآله وسلم خلفه كما
في حديث المغيرة في « مسلم » ، فلو كانت امامة غيره للصلاة مع حضوره ممنوعة لما ائتم
بعدد الرحمن بن عوف ، ولا مره بالتأخير والاثم ، هكذا قرره في « النجوم » .

قوله : « فان لحق الأول » يعني المستخلف بكسر اللام الثاني - يعني المستخلف - بفتحها -
صلى الله عليه وآله وسلم ، ووجهه عدم المنع من اتمامه به . وقوله : « وان لم يلحقه قضي ما بقي عليه » بناء
على أن سبب خروجه أحد الأحداث المتقدمة التي يبنى معها على ما فعل من الصلاة ،
والله أعلم .

وقال زيد بن علي في الامام يحدث فيقدم رجلاً لم يدرك أول الصلاة :

إن الامام الثاني يصلي بالقوم باقى صلاتهم ، ثم يقدم رجلاً ممن أدرك أول
الصلاة فيسلم بهم ، ويقوم فيقضي ما بقي عليه ، ويتوضأ الأول فيجيء
ويقضي ما بقي عليه .

يريد عليه السلام أن الرجل المستخلف يصح تقديمه وإن فاتته أول الصلاة ، إلا أنه إذا
صلى بمن خلفه باقى صلاتهم فله أن يستخلف بهم من يخرج بهم بالتسليم ممن أدرك أول الصلاة
معهم ، ويقوم تمام صلاته . قال في « المنهاج » : ووجهه بأن الباقي من صلاته له حكم الحدث
الذي يسوغ معه الاستخلاف ، وتحرير القياس انه امام عاقه عائق لا عن تعمد عن إتمام الصلاة
لن خلفه ، فكان له أن يقدم دليله لو أحدث . اهـ .

والذي قرره الأئمة في كتبهم أن الخليفة المسبوق ببعض الصلاة إذا بلغ تشهد المؤمنين الأخير، فإنه يقدم معهم حتى يسلموا، ثم يقوم لأتمام صلاته إلا إذا عرف أنهم منتظرون لتسليمه، فإنه حينئذ يجوز له القيام قبل تسليمهم، والله أعلم.

تنبيه قال زيد بن علي عليه السلام في المسائل التي ستأتي آخر الحائز: أنه إذا صلى مسافر بمقيمين ومسافرين ركعة، وحدث على الإمام حدث من رعاها أنه يقدم رجلاً من المقيمين يصلي بهم باقي صلاة المسافر، ثم يقدم رجلاً من المسافرين فيسلم بهم، ثم يقوم المقيمون فيقضون ما بقي عليهم من صلاتهم ولا يؤمهم أحد منهم. وهذا كلامه عليه السلام. وتقريره ما ذكره بعض الناظرين، وهو أنه لما لم يجوز أن يؤمهم أحد منهم، لأن أصل الصلاة الإمام الأول ركعتان لكونه مسافراً، فلم يصح أن يصلي بهم الرجل المستخلف المقيم إلا ركعة التي هي باقي صلاة المستخلف له، ولهذا يجب عليه أن يقدم رجلاً من المسافرين، ويقوم هو وأصحابه فيتمون صلاتهم فرادى، إذ الاستخلاف لا يكون إلا من إمام والإمام قد تمت صلاته. فهذا وجه عدم جواز اتهام بعضهم بعض، والله أعلم.

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام: «في الرجل يتكلم في الصلاة ناسياً أو معتمداً أنه تنقطع صلاته».

قال في «التخريج» في الحديث المتقدم في البناء عن علي عليه السلام في قوله: «فإن لم يتكلم احتسب بما صلى، وإن تكلم استأنف الصلاة» ما يشهد له وهو مطلق في العمد والسهو. وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث زيد بن أرقم قال: «كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه - وهو إلى جنبه - في الصلاة حتى نزلت: «وقوموا لله قانتين» «فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام». وفي معناه حديث عبد الله بن مسعود قال: «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عودني أن يرد علي السلام، فأتيته ذات يوم فسلمت عليه فلم يرد علي، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: إن الله يحدث في أمره ما يشاء، وقد أحدث لكم في هذه الصلاة أن لا يتكلم أحد منكم إلا بذكر الله عز وجل، وما ينبغي من تحميده وتحميده».

« وقوموا لله قانتين » ، وهو متفق عليه ، وسياق لفظه للحازمي . وقد اتفق العلماء قاطبة أن من تكلم عامداً في صلاته لا يريد تعليم أحد . أو اصلاح شيء إن صلاته باطلة ، ودلائلهم الأحاديث الصحيحة وهي مذكورة في كتب الحديث .

وأما السهو فقد اختلف فيه أهل العلم ، فذهب أهل الكوفة وقيادة من البصريين ، ونقله السيد يحيى عن الهادي والمؤيد بالله ، وبه قال زيد بن علي إلى أنه يبطل الصلاة كالعمد عملاً بظاهر حديث الأصل الموقوف على أمير المؤمنين عليه السلام ، وما يشهد له من الأحاديث المرفوعة لاطلاقها وتناولها العمد والسهو ، وهو صريح ما ذكره عليه السلام في المسائل الآتية في آخر الجناز ، ولفظه : « سألت زيد بن علي عن الرجل يسلم عليه في الصلاة فيسهو فبرد السلام ؟ » فقال : تنقض صلاته . وقال جمهور العلماء من السلف والخلف . وهو قول ابن عباس وعبد الله بن الزبير وأخيه عروة وعطاء والحسن والشعبي وقبادة والاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وجميع الحديثين . وقال به الناصر انه يبيح على صلاته ولا إعادة عليه .

ولهم في الاحتجاج على ذلك طريقتان :

الاولى : ما قرره : الحازمي في كتابه « الاعتبار » انهم قالوا حديث ابن مسعود ما في معناه وان كان مطلقاً في العمد والسهو ، فقد ورد في حديث أبي هريرة ما ينسخ منه حالة السهو دون العمد ، لانه آخر الأمرين . وهو ما رواه الجماعة عن أبي هريرة يقول : « صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسلم في ركعتين ، فقام ذو اليمين ، فقال : أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ » فقال صلى الله عليه وآله وسلم : كل ذلك لم يكن ، قال : قد كان بعض ذلك يا رسول الله ، قال : فأقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الناس ، فقال : أصدق ذو اليمين ؟ قالوا : نعم ، قال : فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما بقي من الصلاة ، ثم سجد سجدتين ، وهو جالس بعدما سلم ، وله طرق وألفاظ مختلفة .

قال الشافعي : انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الكلام في الصلاة في العمد وحديث ابن مسعود بمكة ، وحديث ذي اليمين بالمدينة فهو ناسخ . وحكي الحازمي عن الشافعي انه قال : فضالفنا بعض الناس ، وقال : حديث ذي اليمين ثابت ولكنه منسوخ . قلت : وما ناسخه ؟ قال : حديث ابن مسعود ، فقلت له : والناسخ إذا اختلف الحديثان الآخر منها ؟ .. قال : نعم ، فقلت له : أأنت تحفظ في حديث ابن مسعود هذا « أن ابن مسعود مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة ؟ » قال : فوجدته يصلي في فناء الكعبة وان ابن مسعود هاجر

الى أرض الحبشة ثم رجع الى مكة ثم هاجر الى المدينة وشهد بدرًا .. قال : بلى ، قلت له :
فاذا كان مقدم ابن مسعود على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة قبل الهجرة ؛ ثم كان
عمران بن حصين يروي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في مسجده الا بعد هجرته
من مكة ؟.. قال : بلى ، قلت : فحديث عمران بذلك على أن حديث ابن مسعود ليس بناسخ
لحديث ذي اليمين . اه .

وحاصل ذلك أن الكلام عمده وسهوه كان مباحاً في الصلاة قبل الهجرة ثم نسخ بعد
قدومهم من الحبشة ، فيما ذكره عبد الله بن مسعود وغيره ، وحديثه مطلق في العمدة والسهو ،
وحديث عمران بن حصين وأبي هريرة وغيرهما ناسخ لحديث عبد الله ومافي معناه من حديث
زيد بن أرقم في السهو لاغير .

الطريقة الثانية : انه لاتنافي بين حديث ابن مسعود ومافي معناه ، وحديث عمران
وأبي هريرة بان يقال: حديث ابن مسعود مطلق أو عام للعمد والسهو ، وحديث أبي هريرة مقيد
أو خاص بالسهو . والقاعدة تقتضي بناء المطلق على المقيد أو العمل بالخاص في تناوله ، وبالعامة
عده . أما على طريقة من يبي المام على الخاص أو المطلق على المقيد مطلقاً فظاهر . وأما على
مذهب من يعمل بالخاص أو المقيد سواء تقدم أو تأخر بوقت لايتسع للعمل ، فان فرض
تأخر الخاص أو المقيد لايتسع للعمل فيه فظاهر أيضاً ، اذ هو مبين للراد من الاطلاق أو
العموم ، والا كان الخاص أو المقيد ناسخاً لقدر معارضه من العام أو المطلق مع تقدمه ،
والله أعلم .

ويدل على مذهب الجمهور أيضاً مافي حديث معاوية بن الحكم السلمي المتفق عليه من
تكلمه في الصلاة بقوله : « واتكلم أمتاه وما شأنكم تنظرون الي ، بعد قوله للمأطس :
« رحمك الله » ولم يأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالأعادة . فدل على أن الناسي والجاهل
لايفسد كلامهم الصلاة ، لانه مباح عندهما في أنفسهما ، كما وقع في حديث ذي اليمين ،
والله أعلم .

تنبيه قال أبو خالد : سألت زيد بن علي عن المحن في الصلاة ، فقال : يقطع
الصلاة ، وسأني آخر « كتاب الجنائز » . وأصل اللحن : الانتقال من شيء الى غيره . قال
في « المصباح » : ولحن في كلامه لحناً من باب نفع : أخطأ في العربية . اه . ووجه كونه

قائلاً للصلاة ان فيه إخلالاً بالواجب من القراءة لتأديتها على غير وجه الصواب من مخالفة رسم الاعراب .

قال الامام يحيى في « الانتصار » : والخيار فيما يكون مفسداً للصلاة من اللحن انه يرجع الى معان أربعة :

الاول : ما يرجع الى اللفظ كالخمد - بالخاء المعجمة - والمالين بالنين المعجمة .

الثاني : ما يرجع الى المعنى كان يقرأ : « ان الله بريء من المشركين ورسوله » و « أنعمت عليهم » - بالضم - إذا انضم الى ذلك الاعتقاد فيكون كقراً .

الثالث : ما يرجع الى نظم القرآن وتأليفه كان يقدم المؤخر ويؤخر المقدم ، فانه يبطل كونه قرآناً فيبطل الصلاة .

الرابع : ما يرجع الى مفردات الكلمات كترك بعض تشديدات « الفاتحة » أو ما يقرأ بعدها .

قال : فتى حصل في الصلاة بعض هذه التغيرات بطلت ، ومتى سلمت منها لم تبطل ، ولو زاد في المد أو نقص من الأحرف الزائدة كتنقصان لام التعريف أو التنوين ، لكنه إن لم يخطأ وتقصير في واجب التعليم فينكر عليه ، لكنه وإن أخل بالواجب من التعليم لا تكون صلاته فاسدة . ودليله ما رواه جابر قال : « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ونحن نقرأ القرآن وفيما الاعرابي والعجمي ، فقال : اقرؤا فكل حسن ، وسيجيء أقوام يقيمونه كما يقيم القدح ، يتمجلونه ولا يتأجلونه » أخرجه أبو داود . وأشار في « المنار » ان الذي لا يتمكن من إقامة الاعراب أو من سبقه لسانه معذور في ذلك إذ قد فعل ما يمكنه كما في الألف ، ولا دليل على كون اللحن مفسداً في حقه . وأما العائد الى اللحن مسم تمكنه من الاعراب ، فهو محل ما يجب عليه من صيانة الكتاب العزيز عن التثنية عن وضعه فتفسد لذلك صلاته . ولكونه خلا ببلاغته يخرج له الى حيز الابتذال ، ولو كان في الظاهر قرآناً . اهـ . وأما كون اللحن مفسداً في الواجب لافي غيره فهو مع تفاصيله مذكور في موضعه من الفروع ، والله أعلم .

قال زيد عليه السلام في الرجل يرد السلام في الصلاة : أن صلاته باطلة .
صلواته

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « أقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أول عمره إعتمرها ، فاتاه رجل فسلم عليه - وهو في الصلاة - فلم يرد عليه ، فلم أصلي وانصرف ، قال : أين المسلم قبيل اني كنت في الصلاة ، وإنه أتاني جبريل فقال : إنه أمتك أن يردوا السلام وهم في الصلاة » .

في معناه أحاديث في « الصحيح » وغيره ، ولم أعر على ما يوافقه انظراً ، فمن ذلك حديث عبد الله بن مسعود عند أبي داود والنسائي ، قال : كنا نسلم في الصلاة ونأمر بإحساننا فقدمت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - وهو يصلي - فسلمت عليه فلم يرد علي السلام ، فأخذني ما قدم وما حدث ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة ، قال : ان الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة ، فرد علي السلام . وفي الباب عن جابر وعبد الله بن عمر وصهيب وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري . ولفظه في « مجمع الزوائد » : عن أبي سعيد « أن رجلاً سلم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - وهو في الصلاة - فرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إشارة ، فلما سلم ، قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إنا كنا نرد السلام في صلاتنا فنهينا عن ذلك » رواه البزار . وفيه عبد الله ابن صالح كاتب الليث ، وثقه عبد الملك بن شبيب بن الليث (١) وضعفه الأئمة أحمد وغيره .

دل الحديث على تحريم الكلام في الصلاة ، وقد تقدم في شرح الأثر الملوي قبل هذا ذكر أقوال العلماء فيما يفسد من الكلام وما لا يفسد .

وقوله : « في أول عمره اعتمرها » في الصحيحين « عن أنس بن مالك ، قال : « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربع عمر كلهن في ذي القعدة الا التي مع حجته عمره من الحديبية - أو زمن الحديبية - في ذي القعدة ، وعمره من العام المقبل في ذي القعدة ، وعمره

(١) فقال : ثقة مأمون . ١٠١ . « مجمع » .

من الجترانة حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة ، وعمره مع حجته » . قال ابن القيم : العمرة الأولى في ذي القعدة سنة ست ، فصدته الشركون عن البيت ، فنحر البدن حيث صد بالحديبية وحلق هو وأصحابه رؤوسهم ، وحلوا من أحرامهم ، ورجع من علمه الى المدينة . وليس في حديث الأصل رد السلام بعد التسليم ، وقد ثبت في بعض روايات حديث عبد الله بن مسعود كما تقدم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « لا يبصقن ^(١) أحدكم في الصلاة تلقاء وجهه ، ولا عن يمينه ، ولا يبصقن ^(٢) عن شماله أو تحت قدمه اليسرى » .

أورد الحافظ السيوطي في « جمع الجوامع » في مسند علي عليه السلام عن علي ، قال : « يكره أن يصلي الرجل ورأسه مقبوس ، أو يبعث بالخصي ، أو يتفل قبل وجهه ، أو عن يمينه » أخرجه عبد الرزاق . ١٥٠ . وأخرج البيهقي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا كان أحدكم في صلاة فلا يبرزن أمامه فإنه مستقبل ربه ، ولا عن يمينه ، ولكن عن يساره أو تحت قدمه اليسرى ، فإن لم يقدر فليزق في ناحية ثوبه ثم ليرد ثوبه بعضه بعض . قال أبو هريرة : كأني أنظر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرد ثوبه بعضه على بعض » رواه مسلم في « الصحيح » . وأخرج البيهقي أيضاً عن أنس قال : « رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نخامة في القبلة فكرهه حتى عرف ذلك في وجهه ، فحكه ثم قال : إن أحدكم - أو إن المرء - إذا قام في الصلاة فأنما يتناجي ربه - أو قال ربه بينه وبين القبلة - فليزق عن يساره أو تحت قدمه ، ثم أخذ بطرف ثوبه فزق فيه ورد بعضه على بعض ثم قال : أو ليفعل هكذا » . ١٥١ . وأخرج عن طارق المحاربي قال : « قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا صليت فلا تبصق بين يديك ولا عن يمينك ،

(١) لا يبرزن الخ ... ١٥١ .

(٢) ولا يبرزن الخ ...

وابصق تلقاء شمالك إن كان فارغاً أو تحت قدمك ، وقال : برجله كأنه يحكه بقدمه ، ورواه أبو الأحوص عن منصور . قال : « أو تحت قدمه اليسرى » . وفي الباب أحاديث كثيرة .

قال الثعالبي في « فقه اللغة » : البصق والبرق هو الريق إذا رمي به ، وما دام في فم الانسان فهو ريق ، فإذا علك فهو عصب ، فإذا سال فهو لعاب . وقال بعضهم : البصاق والبراق من الفم ، والنخامة والنخاعة من الصدر ، والمخاط من الأنف .

والحديث يدل على النهي عن استقبال القبلة واليمين بالبصاق ونحوه . وقد ورد معللاً في حديث أبي أمامة عند الطبراني في « الكبير » مرفوعاً : « وإن أحدكم إذا قام في الصلاة فانه يقوم بين يدي الله عز وجل مستقبل ربه وملكه عن يمينه وقرينه عن يساره ، فلا يتفلن أحدكم بين يديه ولا عن يمينه ، ولكن عن يساره أو تحت قدمه ، ثم ليعرك فليشدد عركه ، فإنا يترك أذن الشيطان » الحديث ... أوردته بكامله في « مجمع الزوائد » وقال : فيه عيب الله بن زحر ، عن علي بن زيد وكلاهما ضعيف ، ولكنه يتأيد بما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق أمامه انه يتناجي الله ما دام في مصلاه ، ولا عن يمينه فان عن يمينه ملكا ، وليبصق عن يساره أو تحت قدمه فيدفعها » .

وظاهر قوله : « وليبصق عن يساره » بتناول المسجد وغيره من الأماكن . وقد ورد ما يعارضه من حديث أنس عند الجماعة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها » ويجمع بينها بأن يحمل كون البصاق في المسجد خطيئة على تقيده بعدم الدفن . وأما من أراد دفعه فلا . ذكره القاضي عياض وغيره . ورده النووي وزعم انه غلط ، وأن الصواب أن البزاق في المسجد خطيئة مطلقاً ، وسواء احتساج إلى البزاق أو لم ينتج . فان بزق في المسجد فقد ارتكب الخطيئة وعليه أن يكفر هذه الخطيئة بدفن البزاق. هذا كلامه . وفيه نظر لورود ما يدل على جواز البزاق في المسجد للحاجة . ففي « مجمع الزوائد » عن حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا بصق أحدكم في المسجد فلا يبصق عن يمينه ولكن عن يساره أو تحت قدمه ، رواه البزار ورجاله رجال الصحيح ، ومع وجود ما يعارضه من حديث أنس وإمكان الجمع بما ذكر يجب المصير إليه .

ويؤيده ما أورده في « مجمع الزوائد » أيضاً عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من تنخع في المسجد فم يدفنه فسيئة وإن دفعه فحسنة » رواه الطبراني في

و الكثير ، ورجاله موثقون ، فلم يجعله سيئة الا بقيد عدم الدفن . ونحوه حديث أبي ذر عند مسلم مرفوعاً ، قال : « وجدت في مساوي أعمال أمتي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن » . قال النووي : قال الجمهور : والمراد بدفنها في تراب المسجد ورملة وحصائه . وحكى الروياني أن المراد بدفنها إخراجها من المسجد ، وهو بعيد . والدليل يقوم مقام الدفن لأن المراد ازالة جرمها . وقد أول القاضي في « شرحه » قوله : « وليصدق عن شاله » بأن المراد حيث كان في غير المسجد .

وقوله : « أو تحت قدمه اليسرى » حيث كان في المسجد ، ولم يمكنه أن يجعل ريقه في طرف ثوبه . واستظهر بما نقله في « المنهاج » عن زيد بن علي عما يؤدي ذلك التأويل ، ولكن الأقرب الى سياق الرواية وما عارضها ما ذكرته أولاً .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء في الصلاة » .

الحديث أخرجه الجماعة كلهم من رواية أبي هريرة بلفظ : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء » . وزاد مسلم « في الصلاة » . وفي رواية للشيخين عن مهمل بن سعد من حديث طويل : « إذا نابكم أمر فليسبح الرجال وليصفح النساء » . والتصفيح هو التصفيق . قال النووي : والمراد بالتصفيق ضرب بطن الكف الأيمن على ظهر الكف الأيسر ، وليس المراد ضرب بطن كف على بطن كف على جهة اليمين واليسار ، فإن فعل على هذا الوجه بطلت الصلاة للمنافاة . وقال غيره : إن تضرب بأصبعين من يمينها على ظهر كعها اليسرى .

قلت : الظاهر أن المراد ما يطلق عليه اسم التصفيق لفظة ، وتقييدها بما ذكر ودعوى إن ما عداها مفسد محتاج الى إيراد الدليل عليه .

والحديث يدل على جواز تنبيه الامام إذا ترك ركناً أو زاده أو أدخل بشيء من واجبات الصلاة سهواً . وكذا تنبيه المار أو من يريد منه أمراً وهو لا يدري أنه يصلي ، فينبهه على أنه يصلي عملاً بعموم لفظ الحديث في قوله : « إذا نابكم » لا بخصوص مسبه ، فالرجال بالتسبيح والنساء بالتصفيق . وهو محمول على القدر اليسير الذي يقع به التنبيه فإذا كثر أفسد . وإنما خص

النساء بالتصفيق دون التسبيح لأن صوتهن فتنه ، ولذا منعهن من الأذان والاقامة والقراءة في الصلاة جبراً ، ذكره الكرماني . وقد ذهب إلى هذا الشافعي وأبو يوسف وأحمد وإسحاق والاوزاعي وأبو ثور ، وجمهور العلماء من السلف والخلف مطلقاً ، والمؤيد بالله والامام يحيى ورواية عن أبي حنيفة في حق المؤتم .

وذهب جماعة من الأئمة إلى أنه مفسد . والحديث منسوخ . أما التسبيح فحديث ابن مسعود : « وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » وقد مر بكأله . وأما التصفيق ، فقال الامام يحيى فيه جوابان : أحدهما أنه منسوخ بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة : « اغماهي التسبيح والتأليل وقراءة القرآن » . أو يقال - أراد أن التسبيح للتنبيه إغما هو للرجال . وأما النساء فلهن أهلاً لذلك ، اغما شأنهن التصفيق كفولهن : الرماح للرجال وللنساء المنازل . وليس المقصد أن المنازل للحرب كالرماح ، وإغما يراد نزول قدرهن وركعة همتن . ودفعه الامام عز الدين ، فقال : كلا الجوابين سلك بهما مسلك التمسك : أما الاول - فلأنه نسخ للكلام في الصلاة بالتصفيق إذا ثبت أنه قد شرع . وأما الثاني - فلا يساعد عليه الذوق السليم وليس للنساء بالتصفيق تعلق ولا اختصاص ، كما في قوله : « المنازل للنساء » . وعن مثل هذا التكلف مندوحة . اهـ .

ويجاب عن دعوى النسخ بحديث ابن مسعود بوجوه :

منها : أن ذلك الناسخ قد اشتمل في بعض رواياته على استثناء ذكر الله حيث قال : وإن الله تبارك وتعالى أحدث في الصلاة أن لا تكلموا إلا بذكر الله وما ينبغي لكم . . والتسبيح من ذكر الله تعالى .

ومنها : أن النسخ إما يكون عند تمذير الجمع ، وقد أمكن لأن تحريم الكلام في حديث النبي عام ، والتسبيح في حديث الأمر به خاص ، والواجب بناء العام عليه إذ لا تناقض بينهما على الأصح ، والنسخ فرع التعارض .

ومنها : أن الحكم بالنسخ فرع تقدم المنسوخ وتأخر الناسخ . وقد عرفت مما نقل سابقاً عن الحازمي أن حديث ابن مسعود وقع في مكة كما أوضحه الشافعي في مناظرته ، وحديث سهل بن سعد الذي فيه : « إذا تابكم أمر فليسبح الرجال » في المدينة في قصة خروجه صلى الله عليه وآله وسلم للإصلاح بين بني عمرو بن عوف . وكون الشروع للرجال التيسير وللنساء التضييق هل هو على سبيل الإيجاب أو الاستحباب أو الإباحة ؟.. قال شارح « التقريب » : الذي ذكره أصحابنا ، ومنهم الرافعي والنووي أنه سنة . وحكاة عن الأصحاب ، ثم قال ، بعد كلام : والحق انقسام التنبيه في الصلاة الى ما هو واجب ومندوب ومباح بحسب ما يقتضيه الحال ، والله أعلم .

* * *

باب السهو في الصلاة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
قال : « سجدتا السهو بعد السلام وقبل الكلام يحزبان من الزيادة
والنقصان » .

أخرج محمد بن منصور في « الامالي » ما لفظه : حدثنا يحيى بن محمد بن بشر ، عن يحيى بن سليم الطائفي ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، قال : قال علي عليه السلام : « سجدتا السهو بعد التسليم وقبل الكلام » . ا هـ . ويحيى بن محمد ذكره الذهبي في « الميزان » . وان مطينا كذبه . وقال فيه الدارقطني : ثقة حافظ . ا هـ . قال في « التخريج » : والدارقطني أعرف بالحديث ورجاله من مطين وأقعد عند أهل الحديث معرفة الفن ، ويحيى بن سليم الطائفي فيه كلام ، وقد روى له الجماعة . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : يحيى بن سليم كذا وكذا ، والله إن حديثه يعني إن فيه شيئاً وكأنه لم يحمد . وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين : ثقة ، وقال يحيى بن معين : شيخ صالح محله الصدق ، ولم يكن بالحافظ يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال محمد بن سعيد^(١) : كان ثقة كبير الحديث . وقال النسائي : ليس به بأس وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر ، وقال أبو بشر الدولابي ليس بالقوي . وذكره ابن حبان في كتاب « الثقات » . وقال : أنه يخطئ ، كذا ذكره في « التهذيب » . وقال الشافعي : فاضل كنا نمدحه من الإبدال . قال في « التخريج » : وفي توثيق من وثقه واحتجاج الستة به ما يوهن تصديف من ضعفه ، مع أنه لم ينسبه أحد الى الوضع . وأنكر النسائي حديثه عن عبيد الله بن

(١) وفي نسخة : سعد .

عمر ، ولم يكن في هذا الامناد . ومرسل أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام يقوي حديث أخيه الامام زيد بن علي التصل السند الى علي عليه السلام . ١٥ .

وأخرج أبو داود وابن ماجه من حديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم » . وفيه اسماعيل بن عياش ، وقد تقدم الكلام عليه قريباً ، وبيان صحة الاحتجاج به مطلقاً . وعلى تسليم مذكره أحمد والبخاري : إذا حدث عن أهل بلده - يعني الشاميين - فصحح ، وإذا حدث عن غيرهم ففيه نظر فهذا الحديث من رواية الشاميين . وأخرج أبو داود والنسائي عن عبد الله بن جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعد ما يسلم » . وفيه مصعب بن شيبة عن عتبة بن محمد بن الحرث . قال النسائي : مصعب منكر الحديث وعتبة ليس بمعروف . قال المنذري : مصعب احتج به مسلم في « صحيحه » وثقه يحيى بن معين وضعفه غيره ، وقد صحح حديثه هذا ابن خزيمة . وأخرج الجماعة واللفظ للنسائي من حديث عبيد الله بن مسعود قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة فزاد فيها أو نقص فلما سلم ، قلنا : يا نبي الله هل حدث في الصلاة شيء ؟ » فقال : وما ذاك ؟ .. فذكرنا له الذي فعل ، فثنى رجليه واستقبل القبلة ، فسجد سجدتي السهو ، ثم أقبل علينا بوجهه ، فقال : لو حدث في الصلاة شيء لأبأتكم به ، ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم : إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فأبىكم شك في صلاته فليتحجر الذي يرى أنه صواب ، ثم يسلم ويسجد سجدتي السهو » . قال الحازمي : ولهذا الحديث في الصحاح طرق .

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد السهو بعد السلام من غير وجهه ، وهو في حديث عمران بن حصين وأبي هريرة وعبد الله بن جعفر والمنيرة بن شعبة وثوبان . ١٥ . ويريد بحديث أبي هريرة « تسليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من إحدى صلاتي العتي على ركعتين ، فقام ذو الدين ... » الحديث بطوله ، وفيه سجود السهو بعد التسليم .

وقوله في حديث الأصل : « تحزيان من الزيادة والنقصان » . قد روي نحوه من حديث عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « سجدتا السهو تحزيان من كل زيادة ونقصان » أخرجه من حديثها أحمد وابن عدي والبيهقي . قال البيهقي : تفرد به حكم بن نافع ، وثقه ابن معين . وقال أبو زرعة : ليس بشيء . وقال ابن حجر : حكم بن نافع البهراني

– بفتح الموحدة – أبو الميان الحنصلي مشهور بكنيته ثقة ثبت، يقال: إن أكثر حديثه عن شعب منأولة . وقال الذهبي : أحد الثقات الأئمة ، عن جرير بن عثمان وصفوان بن عمر وأبي بكر بن أبي مريم والكبار . واحتج بحديثه الشيخان عن شعيب بن أبي حمزة . وقال أحمد بن حنبل: أما حديثه عن جرير بن عثمان وصفوان ، فصحيح .

وفي الحديث دليل على أن محل السجود بعد التسليم مطلقاً سواء كان زيادة أو نقصان وهو قول جماعة من الصحابة أجلبهم أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، وابن مسعود وعمار وسعد ابن أبي وقاص وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير، ومن الأئمة زيد بن علي والقاسم ابن ابراهيم والمهادي الى الحق والمؤيد بالله ، ومن التابعين الحسن و ابراهيم النخعي وعبد الرحمن ابن أبي ليلى ، والثوري والحسن بن صالح وأبو حنيفة ، وأهل الكوفة ، وحجتهم ما تقدم من الأدلة النبوية قولاً وفعلاً . قال في « الانتصار » : ولأن سجود السهو ليس بما اقتضاه تكبير الافتتاح فوجب تأخره عن التسليم كتكبير التثريق .

وزهدت طائفة منهم ابن عمر وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة والزهري وربيعة واليث والاوزاعي والشافعي في أخير قوليهِ الى أن محله قبل التسليم مطلقاً . واحتجوا بحديث ابن بجينة عند الستة أنه قال : « صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين ، ثم قام فلم يجلس ، فقام معه الناس فلما قضى صلاته وانتظروا لتسليمه كبر ، فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم » . وبما أخرجه أبو داود مرسل من حديث مالك عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا شك أحدكم في صلاته فلا يدري كم صلى ثلاثاً أو أربعاً فليصل ركعة وليسجد سجدتين ، وهو جالس قبل التسليم، فإن كانت الركعة التي صلاها خامسة شفعمها تاتين ، وإن كانت رابعة فالسجدتان ترغيم الشيطان» . قال أبو داود : وكذلك رواه ابن وهب عن مالك وحفص بن ميسرة وداود بن قيس وهشام ابن سعد، إلا أن هشام بن سعد بلغ به أبا سعيد الخدري . قال الخطابي قد ضعف حديث أبي سعيد قوم ، وزعموا أن مالكا أرسله عن عطاء بن يسار ، ولم يذكر فيه أبا سعيد الخدري ، وهذا مما لا يقدرح في صحته ، وقد أسنده أيضاً سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال ابن عبد البر : لم يسنده عن مالك إلا الوليد ابن مسلم ، وتابعه يحيى بن راشد على ذلك ، وتابع مالكا على اتصاله حفص بن ميسرة

الصنعاني ومحمد بن جعفر بن أبي كثير وداود بن قيس الفراء فيا روى القطان ووصله وأسندته عن الثقات على حسب رواية الوليد بن مسلم ، عن مالك ، عن عبد العزيز بن الماجشون ومحمد بن غيلان وسليمان بن بلال وأبو غسان وهشام بن سعد وداود بن قيس في غير رواية القطان . والحديث مسند صحيح لا يضره تقصير من -قصر به في اتصاله، لأن الذين وصلوه حفاظ مقبول زيادتهم . وإن كان الصحيح فيه عن مالك الإرسال فهو متصل من وجوه ثابتة من حديث من قبل زيادته . هذا كلام ابن عبد البر فقد ثبت بذلك سجود السهو قبل التسليم في النقصان كما في حديث ابن بحنة ، وفي الزيادة كما في حديث أبي سعيد .

وأجابوا عن أدلة الاولين بأنها منسوخة ، وحجبتهم ما أخرجه الشافعي ، قال : نا مطرف ابن مازن ، عن معمر ، عن الزهري ، قال : « سجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجدتي السهو قبل السلام وبعده وآخر الامرين قبل السلام » . وأكسده الشافعي برواية معاوية بن أبي سفيان « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجدها قبل السلام ، وصحبه متأخرة . وأجيب عنه بوجي .

أحدها : أن رواية الزهري منقطعة ، فلا يقع (١) معارضا للأحاديث الثابتة .

وثانيها : أن النسخ فرع التضاد باتحاد المحل ولم يقع ذلك مصرحا به في رواية الزهري ، فيحتمل أن يكون الأخير هو السجود قبل السلام لكن في محل النقص .

وأما ترجيح دعوى النسخ بتأخر اسلام الراوي، فتقدم الاسلام والكبر لا يترتب منه تقدم الرواية حال التحمل .

وذهب الصادق والناصر ومالك وإسحاق والمزني وأبو ثور الى أن السجود للنقصان قبل التسليم وللزيادة بعده جمعا بين الأخبار . وقد ثبت في الأحاديث السجود بعد السلام في الزيادة وقبله في النقص . قال الامام عز الدين : وهذه طريقة مرضية لما فيها من عدم الرد لشيء من الأدلة فلو اجتماعا . ففي « شرح الأبانة » : يسجد للنقصان قبل التسليم ويسقط سجود الزيادة ؛ وعن « الكافي » عكس ذلك . وهذا المذهب تفصيل لما أطلقه أهل القولين الأولين وعمل بمجموع أدلتهم . قالوا : وأما ما أورد عليهم بأن أدلتهم حكاية فعل، وأدلة كونه بعد التسليم قول،

(١) أي حديث الزهري . ١٠ . ١١ . منه .

وهو أرجح من الفعل ، ففيه أن حديث أبي سعيد في أنه قبل التسليم قول أيضا ، وبأن الترجيح فـسـرـع التـمـاـرـض ولا بد فيه من تيقن اتحاد الحل في الزيادة والنقصان ولا دليل عليه ، وأما الترجيح بما أشار إليه في « المنار » بأن رواية بعد التسليم في البخاري ومسلم والنسائي وأبي داود وأحمد وابن ماجه ، ورواية قبل أن يسلم لابي داود وابن ماجه ، والاول من حديث ابن مسعود والآخر من حديث أبي هريرة رواه أحمد والستة ، إلا أنه لم يذكر قبل التسليم غير من قدمنا ذكره ، فرواية بعد التسليم أرجح وفعله بعد التسليم أحسن . اهـ . ففيه نظر لأن طريقة الجمع أولى من طريقة الترجيح ، فانه انما يصر اليه عند تمسك إمكان الجمع ، وأيضا فلا بد من النظر في محل التمازض واتحاد موضع الخلاف من الزيادة والنقصان ، كما حققه في « شرح العمدة » . الا انه قد يقال سلوك طريقة الجمع بذلك ان كان بالنظر الى اختلاف الروايات في صفة فعله صلى الله عليه وآله وسلم من السجود قبل السلام وبعده ، ففيه خفاء اذا لا تمازض بين أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم بل يكون الاختلاف دليلا على جواز الجمع وان كان بالنظر الى الاختلاف فيما روي من قوله ، كحديث ثوبان وعبد الله بن جعفر وابن مسعود وغيرهم ، كما تقدم في حجة القائلين بانه بعد التسليم . وكذا ما عارضها من حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري في حجة من ذهب الى أنه قبل التسليم ، فانها ظاهرة في العموم من الجانبين ان لم تكن نصاً فيه ومع التمازض . فلما أن يصر الى ترجيح رواية كونه بعد التسليم لورودها عن جماعة من الصحابة على رواية أبي سعيد لانفراده بها . وأما أن يختار ما قاله الطبري حاكياً عن الشافعي أنه ذكر في القديم أن السامي يميز بين السجود قبل التسليم أو بعده . ونصره الحازمي ، فقال وطريق الانصاف أن نقول : أما حديث الزهري الذي فيه دلالة على النسخ ، ففيه انقطاع فلا يقع معارضاً للأحاديث الثابتة . وأما بقية الأحاديث في السجود قبل السلام وبعده قولاً وفعلًا فهي وإن كانت ثابتة صحيحة ، ففيها نوع تمازض غير أن تقدم بعضها على بعض غير معلوم برواية موصولة صحيحة ، والأشبه حمل الأحاديث على التوسع وجواز الأمرين . وقد روى أحمد بن اسحاق القاضي عن أبيه ، قال : حدثنا الشافعي : وذكر حديث ذي اليمين ، قاله : وسجدتها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الزيادة بعد التسليم وفي النقصان قبل التسليم ، فذهبنا الى ذلك في الحديثين جميعا . اهـ .

وذهب أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي من الشافعية وأبو خيثمة الى الجمع بين الأحاديث بطريق أخرى ، وهو أن يستعمل كل حديث فيها ورد فيه وما لم يرد فيه حديث ،

فجعل السجود فيه قبل السلام . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : وكان هذا نظر الى أن الأصل في الخبر أن يقع في الميبرور فلا يخرج عن هذا الأصل الا فيما ورد به النص ويبقى فيما عداه على الأصل ، قال : ويرجح قول مالك ومن معه بأن تذكر المناسبة في كونه قبل السلام عند النقص وبعده عند الزيادة ، وإذا ظهرت وكان الحكم على وقفها كانت علة وشأنها أن يعم الحكم جميع محالها فلا يتخصص ذلك بمورد النص . اهـ . وقد يقال المناسبة هي فهم التعليل من لازم اللفظ وهو المسمى بغير الصريح في عرف الأصوليين ، ويسمى أيضاً الاخالة وهو الوصف الذي يخال كونه علة . وقد عرفت مما تقدم أن الاحاديث الدالة على أن السجود قبل السلام عند النقص وبعده عند الزيادة ليست الا حكاية فعله صلى الله عليه وآله وسلم فقط . والفعل بمجرد لا يؤخذ منه التعليل بشيء من المسالك المعروفة ، كما لا يخفى ، فلا يتم الترجيح المذكور . وظاهر الحديث يدل على أن جميع السهو في أركان الصلاة واذكارها في جانب الزيادة والنقصان يجزئ عنه سجود السهو ، ولو تمدد السهو كفى فعله مرة واحدة لحديث ذي الدين ، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سلم وتكلم ومشي ناسياً ولم يسجد الا سجدتين .

وذهب بعض الشافعية الى انه يتمدد السجود بتمدد السهو ، واحتجوا بعموم قوله : « لكل سهو سجدتان » ونحوه . وأجيب بأن اللفظ العام اذا كان المقصد فيه بيان معناه بقرائن ترشد اليه عمل بمقتضاه ، وتصير دلالة على ما عداه مرجوحة أو مجحولة . وقد مثلوا ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فيما سقت السماء العشر » . فإن اللفظ عام في القليل والكثير ، لكن ظهر أن المقصد منه بيان القدر المخرج لا اثبات قدر المخرج منه . ويؤخذ ذلك من قوله : « ليس فيما دون خمسة أو سن صدقة » . وقد أشار الى هذا المعنى الشيخ تقي الدين عند الكلام على حديث : « فيما سقت السماء العشر » من « شرح العمدة » . وكذا الحديث المذكور ، قال : فإن المقصود منه بيان أجزاء السجود عن السهو وجبره للنقصان لا بيان أن كل فرد من أفراد السهو له سجدتان ، بقرينة ما ورد في حديث ذي الدين . وبعض الشافعية تفصيل فيما يسجد له من السهو في طرفي الزيادة والنقصان ، وليس عليه دليل .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،

قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر خمساً ، فقام ذو

الشاهين، فقال: يا رسول الله هل زيد في الصلاة شيء؟ قال وما ذاك؟ قال: صليت بنا خمساً، قال: فاستقبل القبلة فكبر وهو جالس وسجد سجدتين ليس فيها قراءة ولا ركوع، وقال: هما المرغمتان.

أورد نحوه في «جمع الزوائد» من حديث عبد الله بن مسعود قال: «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم دخل، فقال: بعض القوم: أزيد في الصلاة؟.. قال: وما ذاك؟ قال: صليت خمساً فأخذ بيده ثم خرج إلى المسجد - وإذا حلقة فيها أبو بكر وعمر - فقال: أحق ما يقول ذو اليدن؟.. قالوا: نعم يا رسول الله، فاستقبل القبلة ثم سجد سجدتين». قال الهيثمي في «المصحيح» بعضه خالياً عن قصة ذي اليدن. رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه أبان بن محمد الجمعي وهو ضعيف. اهـ. وأصله في التفتق عليه عند الستة من حديث عبد الله قال: «صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر خمساً، فقيل له: أزيد في الصلاة؟.. قال: وما ذاك؟.. قال: صليت خمساً، فسجد سجدتين بعد ما سلم».

وقوله: «هما المرغمتان» معناه في حديث ابن عباس عند أبي داود: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمى سجدتي السهو المرغمتين» وقد تقدم في حديث عطاء بن يسار مرسلًا «فالسجدتان ترغيم للشيطان». ومعنى الترغيم: الاهانة والاذلال، من أرغم أنفه إذا ألصقه بالرغام وهو التراب، وكنى به عن الاهانة. والمعنى أن الله تعالى جعل للمصلي طريقاً إلى جبر صلاته التي تمرض الشيطان لافسادها ونقضها، وهي السجدتان، فكان بهما أرغامه ورده خاسئاً بعداً عن مراده.

وذو الشاهين المذكور في الحديث لعل المراد به ذو اليدن، واسمه الغرباق بن عمرو - بجاء وراء مهمل - رجل من بني سليم.

وأما ذو الشاهين فقال ابن اسحاق وغيره: هو عمير بن عمرو بن عيشان من خزاعة قتل يوم بدر، وقصة السهو متأخرة بدليل أن ذا اليدن عاش بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم زماناً، حتى روى حديثه في الأمهات المتأخرون من التابعين، كذا قاله النووي. وقال أيضاً: وقد يمكن أن يكون رجلاً من ثلاثه يقال لكل واحد منهم ذو اليدن وذو الشاهين، لكن

المتقول بيدر غير المذكور في حديث السهو ، هذا قول أهل الحنذق والفهم من أهل الحديث . اهـ .

قلت : قد ورد شاهده من حديث عبد الله أنه ذو اليمين بدل قوله ذو الشمالين ، فيحتمل أن يكون رجلاً واحداً سمي بذيئك اليمين .

وبدل عليه سياق حديث ذكره في « مجمع الزوائد » عن ابن عباس ، قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً ، ثم سلم ، فقال له ذو الشمالين : أنقصت الصلاة يا رسول الله ؟ .. قال : كذلك إذا اليمين ؟ .. قال : نعم » الحديث ... رواه البزار والطبراني في « الكبير » . وفيه جابر الجعفي وثقه شعبة والثوري وضعفه الناس . اهـ .

وقد ورد تنبيه ذي اليمين للذي صلى الله عليه وآله وسلم للسهو في الصلاة في صور : منها تسليمه من اثنتين في إحدى صلاتي العشي في المتفق عليه من حديث أبي هريرة . ومنها تسليمه صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاث ركعات من العصر عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم . ومنها ما في « أمالي أحمد بن عيسى » من مراسيل أبي جعفر في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم ركعة من الفجر ، ثم انصرف ، فقام رجل يقال له ذو الشمالين ... الحديث . ومنها حديث الباب وما في معناه ، فهذه المذكور فيها ذو اليمين ولا مانع أن يكون ذا الشمالين المذكور في حديث الباب بدلالة ما أشرنا إليه آنفاً . وقد روى المؤيد بالله في « شرح التجر يد » حديث الباب من طريق زيد بن علي مرفوعاً ، وفيه : « فقال بعض القسوم : يا رسول الله » . باهام الرجل ، وكذا في « التهاج الجلي » . ولعل الموجب لابهامه اختلاف أقاويل السلف فيه .

والحديث يدل على أحكام :

الاول : ان اطلاق الحديث يدل على صحة صلاة من زاد فيها ركعة سهواً مطلقاً وعليه سجد السهو . وهو مذهب المعتز وعلقمه والحسن البصري وعطاء والتخمي والزهرري ومالك بن أنس والاوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق . وقال سفیان الثوري : ان كان لم يجلس في الرابعة أحب اليّ أن يعيد . وقال أبو حنيفة : ان كان لم يقعد في الرابعة قدر التشهد وسجد في الخامسة فصلاته فاسدة ، وعليه أن يستقبل الصلاة ، وان كان قد قعد في الرابعة قدر التشهد فقد تمت له الظاهر والخامسة . تطوع ، وعليه أن يضيف إليها ركعة ثم يتشهد

ويسلم ويسجد سجدة السهو وتمت صلاته . قال الخطابي : متابعة السنة أولى . وقد أجاب بعض
الذاهبين الى ظاهر الحديث عن مذهب أبي حنيفة بأنه لا يخلو من أن يكون النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قد فعل في الرابعة ، أو لم يكن قد فعل ، فإن كان قد فعل فيها فإنه لم يصف اليها السادسة
وان كان لم يفعل فيها فإنه لم يستأنف الصلاة ، ولكن احتسب بها وسجد سجدة السهو ، فظهر
فساد ماذهب اليه على الوجهين .

الثاني : ان متابعة الامام في زيادة ركعة مع الشك في أن ما فعله الامام واجب عمداً أو
واقع على جهة السهو غير مفسد ، إذ لم يأمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بإعادة الصلاة .

الثالث : انه بدل على تكبير الافتتاح لسجود السهو ، كما في الصلاة ولم يذكر غيرها ،
وعدم ذكره لا يدل على نفي الحكم فيه مع وروده في السنة . ففي حديث ذي الدين الذي رواه
أبو هريرة تكبير النقل في السجدين ، وكذا التسليم في رواية عمران بن حصين . وأخرج أبو
داود في « باب سجدة السهو فيها تشهد وتسليم » حديث عمران بن حصين : « أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم صلى بهم ، فسجد سجدة ، ثم تشهد ، ثم سلم » . قال ابن حجر في
« بلوغ المرام » : ورواه الترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه ، قيل : وهو محتمل لأن يراد
بالتشهد التشهد الأخير في الصلاة ، ويعمد أن روايات سجود السهو قبل التسليم مطبقة على انه
بعد التشهد ، وحديث عمران صريح في انه قبله ، فالتشهد المذكور ليس الا لسجدة السهو .
ويؤيده ما في حديث أبي عبيدة ، عن أبيه عبد الله بن مسعود عند أبي داود والنسائي ، عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث أو أربع ،
وأكثر ظنك على أربع تشهدت ، ثم سجدت سجدة - وأنت جالس قبل ان تسلم - ثم
تشهدت أيضاً ، ثم تسلم » . قال المنذري : وأبو عبيدة لم يسمع من عبد الله بن مسعود . قال في
« شرح سنن أبي داود » : وحديث عبد الله في « صحيح مسلم » يؤيده . اهـ .

وقوله في حديث الأصل : « وسجد سجدة ليس فيها قراءة ولا ركوع » يدل على أنها
على هيئة سجود الصلاة من التسبيح وتكبير النقل إذ لو خالف المعتاد لينه ، كما قال : ليس
فيها قراءة ولا ركوع . وفي الاحرام له بالتكبير الاجماع إذا كان قبل التسليم ، والخلاف إذا
كان فعلها بعد التسليم وهو قولان عند أصحاب الشافعي .

الرابع : اختلفوا في سجوده هل واجب أو مندوب ؟.. فذهب الهادي عليه السلام الى

انه واجب في الفرض مستحب في النفل ، إذ لا يزيد الفرع على أصله . وليس في الحديث ما يدل على الوجوب الا بالنظر الى قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلو كما رأيتموني أصلي » وقد تقدم أن البيان يقع بأول فعل بعد ذلك الامر ، ولا دليل في المقام يفيد . واستدل في « البحر » للوجوب بحديث عبد الله بن جعفر : « من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعدما يسلم » . وظاهر الأمر الوجوب . واعترض بأنه يلزم وجوب السجود في النافلة لعموم : « من شك فليسجد » والا كان جمعاً بين الحقيقة والحجاز . وأجيب بأن الأمر باق على الوجوب ، وخص منه السجود في النافلة بالنسبة بالقياس على ما يقع فيها من التخفيف ، كجواز الخروج منها وفعلها على الراحة . وذهب الناصر والشافعي الى انه سنة في الفرض والنفل ، وهو ظاهر كلام القاسم ، وهو مبني على أن الأمر لمطلق الطلب وزيادة الوجوب مفتقرة الى دليل . وعن القاسم والمؤيد وأبي طالب أنه فرض في الفرض والنفل .

الخامس : في الحديث دليل على جواز السهو في الافعال على الأنبياء صلوات الله عليهم ، وهو مذهب جمهور أهل العلم . وقد صرح النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن مسعود « بأنه ينسى كما تنسون » . قال النووي : وهو ظاهر القرآن والأحاديث ، واتفقوا على انه صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر عليه بل يعلمه الله تعالى ، ثم قال : الا كثرون شرطه تنبيهه صلى الله عليه وآله وسلم على الفور متصلاً بالحادثة ولا يقع فيه تأخير . وجوزت طائفة تأخيره مسددة لمصدر في هرون حياته صلى الله عليه وآله وسلم . واختاره إمام الحرمين ، قال السيد إدريس بن علي الحمزي « لا يقر عليه » في كنز الاحبار : والحكمة في جواز السهو عليه صلى الله عليه وآله وسلم في مثل ذلك ان « الوجوب لا يفسد » يستثنى به ويقتدى بهديه ، إذ البلاغ بالفعل أجلى منه بالقول وأرفع للاحتيال ، وشرطه أن لا يقر على هذا السهو . ولأن النسيان والسهو في الفعل في حقه عليه السلام غير مضاد للمعجزة ، ولا قادح في التصديق . وذهب طائفة من أصحاب المأني والكلام على الحديث الى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر عليه ولا يسو في الصلاة ولا ينسى ، لأن النسيان ذهول وغفلة وآفة ، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم منزله عنها والسهو شغل . فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر عليه ولا يسو في صلاته ويشغله عن حركات الصلاة ما في الصلاة من شغل بها لا غفلة عنها . واحتجوا بقوله في الرواية الأخرى : « إني لا أنسى » . وذهب طائفة الى منع هذا كله عنه ، وقالوا : ان سهوه صلى الله عليه وآله وسلم كان عمداً وقصداً ، وهذا قول مرغوب عنه متناقض ، لأنه كيف يكون متعمداً ساهياً في حال . وإلى هذا القول مال الاسفراييني من الأشعرية . ولا حجة

لها تين الطائفتين بقوله : « إني لا أنسى ولكن أنسى لأرسن » ، إذ ليس فيه نفي حكم النسيان بالجملة ، وإنما فيه نفي لفظه وكراهة لقبه ، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « بش ما لاحدكم أن يقول : نسيت آية كذا ، ولكنه نسي » . أو نفي النفلة وقلة الاهتمام بأمر الصلاة عن قلبه ، ولكن شغل بها عنها ونسي بعضها ببعضها ، كما ترك الصلاة يوم الخندق حتى خرج وقتها ، وكان شغله بالتحرز عن العدو فشغل بطاعة عن طاعة . اهـ .

وهو معنى ما ذكره عياض في « الشفاء » بغالب ألفاظه . واعترضه الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » بأنه قد ورد نسبة النسيان إليه صلى الله عليه وآله وسلم صريحاً في حديث ابن مسعود : « ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون » ولا يصح أن يقاس إضافة النسيان إليه في سائر الأفعال على اضافته إلى الآيات ، لوجود الفارق بأن الآية من كلام الله سبحانه ، ويقبح بالرمز السلم أن يضيف إلى نفسه نسيان كلام الله ، وليس هذا المعنى موجوداً في كل ما ينسب إليه النسيان . ثم قال : ولما تكلم بعض المتأخرين على هذا الموضوع ذكر أن التحقيق في الجواب عن ذلك أن العصمة إنما ثبتت في الاخبار عن الله تعالى في الاحكام وغيرها ، لانه الذي قامت عليه المعجزة ، وأما الاخبار عن الأمور الوجودية فيجوز عليه فيها النسيان . فقال بعضهم : وهو جدير بالقبول سالم عن الأجوبة التي كلها مدخول .

قلت : وإذا جاز عليه السهو في الاخبار عن الأمور الوجودية ، فـجـوازـه في الافعال من باب الاولى بالشرط المتقدم ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي في الرجل ينسى في موضع القيام فيجلس ، أو يقوم في موضع الجلوس : أن عليه سجدة في السهو .

الجلوس في موضع القيام أن يجلس على ركعة في الثانية والثالثة والرابعة ، أو على ثلاث في الرابعة ، والقيام في موضع الجلوس أن يقوم عقب السجدة الثانية من الركعة الثانية في الثالثة والرابعة حتى يترك التشهد الأوسط . أو بعد السجدة الآخرة من الركعة الثانية في الثانية أو الثالثة في الثانية أو الرابعة في الرابعة . ودليل سجدة السهو عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لكل سهو سجدتان » وما في معناه مما تقدم أول الباب . وكذا

حدث ابن بحنة في القيام من ركعتين وحديث ذي الدين في الصور الأربع المشار إليها سابقاً . وما أخرجه البيهقي عن عبد الرحمن بن شماس المتهري ، قال : « صلى بنا عقبه بن عامر الجني ، فقام وعليه جلوس ، فقال الناس : سبحان الله سبحان الله فلم يجلس ومضى على قيامه ، فلما كان في آخر صلاته سجد سجدتين وهو جالس ، فلما سجد ، قال : اني سمعتمكم آنفاً تقولون سبحان الله لكيما أجلس لكن السنة الذي صنعت » . قال البيهقي : وروينا ذلك عن جماعة من الصحابة . قال القاضي : ولا بد حيث يقوم في موضع الجلوس أن ينتصب قائماً والام لم يكن عليه سهو لان التهييء للقيام قبل أن ينتصب لا يسمى قائماً . ويؤكد ذلك ما أخرجه أبو داود وابن ماجه والدارقطني ^(١) من طريق المنيرة : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا شك أحدكم فقام في الركعتين فاستم قائماً فليمض ، وليسجد سجدتين ، فإن لم يستم قائماً فليجلس ولا سهو عليه » . وما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لاسهو في وثبة الصلاة الا قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام » ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي في الرجل يحجر في الصلاة التي يخاف فيها ، أو يخاف في الصلاة التي يحجر فيها ناسياً : إن عليه سجود سجدة في السهو وصلاته تامة .

وإنما كان عليه سجود السهو دون الاعادة لما مر أن الجهر في الجهرية والاسرار في السرية ليسا بواجبين عند الامام عليه السلام . وهو مذهب الناصر والمؤيد بالله والامام يحيى والفقهاء الاربعة ، وتقدم ذكر الدليل عليه ، ودليس من قال بالوجوب مستوفى فحذه من هنالك .

وقال زيد بن علي في الرجل ينسى التكبير في القيام والقعود ، والتسبيح في الركوع ، والسجود ثم يذكر ذلك في آخر الصلاة : إن عليه سجدة في السهو وصلاته تامة .

(١) والبيهقي . واللفظ للدارقطني . ٥١٠ . من خط حفيد الشارح رحمه الله تعالى . ٥١٠ .

والوجه فيه أن هذه الأذكار ليست بواجبة عند الامام وجهور العلماء من السلف والخلف فيجبرها مسجود السهو ولا يجب عليه إعادتها ، ولو كان داخل الصلاة ، إذ لا يجوز الرجوع من فرض فعي ، الى مسنون تركه ، كما لم يرجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من القيام في الثانية الى التشهد الاوسط لما تركه سهواً .

تنبیه ذکر ابو خالد فی سیاتی آخر کتاب الجنائز . مالفظه : «سألت زیدین علی عن الرجل یسئ القنوت فی الفجر حتی یرکع ثم یرفع رأسه ، فقال علیه السلام : لا یقنت بعد ذلك . قلت : فهل علیه سجدة السهو ؟.. فقال : لا ، قلت : فان نسي قنوت الوتر حتی یرکع قال : یقنت بعد الركوع ، قلت : فان ذكره وقد سجد ؟ قال : لا یقنت وعلیه سجدة السهو ، وقال علیه السلام : انما القنوت فی الفجر دعاء ، وليس علیه فی ذلك سهو . اه . قال فی «النهاج» : والفرق بینهما علی أصله علیه السلام أن امیر المؤمنین قنت فی الوتر بعد الركوع . فلذلك أجاز القنوت بعد الركوع ، وليس كذلك الفجر فانه لم یرد عنه علیه السلام أنه قنت بعد الركوع . وأما الوجه فی أنه لا یجب علیه سجود السهو فی النسيان لقنوت الفجر ، فهو انما یصح علیه ما ذكره علیه السلام . اه .

[illegible]

وقال زيد بن علي في الرجل يسلم في الركعتين من الظهر أو العصر

والدليل على البناء حديث أبي هريرة في قصة ذي الـيدن لما سلم صلى الله عليه وآله وسلم من ركعتين في إحدى صلاتي العشي، وبني عليها . وفي تسليمه صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاث ركعات من العصر، وفي تسليمه صلى الله عليه وآله وسلم في ركعة من الفجر وسجد في جميع ذلك سجود السهو، فلما وقت أفعال سهواً قبل البناء هل تفسد الصلاة وسواء كانت قليلة أو كثيرة ؟.. فندد المأدومة أنها تفسد، ولا يصح البناء مع ذلك .

وأحتج من ذهب إلى عدم الفساد بحديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين ، فإن الواقع فيه أفعال كثيرة ، منها قوله : « خرج سرعان الناس » . وفي بعض الروايات « أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى منزله ومشى » . وفي « صحيح مسلم » « أنه أتى جذعاً في قبلة المسجد فاستند إليها » ثم حصل البناء بعد ذلك . ويؤيده ما تقدم في شرح قوله : عليه السلام في الرجل تخرج منه الريح إلى قوله : « فإنه يتوضأ ويبي على ما مضى من صلاته » .

واختلفوا في مقدار ما يجوز معه البناء ، فبعضهم خصه بالقرب في الزمن ، وقيل : يجوز البناء وإن طال ما لم يتقضى وضوؤه ، روي هذا عن ربيعة ، ونسب إلى مالك وليس بمشهور عنه . والذين خصوه بالقرب في الزمن اختلفوا في حده ، منهم من اعتبره بمقدار قتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ذي اليمين فما زاد عليه فهو طويل ، وما كان بمقداره أو دونه قريب . ومنهم من اعتبر العرف في القرب . ومنهم من اعتبر مقدار ركعة . ومنهم من اعتبر مقدار الصلاة ؛ وهذه الوجوه في مذهب الشافعي ، وهل يقيم للباقي أولاً ؟... الظاهر جواز حديث معاوية بن حُذَيْج عند أبي داود والنسائي « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوماً فسلم - وقد بقي من الصلاة ركعة - فادركه رجل ، فقال : نسيت من الصلاة ركعة ، فرجع فدخل المسجد وأمر بلالا فأقام ، فصلى للناس ركعة ، وهل يفتتح ما نقصه من الصلاة سهواً بتكبير الافتتاح أولاً ؟... قال شارح « منظومة المهدي » : لم أقف فيه على شيء من الأحاديث ، وهو محل نظر .

وقال زيد بن علي : إن سلم على تمام في نفسه استقبل الصلاة .

ظاهر كلامه هذا مناف لما قبله ، لأنه إذا سلم ناسياً في الركعتين فهو مسلم على تمام في نفسه ، والأقرب في الجمع بين كلاميه عليه السلام أن النسيان الأول بمعنى الذهول عن المدرك الذي لا ينتهي زواله من القوة الحافظة فقط ، ويتنبه له بأدنى تنبيه ويسمى سهواً . ويحمل قوله : وإن سلم على تمام في نفسه على النسيان الذي هو ذهول ينتهي إلى زوال المدرك من القوة المدركة ، والحافظة محتاج في حصوله إلى سبب جديد ، وهذا الفرق مأخوذ من علم المقول . ووجه مناسبه للمقام أنه بالمعنى الثاني كأنه تعمد السلام وقصد به الخروج من الصلاة لزوال صفة الواقع من فعله في ذهنه ، ومن أصله عليه السلام أنه إذا خرج من الصلاة لعذر ثم تكلم

استأنف الصلاة ، وفي الرجل يتكلم في الصلاة ناسياً أو متعمداً أنه يستأنفها ، وما ذكره في الرجل يسلم في الركعتين من الظهر .. الخ لم يكن كالمتعمد ولا اعتقد التام في نفسه بل جرى على لسانه لفظة السلام بحيث لو به أدنى تنبيه لرجع الى الصواب . وفي « المنهاج » تأويل لكلامه عليه السلام لا يخلو عن نظر .

وأما ما دلت عليه أحاديث البناء فظاهرها الإطلاق من جوازها بلا فرق بين نسيان ونسيان ، وأن السلام وما بعده من الكلام سهواً غير مفسد ، وقد سبق الكلام على مثله قريباً ، وأشار الى نحوه في « الجامع الكافي » على مذهب زيدية كوفان ، فقال : وإذا سلم متعمداً للتسليم على تمام في نفسه ، ثم ذكر أنه قد ترك ركعة أو سجدة ، فإن كان ذكرها وهو جالس في مجلسه قبل أن يتكلم أو يدخل في صلاة أخرى فجائز له أن يتم ما بقي عليه ويتشهد ويسلم ، ثم يسجد سجدة السهو ، وأحب لنا أن يستقبل الصلاة . اهـ .

وقال زيد بن علي في الرجل ينسى سجدة من فريضة من صلاته ، ثم يذكرها في الركعة الثانية أو الثالثة ، إنه يسجد بها وعليه سجدة السهو ، وإن لم يذكرها حتى سلم وتكلم استقبل الصلاة .

يريد عليه السلام أن من ترك شيئاً من فروض الصلاة سجدة أو ركوعاً أو اعتدالاً أو قراءة أو نحوها سهواً ، وذكره قبل تمام الصلاة وجب عليه الاتيان به ويسجد السهو . ودليل وجوب الاتيان به انه مأمور بفعل الصلاة كاملة فإذا نقص شيء من واجباتها وجب عليه اتمامها ، كما أتم صلى الله عليه وآله وسلم ما نقص من الصلاة سهواً في ركعتي الظهر والعصر وركعة الفجر ، اذ لا فرق بين واجب وواجب ، وإن ذكرها بعد السلام والكلام أعاد الصلاة ، واعتبر بمجموع الأمرين . فلو ذكرها بعد السلام قبل الكلام ، فظاهرها انه يسجد الفائتة إذ لا يكون خارجاً إلا بالاشتغال بشيء من الافعال الخارجة عن الصلاة كالسلام ونحوه . وقد يستدل لوجوب الاعادة إذا ذكر السجود بعد السلام والكلام بما ذكره بعضهم أن البناء بعد قطع الصلاة ونية الخروج منها على خلاف القياس . وقد ورد النص بجواز

البناء فيمن سلم من ركعتين أو ثلاث أو ركعة كما تقدم ، فيقتصر على مورد النص ويبقى فيما عداه على القياس وهو منع البناء .

واختلفوا في بيان مذهب الامام عليه السلام في ذلك ، فالذي أطبق عليه كتب الأئمة انه لا يلغى التخلل ، فإذا ترك المصلي فرضاً في موضعه سهواً أتى به عند ذكره ويمضي في صلاته: أو فروضاً متعددة ، كأن يترك أربع سجعات من أربع ركعات ويذكرها عند القعود للشهد الأخير ، فانه يأتي بها رسلاً واحدة بعد واحدة . قال في « المنهاج » : والوجه في ذلك أن الصلاة كالشيء الواحد فلو نسبها في أول ركعة ثم ذكرها في الركعة الرابعة ^{سجدها} سجدها هناك وأجزأه . ومثله ذكر في « الجامع السكافي » عن محمد بن منصور : إذا ذكر ^{الركعة} الركعة في الركعة الثانية أو الثالثة على أي حال كان من ركوع أو انحطاط أو جلوس أن عليه سجدة من الركعة الأولى ^{فليصبر} من تلك الحالة التي هو عليها الى القعود ، فإذا استوى قاعداً سجد السجدة التي ذكرها ، ثم عاد الى الحالة التي كان عليها حين ذكر السجدة ، فيمضي في صلاته ويسجد للسهو ، وذكر صوراً كثيرة مبنية على ذلك . وقال به الناصر للحق وأبو حنيفة وعند بعض المتأخرين من أهل البيت أن مذهبه عليه السلام موافق للجهمور ، فقال في تحصيل مذهبه عليه السلام : إن من ترك سجدة في موضعها سهواً ثم ذكرها في حال قيامه أو تشهده ، فانه يأتي بها ، فان ذكرها قائماً فقد للاعتدال إن لم يكن قد اعتدل ، ثم يسجد ، وإن ذكرها في حال التشهد نوى بعض قعوده اعتدالاً ثم يسجد ثم بعد الفراغ من صلاته يسجد للسهو ، وإن ذكرها في آخر الصلاة فانه يلغى ما توسط ، فمن ترك أربع سجعات من أربع ركعات جبر الاولى من الثانية والثالثة من الرابعة ويتم له ركعتان ، كما ذكره عليه السلام في الركوع إذا ذكره في آخر الصلاة فلا فرق بين المسألين . وقد أُلغى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الركعة الخامسة ، وقد توسطت بين آخر سجوده والتشهد ، فيكون حكم الركوع والسجود واحداً . اهـ .

وقوله : « كما ذكر في الركوع » يريد ما رواه في « المنهاج » عن الامام عليه السلام من أنه نص على أن من نسي ركوعاً فاما أن يذكره حال السجود المتعقب له أو لا .. فان ذكره حال السجود المتعقب له عاد منحنياً ثم اعتدل ، كما أشار اليه في « البحر » وإن لم يذكره الا في آخر الصلاة مثلاً فانه يعود ويأتي بركعة كاملة من قيام وركوع وسجود وجلوس ، قال : أما

الوجه في انه إذا ذكره حال السجود انقلب له عادله فهو انه لم يتخلل أفعال كثيرة تمنع من العود . وأما الوجه في انسه إذا لم يذكره الا في آخر الصلاة أتى بركة كاملة فلان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بركة خامسة من قيامها وقعودها وركوعها وسجودها ، ولم يمتد بجميع تلك الأفعال إذ أفعالها كلها سهو فكذلك هذا . اهـ . قال القاضي : ومعنى قوله : « أتى بركة كاملة » يعني انه يجبر الركعة التي نسي ركوعها بركوع الركعة التي تليها ، ويلغى باقي الركعة المحبوس منها ، ويأتي عوضها بركة كاملة .

وقال زيد بن علي : اذا نسي شيئاً من سنن الصلاة ثم ذكر ذلك بعد

ماسلم وتكلم ، ان صلاته تامة .

قال في « المنهاج » : والوجه فيه انه لم يخل بشيء من فروض الصلاة التي لا يجبرها سجود السهو ، فلم تقسد صلاته ، ولم يذكر السهو الا بعد أن تكلم ، فلم يجب عليه أن يسجد للحدث السابق أول الباب وهو : « سجدة السهو بعد السلام وقبل الكلام بحجزين من الزيادة والنقصان » . اهـ . والظاهر ان الامام لم يتعرض في كلامه هنا لحكم سجود السهو في النافلة ، بل أورده لبيان أن نسيان بعض السنن لا يوجب فساداً مقتصرأ عليه . وقد تقدم الخلاف في حكم السجود في الفرض والنفل قرياً .

واعلم أن أحاديث السهو الذي وقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس في شيء منها دليل على السجود للعمد . وقد ذهب كثير من أهل البيت وبعض السلف ، منهم أبو سعيد الخدري وابن الزبير وابن عمر وعطاء وطاووس ومجاهد واسحاق الى أن كل من أدرك وزراً من صلاة امامه فعليه ان يسجد للسهو ، لأنه يجلس للشهد مع الامام في غير موضعه . واستدل في « البحر » لذلك بالقياس وتقريره ان السجود شرع في السهو للنقص في الصلاة ، والنقص حاصل في العمد كالسهو بل هو في العمد أظهر . وعند المؤيد بالله وأبي حنيفة وأحمد قولي الشافعي ، وحكاه في « المنهاج » عن زيد بن علي . وهو مذهب أكثر أهل العلم انه مقصور على السهو ، وأن المسبوق ببعض الصلاة مثلاً ليس عليه سجود ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « وما فاتكم فاتوا » وفي رواية « فاقضوا » ولم يأمرهم بسجود سهو مع ذلك ، وهو في موضع

البيان الذي لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة . وقد جلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلف عبد الرحمن بن عوف في غير موضع التشهد ، وجلس معه المفيرة ولم يسجد للسهو ، ولا أمر به المفيرة ، ولأن السجود إنما شرع للسهو ولا سهو هاهنا ، وقياسه على العمدة فانسد الاعتبار ومعارض بمثله ، فإن متابعة الامام واجبة فلم يسجد لفعلها كسائر الواجبات .

وقال زيد بن علي عليها السلام في سجدتي السهو : يتشهد مثل

ما يتشهد في الركعتين ثم يسلم .

وقد تقدم في الحكم الثالث من شرح حديث صلاته صلى الله عليه وآله وسلم الظهر خمساً دليل التشهد ، ولم يأت في الروايات صفته . وظاهره أنه ينصرف الى أحد التشهدات المأثورة في تشهد الصلاة ، وقد مر ذكرها . وظاهر ما ذكره عليه السلام أنه كالتشهد الاوسط ، لأن المراد بالركعتين الأوليان من الرباعية والثلاثية . وأخرج في « الأمالي » بسنده الى الحرث عن علي عليه السلام أنه كان يقول في التشهد في الركعتين الأوليين : « بسم الله ، والحمد لله ، والأسماء الحسنى كلها لله ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » . وحكى في « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور : إذا أراد الرجل أن يسجد للسهو فليبدأ فيها بالتكبير ويسبح في السجود ويتشهد إذا جلس تشهداً خفيفاً يقول : « أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله ثم يسلم تسليمين عن يمينه وعن شماله . اهـ .

واحتج في « البحر » على عدم الوجوب في التشهد برواية فعله في بعض الأخبار وتركه في بعضها . واعتزله في « النار » : فقال : يحتاج الى بيان أنه تركه حين سجد بعد التسليم ولا يكفي السكوت . وقد صرح في حديث ذي الديدن أنه تشهد . اهـ . يعني بعد السلام . وفي حديث ابن مسعود السابق في شرح حديث « صلاته الظهر خمساً » أنه تشهد في سجوده قبل السلام ، ولكن لا بد في الوجوب من انضمام « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، والا فحكاية الفعل لا تدل على الوجوب .

تنبيه مما يتعلق بالباب الكلام على حكم الشاك في صلاته هل يتحرى أو يبني على الأقل ؟.. وسيأتي بسط الخلاف وبيان المختار في شرح الحديث الثاني من « باب إذا سلم الامام أين ينبغي له أن يطوع » .

باب في المرأة تؤم النساء

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن أمير المؤمنين علي
عليهم السلام ، قال : « دخلت أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم على أم سامة رضي الله عنها ، فإذا نسوة في جانب البيت يصلين ،
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا أم سامة أي صلاة تصلين ؟..
قالت : يا رسول الله المكتوبة ، قال : أفلا أممتين ، قالت : يا رسول الله
أو يصلح ذلك ؟.. قال : نعم تقومين وسطهن ، لاهن أمامك ولا خلفك ،
وليكن عن يمينك وعن شمالك » .

أخرج أبو داود من حديث أم ورقة بنت نوفل : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما
غزا بدر أ قالت : قلت له : يا رسول الله ائذن لي في النزو معك أمرض مرضاً كم لعل الله أن
يرزقني الشهادة ، قال : قري في بيتك ، فإن الله تعالى يرزقك الشهادة ، فكانت تسمى الشهيذة . قال :
وكانت قد قرأت القرآن ، فاستأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تتخذ في دارها مؤذناً
فأذن لها ، قال : وكانت دبرت غلاماً لها وجارية فقاما إليها بالليل فنماها بقطيفة حتى ماتت
ودها ، فأصبح عمر قمام في الناس ، فقال : من عنده من هذين علم أو من رأى هاتيليجتي بهما ،
فأمر بهما فصلبا فكانا أول مصلوب بالمدينة » . قال في « شرح السنن » : وأخرجه ابن عبد البر
في « الاستيعاب » والبيهقي والشافعي وأخرجه غيرهم وهو على شرط مسلم . ١ هـ . قال في
« مختصر الاتحاف » : ورواه أبو يعلى والحاكم واسحاق وفيه : « وكان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قد أمر هاتن تؤم أهل دارها ، وكان لها مؤذن وكانت تؤم أهل دارها » ،

الحديث... وعن حجية بنت حصن : قالت : « أمتنا أم سلمة رضي الله عنها في العصر فقالت بيننا رواء مسدد والبيهقي . ورواه الحاكم والبيهقي من حديث عائشة : « أنها كانت تؤذن وتقيم وتؤم النساء وتقوم وسطهن » . قال في « التخریج » : فيه ليث بن أبي سليم ، وفيه كلام ، وقد وثق وقد استشهد به ، وروى له مسلم مقروناً بغيره والباقون .

وأخرج البيهقي في « باب كراهية تأخير العصر » ما لفظه : أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المقرئ ، قال : أنا الحسن بن محمد بن اسحاق ، قال : أنا يوسف بن يعقوب ، قال : أنا محمد بن أبي بكر ، قال : نا يحيى بن سعيد ، عن زياد بن لاحق ، قال : حدثني تيممة بنت سلمة وأنها أتت عائشة في نسوة من أهل الكوفة ، فقلن : يا أم المؤمنين نسألك عن مواقيت الصلاة ، قالت : إجلسن فجلسن ، فلما كانت الساعة التي يدعونها نصف النهار ، قامت فصلت بنا وهي قائمة وسطنا ، فلما انصرفت ، قلت لها : يا أم المؤمنين إنا ندعو هذه في بلادنا نصف النهار ، قالت : هذه صلاتنا آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم جلسن فلما كانت الساعة التي يدعونها بين الصلاتين صلت بنا العصر ، فقلت لها : يا أم المؤمنين إنا ندعو هذه في بلادنا بين الصلاتين ، قالت : هذه صلاتنا آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم إنا آل محمد لا نصل الصغرى ، قالت : ثم جلسن فلو كان غير عائشة لقلنا أنها قد صلت المغرب قبل أن تجب ، ولكن عرفت أن عائشة لا تصلي إلا عند الوقت حين وجبت وجبرت بالقراءة في المغرب ، واستأذن عليها نسوة من أهل الشام فقالت : لا تأذني لهن صواحبات الحمامات . اهـ . وبهذه الطرق ومتونها يمتضد حديث الاصل . وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أفلا أمتحن » دليل على مشروعية إمامة المرأة للنساء . وذلك لأن « ألا » المخففة إذا دخلت على الماضي كان معناها التوبيخ والالوم على ترك الفعل . وتقيد التحضيض من حيث المعنى ، لأنها لما كانت تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل ، فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات ، ذكره نجم الدين الرضي . وحينئذ ففيها معنى الطلب إذ التحضيض في المضارع بمعنى الامر ، فكذلك ما يؤدى معناه . ويؤيده ما في بعض روايات حديث أم ورقة : « وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أمرها أن تؤم أهل دارها » .

وقد اختلف العلماء في مسألتين :

الأولى : هل الأفضل التجميع للنساء أم لا ؟.. فمند العترة والشافعي وقال به من السلف

عائشة وأم سلمة والأوزاعي وعطاء والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور أنه مندوب . قال في « البحر » : إذ دليل الجماعة لم يفصل . وقال في « المنار » : إن أراد مطلق الشرعية فهو كما قال : وإن أراد التأكيد فينبهما بون بعيد لعدم أمرهن بالمحافظة عليهما مع الرجال أو منفردات . اهـ .

قلت : أما التأكيد الوارد بالتجميع في حق الرجال فسلم ، وأما التدييعة في حقهن وورود الارشاد الى تجميعهن والالوم على تركه الذي هو بمعنى الامر بفعله ، فقد عرفت من تقرير الاستدلال مايدل عليه .

وقالت طائفة : لا تؤم في مكتوبة ولا نافلة . وبه قال سليمان بن يسار والحسن البصري . وقال مالك : لا يثبت أن تؤم أحداً وكره ذلك أصحاب الرأي ، وقالوا : تجزئهن إن نُقلت . وقال الشعبي والنخعي وقادة : تؤم في التطوع ولا تؤم في الفريضة . وهذه المذاهب محجوجة بما وردت به السنة .

الثانية : هل يجوز أن يصلين صفواً أم صفأً واحداً ؟ .. فذهب القاسم والمهادي وأبو طالب الى أنهن يصلين صفأً واحداً ، وإمامين وسط ، لظاهر الخبر في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأُم سلمة : « قومين وسطين » ولفعل عائشة كما مر . وقال القاضي زيد والاستاذ : تجوز صفواً لمخر ولغيره . وهو الذي جزم به في « المنهاج » تفرعاً على مذهب الامام عليه السلام . واحتج باطلاق الخبر عن تقييده بالصف الواحد في وقت الحاجة الى البيان لو كان مشروعاً . وليس في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « قومين وسطين » ما يفيد التقييد إذ يصدق عليها أنها وسط الصف الاول . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ثر صفوف النساء المقدم » لا يدل على أنهن لا يصلين صفواً ، لان فيه « ثر صفوف الرجال المؤخر » . وقد ثبت أن الرجال يصلون صفواً فكذلك النساء . وكون مقدم صفوف النساء شراً محمول على ما اذا تقدمن الرجال ، كما أن ثرية الصف المؤخر في حق الرجال اذا تقدموا النساء ، هذا حاصل كلامه . وقد مر في « باب اقامة الصفوف » عند الكلام على حديث الباب تأويل آخر في ذلك .

والوسط - بسكون السين - إذا كان ظرفاً وقد يفتح ، والفرق بينه وبين المفتوح اصاله انه بالسكون يستعمل فيما له اجزاء متعددة مثل وسط الصف والحلقة والسبعة - وبالفتح - فيما لا يبين منه جزء من جزء مثل الدار والنقطة ، ولا يجوز فيه التسكين ، ذكره بعض

أهل اللغة .

وأُم سلمة رضي الله عنها اسمها هند ، على أصح الأقوال . وقيل : رملت بنت أبي أمية ، وهو حذيفة ، وقيل : سهيل ، وقيل : هشيم بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن خزيمة المخزومية . كانت قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد ، وولدت له بعد ذلك سلمة ، وبه كنت هي وعبد الله وولدت له أيضاً ذرة ، وتزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاة زوجها في ليال بقلين من شوال سنة أربع . وتوفيت في ذي القعدة سنة تسع وخمسين ، وكان لها يومئذ أربع وثمانون سنة ، وهي آخر أمهات المؤمنين وفاة ، وصلى عليها أبو هريرة على الصحيح ، ودفنت بالبقيع ، روي لها ثلاث مائة وثمانية وسبعون حديثاً ، وكانت هي وزوجها أول من هاجر إلى الحبشة .

قال زيد بن علي عليه السلام : لا يؤم الرجل النساء ليس معه رجل ،

أرأيت أن أحدث كيف يصنع ؟ ..

قوله : « أرأيت » كلمة تستعملها العرب بمعنى أخبرني . وتختلف التاء فيها باختلاف المخاطب ، وقد تلحقها الكف ، قال تعالى : ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ ﴾ . وظاهر النهي في كلامه عليه السلام يدل على التحريم ، ويحتمل الكراهة ، وهو ظاهر قول القاسم عليه السلام ومحمد بن منصور فيما ذكره في « الجامع الكافي » ولفظه : « يكره أن يؤم الرجل النساء ليس معهن رجل » . قال محمد : وقد رخص فيه بعضهم ، والوجه فيه عندنا كراهيته ، لأنه لو أحدث حدثاً لم يكن خلفه من يستخلفه ، فأما المرأة وحدها خلف الرجل الغريب فقد نهي عنه . اهـ . وحكي في « البحر » عن المترة المنع من الأمامة بالمرأة ولو كثرت ، واستدل لذلك بحديث : « أخروهن حيث أخرهن الله » وحديث « شر صفوف النساء المقدم » وإذا أمهن وحدهن فلا بد من مقدم فيبطل الصلاة في حقهن لحكمه صلى الله عليه وآله وسلم بأنه شر ، والشر منهي عنه ، فدل على الفساد . قال الإمام عز الدين : وفيه من الركة ما لا يخفى على متأمل ، فإن المراد بكونه شرراً عدم الأفضلية فيه ، وأنه دون غيره في الثواب والفضل ، ولو كان المراد ما ذكره لزم أن تبطل صلاة الصف المقدم منهن بعد صفوف الرجال وأن يكون المؤخر من صفوف الرجال صلاة أهله باطلة ، وهذا مما لا ينبغي أن يقال به . ولا حاجة أيضاً في قوله

صلى الله عليه وآله وسلم : « أخروهن حيث أخروهن الله » لانه إنما أمر بذلك حيث اجتمع الرجال والنساء في الجماعة ، فأمر بتأخيرهن لئلا يتقدمن فيستقبلن الرجال وينظرون اليهن ، وهذه الملة زائلة مع انفرادهن .

واحتجوا أيضاً بمنع علي عليه السلام من ذلك وهو توقيف ، واعترضه الامام عز الدين أيضاً بما حاصله : إن الأصحاب ربما يحتج عليهم الخصم برأي علي عليه السلام أو غيره من الصحابة فيجيبون بانه اجتهاد منه ، وليس بحجة إذ لا يحتج الا بكلام الشارع صلوات الله عليه . وإذا وقع دليلاً لما تقرر لديهم بوجهونه بانه توقيف وأن مثله لا يصدر عن نظر واجتهاد ، قال : وما أعلم وجهاً للفرق الا التمسح لتصحیح المذهب ، والا فما من كلام صحابي في مسألة اجتهادية الا ويمكن أن يكون قاله عن توقيف لصحبته واطلاعه على أقوال الرسول وأفعاله ، وأن يكون قاله عن اجتهاد كما في حق غيره من العلماء المختلفين في المسائل . والصحيح أنه لا يحتج بفعل الصحابي ، ولا برأيه ، ولا بقوله مطلقاً . ١ هـ .

قال في « البحر » : وتفسد على الامام أيضاً إذ لا قائل بالفرق ، بل من قال بطلان صلاة النساء قال بطلان صلاة الامام فهو كالأجماع . قال الامام عز الدين : وهذا اذا نوى الإمامة بهن لانه عصى بالنية ، فبطلت صلاته لاجل معصيته ، هكذا قرره الأصحاب ، وفيه نظر ، أما دعوى الاجماع هنا فغير صحيحة إذ لا اجماع على بطلان صلاة الامام بوجه من الوجوه . وأما مصيره عاصياً في نيته ، فانما ذلك حين صلى بامرأة منفردة أجنبية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يتحلون رجل بامرأة » فلما حيث هي محرم أو كُن أجنبيات عدة فلا معصية ، ولا تكون صلاته منكراً ولا نيته إذ لا دليل . ١ هـ .

قلت : قد ورد الدليل على جواز اتهام النساء بالرجل وحدهن .

ففي « مجمع الزوائد » عن جابر بن عبد الله قال : « جاء أبي بن كعب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا رسول الله انه كان مني الميلة ثي - يعني في رمضان - قال : وما ذلك يا أبي ؟ قال : نسوة في داري ، قلن انا لا نقرأ القرآن فتصلي بصلاتك ، قال : فصليت بهن ثمان ركعات وأوترت . فكانت سنة الرضى ولم يقل شيئاً » رواه أبو يعلى والطبراني بنحوه في « الاوسط » واسناده حسن . ورواه أيضاً من طريق جابر بن عبد الله عنه ، وقال : رواه عبد الله بن أحمد ، وفي اسناده من لا يعرف . ١ هـ . وهو صالح للاحتجاج به . وقد ذهب

إليه الفقهاء فقالوا بجوازہ . وقال به بعض أهل البيت ، فحكى أن المهادي أجاز أن يؤم الرجل بمحارمه في النوافل كالكسوف . وقال المنصور بالله : يؤم الرجل بمحارمه من غير فرق بين الفرض والنفل . وقد صرح الامام يحيى في موضع من « الانتصار » بأن فضيلة الجماعة تحصل بأن يصلي الرجل في بيته بزوجه أو ابنته أو أخته أو جاريته أو يحرم من محارمه . قال الامام عز الدين : وموقف المرأة المحرم حيث أم بها وحده انما هو خلفه ، وقد نص على ذلك في بعض شروط « الازهار » ، والله أعلم .

تنبیه سيأتي في المسائل المذكورة آخر كتاب الجنايز ما ينبغي الحاقه بهذا الموضوع ، وهو سأل زيد بن علي عن المرأة تصلي في وسط صفوف الرجال ، فقال : تفسد صلاة من عن يمينها وعن شمالها ومن خلفها . والوجه فيه أنها منبهة عن التقدم والشاركة للرجال ، والنبي يدل على فساد النبي عنه ، فتكون صلاتها في ذلك المحل كالصلاة في الدار المنصوبة ، وتكون صلاة المصلي من الرجال مع علمه بذلك كصلاة من صلى ، وثمة منكر يمكنه إزالته ، ولذا اشترط عليهم وامكان اخراجها أو تقديم عليها ، وإن لم يصرح به الامام فهو الذي تقتضيه القواعد . وما قيل : من أن الفساد انما حصل من فوات شرط وهو وقوفها في صف متأخر لا يشاركها فيه رجل ، وخطاب الوضع فيه لا يفترق الحال فيه بين العلم والجهل ، كما لو صلى في ثوب متنجس أو بغير وضوء جهلا فانه تجب عليه الاعادة ، قد أجيب عنه بأن تأخيرها ليس من أركان الصلاة وشروطها وأذكارها بل هو واجب مستقل وهو محل تأمل ، والله أعلم . قال في « الجامع » عن محمد : وإن قامت امرأة عن يمين الامام فان نوى أن يؤمها استقبل الصلاة وحداها ، وإن لم ينو أن يؤمها فصلاته تامة وتعيدهي صلاتها . وكذلك الأمة والمديرة سواء كانت مكشوفة الرأس أو مختمرة . ١ هـ .

قال زيد بن علي : ليس على النساء أذان ولا إقامة ولا صلاة في جماعة

أما الاذان والاقامة فلما مر في « باب الأذان » من الحديث الذي أخرجه الامام ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال : « ليس على النساء أذان ولا إقامة » وقد تقدم ذكرهم عليه السلام .

وأما قوله : « ولا صلاة في جماعة » فالراد نفي تأكيد الندية في حقهن بدليل ما تقدم من

تُخصِّصُ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأُم سلمة في تجميعها بمن معها من النساء وحضورهن مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة في جماعة كما وردت به الاخبار الصحيحة. أو يحمل على أن المراد لا يتأكد في حقهن حضور الجماعات في المساجد . وقد ورد ما يدل على ذلك من حديث أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي قالت « قلت : يا رسول الله يمنعنا أزواجنا أن نصلي معك ونحب الصلاة معك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : صلاتكن في بيوتكن أفضل من صلاتكن في حجركن ، وصلاتكن في حجركن أفضل من صلاتكن في الجماعة » . رواه أبو بكر بن أبي شيبة واللفظ له ، وأحمد بن حنبل والبيهقي وأبو يعلى . وهو عند ابن حبان بلفظ : « قالت : يا رسول الله إني أحب الصلاة معك ، قال : قد علت انك تحبين الصلاة معي ، وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجدي ، قال : فأمرت فبني لهما مسجداً أقصى بيت من بيوتها ، وأظله ، فكانت تصلي تحتها لقيت الله عز وجل » . ورواه ابن خزيمة في صحيحه ، وترجمه باب اختيار صلاة المرأة في حجرتها على صلاتها في دارها وصلاتها في مسجد قومها على صلاتها في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وإن كل صلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعدل ألف صلاة في غيره من المساجد » وإن قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد » إنما أراد به صلاة الرجال دون صلاة النساء . ويدل أيضاً على أفضلية صلاتهن في البيوت على صلاتهن في المساجد ما رواه السائب مولى أم سلمة ، عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « خير مساجد النساء قعر بيوتهن » . قال ابن حجر في « مختصر الاتحاف » : رواه أبو بكر بن أبي شيبة بسند صحيح . وأبو يعلى إلا أنه قال : « خير صلاة النساء » . ورواه أحمد بن حنبل والطبراني في « الكبير » والحاكم وابن خزيمة في « صحيحه » وقال : لا أعرف السائب مولى أم سلمة بمدالة ولا جرح . قال الحافظ : ذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحاكم : صحيح الاسناد .

تنبيه قال أبو خالد فيما سيأتي عنه في المسائل آخر الجناز: « سألت زيد بن علي عليه السلام عن المرأة كيف تجلس في الصلاة؟.. فقال: تجتمع وتضم رجليها، ووجهه أن عورتها أكثر من عورة الرجل، فتجب عليها المبالغة في الستر ما أمكن، ولذا سقط عنها وجوب الأذان والاقامة وصلاة الجماعة. وأخرج أبو داود في « المراسيل » عن يزيد بن أبي حبيب « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرّ على امرأتين وهما يصليان، فقال: إذا سجدتما فضا بعض اللحم إلى الأرض، فإن المرأة في ذلك ليست كالرجل ». ورواه البيهقي من طريقين موصولتين في كل منها متروك، ولكنه يؤيد الرسل ويوافق القياس، والله أعلم.



باب إذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
صلى عمر بالناس الفجر فلما قضى الصلاة أقبل عليهم ، فقال : أيها الناس إن عمر
صلى بكم وهو جنب ، فقال الناس : فإذا ترى يا أمير المؤمنين ؟ . . فقال : عليّ
الاعادة ولا اعادة عليكم ، فقال علي عليه السلام : بل عليك وعليهم الاعادة ،
ألأتري أن القوم يأتمون بامامهم يدخلون بدخوله ، ويخرجون بخروجه ،
ويركعون بركوعه ، ويسجدون بسجوده ، فإن دخل عليه سهو دخل على من
خلفه ، قال . فأخذ قوم يقول عمر ^{رضي الله عنه} . حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ،
عن علي عليهم السلام ، قال : « إذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه » .

أورد السيوطي في مسند علي عليه السلام من « جمع الجوامع » ما يفيد معنى هذين
الخبرين من الحكم . وهو أن رأيه عليه السلام فساد صلاة المؤتم لفساد صلاة إمامه ، ولفظه :
عن القاسم ، عن أبي أمامة قال : « صلى عمر بالناس وهو جنب فاتد ولم يعد الناس ، فقال علي :
كان ينبغي لمن صلى معك أن يمدوا ، فرجموا الى قول علي » . قال القاسم : وقال ابن مسعود
مثل قول علي أخرجه عبد الرزاق . اه . قال في « التخريج » : القاسم هذا هو ابن عبد الرحمن
الدمشقي روي عن أبي أمامة ، روى له البخاري في « الأدب » والأربعة ، ووثقه يحيى بن معين
وغیره ، وفي حديثه من اكبر . وهي من قبل ضعفاء رروا عنه لامن قبله فانه ثقة ، ذكره في
« التهذيب » . ويحث عن إسناد هذا الحديث هل الراوي عنه ثقة أو ضعيف؟ .

وأخرج المؤيد بالله في « شرح التجريد » في مسألة الرجل صلى يقوم جنباً أو على غير طهور ناسياً ، ثم ذكر أعاد الصلاة وأعادوا ما لفظه : حدثنا محمد بن عثمان النقاش ، قال : نا الناصر ، قال : نا محمد بن منصور ، عن عبادة ، عن الحرث بن عمران ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام في الرجل يصلي بالقوم على غير وضوء ، قال : يعيد ويعيدون ، قال : وفي الحرث بن عمران كلام. وأخرج البيهقي في « سننه » قال : أخبرنا أحمد بن محمد بن الحرث ، قال : أنا علي بن عمر ، قال : نا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ، قال : نا داود بن رشيد ، قال : نا أبو حفص الأبار ، عن عمرو بن خالد ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، أنه صلى بالناس وهو جنب فأعاد وأمرهم فأعادوا ، وضعف الحديث بأبي خالد . وقد تقدم في حقه ما يكفي من الاستدلال على صحة الاحتجاج بروايته .

وفي مسند علي عليه السلام ما يؤخذ متتابعته في هذه الرواية ، ولفظه عن عاصم بن ضمرة ، عن علي : « أنه صلى بالناس جنباً ، ثم أمر ابن السَّيَّاح ^(١) ينادي من كان صلى مع أمير المؤمنين الصبح فليعد الصلاة ، فإنه صلى وهو جنب » أخرجه عبد الرزاق . قال في « التخريج » : ولا شك أنه من غير طريق أبي خالد - يعني لأن السيوطي ذكر في كتابه أن ما نقل من نحو « مصنف عبد الرزاق » الذي فيه الصحيح والحسن والضعيف بين ما فيه من ضعف - وهاهنا سكنت عليه فلو كان في سنده أبو خالد لبُني عليه . وروى عبد الرزاق عن إبراهيم بن يزيد ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي جعفر ، عن علي عليه السلام بمعنى ما مر من أن على المؤمنين الاعادة ، وفيه انقطاع . وبالجملة فمجموع ما ذكر يشهد لما في الأصل وقوله : « ألا ترى أن القوم يأتون بأمهم ، ^{بشيء} »

وايما الى علة الحكم الذي شرع لاجلها ، وهو وجوب الاعادة على المؤتم ، والعلة تعليق صلاتهم بصلاته ، وهي علة واضحة يدل عليها انه يلزم المؤتم سجود السهو لسهو إمامه ، كما صرح به حديث ذي اليمين وغيره ، ويتجمل عنه القراءة إذا أدركه ركعاً على الصحيح . وقد ذهب الى القول بوجوب الاعادة أئمة المترة ، كما حكاه في « البحر » وأبو حنيفة وأصحابه ، وهو قول الشيعي وحامد بن سلمة . وذكر الأثرم عن أحمد بن حنبل نحوه إذا لم يتم ،

(١) ابن النباح ، ويقال : أبو النباح . قال في « الاكمال » : هو - بنون موحدة وآخره ماء مهمة - كان مؤذن علي رضي عنه . وروى عنه أيضاً وعنه جعفر بن مروان . ٨١ .

فإن لم يذكر حتى فرغ أعاد وحده ولم يعيدوا . وعن أمير المؤمنين عليه السلام كما رواه في « البحر » وعمر وعثمان وابن عباس وابن عمر والامام يحيى وأحمد بن حنبل وأبي ثور والحسن البصري والنخعي والشافعي : لا إعادة على المؤتم . وهذه الرواية عن علي ذكرها أبو بكر الأثرم ، فقال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : نا أبو خالد الأحمر ، عن حجاج ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي « في الجنب يصلي بالقوم ، فقال : يعيد ولا يعيدون » قال : وسمعت أحمد بن حنبل ، يقول : نا هشيم ، عن خالد بن سلمة ، قال : أخبرني محمد بن عمر بن المصطلق « أن عثمان بن عفان صلى بالناس صلاة الفجر ، فلما ارتفع النهار فاذا هو باثر الجنابة ، فقال : كبرت والله كبرت ، فاعاد الصلاة ، ولم يأمرهم أن يعيدوا » .

وفي الجامع الكبير « للسيوطي عن مطيع بن الاسود ، قال : « صلى عمر بن الخطاب بالناس الصبح ، ثم ذكر احتلاما فاغتسل ثم أعاد صلاة الصبح ، ولم يأمر أحداً بإعادة الصلاة » أخرجه البيهقي ، وقال بعده : عن الشريد الثقفي يعيدون . أخرجه ابن أبي شيبة . وتمسك أهل هذا القول بحديث الحسن عن أبي بكرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل في صلاة الفجر ، فأوماً بيده أن مكانكم ، ثم جاء ورأسه يقطر ماء ف صلى بهم » أخرجه أبو داود والنسائي ، وفي لفظ لأبي داود ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بأصحابه »

قال الخطابي : في هذا الحديث دلالة على أنه اذا صلى بالقوم وهو جنب - وهم لا يعلمون بجنبته - ان صلاتهم ماضية ولا إعادة عليهم ، وعلى الامام أن يعيد . وذلك لان الظاهر من حكم لفظ الخبر أنهم قد دخلوا في الصلاة معه ، ثم استوقفهم الى أن اغتسل وجاء قائم الصلاة بهم ، واذا صح جزء من الصلاة حتى يجوز البناء عليه جاز سائر أجزائها ، والاقداء بالامام طريقه الاجتهاد ، وانما كلف المأموم الظاهر من أمره ، وليس عليه الاحاطة لانه يتعذر عليه دركه . فاذا أخطأ فيها حكمه الظاهر لم ينتقض عليه فعله ، كالحكم لا ينتقض عليه حكمه فيها طريقه الاجتهاد وإن أخطأ فيه . اهـ . وفيه نظر ، لان في بعض روايات الحديث من طريق الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة قال : « أقيمت الصلاة فصف الناس صفوفهم ، ثم خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقبل يمشي حتى اذا قام في مصلاه ، ذكر انه لم يغتسل ، فقال للناس : مكانكم ، فرجع الى بيته فاغتسل ثم خرج ، ثم قام في مصلاه فكبر

ورأسه ينطف « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ . وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ يُونُسَ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ بِإِسْنَادٍ مِثْلِهِ ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ كَبَّرَ قَبْلَ أَنْ يَذْكُرَ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَمَّا قَامَ فِي مَصَلَاةٍ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَنْتَسِلْ ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَكْبِرَ لِأَنَّ مَصَلَاةَ اسْمٍ لِمَوْضِعِ الصَّلَاةِ . كَمَا يَسْدُلُ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ رِوَايَاتِهِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ : « حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مَقَامِهِ » فَلَمْ يَكُنْ فِي هَذَا مَعْنَى يَشْكُلُ حِينَئِذٍ لِأَنَّ انْتِظَارَهُمْ كَانَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْإِتْنَاءِ بِالْحَدِثِ . وَكَوْنُ الْمُرَادِ بِمَصَلَاةٍ أَيْ فِي صَلَاتِهِ احْتِمَالٌ مَرْجُوحٌ لِحَالْفَتَةِ الظَّاهِرِ ، أَشَارَ إِلَى هَذَا جَمِيعُهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ .

وفي « الصحيحين » ما يتعين معه هذا التأويل بصريح لفظه : ونصها « أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف حتى قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مصلاه قبل أن يكبر » ، فذكر فأنصرف ، وقال : مكانكم فلم يزل قياماً حتى خرج إلينا ، وقد اغتسل ينطف رأسه ماءً ، فكبر فصلى بنا ، ولكنه ورد في بعض روايات حديث أبي بكر « انه صلى الله عليه وآله وسلم استفتح الصلاة فكبر » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ ، وَقَالَ : رَوَاهُ أَيُّوبُ وَابْنُ عَوْنٍ وَهَشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « فُكِبَرُ ثُمَّ أَوْمَأَ إِلَى الْقَوْمِ أَنْ اجْلِسُوا » . وفي « مجمع الزوائد » عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل في صلاته وكبرنا معه ، فأشار إلى القوم أن كما أنتم فلم يزل قياماً حتى أتانا نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم قد اغتسل ورأسه يقطر » رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » وَرَجَّاهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ . ففيه التصريح بدخوله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة بالكبر . وظاهرهما التعارض . قال في « التلخيص » : وزعم ابن حبان أنها قضيتان ذكر في الأولى قبل التكبير والتحرر بالصلاة ، وفي الثانية لم يذكر إلا بعد أن أحرم كما في حديث أبي بكر . ١ هـ .

فإن ثبت ذلك بدليل صح الاستدلال بالحديث كما ذكره الخطابي ، والأشع التعارض يجب الوقف ، ولا ينتهز معه الاستدلال إلا برجوع خارجي لأحد الأمرين ، وليس في جميع هذه الروايات ما يفيد أنه يلزمهم الاستئذان إلا ما يستتبط من رواية من روى أنه كبر حين أنصرف بعد غسله ، ففيها دليل على استئذنه صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة بهم . ومن لازم ذلك متابعتهم إياه في الاستئذان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا » الحديث ... وهذه الزيادة في رواية الشيخين .

وقد تكلم أبو عمر بن عبد البر على الاستدلال بحديث أبي بكر على جواز لإحرام المأموم

قبل إمامه كما هو أحد قولي الشافعي ، وعلى صحة صلاة القوم خلف الجنب ، فقال : « إذا كبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو جنب ثم ذكر ، فأشار أن امكثوا ورجع ، فلا يتلو قوله ورجع من أحد ثلاثة أوجه :

أما أن يكون بنى على تكبيره الأول وهو جنب . وبني القوم معه ، فهذا منسوخ بالسنة والاجماع . أما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » . وأما الاجماع ، فعلماء المسلمين على أن الامام لا يبني على صلاته إذا أحرم على غير طهارة .

والوجه الثاني أن يكون استأنف ، واستأنف أصحابه معه باحرام جديد ، وأبطلوا ما كان منهم فهذا لا يصح الاستدلال به على جواز الصلاة خلف الجنب لانهم اذا استأنفوا لم يصلوا وراءه جنب ، بل فيه دليل على بطلان صلاتهم خلفه .

الوجه الثالث أن يكون استأنف وبنوا على ما مضى ، فهذا فيه جواز الصلاة خلف الجنب ، واستدلال الشافعي به على ذلك مبني على أصله ، وهو أن صلاة القوم غير مرتبطة بصلاة امامهم فقد تبطل صلاته ، وتصح صلاة من خلفه وبالعكس ، وعليه دلائل كثيرة قد ذكرها هو وأصحابه . ١ هـ .

وبالجملة فالاستدلال بالحديث غير ناهض على المطلوب لاحتمال أن يكونوا استأنفوا معه صلى الله عليه وآله وسلم ، والمحتمل لا يصلح حجة لاثبات متنازع فيه ، ولم يبق الا أقوال السلف . وقد اختلفت الروايات عن أمير المؤمنين كما ترى ، والله أعلم .

سألت الامام زيد بن علي عليه السلام عن الامام يسهر في صلاته ،

فقال : يجب عليه وعلى من خلفه ان يسجدوا للسهر . قلت : فان سها من

خلف الامام ولم يسه الامام ؟ . قال : ليس على من خلف الامام سهو .

تضمن كلامه عليه السلام سألين وهما أنه لا يجب عليه السجود إذا سها في صلاته مؤتمراً ،

وإنما يجب عليه إذا سها الإمام فقط. وعن قال بذلك تبعاً الإمام عليه السلام الناصر والمؤيد بالله والإمام يحيى والخنفية والشافعية . واحتجوا بما رواه عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ليس على من خلف الإمام سهو فإن سها الإمام فعله وعلى من خلفه » رواه البزار والبيهقي والدارقطني وفيه خارجة بن مصعب ، وهو ضعيف . وفي الباب عن ابن عباس رواه ابن عدي في ترجمة عمر بن عمرو المسقلاني ، وهو متروك . وذهب الهادي ورواية عن مكحول أنه يسجد لسهوه لعموم أدلة موجبات السجود في حق الإمام والمؤتم والنفسرد . وقد تقدمت .

وأجابوا عن حديث عمر بأن معناه لاحكم لشك المؤتم أو ظنه مع الإمام لأنه لو حمل على ظاهره لزمه أن لا يسجد للسهو مع سجود الإمام ، ذكره الإمام عز الدين . وفي هذا التعليل نظر لأن آخر الحديث وهو قوله : « فإن سها الإمام فعله وعلى من خلفه » يدفعه . قال في « البدر التمام » : لو قوي الحديث لكان الرجوع إليه هو الواجب إذ هو خاص في حق المؤتم .



باب الرجل يدرك مع الامام بعض الصلاة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« إذا أدركت الامام وهو راكع فركعت معه فاعتد بتلك الركعة ، وإن
أدركته وهو ساجد فسجدت معه ، فلا تعتد بتلك الركعة » .

قال في « مجمع الزوائد » في « باب من أدرك الركوع » : عن علي وابن مسعود ، قالا :
« من لم يدرك الركعة فلا يعتد بالسجدة » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله موقوفون ، وهو
في مسند علي من « الجامع الكبير » كذلك ، وقال : أخرجه عبد الرزاق . ثم قال في « المجموع »
وعن زيد بن وهب ، قال : « دخلت أنا وابن مسعود المسجد ، والامام راكع ، فركعتنا ثم
مضينا حتى استوتينا في الصف ، فلما فرغ الامام قمت اقضي ، فقال : قد أدركت » رواه -
الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات . وعن ابن مسعود ، قال : « إذا ركع أحدكم فمشى الى
الصف فإن دخل في الصف قبل أن يرفعوا رؤوسهم فانه يعتد بها ، وإن رفعوا رؤوسهم قبل
أن يصل الى الصف فلا يعتد بها » رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه زيد بن أحمر ، ولم أجد
من ذكره . اهـ .

وأخرج أبو داود في « باب الرجل يدرك الامام ساجداً » عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا جئتم الى الصلاة وتحسن سجود فاسجدوا ، ولا تمتدوها
شيثاً ، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة » وأخرجه البيهقي أيضاً كلاهما من طريق يحيى
ابن أبي سليمان ، وضعفه يحيى . قال فيه البخاري : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : مضطرب
الحديث ليس بالقوي . وذكره ابن حبان في الثقات ، روى له البخاري في « الادب »
وأبو داود والترمذي والنسائي ، ذكره المزي . وأخرج ابن خزيمة في « صحيحه » عن أبي هريرة
مرفوعاً « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الامام صلبه » ، وترجم له بذكر

الوقت الذي يكون فيه المأموم مدركاً للركعة إذا ركع امامه . وأخرج أيضاً في « باب ادراك الامام ساجداً » والامر بالاعتداء به في السجود وان لا يعتد به ، إذ المدرك للسجدة اغايكون بادراك الركوع قبلها حديث أبي هريرة أيضاً مرفوعاً « اذا جئتم ونحن ساجدون فاسجدوا ، ولا تصدوها شيئاً . ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة » ذكر ذلك ابن حجر في « التلخيص » ساكتاً عليه . وقال أيضاً : وذكر الدارقطني في « الملل » نحوه عن معاذ وهو مرسل . اه .

وأخرج البيهقي نحوه من طريق ابن عدي الحافظ ، وعقبه بما لفظه : قال أحمد بن عدي هذه الزيادة قبل أن يقيم الامام صلبه بقوله يحيى بن حميد - وهو مصري - . قال أبو أحمد : سمعت ابن حماد يقول : قال البخاري : يحيى بن حميد ، عن قرّة عن ابن شهاب سمع منه ابن وهب مصري لا يتابع في حديثه . اه . ونحوه نقل بعض شراح « سنن أبي داود » عن عبد الحق في « أحكامه » وزاد فيه تضيف قوة شيخ يحيى بن حميد . وروى البيهقي أيضاً نحوه ما تقدم في « مجمع الزوائد » عن ابن مسعود ، وأخرج عن ابن عمر أنه كان يقول : « من أدرك الامام راکماً فرک قبل أن يرفع الامام رأسه ، فقد أدرك تلك الركعة » . وأخرج عنه أيضاً أنه كان يقول : « اذا فاتتكم الركعة فقد فاتتكم السجدة » . وعن مالك بلاناً أن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت كانا يقولان : « من أدرك الركعة قبل أن يرفع الامام رأسه فقد أدرك السجدة » . اه .

فهذه الأحاديث وآثار السلف تشهد لما في الأصل ، وهو يدل على أن اللاحق إذا أدرك الامام راکماً ركع معه ويمتد تلك الركعة ، واذا أدركه ساجداً سجد معه ولا يعتد بها ، وادراك الركوع بادراك الطمأنينة للراكع قبل أن ينتهي الامام الى حد القيام . قال في « المنهاج » : واذا ادرك الامام راکماً فانه يكبر ويركع تلك التكبيرة ولا يحتاج الى تكبيرة للركوع . هذا نص الامام زيد بن علي ، ووجهه أنه قد أتى بالواجب من تكبيرة الاحرام ، وتكبيرة النقل ليس بواجب ، فتكفيه الاولى . اه .

وقد اختلف المصنف في هذه المسألة ، فذهب الجمهور من العلماء الى ظاهر ما تقدم ، وذهب بعض العلماء منهم ابن خزيمة وابن السبكي في « التوشيح » وحكاه عن والده تقي الدين ، وتابعهم من المتأخرين القلي ، وحكاه ابن حجر المكي عن جماعة من الشافعية الى أن المراد بالركعة في الحديث الركعة بكاملها من الافتتاح والقيام والقراءة . قال في « فتح الباري » :

وهو قول أبي هريرة وجماعة ، بل حكاه البخاري في القراءة خلف الامام عن كل من ذهب الى وجوب القراءة خلف الامام ، قال : واستدلوا لذلك بما تقدم في الحديث الصحيح « فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتوا » فهذا أمر باتمام ما فات ، وقد فات الوقوف والقراءة فيه . اهـ . بمناء .

قال في « المنار » ^(١) بظاهر الثابت من الروايات ادراك ما يسمى ركعة ومساها بمجموع أفعال هي القيام والقراءة والركوع والسجود وغير ذلك مما تضمنه مجموع يسمى الركعة العربي ، لا الوحدة من مصدر ركع ، لأن العرف في مثله مقدم على الأصل الاول ، لكن بين صلى الله عليه وآله وسلم أن الآتي بأفعال الركعة لاحقاً بالامام مجتمعاً معه في الركوع فما قبله ، قد أدرك تلك الركعة ، ومن لم يجتمع معه الا بعده فلم يدركها ، وهذا لا خلاف فيه . وأما لو أحرم اللاحق حال ركوع الامام ولم يقرأ الفاتحة ، فلم يأت بمسمى الركعة فلم يشمل الحديث وليس بلاحق . اهـ .

وتعقبه بعض العلماء ^(٢) بكلام بسيط حاصل ما فيه أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية الشيخين : « من أدرك ركعة من الصلاة مع الامام فقد أدرك الصلاة » لا يخلو إما أن يراد به ركعة من صلاة اللاحق ولا قائل به لما سنذكره آخر . وإما أن يكون المراد بها من ركعات الامام وهو الذي فهمه العلماء ، ولا بد مع ذلك من صرفها عن حقيقتها على جميع التقادير ، لأنه ان كان المراد بها من أدركها من أول قيامه واستوفى معه أفعالها ، كما هو معناها حقيقة ، فهذا لا يقول به أحد من أهل العلم ، لأنهم بين قائل إذا صدق عليه اسم اللاحق قبل رفع رأسه من الركوع فهو مدرك وهو الجمهور . وقائل انه لا بد من ادراكه لوقت يقرأ فيه الفاتحة اللاحق ، ولو في حال ركوع الامام ويلحقه راكماً وهم الاقل . فعرفت أن افطر ركعة لا يتم أن يراد بها حقيقتها سواء أريد بها ركعة الامام أو ركعة المؤتم ، بيانه أن من أدرك الامام منحنياً في ركوعه لم يدرك ركعة من ركعات الامام ، بل جزء ركعة لأنه قد مضى منها قيامه ، وإن أريد ركعة المؤتم وفرضنا أنه ادرك الامام منحنياً واطمأل الامام حتى افتتح اللاحق وقرأ الفاتحة ثم أدركه راكماً ، فانه لا يصدق أنه ادرك ركعة من

(١) خبر ان . ا . ا . منه .

(٢) السيد محمد الامير رحمه الله تعالى . ا . ا .

من صلاته قبل أن يقيم الإمام صلبه ، اذ لا يتم له الا في آخر سجدة . فعمل بهذا أن لفظ ركعة في هذه الصورة مجاز مرسل من اطلاق الكل على جزئه على التقديرين جميعاً ، واذا كانت مجازاً صدق إطلاقها على من أدركه منحنياً بقدر لا يتسع معه لنبر الافتتاح والانضمام إليه ، وتظهر به فائدة التقييد بقبليّة اقامة الصلب في حديث أبي هريرة المتقدم عند ابن خزيمة في « صحيحه » ولم يؤت به الا لادخال هذه الصورة . ولو فرض أنه ما أراد صلى الله عليه وآله وسلم الا من أدرك وقرأ الفاتحة فانت فائدة التقييد ، وذلك ان قدر الركوع لا يتسع لذلك إذ الفاتحة أكثر من التسبيح المشروع مع حثه الأئمة على التخفيف ، فتضييع فائدة التقييد الا في مثل ما يندر من صلاة يطول فيها غاية التطويل . اهـ . المراد ذكره .

وقد يقال نختار الاول من المرادين ، وقولك لا قائل به ان أراد به من أهل المذهبين كليهما فغير مسلم ، لان من اشترط كمال الركعة انما يريد به بالنظر الى اللاحق بان يستكمل جميع أفعالها من الافتتاح والقراءة والركوع ، وهو صريح عبارة « المنار » وظاهر ما نقله في « فتح الباري » وهو واضح بأدنى تأمل ، ومن حمله على خلافه فقد وهم ، وقوله في توجيه ذلك انه لو أريد به المؤتم على ذلك الفرض لم يصدق انه أدرك ركعة من صلاته اذ لا يتم له الا في آخر سجدة غير مسلم ، أيضاً إذ لا مانع من أن يقف لمن صنع مثل ذلك في أي ركعة من صلاته انه أدرك تلك الركعة مع الإمام . وأما ما ذكر من ضياع فائدة التقييد بقبليّة رفع الإمام صلبه فمدفوع بانه لا ضياع لانه يصدق على من أدرك الإمام في آخر قيام الركعة فاحرم وقرأ الفاتحة ثم أدرك معه القدر المجزي من ركوعه ، وعلى من أدركه في حال الركوع إذا فعل ما يسمى ركعة من القراءة ونحوها ، وما قيل من أنه يلزم من ذلك مخالفة المشروع من التخفيف مدفوع بان تلك الشرعية انما هي مع عدم ما يمرض للإمام من مقتضى التطويل . وقد ثبت من هديه صلى الله عليه وآله وسلم تطويل هذا الركن إذا طول سائر الاركان ، وروي عنه انه كان يطول انتظاراً لللاحق إذا أحس به ، كما في حديث ابن أبي أوفى « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينتظر في صلاته ما سمع وقع قدم » . أخرجه أحمد وأبو داود ، وفيه راو ساء بعضهم طرفة الحضرمي . قال الازدي : مجهول ذكره في « التلخيص » . وفي « الخلاصة » يقال هو كثير الحضرمي ثان يكنه فصحيح . اهـ . ولفظه في أبي داود عن عبد الله بن أبي أوفى « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم في الركعة الاولى من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم » .

قال شارحه فيه رجل مجهول ، وانفرد به أبو داود وهو حسن في التابعات وسكوت أبي داود عنه لذلك . اهـ .

فظهر بهذا أن المراد بالركعة في الأحاديث السابقة مسأها العرفي لا مجرد الركوع ، ويجعل ماورد من التصريح بلفظ الركوع على الكامل الصحيح وهو ما ترتب فعله على فعل ما قبله ، إذ خطاب الشارع إنما ينصرف إليه ، هذا حاصل ما تعقب به كلامه ولا يخفى قوته . لكن يبقى النظر فيما رواه البخاري من حديث أبي بكرة « أنه دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم راكع فرمى قبل أن يصل إلى الصف ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : زادك الله حرصاً ولا تزد ، فإنه ظاهر في الاعتداد بها ، وليس فيه الأمر بإعادتها ، ولا أمكن قراءة الفاتحة فيها . ومعنى قوله : « لا تزد » عند شرح الحديث النبي عن العود في إبطاء الجنيء لاعتدال الحق في الصف بعد التكبير ، وهو نهي بأتم العالم بارتكابه وفعله صحيح كغيره من المتأخرين التي بهذا الصدد ذكره ابن حبان . وقال الشافعي : هو مثل قوله : « لا تأتوا الصلاة وأنتم تسمعون » يعني - والله أعلم - ليس عليك أن تركع حتى تصل إلى موقفك لما في ذلك من التعب ، كما في : « ليس عليك أن تسمى إذا سمعت الإقامة » . اهـ .

وأيضاً فالنهي وقع للحالة التي خالفت الصفة المشروعة من إتيان الصلاة على هيئة السكينة والوقار ، وإن كانت الصلاة في نفسها صحيحة وحينئذ يصح أن يكون هذا الحديث قرينة للمجاز في حمل الركعة على من أدرك الإمام منحنياً بقدر لا يتسع معه لغير الافتتاح والركوع ، ويمتد بقريظة مقابلة الركعة بالسجود في حديث أبي داود المتقدم ، فإن ظاهر سياقه يدل على أن المراد بها الركوع . وبما رواه الدارقطني عن أبي هريرة مرفوعاً : « من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة يوم الجمعة فليضف إليها ركعة أخرى ، ومن لم يدرك الركوع فليضف إليها أربعاً » وله طرق كثيرة ذكرها في « التلخيص » ، وأشار إلى ضعفها ، لكنها تصلح في الشواهد المتأيدة بعمل أكابر الصحابة المتميزين بالفهم عنه صلى الله عليه وآله وسلم - كباب مدينة العلم - وابن مسعود وابن عمر وزيد بن ثابت ، وعليه بناء حفاظ الحديث في التراجم والأبواب كما يجده الباحث عنها . وأخرج البيهقي في هذا الباب « أن أبا بكر وزيد بن ثابت دخلا المسجد والإمام راكع ، فركما تم دبتا وهما راكعان حتى لحقا بالصف » . وأخرج نحوه عن زيد بن ثابت أيضاً . وفي « مجمع الزوائد » عن عطاء أنه سمع عبد الله بن الزبير على المنبر يقول : « إذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع ، فليركع حين يدخل ثم يدب راكعاً حتى يدخل في

الصف فإن ذلك السنة . قال عطاء : وقد رأيته يصنع ذلك . قال ابن جريج : وقد سأرت عطاء يصنع ذلك ، رواه الطبراني في « الأوسط » ورجاله رجال الصحيح . اهـ .

وقوله : « فإن ذلك السنة » له حكم الرفع كما هو محقق في موضعه إذا عرفت ذلك ، فالقائل بأنه يتحمل الامام عن المؤتم لا اشكال عليه ، وكذا من أوجب القراءة في الأولين ، كما تقدم في الأصل عن الامام زيد بن علي . وأما من أوجب القراءة في كل ركعة فلا بد أن يجعل هذه الحالة مخصصة لمعوم الوجوب ، والله سبحانه أعلم .

تنبيه أخرج البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في « باب من أدرك من الجمعة ركعة » من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من أدرك من الصلاة فقد أدرك الصلاة » هذه رواية الجمهور ، وكذلك رواه معمر عن الزهري وزاد فيه وقال الزهري : فالجمعة من الصلاة . وروى الزهري بإسناده « من أدرك ركعة من الجمعة فليصل اليها أخرى » . وروي عن عبيد الله موقوفاً : « إذا أدركت ركعة من الجمعة فاضف اليها أخرى ، وإن فاتك الركوع فصل أربعاً » . وذكر الدارقطني في كتاب « العلل » حديث نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من أدرك من صلاة الجمعة ركعة ... » الحديث موقوفاً وهو الصواب . وقد روي موصولاً ولا يصح . وفي « سنن النسائي » ما لفظه : حدثنا قتبية ومحمد بن منصور واللفظ له ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك » . ورواه الحاكم من طرق ثلاث .

قال في « الخلاصة » : قال الحاكم : كل من هذه الطرق على شرط البخاري ومسلم ، وله اثنا عشر طريقاً . قال بعض شراح « سنن أبي داود » : إذا صلى ركعة من الجمعة مع الامام وسلم الامام فقد أدرك الجمعة ، وإن أدرك دون ركعة مع الامام فمفهوم الحديث انه لا يلحق بالركعة ، وقد قال به خاصة سفيان الثوري ومالك والاوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق . وروي عن ابن مسعود وابن عمر وأنس وابن السيب وعلقمة والاسود وعروة والحسن والزهري فكلهم قالوا : لا يدرك الجمعة بدون ركعة خاصة . وقال الحكم وحماد وأبو حنيفة : من أدرك التشهد يوم الجمعة مع الامام صلى ركعتين . وهو بناء على أن إدراك جزء من الصلاة يكفي كما قالوه هم والشافعية ، فيمن أدرك الجماعة قبل السلام بدون ركعة هل يكون مدركا ؟ .. الصحيح عندهم

نعم . وحجتهم على ذلك القياس على من أدرك ركعة من الصلاة خلف الامام بجامع الحرمه . قالوا : وهو من القياس الجلي لان ادراك حرمة الصلاة يستوي فيه قليله وكثيره ، والتقدير بركعة خرج مخرج الغالب فيما تمكن معرفته . ^{للخاص} والعام . كما جرى عليه الاسلوب في الكتاب والسنة من الاتيان بما تمكن معرفته عموماً فيلحق بالركعة مادونها، ولم تطرده الشافعية في الجمعة ولا في إدراك الاداء خارج الوقت على الصحيح فقالوا : لا بد من إدراك ركعة في الجمعة كاملة ، وكذا يشترط ادراكها بكاملها قبل خروج الوقت فيمن خشي فوات الصلاة بخروج وقتها . ووجه الفرق بين المقامين أن في الجمعة وتقييد القائمة بركعة يلاحظ فيها إدراك الشرط أو ركن فاشترط فيه تمامه ، ولو لم يرد النص بأن إدراك الركعة يكفي في كونها اداء وصحة الصلاة جمعة ، لكان اللازم تمام الصلاة فيها ، اشار الى ذلك بعض شراح السنن . ثم قال : وتقييد الكلام : أن المراد من أدرك الركعة أدرك حرمة الصلاة فيستوي فيها القليل والكثير ، وفي إدراك الشروط والاركان رخصة لا يقاس عليها مادونها بل تبقى على حيالها إذ لا يقاس في الرخص ، وهذا من غامض الفقه ودقيق الفكر ، فتأمل غوص الفقهاء في مثل هذه المواطن تجد العجب البديع .

ومن القائلين بانه يكفي في الجمعة ادراك ركعة ولا يضر فوات الخطبة المؤيد بالله محمد بن القاسم رحمه الله ولفظه في جواب سؤال ورد عليه بعد الاستدلال بالحديث : ومن النظر أن الأصل وجوب الجمعة وإن الخطبة ذكر مخنص بالصلاة فيجمله الامام كالقراءة فلا تسقط الا يبين، وانه اذا تعارض الموجب والمسقط فالوجوب أولى، وما قلناه هو مذهب الامام زيد بن علي عليهما السلام، وهو اعرف بما يأتي وما ينذر واقتفاء في ذلك الأئمة الاجلاء المؤيد بالله والمنصور بالله عليهما السلام ، وكذلك حي والدفأ ^{رسول الله} أجاب بمثل قولهم وجعلهم الخطبة بمثابة ركعتين أوجب عنه المنصور بالله عبد الله بن حمزة بانه لا يستقيم على أصولهم إذ قد أوجبوها على المسافر ولانها لو كانت بمثابة ركعتين لكان من لم يسمع الأولى يصلي ثلاثاً وجميعهم على خلافه . ثم قال المؤيد بالله : وينزههم ايضاً أن لا يتولاهما إلا شخص واحد كالصلاة وهم لا يشترطونه . والله أعلم بالصواب .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام
قال : « اجعل ما أدركت مع الامام أول صلاتك » . سألت زيد بن

علي عن تفسير ذلك ، فقال : إذا أدركت مع الامام ركعة من الصلاة وهو في الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء فأضف إليها أخرى ، ثم تشهد وهي الثانية لك ، واقرأ فيها ما فاتك كما كان يجب على الامام أن يقرأ .

أخرج البيهقي في « باب ما أدرك من صلاة الامام فهو أول صلاته » ما لفظه : أخبرنا محمد بن موسى ابن الفضل النيسابوري ، قال : أنا الحسن بن يعقوب المعدل ، قال : نا يحيى بن طاب ، قال : انا عبد الوهاب بن عطاء ، قال : نا اسرائيل ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي رضي الله عنه قال : « ما أدركت فهو أول صلاتك » . قال الشيخ : وقد روينا عن سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري ومحمد بن سيرين وأبي قلابة ، وأخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي ، أنا علي بن عمر الحافظ ، نا أبو بكر النيسابوري ، نا محمد بن يحيى ، نا عبد الرزاق ، انا معمر ، عن قتادة أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال : « ما أدركت مع الامام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن » . قال : وحدثنا معمر ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب مثل قول علي رضي الله عنه . وهذا وإن كان مرسلًا عن علي فهو شاهد لرواية الحرث عن علي رضي الله عنه . اه . كلامه . وأخرج أيضاً عن عمر وأبي الدرداء أنهما قالا : « ما أدركت من آخر صلاة الامام فاجعله أول صلاتك » . اه . وفيه اسماعيل بن رافع المدني ضعفه أحمد وابن معين . وقال الترمذي : اسماعيل ضعفه بعض أهل العلم ، وسمت محمداً - يعني البخاري - يقول : هو ثقة مقارب الحديث . وأخرج أيضاً عن ابن عمر مثله . وأخرج عن سعيد بن المسيب : أن السنة إذا أدرك الرجل ركعة من صلاة المغرب مع الامام أن يجلس مع الامام ، فاذا سلم الامام قام فركع الثانية فجلس فيها وتشهد ، ثم قام فركع الثالثة فتشهد فيها ، ثم سلم والصلوات على هذه السنة فيا يجلس فيه منهن . قال الزهري : قال سعيد بن المسيب : حدثوني بثلاث ركعات يتشهد فيهن ثلاث مرات ، فاذا سئل عنها ، قال : تلك صلاة المغرب يسبق الرجل بركعة منها ، ثم يدرك ركعتين فيتشهد فيها .

وقد اختلف العلماء في أدركه السبوق مع الامام هل هو أول صلاته أو آخرها ؟ . فقال

جماهير العلماء من السلف والخلف : هو أولها . وحجتهم ما تقدم وحديث أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون ، وأتوها تمشون ، وعليكم السكينة والوقار ، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا » أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه . قال أبو داود : وكذا قال الزهري . وقال ابن عيينة عن الزهري : « فاقضوا » . وقال محمد بن عمرو عن أبي سلمة وجعفر بن ربيعة ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة : « فاتوا » وكذلك روى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو قتادة وأنس بن مالك كلهم قالوا : « فاتوا » .

قال الخطابي في قوله : « فاتوا » : دليل على أن الذي يدركه المرء من صلاة إمامه هو أول صلاته لأن لفظ الإتمام واقع على بعض باق من شيء قد تقدم سائره ، وإلى هذا ذهب الشافعي . وقد روي ذلك عن علي بن أبي طالب ، وبه قال سميد بن المسيب والحسن البصري ومكحول وعطاء والزهري والاوزاعي واسحاق بن راهويه . وقال سفيان الثوري وأصحاب الرأي : هو آخر صلاته ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل ، وقد روي ذلك عن مجاهد وابن سيرين . واحتجوا بما روي في هذا الحديث من قوله : « وما فاتكم فاقضوا » . قالوا : والقضاء لا يكون إلا لفائت . وأجاب الخطابي بأن القضاء قد يكون بمعنى الاداء للأصل كقوله تعالى : « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض » وقوله تعالى : « فإذا قضيت مناسككم » . وليس شيء من هذا قضاء لفائت ، فيحتمل أن يكون قوله : « فاقضوا » أي أدوه في تمام جمعاً بين قوله : « فاتوا » وبين قوله : « فاقضوا » ونفيًا للاختلاف بينهما . اهـ .

قلت : استعمال القضاء هنا بمعنى الإتمام متعين لأن الاختلاف فيه وقع على الزهري في حديث واحد ، فأحد اللفظين مفسر الآخر . وقصر القضاء على الفائت من تفسير عرف الشارع باصطلاح الفقهاء ، كما لا يخفى ، فليس لهم بهذا الحديث حجة ، بل يحتج بهم بما رواه في « مجمع الزوائد » عن ابن مسعود في الذي يفوته بعض الصلاة مع الإمام ، قال : « يحمل ما يدرك مع الإمام آخر صلاته » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح ، ولكنه غير منتهض مع الحديث المرفوع .

وقوله : « سألت زيد بن علي عن تفسير ذلك » مثل معناه ما في « الجامع الكافي » ولفظه :

قال أحمد بن عيسى : إذا أدرك الرجل ركعتين من الظهر ، فليجعل ما أدرك من الصلاة أول صلاته ، فيقرأ في الركعتين اللتين أدركهما بفاتحة الكتاب وسورة في نفسه ، فإذا سلم الإمام قضى الركعتين الفائتتين يقرأ فيها بفاتحة الكتاب أو يسبح فيها . وإذا أدرك ركعة من المغرب جعلها كما قلت لك أول صلاته ، يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وسورة ، ثم يجلس فيشهد ثم ينهض فيصلي ركعة يقرأ فيها بفاتحة الكتاب أو يسبح فيها . قال محمد : والذي يأخذ بحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم : يصلي مع الإمام ما أدرك ويقضي ما فات بقراءة مثل قراءة الإمام . وروى محمد بإسناده نحو حديث أبي هريرة المتقدم . ونقل في « الجامع » نحو هذا عن الحسن ابن يحيى بن زيد وأبي جعفر الباقر ، والله أعلم .

سألت زيد بن علي عن الرجل يدرك مع الإمام ركعة وعلى الإمام سجود السهو ، فقال عليه السلام : يسجد معه ولا يسلم ، فإذا سلم الإمام من سجدي السهو ، قام هو فقضى ما سبقه به الإمام .

ذكر في « الجامع الكافي » نحوه عن محمد بن منصور ولفظه : قال محمد : إذا فات الرجل بعض الصلاة مع الإمام وكان على الإمام سهو في صلاته فلا يقضي ما عليه حتى يسجد مع الإمام ، وينصرف الإمام من صلاته ، فإن سلم الإمام وعليه سهو ، فقام الرجل يقضي قبل أن يسجد الإمام ، فإن كان يدرك الإمام في السجدين قعد فسجد معه ، وإن جهل أو سها حتى سلم الإمام فليستقبل الصلاة . اهـ .

وما قاله في الأصل هو مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ، حكاه في « البحر » والقاضي زيد في « الشرح » ولفظه : وعند أبي حنيفة وأصحابه ينتظر سجود الإمام للسهو فيسجد معه ، فإذا سلم الإمام من السهو قام فقضى ما فات ، فإن لم يسجد مع الإمام حتى قام إلى القضاء سجد في آخر صلاته ، ذكره أبو الحسن الكرخي . وعند الشافعي يسجد أيضاً في الحال مع الإمام قبل قضاء ما فات . قال الإمام عز الدين : والفرق بين مذهبي أن أبا حنيفة كاتفر له إن شاء سجد مع الإمام وإن بدأ بالتم سجد آخر ، والشافعي يلزمه السجود مع الإمام . اهـ .

وَوَدَّ احْتِجَ لِهَذَا الْمَذْهَبِ بظواهر الأدلة من نحو : « لا تخالفوا على امامكم وأما يخشى - أو
 ألا يخشى - أحدكم إذا رفع رأسه ، والامام ساجد أن يحول الله رأسه رأس حمار » وحديث :
 « الذي يخفض ويرفع قبل الامام انما ناصيته يد شيطان » .

ورجح المتأخرون مذهب المهادوية وروى عن « المنتخب » وابن سيرين أن المؤتم لا يتابعه
 في السجود بل يبادر الى الاتيان بما فاته ويؤخر سجوده الى ما بعد الفراغ من صلاته ، فلو
 تابعه فسدت صلاته لزيادة ركنين عمداً . قال في « القيث » : وينوي بسجوده جبران صلاته عما
 لحقها من النقص لسهو امامه . وقال المنصور بالله : ورواه في « التجريد » عن « المنتخب » ،
 أيضاً ان اللاحق لا يقوم الا بعد سجود الامام ، وهو نحو ما تقدم عن أبي حنيفة في أحسد
 التخييرين على مذهبه . وقد يحتاج لهم بما سبق من الدليل على أن سجود السهو بعد التسليم ،
 وكذا رواية كونه قبل التسليم اذ كلاهما في آخر الصلاة . قال الشيخ تقي الدين في شرح
 حديث ذي اليمين : فيه دليل على أن سجود السهو في آخر الصلاة لان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لم يفعله الا كذلك . وقيل في حكمته : إنه آخر لاحتمال وجود سهو آخر فيكون
 جارياً للكل . اهـ . فيكون هذا أخص من وجوب متابعة الامام بتلك الأدلة العامة .

★ ★ ★

باب الرجل تقوته الصلاة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « انه اتاه رجلان فسلما عليه - وهو في المسجد - فقال عليه السلام : أصليتما ؟ .. قالا : لا ، قال : ولكننا قد صلينا ، فتنجيا فصلينا ، وليؤم أحدهما صاحبه ، ولا أذان عليكما ولا إقامة ولا تطوع حتى تبدأ بالكتابة » .

يبيّن له صاحب « التخريج » وله شواهد معنوية من السنة وآثار السلف . أما الامر بالصلاة والقيام أحدهما بصاحبه فواضح ، وأما أنه ليس عليهما أذان ولا إقامة فلأن أذان المصر كاف لأهله وإن لم يسمعوا ، وهو معنى مذهب اليه بعضهم من أنه فرض كفاية ، واستدل له بأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أمر من لم يسمع النداء في المدينة بالأذان ، ولو كان فرض عين لأمروهم به . وإذا سقط عمن لم يسمع من أهل البلد سقط عن السامع من غيرهم حتى قال بعضهم : انه اتفاق . وقد ترجم أهل الحديث كالسائي وغيره عن ذلك « باب اجتزاء المرء بأذان غيره في الحضر » وأوردوا حديث مالك بن الحويرث فيه : « ومروهم إذا حضرت الصلاة ، فليؤذن أحدهم ، وليؤمكم أكبركم » .

وروى البيهقي بسنده الى الاسود وعلقمة قال : « أتينا عبد الله - يعني ابن مسعود - في داره ، فقال : أصل هؤلاء خلفكم ؟ .. قلنا : لا ، فقال : قوموا فصلوا فلم يأمرنا بأذان ولا إقامة ثم اقتضاه صلاته بهما » ورواه مسلم في « صحيحه » . وأخرج البيهقي أيضاً من حديث علقمة ، قال : « صلى عبد الله بن مسعود بي وبالاسود بغير أذان ولا إقامة ، وربما قال : يجزئنا أذان الحي وإقامتهم » . وأخرج من حديث ابن عمر موقوفاً : « إذا كنت في قرية يؤذن فيها ٢٠ ويقام أجزأك ذلك » . وأخرج أيضاً بإسناده الى عمرو بن دينار ، قال : كان ابن عمر يقول :

« من صلى في مسجد قد أقيمت فيه الصلاة أجزأته إقامتهم » . وبه قال الحسن والشامي والنخعي . اهـ .

وأما أنه لا تطوع عليهما ، فالمراد أنه يسقط عنهما تحية المسجد بصلاة الفريضة ، كما سقطت بصلاته صلى الله عليه وآله وسلم الفريضة في حديث جابر بن سمرة عند أحمد ومسلم وأبي داود والنسائي ، قال : كان بلال يؤذن إذا زالت الشمس لا يحرم ولا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فإذا خرج أقام حين يراه » . قال ابن تيمية في « المنتقى » : فيه أن الفريضة تنفي عن تحية المسجد . ويدل على أن مراده عليه السلام بالتطوع ما ذكرنا حده بالناية ، وهي صلاة المكتوبة ، فيفهم منه أنه لا مانع من التطوع بعدها .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

« إذا صليت المغرب ، ثم حضرت أيضاً مع قوم فلم تستطع إلا أن تصلي معهم فصل معهم ، فإذا سلم إمامهم فقم قبل أن تكلم فاشفع بركعة وسجدتين وسلم » .

ذكر السيوطي في مسند علي من « الجامع الكبير » ما فظه : عن علي ، قال : « إذا أعاد المغرب يشفع بركعة » . أخرجه ابن أبي شيبة . وقال صاحب « المعاني البديعة » . عند الشافعي وعلي وحذيفة وأنس بن مالك وابن المنذر أن المصلي إذا صلى صلاة ثم أدرکہا في جماعة استحب له أن يعيدها مع الجماعة سواء صلى الأولى منفرداً أو في جماعة ، إلا أن حذيفة وعلياً وأنساً قالوا في المغرب : إذا أعادها وسلم الإمام أضاف إليها أخرى وسلم ، وبه قال أحمد وسعيد ابن جبير وابن السكيت والاسود بن يزيد واسحاق والثوري . وعند الشافعي لا يضيف إليها أخرى . اهـ .

قال في « التخریج » : فهذا عن علي قد روي مسنداً وغير مسند كما ترى ، وحكى زيادة الركعة في المغرب عن سبق من العلماء الترمذي في « سننه » وقد تقدم في المسألة الثالثة من شرح حديث : « سيأتي على الناس أئمة يميئون الصلاة ... » . الحديث ... في « باب الأوقات » أن مذهب مالك والثوري وإبراهيم إعادة الصلاة جميعها إلا المغرب لأنها وتر النهار ، وبالتكرار

تصير شفهاً واضيق وقتها . قال مالك : أدركت عمل أهل المدينة على ذلك . اهـ . فزيادة الركعة تخرج عن هذا الاثر . وقد يحتاج لذلك بما سيأتي من حديث : « صلاة الليل مثنى مثنى وصلاة النهار إن شئت مثنى ، وإن شئت أربعاً » فإضافة صلاة الى الليل قد تفيد الحصر بمعونة القيام كما قيل في تحريمها التكبير ، وعلى مذهب من يعمل بمفهوم العدد . وعند الهاديونية أنه يصلي مع الامام صلاته التي وجده عليها أية صلاة كانت . واحتجوا بحديث يزيد بن الاسود المشهور وفيه : « إذا صلى أحدكم في رحله ثم أدرك الامام ولم يصل ، فليصل معه ، فأنها نافلة » . قال الخطابي : ظاهره حجة على من منع عن شيء من الصلوات كلها ، الا تراه يقول : « إذا صلى أحدكم في رحله ثم أدرك الامام ولم يصل فليصل » ، ولم يستثن صلاة دون صلاة . اهـ . ويرد على ذلك أنه يؤدي الى وقوع صلاتين في يوم واحد . وقد ورد فيه النهي ، وجوابه تقدم في المسألة الرابعة من شرح حديث : « سيأتي على الناس أئمة .. الخ » .

قال زيد بن علي : اذا صليت الظهر في منزلك أو العشاء ثم لحقتها في جماعة فصل معهم ، والأولى هي الفريضة والآخرى نافلة ، واذا كانت الفجر أو العصر أو المغرب فلا تدخل مع القوم .

قد تقدم في « باب الأوقات » ذكر اختلاف العلماء فيمن لحق الصلاة في جماعة بعد أن صلاها جماعة أو منفرداً هل الفريضة الأولى أو الأخرى وبيان الراجح من المذهبين؟.. وأن رفض الأولى بعد وجودها مستحيل من جهة النظر ، وإن كان الدليل يفتي عن اعتبار ذلك ، وقد مر ذكره هنالك . وقال الامام محيي في « الانتصار » : لا معنى لقول الهادي عليه السلام برفض الأولى ، ولا وجه لرفض الاعمال من جهة العباد . فإن أمرها الى الله تعالى ، ولا تصرف لهم فيها بعد مطابقتها للأمر الشرعي ورفع الحفظة لها ، وقد قال الله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » فنهى عن ابطال العمل بعد ثبوته وتقرره . ثم قال : وقد ذكر الفقيه يوسف أن ما ورد في هذه المسألة يخالف القياس لأن الرفض إن قيل بتناوله للعمل لم يصح إذ قد وجد ، وإن قيل بتناوله للاجزاء لم يصح إذ قد برئت النية بفراغه من الأولى ، وإن قيل بتناوله لاثواب فلا يصح إذ لا يحبطه الا الكبائر . وأجاب في « الغيث » باختيار الوجه الثالث وبين فساد الامام عز الدين في شرحه على « البحر » .

وقوله : « واذا كانت الفجر ... الخ » ذهب اليه أبو حنيفة وأصحابه ، وحجتهم في الفجر والعصر الحديث الثابت في النهي عن التنفل بعدهما ، وقد تقدم ، وفي المغرب ماسبق من أنها وتر النهار وباتكرار تصير شفعا وضيق وقتها . وذهب آخرون الى أنها تماد كلها الا الصبح والمغرب ، قاله ابن عمر والنخعي والاوزاعي وذلك لما تقدم . وفرقوا بين الفجر والعصر « بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بعد العصر ركعتين » . وجاء عن جماعة من السلف أنهم كانوا يتطوعون بعد العصر ما كانت الشمس بيضاء نقية ، ولم يجز ذلك عن واحد منهم في الصلاة بعد الصبح . قال في « الجامع الكافي » مالفظة : قال أحمد : اذا دخل الرجل مع من لا يأتى به في صلاته فينبغي أن يجعل صلاته معهم تطوعا الا الصلاة الفجر والعصر فلا يتطوع بها معهم ، لأنه لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس . فاذا ابتلي بالدخول معهم في هاتين الصلاتين ، فليدخل معهم بلا افتتاح ولا قراءة ولا تسبيح ، قال : وان هو صلى خلف من لا يثق به في دينه افتتح الصلاة ونواها لنفسه ، وسبح وكبر وتشهد ينوي به لنفسه ، ومثله عن الحسن بن يحيى ، والله أعلم . ا هـ .



باب إذا سلم الإمام أين ينبغي له أن يتطوع

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده عن علي عليهم السلام « انه كان يكره أن يتطوع الإمام في الموضع الذي يصلي بالناس فيه حتى يبتدئ أو يرجع الى بيته » .

أخرج محمد بن منصور في «الأمالي» في «باب زيادات أبواب الصلاة» ما يشهد له، فقال: حدثنا محمد بن جميل، عن شريك، عن ميسرة، عن المنهال، عن عباد بن عبد الله، عن علي، قال: « إذا سلم الإمام لم يتطوع حتى يتحول من مكانه أو يتكلم ». قال في «التخريج»: ميسرة هو ابن حبيب النهدى، روى له البخاري في «الادب» وأبو داود والترمذي والنسائي والمنهال هو ابن عمرو، روى له الجماعة. ومحمد بن جميل شيخ محمد بن منصور لا أعرفه. وعباد بن عبد الله يروي عن علي وفيه كلام. وفي «سنن البيهقي» في «باب الإمام يتحول عن مكانه إذا أراد أن يتطوع» بإسناده الى عباد بن عبد الله المذكور، قال سمعت: علياً رضي الله عنه يقول: «ان من السنة اذا سلم الإمام أن لا يقوم في موضعه الذي صلى فيه يصلي تطوعاً حتى يتحرف أو يتحول أو يفصل بكلام». ١ هـ. وفيه عمرو بن عبد الغفار وهو ضعيف. قال البيهقي: وروينا عن ابن عباس في ذلك أنه قال: فليتقدم أو ليكلم أحداً.

وأورد في «مجمع الزوائد» في «باب الفصل بين الفرض والتطوع» عن عبيد الله بن رباح، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى العصر، فقام رجل يصلي، فرآه عمر، فقال له: اجلس فانما أهلك أهل الكتاب أنه لم يكن لصلاتهم فصل»، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أحسن ابن الخطاب، رواه أحمد وأبو يعلى، ورجال أحمد رجال الصحيح.

وأخرج نحوه أبو داود والبيهقي من طريق الأزرق بن قيس ، قال : « صلى بنا امام لنا يكنى أبا رمنة ، قال : صليت هذه الصلاة - أو مثل هذه - مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : وكان أبو بكر وعمر يقومان في الصف المقدم عن يمينه ، وكان رجل قسّد شهد التكبير الأولى من الصلاة ، فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم سلم عن يمينه وعن يساره ، فقام الرجل الذي أدرك معه التكبير الأولى من الصلاة يشفع ، فوثب إليه عمر فاخذ بمنكبيه فزهه ، ثم قال : اجلس فانما أهلك أهل الكتاب أنه لم يكن بين صلاتهم فصل ، فرفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصره ، فقال : أصاب الله بك يا ابن الخطاب » . قال المنذري في استناده الاشعث بن شعبة والمنهال بن خليفة وفيها مقال . ا هـ .

وأخرج أبو داود وابن ماجه والبيهقي واللفظ له عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أيمجز أحدكم إذا صلى فإذا أراد أن يتطوع أن يتقدم أو يتأخر أو يتحول عن يمينه أو عن يساره » . وفيه ابراهيم بن اسماعيل . قال المنذري : سئل أبو حاتم الرازي عنه ، فقال : مجهول . وقال في « الخلاصة » : قد أتى عليه غيره بالدين ، وله في أبي داود فرد حديث . ا هـ .

وهذه الأحاديث بقوي بعضها بعضاً لا سيما مع تصحيح الهيثمي لما رواه في كتابه ، ويؤيده المعروف من هديه صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان لا يتنفل في المسجد بل يقضي الفريضة ويدخل بيته .

والحديث يدل على استحباب الفصل بين الفريضة والسنة لئلا يتصل بعضها ببعض ، فيؤدي الى خروج الفرائض عن صفتها المشروعة ، ولتتميز النافلة عن غيرها ، ولتكثر مواضع السجود ، والفصل اما بالتحويل عن موضع مصلاه وهو الافضل ، أو بالكلام كادل عليه الحديث السابق عن علي عليه السلام . وقد ورد في الصلاة بعد الجمعة أحاديث تدل على ذلك أيضاً . منها حديث ابن عمر عند أبي داود بسند صحيح وفيه : « كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلي ركعتين » . وفي حديث ابن جريج أخرجه عمر بن عطاء بن أبي الخوار : « أن نافع بن جبير أرسله الى السائب بن يزيد - ابن أخت عمر - يسأله عن شيء رأى منه معاوية في الصلاة ، فقال : صليت معه الجمعة في المقصورة ، فلما سلمت قمت في مقامي فصليت ، فلما دخل أرسله الي ، فقال : لا تعد لما صنعت إذا صليت الجمعة فلا تصلها

بصلاته حتى تكلم أو تخرج ، فإن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بذلك أن لا تؤصل الصلاة حتى تكلم أو تخرج ، أخرجه مسلم وأبو داود .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام « في الرجل يهم في صلاته فلا يدري أصلى ثلاثاً أم أربعاً ، فليتم على الثلاث فإن الله لا يعذب بما زاد من الصلاة » .

أورده في مسند علي عليه السلام من « جمع الجوامع » ولفظه : عن علي عليه السلام ، قال : « إذا كنت لا تدري أربعاً صليت أم ثلاثاً فتوخ الصواب ، ثم تم فأركع ركعة واسجد سجدتين ، فإن الله لا يعذب على الزيادة » أخرجه عبد الرزاق ، وفيه زيادة « فتوخ الصواب » . ويشهد له أيضاً حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا شك أحدكم في صلاته فليقل الشك وليبن على اليقين ، فإذا استيقن التام سجد سجدتين ، فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة من النافلة والسجدتان ، وإن كانت ناقصة كانت الركعة تاماً لصلاته وكانت السجدتان مرغبتين الشيطان » . وأخرج البيهقي وأبو داود ، عن عطاء بن يسار ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل حديث أبي سعيد ، وقد تقدم في « باب سجود السهو » تصحيح وصله .

وأخرج البيهقي في « سننه » عن عبد الله بن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا صلى أحدكم فلم يدري أصلى ثلاثاً أم أربعاً ، فليركع ركعة يحسن ركوعها وسجودها ، ثم يسجد سجدتين » . قال البيهقي رجاله ثقات . وأخرج أحمد والترمذي وصححه وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن عوف ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدري أواحدة صلى أم اثنتين فليجعلها واحدة ، وإذا لم يدري اثنتين صلى أم ثلاثاً فليجعلها اثنتين ، وإذا لم يدري ثلاثاً صلى أم أربعاً فليجعلها ثلاثاً ، ثم يسجد إذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدتين » . وحكى في التلخيص : في سننه مقالاً .

وفي الحديث دليل على أن من شك في ركعة أو أكثر لزمه البناء على اليقين وهو الأقل ،

ويسجد بعده للسهو . وقد ذهب الى هذا مالك والشافعي وأحمد والجمهور، وحكاه في «البحر» عن علي عليه السلام وأبي بكر وعمر وابن مسعود وربيعة وهو صريح حديث أبي سعيد السابق وذهب أبو حنيفة ومن وافقه من أهل الكوفة الى أن من شك في صلاته في عدد ركعاته تحرى وبني على غالب ظنه ، ولا يلزمه الاقتصار على الأقل والاتيان بالزيادة . واحتجوا بحديث ابن مسعود مرفوعاً « إذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب فليتم عليه ، ويسجد سجدتين ،

ومعنى التحري عندم غالب الظن وأكثر الرأي ، وهذا اذا كان يعتريه الشك مرة بعد أخرى، فإن كان ذلك أول ما منها فعليه ان يستأنف الصلاة عندم ، ونحوه ما ذكره في «البحر» لمذهب المادوية من انه تجب الاعادة على المبتدئ ويتحرى المبتلي بالنظر في الامارات، فإن حصل له ظن بالتألم أو بالقصاع عمل به ، وإن كان النظر في الامارات لا يحصل له ظنا بحسب العادة بني على الأقل ، كما في حديث أبي سعيد ، وإن كان عاداته ان النظر يفيد الظن ، ولكنه لم يفده في الحال وجب عليه أيضاً الاعادة .

وأجاب الاولون بأن التحري في حديث ابن مسعود مراد به البناء على اليقين على ما جاء تفسيره في حديث أبي سعيد ، وحقيقة التحري هو طلب إحياء الأمرين وأولاهما بالصواب، واحرامهما هو ما جاء في حديث أبي سعيد من البناء على اليقين لما فيه من كمال الصلاة والاحتياط لها ، وما يدل على أن التحري قد يكون بمعنى اليقين قوله تعالى : « فمن أسلم فأولئك تحروا رشداً » . قال النووي : فإن قالت الحنفية : حديث أبي سعيد لا يخالف ما قلناه لانه ورد في الشك وهو ما استوى طرفاه ، فمن شك ولم يترجح له أحد الطرفين يبني على الأقل بالأجماع ، بخلاف من غلب على ظنه انه صلى أربعاً مثلاً . فالجواب أن تفسير الشك بذلك اصطلاح طاريء للاصوليين ، فلما في اللغة التردد بين وجود الشيء وعدمه يسمى شكاً ، سواء المستوي والراجح والمرجوح ، والحديث يحمل على اللغة ما لم تكن هناك حقيقة شرعية أو عرفية ، ولا يجوز حمله على ما يطرأ للتأخرين من الاصطلاح ، والله أعلم .

قلت : ما ذكره من تفسير الشك بذلك لغة مسلم ويلزم منه العموم المذكور الا أنه يخص الظن الغالب في العمل بموجبه ما ورد في حديث ابن مسعود من الامر بالتحري بأن يحمل لفظ التحري على ظاهره وهو العمل بأحري الامارات وأقواها في ظنه . ويؤيده زيادة قوله في رواية عبد الرزاق عن علي السابقة : « فتوخ الصواب » ونحوه عن ابن عمر في الوطأ

موقوفاً ، وكذا حديث « اذا كنت في صلاة وتشككت في ثلاث أو أربع ، وأكثر ظنك أنها أربع تشهدت وسلمت وسجدت سجدتي السهو » . أخرجه أبو داود والنسائي بطرق كثيرة عن ابن مسعود . وقال النذري : فيه أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ، ومثله غير قاسح في صحة العمل به مع جزم الراوي بالارسال ، ولأدلة وجوب العمل بالظن في سائر الاحكام وللعمل بأحاديث الباب وعدم اطراح شيء منها ، ولما في الاول من اخراج أحاديث الامم بالبحري عن ظاهرها ، والله أعلم .

واعترض الامام عز الدين في « شرح البحر » الفرق بين المبتدئ والمبتلي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يلمح الى الفرق بينهما ، ولو كان ثمة فرق لما ألغاه فهو في محل التعليم . ومن المعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقل عنه تنبيه على ذلك ، بل ظاهر ماورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم عدم الفرق ولا موجب للمدول عن الظاهر ، والناسي اذا بنى على الاقل فقد يقن الخروج عن عهدة ما أمر به ، والأثبات بالركعات كاملات ، ولم تقف في كتب الحديث الحافظة الا على هذا ، وهو عدم ذكر الاستئناف والبناء على الأقل . اهـ .

وأما ما احتجوا به من حديث عبادة بن الصامت عند الطبراني : « سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل سها في صلاته فلم يدرك ركعة صلى؟.. قال : ليعد صلاته ويسجد سجدتين قاعداً » فليس معمولاً به لضمه ، وعلى فرض صحته فقد أراد بالاعادة الاتيان بما زاد على التيقن ، والا فكيف يستأنف صلاته ويسجد في الأخرى التي لا سهو فيها ؟.. أشار اليه في « المنار » .

وقوله : « بهم في صلاته » أصله يوم - بفتح حرف المضارعة وكسر الهاء - فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة مثل يلد ويعد وماضيه وهم - بفتح الفاء والعين - . قال في « الصحاح » : وهمت في الشيء أمّ وهما ، اذا ذهب وهما اليه وأنت تريد غيره ، وهو غير الوم - بفتح الهاء - بمعنى الغلط ، فأصله وهم يوم وهما كغلط بغلطاً وزناً ومعنى ، وليس فيه مقتض لحذف الواو مضارعه لفتح عينه ، والفرق بينها مشهور عند أهل اللغة ، كما ذكرنا ، والله سبحانه أعلم .

باب صلاة التطوع

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام،
قال: «صلاة الأوابين ثمان ركعات عند الزوال قبل الظهر».

أورد السيوطي في «جامعه الكبير» في مسند علي عليه السلام، عن الاصمغيني نسبة
قال: «أبصر علي أناساً يصلون صلاة الضحى حين بزغت الشمس، فقال: تخيروا صلاة
الأوابين، قالوا: وما صلاة الأوابين؟ قال: صلاة الأوابين ركعتان وصلاة المسبحين أربع،
وصلاة الخاشعين ست، وصلاة الفتح ثمان ركعات، صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يوم فتح مكة، وصلاة مريم بنت عمران ثنتا عشرة ركعة، من صلاها في يوم بنى الله له بيتاً في
الجنة» أخرجه أبو القاسم المناديلي في جزئه. وفي «الجامع» أيضاً: «صلاة الأوابين حين
رَمَضَ الفصال» أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد في «المسند» وعبد بن حميد، ومسلم وأبو داود
الطيالسي والدارمي وابن خزيمة وابن حبان، عن زيد بن أرقم، وعبد بن حميد وميمون، عن
عبد الله بن أبي أوفى. ١ هـ. وفي «مسند الدارمي» عن زيد بن أرقم: «أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم خرج عليهم - وهم يصلون - بعد طلوع الشمس، فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم: صلاة الأوابين إذا ارمضت الفصال». ١ هـ. قال في «التخريج»
استناده على شرط مسلم.

ومعنى رمض الفصال: يشتد حر النهار فتجد الفصال حر الرضاء، ذكره في «الهدى».
والوقت الذي ترمض فيه الفصال هو عند الزوال وما يقاربه. وأراد بقوله: «عند الزوال»
عقب الزوال، وإنما عبر بلفظ «عند» ليشعر بأنه ينبغي التسارعة إليها عقب خروج الوقت
المكروه بلا فصل، وإن ذلك وقتها. والفصال جمع فصل، وهي صغار الابل. والأوابين
جمع أواب، وهو الكثير الرجوع إلى الله بالتوبة، وقيل: هو الطمع، وقيل: هو المسبح

ذكره في « النهاية . وفي « تفسير غريب القرآن » للإمام زيد بن علي في قوله تعالى : « إنه أواب » الأواب : التواب ، وقال في قوله تعالى : « انه كان للواوين غفورا » الأواب الذي يذنب سرأً ويتوب سرأً . اهـ .

« وكان ابن مسعود يصلي بعد الزوال ثمان ركعات ، ويقول : لئن يمدلن بمثلهن من قيام الليل . قيل وسر هذا ، والله أعلم :

إن اتصاف النهار مقابل لاتصاف الليل وهما وقتا قرب ورحمة ، فهذا وقت تفتح فيه أبواب السماء ، وهذا وقت يزل فيه الرب الى سماء الدنيا ، ويدل على الأول حديث ثوبان : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يستحب أن يصلي بعد نصف النهار ، فقالت عائشة : يا رسول الله أراك تستحب الصلاة هذه الساعة ؟ .. قل : تفتح فيها أبواب السماء وينظر الله تبارك وتعالى بالرحمة الى خلقه ، وهي صلاة كان يحافظ عليها آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى . قال في « جمع الزوائد » : رواه البزار ، وفيه عتبة بن السكني . قال الدارقطني : متروك وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : بخفي . ويخالف . اهـ . وله شواهد أعني في أنه تفتح أبواب السماء في ذلك الوقت ، ذكرها في « جمع الزوائد » أبي الحسين وهو في « سنن أبي داود » والترمذي وابن ماجه من طريق أبي أيوب بسند فيه مقال ، والمجموع يؤيد بعضه بعضاً .

وأخرج البيهقي بسنده الى اسرائيل عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، قال : « سألت علياً رضي الله عنه عن تطوع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنهار . فقال : من من يطيق ذلك منكم ؟ .. قلنا : نأخذ به ما أطقنا ، قال : كان يهل حتى إذا كانت الشمس من قبل الشرق كهيئتها من قبل المغرب عند العصر قام فصلى ركعتين ، ثم يهل حتى إذا ارتفعت الشمس وحلقت وكانت من الشرق كهيئتها من المغرب عند الظهر قام فصلى أربع ركعات ، يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين والنبيين ومن تبعهم من المؤمنين والمسلمين ، ثم يهل حتى إذا زالت الشمس صلى أربع ركعات قبل الظهر يفصل بين كل ركعتين بصلي الظهر ، ثم يصلي بعدها ركعتين ، ثم يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بين كل ركعتين بمثل ذلك ، فهذه ست عشرة ركعة تطوع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنهار ، وقلنا يداوم عليها . » تفرد به عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه . ونذب الدعاء في ذلك الوقت لما

أخرجه ابن عدي (١) في «كامله» عن ابن أبي أوفى عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا فاءت الأفياء وهبت الأرواح فاسألوا الله حوائجكم فانها ساعة الأوابين » . وروي من طريق أبي سفيان مرسلًا ، ذكره السيوطي في «جامعه الصغير» ، والله سبحانه أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام قال :
« لاتدعن صلاة ركعتين بعد المغرب لاني سفر ولا في حضر ، فانها قول
الله عز وجل : « وإدبار السجود » ، ولا تدعن صلاة ركعتين بعد طلوع
الفجر قبل أن تصلي الفريضة في سفر ولا حضر فهي قول الله عز وجل
« وإدبار النجوم » .

أخرج الترمذي في « سننه » عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إدبار السجود الركعتان بعد المغرب ، وإدبار النجوم الركعتان قبل الفجر » . وأخرج السيوطي في مسند علي عليه السلام من « جامعه » عن الحرث ، قال : « سئل علي عن إدبار النجوم ، فقال : الركعتان اللتان قبل الفجر ، وعن إدبار السجود ، فقال : الركعتان اللتان بعد المغرب ، وعن يوم الحج الأكبر ، فقال : يوم النحر ، وعن الصلاة الوسطى ، فقال هي العصر » أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » . اهـ .

قال في « التخريج » : والصلاة الوسطى الذي رواه علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال يوم الخندق : « شغلونا عن الصلاة الوسطى ، صلاة العصر » متفق عليه وقوله تعالى : « أدبار السجود » ضبط في نسخة السماع - بكسر الهمزة - قال في « معالم التنزيل » : وهي قراءة أهل الحجاز وحمزة مصدرًا دبرًا دُبارًا ، وقرأ الآخرون - بفتحها - على جمع الدبر ، قال علي وعمر بن الخطاب والحسن والشعبي والنخعي والأوزاعي : « أدبار السجود

(١) وأبو نعيم في «الحلية» عن ابن أبي أوفى ^{عليه السلام} وعبد الرزاق عن أبي سفيان مرسلًا ، ذكره في « الجامع الكبير » . ا . هـ . منه .

الركعتان بعد صلاة المغرب، وادبار النجوم الركعتان قبل صلاة الفجر ، وهي رواية الموفى عن ابن عباس . وروي عنه مرفوعاً ، وهذا قول أكثر المفسرين . اهـ .

والحديث يدل على تأكيد هاتين السنتين ، وهما ركعتان بعد المغرب وركعتان بعد الفجر ، وقد ورد في كل منهما ما يفيد أنهما من السنن المحفوظ عليهما .

فالأولى - ما أورده في « مجمع الزوائد » عن محمود بن لبيد - أحد بني عبد الأشهل - قال : « أنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسجدنا ، فصلى بنا المغرب فلما سلم منها ، قال : « اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم السجدة بعد المغرب » رواه أحمد ورجاله ثقات . قال عبد الله قلت لأبي : إن رجلاً ، قال : « من صلى ركعتين بعد المغرب في المسجد لم تجزه إلا أن يصلِّيها في بيته لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : هذه من صلاة البيوت ، قال : من هذا ؟ . » قلت : محمد بن عبد الرحمن ، قال : ما أحسن ما قال - أو قال ما أحسن ما نقل - أو ما انتزع »

ويدل على الثانية - ما في حديث عائشة قالت « لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من النوافل أشد تماهاً منه على ركعتي الفجر » . متفق عليه ، وهو عند ابن خزيمة بلفظ : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى شيء من الخير أسرع منه إلى ركعتي الفجر ولا إلى غنيمته » . وعنهما أنه صلى الله عليه وآله وسلم : « لم يكن يدعها قط » أخرجه البخاري . وحديث : « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » وفيها أحاديث كثيرة أشار إليها في « شرح منظومة الهدى » . وما يدل عليها وعلى ركعتي المغرب أيضاً الحديث المتفق عليه من حديث عبد الله بن عمر : قال : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد الجمعة وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء » . وفي لفظ : « فاما المغرب والعشاء والجمعة ففي بيته » . وفي لفظ : « أن ابن عمر ، قال : حدثني حفصة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يصلي سجدتين خفيفتين بعد ما يطلع الفجر ، وكانت ساعة لا أدخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها » .

قال الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » : وفي تقديم السنن على الفرائض وتأخيرها عنها معنى لطيف مناسب . أما في تقديم فلان الإنسان يشغل بأمر الدنيا وأسبابها فتتكيف النفس في ذلك بحالة بعيدة عن حضور القلب في العبادة والخشوع فيها الذي هو روحها ، فإذا

قدمت السنن على الفريضة تأنست النفس بالعبادات وتكيفت بمحالة تقرب من الخشوع فيدخل في الفرائض على حالة حسنة ، وأما السنن المتأخرة فقد ورد أن النوافل جارية لنقصان الفرائض فإذا وقع الفرض ناسب أن يكون بعده ما يجبر خلافا فيه إن وقع .

فائدة قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : قد اختلفت الاحاديث في أعداد الركعات الرواتب فعلا وقولا ، واختلفت مذاهب الفقهاء في الاختيار لتلك الاعداد . والمروى عن مالك أنه كان لا يوقت في ذلك ، قال صاحبه ابن القاسم : وإنما يوقت في هذا أهل العراق والحق - والله أعلم - في هذا الباب - أعني ما ورد فيه أحاديث بالنسبة إلى التطوعات والنوافل المرسلات - أن كل حديث صحيح دل على استحباب عدد من هذه الاعداد أو هيئة من الهيئات أو نافلة من النوافل يعمل به في استحبابه . ومراتب هذا العمل تختلف ، فإن عضد هذا الدليل الصحيح ملازمة فعله أو كثرتة أو كانت دلالة اللفظ قوية في تأكد الحكم أو عضده دليل آخر ، كان ذلك في أرفع مراتب الاستحباب ، وما لم يكن فيه أحد هذه الأمور كان ناقصاً عن تلك الرتبة وإذا كان الحديث الوارد في ذلك لا ينتهي إلى الصحة ، فإن كان حسناً - ولم يعارضه ما هو أقوى منه - عمل به ومرتبته دون ما قبله - أعني ما ورد فيه الحديث الصحيح المجرد عن المؤكد - وإن كان ضعيفاً غير داخل في حيز الموضوع فلا يخلو ، إما أن يحدث شماراً في الدين منع منه ، وإن لم يحدث فهو محل نظر ، ^{أن يستدل} يحتمل أنه مستحب لدخوله تحت العمومات المقترضية لفعل الخير واستحباب الصلاة ، ويحتمل أن يقال إن هذه الخصوصيات بالوقت أو بالحال والهيئة والفعل المخصوص تحتاج إلى دليل خاص يقتضي استحبابه أي الفعل بخصوصه وهذا أقرب ، والله أعلم . اهـ .

وبهذا يعلم أن اسم الاستحباب عام لهذه الاقسام المقابلة للواجب ، وإن اختلفت في ذاتها تأكيداً وتخفيفاً . ويؤيده قول من جنح إلى ترادف المستحب والمنون والتطوع والمنسوب ، وهو الذي رجحه ابن الامام في « شرح الغاية » وذكره البرماوي في « شرح منظومته » وعنوانه بالفائدة ، ولفظه : قال ابن العربي : أخبرنا الشيخ أبو تمام المسكني أنه سأل الشيخ أبا إسحاق ينداد عن قول الفقهاء : سنة وفضيلة ونفل وهيئة ، فقال : هذا غاية في الفقه ولا يقال الا فرض وسنة ، وأما أنا فسألت أبا العباس الجرجاني بالبصرة ، فقال : هذه ألقاب لا أصل لها ولا يعرفها الشارع . اهـ . ذكر هذا في بحث الاحكام عند كلامه على الندوب وتفرقة

بين السنة والمستحب والتطوع والنفل ، وقرر أن المختار أنها أسماء مترادفة ولا حاجة إلى تكافؤ الفرق بينها .

سألت زيد بن علي ، فقلت : صليت ركعة قبل طلوع الفجر ور كعة بعد طلوع الفجر ، فقال : أعدهما فأنهما بعد طلوع الفجر . حدثني زيد ابن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام السلام « أنه كان لا يصليهما حتى يطلع الفجر ، وكان يقرأ في الأولى ^(١) : « يا أيها الكافرون » وفي الثانية « قل هو الله أحد » .

فيه أن ركعتي الفجر وقتها بعد طلوع وقته ، ويشهد له ما أخرجه ابن ماجه في « سننه » . حدثنا الخليل بن عمر ، ثنا شريك ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي ، قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الركعتين عند الأقامة » واستاده حسن . والخليل بن عمرو الثقفى وثقه الخطيب قاله الذهبي ، وروى له ابن ماجه ، وهذا المرفوع مستند لما في الأصل من أنهما بعد الفجر . وفي ذلك أيضاً أحاديث عند مسلم وغيره منها : « كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا طلع الفجر لا يصلي الا ركعتين خفيفتين » . قال في « شرح مسلم » : فيه أن سنة الصبح لا يدخل وقتها الا بطلوع الفجر ، واستحباب تقديمها في أول طلوع الفجر وتخفيفها ، وهو مذهب مالك والشافعي والجمهور يقال بعض الساف : لا بأس باطالتها ولله أراد أنها ليست محرمة ولم يخالف في استحباب التخفيف . اهـ .

وبدل على تخفيفها الحديث المتفق عليه ، عن عائشة ، قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخفف الركعتين قبل صلاة الفجر حتى أني لأقول هل قرأ فيها بأمر القرآن » ، وأما ما يقرأ فيها فما ذكره في الأصل ، ويشهد له ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن

(١) منها « بقل يا أيها الكافرون » نسخة . وفي نسخ : وكان يقرأ فيها « يا أيها الكافرون » « وقال هو الله أحد » . اهـ .

ماجه من حديث أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في ركعتي الفجر » بقل يا أيها الكافرون ، « وقل هو الله أحد » . وفي « مجمع الزوائد » عن ابن عمر ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » و « قل يا أيها الكافرون » تعدل ربع القرآن ، وكان يقرأ بهما في ركعتي الفجر وقال : هاتان الركعتان فيهما رغب الله . قال الميثمي : روى الترمذي القراءة بهما في ركعتي الفجر فقط . رواه الطبراني في « الكبير » وأبو يعلى بنحوه ، وقال عن أبي محمد عن ابن عمر . وقال الطبراني عن مجاهد، عن ابن عمر ، ورجال أبي يعلى ثقات . اهـ .

وفيه دليل على المداومة المتأخوذة من لفظ : « كان » وتستحب قراءة هاتين السورتين في ركعتي المغرب ، لما أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » والترمذي عن ابن عمر قال : « رقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشرين مرة يقرأ في الركعتين بعد المغرب والركعتين قبل الفجر » قل يا أيها الكافرون » و « قل هو الله أحد » وأخرج نحوه البغوي في « معالم التنزيل » من حديث عبد الله بن مسعود . وسيأتي الكلام على المأثور من الدعاء بمسدد ركعتي الفجر والاضطجاع بعدها أيضاً إن شاء الله تعالى .



باب صلاة الضحى

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« ماصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الضحى إلا يوم فتح مكة ،
فانه صلاها يومئذ ركعتين » . وقال : « استأذنت ربي في فتح مكة ، فاذن
لي فيها ساعة من نهار ثم أقفها ، ولم يحلها لأحد قبلي ، ولا يحلها لأحد
بعدي ، فهي حرام ما دامت السموات والارض » .

قوله : « ماصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الضحى إلا يوم فتح مكة » . اور في
« مجمع الزوائد » نحوه ، عن عائشة ، قالت : « ماصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الضحى
الا يوم فتح مكة » رواه البزار ورجاله موثقون ، وفي بعضهم كلام لا يضرب . وعن أبي هريرة
قال : « مارأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الضحى الا مرة واحدة » . رواه
أحمد والبزار ، الا انه قال : « لم يصل الضحى الا مرة » ورجاله ثقات .

وقوله : « فانه صلاها يومئذ ركعتين » ذكر في « مجمع الزوائد » نحوه ، عن عبد الله بن
أبي أوفى « انه صلى الضحى ركعتين ، فقالت له امرأته : اغا صليت ركعتين ، فقال : ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعتين حين بشر بالفتح ، وحين بشر برأس أبي جهل » .
رواه البزار والطبراني في « الكبير » ، بعضه ، وفيه شفاء ولم أجده من وثقها ولا من جرحها .
ثم قال في « المجموع » : وروى ابن ماجه « حين بشر برأس أبي جهل » فقط . وأخرج مسلم
والبيهقي من حديث أبي هريرة قال : « أوصاني خليلي أبو القاسم صلى الله عليه وآله وسلم
بثلاث : الوتر قبل النوم ، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى » .

البرقي

رواه

وقوله « استأذنت ربي ... الخ » أخرجه البخاري نحوه من حديث طويل ، عن أبي شريح العدوي في كلامه مع عمرو بن سعيد ، وهو يبعث البعوث إلى مكة ، وفيه : « فإن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقولوا له : إن الله عز وجل أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس » الحديث .

واعلم أنه ورد في صلاة الضحى أحاديث كثيرة ، وعلى صفات متنوعة ، فمنها حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : « ما حدثنا أحد أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى غير أم هانئ ، فانها قالت : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل بيتها يوم فتح مكة ، فالتفت وصلى ثماني ركعات ، قالت : فلم أر صلاة أخف منها غير أنه يتم الركوع والسجود » . أخرجه البخاري . وقد روي عن أم هانئ ما يخالف ذلك . ففي « مجمع الزوائد » عنها ، قالت : « لما كان يوم فتح مكة دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بماء وسترت عليه أم هانئ ، وأم سليم - أم أنس بن مالك - بملحفة ، ثم دخل بيت أم هانئ فصلى الضحى أربع ركعات » رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ورجاله ثقات . ومنها « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل يوم الفتح فصلى الضحى ست ركعات » رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » واسناده حسن . وعن عائشة قالت : « دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيتي فصلى الضحى ثماني ركعات » رواه ابن حبان في « صحيحه » .

وفي « مجمع الزوائد » عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين ، ومن صلى أربعاً كتب من العابدين ، ومن صلى ستاً كفي ذلك اليوم ، ومن صلى ثمانياً كتب من القانتين ، ومن صلى اثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة ، وما من يوم ولا ليلة إلا والله مني » . يمين به على عبادته وصدقة ، وما من الله على أحد من عبادته أفضل من أن يلهمه ذكره » رواه الطبراني في « الكبير » وفيه موسى بن يعقوب الزمعي وثقه ابن معين وابن حبان ، وضعفه ابن المديني وغيره ، وبقيه رجاله ثقات ، وأورده أيضاً بنحوه من حديث ابن عمر وفيه : « والله مني » يمين به على من يشاء من عبادته . وقال البزار : وفيه حسين بن عطاء وضعفه أبو حاتم وغيره ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يحظى ، ويدلس . اهـ .

وقد رواه البيهقي بنحوه بسند ليس فيه من ذكر ، فقال : أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله

ابن بدران، أخبرنا أبو جعفر محمد بن عمرو بن البخري، نا يحيى بن جعفر، أنبأنا الضحاك بن مخلد، نا اسماعيل بن رافع، عن اسماعيل بن عبيد الله، عن عبد الله بن عمرو، قال: «لقيت أبا ذر، فقلت: يا عم أقبسني خيراً، فقال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما سألتني، فقال: إن صليت الضحى ركعتين... الحديث... قال البيهقي: وفي استاده نظر. اهـ. وعن عائشة قالت: «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله» رواه مسلم. وله عنها أنها سئلت: «هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى؟..» قالت: لا إلا أن يجيء من منبئه. وله عنها: «ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي سبعة الضحى قط، وأنى لأسبحها». وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يحافظ على صلاة الضحى إلا أواب» رواه الطبراني في «الوسط» وفيه محمد بن عمرو، وفيه كلام، وفيه من لم أعرفه.

هذا وقد اختلف العلماء في صلاة الضحى، فعند جمهور الأئمة من أهل البيت وغيرهم أنها بدعة إذا كانت بنيتا. وعند الامام يحيى ومالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل أنها قرينة والأحاديث فيها مختلفة كما عرفت، وقد تكلم العلماء على وجه الجمع بينها بعبارة مختلفة.

ونقول هاهنا: الضحى في الأصل اسم لضوء الشمس إذا أشرقت وارتفعت، ثم أطلق على الوقت، وهو صدر النهار حين ترتفع الشمس وتلقي شعاعها، ذكره الزخري. ويمتد وقته إلى الزوال إذ مابعده لا يسمى صبراً، ولفظ «النهاية»: والضحوة - بالضم - ارتفاع أول النهار، والضحى - بالضم - والقصر فوقه، وبه سميت صلاة الضحى.

وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم الترغيب إلى الصلاة في ذلك الوقت قولاً وفعلًا كما وقع الترغيب في صلاة الليل ونحوها، فاطلق الرواة من الصحابة رضي الله عنهم على كل صلاة أثرت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الوقت أو ندب إليها أنها صلاة الضحى تسمية لها باسم وقتها الذي أدبت فيه، وليس المراد أنه ندب إلى صلاة معينة بكيفية مخصوصة، وسماها صلاة الضحى بل تسميتها بذلك كقولهم: صلاة الليل وصلاة النهار، أي نافلة الليل ونافلة النهار من دون أن يراد صلاة معينة كالوتر مثلاً، وهذا هو الذي أشار إليه انقاضي عياض بأن قول أم هانئ: «صلى في بيتي صلاة الضحى» إنما أخبر عن وقت صلاته لا عن نيتها. اهـ.

فمن ذهب إلى أنها سنة، ويعني بها ما ذكرنا من ندب الشارع صلى الله عليه وآله وسلم إليها

وحته على فعلها على معنى أن ذلك الوقت لا يخلجه عن النافلة المستحبة التي أقلها ركعتان، وأكثرها اثنتا عشرة كان وجهاً صحيحاً . وإن أراد به غير ذلك لم يصب . ومن قال إنها بدعة ، وبمعنى بذلك فعلها معتقداً أن ثمة صلاة معينة تسمى بالضحي ، كالوتر وصلاة التيسيع، كان قوله صحيحاً أيضاً ، وإذا أراد به غير ذلك لم يصب . وبهذا لا يشكل ماورد من اختلاف الأحاديث في عددها ، إذ المقصود هو فعل مطلق الصلاة وزيادتها وتقصانها بحسب ما يقتضيه الحال من النشاط والفرغ وعدمها ، إلا أنه لا ينبغي تمدي ماورد بالاقتصار على أقل من ركعتين أو الزيادة على اثنتي عشرة . ولا يرد أيضاً ما أوهمه اختلاف الرواية عن عائشة من التعارض ، لأنه يحمل قولها : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحي أربعاً » على أنه صلى في ذلك الوقت الذي هو صدر النهار أربعاً ، ولا يدل على منع ما زاد على ذلك القدر أو نقص عنه ، إذ « كان » لا تفيد الاستمرار إلا بقرينة ، كما نقله النووي عن محققي الأصوليين أن لفظة « كان » لا يلزم منها الدوام ولا التكرار ، وإنما هي فعل ماض يدل على وقوعه مرة ، فإن دل دليل على التكرار عمل به ، وإلا فلا تقتضيه بوضوحها . اهـ . ويحمل قولها حينئذ سئلت : « هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي سبعة الضحي . قالت : لا ، إلا أن يجيء من منيه » بأن المراد بالثاني هو ما يظن أو يعتقد أن ثمة صلاة معينة تسمى بكذا .

وقولها : « إلا أن يجيء من منيه » تعني فصلي، والمراد به صلاة القدوم لصلاة الضحي، فلا استثناء منقطع . وقال النووي وغيره في وجه الجمع أيضاً : قول عائشة « ما رأيته صلاها » لا يخالف قولها « كان يصليها » لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يكون عندها في وقت الضحي إلا في النادر من الاوقات ، لانه قد يكون مسافراً وقد يكون حاضراً، وفي الحضر قد يكون في المسجد ، وقد يكون في بيت من بيوت زوجاته وغيره ، وما رأيته صلاها في تلك الاوقات النادرة ، فقالت : ما رأيته، وعلمت بنبر رؤية انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصليها بأخباره أو بأخبار غيره فروت ذلك . اهـ .

وأما اختلاف الرواية عن أم هانئ فمشكل إذا كان المروي هو صلاة واحدة في يوم واحد ، وأما إذا حمل على انه صلى ثلثي ركعات حين دخل بيتها في اليوم الاول . وصلى أربعاً مثلاً في يوم بعده ، وكذلك رواية بنت ركعات . ويكون المراد بيوم الفتح زمن الفتح ، إذ قد يعبر باليوم عما هو أهم منه مجازاً فيندفع التعارض ، ولا فيتوجه ترجيح رواية « الصحين » على غيرها ، وأما ما في « المجموع » فمحمول على أن علياً عليه السلام لم يعلم من صلاته صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ إلا ركعتين ، فلا ينافي ما في الواقع من الزيادة على ذلك . وكذلك رواية عبد الله بن أبي أوفى إذ لا وجه للترجيح وإطراح بعض الاحاديث مع امكان الجمع ، والله أعلم .

باب صلاة الليل

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال: «لما كان في ولاية عمر سئل عن تهجد الرجل في بيته وتلاوة القرآن ما هو له، فقال: يا أبا الحسن ألسن شاهدي حين سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فقلت: بلى، قال فأد ما أجابني به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فأنك أحفظ لذلك مني، فقلت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: التهجد هو نور تنور^(١) به بيتك».

أخرج ابن ماجه بإسناده عن عاصم بن عمر البجلي، قال: «خرج نفر من أهل العراق إلى عمر، فلما قدموا عليه، قال لهم: من أنتم؟.. قالوا: من أهل العراق، قال: فبأذن جئتم؟ قالوا: نعم، فسأله عن صلاة الرجل في بيته فقال عمر: «سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: أما صلاة الرجل في بيته فنور فنوروا بيوتكم». قال في «التخريج»: وعاصم المذكور من رجال ابن ماجه. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: صدوق، وكتبه البخاري في كتاب «الضعفاء» فسمعت أبي يقول: يحول من هناك. وذكره ابن حبان في الثقات. وروي له ابن ماجه حديثاً واحداً من وجهين عنه عن عمرو بن عبد مولى عمر في صلاة الرجل في بيته، ذكره المزي في «التهذيب»، وهذا الحديث طرف من حديث عمر، وقد تقدم في «باب الحيض والنفاس» تخريجه بأبسط مما هنا. وأخرج ابن ماجه أيضاً عن

(١) يتنور به بيتك. نسخة.

أبي سعيد الخدري ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا قضى أحدكم صلاة فليجمل ليته فيها نصيباً ، فإن الله عز وجل جاعل من صلاته في بيته خيراً » واسناده جيد .

والحديث يدل على فضيلة التهجيد ، وهو القيام بعد النوم ، والهجود النوم أيضاً ، قاله الامام زيد بن علي في « تفسيره » . وقال غيره : التهجيد اسم لدفع النوم بالتكلف وللنوم أيضاً ، يقال هجد إذا نام ، وتهجد اذا نال نوماً ، كما يقال ؛ خرج إذا أتم ، وتخرج إذا تورع من الاثم . وقيل : هما ضدان .

وقوله : « هو نور » فيه تشبيه بليغ لصلاة الليل بالنور وهو الضياء ، وذلك أن بها تصفية النفوس وتنوير البواطن وإبتهاجها بمناجاة الحق عز وجل واهتداءها الى مآراده منها من أنواع الطاعات ، كما يقع للابصار بمشاهدة الأنوار الاهتداء الى الامور الحسية ، وقد ورد ما يدل على أنها سبب لتزول الأنوار على المصلي حقيقة ، وذلك ما رواه في « جمع الزوائد » من حديث طويل عن معاذ بن جبل ، رحمه الله ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من صلى منكم من الليل فليجهر بقراءته فإن الملائكة تصلي بصلاته وتستمع لقراءته ، وإن مؤمني الجن الذين يكونون في الهواء وجيرانه معه في مسكنه يصلون بصلاته ويستمعون قراءته ، وإنه ينظر دبحر قراءته عن داره وعن الدور التي حوله فساق الجن ومردة الشياطين ، وإن البيت الذي يقرأ فيه القرآن عليه خيمة من نور يهتدي بها أهل السماء ، كما يقتدى بالكوكب اللبري في لبح البحار ، وفي الأرض القفر ، فإذا مات صاحب القرآن وقعت تلك الخيمة ، فتظفر الملائكة من السماء فلا يرون ذلك النور ، فتلقاه الملائكة من سماء الى سماء قصبي الملائكة على روحه في الارواح ، ثم تستقبل الملائكة الحافظين الذين كانوا معه ثم تستغفر له الملائكة الى يوم يبعث » الى آخر الحديث . قال الهيثمي عقبه : رواه البزار ، وقال - يعني البزار - وخالد بن معدان لم يسمع من معاذ .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

« ركعتان في ثلث الليل الاخير افضل من الدنيا وما فيها » .

قال في « جمع الجوامع » « ركعتان يركعهما ابن آدم في جوف الليل الاخير خير له من الدنيا وما فيها ، ولولا أن أشق على أمتي لفرضتها عليهم » . آدم في « الثواب » وابن نصر عن

حسان بن عطية مرسلا ، والدليلي عن ابن عمر : « رگمتان في جوف الليل يكفران الخطايا »
الحاكم في « تاريخه » عن جابر . وقد ورد في قيام الليل والحلث عليه ما يدل على أنه من السنن
المؤكدة لوروده عن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم قولاً وفعلاً . منها عن أبي هريرة : « يعقد
الشیطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد ، يضرب على مكان كل عقدة : عليك ليل طویل
فارقد ، فان استيقظ فذكر الله انحلت عقدة ، فان توضأ انحلت عقدة ، فان صلى انحلت عقده
كلها ، فأصبح نشيطاً طيب النفس ، والا أصبح خبيث النفس كسلان » أخرجه مالك والبخاري
ومسلم والنسائي وابن ماجه ^(١) وزاد بعد قوله : « طيب النفس » : « قد أصاب خيراً » وبعد
قوله : « خبيث النفس » « لم يصب خيراً » . وروى ابن خزيمة نحوه وزاد : « فحلوا عقد الشيطان
ولو برگمتين » وهذه الزيادة تصلح شاهدة لما في « المجموع » ومن ذلك حديث سهل بن سعد
قال : « جاء جبريل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا محمد عسى ماشئت
فانك ميت ، وأحبب من شئت فانك مفارقة ، واعلم أن شرف المؤمن قيام الليل ، وعزه استغناؤه
عن الناس » أخرجه الطبراني في « الاوسط » بإسناد حسن . وحديث ابن عباس رضي الله
عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لشراف أمي حملة القرآن وأصحاب
الليل » رواه ابن أبي الدنيا والبيهقي . وعنه أيضاً قال : « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بصلاة الليل ورغب فيها حتى قال : عليكم بصلاة الليل ولو ركعة » . أخرجه الطبراني في
« الكبير » و « الاوسط » . وعن أسماء بنت يزيد قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم : « يحشر الناس في صيد واحد يوم القيامة فينادي مناد ، فيقول : أين الذين كانوا
تتجافى جنوبهم عن المضاجع ، فيقومون وهم قليل فيدخلون الجنة بغير حساب ، ثم يؤمر
بساير الناس الى الحساب » أخرجه البيهقي . وعن جابر رضي الله عنه قال : « سمعت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إن في الليل ساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله خيراً
من الدنيا والآخرة الا أعطاه ، وذلك في كل ليلة » . أخرجه مسلم .

تفسيره وفي ذهي أن السيوطي ذكر في بعض مؤلفاته أن الطريق الى ادراكها أن
يقرأ عند نومه قوله تعالى : « قل من يكلؤكم بالليل والنهار من الرحمن » الآية ، وخاتمة سورة

(١) واحد وابن حبان . ٥١ . « الجامع الكبير » .

الكُف ، وينوي بقطته في تلك الساعة ، ويفزع حين قيامه الى وضوئه وتوجهه الى الله تعالى بالصلاة والدعاء ، لما ثبت بالتجربة أن تلاوة هذه الآية لنية القيام في أي ساعة من الليل يحصل بها المطلوب ، والله سبحانه أعلم .

وعن أبي أمامة الباهلي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم وقربة الى ربكم ومنهاة عن الاثم » أخرجه الترمذي وابن أبي الدنيا وابن خزيمة في « صحيحه » والحاكم وقال : على شرط البخاري . ورواه الطبراني عن سلمان الفارسي وزاد : « ومطردة للداء عن الجسد » . وفي ذلك أحاديث أخر كثيرة تضمنتها الكتب البسطة . ومنها ما أخرجه السيد أبو طالب الماروني في « تيسير المطالب » فقال : حدثنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم الحسيني رحمه الله أملاء ، نا محمد بن بلال ، نا محمد بن عبد العزيز ، حدثنا محمد بن حجلة ، نا محمد بن بكر ، عن أبي الجارود ، قال : حدثني يحيى بن زيد بن علي ، قال : حدثني أبي ، عن آبائهم ، عن علي عليهم السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الله في آخر ساعة تبقى من الليل يأمر بباب من أبواب السماء الدنيا فيفتح ، ثم ينادي ملك يسمع ما بين الخافقين الا الانس والجن ، ألا هل من مستغفر فيغفر له ، هل من تائب فيتأب عليه ، هل من داع بخير يستجاب له ، هل من سائل يعطى سؤله ، هل من راغب يعطى رغبته ، يا صاحب الخير هلم ، يا صاحب الشر اقصر ، اللهم أعط منق مال خلفاً ، اللهم وأعط مسك مال تلفاً ، فإذا كانت ليلة الجمعة فتح من أول الليل الى آخره » .

قلت : وهذا أصل فها جرت به عادة الشيوخ من أهل المراقبة في التناهب ليلة الجمعة من نهار خميسها ، كما ذكره الشيخ عبد الوهاب الشعراني رحمه الله في مؤلفاته ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،

قال : من صلى من الليل ثلث اتي ركعات فتح الله له ثمانية أبواب من الجنان يدخل من أيها شاء .

روى الهيثمي في « مجمع الزوائد » عن علي عليه السلام ، قال : « كان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم يصلي من الليل التطوع ثمان ركعات ، وبالنهار ثنتي عشرة ركعة ، رواه أبو يعلى ،
ورجاله رجال الصحيح خلا عاصم بن ضمرة وهو ثقة ثبت . اهـ . وأورده السيوطي في مسند
علي من « جمع الجوامع » وقال عقبه : أخرجه أبو نعيم في « الحلية » والضياء في « المختارة » .
وقد وردت أحاديث في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم بالليل على صفات متعددة ، فمن ذلك
ما أورده البيهقي في « باب عدد ركعات قيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصفتها » بإسناده
الى عائشة من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عنها ، قال : « سألت عائشة - يعني زوج النبي
صلى الله عليه وآله وسلم - كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان ؟ ..
قالت : ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزيد في رمضان ولا في غير رمضان على
إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي أربعا فلا تسأل عن
حسنهن وطولهن ، ثم يصلي ثلاثاً ، فقالت عائشة رضي الله عنها : يا رسول الله أتنبأ قبل أن
توتّر ؟ - فقال : يا عائشة إن عيني تمامان ولا ينام قلبي ، رواه البخاري ومسلم . وأخرج عنها
أيضاً : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر
وركعتا الفجر » وقال : رواه البخاري . وأخرج عنها أيضاً قالت : « كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل عشر ركعات ، ويوتر بسجدة ، ويسجد سجدتي الفجر ،
فثلاث ثلاث عشرة ركعة » وقال : رواه مسلم . وأخرج من طريق أبي داود بإسناده الى ابن
عباس قال : « بت عند خالتي ميمونة ، فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل
وصلى ثلاث عشرة ركعة ، منها ركعتا الفجر حزرت قيامه في كل ركعة بقدر : « يا أيها المزمّل » .
وأخرج عن زيد بن خالد الجهني انه قال : « لارمقن صلاة رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم الليلة ، قال : فتوسدت عتيته أو فسطاطه ، فصلى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ركعتين خفيفتين ، ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين ، ثم صلى ركعتين
وهما دون اللتين قبلها ، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلها ، ثم صلى ركعتين وهما دون
اللتين قبلها ، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلها ، ثم أوتر فذلك ثلاث عشرة » رواه مسلم .

فهذه الروايات كلها متفقة على معنى واحد . وعن مسروق قال : « سألت عائشة عن صلاة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالت : سبع وتسع واحدة عشرة » . أخرجه البخاري ،
وروي غير ذلك كحديث الأصل . وأخرج أبو داود والامام أحمد من حديث عبد الله بن

قيس : « سألت عائشة بكم كان يوتر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ .. قالت : كان يوتر بأربع وثلاث وست وثلاث وثمان وثلاث وعشر وثلاث ، ولم يكن يوتر بأقل من سبع ولا أكثر من ثلاث عشرة . قال ابن حجر : وهذا أوضح ما وقفت عليه من ذلك ويجمع به بين ما اختلف ، والله أعلم . وقال القاضي عياض : لا خلاف انه ليس في ذلك حد لا يزداد عليه أولاً ينقص منه ، وإن صلاة الليل من الطاعات التي كلما زاد فيها زاد الاجر ، وإنما الخلاف في فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما اختاره لنفسه .



باب صلاة التحسين

قال زيد بن علي : كان أبي علي بن الحسين لا يفرط في صلاة خمسين ركعة في يوم وليلة ، ولقد كان ربما صلى في اليوم والميلة ألف ركعة : قلت : وكيف كان صلاة التحسين ركعة ؟ .. قال : سبع عشرة ركعة الفرائض ، وثمان قبل الظهر وأربع بعدها ، وأربع قبل العصر ، وأربع بعد المغرب ، وثمان صلاة السحر ، و ثلاث الوتر ، وركعتا الفجر ، قال : وكان أبي علي ابن الحسين عليهما السلام يعلمهما أولاده .

قال في « الجامع الكافي » : قال محمد - يعني ابن منصور - : قال لي أحمد - يعني ابن عيسى - : ما أحب ان أقصر عن التحسين صلاة . فقلت له كيف الحسنون صلاة ، فذكر نرحبها . قال الحسن : وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « انه أوصى عليا ، فقال : يا علي عليك بصلاة التحسين » . وذكر صفتها كما في الأصل . قال أحمد : وهذا عن علي وزيد . اهـ .

وقد أغربت الامامية وخالفت الاجماع ، فقالت : بوجوبها . وأنكر عليهم الامام القاسم ابن ابراهيم ، وقال باستحبها فقط ، وقد ورد ما يدل على كل صلاة منها في السنة الشريفة .

فقوله : « ثمان قبل الظهر » تقدم ما يشهد له من حديث « المجموع » في قوله : « صلاة الأو ايين ثمان ركعات عند الزوال والاربع بعد الظهر » يدل عليها حديث أم حبيبة في المتفق عليه : « من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار » . والأربع قبل العصر يدل عليها حديث عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « رحم الله امرأً صلى أربع قبل العصر » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن خزيمة وصححه . وأما الأربع

بعد المغرب ، فلما أخرجه رزين ، عن مكحول رفعه : « من صلى بعد المغرب قبل أن يتكلم
 ركعتين » . وفي رواية أخرى « أربعا » رفعت صلاته في عشرين » ذكره ابن الأثير في « الجامع » .
 والثاني في السحر والوتر وركعتا الفجر تقدم في شرح الحديث قبل هذا ما يدل له . ولقائل أن
 يستدل بالصلاة الحسين بالحديث الوارد في قصة المراج أخرجه الشيخان والبيهقي وغيرهم ،
 وفيها قال : « وفرضت علي خمسون صلاة كل يوم . وذكر مراجعة موسى عليه السلام لنبينا
 صلى الله عليه وآله وسلم حتى قال : بم أمرت ، قال : قلت : بخمس صلوات كل يوم ، قال :
 اني قد بلوت الناس من قلبك وعالجت بني اسرائيل أشد العالجة ، وان أمتك لا يطيقون ذلك ،
 فأرجع الى ربك فسله التخفيف لأمتك ، قلت : قد رجعت الى ربي حتى استجيت ولكن
 أرضى وأسلم ، قال : فنوديت أن قد أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي وجعلت بكل حسنة
 عشر أمثالها » . ووجه الاستدلال به أن أهل الأصول ذكروا أن هذه المراجعة يحط ماذكر
 شيئا فشيئا حتى انتهى الى الخمس وقفت بعد ايجاب الجميع فكان ذلك نسخا ، وتقصوا عن
 الاشكال الوارد في لزوم النسخ قبل امكان العمل باجوبة ذكروها ، وبترفع عنه ان نسخ
 الوجوب لا يفي الندية ، كما ذكره جماعة من الأصحاب في صوم عاشوراء انه كان واجبا
 ونسخ بصيام رمضان ، ففي النذب الا ان في هذا بحثا مذكورا في الأصول .

والله اعلم بالصواب
 قال الامام الميرزا محمد باقر الحلي رحمه الله تعالى في شرح المعيار
 واجواب ان هذا الخبر احاديثي ويختلف في نواحي التشبيه ما يدل على ان أكثره بوصف واضح
 فان ذكره يفتي النسخ قبل ايمان الفعل وقبل امكن العلم بالكتيب به واختم بمنع من كل
 لانه جعل فائدة المسوخ ايجاب العزم والاعتقاد لوجوبه وهذا يرجع القائل
 بالبره من كل وجه فلا يجوز ان يختم قلت وينبغي عمل الخبر على الله كقول من فرض بان
 على الخمس ولا يرد على دليل الحكم واختم بل امر بشك ان يعرض على امته الكتيب بالتحسين
 فلما اخبر موسى فهم انما تشبه عليهم فاسار ما اسار حتى وقعت على الخمس فجمعها وامنضها
 يد على كدهما روى في الخبر ان الله قال وامنضت فريضتي هي خمس وهن خمسون
 وهو محمل حسن الاصل كلام الامام عليه السلام قلت والامر بالعرض على الامم يجب ان يحمل
 على فرض انهم على الله سوف وعلينا ان نرى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يعل على نيل الحسم بل كان
 يعود الاشكال بلزوم النسخ قبل اتمام العمل والله ولي التوفيق المسألة المحكي اليه من قبله

باب صلاة الوتر

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام،
قال: «الوتر سنة وليس هو بحتم»^(١) كالفرصة.

أخرج محمد بن منصور في «الامالي» في «باب كيف تقوم الخنثى في الصلاة». ما لفظه:
حدثنا سفيان بن وكيع، عن ابن مهدي، عن سفيان - وهو الثوري -، عن أبي اسحاق،
عن عاصم بن ضمرة، عن علي عليه السلام، قال: «الوتر ليس بحتم كهيئة الصلاة، ولكن
سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم». قال في «التخريج»: سفيان بن وكيع،
قال الذهبي: له منّا كبير، وقد روى له الترمذي وابن ماجه. وهذا الحديث عن علي مخرج في
السنن الأربعة، وفي مسند الدارمي وسنن البيهقي ولفظه فيها: «الوتر ليس بحتم كالصلاة
المكتوبة، ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ان الله وتر يحب الوتر، فوتروا
يا أهل القرآن». ولفظ الترمذي والنسائي «الوتر ليس بحتم كهيئة الصلاة المكتوبة، ولكن
سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم». ولفظ الدارمي: حدثنا عفان، قال: ناشئة
عن أبي اسحاق، عن عاصم بن ضمرة سمعت علياً رضي الله عنه يقول: «ان الوتر ليس بحتم
كالصلاة المكتوبة ولكن سنة فلا تدعوه». ولفظ الترمذي: عن علي عليه السلام كرواية
الدارمي وزيادة: «ولكن سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك، فقال: ان الله
وتر يحب الوتر، فوتروا يا أهل القرآن». وقال: حديث حسن. وصححه ابن خزيمة
وابن ماجه. وبين ابن العربي في شرحه أن قوله: «فوتروا يا أهل القرآن» من كلام علي

(١) نسخة حم ولا فرصة. ٥١.

عليه السلام لامرفوع . وهو عند ابن ماجه والطبراني والبيهقي مرفوعاً من حديث ابن مسعود بلفظ : « ان الله وتر يحب الوتر ، فاوتروا يا أهل القرآن » .

والوتر في اللغة: الفرد ، وتكسر واوه وتفتح . وفي عرف الشرع ما يحتّم به الرجل الشفع من صلاة الابل سواء اتصل بما قبلها من الصلاة ، كما يدل عليه ما سيأتي « كان يوتر بثلاث ركعات ... الخ » أو ضم الى الشفع ركعة مستقلة توتر ما قبلها ، كما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً فدل ذلك ، والحتم اللازم الواجب الذي لا بد من فعله ذكره في « النهاية » . وهذه السنة من أكد السنن الشريفة .

والحديث يدل على عدم الوجوب وهو مذهب المعتز عليهم السلام ومالك والشافعي وصاحبي أبي حنيفة والجمهور . واحتجوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « خمس صلوات في اليوم والليلة » فقال : هل علي غيرها ؟ .. فقال : لا ، إلا أن تطوع . وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ثلاث هن علي فرائض ، ولكم تطوع النحر والوتر وركعتا الضحى » . وفي رواية لابن عدي : « وركعتا الفجر » بدل « النحر » . والحديث وإن كان ضعيفاً فله متابعات يتأيد بها ولحديث أبي أيوب الانصاري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « الوتر حق على كل مسلم » ، من أحب أن يوتر بخمس فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ، ومن أراد أن يوتر بواحدة فليفعل » رواه الأربعة الا الترمذي وصححه ابن حبان . ورجح النسائي وأبو حاتم والذهبي والدارقطني في « الملل » وقفه .

فقوله : « من أحب » دليل على عدم الوجوب ، ولما في حديث ابن عمر : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يومي » إيماء صلاة الابل الا الفرائض ، ويوتر على راحلته ، أخرجه البخاري . فالإتيار على الراحة والخراج بها من حكم الفرائض دليل على عدم الوجوب . وذهب أبو حنيفة والحسن بن زياد الى انه واجب وليس بفرض . واحتجوا بحديث أبي أيوب المذكور إذ معنى الحق هو الثابت ، والظاهر من الثبوت هو الزوم فيكون واجباً ، وبحديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الوتر واجب على كل مسلم » . قال في « مجمع الزوائد » : رواه البزار وفيه جبر الجعفي وفيه كلام كثير ، وقد وثقه الثوري . اهـ . وقد تقدم غير مرة الكلام على صحة الاحتجاج به . قالوا : والفرق بين الواجب والفرض ، أن الفرض ما كان دليله قطعياً سنداً ودلالة كالصلوات

الحس، والواجب ما كان ظنياً دلالة وسنداً أو أحدهما كالوتر، والتفاوت بين الدليلين القطعي والظني يوجب التفاوت في مفهوميهما. وأجاب الأولون ان لفظ الواجب في حديث ابن مسعود محمول على التأكيد، كقولهم حقق واجب علي أي متأكد، وكذا لفظ الحن في حديث أبي أيوب، ولفظ الأمر في قوله: «أوتروا يا أهل القرآن»، وإنما أوجب التأويل قيام القرائن الصارفة للوجوب عن ظاهره من الأدلة السابقة، ولفظ الأمر عن حقيقة وهي الوجوب. ويؤكد أنه فيه جمعاً بين الأدلة وصوناً لها عن التعارض، وقد تقدم نظير ذلك في تأويل: «غسل الجمعة واجب على كل محتلم».

وأما الفرق بين الواجب والفرض بما ذكروه فليس له معنى محصل الا في التسمية على أن استعمال الفرض فيما ثبت بظني، والواجب فيما ثبت بقطعي شائع مستفيض في بينهم، كقولهم: الوتر فرض، وتعديل الاركان فرض، والصلاة واجبة، والزكاة واجبة، وإلى هذا أشار صاحب «التنقيح» منهم بقوله: وقد يطلق الواجب عندنا على المعنى الأعم.

والمراد «بأهل القرآن» في الحديث: المؤمنون الذين عنوا بجمعه وحفظه والعمل بما فيه والقيام بتلاوته. وادخل الفاء في قوله «فاوتروا» تنبيهاً على ما استكن فيه من معنى الشرطية فكانه قال: انه وتر يجب الوتر وإذا هديتم الى ذلك فلا تفوتوا عن تحري محاب ربكم فاوتروا فان من شأن أهل القرآن أن يكدحوا في ابتغاء مرضاة الله وإيثار محابه، ذكر معناه بعض شراح الحديث.

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث ركعات لا يسلم الا في آخرهن، يقرأ في الاولى «سبح اسم ربك الاعلى»، وفي الثانية «بقل يا أيها الكافرون»، وفي الثالثة «قل هو الله أحد» والمعوذتين». وقال: انما نوتر بسورة «الاخلاص» إذا خفنا الصبح فنبادره.

روي في «جمع الزوائد» عن أبي هريرة: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ

في الركعة الأولى من الوتر « سبح اسم ربك الأعلى » وفي الثانية « قل يا أيها الكافرون » وفي الثالثة « قل هو الله أحد » و « المودتين » رواه الطبراني في « الأوسط » عن المقدم بن داود وهو ضعيف . وأخرج أبو داود في « سننه » مالفظة : حدثنا أحمد بن أبي شبيب ، حدثنا محمد بن سلمة ، نا خصيف ، عن عبد العزيز بن جريج ، قال : سألت عائشة أم المؤمنين بأي شيء كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر معناه . يعني معنى الحديث قبله - وهو أن يقرأ « سبح اسم ربك الأعلى » و « قل يا أيها الكافرون » . ١ هـ . قال : وفي الثالثة « قل هو الله أحد » و « المودتين » . قال المنذري : أخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : حديث حسن غريب . وعبد العزيز والد ابن جريج ، هذا آخر كلامه ، وفي اسناده خصيف وهو ابن عون خصيف بن عبد الرحمن الحراني (١) وقد ضعفه غير واحد من الائمة . ١ هـ . كلام المنذري .

ونقل في « التخريج » عن الذهبي في « الميزان » مالفظة : عبد العزيز بن جريج ، عن عائشة في الوتر لا يتابع . قال البخاري : ورواه عن عبد العزيز بن جريج خصيف وليس بالقوي ، وفيه يقرأ في الثالثة « قل هو الله أحد » و « المودتين » وحديث أبي بن كعب أصح ، وفيه « قل هو الله أحد » فقط أخرجه النسائي . ١ هـ .

وفي « مستدرك الحاكم » مالفظة : أخبرني الحسين بن الحسن بن أيوب ، ثنا أبو حاتم الرازي ، قال : نا سعيد بن عفير ، قال : نا يحيى بن أيوب ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الركعتين اللتين يوتر بهما ب « سبح اسم ربك الأعلى » و « قل يا أيها الكافرون » و « يقرأ في الوتر ب « قل هو الله أحد » و « قل أعوذ برب الفلق » و « قل أعوذ برب الناس » تابعه سعيد بن أبي مريم ، عن يحيى بن أيوب ، حدثنا أبو بكر الشافعي ، قال : نا أبو اسماعيل السلمي ، وحديثي محمد بن صالح بن هاني ، قال : نا الفضل بن محمد الشمراني ، قال : أنا سعيد بن أبي مريم ، قال : حدثنا يحيى بن أيوب ، عن يحيى بن سعيد عن عمرة ، عن عائشة : أن رسول الله

(١) هو يفتح المهملة والراء المشددة . ١ هـ . رسلان .

صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر بثلاث ركعات يقرأ في الأولى بـ « سبح اسم ربك الاعلى » وفي الثانية بـ « قل يا أيها الكافرون » وفي الثالثة بـ « قل هو الله أحد » و « قل أعوذ برب الفلق » و « قل أعوذ برب الناس » . هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وسعيد بن عفير امام أهل مصر بلا مدافعة ، وقد أتى بالحديث مفسراً .

ومجموع ذلك يفيد قوة ظاهرة لحديث الأصل ، وفيه دليل على استحباب قراءة هذه السور في صلاة الوتر ، ولفظ : « كان » في هذا المقام لا يدل على الدوام بدليل ما رواه في « مجمع الزوائد » عن أبي أمامة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بتسع حتى اذا بدن وكثر لحمه أوتر بسبع » ، وصلى ركعتين وهو جالس يقرأ به اذا نزلت » و « قل يا أيها الكافرون » رواه أحمد والطبراني في « الكبير » . وزاد : « وقل هو الله أحد » ورجال أحمد ثقات . وعن علي عليه السلام ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث ، يقرأ فيهن بتسع سور من الفصل ، يقرأ في كل ركعة بثلاث سور آخرهن « قل هو الله أحد » ، أخرجه الترمذي . وما ذكرناه من أن كان لا تفيد هاهنا الدوام هو الذي صرح به المحققون من كونها لا تفيد إلا بدليل من خارج ، كما تقدم فقله عن النووي . إلا أن سياق رواية الأصل وشواهد مشعر بتكرير قراءة ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم ، والا لما كان لتخصيص الراوي بذكر ما يقرأ في الوتر فائدة . إذ لو كانت قراءة ذلك مرة واحدة أومرات قليلة لكانت تلك الصلاة مثل سائر التطوعات التي لم يعين الراوي ماهية ما يقرأ فيها ، ومنه يؤخذ استحباب القراءة فيها بتلك السور .

وروى السيوطي في مسند علي من « جامعه » ما يشهد لصدر حديث الأصل ، ولفظه : عن علي : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث » أخرجه أحمد في المسند . اهـ . وقوله : « لا يمس إلا في آخرهن » أشار في « التلخيص » إلى ما يشهد له ، فقال : لفظ أحمد « كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهما » ولفظ الحاكم « لا يمسد إلا في آخرهن » ولفظ البيهقي « لا يجلس إلا في آخرهن » .

وقوله : « إنما نوتر بسورة الاخلاص ... الخ » فيه المحافظة على وقت الوتر ومتناه طلوع الفجر بترك بعض السنن لتحصيل ما هو أكد منها ، وهو فعل الشيء في وقته ، ويشير إلى قريب منه ما أخرجه البخاري مرفوعاً « اذا خشي أحدكم الصبح فليوتر ركعة » ولا ينافيه

ماسياً تي له عليه السلام « الوتر مابين الاذنين » ، فذلك محمول على الترخيص لمن لم يدرك بقية من الليل .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم انتبى وتره الى السحر » .

روى السيوطي في مسند علي من « جامعه » عن علي ، قال : « من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أوله وأوسطه وآخره ، وانتهى وتره الى السحر ، أخرجه أبو داود الطيالسي وابن أبي شيبة وابن ماجه وابن خزيمة والطحاوي وأبو يعلى وابن جرير وصححه . ا هـ . وقد روي أيضاً من حديث عائشة أخرجه المدايمي ، فقال : أخبرنا قبيصة ، أنا سفيان ، عن أبي حصين ، عن يحيى بن وثاب ، عن مسروق ، عن عائشة قالت : « من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وانتهى وتره الى السحر » . قال في « التخريج » : رجاله رجال الصحيح ، ومثله في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

في الحديث دلالة على أن الليل كله وقت للوتر ، ولا بد من تخصيصه بكونه بمسند صلاة العشاء لحديث خارجه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إن الله قد أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم ، قلنا : وما هي يا رسول الله ؟ .. قال : الوتر مابين صلاة العشاء الى طلوع الفجر » ، أخرجه الحسة الا النسائي وصححه الحاكم .

وقوله : « وانتهى وتره الى السحر » معناه كان آخر أمره الايتار في السحر ، والمراد به آخر الليل ، ففيه استجواب الايتار آخره . وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة عليه .

واختلف العلماء في الأفضل على وجهين مع الاتفاق على جواز جميع ذلك . قال النووي : والصواب أن تأخير الوتر الى آخر الليل أفضل لمن وثق بالاستيقاظ آخره ، ومن لا يثق بذلك فالتقديم له أفضل . ويدل له حديث جابر عند مسلم : « من خاف أن لا يقوم من آخر

الليل فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم فليوتر آخر الليل » ويحمل باقي الأحاديث المطلقة على هذا التفصيل الصريح الصحيح ، ومن ذلك حديث : « أوصاني خليلي أن لا أنام الا على وتر » وهو محمول على من لا يثق بالاستيقاظ . اهـ .

قال الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » : ولا شك أنا إذا نظرنا الى آخر الليل من حيث هو كذلك كانت الصلاة فيه أفضل من أوله ، لكن إذا عارض ذلك احتمال تفويت الأصل قدمناه على فوات الفضيلة ، وهذه قاعدة قد وقع فيها خلاف ، ومن جملة صورها ما إذا كان عادم الماء يرجو وجوده في آخر الوقت ، فهل يقسّم التيمم في أول الوقت إحرازاً للفضيلة المحققة أم يؤخره إحرازاً للوضوء ؟.. فيه خلاف ، والمختار أفضلية التقديم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : أتاه رجل ، فقال : إن أبا موسى الأشعري يزعم أنه لا وتر بعد الفجر ، قال علي : لقد أغرق في الزرع وأفرط في الفتوى ، الوتر ما بين الأذنين ، قال : فسألت الامام أبا الحسين عما بين الأذنين ، فقال : ما بين صلاة العشاء الى صلاة الفجر الى الإقامة .

أخرج نحوه البيهقي ، عن علي عليه السلام في « باب من أصبح ولم يوتر » فليوتر ما بينه وبين أن يصلي الصبح ، ولفظه : أخبرنا أبو الحسن المقرئ ، أنا الحسن بن محمد بن اسحاق ، قال : ثنا يوسف بن يعقوب ، ثنا عمرو بن مرزوق ، نازهير ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم ابن ضمرة : « ان قوما أتوا علياً رضي الله عنه فسألوه عن الوتر ، فقال : سألتهم أحداً غيري ؟.. فقالوا : سألنا أبا موسى ، فقال : لا وتر بعد الأذان ، فقال : لقد أغرق في الزرع وأفرط في الفتوى ، كل شيء ما بينك وبين صلاة الغداة وتر ، متى أوترت فحسن » . ورواه السيوطي عن عاصم بن ضمرة بلفظ : « جاء نفر الى أبي موسى الأشعري ، فسألوه عن الوتر ، فقال : لا وتر بعد الأذان . فأتوا علياً فأخبروه ، فقال : لقد أغرق في الزرع وأفرط في الفتوى ، الوتر ما بينك وبين صلاة الغداة متى أوترت فحسن » أخرجه عبد الرزاق وابن جرير والبيهقي . اهـ .

وأخرج البيهقي بإسناده إلى أبي ظبيان حصين بن جندب ، قال : « خرج علي رضي الله عنه إلى السوق ، فقام على الدرج فاستقبل الفجر ، فقال : « والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس » . وأخرج عن أبي عبد الرحمن السلمي ، قال : « خرج علي رضي الله عنه حين ثوب ابن النباح ، فقال : « والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس » . « أين السائل عن الوتر ؟ .. نعم ساعة الوتر هذه » . وأخرج عن أبي عبد الرحمن السلمي ، قال : « وأخرجه الحاكم في « مستدركه » والطبراني في « الاوسط » وابن جرير والطحاوي . قال في « التخريج » : « وأسانيد هذا الحديث وما قبله عن علي عليه السلام جيدة . اهـ .

وفي « مجمع الزوائد » ما يؤكد مرفوعة وموقوفة ، فمنها ، عن الأغر المزني « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا نبي الله إني أصبحت ولم أوتر ، قال : « فأوتر » . رواه الطبراني في « الكبير » . ورجاله موثقون ، وإن كان في بعضهم كلام لا يضر . وعن أبي نعيم (١) « أن أبا الدرداء كان يخاطب الناس أن لاوتر لمن أدرك الصبح ، فانطلق ناس من المؤمنين إلى عائشة فاخبروها ، فقالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبح فيوتر » . رواه أحمد والطبراني في « الاوسط » . وعن أبي سعيد الخدري قال : « قيل : يا رسول الله أنوتر بعد أذان الصبح ؟ .. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أوتروا قبل الأذان ، فقال : « وكان أذان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد طلوع الفجر ، فقالوا : أنوتر بعد الأذان ؟ .. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أوتروا قبل الأذان ، فقالوا الثالثة : أنوتر بعد الأذان ؟ فقال : أوتروا بعد الأذان ، فرخص لهم » . رواه الطبراني في « الاوسط » . وفيه يوسف بن خالد السعدي وهو ضعيف ، وإسناده حسن . وعن عروة بن الزبير قال : « كان ابن مسعود يوتر بعد الفجر وكان أبي يوتر قبل الفجر » . رواه الطبراني في « الكبير » ، ورجاله موثقون . وعن عروة عن ابن مسعود ، قال : « ما أبالي أن يثوب لصلاة الفجر وأنا في وردي لم أوتر بعد » . رواه الطبراني في « الكبير » ، ورجاله رجال الصحيح . وقد أتى غيره بذلك أعني ابن مسعود . اهـ . كلام المجمع .

وأخرج البخاري والترمذي مرفوعاً أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا أصبح

(١) نسخة: ابن نعيم.

أحدكم ولم يوتر فليوتر . وأخرج الحاكم في « المستدرک » بسنده الى أبي الدرداء ، قال : « ربما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر ، وقد قام الناس لصلاة الصبح » هذا حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه . وأخرج أيضا بسنده الى أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا أصبح أحدكم ولم يوتر فليوتر » هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . ١ هـ .

وفي الحديث دليل على امتداد وقت الوتر الى صلاة الفجر بلا فرق بين أن يصلي في أول وقتها أو في آخره ، وظاهره أن فعلها اداء . والاحاديث المرفوعة تسمر بأن فعلها بعد طلوع الفجر قبل صلاته رخصة . لمن لم يدرك فعلها في بقية من الليل . وذلك لانه رتب الاذن على فعل من أصبح أي دخل في الصباح وهو الفجر ، أو أول النهار ، كما في « القاموس » . وخالف الجمهور ، فقالوا : وقتها تمتد الى طلوع الفجر ، فيكون فعلها بمدة قضاء . وبعضهم ذهب الى أنها تسقط بفوات وقتها ، وهو الذي رجحه ابن القيم وشيخه ابن تيمية . وحجتهم ما رواه مسلم مرفوعا : « أوتروا قبل أن تصبحوا » ، وما رواه عبد الرزاق والترمذي من حديث ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « اذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل ، والوتر ، فأوتروا قبل طلوع الفجر » . وقد يقال : هذا ارشاد الى بيان وقتها لمن أدركه متمكنا من فعلها فيه ، فاذا تراخى عن الوتر ذهبت فضيلة فعله . فاما من أدركه غير متمكن من الفعل حتى أصبح فالاحاديث السابقة تدل على رخصة التأخير بلا حرج ، وبه يجمع بين مختلف الأحاديث . ويدل عليها صريحا ما رواه في « مجمع الزوائد » عن الأغر الزني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « من أدركه الوتر فلم يوتر فلا وتر له » رواه البراز عن صالح بن معاذ البغدادي شيخه ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات . وعلى هذا يحمل فعل السلف وفتاويهم وما تقدم له عليه السلام من قوله : « اغنا نوتر بسورة الاخلاص اذا خفتا الصبح فبادره » . وكذا ما أخرجه البيهقي من طريق الاسود ، قال : « سألت عائشة متى توترين ؟ .. قالت : بين الأذان والاقامة وما تؤذنون حتى تصبحوا » . ١ هـ . والمراد حتى تدخلوا في الصباح ، والله أعلم .

قوله : « اغرق في السزغ » هو مأخوذ من أغرق الرامي في القوس استوفى مدها . قال في « الصحاح » : نزع القوس إذا مدها وأغرق في النزغ أي استوفى مدها ، وبالنزغ في

نزعها ليكون مرماه أبعد . اهـ . ومعنى كلامه عليه السلام بالسبع في الفتوى وأفرط فيه .
وأبو موسى الأشعري اسمه عبد الله بن قيس بن سليم - بضم السين - ابن حصار - بالخاء
المهمله وتشديد الضاد المعجمة آخره راء - ابن حرب بن عامر بن عتر - بفتح المهمله وفتح
الثاء الفوقانية وبالراء - قدم مكة فحالف سعيد بن العاص بن أمية ، ثم أسلم بمكة وهاجر
إلى أرض الحبشة ، ثم قدم مع أهل السفينتين ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخير .
وقيل : انه أسلم قديماً ثم رجع إلى بلاده فلم يزل بها حتى قدم هو وناس من الأشعريين على
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فوافق قدومهم قدوم أهل السفينتين جعفر بن أبي طالب
وأصحابه من الحبشة . ولاء عمر بن الخطاب البصرة حين عزل عنها الغيرة بن شعبة لما قامت
عليه شهادة الزنا سنة عشرين ، فافتتح أبو موسى الأهواز ، ولم يزل على البصرة إلى صدر من
خلافة عثمان ، ثم عزله عنها ، فانتقل إلى الكوفة وأقام بها ، فلما دفع أهل الكوفة سعيد بن
العاص عنهم ولوا عليهم أبا موسى فآقره عثمان على الكوفة ، ولم يزل على الكوفة ، حتى قتل
عثمان ثم انقبض أبو موسى إلى مكة بعد التحكيم ، وما كان منه ، فلم يزل بها إلى أن مات سنة
اثنين وخمسين ، وقيل : سنة أربع وأربعين ، وقيل سنة خمسين ، وله نيف وستون سنة .
وقيل : انه مات بالكوفة ودفن على ميلين على الكوفة ، والله أعلم .

قال عليه السلام : « والوتر ليس بحتم ولا ينبغي للعبد أن يتعمد تركه
ومن رأى أن يفرغ من وتره ومن ركعتي الفجر ومن الفجر قبل طلوع
الشمس فليفعل وليبدأ بالوتر » .

هذا كلامه عليه السلام كالتفسير لما دل عليه الروايات المتقدمة . فقوله : « الوتر ليس
بحتم » مأخوذ من كلام أمير المؤمنين : « الوتر سنة وليس بحتم » . وقوله : « ولا ينبغي للعبد
أن يتعمد تركه » لانه من السنن التي ورد الحث على فعلها قولاً وفعلًا ، حتى فهمت الحنفية من
ذلك الوجوب . وقوله : « ومن رأى ... الخ » مأخوذ من قول علي عليه السلام : « الوتر ما
بين الاذنين » بالتفسير السابق ، وهو ان معناه ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر إلى
الاقامة . وهذا التفسير يدل عليه ما تقدم في شرحه من الشواهد ، وسبق أيضاً أن ظاهر
الروايات دال على أن فعلها قبل صلاة الفجر اداء ولو تراخى فعلها إلى آخر الوقت .

سألت زيد بن علي، عن الرجل ينام عن وتره أو ينساه، قال: يوتر من النهار، وقال عليه السلام: ربما أوترت ضحى.

فيه أن الوتر كثيره من النوافل التي تقضى لفوات وقتها. قال في «الجامع الكافي» ما لفظه: وعن علي بن الحسين وأبي جعفر وزيد بن علي أنهم كانوا إذا فاتهم الوتر قضوه بالنهار، وقال محمد: إذا فاتته الوتر قضاها نهاراً، كذلك سمعنا عن علي عليه السلام إن شاء قضاها ضحى أو بعد زوال الشمس كل ذلك جائز. اهـ. وإنما خص القضاء بالنهار لأن المفروض أنه لم يذكر الفاتت إلا بعد دخول النهار وإشراق شمس، فلو ذكره وفي وقت الفجر بقية فالعمل على ما سبق من البداية بالوتر ثم ركعتي الفجر ثم الفجر، أو يحمل على أنه لم يبق من الوقت إلا ما يتسع لصلاة الفجر، أو هي مع ركعتيها، والله أعلم.



باب دعاء الوتر

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
« انه كان يقنت بالمديشة بعد الركوع ، ثم قنت بالكوفة وهو يحارب
معاوية قبل الركوع ، وكان يدعو في قنوته على معاوية وأشياعه » .

قال في « التخريج » : قد تقدم في « باب القنوت » ما أغنى عن اعادته هنا . وأما دعاؤه
على اعدائه في الصلاة فثبت ، رواه جماعة من المحدثين . قال السيوطي في مستنده عليه السلام
مالفظه : عن عبد الله بن معقل ، قال : « صليت مع علي صلاة النداء فقنت ، فقال في قنوته :
اللهم عليك بمعاوية وأشياعه ، وعمرو بن الماص وأشياعه ، وأبي الأعور السلمي وأشياعه ،
وعبد الله بن قيس وأشياعه » أخرجه ابن أبي شبة . اهـ . وأخرج البيهقي هذا الحديث مختصراً
في « سننه الكبرى » في « باب جماع أبواب الكلام في الصلاة » ، فقال : أخبرنا أبو بكر محمد
ابن ابراهيم ، قال : أنبأنا أبو نصر أحمد بن عمرو المراقي ، قال : نا سفيان بن محمد الجوهري ،
قال : نا علي بن الحسن الدرايمردي ، قال : نا عبد الله بن الوليد ، عن سفيان ، عن سلمة بن
كهيل ، عن عبد الرحمن بن معقل : « أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قنت في المغرب فدعا
على أناس وعلى أشياعهم ، وقنت بعد الركعة » . وأخرجه بإسناد آخر الى عبد الرحمن بن
معقل ، قال : « شهدت علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقنت في صلاة العتمة - أو قال المغرب -
بعد الركوع ، ويدعو في قنوته على خمسة وسهام » . اهـ . وما وقع للسيوطي من عزو الحديث
الى عبد الله بن معقل وهم ، والصواب عبد الرحمن بن معقل ، كما قاله البيهقي ، ذكره صاحب
« التخريج » .

قلت : وقد ذكره السيوطي في « جامعه » في موضع آخر بمنسأه معزواً الى
عبد الرحمن بن معقل ، وقال : رواه ابن أبي شبة والبيهقي .

وأخرج محمد بن منصور في «الأُمالي» في «باب من كان يفتن فيما يجهر به من القراءة» مالفظة : حدثنا أبو هشام الرفاعي ، قال : نا أبو بكر بن عياش ، عن الاعمش ، عن عبد الله ابن خالد البسي ، عن عبد الرحمن بن معقل أن علياً عليه السلام : « كان يفتن في المغرب ، ويلعن في قنوته رجالا ساءم » . وقال : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، عن جرير ، عن مسبرة ، عن ابراهيم أن علياً عليه السلام : « كان يفتن في المغرب ، ويدعو على اعدائه » . اهـ .

وفي الحديث دليل على مشروعية القنوت في النوازل ، وقد قصره على ذلك جماعة من العلماء كابن القيم والمقيلي ، وهو ظاهر اختيار ابن حجر في «فتح الباري» . وتمسكوا بأدلة كحديث أنس : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يفتن الا اذا دعا لقوم أو دعا على قوم » . وروي عنه غير ذلك حتى أسقط بعض العلماء الاحتجاج بروايته في ذلك لاضطرابها . قال في «فتح الباري» : وبمجموع ما جاء عن أنس يدل على القنوت للحاجة بعد الركوع لاختلاف فيه ، وأما لغير الحاجة فالصحيح أنه قبل الركوع . وقد اختلف عمل الصحابة في ذلك ، فالظاهر انه من الاختلاف المباح . اهـ . وقد تقدم في شرح أحاديث القنوت في الفجر بيان المختار في المسألة ، وهل هو قبل الركوع أو بعده ؟ وأنه لا يختص بالحوادث والنوازل فليراجع .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « انه كان يفتن في الوتر قبل الركوع ، فيقول : اللهم إليك رفعت الأبصار ، وبسطت الأيدي ، وأفضت القلوب ، ودعيت بالالسن ، وتحوكم إليك في الاعمال ، اللهم افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين ، نشكو إليك غيبة نبينا ، وكثرة عدونا ، وقلة عددنا ، وتظاهر الفتن ، وشدة الزمن ، اللهم فاغننا بفتح تعجله ، ونصر تعز به ووليتك ، ولسان حق تظهره ، إله الخلق آمين رب العالمين » .

أورده في «الجامع الكافي» ، وقال : رواه محمد بن منصور بإسناده عن علي عليه السلام ،

وفي روايته « ونصر تقربه ، وسلطان حق تظهره ، إله الحق آمين » . وفيه استجواب رفع البصر وبسط الايدي عند الدعاء . وقد ورد حديث في رفع اليدين في الدعاء بعد الوضوء ، وعلل ذلك بأن السماء قبله للدعاء ، كما كانت الكعبة قبله العبادة ، ذكره ابن دقيق العيد في نقله عنه في « التلخيص » كما تقدمت الإشارة إليه .

وقوله : « أفضت القلوب » حقيقة الافضاء : الانتهاء ، ذكره في « المصباح » عن أهل اللغة . والمعنى انتهت اليك القلوب بسررها وحاجتها .

وقوله : « اللهم افتح بيننا وبين قومنا بالحق » . قال الامام عليه السلام في تفسير قوله تعالى : « افتح بيننا وبين قومنا بالحق » : معناه احكم بيننا وبينهم . والفتح القاضي ، وسؤال الحكم بالحق انما هو سؤال الانتقام في عاجل الدنيا . اهـ .

وقوله : « شدة الزمن » يحتمل أن المراد أهله من مجاز الحذف أو أن الزمن أطلق على أهله مجازاً ، من باب اطلاق الظرف على المظروف .

وقوله : « ونصر تمز به » بالثناة من فوق المضمومة وكسر المهملة مضارع أعزز ، وفي رواية « الجامع » « تقر به » - بالثناة الفوقية والقاف وكسر الراء - من قرب إليه الشيء إذا أدناه ، والمعنى تقربه إلينا وليس فيها لفظ « وليك » وضبطها بعضهم - بفتح النون وكسر العين المهملة مضارع - عز اللازم . ويدل أيضاً على مشروعية القنوت عند ورود الحاجات وحدوث النوازل ، كما تقدم الكلام على ذلك من قبل ، والله سبحانه أعلم .

★ ★ ★

باب صلاة الليل كم هي

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« صلاة الليل مثنى مثنى وصلاة النهار إن شئت أربعا ، وإن شئت مثنى » .

روى السيوطي في مسنده عليه السلام من « جامعه » ما لفظه : عن علي عليه السلام قال : « سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الليل ، فقال : مثنى مثنى ، قلت : صلاة النهار ، قال : أربعا » أخرجه عبد الرزاق والعقيلي في « الضعفاء » وقال : فيه مقاتل بن سليمان ليس بشيء . ١٥٠ . وقد روي عن علي عليه السلام من وجه آخر مرفوعاً من حديث طويل تقدم في « باب الاوقات » . وفيه : « قلت : يا رسول الله كيف صلاة الليل ؟ قال : مثنى مثنى ، قلت : كيف صلاة النهار ؟ . . قال : أربعا أربعا » . قال السيوطي في آخره : أخرجه عبد الرزاق واسناده حسن . ١٥٠ . وفي « التلخيص » ما لفظه : حديث ابن عمر : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من حديث علي بن عبد الله البارقى الأزدي بهذا ، وأصله في « الصحيحين » بدون ذكر النهار . قال ابن عبد البر : ولم يقله أحد عن ابن عمر غير علي — يعني البارقى — وأنكروه عليه . وكان يحيى ابن معين يضمن حديثه هذا ولا يحتاج به ، ويقول : إن ناقماً وعبد الله بن دينار وجماعة روه عن ابن عمر بدون ذكر النهار . وروى بسنده عن يحيى بن معين أنه قال : « صلاة النهار أربعا لا يفصل بينهما » فقيل له : إن أحمد بن حنبل يقول : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » فقال : بأي حديث ، فقيل : بحديث الأزدي ، فقال : ومن الأزدي حتى أقبل منه وادع يحيى ابن سعيد الأنصاري ، عن نافع ، عن ابن عمر « أنه كان يتطوع بالنهار أربعا لا يفصل بينهما » ~~لأنه~~ كان حديث الأزدي صحيحاً لم يخالفه ابن عمر ، ثم ساق في « التلخيص » أقوال الأئمة في أن زيادة النهار في الحديث ليست بثابتة . وقال الخطابي : هي زيادة من ثقة فقبل . وقال

البهقي : هذا حديث صحيح . والبارقي احتج به مسلم ، والزيادة من الثقة مقبولة ، وقد صححه البخاري لما سئل عنه قال : وقد روي عن ابن سيرين ، عن ابن عمر مرفوعاً بأسانيده كلهم ثقات .

والحديث يدل على أن الشروع في صلاة الليل أن يسلم المتطوع على ركعتين ، وفي صلاة النهار التخيير بين الركعتين والأربع ، وقد ورد على كلا الأمرين معارض :

أما الأول - فحديث عائشة التثفق عليه : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس ، لا يجلس في شيء إلا في آخرها » . ففيه دليل على جواز الزيادة على الركعتين . ومفهوم الحصر في قوله : « صلاة الليل مثنى مثنى » يدل على المنع ، وذلك من تعريف المبتدأ فهو في قوة : « ماصلة الليل الا مثنى مثنى » . وأجيب بأن المنع المدعى مأخوذ من مفهوم الحصر فقط ، ودلالة الفعل على الجواز أقوى من دلالة المفهوم ، فلا يرد عليه أنه عند جهل التاريخ يرجح القول على الفعل ، واحتمال كونه خاصاً به صلى الله عليه وآله وسلم دون أمته بعيد فلا يدفع ظهور التأسي .

وأما الثاني - فيعارضه حديث ابن عمر السابق عند من صحيح زيادة النهار . ويجاب بأن التخيير المذكور في حديث الأصل مع شاهده المرفوع المصرح بفعل الأربع من دلالة المنطوق وحديث ابن عمر في المنع من الزيادة من دلالة المفهوم ، وهي مرجوحة مع الأولى . وسلك النووي طريقة الجمع ، فقال : قد وردت روايات مختلفة منها حديث عائشة السابق . ورواية : « انه يسلم من كل ركعتين » . ورواية « انه يصلي أربعاً ثم أربعاً ثم ثلاثاً » . ورواية « ثمان ركعات ثم يوتر بركعة » ورواية « عشر ركعات ويوتر بسجدة » . وفي حديث ابن عباس « ركعتين ثم ركعتين الى آخرهن » . وفي حديث ابن عمر « صلاة الليل مثنى مثنى » ففي هذا كله انه يجوز جمع ركعات بتسليمة واحدة . وهذا لبيان الجواز ، والا فالأفضل التسليم من كل ركعتين وهو المشهور من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمره بصلاة الليل مثنى مثنى . اهـ . وما ذكره من وجه الجمع جار في تطوع النهار الوارد بفعل الأربع مع صحة زيادة النهار في حديث ابن عمر ، كما لا يخفى ، والله أعلم .

باب الرجل ينام عن الصلاة أو ينساها

حدثني زيد بن تلي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال: «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر، فلما نزلنا، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من يكلؤنا الليلة؟.. فقال، بلال: أنا يا رسول الله، قال: فبات بلال مرة قائماً ومرة جالساً حتى إذا كان قبل الفجر غلبته عيناه، فلم يستيقظ إلا بجر الشمس، فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس فتوضأوا، وأمر بلالاً فأذن، ثم صلى ركعتين، ثم أمر بلالاً، فأقام، ثم صلى بهم الفجر».

أخرج مسلم وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قفل من خير، فسار ليلة حتى أدركه الكرى عرس، وقال بلال: اكأنا لنا الليل، قال: فقلبت بلالاً عيناه وهو مستند إلى راحلته فلم يستيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا بلال ولا أحد من أصحابه حتى ضربتهم الشمس، فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولهم استيقاظاً فزع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: أي بلال! فقال بلال: أخذ بنفسي الذي أخذ بنفسك يا رسول الله أبي أنت وأمي، فالتفتا وراحلهم شيئاً ثم توضأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأمر بلالاً فأقام الصلاة وصلى بهم الصبح، فلما قضى الصبح، قال: من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل، قال: بواقم الصلاة للذكرى». قال يونس: «وكان ابن شهاب يقرؤها كذلك، وفي لفظ لهذا الخبر عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تحولوا عن مكانكم الذي أصابكم فيه النغلة، فأمر بلالاً فأذن وأقام

هذه صلاة امر
شهاب بن قيس

وصلى . وقد روى الحديث في نوم الوادي جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة أشار إليها في « التلخيص » وغيره .

قوله : « في سفر » فسر هذا الإبهام رواية أبي هريرة أن ذلك في قفوله صلى الله عليه وآله وسلم من خير ، وقيل : أن ذلك حين قفل صلى الله عليه وآله وسلم من حنين إلى مكة ، وكان ذلك مرة واحدة . ورواه ابن عبد البر وأبو الوليد الباجي وغيرها وصححوا الأول . قال أبو الفتح اليمري : وأما من رواه من طريق ابن مسعود ، وقال : فيه زمن الحديبية فهو أقرب إلى الجمع بين الأخبار ، لأن زمن الحديبية وخير بمضيه قريب من بعض ، هذا كله إن كان الواقع من ذلك مرة واحدة كما قيل ، وإن كان أكثر من ذلك فلا تنافي بين الأحاديث . اهـ .

وقوله : « من يكلاؤنا » أي يحفظنا . والكلاءة : الحفظ والحراسة ، قال تعالى : « قل من يكلاؤكم بالليل والنهار من الرحمن » ، وإنما سأل الكلاءة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم تفرس وقوع الغفلة عن الوقت بالنوم فكان ماظنه واقعاً ، وبدل عليه حديث البخاري « أنهم طلبوا التمرس منه ، فقال : أخاف أن تناموا ، فقال بلال : أنا أوقظكم ، فحينئذ عرس ووكل بلالا يحفظ الفجر » . اهـ .

قال ابن عبد البر : وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كان ينام أحياناً نوماً يشبه نوم سائر آدميين » . وذلك منه لمضى يريد الله أحداثه ليسن لأمته سنة حسنة تبقى بعده لقوله : ولكنه أراد أن تكون لمن بعدهم ، وأما طبعه وجلبته وعادته المعروفة وجميع الأنبياء قبله صلى الله عليه وآله وسلم فهو أن تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم ، فنومه في السفر خرقاً لعادته ليسن ، والله أعلم .

وفي الحديث دلالة على أحكام :

الأول : ماسبق الحديث لإيراد ترجمته ، وهو الرجل ينام عن الصلاة أو ينساها ، والحكم أنه يؤسبها حين يذكرها . قال الترمذي : وهو قول علي بن أبي طالب ، قال : « في الرجل ينسى الصلاة ، قال : يصليها متى ذكرها في وقت أو في غير وقت » وهو قول أحمد واسحاق . اهـ . وهذا الحديث أصل في إيجاب قضاء الفوائت . وذكر أبو بكر بن أبي شيبة ، عن عبيدة بن حميد ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن تميم بن سلمة عن مسروق ، عن ابن عباس ، قال : « ما يسرنى أن لي الدنيا بما فيها بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصبح بعد طلوع الشمس » .

والقائلون بوجوب القضاء لافرق عندهم بين المذنور وغيره . وذهب أبو محمد بن حزم وتبعه من التأخرين الحقن القبلي الى عدم لزوم في غير المذنور . واحتج ابن حزم لذلك بدليل الخطاب في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من نسي أو نام فليقض » فاقضى أنت العامد بخلاف ذلك ، وبني القبلي ماذهب اليه على أن القضاء ليس في ثبوت كتاب ولا سنة يعني أنه مما اخترعه المتأخرون اصطلاحاً لهم ، وليس له أصل في الشريعة ، قال : وانما أوردوا صلة النائم والساعي ، وصريح السنة أن وقت الذكر هو وقتها ، وفي رواية لا وقت لها الا ذلك ، وكذلك صلاته صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق ، قال : انها ان تركت سهواً فكما ذكر ، أو عمداً فللمانع لانها قبل شرعية صلاة الخوف .. يعني لا يبدل فعله ذلك على ثبوت القضاء مع عدم العذر بل كان معذوراً في تأخيرها عن وقتها ، وعدم شرعية صلاة الخوف اذ لو كانت مشروعة حينئذ لصلاها في حال اشتغاله ، فيكون الاستدلال به خارجاً عن محل النزاع . وأجيب عن حجة ابن حزم بثلاثة أمور :

الاول- أن يقال ليس انتفاء القضاء بدليل الخطاب بلوى من ايجابه بمفهوم الخطاب ، ويكون من باب التنبيه بالادنى على الاعلى لانه إذا وجب القضاء على الثاني مع سقوط الاثم ورفع الحرج عنه ، فالوى أن يجب على العامد ، وأورد عليه الحقن القبلي أنه يجوز أن تكون الملة في وجوب القضاء هي التدارك والتلافي للمصلحة الفائتة في حقها ، والعمد لا يقبل التدارك لعظم أمره ، كما ذكروه في عدم لزوم الكفارة في قتل العمد واليمين الغموس . وأجاب عنه في « النجوم » : بأن كون العمد لا يقبل التدارك غير مسلم إذ قبل التدارك بالتوبة ، فيقبل التدارك بنيرها ، والمصلحة الفائتة في حقه متحققة على تقدير التوبة عند أبي علي ، ومطلقاً عند أبي هانم في القول بوقوع الاحباط بالموازنة ، بل التدارك في حقه أهم وأولى ، ثم لو تاب بعد خروج الوقت كان حاله قابلاً للتدارك والتلافي عندكم ، فهل يقضي لصاحبه حاله للتدارك أم لا يقضي لانه عامد ؟..

والثاني- أن القضاء يجب بالخطاب الاول ، وان خروج وقت العبادة لا يسقط وجوبها إذ هي لازمة في ذمة المكلف كالديون ، وانما يسقط العبادة فعلها أو فقدان شرطها ولم يحصل شيء من ذلك ، وهذا أحد القولين لاهل الاصول ، وهو مذهب قاضي القضاة والرازي والشرازي ، وفيه أن الأصح استدعاء القضاء الى دليل يخصه ، كما أشار الى تحقيقه صاحب « الفواصل » وغيره .

والثالث - وهو أشبه أنه ورد في وجوب القضاء على العامد ما يفهم الأئمة والتنبه على اللة التي يشاركه فيها غيره . وهو حديث الخثعمية فيما أخرجه الستة : « أنها قالت : يا رسول الله إن أبي أدركته الوفاة وعليه فريضة الحج أيفعه إذا حججت عنه ؟ .. قال صلى الله عليه وآله وسلم أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أكان ينفعه ؟ ! قالت نعم » الحديث فذكر لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نظير المسؤول عنه ليثبت له ما ثبت لنظيره وهو المسمى باقتران النظير قال في « الفواصل » : وهذا الحديث من أوضح الأدلة السمعية على القياس وأصحها ، والمعجب من الأصوليين حيث لم يستدلوا به مع أنه أوضح من حديث عمار ومعاذ وابن مسعود . هـ .

وقد صرح أهل الأصول أن من حج عنه بعد موته كان ذلك قضاء ولا اشكال أن ترك الميت لفريضة الحج في حديث الخثعمية صادر عن عمد ، لانه إذا كان لا يستطيع ركوب الراحلة فليس معذوراً عن الاستنابة بعد علمه بوجوب الحج وكون الأمر يدل على الفور ، وكذا في حديث شبرمة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « حج عن نفسك ثم عن شبرمة » ولم يستفصل هل كان عاجزاً أو لا . وإذا كان حديث الخثعمية منبهاً على اللة المذكورة كان دليلاً على أن جميع الفئات من حقوق الله تعالى كالديون لا يسقط بالفوت عمداً ولا سهواً إلا ما خصه دليل كصلاة الحائض وزوال العقل بالجنون وغير ذلك ، ولم يبق مجال لابن حزم في التخلص عن هذا إلا الاعتصام بمذهبه من نفي القياس ، وهو غير لازم لناظره إذ قد تقرر عنده بادلة أوجبت العمل به ، وما يؤيد ذلك ما رواه سعيد بن المسيب ، قال : « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال اني أفطرت يوماً من شهر رمضان ، فقال : استغفر الله وصم يوماً مكانه » أخرجه (١) . وعن علي كرم الله وجهه أنه قال : « من قاء فلا شيء عليه ومن استقاء فعليه القضاء » . وفي رواية الترمذي وأبي داود عن أبي هريرة مرفوعاً : « من استقاء عمداً فليقض » ، وظاهره ولو لم يكن لضرورة . وعن عائشة قالت : « كنت أنا وحفصة صائمتين تطوعاً فاهدي لنا طعاماً فاكلنا منه ، فدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فقالت حفصة - وبدرتي بالكلام الى أن قال - فاقضيا يوماً مكانه » أخرجه « الموطأ » وأبو داود والترمذي ، وظاهره العمد .

وأجيب عن حجة القبلي بما ذكره في « نجوم الانظار » فقال : أما المشاحة في اطلاق لفظ الاداء لما فعل في الوقت ، ولفظ القضاء لما فعل بعده فأمر سهل انما مداره على الاصطلاح ولا حرج فيه . وأما أن التوقيت بآيات القرآن وخبري التعليم يقتضي الفرق بين ما فعل في تلك الأوقات وما فعل بعدها، فأمر يكاد يلحق بالضرورة الشرعية وأما فوقتها حين يذكرها، فلو كان حقيقة لاقتضى أن توقيت الصلاة انما هو بالنسبة الى بعض الحالات ، وهو يخالف اطلاق قوله تعالى : « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الوقت مابين الوقتين » والمتبادر منه هو كونها أوقانتاً معينة غايته أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فوقتها حين يذكرها » أنه يشبه الوقت في حق الناسي ونحوه في أن فعلها فيه يخرج به عن المهدة بقرينة أدلة التوقيت ، وليس قوله : « لا وقت لها الا ذلك » في جوامع الامهات الا رواية للطبراني والسيبي ، ومعناه المبالغة والمبادرة بالقضاء أي : لا وقت فضيلة لها غير ذلك ولذا أخرجه عنه صلى الله عليه وآله وسلم لارادة الخروج من الوادي الذي حضرم فيه وأما الشيطان فإنه وقت حقيقي بحيث يضم الى الأوقات المذكورة فلا وجه لتفحصه .

قلت : قد سبق للقبلي رحمه الله الى القول بأن القضاء بتعريف أهل الأصول متأخر عن الوضع اللغوي صاحب « المصباح » ، فقال بعد أن ذكر القضاء بمعنى الأداء في قوله تعالى : « فاذا قضيت مناسككم » وقوله تعالى : « فاذا قضيت الصلاة » أي أدبتموها ما لفظه : واستعمال العلماء القضاء في العبادة التي تفعل خارج وقتها الحدود شرعاً والاداء إذا فعلت في الوقت الحدود وهو مخالف للوضع اللغوي لكنه اصطلاحى للتمييز بين ما يفعل في الوقتين .

ومخالفته للوضع اللغوي انما يسلم من حيث قصره على معنى مخصوص ، وهو ما فعل خارج وقت مع كونه في اللغة أعم من ذلك لصدقه على تأدية الفعل في الوقت بعده ، ولا يلزم من ذلك أن كل ما أمر الشارع بالقضاء فيه انه في وقته ، كما ادعاه الحق ، وإلا بطلت فائدة التوقيت ، كما ذكره في « النجوم » . وإما إنكار ثبوته أصلاً في المذهب الشرعي فغير مسلم لما سبق من وروده في الأحاديث عن علي وأبي هريرة وعائشة ، والله أعلم .

الثاني : ثبوت الأذان والاقامة للفوائت استجباً ، وقد ثبت أيضاً في حديث أبي قتادة وعمران بن حصين وهو مذهب المعتزلة . قال ابن عبد البر : قال مالك والشافعي والاوزاعي : من فاتته صلاة أو صلوات حتى خرج وقتها أقام لكل صلاة اقامة اقامة ولم يؤذن . وقال أحمد

وأبو ثور : يؤذن ويقيم لكل صلاة . وقال الثوري : ليس عليه في الفوائت أذان ولا إقامة وقال أبو حنيفة : من فاتته صلاة واحدة صلاها باذان وإقامة ، وقيل غير ذلك . قال النووي : والاصح عندنا اثبات الاذان . ومن حجة من لم ير الاذان حديث أبي سعيد وغيره في قضاء فوائت يوم الخندق ، والقول بالاذان راجح لانه زيادة في خبر من أخبر به من الثقات يجب قبوله والرجوع اليه لما هو معروف من أن خير بعد الخندق .

الثالث : استيجاب التجميع في قضاء الفوائت ، وهو مذهب المعتزلة والشافعية .

الرابع : قضاء النوافل لصلاته صلى الله عليه وآله وسلم ركعتي الفجر ، وورد في بعض الروايات انه ركعها أصحابه أيضاً ، ولفعله صلى الله عليه وآله وسلم غير مرة في قضاء سنة الظهر بعد صلاة العصر ، وهو مذهب الجمهور . وذهب الثوري والليث بن سعد الى انه لا يستحب ، وهو المشهور من مذهب مالك ، وهؤلاء محجوجون بالدليل .

وقوله : «فقال بلال» هو أبو عبد الرحمن ، وقيل : أبو عبد الله وقيل : أبو عبد الكريم ، وقيل : أبو عمرو . بلال بن رباح - بفتح الراء وتخفيف الواحدة - مولد أبي بكر الصديق ، وأمه حمامة ، وهو من مولدي السراة - بفتح الهاء وتخفيف الراء - موضع بين مكة واليمن أسلم قديماً ، وهو من أول من أظهر اسلامه بمكة وشهد بدرأ وما بعدها من المشاهد وسكن الشام آخرأ ، ولأعقب له ، روى عنه أبو بكر وعمر وابن عمر وجماعة من الصحابة والتابعين . ومات بدمشق سنة عشرين ، وقيل : سنة ثمانين عشرة ودفن بباب الصغير ، وله ثلاث وستون سنة ، وقيل : سبعون ، وقيل : مات بحلب ودفن بباب الاربعين . وكان بلال ممن عذبه أهل مكة على الاسلام ، ومن كان يعذبه ويتولى ذلك بنفسه أمية بن خلف الجحفي ، وكان من قدر الله تعالى ان قتله بلال يوم بدر .

قال : سألت زيد بن علي عليه السلام عن الرجل ينسى الظهر ثم يذكرها في وقت العصر ، قال : إن كان في أول الوقت بدأ بالظهر ثم بالعصر ، وإن كان في آخر الوقت بدأ بالعصر ، ولا تجزئه صلاة وعليه صلاة أخرى الا في آخر وقتها .

سأيتي في آخر الجناز ان شاء الله تعالى إعادة هذا الكلام بمعناه عن الامام ، ولفظه :

« وسأله عليه السلام عن الرجل ينسى صلاة ثم يذكرها في وقت أخرى بأيها يبدأ ؟ .. فقال :
 الاولى فالاولى » ، قلت : فان بدأ بهذه ، فقال : لانجزئته الا أن يكون يخاف فوتها » . ا ه .
 والذي يؤخذ من كلامه عليه السلام القول بوجوب الترتيب فيبدأ بالفائتة ما لم يخرج وقت
 الحاضرة . واما إذا تمحض الوقت للحاضرة كانت البداية بها . وقد اختلف العلماء في ذلك على
 أربعة أقوال ، فمعد الهادي والقاسم وإحدى الروايتين عن الشافعي انه لا ترتيب بين الفائتة
 والمؤداة الا اذا خشي فوت الحاضرة ؛ وعند مالك والليث والزهري انه يبدأ بالفائتة ولو خرج
 وقت الحاضرة ؛ وعند الحسن وابن المسيب وجماعة من أصحاب الحديث وأصحاب الرأي
 والشافعي وابن وهب أنه يبدأ بالحاضرة ؛ وعند أشهب انه غير فيقدم أيها شاء . والمفهوم من
 كلامه عليه السلام في الأصل ينبغي ان يكون مذهبا خافسا ، وهو قول محمد بن منصور ، كما
 حكاه في « الجامع » .

واحتج من أوجب الترتيب بحديث أبي جمعة بن حبيب بن سباع وله صحبة قال : « صلى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم المغرب يوم الأربعاء ، فلما سلم ، قال : هل علم أحد منكم أنني صليت
 العصر ؟ .. قالوا : لا يا رسول الله ، فصلى العصر ثم صلى المغرب » أخرجه أحمد بن حنبل في
 « مسنده » . وفي « الصحيحين » من حديث جابر في قصة الخندق : « قمنا الى بطحان فتوضأ
 الصلاة وتوضأنا لها ، فصلى العصر بعد ما غرت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب » الا انه
 يتوقف الاستدلال به على دليل تضييق وقت المغرب ، فيقال : لو لم يكن تقديم الفائتة واجبا
 لما خرجت الحاضرة عن وقتها لفعل ما ليس بواجب . وأما على كون وقت المغرب موسعا فقد
 لا يتم اذا الفعل مجزء لا يدل على الوجوب ، ذكر معناه الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » .

وأجيب عنه بأنه وقع بعد خروج وقت المغرب بزمن عند من يقول بتضييق وقت المغرب
 لاسيا على رواية أبي سعيد الخدري التي يقول فيها : « حتى كان بعد المغرب هوى من الليل »
 وحديث أبي جمعة صريح في الوجوب أيضا إذ الاعادة قريبة على ان الفعل الاول غير صحيح ،
 وأما البداية بالحاضرة اذا كان في آخر الوقت فقد احتج له في « البحر » بحديث أبي هريرة
 عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي : « اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة » .
 قال الامام عز الدين : دل على ان لا ترتيب لانه خص المكتوبة بالأداء ولم يفصل بين أن تكون
 عليه فائتة أو لا . ا ه .

وقوله : « ولا تجزئه صلاة وعليه صلاة أخرى ... الخ » دليل على أنه عليه السلام يوجب الترتيب بين المقضيات ، وظاهره قلت أم كثرت ، وهو الذي صححه في « المنهاج » لذهبه عليه السلام . وقال أصحاب الشافعي أنه يستحب فقط ، فإن خالف ذلك صحت صلاته .

قال زيد بن علي : وإن هو لم يعلم حتى قضى العصر ، ثم علم أعاد الظهر ولم يعد العصر .

ومثله في « الجامع الكافي » . وقد يحتاج له بما رواه البيهقي في « سننه » من طريق بقية بن الوليد ، عن عمر بن أبي عمر ، عن مكحول ، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « إذا نسي أحدكم صلاة فذكرها وهو في صلاة مكتوبة ، فليبدأ بالتي هو فيها ، فإذا فرغ منها صلى التي نسي » ورواه الدارقطني أيضاً . وتمسك به الشافعي وأصحابه على أنه إذا ذكر الفائتة وهو في صلاة حاضرة كمل التي هو فيها ، ويمتريء بها ويصلي الفائتة بعدها . ووجه الاحتجاج به لكلام الأصل أنه إذا دل الحديث على صحة المؤداة مع ذكره الفائتة في خلالها ، فالى أن تصح مع ذكر الفائتة بعدها ، إلا أن الحديث فيه بقية وهو مدلس ، عن عمر بن أبي عمر ، قال ابن عدي : لا أعلمه يروي عنه غير بقية فهو مجهول ، والله أعلم .

وقد أورد بعض الناظرين في كلام الأصل سؤالاً حاصله أن في ما ذكره هنا مخالفة لما سلف في « باب الأوقات » في قوله : « إذا فاتتك الصلاة فنسيتها فذكرتها بعد الفجر أو بعد العصر فلا تصلها حتى يخرج ذلك الوقت » . وأجاب أنه يتمين حمل كلامه هنا على ذلك فلا يصلي الظهر الذي ذكره بعد صلاة العصر حتى يخرج وقت العصر ، وهو توجيه حسن لكلام الامام . والمختار في المسألة أن يقال ان ذكر الصلاة الفائتة كسائر الأسباب الميوعة لفعلها بعد صلاة العصر وبعد صلاة الفجر من الكسوف والجنابة وتحية المسجد ونحوها . وقد نص عليه السلام في الكسوف والجنابة انهما يصليان في هذين الوقتين ، والملة انها ذواتا سببين ، ولا فرق بين سبب وسبب ، والله أعلم .

باب ما يقطع الصلاة والمواضع التي يصلى فيها وما يحزى من الثياب للصلاة

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال: « كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عترة يتوكأ عليها ويغرزها بين يديه إذا صلى، فصلى ذات يوم فمر بين يديه كلب ثم مر حمار ثم مرت امرأة، فلما انصرف، قال: قد رأيت الذي رأيتم ليس يقطع صلاة المسلم شيء ولكن ادروا ما استطعتم » .

قال في « التخريج » : أخرج البيهقي في « باب ما يكون سترة للصلي » عن أبي جحيفة، عن أبيه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأبطح فجاءه بلال فأذنه بالصلاة . فدعا بوضوء فتوضأ، فجعل الناس يأتون وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيتمسحون به، ثم أخذ بلال العترة فمشى بها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال : ثم أقام الصلاة وركزها بين يديه وصلى ركعتين، قال : والظعن يمر بين يديه المرأة والحمار والبعر » . اهـ . وقال : رواه البخاري . وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب » وهو حديث منسوخ بحديث أبي جحيفة المذكور وغيره . اهـ .

قلت : وقد تقدم الكلام على بيان المختار في المسألة وبسط أقوال العلماء فيها في شرح قوله : « لا يقطع الصلاة شيء وادروا ما استطعتم » في « باب ما ينبغي أن يتجنب في الصلاة » .

والعترة : العصا، قال في « النهاية » هي مثل نصف الرمح أو أكبر شيئاً، وفيها سنن مثل سنن الرمح، والعكازة قريب منها . وقيل : العترة سنناتها أسفل منها، والرمح سنناته أعلاه .

والدَّرءُ: الدفع ، وفيه دليل على مشروعية اتخاذ السَّترَة ولو عصاً ويكون قريباً منها ندباً ، لما رواه سهل بن أبي حَشمَة ، قال : قال صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا صلى أحدكم الى سترَة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته » ولما رواه سهل بن سعد ، قال : « كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وآله وبين الجدارِ عِمر الشاة » . قال في « شرح الآثار » : ويندب أن تكون مقابلة لحاجبه الأيمن ، لما أخرجه أبو داود عن المقداد ، قال : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الى عود ولا عمود ولا شجرة الا جعله عن حاجبه الايمن ولا يصمد اليه صمداً » . قيل : وفائدتها انها سبب لاحضار قلب المصلي وجمع همه واقباله على الله تعالى ، وعلامة لمن أراد المرور بين يديه انه في صلاة فيندفع عنه . قال في « المنهاج » : وظاهره أن المصلي اذا ذرأ المار لم تفسد صلاته ولو بفعل كثير .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : « ان راعياً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : أصلي في أعطان
الابل ..؟ قال : لا ، قال : فاصلي في مراض الغنم ..؟ قال : نعم » .

أخرجه البيهقي في « باب كراهة الصلاة في أعطان الابل » عن جابر بن سمرة قال : « أتى رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوماً عنده - فقال : يا رسول الله أنتظر من لحوم الغنم؟.. قال : ان شئت وان شئت فدع ، قال : فأصلي في مراض الغنم؟.. قال : نعم ، قال : أنتظر من لحوم الابل؟.. قال : نعم ، قال : فأصلي في مبارك الابل؟.. قال : لا » . وأخرجه أيضاً من طريق البراء بن عازب وعبد الله بن مُعَظَّل ، وتقدم الكلام على تصحيحه . وما ذكره فيه صاحب « التلخيص » في كتاب الطهارة « في شرح قوله : « وسألت زيدا عن الرجل يأكل لحم الابل ... الخ » .

وأعطان الابل مباركها حول الماء لتشرب عللاً بعد نهل ، فاذا استوفت ردت الى المراعي والاعطان ، واحدها عطن . ويقال له العطن أيضاً وجمعه معاطن ، والمراض للغنم كالمعاطن للابل واحدها مريض مثل مجلس .

قال بعضهم : ووجه النهي عن الصلاة في أعطان الابل ليس من جهة النجاسة ، فانها قد توجد في مرائب الغنم وانما هو لان الابل تردهم في المنهل ذوداً ذوداً حتى اذا شربت رفت رؤوسها ، فلا يؤمن تفرقها ونفارها في ذلك الموضع فيؤذي المصلي عندها . قال الشافعي ومن معه : وتجوز الصلاة في أعطان الابل والغنم إذا كانت طاهرة ، فان كانت نجسة فلا تجوز الا على فرائض طاهرة ، والنهي في الابل لما يقع فيها من النفار والدرود وسلب الخشوع خوفاً وليس الغنم كذلك . ومنه الحديث « انها جن خلقت من جن » يعني الابل ؛ ويدل على أن العلة في النهي ما ذكر ان كل واحد من جنسي الغنم والابل ما كول الاحم فيها سيان في حكم الأبوال والابعار ، فلمنا أن المنع من الصلاة في مباركها لم يكن لمكان أبوالها وأبعارها وطهارة بعضها ونجاسة بعضها لعدم الفارق .

ونقل الخطابي عن بعضهم ان معنى الحديث كراهة الصلاة في السهول من الارض لانها في الغالب معاطن الابل ومأواها ، لان النجاسة لا تبين في الارض الخوارة السهلة ، والغنم تراح في الأرض الصلبة فتجنب . وزعم بعضهم انه أراد المواضع التي يحيط الناس رحلهم فيها اذا نزلوا المنازل في الاسفار ، ومن عادة المسافرين أن يكون برازهم أي تنوطهم بالقرب من رحلهم ، فتوجد هذه الاماكن في الاغلب نجسة . وهذا الوجهان ضيقان للتخصيص على العلة في حديث أبي سعيد بانها خلقت من جن لا لنجاسة موضعها ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم حين نام في الوادي : « اخرجوا بنا من هذا الوادي فانه واد فيه شيطان » وورد في الغنم : « انها من دواب الجنة » فيما أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة ، قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ان الغنم من دواب الجنة فامسحوا رغامها وصلوا في مرائبها » ، والله أعلم .

تنبيه قال أبو خالد فسماي آخر « كتاب الجنائز » : « سألت زيد بن علي عليه السلام عن الصلاة في البيع والكنائس ، قال : صل فيها وما بضرلك . البيع جمع بيعة وهي متعبدة النصارى . والكنائس جمع كنيسة وهي متعبدة اليهود أو النصارى أو الكفار ، ذكره في « القاموس » . قال في « المنهاج » : والوجه في ذلك انها طاهرة على قوله عليه السلام فجازت الصلاة فيها كسائر البقاع . اهـ . ويدل على ذلك أيضاً عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً » ، وأخرج أحمد مرفوعاً عنه قال صلى الله عليه وآله وسلم : « الارض كلها مسجد الا الحمام والمقبرة » فدل على تناول ما عداهما للبيع والكنائس .

قال زيد بن علي عليه السلام : لا بأس بالصلاة على البساط والمسوح .

قال في « الضياء » : البساط معروف ، وهو فعال بمعنى مفعول . والمسوح جمع مسح - بكسر الميم - مثل حمل وحمول . قال النووي : هو ثوب من الشعر غليظ ، ويقال : هو البلاس . والبلاس - بالوحدة المكسورة وآخره سين مهملة - مثل كتاب ، قال في « المصباح » : هو المسح والصلاة على الشعر ، يدل عليه ما رواه محمد بن منصور في « الامالي » بسنده الى أبي أنيسة أن رسول الله صلى عليه وآله وسلم « كان يسجد على الشعر والصوف » . وأخرج أبو داود من حديث المغيرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الحصر والفروة المدبوغة » . وروى محمد بن منصور ، عن محمد بن القاسم - صاحب الطالقان - أنه قال : ما جاز لك الصلاة فيه جاز لك السجود عليه وصية آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك . قال محمد : لا بأس بالسجود على الصوف والشعر والبلد والثوب والفروة والنطع وغير ذلك مما تجوز الصلاة فيه . بلقنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه : « كان يسجد على الصوف والشعر والنطع » . وعن ابن عباس وأبي جعفر محمد بن علي عليه السلام أنها سجدا على بساط . وروي عن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنهم قالوا : كنا نتقي بفضول ثيابنا الحر والبرد ، ذكر ذلك في « الجامع الكافي » . ونقل أيضاً عن القاسم عليه السلام كراهة الصلاة على الشعور إذا كان يجد غيرها . قال الخطابي : وكان بعض السلف يكره أن يصلي الا على جديد الأرض . وكان أبو الشثاء يميز الصلاة على كل شيء يعمل من نبات الأرض ، فاما ما يتخذ من أصواف الحيوان وأشعارها فانه كان يكرهه .

قلت : لا دليل على الكراهة .

وقد احتج في « البحر » لذلك بحديث : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » ، ولا دليل فيه على المطلوب . وكذلك من استدل بحديث صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على الحرة وهو متفق عليه ، وذلك بتفسيرها بالحصر فانه حكاية فعل لا تدل على منع ما عداها ولا كراهته .

قال زيد بن علي عليه السلام : أدنى ما يصلي فيه الرجل ثوب ، وأدنى

ما تصلي فيه المرأة قميص وخمار .

أما الرجل فورد فيه أدلة صحيحة ذكر في «مجمع الزوائد» منها عدداً كثيراً ولنورد بعضاً منه، فمن ابن عباس: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد - متوشحاً - بقي بفضلوه حر الأرض وبردها» رواه أحمد. وفي رواية له: «ماعليه غيره» وله طرق عنده وعند غيره. ومعناها كلها الصلاة في الثوب الواحد رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ورجال أحمد رجال الصحيح. وعن عبد الله بن عبد الله بن المغيرة الخزومي، قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في ثوب أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ثوب واحد ما عليه غيره» رواه أحمد «مخالفاً بين طرفيه» ذكره في رواية أخرى، ورجاله ثقات. وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: «أخبرني من رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه» رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح: والمخالفة بين طرفيه لا بد من أن يجعل منه شيء على العاتق، وقد صرح به في رواية أحمد بن حنبل من طريق معمر، عن يحيى: «فليخالف بين طرفيه على عاتقيه».

ذكره

وورد أيضاً النهي عن ترك العاتق في حديث أبي هريرة عند الشيخين: «لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء» والمراد به لا يتزر به في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه، بل يتوشح بطرفيه على عاتقيه فيستر بعضه أعالي البدن، وحمل الجمهور النهي على التنزيه. وجنح البخاري إلى أنه يجب إذا كان الثوب واسعاً، وإذا كان ضيقاً لم يجب شيء منه على العاتق، وهو اختيار ابن المنذر. قال النووي: لا خلاف في جواز الصلاة في ثوب واحد إلا ما يحكى عن ابن مسعود ولا أعلم صحته. وأجمعوا على أن الصلاة في ثوبين أفضل.

ومعنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم في جواب من سأله عن الصلاة في الثوب الواحد: «أو لكلكم ثوبان».. «لأن الثوبين لا يقدر عليهما كل أحد فلو وجبا لعجز من لا يقدر عليهما عن الصلاة، وفي ذلك حرج، وقد قال الله تعالى: «وما جعل عليكم في الدين من حرج» وفي غير ذلك من الحديث وأما صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة رضي الله عنهم في الثوب الواحد، ففي غير ذلك من الحديث وقت كان لعدم ثوب آخر وليبان الجواز، كما قال جابر: لبراني الجهاد والافا الثوبان أفضل كما سبق. قال في «النهاج»: «ولا بد أن يكون الثوب ساتراً لمورته لأن كشف العورة منهي الجملته بين أهل حرمه الصلاة في الصلاة أولى، ولأنه لا خلاف في وجوب ستر العورة على الجملة بين أهل حرمه الصلاة في الصلاة».

عن
في غير ذلك من الحديث
سورة العنكبوت على
حكمه العنكبوت على

البيت وغيرهم من العلماء ، وإنما الخلاف في تفصيل العورة ، والذي يتحصل من إجماع أهل البيت أن كل شيء من أسفل السرة إلى تحت الركبة عورة في الرجل . اهـ . المراد .

وزهد داود إلى أن العورة القبل والظهر فقط لحديث : « احفظ عورتك إلا على امرأتك أو ما ملكت يمينك » . وأجيب بأن المراد ما بينها إذ لم يصرح بغيره ذكره في « البحر » . قالوا : يجب الرجوع إلى مسألهة وهو السوءة . وأجيب بأنها أعم من ذلك . ففي « الصباح » كل شيء يستتره الإنسان أنفة وحياء فهو عورة وما بينها كذلك ، ويؤيده ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام ، قال : « دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أكشف عن فخذي ، فقال : يا علي غط فخذك فانها من العورة » رواه إسحاق بن راهويه ، وفي رواية له : « كان يدخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدخل عليه يوماً وقد كشف عن فخذه ، فقال : يا ابن أبي طالب لا تكشف عن فخذك فانها عورة ، ولا تنظر إلى فخذي ولا ميت فانك تقسل الموتى » . ورواه أحمد بن حنبل وأبو داود وابن ماجه مختصراً .

وعن جرهد « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر به وهو يكشف عن فخذه ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : غط فخذك فانها من العورة » أخرجه الترمذي وقال : حديث حسن ، ورواه أبو داود الطيالسي ومسند مراسلاً ، ورواه أحمد بن حنبل ، ولفظه : عن جرهد ونفر من أسلم سواه « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر على جرهد وفخذ جرهد مكشوفة في المسجد ، فقال له صلى الله عليه وآله وسلم : يا جرهد غط فخذك فإن الفخذ عورة » وكذا رواه ابن حبان في « صحيحه » . وعن محمد بن جحش - ختن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر على معمر بقفا المسجد محتبياً كاشفاً عن طرف فخذه ، فقال : بحر فخذك يا معمر فإن الفخذ عورة » رواه أحمد بن منيع واللفظ له ، وأبو بكر بن أبي شيبة وعبد بن حميد وأحمد بن حنبل والحاكم والبيهقي ، ورواه النسائي في « الصغرى » باختصار . ورواه أبو يعلى الموصلي بمعناه .

وعن ابن عباس قال : « رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخذه رجل خارجة فقال : غط فخذك فإن فخذه الرجل عورة » رواه أبو يعلى والبيهقي . ورواه الترمذي بلفظ : « الفخذ عورة » .

وقد روى البخاري في الترجمة حديث ابن عباس وجدهد ومحمد بن جحش بلا اسناد . قال البيهقي : وأسانيدهم صحيحة محتج بها . وعورضت بحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كان جالساً كاشفاً عن فخذه » الحديث ... رواه أحمد ومسلم ، وفيه « أن أبا بكر وعمر كشفوا عن فخذيها بحضرة صلى الله عليه وآله وسلم ، رواه الطبراني في « الاوسط » ورجاله موثقون ، قاله في « المجمع » . وحديث حفصة عند أحمد أيضاً بنحوه . وحديث أنس عند أحمد والبخاري « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حسر الازار عن فخذه يوم خيبر » .

وأجيب بأنه فعل لا ظاهر له فلا يعارض القول ، قالوا : لا أقل من دلالة على الجواز إذ لا يفعل محظوراً وذلك كاف في منافاته وجوب الستر الذي هو المدعى . وذكر أهمل الاصول أن فعله الشيء الذي نهى عنه أو تقرير فاعله عليه يدلان على الاباحة ، ولكن هذا يفتقر الى تصحيح تأخر كشفه صلى الله عليه وآله وسلم لفخذه الشريف عن النواهي الواردة في كشفه .

وأما المرأة فخرج أبو داود في « باب كم تصلي المرأة » من حديث محمد بن زيد بن قنفذ عن أمه : « أنها سألت أم سلمة ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب ، فقالت : تصلي في الحمار والدرع السابغ الذي يغيب ظهور قدميها » . وأخرج أيضاً عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أم سلمة « أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها ازار ؟ قال إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها » وابن قنفذ وثقه أحمد وجماعة ؛ وقول المنذري في اسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وفيه مقال . ولكنه أخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار » وحسنه الترمذي وابن العربي في « شرحه » عليه وصححه ابن خزيمة .

وقوله : « قميص وخمار » يعني يكون القميص ساتراً للبدن ، والخمار للرأس والعنق حتى لا يبرز منها الا ما استثنى بقوله تعالى : « الا ماظهر منها » . وقد فسر بموضع الكحل والخاتم وهو الوجه والكفان وما عداه فهو عورة ، وظاهر الآية يدل على وجوب الستر مطلقاً في الصلاة وغيرها ، وتنطية القدمين مأخوذة أيضاً من حديث أم سلمة السابق .

وهو مذهب الهادي ورواية عن القاسم وأحد قولي الشافعي ، وقال به أبو حنيفة ومالك .
وذهب جماعة من العلماء الى أن القدمين وموضع الخلل ليسا بمورة ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي عليه السلام : والأمة تصلي بغير خمار .

وذلك لان عورتها عورة الرجل لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ،
قال : « لا بأس أن يقلب الرجل الجارية إذا أراد أن يشتريها ما خلا عورتها ما بين ركبتيها الى
معد الازار » . قال في « المجمع » : رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه صالح بن حسان وهو
ضعيف ، وذكره ابن حبان في الثقات .



باب صلاة المريض والمغمى عليه وصلاة العريان

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقيل له : ان عبد الله بن رواحة
ثقیل ، فأتاه وهو مغمى عليه ، قال : فقال عبد الله بن رواحة : يا رسول الله
أغمي علي ثلاثة أيام فكيف أصنع بالصلاة ؟ .. قال : صل صلاة يومك الذي
أفقت فيه فإنه يجزئك » .

أغمي مبني للمجهول وهو من التسمية : الستر والتغطية ، ومنه أغمي على المريض إذا غشي
عليه كأن المرض ستر عقله وغطاه ، قاله في « النهاية » .

وأخرج الحديث بهذا السند جماعة من الأئمة كمحمد بن منصور في « الامالي » عن أحمد
ابن عيسى ، عن حسين بن علوان ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي به ، وفيه قصة ، والمؤيد بالله
في « شرح التجريد » والسيد أبو عبد الله الحسيني في « الجامع الكافي » . ويشهد له ما أخرجه
البيهقي بسنده الى مالك ، عن نافع « ان ابن عمر أغمي عليه فذهب عقله ، فلم يقض الصلاة » .
قال مالك : وذلك ان الوقت ذهب ، وأما من أفاق وهو في وقت فانه يصلي هكذا في رواية
جماعة عن نافع ، وفي رواية عبيد الله بن عمر ، عن نافع « يوم وليلة » ، وفي رواية أيوب عن نافع
« ثلاثة أيام » ، ثم ساق البيهقي أيضاً بسنده الى عبد الرحمن بن أبي الزناد أن أباه قال : كان عمر
أدركت من قهائنا الذين ينتهي الى قولهم - يعني من تابعي أهل المدينة - يقولون فذكر أحكامها ،
وفيها المغمى عليه لا يقضي الصلاة الا أن يفيق وهو في وقت صلاة فليصلها ، وهو يقضي
الصوم ، والذي يغمى عليه فيفيق قبل غروب الشمس يصلي الظهر والعصر ، وان أفاق قبل

طلوع الفجر صلى المغرب والعشاء . قالوا : وكذلك تفعل الحائض إذ طهرت قبل غروب الشمس أو طلوع الفجر ، وروي فيه حديث عن عائشة : « أنها سئلت عن الرجل ينمى عليه فيترك الصلاة اليوم واليومين وأكثر من ذلك فقالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله سلم : ليس شيء من ذلك قضاء إلا أن ينمى عليه في صلاته فيفيق وهو في وقتها فيصليها » . قال البيهقي بعد أن ساق أسانيدہ : فيه الحكم بن عبد الله الأيلي تركوه . اهـ .

قلت : هو متأيد بمعمل أهل المدينة وفعل ابن عمر فيصلح شاهداً لحديث الأصل .

والحديث يدل على أن زوال العقل بالانغماء يسقط الواجبات الشرعية كالصلاة لعدم وجود شرط التكليف ، ويجب عليه الاتيان بصلاة اليوم الذي أفاق فيه لزوال المانع ووجود المقتضى . والمراد بذكر صلاة اليوم الصلاة التي أدرك وقتها حين الافاقة ، وذكر الثلاثة أيام في الحديث ليس له مفهوم فهو إخبار بالحالة الواقعة . وفي رواية عائشة تفسر المراد من عدم الفرق بين اليومين ومادونها وما زاد عليها ، والجواب بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صل صلاة يومك ... الخ » . من الخطاب الوارد على السؤال عن الواقعة المختلفة الأحوال ، وهو كالعام لتركه الاستفصال . قال في « النار » : فإن قلت : فما الفرق بين النائم والمنمى عليه وقد جمعها عدم العقل ؟ قلت : عدم العقل موجب لعدم التكليف مادام كذلك ، ونحن نلتزم أنه لم يجب على النائم تكليف حال نومه وإنما تجدد عليه تكليف بعد الاستيقاظ ، والحكمة كثرة عروض النوم وعمومه ، فأراد الله سبحانه أن لا ينجي عبده من هذا الخير ومثله الساهي . وأما المنمى عليه فلا ينجي فيه ذلك ، يعني كثرة العروض فبقي على الأصل ، والقياس في مثله لا يصلح لنموس تخصيص الوجوب بوجه دون وجه . اهـ . وفيه إشارة الى وجه الحكمة في تخصيص النائم ونحوه بوجوب القضاء من عموم سقوط التكليف على زائل العقل ، والمخصص له حديث : « من نام عن صلاته أو نسيها ... » . الخير ، وتفسير الحديث بما ذكر هو الظاهر من سياقه . وقد نص عليه الهادي في « الاحكام » والمؤيد بالله في « شرح التجريد » وغيره من كتب المذهب .

وعند أبي حنيفة وأصحابه ان كان الفائت بالانغماء صلاة يوم ولية وجب قضاؤها ، وإن كان أكثر منها كأن تكون ستاً لم يجب . وحجتهم ما روي عن عمر انه أغنى عليه يوماً ولية فقفى ما فاتته ، ولم يرو خلافه عن أحد من الصحابة .

واجب بانها حكاية فعل عن صحابي وليس بحجة لجواز أن يكون عن اجتهد منه، ولاحتال أن فعله استجابا . وذهب زيد بن علي الى ان من أغمى عليه أقل من ثلاثة أيام قضى لا الثلاث فصاعداً ، وسيأتي التصريح به بعد هذا ، وهو مبني على اعتبار مفهوم العدد في لفظ : ثلاثة أيام وتعلق الجواب بالسؤال وهو خلاف ظاهر السياق وما وقع من التصريح به في حديث عائشة . ولذا قال الامام عز الدين في « شرح البحر » : « وأما مذهب زيد بن علي فلا حجة في الحديث له ان لم يكن حجة عليه . اهـ . وفي المسألة أقوال أخر ذكرها في الجامع الكافي ، وغيره .

وعبد الله بن رواحة هو أبو محمد عبد الله بن رواحة بن ثعلبة بن امريء القيس الانصاري الخزرجي البصري أحد شعراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأحد النقباء الاثني عشر وكلهم من الانصار ، شيد العقبة وبدراً وأحداً والخندق والمشاهد كلها الا الفتح وما بعده لانه استشهد يوم مؤتة في السنة الثامنة وهو أمير العسكر . روى عنه ابن عباس وأبو هريرة وأنس، وله فضائل مشهورة ، رحمه الله تعالى .

قال زيد بن علي عليه السلام في المغمى عليه : إن أغمى عليه أقل من ثلاثة أيام أعاد جميع ذلك ، وإن أغمى عليه ثلاثة أيام أو أكثر أعاد الصلاة التي يفيق في وقتها ، فإن أفاق قبل المغرب أعاد الظهر والعصر ، وإن أفاق قبل الفجر أعاد المغرب والعشاء ، وهذا تفسير قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الله بن رواحة : « أعاد الصلاة يومك » .

قال في « المنهاج » : معنى كلامه عليه السلام انه اذا أفاق في جزء من النهار يتسع للظهر والعصر فانه يصليهما ، وإن كان لا يتسع الا للعصر صلى العصر فقط ، وكذا المغرب والعشاء . اهـ . وهذا فيمن أغمى عليه ثلاثا فأكثر ، وأما دون الثلاث فحكه عنده ما ذكره صدر الكلام بناء على ما سبق في شرح الحديث قبل هذا وفيه ما عرفته ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
 « دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل من الانصار وقد شبكته^(١)
 الريح ، فقال : يا رسول الله كيف أصلي ؟ .. فقال : ان استطعت أن تجلسوه
 فاجلسوه والافوجوه الى القبلة ، ومروء أن يومئء إيماء ، ويجعل السجود
 أخفض من الركوع ، وان كان لا يستطيع أن يقرأ القرآن فأقرأ عنه » .

أخرج البيهقي في « سننه » ما لفظه : أخبرنا أبو بكر الحرث الفقيه ، قال : أنبأنا علي بن
 عمر الحافظ^(٢) ، قال : نا ابراهيم بن محمد بن علي بن بطحاء ، قال : نا الحسين بن الحكم الجبيري^(٣)
 قال : نا حسن بن حسين العربي ، نا حسين بن زيد ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عن علي
 ابن الحسين ، عن الحسين بن علي بن أبي طالب ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال :
 « يصلي المريض قائماً ان استطاع ، فان لم يستطع صلى قاعداً ، فان لم يستطع أن يسجد أو مأ برأسه
 وجعل سجوده أخفض من ركوعه ، فان لم يستطع أن يصلي قاعداً صلى على جنبه الأيمن
 مستقبل القبلة ، فان لم يستطع أن يصلي على جنبه الايمن صلى مستلقياً رجلاًه مما يلي القبلة » . اهـ .
 قال في « التلخيص » : أخرجه الدارقطني ، وفي اسناده الحسين بن زيد ضعفه علي بن المديني . اهـ .
 قال ابن عدي : وجدت في حديثه بعض النكرة ، وأرجو انه لا بأس به .

قلت : هو الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي عليهم السلام الذي يقال له
 ذو الدمعة من كثرة بكائه ، وهو الجمع على إمامته وفضله عند جميع العترة وشيعتهم رضوان
 الله عليهم .

قال في « التلخيص » : وفيه الحسن بن الحسين العربي وهو متروك . اهـ . لكن في معناه
 حديث عمران بن حصين ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « صل قائماً فان لم

(١) هو الدارقطني . ١٠ هـ .

(٢) بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الواحدة . ١٠ هـ . إكمال من خط حفيد الشارح رحمه الله .

فروقت علی اقدس زان الی المذبح وعلی جدران منبره
المرحومین فی الدنیا والآخرۃ . أخرجه البخاری والنسائی وزاد :
استطیع فلی جنب ، والا قومی . وأورده فی شرح التجرید :
إن إسحاق بن خزيمة قال : نا محمد بن عيسى قال : نا ابن المبارك ،

وأخرج البيهقي عن ابن عمر ، قال : « يصلي المريض مستلقياً على قفاه تلي قدماء القبة » قال : وهذا موقوف، وهو محمول على ما لو عجز عن الصلاة على جنب . اهـ . وعن جابر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لمريض صلى على وسادة فرمى بها ، وقال : صل على الارض ان استطعت ، **وَالْأَقَامِي** ايما واجبل سجدوك أخفض من ركوعك » . قال ابن حجر : أخرجه البيهقي بسند قوي ولكن صحح أبو حاتم وقفه .

قلت : أورد في « جمع الزوائد » عن جابر بنحوه مرفوعاً ، وقال رواه أبو يعلى والبخاري ورجال البزار رجال الصحيح ، والرفع زيادة وهي من الثقة مقبولة . ورواه أيضاً عن ابن عمر موقوفاً بنحوه ، وقال : رواه الطبراني في « الكبير » لكنه قال : فيه حفص بن سليمان المنقري وهو متروك . وقد ذكره ابن حبان في الثقات . وذكره أيضاً عن ابن عمر موقوفاً بجماعة ، وقال : رواه الطبراني في « الاوسط » ورجاله موثقون ليس فيهم كلام يضر .

وقوله : « وان كان لا يستطيع أن يقرأ القرآن فاقرأ عنده » الذي ذكره في «مجموع الزوائد» عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «يُصلي المريض قائماً فان نالته مشقة صلى جالساً، فان نالته مشقة صلى نائماً بومى برأسه، فان نالته مشقة سبَّح ورواه الطبراني في «الأوسط»

وقال : لم يروه عن ابن جريج الا حليس بن محمد الضبعي . قال الهيثمي : ولم أجد من ترجمه وبقية رجاله ثقات .

وقوله : « نائماً » المراد به المضطجع ذكره في « التلخيص » . وبالمجسلة فمجموع الروايات يقضي بصحة حديث « المجموع » لقوية بعضها ببعض .

والحديث يدل على اشتراط الترتيب بين حالات المصلي فلا ينتقل الى الاذني مع امكان ما فوقه ، فلا يصلي قاعداً مع امكان القيام ولا مضطجماً مع امكان القعود ، وهكذا .

وقوله : « والا فوجهه الى القبلة » اختلف في معناه فقال الهادي المراد من توجهه ان يستلقي على ظهره ناصباً رجليه نحو القبلة بحيث لو قام لكان مواجهاً لها اذ التوجه بهذه الصفة أكثر من غيرها . وقال المؤيد بالله : بل المراد أن يواجه القبلة بوجهه بأن يضطجع على جنبه الأيمن كالميت إذا وضع في لحده . ويؤيده رواية البيهقي عن الحسين بن علي مرفوعاً كما تقدم وشواهدا ففيها أن توجهه مستلقياً انما يكون عند تمذر الاضطجاع ومواجهة القبلة بالوجه وهو الموافق لقوله تعالى : « فاتقوا الله ما استطعتم » وحديث « اذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » قال المؤيد : ولا نسلم ان التوجه في الاستلقاء أكثر بل إذا كان على جنبه فهو مستقبل القبلة بجميع بدنه ، وإذا كان على قفاه كان رأسه مستدير القبلة ورجلاه نحوها لا غير ، والاستقبال للقبلة بالوجه أفضل من استدبارها بالرأس ومن استقبالها بالرجلين . اهـ . وحاصله ان التوجه في الاستلقاء لا يساوي حالة التوجه بالجانب مع اتصافه بجنس التوجه وحينئذ فلا يعدل اليه الا مع عدم امكان ما فوقه .

وقوله : « ومروه أن يوميء إيماءً ويجعل السجود . . . » والحكمة فيه الفصل فيما بينها مع الاستطاعة ، وليس في الحديث ذكر الإيماء من قعود ولا من قيام ، بل ظاهره يدل على أن الإيماء في حالة الاضطجاع ، كما في شاهده من حديث ابن عباس المتقدم ، ولا بد من تفصيل في ذلك ، وهو أنه إن تمذر عليه القيام مع تمذر السجود أو ما للركوع والسجود من قعود وزاد يفيض السجود ، وإن أمكنه القيام والقعود وتمذر عليه الركوع والسجود أو الركوع فقط وجب عليه أن يوميء للركوع من قيام ويسجد أو يوميء للسجود من قعود . وعند المؤيد بالله أنه يوميء لها جميعاً من قيام ويقعد للشهد . وعند أبي يوسف ومحمد يوميء لها كليهما من قعود ويقوم للقراءة . وعند أبي حنيفة يسقط عنه القيام ويصلي قاعداً ، فإن صلى قائماً جاز

وأن تمنذر القعود أو مألها من قيام وزاد في خفض السجود ، وإن تمنذر عليه القعود مع القيام أو مأل الركوع والسجود في حال الاضطجاع كما يؤخذ من حديث الباب . ويدل على هذه الأطراف قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فأتوا منه ما استطعتم » .

. وقوله : « وإن كان لا يستطيع أن يقرأ فأقرأوا عنده » أخذ به الهادي عليه السلام ، فقال : إذا أمكن المريض الايماء دون القراءة فانه يقرأ عنده ، وهو قول المنصور بالله وحكام محمد بن منصور عن السلف . قال في « المنهاج » : المراد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فأقرأوا عنده » ليستذكر بقراءتهم قراءته لا أن قراءة غيره تجزيه عن قراءته إذ لو كان كذلك لكان يثبت ذلك في الأمي ، والمعلوم خلافه . وقال المؤيد بالله : لا يقرأ عنده وهو قول أكثر العلماء .

قلت : وقد تكون القراءة عنده إبانة على استدراك القلب ، كما قال الشافعي : إن الصلاة لا تسقط بتمنذر الايماء بالرأس بل يجب عليه أن يوميء بقلبه للحديث : « إذا أمرتم بأمر » وهو أيضاً متمسك من أوجب الايماء بالعين والحاجب عند تمنذر الايماء بالرأس .

ودفعه في « نجوم الأنظار » بقوله : فإن قلت : حديث : « إذا أمرتم » كما يقتضي وجوب الايماء بالرأس يقتضي وجوب الايماء بالعين والصلاة بالقلب لأنها مما يستطاع . قلت : دلالة على ما عدا الايماء بالرأس ممنوعة ، لأن الحديث إنما اقتضى وجوب ما يستطاع من الشيء المأمور به لا من غيره ، والايماء بالرأس جزء المأمور به من الركوع والسجود فهو بعض الركن وقد قدر عليه فيجب لأنه الذي استطاع منه ، وأما الايماء بالعين ونحوه فليس من جنس أركان الصلاة ولا بعضاً من أركانها إذ لا يسميان صلاة ولا ركوعاً ولا سجوداً فالإتيان به بدلاً من الركوع والسجود سبب وجوباً محتاج الى دليل آخر ، ونصب الابدال بالرأي لا يصح كما قيل . نعم يمكن القول بوجوب الاذكار عند استطاعتها وتمنذر الأركان عملاً بالحديث ، وما قيل من أن الذكر وحده ليس بصلاة مسلم لكنه جزءها الذي تركبت منه ومن غيره ، فهو وإن لم يكن فرداً من أفرادها فهو جزء من أجزائها ، فالإتيان به إتياناً بالمستطاع منها . اهـ .

واختلف العلماء في الأفضل من كيفية القعود في النافلة والفريضة ، فقيل : مفترساً ، وقيل : متوركاً ، وقيل : متربهاً ، وقيل : ناصباً ركبتيه . اهـ .

وقوله : « شبكته الريح » قيل : لعل المراد بالريح ألم القولنج ، ومعنى شبكته داخلته . قال في « المصباح » : كل متداخلين مشتبان ، ومنه تشبيك الأصابع للدخول بعضها في بعض ، وبينهم شبكة نسب وزان غرفة . اهـ .

فإذا كان يطلق لنة على المعاني والأجسام فهو حقيقة في مداخلة المرض للجسم ، وإلا كان استعارة تبعية بأن يشبه التشبيك المعنوي بالحسي ويتبعه في الفعل ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي : يصلي المريض قائماً ، فإن لم يستطع فجالساً ،
ويركع ويسجد على الأرض ، فإن لم يستطع أومأ إيماء ، قال : ولا يسجد
على عود ولا مروحة ولا وسادة .

هذا الكلام تفسير لما دل عليه الكلام السابق . وقوله : « ولا يسجد على عود... الخ » قد ورد في الحديث الآتي قريباً ما يدل على منعه .

والمروحة - بكسر الميم - الآلة التي يتروح بها وهي المراد هنا ، - وبالفتح - الموضوع الذي تختبئ فيه (١) الريح ، ذكره في « النهاية » . وذكر الحريري في « درة النواص » أن من أوهام الخواص - فتح الميم - إذا كانت للآلة . والوسادة - بالكسر - المهددة ، والجمع وسادات ووسائد ، قاله في « المصباح » .

قال زيد بن علي : لا يصلي القائم خلف المريض الذي يصلي جالساً .

وحكاة في « البحر » عن المترة ومالك ومحمد بن الحسن والحجة عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تختلفوا على إمامكم » . وبما أخرجه الدارقطني من حديث جابر الجعفي ، عن الشعبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا يؤمن أحدكم حتى يجالس جالساً » . قال القاضي زيد : ولأن صلاة المؤمن معقودة بصلاة الإمام وجارية بجرها حديث : « الإمام ضامن » ،

(١) وفي نسخة : تكثر فيه الريح .

فأولاً أن صلاته متعلقة بهما لم يكن لقوله: وضامن، معنى بدلالة أن المأموم يلحقه سهو الإمام وتفسد صلاته بفساد صلاة الإمام على بعض الوجوه ، والإمام إذا كان معذوراً فصلاة المأموم صلاة المعذور مع زوال المذر ، فيكون عزلة صلاة القاعد مع القدرة على القيام ونحوه. وقال القاضي عياض : ثم نسخت إمامة القاعد جملة بقوله : « لا يؤمن أحدكم بعدي جالساً » ، وبفعل الخلفاء بعده فانه لم يؤم أحد منهم قاعداً ، وإن كان النسخ لا يمكن بمسند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فثابتهم على ذلك يشهد بصحة نهيه عن إمامة القاعد بعده .

وذهب الأوزاعي وحماد بن زيد وأحمد بن حنبل واسحاق إلى جواز صلاة المأمومين الأصحاء قعوداً خلف إمامهم القاعد لمذر ، قال أحمد : وقوله أربعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعده أبو هريرة وجابر وأسيد بن حضير وقيس بن قباد - باللقاب - ذكر ذلك عنهم ابن عبد البر في « تمهيده » بأسانيد في باب ابن شهاب عن أنس بن مالك .

واحتجوا لذلك بأدلة :

أولها : حديث أنس المتفق عليه قال : « سقط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن فرس فحشش شقه الأيمن ، فدخلنا عليه نعوذه ، فحضرت الصلاة فصلى بنا قاعداً ، فصلينا بعده قعوداً فلما قضى الصلاة قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ، فاذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا رفع رأسه فارفعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعون » .

ثانيها : حديث أبي هريرة في « الصحيحين » أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ، فاذا كبر فكبروا - إلى قوله - وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون » .

وثالثها : ما أورده في « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن عمر « أنه كان ذات يوم عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع نفر من أصحابه فأقبل عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا هؤلاء أليست تعلمون أني رسول الله ؟ .. قالوا : بلى نشهد أنك رسول الله ، قال : أليست تعلمون أن الله أزل في كتابه « من أطاعني فقد أطاع الله » ؟ .. قالوا : بلى نشهد أنه من أطاعك فقد أطاع الله وإن من طاعة الله طاعتك ، قال : فإن من

طاعة الله أن تطيعوني وإن من طاعتي أن تطيعوا أئمتكم، فإن صلوا قعوداً فصلوا قعوداً، رواه أحمد والطبراني في «الكبير» ورجاله ثقات.

ورابعها : مأورده في «المجم» أيضاً عن معاوية أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للناس : «إن صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً». قال القاسم : فعجب الناس من صدق معاوية . رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله رجال الصحيح .

وخامسها : مارواه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن قيس بن قهد : «أن أماً لهم اشتكى على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : وكان يؤمنا وهو جالس ونحن جلوس . ويؤيده رواية ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن جابر : «أنه اشتكى فحضرت الصلاة فصلى بهم جالساً فصلوا معه جلوساً» . وعن أبي هريرة أنه أفى بذلك وإسناده صحيح . قلوا : فمع ذلك تكون متابعة المأموم للإمام عذراً في إسقاط القيام .

وأجابوا عن حجة الأولين بأن حديث : «لا تختلفوا على إمامكم» يصلح لأن يكون دليلاً لما ذهبنا إليه ، ولأنه طرف من حديث أبي هريرة السابق ، وفي آخره ما ينافي ما فهمت منه ، وهو قوله : «وإذا صلى جالساً ... الخ» . وحديث جابر الجمفي وإن كان الصحيح وثيقه إلا أن فيه إرسالاً لا تقوم به حجة مع الأحاديث المرفوعة . وما ذكره القاضي زيد من التعليل غير وارد لمخالفته النصوص وقياسه على صلاة القاعد منفرداً مع قدرته على القيام في فريضته فاسد الاعتبار . وقول القاضي عياض : ثم نسخت إمامة القاعد ... الخ غير مسلم لعدم انتهاض دليل النسخ كما عرفته ، واستدلاله بترك الخلفاء الإمامة عن قعود ضعيف ، فإن ترك الشيء لا يبدل على تحريمه ، فلم لهم اكتفوا بالاستنابة للقادرين .

وذهب الشافعي وجمهور العلماء إلى أنهم يصلون قياماً بعده ولا يتابعونه في الجلوس ورأوا أن هذه الأحاديث منسوخة بحديث عائشة المتفق عليه ، قالت : «لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء بلال يؤذنه بالصلاة ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : مروا أسباً بكر فليصل بالناس ، قالت : فلما دخل في الصلاة وجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نفسه خفة ، قالت : فقام يتهاذى بين رجلين - ورجلاه تخطان في الأرض - حتى دخل المسجد فلما سمع أبو بكر حسه ذهب ليتأخر فلوماً إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقم كما

أنت ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى جلس عن يسار أبي بكر قالت : فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بالناس جالساً وأبو بكر قائم يقتدي أبو بكر بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والناس يقتدون بصلاة أبي بكر . قال الشافعي : وهي آخر صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالناس حتى لقي الله عز وجل ، وهذا لا يكون الا ناسخاً .

وفي الحديث دلالة على مالك ومن معه حيث أم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو قاعد وفي بعض ألفاظ هذا الحديث : فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر وهو قاعد وأم أبو بكر الناس وهو قائم . وليس المراد به أن أبا بكر كان إماماً في تلك الصلاة على الحقيقة لأن الصلاة لاتصح بإمامين ، وإنما النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان الإمام وأبو بكر يبلغ الناس التكبير فسمي بذلك اماماً ، هكذا ذكره الحازمي في « الاعتبار » مقررأ لدليل النسخ .

وقد أجب عنه بوجهين :

أحدهما : ان النسخ المدعى يد عليه ما ذكره الحازمي نفسه في مقدمة كتابه ، وهو أن دليل النسخ لا يكون الا خطاباً وهو الذي فارق به التخصيص لوقوعه بالقول والفعل ، وليس في حديث عائشة زيادة على كونه قرره على الصلاة خلفه قياماً ، وأما على حشد الجمهور للنسخ فغير وارد لحملهم التقرير من جملة ما ينسخ به . وأيضاً ذكر أن النسخ لا يصار اليه عند التماس الامع تمذر الترجيح ، كما قاله أهل الأصول . وذكر من صور المرجحات ان يكون في أحد الحديثين قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقارن فعله وفي الآخر مجرد قوله لا غير ، فيكون الاول أولى بالترجيح ، فبالأولى اذا كان في الآخر مجرد فعله أو تقريره كان الاول أولى بالترجيح اذ مرتبة الفعل بعد القول ومرتبة التقرير بعد الفعل ، وقد اجتمع في حديث أنس حين جثس صلى الله عليه وآله وسلم القول مع الفعل .

ثانيهما : ان النسخ انما يكون مع عدم امكان الجمع وهو ممكن هنا وذلك من وجهين : الاول- ان يفرق بين حال الابتداء والدوام فان ابتدأها الامام بهم جالساً صلوا جلوساً ، وان عرض قوموا الامام بقوا قياماً لاتزامهم القيام من ابتدائها كما وقع من الصحابة ، فانهم ابتدأوا الصلاة خلف أبي بكر قياماً .

الثاني - أن يحمل الحديث على جواز الأمرين . والأمر بالقعود والنهي عن القيام في تلك الأحاديث للإرشاد والكرامة جمعاً بين الأدلة وصيانة لها عن الاطراح . وقد جنح الى هذا بعض شراح « سنن أبي داود » فقال : الأحاديث بصلاته جالساً وم جلوس صحيحة فيها كثرة وفعلها مراراً ، وحديث صلاته قاعداً وهم قيام مرة واحدة ، فيحمل على الجواز ويانه وذلك على الأفضل على طريقة الفقه المقررة ولا يحيص عن هذا ، ودعوى النسخ للاجماع على وجوب القيام في الصلاة فرضاً كما قاله ابن عبد البر صحيحة مع عدم العذر ، وأما معه وجود البطل فقد أجمعوا على تركه بالبدل كصلاة المريض الذي يشق عليه القيام والرمد اذا تداوى لعينيه على الأصح ، وقعود الامام عذر له ولن تبعه لأن صلاته هي الأصل المتحمل اسم فاعل وصلاتهم هي التبع المتحمل فلا يكون التابع أقوى من المتبوع ، ومع هذا فلو قام جاز وتحمل الشقة بارتكابها ، وهذا كسائر الاعذار فليتأمل الناظر . ا هـ .

وللحافظ ابن جان طريقة في هذه المسألة استنبطها في النوع الخامس من الأوامر من كتابه «الصحيح» ، وخلاصتها أنه ادعى إجماع الصحابة والتابعين انه لا تجوز صلاة المأموم قائماً خلف الجالس في الفريضة بل يصلي المأموم جالساً فرضاً عليه ، وانه لو صلى قائماً بفساد الامام الجالس بطلت صلاته وأطال الاحتجاج على ذلك .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام في العريان ، قال : « ان كان بحيث يراه أحد صلى جالساً يؤميه ، إيماءً ويجعل سجوده أخفض من ركوعه ، وان كان بحيث لا يراه أحد من الناس صلى قائماً .

أخرج محمد بن منصور في « الامالي » في زيادات الصلاة ما لفظه : حدثنا محمد بن جميل ، عن مصباح ، عن ابراهيم بن محمد ، عن اسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، عن ميمون بن مهران ، عن علي في صلاة العريان قال : « اذا كان يراه أحد صلى جالساً ، وان كان لا يراه أحد صلى قائماً ، وان أدركته الصلاة وهو في الماء أو مأ برأسه إيماءً ولم يسجد على الماء » . قال في « التخريج » : قال الذهبي : محمد بن جميل مجهول فلا أدري هو هذا الذي روى عنه محمد بن منصور أم غيره . وقال في مصباح بن الهلغام شيخه : انه مجهول كذلك ؛ ونقل ابن حجر في

« لسان الميزان » عن الذهبي ما لفظه : مصباح بن الملقم عن قيس بن الربيع عنه ولده محمد البزار لا أعرفها . اهـ . وقد ذكره ابن حبان في كتاب الثقات . وإبراهيم بن محمد بن ميمون قال في « الميزان » : هو من أجداد الشيعة روى عن علي بن عابس خبراً عجيباً . روى عنه أبو بكر بن أبي شيبة وغيره ، يكتب أسحاق ، ويلقب بالمعتيق . قال الدارقطني : غمزوه ، وفي أسحاق بن عبد الله بن أبي فروة كلام أيضاً ، والله أعلم . اهـ .

وقد روي نحو حديث الأصل عن ابن عباس وابن عمر : « إن الماري يصلي قاعداً بالأيام وكذا عن عطاء وعكرمة وقتادة وأنس أن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركبوا في السفينة فانكسرت بهم فخرجوا من البحر عراة فصلوا قاعدين بالأيام . قال سبط ابن الجوزي : رواه الخلال . وذهب إليه الهادي عليه السلام والمؤيد بالله ومالك وابن أبي ليلى والمسيودي ، فقالوا : إذا لم يجد ما يستر عورته من ثوب أو شجر أو طين أو نحوها صلى عارياً قاعداً متربهاً واضعاً شيئاً على عورته والا فبيده اليسرى مومياً أدنى الأيما . وحكم ذلك الوجوب إذ للاركان بدل ولا بدل للستر إذ لم يرخص الشارع فيه مجال بخلاف القيام فرخص فيه للناقلة ولكنهم لم يفرقوا بين كونه في خلاء أو ملاء . وقد أورد الامام عز الدين سؤالا على قولهم إذا لم يجد الا ثوباً متنجساً صلى عارياً حيث كانوا في خلاء ، وأما في الملاء فيصل في فيه وفقاً ، ولفظه : فان قيل : أليس الذي في الخلاء لا يجب عليه ستر عورته فلم لا يصلي قائماً ليستكمل أركان صلاته ؟

قلت : هذا الزام على القول بعدم وجوب الستر في الخلاء ولعله الأرجح . اهـ . وما ذكره عليه السلام يصلح تعليلاً لما ذكره في حديث الأصل من الفرق بين أن يكون في الخلاء أو في الملاء .

وذهب الشافعي وزفر الى وجوب القيام لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صل قائماً » ولم يفصل . وأجيب بأنه فصل وجوب الستر فيعمل المكلف ما يستطيعه لحديث : « إذا أمرتم بأمر ... الخ » وفي القعود من ستر المورة ما لا يكون في القيام .

وذهب أبو حنيفة الى انه غير لعدم الترجيح بين الواجبين ، ووجهه انما ذكر من الآثار يدل على جوازهِ لان الصحابة يبعد أن يكون منهم ما يخالف الأصل بلا نازل شرعي ، وليس فيها ما يدل على الوجوب ، فلذا كان غيراً .

والمرئان - بضم العين - العاري من الثياب ذكره في « الضياء » .

تنبيه قال أبو خالد فيما سيأتي في المسائل آخر الجناز : « سألت زيد بن علي عن التطوع جالساً ، فقال : حسن ، فقلت : فكيف أجلس في صلاتي ؟ .. قال : كما تجلس إذا صليت قائماً . » ١ هـ . وجهه ان القيام في التطوع ليس بواجب كما في الفريضة ، وجعلوا من ذلك حديث عمران بن حصين عند البخاري « انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الرجل قاعداً ، فقال : ان صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم . » قال الخطابي وغيره : هذا في التطوع دون الفرض لأن الفرض لا يجوز له قاعداً والصلي بقدر على القيام ، وإذا لم يكن له جواز لم يكن له من الأجر ثبات .

وقوله : « كما تجلس إذا صليت قائماً » يفهم منه أنها كالجلسة التي في التشهد ^٢ وعند المهادي والقاسم عليهما السلام انه يجلس متربعا لحديث عائشة عند النسائي والدارقطني وابن حبان والحاكم « انه صلى الله عليه وآله وسلم لما صلى جالساً ربع » . وروى البيهقي عن حميد : قال : رأيت أنساً يصلي متربعا على فراشه ، وعلقه البخاري . قال أبو العباس : دخل في هذا كل من له القعود من متنفذ يستطيع القيام ومن مريض ومن في السفينة إذا لم يستطع القيام ؛ واليه ذهب المؤيد بالله ، وهو قول أبي حنيفة . قال القاسمي زيد : ولأننا إذا جللنا هذه الجلسة التي هي بدل القيام ربما خالفنا بينها وبين جلسة التشهد ، ويكون ذلك أشبه بركان الصلاة لأن موضوعها ان أركانها مختلفة في الهيئة ، ولأنها بدل القيام والقيام قد أخذ فيه الاستواء فبدله إذا كان أقرب الى الاستواء كان أولى . ١ هـ . وقد سبق قريباً الإشارة الى الخلاف في ذلك .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

« دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على مريض يعود فإذا هو جالس معه عود يسجد عليه ، قال : فتزعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يده ، وقال : لا تعد ولكن تومي » ^(١) إيماء ، ويكون سجودك أخفض من ركوعك » .

(١) وفي نسخة ولكن أومي إيماء .

روي في « مجمع الزوائد » عن جابر بن عبد الله قال: « عاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مريضاً وأنا معه ، فرآه يصلي ويسجد على وسادة فنهض ، وقال : ان استطعت أن تسجد على الأرض والا فأوميء ايماء ، واجعل السجود أخفض من الركوع » رواه البزار وأبو يعلى بنحوه الا انه قال : « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عاد مريضاً ، فرآه يصلي على وسادة فرمى بها فأخذ عوداً يصلي عليه ، فرمى به » ورجال البزار رجال الصحيح .

وعن ابن عمر قال : « عاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً من أصحابه مريضاً وأنا معه ، فدخل عليه وهو يصلي على عود فوضع جبهته على العود فأومأ اليه ، فطرح العود وأخذ وسادة » فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : دعها عنك ان استطعت أن تسجد على الأرض ، والا فأوميء ايماء ، ويكون سجودك اخفض من ركوعك » رواه الطبراني في « الكبير » . وفيه حفص بن سليمان المنقري وهو متروك . وقد ذكره ابن حبان في الثقات . وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من استطاع منك أن يسجد فليسجد ، ومن لم يستطع فلا يرفع الى جبهته شيئاً يسجد عليه ، ولكن ركوعه وسجوده يوميء ايماء » رواه الطبراني في « الاوسط » ورجاله موثقون وليس فيهم كلام بضر . ١٠٥ .

وقد تقدم في شرح حديث « المجموع » في قصة الرجل الذي شبكته الريح إشارة الى هذه الاحاديث ، وماذكره في « التلخيص » وغيره .

والحديث يدل على النهي عن اتخاذ شيء يحول يسجد عليه ، وإن من لم يستطع السجود على الأرض ففرضه الايماء ، وقد تقدم للامام عليه السلام ما يكون تفسيراً للحديث من قوله : « ولا تسجد على عود ولا مروحة ولا وسادة » ، والله أعلم .

★ ★ ★

باب صلاة الجمعة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « انه كان يصلي الجمعة والناس فريقان فريق يقول : قد زالت الشمس ، وفريق يقول : لم تزل . وكان هو عليه السلام أعلم » .

أخرج أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي عن أنس ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الجمعة حين تميل الشمس » . وأخرج أحمد والبخاري عن أنس أيضاً قال : « كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ، ثم زجع الى القافلة ففعل » . وأخرج الشيخان عن سلمة بن الأكوع قال : « كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا زالت الشمس ثم زجع فتبعه النبي » . وعن سهل بن سعد قال : « ما كنا نقيل ولا نتعدى الا بعد الجمعة » . رواه الجماعة ، وزاد أحمد ومسلم والترمذي « على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .

والحديث يدل على مشروعية المبادرة بصلاة الجمعة أول وقتها ، وأنه من الزوال واقتراحهم بين قائلين دليل على مراقبتهم لدخول الوقت حتى يكونوا بين جازم بدخوله ومتردد فيه ، وهو مذهب الملة وجمهور الفقهاء . قال البيهقي : ويروى هذا القول عن عمر وعلي ومعاذ بن جبل والنعمان بن بشير وعمر بن حريث - أعني في وقت الجمعة اذا زالت الشمس - . ١ هـ . وحجتهم مأمرة ، فهي ظاهرة في تمجيلها بعد الزوال وتأخير القيلولة والنداء بعدها ليجرؤا فضيلة التكبير ، ولأنها بدل عن فريضة الظهر ، فيشترط لها ما يشترط فيه . من دخول وقت الزوال الحديث : « الوقت ما بين الوقتين » .

وذهب أحمد واسحاق الى جوازها قبله واحتجاً بأدلة منها الحديث المتفق عليه عن سلمة بن

الأكوع : « كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ، ثم تنصرف وليس للحيطان ظل يستظل به ، ووجهه التمسك به انه يقع بعد الزوال الخطبتان والصلاة مع ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ فيها بالجمعة والمنافقين وذلك يقتضي زمانا يمتد فيه الظل بحيث كانوا ينصرفون منها وليس للحيطان فيه يستظل به ، ربما كانت واقعة قبل الزوال أو خطبتها أو بعضها ، وأجيب بأنه ورد التنصيص في بعض رواياته على أن الصلاة كانت بعد الزوال ، ولا تنافيه الحاجة الى امتداد وقت الظل ليقرا فيه ما ذكر ، لان النفي في قوله : « وليس للحيطان فيه » غير متوجه الى أصل الظل بل الى صفته ، وهو كونه يستظل به ، ولا يلزم من نفي الاخص نفي الأعم . وقد ورد بيان قدر الظل الموجود عند انصرافهم فيما أخرجه البيهقي بسنده الى الزبير بن العوام قال : « كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ، ثم ينتدب النبي لما يكون الاموضع القدم » وفي رواية : « ثم نرجع فلان نجد في الارض من الظل الاموضع أقدامنا » ١٠١ .

مع ما يورث له صلى الله عليه وآله وسلم في فعله للعمل الكثير في الوقت القصير . وأيضاً فليس في الروايات ما يفيد مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على القراءة بينك السورتين دائماً . فقد أخرج مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث الثمان بن بشير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة « يسبح اسم ربك الاعلى » « وهل أتاك حديث الناشية » قال : وربما اجتمعنا في يوم واحد يقرأ بها . وأخرج أبو داود والنسائي نحوه عن سمرة بن جندب في صلاة الجمعة مع ماورد من الامر باقصار الخطبة في حديث عمار عند مسلم وصحمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : ان طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه ، فاطلوا الصلاة واقصروا الخطبة ، وفي رواية لابي داود عن عمار قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باقصار الخطبة » ورواه البزار والحاكم من طريق أخرى من فضل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... » الحديث . وعن جابر رضي الله عنه : « كانت صلاته صلى الله عليه وآله وسلم قصداً أو خطبته قصداً أو أخرجه مسلم . والقصد الوسط . ومنها ما أخرجه أحمد ومسلم والنسائي من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم تذهب الى جملنا فتريهما حين تزول الشمس ، يعني النواضح . وعن عبد الله بن سنان السهمي قال : شهدت الجمعة مع أبي بكر وكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ، ثم شهدتها مع عمر وكانت خطبته الى أن أقول

انتصف النهار ، ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته وخطبته الى أن أقول زال النهار ، فما رأيت أحداً عاب ذلك ولا أنكره . ورواه الدارقطني والامام أحمد في رواية أنه عبد الله .

وأجاب شرح الحديث عن حديث جابر وما في معناه بأن المراد منه البالغة في تعجيلها واستعمال الوقت فيما يقاربه كثير في اللغة . وقال أبو الحكم بن برحان في « نسر مسلم » : وما رواه جابر مقصور في زمن الاعتدال أو زمن البرد ، فلما عند شدة الحر فالإبراد بالصلاة أفضل ، كذلك جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قيل : وهو وجه في مذهب الشافعي انه يستحب بها الإبراد كالظهر ، وقيل : هو رخصة .

قلت : في « صحيح البخاري » من حديث أنس بن مالك قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اشتد البرد بكر بالصلاة ، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة - يعني الجمعة - . اهـ .

وأما حديث عبد الله بن سيدان فقال البخاري : لا يتابع في حديثه ، وقال الألكايني : مجهول ولا حاجة فيه . ومنها ما في الأحاديث من الأمر بالتكبير اليها . والتكبير فعل الشيء بكراً أول النهار . وأجيب بأنه في اللغة أعم من ذلك ، ففي « المصباح » : « بكر الى الشيء بكوراً من باب قد أسرع أي وقت كان . وأنشد أبو زيد في كتاب « النوادر » :

بكرت تلومك بعد وهن في الندى

قال الفارسي : معناه عجلت ، ولم يرد بكور الغدو . وبكر تكبيرا مثله ، ثم قال : وبكر بالصلاة : صلاها لأول وقتها ، وابتكرت الشيء أخذت أوله ، وعليه قوله عليه السلام من من بكر وابتكر أي أسرع قبل الأذان وإن لم يأتيها بكرأ .

فائدة يوم الجمعة سمي بذلك لاجتماع الناس فيه ، وضم الميم لغة الحجاز ، وفتحها لغة بني تميم ، واسكانها لغة عقيل ، وقرأ بها الأعمش . وجمعها : جمع وجمعات مثل غربي وغرفات ، قاله في « المصباح » . قال النووي : ووجهوا الفتح بانها تجمع الناس فيكثرون فيها ، يقال : همزة ولمزة لكثير الهمز واللامز .

وأول جمعة جمعت على وجه الارض فيما ذكره أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري في « الاوائل » والماوردي عن الزبير بن بكار ، وذكره صاحب « الكشف » والسبيلي في « شرح

السيرة: جمعة كعب بن لؤي جد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجاهلية . قال الماوردي:
وأما مكة فلم تكن دار منازل ، وكانت قريش بمد جرهم ينتجعون جبالها وأوديتها ولا يخرجون
من حرمها انتساباً إلى الكعبة لاستيلائهم عليها وتخصصاً بالحرم ليحلوا فيه ، ويرون أنه سيكون
لهم بذلك شأن ، وكلما كثر العدد ونشأت فيهم الرياسة قوي أملهم وعلموا أنهم سيتقدمون العرب ،
وكان ذوو الرأي منهم والتجربة يتخيلون أن ذلك رئاسة في الدين وتأسيساً لنبوته ستكون .

فأول من سمد بذلك وألهمه الله عز وجل كعب بن لؤي ، وكانت قريش تجتمع إليه في
كل جمعة . وكان يسمى في الجاهلية عروبة ، فبها كعب يوم الجمعة ، وكان يخطب فيه على قريش
فيقول ما حكاه الزبير بن بكار وأبو هلال : أما بعد ، فاستمعوا فاقموا وتملأوا ، واعلموا: ليل
ساج ، ونهار ضاح ، والأرض مهد ، والجبال أوتاد ، والنباء بناء ، والنجوم أعلام ، والأولون
كالآخرين ، كل ذلك إلى بلى ، فصلوا أرحامكم ، واحفظوا أصهاركم ، وغثروا أموالكم ، فهل
رأيتم من هالك رجع أو ميت انتشر ؟ الدار أمامكم ، والظن غير ما تقولون ، حرمتكم زينوه
وعظموه ، وعسكوا به فسيأتي له نبأ عظيم ، وسيخرج له نبي كريم .

نهار وليل واختلاف حوادث	سواء علينا حالوها ومررها
يؤوبان بالأحداث حتى تأوبا	وبالنعم الضافي علينا ستورها
صروف وأنباء 'نقلب أهلها	لها عقد ما يستحيل مررها
على غفلة يأتي النبي محمد	فيخبر أخباراً صدوقاً خيرها

ثم يقول :

يا ليتني شاهد التجوى لدعوته حين المشيرة تنفي الحق خذلانا

وهذا من فطن الإلهام التي تخيلتها المقول فصدقت ، وتصورتها النفوس فتحققت ، وأول
جمعة في الاسلام جمعة أبي أمامة أسعد بن زرارمة ومصعب بن عمير المقرئ ، وهو أول من
تسمى باسم المقرئ ، وكانت العرب تسمي الجمعة العروبة فسمتها الانصار الجمعة ، وكان هذا
من هداية الله لهم قبل أن يؤمر بها ثم نزلت سورة الجمعة بعد أن هاجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
إلى المدينة واستمر حكامها ، ولذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم : « يوم الجمعة أشلت فيه اليهود
والنصارى وهذا يوم الله إليه » .

لا يمكن أن
تبع قطع
الالهاسم
الى مثل هذا
بل هو ما علم
في كتب البشارات
تمت سمع مولانا الشيخ
عبد الله محمد الموردي رحمه الله

وروى عبد بن حميد ، قال : نا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، قال :
 « جمع أهل المدينة قبل أن يقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبل أن تنزل الجمعة ، قالت
 الانصار : لليهود يوم يجتمعون فيه وهو السبت ، وللنصارى مثل ذلك وهو الاحد ، فلهوا
 فلنجمع يوماً نجتمع فيه ونذكر الله تعالى ونصلي ونشكر - أو كما قالوا - واجعلوه يوم العروبة ،
 فاجتمعوا الى أسعد بن زرارة فصلى بهم يومئذ ركعتين ، فذكرهم فسموه الجمعة حين اجتمعوا
 اليه ، فذبح لهم شاة ففندوا وتعشوا منها وذلك لقلتهم ، فانزل الله فيها بعد ذلك : « اذا نودي
 للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله » .

قال السهيلي : ومع توفيق الله لهم اليه يمد أن يكون فعلهم ذلك من غير اذن من النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك . وقد روى الدارقطني عن عثمان بن أحمد بن سماك ، قال :
 نا أحمد بن محمد بن غالب الباهلي ، قال : نا محمد بن عبد الله - أبو زيد المدني - قال : نا المنيرة
 ابن عبد الرحمن ، قال : حدثني مالك بن أنس ، عن الزهري ، عن عبد الله بن عبد الله ، عن
 ابن عباس ، قال : « أذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجمعة قبل أن يهاجر ، ولم يستطع
 صلى الله عليه وآله وسلم أن يجمع بمكة ، فكتب الى مصعب بن عمير حين قدم المدينة فجمع
 عند الزوال من الظهر » . هذا كلام السهيلي . وروي هذا الحديث في « شرح التجرية » بمناه .

وأول جمعة جمعها صلى الله عليه وآله وسلم في ديار بني سالم بين قباء والمدينة
 وقد تقدم ذلك ، فيحصل ما ذكرنا أن أول جمعة جمعت جمعة كعب بن لؤي ، ثم جمعة مصعب
 وأسعد بالمدينة ، ثم جمعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ديار بني سالم بن عوف ، ثم جمعة
 بمسجده بعد ذلك ، واستمرت حتى نزلت سورة الجمعة بفرضها من عند الله تعالى . وقال صلى
 الله عليه وآله وسلم : « الا إن الجمعة فرضت عليكم في يومي هذا في مقامي هذا في ساعتي
 هذه » فيحتمل أنه قال هذا يخبرهم بفرضها الآن وكانت قبل تطوعاً ، أو أن المراد استقرحها
 بكتاب الله على ما كان عندكم من قولي والله أعلم . وفي « صحيح البخاري » : أن أول جمعة
 جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسجد عبد القيس بجوآث من
 البحرين ، فأوليتها بالنسبة الى ماعدا المدينة من سائر البلاد ، وسيأتي ما قيل في وجوبها ان شاء
 الله تعالى . وقد تقدم الكلام على استحباب الفسل في يومها في كتاب الطهارة .

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه كان يخطب قبل الجمعة خطبتين يجلس بينهما جلسة خفيفة » .

أخرج مسلم والنسائي وأبو داود من حديث جابر بن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائماً ، فمن حدثك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب ، فقد والله صليت معه أكثر من ألفي صلاة » والمراد بها الصلوات الخمس لا الجمعة ، أي صليت معه كثيراً وعرفت ما يجوز في الجمعة وغيرها ، فخذها من خير بها . قاله شراح الحديث : وأخرج الستة والامام أحمد من حديث ابن عمر قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة قائماً ثم يجلس ، ثم يقوم كما تفعلون اليوم » . وفي « بتجمع الزوائد » عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه : « كان يخطب يوم الجمعة قائماً ثم يقعد ، ثم يقوم فيخطب » . رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في « الكبير » و « الاوسط » ، ورجال الطبراني ثقات . وفي البزار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يخطب خطبتين يفصل بينهما بجلسة » ورجال الطبراني رجال الصحيح ، وفي الباب أحاديث أخر .

دل حديث الأصل وشواهد على مشروعية الخطبتين قبل صلاة الجمعة وعلى الفصل بينهما بجلسة خفيفة ، وقد ألحق العلماء بذلك السكوت الخفيف . ودل قوله : « يجلس بينها » على مشروعية القيام فيها إذ الجلوس بينها لا يكون إلا من قيام ؛ ولا يحتمل هاهنا غيره ، والظاهر أن هذا جمع عليه .

واختلف العلماء في حكم الخطبتين ، فذهب المترة والشافعي ومالك الى أنها واجبتان لطول ملازمتها منذ شرعت صلاة الجمعة ، ولقوله تعالى : « فاسعوا الى ذكر الله » في بعض التفاسير انه الخطبة . وذهب الحسن البصري وداود والجويني الى أنها مندوبتان إذ مجرد الفعل لا يقتضي الوجوب ، وفيه ما سيأتي . وكذا اختلفوا في حكم الفصل بينهما والقيام فيها . فذهب ابو حنيفة الى أن القيام سنة والعمود بينها كذلك ، وقريب منه ما ذهب اليه أبو العباس على أصل الهادي . والحجة على ذلك حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري « أن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله ، فدل على عدم وجوبه . وذهب مالك إلى أن القيام واجب وإن تركه أساء وصحت الخطبة ، وفي رواية ابن الماجشون عنه أن الخطبة لا تكون إلا من قيام لمن أطاقه ، وإليه ذهب الشافعي ، وقواه الإمام يحيى ، وهو مروى عن زيد بن علي والناصر والمنصور بالله ، وروى أيضاً عن الهادي وكذا الكلام في القعود بين الخطبتين .

والحجة على الوجوب في جميع ذلك ما ذكره في « المنار » أن الفعل المستمر منه صلى الله عليه وآله وسلم مثل هذا يفيد ظن الوجوب ، وكذلك تنبيههما والمواجهة لهم والقيام وغير ذلك مما حافظ عليه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يتركه قط . قال : ومن ذلك صفة الخطبة والتيقن ما لم يتركه في بعض الأحيان مما استمر عليه فهو واجب ، والمتحقق الحمد والوعظ وقراءة القرآن . وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيحتاج إلى تقل ولا نعلمه . اهـ . المراد

وأما الاستدلال على وجوب الخطبتين بفعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لمهما مع قوله : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ففي ذلك نظر . يتوقف على أن يكون إقامة الخطبتين داخل تحت كيفية الصلاة وقد لا يسلمه المناظر . قال في « المنار » : كونها مقام ركعتين من الظهر وصلاة الجمعة مقام ركعتين تخمين لا دليل عليه ولا شبهة دليل . اهـ .

ومن قال : إنها مقام الركعتين ، استدلت بما روي عن عمر بن الخطاب أنه قال : « إنما جعلت الخطبة مقام الركعتين ، فمن لم يدرك الخطبة صلاتها أربعاً » ولم يرو خلافه عن أحد من الصحابة ، ذكره في « الانتصار » . وأخرج البيهقي في « سننه » بسنده إلى الزهري ، قال : بلغنا أنه لا جمعة إلا بخطبة ، فمن لم يخطب صلى أربعاً . وأخرج بسنده إلى إبراهيم - يعني بن زيد النخعي - قال : إذا لم يخطب الإمام يوم الجمعة صلى أربعاً ، قال : وروينا ذلك عن عطية بن أبي رباح وغيره . وعن سعيد بن جبير ، قال : كانت الجمعة أربعاً فجعلت الخطبة مقام الركعتين . ويقال لجميع ما ذكر راجع إلى الاجتهاد وليس بحجة في إثبات حكم شرعي ، على أنه معارض بمثله . ففي « مجمع الزوائد » عن مسلم بن عياض ، قال : سألت الحسن بن علي عن ركعتي الجمعة . قال : « هما قاضيتان ماسواهما . رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات ، وقد تقدم في « باب الرجل : يدرك مع الإمام بعض الصلاة » . ما قيل فيمن أدرك ركعة من الجمعة هل يعتد بها أو لا ؟

فائدة قال بعض شراح الحديث: والاختيار أن يتخطب بخطبتين خفيفتين كما في الأحاديث الصحيحة ولحيازة الفضيلة والاحتياط للعبادة ، وهذه صفة لفظ خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مجوعاً من روايات : « الحمد لله ، نستعينه ونستغفره ، ونستهديه ونستنصره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا » . من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعص الله ورسوله فقد غوى حتى يفيء إلى أمر الله ، اللهم صل على محمد النبي الأمي ، وعلى آله وأزواجه وسلم ، ألا إن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة ، إلا أن الدنيا عرض حاضر يأكل منه البر والفاجر ، إلا وإن الآخرة أجل صادق يقضي فيها ملك قادر ، إلا وإن الخير كله بخداقيره في الجنة ، إلا وإن الشر بخداقيره في النار ، إلا فاعملوا أو أتم من الله على حذر ، واعلموا أنكم مروضون على أعمالكم ، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ، ثم يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وقرأ « ق » ما تيسر منها ، ثم يستغفر الله ويجلس . فهذه خطبة تامة ثم الثانية بعدها ، فلو أعادها ثانية فلا بأس .

وأما الدعاء للمسلمين والمسلمات في آخرها فستحب . وأما الدعاء للأئمة غير العيينين فهو من جملة الدعاء للمسلمين ولا بأس به . وأما تسمية الأئمة من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحدث أول من أحدثه معاوية وأمرأؤه في البلدان ، وذلك أنهم أمروا بسب علي رضي الله عنه ، فأحدثوا الشناء على أبي بكر وعمر وعثمان وسب علي رضي الله عنه ، ثم أحدث غيرهم ضد ذلك وهم جرا ، تسلسلت البدعة حتى أفضت إلى تفويت الصلاة بقطع الموالاة بين الخطبتين ، والصلاة بدعاء لاحاجة إليه ، فرحم الله من لم أحمج المحجة المهدية وأحياها ، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً . هذا كلامه وقد سلك فيه جادة الانصاف ، وللهحقق القليل نحوه ذكره في « النار » .

قوله : « جلسة خفيفة » لم يرد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه تكلم بشيء بينها . وقد أخرج أبو داود من حديث جابر بن سمرة رجال الصحيح : « ولا يتكلم إذا جلس » فيفهم منه أنه لا يستحب ذكر في هذه الجلسة . وذكر في « البحر » أنه يجوز الكلام عند قعود الإمام بين الخطبتين وقبلها ، وكأنه ناظر إلى أن النهي عن الكلام وارد في حال التكلم بالخطبتين . وما ذهب

اليه من قال: ان ساعة الاجابة ذلك الوقت مبني على جواز الدعاء فيه . وعند أبي حنيفة ان ذلك يكره لان الفصل من جملة الخطبة ، ومثله في « شرح الابانة » .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة » تنزيل
السجدة » ثم يسجد بها ، ويكبر اذا سجد واذا رفع رأسه ، وفي الثانية قرأ
« هل أتى على الانسان حين من الدهر » .

روي في « مجمع الزوائد » في « باب صلاة الصبح يوم الجمعة » عن علي بن أبي طالب أنه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة في الركعة الأولى
« بالم تنزيل السجدة » وفي الركعة الثانية « هل أتى على الانسان » رواه الطبراني في « الصغير »
و « الاوسط » ، وفيه حفص بن سليمان الفاضلي وهو متروك ، ولم يوثقه غير أحمد بن حنبل
في رواية ، وضعفه في روايتين وضعفه خلق . وفيه أيضاً عن علي عليه السلام « أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم سجد في صلاة الصبح في « تنزيل السجدة » رواه الطبراني في « الاوسط » ؛
وفيه الحرث وهو ضعيف . قال في « التخريج » : والحرث حسن الحديث ، وقد تقدم الكلام
عليه . وفي « تذكرة الحفاظ » للذهبي في ترجمة محمد بن سنجر الحافظ صاحب المسند ما لفظه :
أخبرني الامام عبد الرحمن بن محمد وعلي بن أحمد أننا ، قالوا : انا علي بن عمر الدارقطني ، انا
أبو غالب بن البنا ، انا أبو محمد الجوهري ، نا محمد بن مظفر الحافظ ، نا أبو القاسم عبد الجبار
ابن أحمد السمرقندي بمصر ، نا محمد بن سنجر ، نا ابراهيم بن زكريا المعلم ، نا شعبة عن أبي
اسحاق ، عن الحرث ، عن علي قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ يوم
الجمعة في صلاة النداء « تنزيل السجدة » « هل أتى على الانسان » . اهـ . قال في « التخريج » :
ابراهيم بن زكريا ضعيف ذكره في « الميزان » ، ولكنه يقوى برواية الحرث من غير طريق
ابراهيم المذكور . اهـ .

وأصل الحديث في « الصحيحين » من رواية أبي هريرة ، قال : « كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة » ألم تنزيل السجدة » و « هل أتى على الانسان حين » .

في الحديث دليل على استحباب قراءة هاتين السورتين في هذا المثل .

وقد اختلف العلماء في استحباب قراءة هذه السور بعينها في هذه الصلاة ، وكذلك في صلاة الجمعة بسورة « الجمعة » و « المنافقين » وهنأتك حديث الفاشية » و « سبح اسم ربك الاعلى » وكذلك ما جاء من السور المعينة والآيات في صلاة معينة . فقال أبو حنيفة وأصحابه : ما قرأ به الإمام فحسن بلا فرق بين هذه السور وغيرها ، ويكرهون أن يوقت في ذلك شيء من القرآن بعينه . وقال الثوري : لا يعتمد السورة التي جاءت بها الأحاديث ولكن يقرأها أحياناً ويذهبها أحياناً . وقال مالك : لا يترك الجمعة في الأولى من صلاة الجمعة ، وهنأتك حديث الفاشية » و « سبح » في الثانية فإن فعل فقد أساء - وبس ما صنع - ولا تفسد صلاته بذلك . وقال الشافعي وأصحابه وأبو ثور : هذه السور مستحبة فيما جاءت فيه ولا يعدل عنها إلى غيرها للسنة الصحيحة ، فإن عدل جاز وترك المستحب ، والمكره توقيت سورة لصلاة معينة لم يرد بها أثر وما ورد فيه خبر فهو متبع . وكلام أبي حنيفة وأصحابه والثوري ناظر إلى أن المواظبة ^(١) على ذلك دائماً يؤدي إلى مفسدة ، وهو اعتقاد الجهال أن القراءة بالسور المعينة فرض فينبغي حماية هذه الزريعة . ويقال : أما القول بالكراهية مطلقاً فبأباهذا الحديث ، وإذا انتهى الحال إلى أن تقع هذه المفسدة فينبغي أن تترك في بعض الاوقات دفعاً للوقوع فيها ، على أنه ليس في الحديث ما يقتضي دوام هذا الفعل اقتضاء قوياً لما تقدم غير مرة . ان الصواب في « كان » دلالتها على مطلق الحدث ، ولا بد في دلالتها على اللوام من قرينة ، والقرينة قائمة على خلافه فيما تقدم من قراءته صلى الله عليه وآله وسلم فيها بنيتك السورتين .

وقد استنبط علماء التحقيق للقراءة بها في صلاة الغداة معاني حسنة ومناسبة غريبة ، وهو مما يؤكد الاستحباب ويحققه . فقال السبيلي رحمه الله هدى الله الانصار إلى تسمية هذا اليوم يوم الجمعة وإلى اختيار اليوم ومواقفة الحكمة ، فإن الله سبحانه لما بدأ فيه خلق أئينا آدم عليه السلام وجعل فيه بدأ جنس البشر ، وجعل فيه فناءهم وانقضاءهم وفيه تقوم الساعة وجب أن يكون يوم ذكر وعادة . قال بعضهم : فهو عيد المساكين إذ كان كل أحد له في بدء خلق آدم نصيب فقد عاد إلى يوم بدئه ، وهو يذكره بالهدى ويذكره بالمعاد ، وقال : « فاسموا إلى ذكر

(١) المواظبة : الإبقاء المشالة كما في « المصباح » وغيره . اهـ .

الله وذروا البيع » يذكر كانه شبيه بيوم لا يبيع فيه ولا خلال مع أنه وتر وآخر الاسبوع للحديث الصحيح « أن الله تعالى خلق التربة يوم السبت » . قيل : روى عبد الله بن سلام : « انه خلقها يوم الاحد » ذكره في « التمهيد » في أحاديث يزيد بن الهاد وهو قول اليهود .

قال السبيلي : والمعجب من الطبري مع تحجره في العلم حيث وافق اليهود بان أوله الاحد ، ورد على من قال السبت ، مع هذا الحديث الصحيح : « والله وتر يحب الوتر » فهو السابع ، وتسمية الاحد والاثنين الى الخميس تسمية طارئة ، وكانت في اللغة القديمة : شبار وأهون وجبار وديار ومؤنس والعروبة ، وأسمائها قبل هذا بالريانية : أبو جاد هوز حطي الى آخرها ، ولم يذكر الله سبحانه سوى الجمعة والسبت وليسا بمشتقين من العدد ، وتسمية النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأحد والأثنين الى آخرها حكاية للغة قومه لا مبتدأ بتسميتها ، وأخذها قومه من أهل الكتاب مع ضلالهم ، فكان من هدى الله أن أجمعوا يوم الجمعة وهو الوتر فهم الآخرون السابقون ويومهم الآخر السابق ، اذ اختارت اليهود السبت والنصارى الأحد فسبقهم المسلمون الى الجمعة ، وهم الآخرون بعدم ، وكذلك في بدء الخلقة أولها في عالم الامر محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو الذي قال له كن فهو صلى الله عليه وآله وسلم أول الكائنات روحاً ، ثم جاء خلقه جسداً آخر الرسل ، فكذلك يدخل الجنة وأمنه أولهم وإن كانوا آخرهم في الاجساد . قال العلماء : ولذلك كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة سورة « السجدة » رواه أبو هريرة وابن عباس ، ورواه البزار عن أبي الأحوص عن علقمة ، عن عبد الله بن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فيه من ذكر الأيام الستة واتباعها بذكر خلق آدم من طين ، وذلك في يوم الجمعة تنبيهاً على الحكمة وتذكراً للقلوب بهذه الموعظة . وفي الثانية وهل أنى على الانسان ، لما فيها من ذكر السعي وشكر الله تعالى لهم عليه حيث يقول : « وكان سعيكم مشكوراً » مع ما في أولها من ذكر بدء خلق الانسان وانه لم يكن شيئاً مذكوراً . وقد قال في يوم الجمعة : « فاسموا » فقرر في الثانية ما فيه رضاهم بالسمي المأمور به أولاً وفي تعبد الخلق بالجمعة من التنبيه على حكمة الله عز وجل والتذكرة بانشاء هذا الجنس وهديه ، وما فيه من التذكرة بأحدية الله سبحانه وانفراده قبل الخلق بنفسه ، فانك اذا كنت في يوم الجمعة وتفكرت في كل يوم جمعة قبله حتى يترقى وهمك الى الجمعة التي خلق فيها أبوك آدم ، ثم فكرت في كل الأيام الستة التي قبل تلك الجمعة وجدت في كل يوم منها جنساً

من المخلوقات الى السبت ثم انقطع وهلك ، ولم تجد في الجملة السبي تلي ذلك السبت وجوداً الا الواحد الاحد الفرد الصمد . فوجب أن يؤكد في هذا اليوم توحيد القلب للرب بالذكر له ، كما قال سبحانه : « فاسمعوا لي ، وذكر الله وذروا البيع » وأن يؤكد ذلك الذكر بالعمل ، وذلك بان يكون ذلك العمل مشاكلاً لمعنى التوحيد فيكون الاجتماع في مسجد واحد من المساجد ، والامام واحد من الأئمة ، ويحطب ذلك الامام فيذكر بوحداية الله تعالى وبلقائه ، فيشاكل القول والفعل ^{السنن} المعتد . فتأمل هذه الاغراض بقلبك فانها تذكر الحق ، هذا كلام السهيلي مع بعض اختصار . ونحوه عن ابن برحان في « شرح مسلم » وهي مناسبة صحيحة فهمنا الله سبحانه مقاصد كتابه الكريم وأسراره وأوقفنا على حقائق سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وهذا لا يتابع آثاره آمين .

قوله : « تنزيل السجدة » ضبط في نسخة صحيحة - بضم لام - تنزيل وفتح آخر الثاني ، ولعل وجهه أن الاسمين صارا بالتركيب علماً لسورة . وقد صرح نجم الدين : ان الكلمتين اذا ركبنا لاجل العلمية ولم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء ، فالاولى بناء الجزء الاول لاحتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف ، وقال أيضاً : انه بنى الجزء الاول على الفتح ان كان مربباً في الاصل ونجوز حكاية المبني وابقاؤه على حركته أي حركة كانت ، فيقال : ضمة اللام في تنزيل حكاية لما كانت عليه قبل العلمية وهي مرفوعة في نظم الآية ، ونجوز فيها الفتح على البناء وفتح التاء في الجزء الثاني اعرابية ، وهي علامة الجر باضافة الاول اليها ، ومجموع الكلمتين معمول ليقرأ في قوله : « يقرأ في الفجر... الخ » .

قوله : « ثم يسجد بها ويكبر اذا سجد واذا رفع » فيه دليل على تكبير النقل عند السجود والرفع . وقد ورد أيضاً ما يؤيده ، ففي « مجمع الزوائد » عن عطاء بن السائب ، قال : « كنا نقرأ على أبي عبد الرحمن السلمي ، وهو يمشي ، فاذا مررنا بسجدة كبر وكبرنا وسجد وسجدنا ، ثم يرفع رأسه ويكبر ، ويقول : السلام عليكم ، فنقول عليكم السلام » . وزعم أبو عبد الرحمن ان عبد الله بن مسعود كان يفعل ذلك بهم ، رواه الطبراني في « الكبير » . وعطاء بن السائب فيه كلام لا اختلافه ، وبقية رجاله رجال الصحيح . اهـ . وسيأتي في « باب سجود التلاوة » بقية أحكامه ان شاء الله تعالى .

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام «أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين، ثم أربعاً، ثم يرجع فيقبل» .

أخرج أبو جعفر الطحاوي ما يشهد له عن علي عليه السلام، فقال : حدثنا زيد بن سنان، قال: نا عبد الرحمن بن مهدي، قال : نا سفيان، عن أبي حصين، عن أبي عبد الرحمن، عمن علي أنه قال : « من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل ستاً » . حدثنا ابن أبي داود، قال : نا أحمد بن يونس، قال : نا إسرائيل، عن أبي اسحاق، عن أبي عبد الرحمن السلمي، قال : « قدم علينا عبد الله فكان يصلي بعد الجمعة أربعاً، فقدم بعده علي فكان اذا صلى الجمعة صلى بعدها ركعتين وأربعاً، فأعجبنا فعل علي » . حدثنا يونس، قال : نا سفيان، عن عطاء ابن السائب، عن أبي عبد الرحمن، قال: «علم ابن مسعود الناس أن يصلوا بعد الجمعة أربعاً، فلما جاء علي ابن أبي طالب علمهم أن يصلوا ستاً » . قال في « التخریج » : ورجال هذه الثلاثة الأسانيد الى علي عليه السلام ثقات أثبات . وزيد بن سنان ليس هو الراوي بل هو زيد بن سنان المصري ثقة، والراوي ضعيف فليعلم ذلك . اهـ .

قلت : قد تقدم أن عطاء بن السائب اختلط، ولكن الراوي عنه سفيان، وهو من أخذ عنه قبل اختلاطه، كما ذكره ابن حجر في مقدمة « الفتح » . وتقدمت الإشارة الى ذكر من روى عنه قبل الاختلاط وبمده من أول « باب التيمم » .

وفي « مجمع الزوائد » : عن قتادة « أن ابن مسعود كان يصلي بعد الجمعة ست ركعات، رواه الطبراني في « الكبير » وفتادة لم يسمع من ابن مسعود . اهـ . ويحتمل أنه فعل ذلك بعد أن رأى فعل علي، وأخرج أبو داود، قال : نا إبراهيم بن الحسن، نا حجاج بن محمد، عن ابن جريج، أخبرني عطاء أنه رأى ابن عمر يصلي بعد الجمعة فينأز عن مصلاه الذي صلى فيه الجمعة قليلاً غير كثير، قال : فركع ركعتين، قال ثم يمشي أنقص من ذلك، فركع أربع ركعات، قلت لعطاء : كم رأيت ابن عمر يصنع ذلك ؟ فقال : مراراً . وأخرجه الطحاوي بمناه من طريق أبي اسحاق، عن عطاء، قال أبو اسحاق : حدثني غير مرة، قال « صليت مع ابن عمر يوم الجمعة، فلما سلم قام فصلى ركعتين، ثم قام فصلى أربع ركعات، ثم انصرف » . وعطاء هو ابن السائب، والراويان عنه ابن جريج وأبو اسحاق ممن أخذ عنه بعد الاختلاط

كما ذكره ابن حجر ، ولكن مع قول أبي اسحاق حدثني غير مرة ، وقول ابن جريج قلت

لعطاء ... انك بقوي الظن بصحة الرواية وثبته فيما رواه وتأيدها بما تقدم . وهذه الادلة مع

حديث الاصل حجة من ذهب الى أن التطوع بعد الجمعة ستا : ركعتين ثم أربعاً ، وقال به كذا بالنسب

سفيان الثوري .

في الاصل وفي

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

السنن الخطيئة

وذهب قوم الى أن الذي لا ينبغي تركه من التطوع بعدها أربع ركعات لا يفصل فلعلة على حديث

ينهن بتسليم لما أخرجه الستة إلا البخاري من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى يكون أو على

الله عليه وآله وسلم : « من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً » وفسرها بعض الرواة بما

يدل على الفصل بينها ، فقال : « وإذا صليت في المسجد ركعتين ثم أتيت البيت أو المنزل فصل الجزئين كقولك

ركعتين » ذكره أبو داود .

وذهب قوم الى أن التطوع بعدها ركعتان لحديث ابن عمر المتفق عليه أن النبي صلى الله جعل الجز

عليه وآله وسلم كان لا يصلي الركعتين بعد الجمعة إلا في بيته . قال الخطابي : وهذا بعد الجمعة

- والله أعلم - من الاختلاف الباح . اهـ .

واعلم أن الفصل بين الجمعة والفرصة وبين النوافل بعدها مستحب كما تقدم الكلام عليها

قريباً ، وأفضل أنواع الفصل أن ينتقل الى بيته فإن لم يفتأ الانتقال الى موضع آخر من المسجد ،

فإن لم يفتأ الكلام أو نحوه ، وقد تقدم ذلك مستوفى .

قوله : « ثم يرجع فيقبل » هو من قال يقبل قبله أو مقيلاً : فام نصف النهار ، ذكره في « المصباح »

وفي « النهاية » : القبول الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم ، وهو الأنسب بتفسير

كلام الأصل ، والله أعلم .

قال زيد بن علي : الأذان يوم الجمعة إذا صعد الامام على المنبر ،

وإذا نزل أقام المؤذن .

يشير الى أن وقت أذان الجمعة وقت أن يجلس الامام على المنبر ، وهو الذي كان على عهد

صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه وصدرأ من خلافة عثمان ، فلما كثر الناس زاد الأذان الأول

عند دخول الوقت الذي ينادى بهن على الزوراء بالمدينة وفي النارة في سائر البلاد . وقد أشار

ألى هذا حديث السائب بن يزيد عند الستة « أن الأذان كان أوله حين يجلس الإمام على المنبر يوم الجمعة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر ، فلما كان في خلافة عثمان وكثر الناس أمر عثمان بالأذان الثالث يوم الجمعة ، فأذن به على الزوراء فثبت الأمر على ذلك » . قال بعضهم : المعنى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه كانوا يصعدون المنبر بعد الزوال قبل النداء ، فيؤذن المؤذن بين يدي المنبر ، وهو النداء الأول ، ويقم بعد الخطبة ، وهو النداء الثاني ، فلما كان زمن عثمان وكثر الناس رأى أن يؤذن المؤذن قبل خروج الامام لينتهي الصوت إليهم ، فيحضرُوا وهو النداء الثالث في الترتيب لأنه زيد بعد الندائين .

والزوراء جاء تفسيرها عند ابن ماجه في « سننه » . قال الراوي : فلما كان زمن عثمان وكثر الناس رأى النداء الثالث على دار في اسوق يقال لها الزوراء . قيل: لعلها سميت الزوراء ليلها عن عمارات البلد ، يقال : قوس زوراء ليلها أو لأنها بعيدة عنها ، يقال : أرض زوراء أي بعيدة .

فائدة أخرج البيهقي بإسناده إلى ابن عمر قال : « كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مؤذنان بلال وابن أم مكتوم الأعشى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » . وإسناده إلى عائشة قالت : « كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة مؤذنين بلال بن حمامة وأبو محذورة وابن أم مكتوم » . قال أبو بكر - يعني ابن إسحاق - : والخبران صحيحان ، فمن قال: كان له مؤذنان، أرادا الذين كانا يؤذنان بالمدنية ، ومن قال: ثلاثة، أراد أبو محذورة الذي كان يؤذن بمكة .

قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح حديث ابن عمر : فيه دليل على اتخاذ مؤذنين في المسجد الواحد ، وفيه دليل على أنه إذا تمدد المؤذنون فالمستحب أن يترتبوا واحداً بحدس بعد آخر إذا اتسع الوقت لذلك ، كما في أذان بلال وابن أم مكتوم فانها وقعا متتبعين ، لكن في صلاة يتسع وقت أدائها كصلاة الفجر . وأما المغرب فلم ينقل فيها مؤذنان ، والفقهاء قالوا: يتخبرون بين أن يؤذن كل واحد منهم في زاوية من زوايا المسجد ، وبين أن يجتمعوا في مؤذنين دفعة واحدة . اهـ .

ومنه يعلم أن ما اعتاده الناس اليوم من اجتماع المؤذنين حين أن يجلس الامام على المنبر

ويؤذنون دفعة لم ينقل فيه سنة صحيحة ، وإنما هو رأي رأي بعض الفقهاء . وما أورده الأئمة الحسين في « الشفاء » أنه أذن مؤذنون أربعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لصلاة واحدة ، وهم بلال بن حماسة وابن أم مكتوم وصهيب الرومي وغفل الراوي عن اسم الرابع ، قال : ما أدري هل هو أبو محذورة أو عبد الله بن زيد الأنصاري ، فقد قال الضمدي في « تخریجه » : لم يجد ذلك ، ولعله وهم من بعض الرواة ، والله أعلم .

قوله : « فإذا نزل أقام المؤذن » يعني بلا توسط كلام بين الخطبة والصلاة ، وقد أخرج الأربعة من حديث جرير بن حازم عن ثابت ، عن أنس قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينزل من المنبر فيعرض له الرجل في الحاجة فيقوم معه حتى يقضي حاجته ، ثم يقوم فيصلي » . قال الترمذي : وهو غريب لأنعرفه إلا من حديث جرير بن حازم ، سمعت البخاري يقول : وهم جرير بن حازم في هذا . وقال أبو داود : الحديث ليس بمبرور عن ثابت ، وهو مما تقرر به جرير عن ثابت ، والحديث على فرض صحته يفيد جواز الكلام بين الصلاة والخطبة ويحمل كلامه صلى الله عليه وآله وسلم على القليل .

وقوله : « حتى يقضي حاجته » على المبالغة لا غير ، والأولى المبالغة بينهما ، فلو طال الفصل بسكوت أو كلام انقطعت المبالغة . قال بعض شراح الحديث : ونخشي أن يكون ما يأتي به خطباء الزمان من المجازفة في أوصاف السلاطين والدعاء لهم بما لا يجوز قاطعاً بين الخطبة والصلاة ، فإن المبالغة بينها شرط ، وكذا بين كلمات الخطبة على الأصح فتفوت الجمعة فلا احتياط صلاة الظهر بعد الجمعة فرادى فهو من المهم الذي ينبغي أن لا يترك .

قلت : أما الاحتياط بما ذكر ففيه نظر إذ هو خلاف المعروف من فعل السلف من بقية الصحابة ومن التابعين الذين حضروا جمعة ملوك الجور من بني أمية ، فلم ينقل عنهم مثل ذلك ، واشتراط المبالغة كما قاله ذلك البعض مبني على أن الخطبتين كالجُزء من الصلاة لقيامها مقام ركعتين ، وقد عرفت سابقاً ما عليه .

قال الامام زيد بن علي عليه السلام : ويحجر الامام يوم الجمعة بالقراءة ولا يقنت .

أما الجهر فأذنه المعلوم من هديه صلى الله عليه وآله وسلم ، ولذا نقلت الصحابة رضي الله عنهم السور التي كان يقرأ بها . وقد روى محمد بن منصور بأسناده الى جعفر بن محمد الباقر أنه قال : اجبروا بالقراءة يوم الجمعة فلها سنة . قال في « التجريد » : وقوله : « فلها سنة » يجري مجرى أن يرويه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال في « البحر » : ومذهب الأكثر أنه فرض ، وهو مبني على أحد أمرين ، وهما كون فعله صلى الله عليه وآله وسلم وقع بياناً للجمل واجب ، كما تقدم بقرينة هذه القاعدة ؛ أو أن استمراره صلى الله عليه وآله وسلم على فعل شيء طول عمره بحيث لا يؤثر عنه تركه بحال يفيد الظن بالوجوب ، ولا يحل لتدبير تركه ، كما ذكره صاحب « النار » في نظائره .

وقوله : « ولا يفت » ، قال في « المنهاج » : الوجه فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرو عنه أنه قنت في شيء من الصلوات إلا في الفجر والوتر . اهـ . يعني ما عدا النوازل ، فقد تقدم أنه قنت لها في غيرها ، وعدم القنوت هو مذهب الجمهور . وذكر في « الجامع الكافي » ما لفظه : قال محمد - يعني ابن منصور - : جائز أن يفت في صلاة الجمعة إذا فرغ من القراءة . وروى محمد بأسناده الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه كان يفت في الجمعة بعد القراءة ، فيقول : لا إله إلا الله العظيم ، الحمد لله رب العالمين ، وسبحان الله عما يشركون ، والله أكبر أهل التكبير ، والخير الكثير . ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب . ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا - الى آخرها - ثم يركع » . وعن أبي جعفر عليه السلام قال : « القنوت في الجمعة سنة » . اهـ .

قال زيد بن علي : لا تجب الجمعة إلا على أهل الأمصار ، ومن

كان خارج المصر لم يجب عليه الحضور ، فإن كان يسمع النداء وجب عليه الحضور ، وإلا لم يجب عليه .

قوله : « لا تجب الجمعة إلا على أهل الأمصار » يؤخذ منه أن ذلك مذهبه عليه السلام . وقد ورد ما يدل على وجوبها في الجملة بمن ذلك قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله » وصريح الأمر فيها للوجوب إذ هو الأصل ، ولا قرينة هاهنا تصرف عنه . وقد أخذ كثير من المحققين بظاهرها كالسيد الخافض محمد بن ابراهيم

الوزير رحمه الله في رسالة حقق فيها دليل الوجوب ، وأنه غير مخصص بشيء من الأحاديث لعدم انتهاضها على ذلك . ومن السنة حديث أبي سعيد الخدري قال : « خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فقال : ان الله كتب عليكم الجمعة في مقامي هذا ، في ساعتي هذه ، في شهري هذا ، في علمي هذا ، الى يوم القيامة ، فمن تركها من غير عذر مع امام عادل أو امام جائر ، فلا جمع الله له شمله ، ولا يورك له في أمره ، ألا ولا صلاة له ، ألا ولا حج له ، ألا ولا بر له ، ألا ولا صدقة له » . قال في « مجمع الزوائد » : رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه موسى بن عطية الباهلي ولم أجد من ترجمه ، وبقي رجاله ثقات . اهـ .

وقد روي نحوه من حديث جابر بسند فيه عبد الله بن محمد المدوي ، عن علي بن زيد ابن جدعان ، وفيها مقال ، وإن كان الأصح الاحتجاج برواية علي بن زيد كما تقدم غير مرة .

وأخرج البيهقي نحوه أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً ، عن عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو مختلف فيه ، عن زكريا بن يحيى الوقار ، وقد نسبته ابن عدي الى الوضع ، وكذبه صالح جزرة . فهذان الشاهدان إن لم يفيدا حديث أبي سعيد قوة فلا تضره جهالة الحال في موسى بن عطية ، لما ذكره أهل الأصول من أن مجهول الحال إذا لم يعلم حاله في السلف بقبول ولا رد جاز العمل به بشرط أن لا يخالف القياس ، ولا يجب . وهاتنا كذلك ، والله أعلم .

ومنها حديث أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة طبع على قلبه » . قال المهيتمي : رواه أحمد واسناده حسن . قال في « التلخيص » : إلا أنه اختلف فيه على أسيد بن أبي أسيد راويه عن عبد الله بن أبي قتادة ، ف قيل : عنه ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه ، وقيل : عنه ، عن عبد الله عن جابر ، وصحح الدارقطني طريق جابر وعكس ابن عبد البر . اهـ .

قلت : ومع هذا لا تخلو الصحة عن أحد الطريقين .

قال : ورواه أبو نعيم في « المعرفة » من حديث أبي عيسى بن جبر والطبراني من حديث أسامة ، وفيه جابر الجعفي ، ومن حديث ابن أبي أوفى .

قلت : سكوت الحافظ على حديث أبي عيسى وابن أبي أوفى مشعر بعدم ضعفها، وما ذكره في حديث أسامة من أن فيه الجمعي غير ضائر لما تقدم من تصحيح الاحتجاج به .

قال : ورواه أبو بكر بن علي المروزي في كتاب الجمعة له من طريق محمد بن عبد الرحمن ابن أسعد بن زرارة ، عن عمه ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « من ترك الجمعة ثلاثاً طبع الله على قلبه وجعل قلبه قلب منافق » . وأخرجـه أبو يعلى أيضاً ورجاله ثقات ، وصححه ابن المنذر .

قلت : وفي معناه حديث أبي الجعد الضمري، ولفظه عند أبي داود: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من ترك ثلاث جمع تهاوناً بها طبع الله على قلبه » .

قال في « التلخيص » : أحمد والبزار وأصحاب السنن والحاكم من حديث أبي الجعد ، وصححه ابن السكن من هذا الوجه ، ولفظ ابن حبان : « من ترك الجمعة تهاوناً بها من غير عذر فهو منافق » . وأبو الجعد قال الترمذي عن البخاري : لا أعرف اسمه ، وكذا قال أبو حاتم، وذكره الطبراني في « الكنى » من « معجمه » وقيل : اسمه أذرع ، وقيل : جنادة ، وقيل : غيره .

قلت : ذكر أبو داود أن له صحبة، وكذا ابن عبد البر في « الاستيعاب » قال : له صحبة ورواية ، والبرقي في « تاريخه » .

وقال ابن سعد : أبو الجعد الضمري بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحشر قومه لنزوة الفتح ، وبعثه أيضاً حين أراد الخروج الى تبوك يستنفر قومه لنزوة عدوهم . وقد نقل صاحب « الفصول » والامام المهدي واختاره في « الفواصل » وغيره من الكتب الأصولية: أن الأصح عند أئمتنا والمعتزلة أن الصحابة جميعاً عدول إلا من ظهر فسقه ، وهو أعدل المذاهب وأسلمها من جتي الافراط والتفريط ، لما ورد من الآيات القرآنية والمعادح النبوية في الثناء والمدح لهم ، وأنهم خير القرون ، فالجمل لهم على السلامة مما يوجب القدح في العدالة حتى يظهر لنا موجه هو التمتع في أهل ذلك القرن ، الذين شرفوا برؤيته ، نعم يقال : إن عثمان بن عفان استقضاه على البصرة وقتل مع عائشة يوم الجمل ، والله أعلم بحقيقة الحال .

قال في « التلخيص » : وفي الباب عن جابر بلفظ : « من ترك الجمعة ثلاثاً من غير ضرورة طبع على قلبه » . ورواه النسائي وابن ماجه وابن خزيمة والحاكم . وقال الدارقطني : إنه أصح من حديث أبي الجعد . وروى أبو يعلى عن ابن عباس : « من ترك الجمعة ثلاث جمع متواليات فقد نبذ الاسلام وراء ظهره » ورجاله ثقات . اهـ . وقال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح .

وفي هذا الحديث تشديد عظيم على تارك الجمعة لنير عذر . وقد ذكر شراح الحديث مناسبة لترتيب الطبع على مضي الثلاث بأن من كرم الله تعالى أن عذره في الاولى والثانية، وذلك لحن النفس والروح والقلب ، فالاول للنفس لكسلها فاذا ساعدتها الروح في اليوم الثاني بقي القلب، فاذا ساعدته في اليوم الثالث حقت الكلمة، والىاذ بالله تعالى، وهذه سنة الله تعالى في خلقه . اهـ .

ومنها : ما رواه في « مجمع الزوائد » عن كعب بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ليتنن أقدام يسمعون النداء يوم الجمعة ثم لا يأتونها أو ليطعن الله على قلوبهم ، ثم ليكونن من الغافلين » رواه الطبراني في « الكبير » واسناده حسن .

قلت : وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه والبنوي عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر ، وهو عند ابن خزيمة وابن عساكر من حديث أبي سعيد ، وعند ابن النجار ، عن ابن عمر .

والطبع بمعنى الختم وهو عبارة عن ضرب الحجاب عليه ومنع التوفيق عن التطرق اليه ، ويحتمل أن يراد منه غلبة الرين عليه . والطبع : الدنس أي يدعه مدنساً بما ارتكبه من الاثم ، قاله بعضهم .

ومنها : ما أخرجه البيهقي في « سننه » باسناده الى طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الجمعة واجبة على كل مسلم الاعلى مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض » . وأخرجه أيضاً في « باب من تجب عليه الجمعة » بزيادة في « جماعة » : قال : وهذا الحديث وإن كان فيه ارسال فهو مرسل جيد . فطارق ابن شهاب من كبار التابعين ، ومن رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن لم يسمع منه . ولحديثه هذا شواهد، وساق باسناده الى تميم الداري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الجمعة واجبة الا على صبي أو مملوك أو مسافر » وعقبه

بحديث جابر بسند فيه ابن لهيعة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليعلم بالجمعة يوم الجمعة الا على مريض أو مسافر أو صبي أو مملوك ، ومن استغنى عنها بلهو أو تجارة استغنى الله عنه والله غني حميد » . قال : ورواه سعيد بن أبي مريم عن ابن لهيعة فزاد فيهم « أو امرأة » وعقبه أيضاً بسنده الى مولى لآل الزبير يرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « الجمعة واجبة على كل حالم الا على أربعة على الصبي والمملوك والمرأة والمريض » وأخرج بعده بسنده الى ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « الجمعة واجبة الا على ما ملكت أيمانكم أو ذوي علة » . وأخرج أيضاً في « باب من تجب عليه الجمعة » بسنده الى ابن عمر عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « على كل محتمل وراح الجمعة ، وعلى من راح الى الجمعة الفسل » . وأخرج أيضاً بسنده الى الشافعي عن ابراهيم بن محمد ، حدثني سلمة بن عبد الله الخطمي ، عن محمد بن كعب انه سمع رجلاً من بني وائل يقول : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « تجب الجمعة على كل مسلم الا على امرأة أو صبي أو مملوك » .

قلت : قد تقدم الكلام على جهالة الصحابي بما يفني عن عادته .

وهذه الاحاديث مخرجة في كثير من كتب الحديث ، وسكوت البيهقي على ما سكت منها دليل على انتفاء المطاعن على آسانيتها لما جرت به عادته من التثبت والنقد ، وجموعها مع ما تقدم من الأدلة يقتضي الوجوب اقتضاء قوياً ، وانها فرض على الاعيان . وقد قال ابن القيم رحمه الله : أجمع المسلمون على ان الجمعة فرض عين ، الا قولاً يحكى عن الشافعي انها فرض كفاية ، وهو غلط عليه ، ونحوه ذكره في « البحر » اذا عرفت ذلك ، فلها عند الجمهور خمسة شروط في كل منها خلاف نشير اليه ان شاء الله تعالى :

الشرط الاول - الامام الاعظم : واليه ذهب المعتزلة وأبو حنيفة ، واحتجوا على ذلك بأدلة :

اولها - حديث جابر وأبي سعيد وأبي هريرة المشار اليه أولاً ، وفيه : « وله امام عادل أو جائز » ، فلما ذم النبي صلى الله عليه وآله وسلم تاركها بشرط أن يكون له امام علم ان الامام شرط في وجوبها ، واذ ثبت أنه شرط في وجوبها ثبت انه شرط في صحتها لانها متى صحت وجبت .

ثانيها - حديث : « أربعة إلى الولاية الحد والجمعة والنيء والصدقات » .

ثالثها - اجماع أهل البيت على اشتراطه حكاية المؤيد بالله ، ثم اختلفوا ، فقالت المعترة : لا بد أن يكون الامام عدلاً ، وحملوا ماورد من قوله : « وأو جائر » على كونه جائراً في الباطن تنبيهاً على أن الامام لا يراعى باطنه ، وسواء كان في الباطن عادلاً أو جائراً ، هكذا ذكره القاضي زيد . وقال أبو حنيفة : لا فرق بين العادل والجائر في الاشتراط عملاً بظاهر الحديث .
وأجيب عن الأول بوجوه :

أحدها : أن المراد بالامام في الحديث إمام الصلاة اذ هو المجمع على اشتراطه لصحة الصلاة ، ويؤيده انه لا امام في حياته صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد قال في حياته أو بعدها وله امام ولا امام في حياته الا امام الصلاة . واعترض بأن وصفه بالعدل والجور يدل على انه الامام الأعظم . وأجيب بأن الامام الأعظم ومن يلي من قبله هو الذي يكون امام الصلاة غالباً ، فخرج الكلام مخرج الثالب . وقد يقال : لا فائدة لوصفه بهما من حيث كونه امام الصلاة بل المناسب وصفه بنحو البر والفاجر ، كما ورد في امام الصلاة على أن زيادة : « في حياته أو بعد مماتي » في رواية جابر هي ضعيفة .

ثانيها : ان جعله شرطاً في الوجوب أو في الصحة مبني على كونه من الاحكام الوضعية التي نصها الشارع علامة على الوجوب ، كالحول في وجوب الزكاة والاستطاعة في وجوب الحج ، ولا بد من قيام الدليل على جعل الشارع وجوب الحكم مترتباً على ذلك الشرط ، كحديث : « لا زكاة في مال حتي يحول عليه الحول » وقوله تعالى : « من استطاع اليه سبيلاً » وليس في منطوق الحديث أن الجمعة لا تجب عند فقد الامام أو لاتصح مع عدمه ، وانما يدعى ذلك من مفهومه . وقد ثبت في الأصول انه لا يحتاج بالمفهوم متى كان محتملاً لتغير المعنى المراد ، وبيان احتماله لتغير المدعى أن يقال مفهوم الحديث التأكيد لوجوب الجمعة من اوله ، ألا ترى الى قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « في يومي هذا في شهري هذا في عامي هذا الى يوم القيامة » يدل على استواء تلك الاوقات وما بعدهن من الأزمان الى يوم القيامة ، فلولا ارادة البالغة والتأكيد بذكر كل واحد منها منفرداً لكفى فيه صيغة عامة ، وكذا قوله في حياته أو بعد مماتي ، على تسليم صحتهما على انه لا يتخلو ترك الجمعة اما في حياته أو بعد مماته ، وكذلك استخفافها أو ججوداً لحقها ، اذ لا يتخلو حال تاركها من أحد الامرين غالباً ،

فلولا ان ذلك خرج مخرج التأكيد لتضمن كلامه صلى الله عليه وآله وسلم ما هو مصان عنه من اللغو ، وكذلك قوله : « وله امام عادل أو جائر » لان الزمان لا يخلو عن أحدهما ، فيكون خارجاً مخرج التأكيد لا يخرج الاشتراط . وقد يقال في تقرير كونه شرطاً في الصحة ثبت بالاستقراء أن ماوجب في العبادة كان شرطاً فيها ، وقد قيل : انه الغالب ، أشار اليه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح الحديث الثالث من « باب فضل الجماعة » . ويحاج بأنه مبني على تسليم الوجوب المدعى ، وهو محل النزاع كما عرفته .

وعن الثاني : بأن الحديث ضعيف اذ لم يوجد له اسناد متصل . وقد نقل ابن عبيد البر في « التمهيد » انه ذكر عن الحسن وعبد الله بن محيرز ومسلم بن يسار انهم قالوا : « الجمعة والزكاة والحدود والفيء والحكم الى السلطان » كذا رواه موقوفاً عليهم بصيغة التمرير ، وإذا ثبت ذلك عنهم فهو من مواضع الاجتهاد وليس فيه حجة . وعلى تقدير رفعه فعناء المتبادر أن يكون متعلق الجار والمجرور ولايتها وعيبتها والامر بها الى الأئمة لاصحتها ووجوبها ، لاسيما الزكاة اذ لا يسقط وجوبها في غير زمن الأئمة ، ولا يجوز تفكيك النظم والتلون في تقدير المتعلق بأن يقدر في بعضها الصحة أو الوجوب وفي بعضها الولاية .

وعن الثالث : بأن الاجماع المدعى ان كان المراد به بين قدماء أهل البيت ولو حدث بينهم خلاف من بعد ، فيدفعه ما ذكره الامام أحمد بن عيسى في « الامالي » ولفظه : ان الذي يجب من ذلك مع الامام العدل التقي الزكي المقتدى به ، وان كنت لا أقدم على من دخل في ذلك وعمل به لاختلاف الرواية فيه عمن يوثق به فكأنه موضع رأي ، وأني لأدين فيه الا مع امام الهدى هذا رأيي ومبلغ علمي ، فكلامه مشعر بأن المسألة اجتهادية وان ذلك رأيه فيها ولم ينسك على من خالفه ، ولو ثبت عنده اجماع أهله لما ساع له اطلاق هذه العبارة .

وروى الباقر أن علياً عليه السلام صلى خلف عثمان اثنتي عشرة سنة ذكره في الشفاء : « وأما علي بن أحمد بن عيسى » ، واشتهر عند العلماء أن الحسن والحسين كانا يصليان خلف معاوية ولا ينقد الاجماع بخروج هؤلاء . وما روي عن زيد بن علي والقاسم والنفس الزكية من تأييم من حضر الجمعة مع أئمة الجور ، وعن الباقر والصادق من المنع من ذلك من غير تأييم ، فقد عرفت أن المسألة ظنية قطعاً عند من له خبرة بأساليب الاستدلال ، فإذا صح عنهم ذلك فلا وجه للانكار على من خالف في الظنيات مسترجحاً لما ذهب اليه . والا أدى الى تخطئة من

ذهب الى خلافة من أهل البيت ، كما سنذكره . على أن لهم فيما ذهبوا اليه من المنع والتأنيب محامل كأن يكون المصلي خلف الجورة ممن يعتقد تحريم ذلك ، وانما فعله طمعاً في دنياه ورغبة في مدهانتهم لاسيما إذا ضم الى ذلك عدم اعادة الصلاة ، فيكون قاطعاً لها ، وقد أشار الى هذا المنصور بالله عبد الله بن حمزة ، وأولئك قصدوا بالمتع حضور الجمعة مع قوم من الأئمة بلغوا حد الكفر بما ظهر منهم من الاستهانة بالذين كالوليد بن يزيد ويزيد بن معاوية أو أن ذلك في وقت امام حق دعا الى الخروج معه لجهاد أئمة الجور ، فيكون المقيم معهم آثماً لتركه ما يجب عليه من الخروج مع إمام الحق . على أن كلام الامام زيد بن علي فاسيأتي آخر الجنائز صريح في نفي وجوب السعي الى أئمة الجور لا غير . ولفظه : وسألت زيد بن علي عن السعي الى الجمعة ، فقال : ليس يجب عليك السعي الى الأئمة الفسقة انما يجب عليك أن تسعى الى أئمة الهدى . اهـ .

ففي رواية التأنيب عنه بعد لخالفته هذه الرواية الصحيحة عنه وسقوط الوجوب محمول على ما يناسبه من تلك المحامل السابقة . وأما ما فعله الامام زيد بن علي من اعادته للصلاة العيدين ، فقد ذكر أحمد بن عيسى عن جده زيد عليه السلام انه انما اعادها لانهم أذنوا لها وأقاموا اتباعاً لما روي في ذلك عن معاوية ، وانما فعله معاوية جهلاً وغلطاً ، وان كان المراد بدعوى الاجماع من أهل البيت على عمومهم فغير صحيح اذ قد ثبت خلاف المهدي محمد بن الطاهر والأمير الحسين والامام يحيى بن حمزة والسيد الامام محمد بن ابراهيم الوزير ، وقد نازع هؤلاء في ثبوت الاجماع من العترة على ذلك ، ولو صح لهم ما خالفوه اذ لا يستجيزون مخالفة اجماع العترة . ومن حقق البحث في ذلك الحسين بن المنصور بالله القاسم بن محمد رحمه الله في رسالة له .

واعلم أن الاصرار على ترك الجمعة لعدم وجود من كملت فيه شروط الامامة المعتبرة عند الاصحاب يؤدي الى هدم ركن من أركان الشريعة التي تطابقت عليها النصوص كتاباً وسنة ، وورد الوعيد الشديد على من تهاون به بمجرد تخيل ذلك الوصف شرطاً مخصصاً لصريح الآية ، مع ما عرفته من عدم انتباهه بما لا يبقى معه عند من تمسك بالانصاف شك ولا ريب . ويؤدي أيضاً الى أن يمضي جميع عمره محروماً من هذه الفضيلة مرتكباً للخطر في رد ما جاءت به الأوامر والروايات بتخمينات عليية ، بل يمضي عليه أسلافه قرناً بعد قرن ،

وبأنّي من بعده بطناً بعد بطن ، وتلك السنة الحمديّة مئة في اكفانها مهانة بين لداتها واقراها ، اذ الشروط التي اعتبروها في الامام لم تجتمع في القائمين بعد أمير المؤمنين الا في العدد اليسير في جهات حقيرة محصورة ، فكيف بالسواد الاعظم الذين ملؤوا البسيطة شرقاً وغرباً ما بين رعاة ورعية منذ زمن النبوة الى الآن ، فما هذه الاخوية فضيلة وزلة شنيعة .

ولما تنبه لذلك بعض المقيدين ^(١) بالمذهب ذكر في بعض تمايلقه على « الازهار » عندقول مؤلفه : واليه وحده اقامة الحدود ... الخ ما لفظه : وأما في غير وقته فلن صلح الى قوله : وكذلك الجمعة ، فان الآية تقتضي قيامها مع عدمه ، وأما حديث « أربعة الى الأئمة » فالراد مع وجودهم ومع عدمهم يجب على المسلمين ما يجب على الامام في جميع الاحكام . اه .

وقال بعض ^(٢) سادات أهل البيت: ظاهر الحديث مع أبي حنيفة في وجوب الجمعة مع الامام الجائر . وأما قول أصحابنا أن امامة الجائر لا تصح فليس فيه ما يمنع من وجوب الصلاة معه مع عدم صحة امامته ، كما لو نص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك نصاً صريحاً لا يحتل التأويل فانه يسمى اماماً في اللغة ، قال الله تعالى : « قاتلوا أئمة الكفر » فما الموجب للتأويل وهذا قوي جداً على تقدير صحة الحديث ، والله أعلم .

الشرط الثاني - اعتبار المصرو : وهو مذهب زيد بن علي والباقر والمؤيد بالله وأبي حنيفة وأصحابه . والحجة فيه ما أخرجه البيهقي ، قال : أخبرنا أبو طاهر الفقيه ، أنبأنا أبو عثمان البصري ، نا محمد بن عبد الوهاب ، ثنا يعلى بن عبيد ، ثنا سفيان ، عن زيد ، عن سعد ابن عبيدة ، عن أبي عبد الرحمن ، قال : قال علي رضي الله عنه : « لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع » . قال السيد الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير : هذا الأثر ثابت عن علي عليه السلام ، أخرجه ابن أبي شية في « مصنفه » ورواه في « الجامع الكافي » وصححه ابن حزم . اه .

وقد روي مرفوعاً ولا يصح ، وفسر أبو حنيفة المصرو بأن يكون فيه سلطان وسوق

(١) هو السيد العلامة أحمد بن علي التامري رحمه الله . اه . منه .

(٢) هو السيد العلامة الكبير محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله ذكره في رسالة له في الجمعة . اه .

قائم وجامع ومنبر ونهر جار . واحتجوا بأن قوله تعالى : « إذا نودي للصلاة » الآية بجملة ، ومن يانها إقامتها في المدينة وهي مصر جامع .

قال في « نهاية المجتهد » بعد أن ذكر اختلاف العلماء في اشتراط الامام والمصر والمسجد : والسبب في اختلافهم هو الاحتمال المنطوق الى الأحوال الثلاثة التي اقترنت بهذه الصلاة الى أن قال : والسبب في اختلافهم هو كون بعض تلك الأحوال أشد مناسبة لأصحاب الصلاة ، ولذلك اتفقوا على اشتراط الجماعة إذ كان معلوم من الشرع أنها حال من أحوال الجمعة ، ولم ير مالك المصر والسلطان شرطاً لكونه غدير مناسب لأحوال الصلاة ، ورأى المسجد شرطاً لكونه أقرب مناسبة ، ثم قال : ولو كانت هذه شروطاً في صحة الصلاة لما جاز أن يسكت عنها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقوله تعالى : « لتبين للناس ما نزل إليهم » . اهـ .

وقد ظهر من كلامه أن الأمور المقتنة بصلاة الجمعة التي هي تسمى صلاة حقيقة ، وهي ركعتان فقط أمور ستة : الجماعة والخطينان والمسجد والمصر والوطن والامام ، والذي وقع بياناً لمجمل الصلاة الركعتان فقط ولا يدخل في مسمى الصلاة غيرهما ، والمشرط لما عداها مفتقر إلى دليل من خارج، والظاهر من كلام الامام أن المصر شرط في الوجوب لا في الصحة وهو ما أراده الامام عليه السلام بقوله : « لا تجب إلا على أهل الأمصار ، ومن كان خارج المصر لا يجب عليه الحضور ، ويكون الراد من قول علي عليه السلام : « ولا الجمعة » في الوجوب وأما صحة فعلها من كان خارج المصر وإحراز فضيلتها وسقوط الظاهر بها فلا كلام فيه أخذاً من مفهوم عبارته ، وقد أوضح ذلك بعض تراجم الحديث ولفظه : قد رويت آثار كثيرة في إقامة الجمعة في أول الإسلام وفي أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي زمن الخلفاء فلا سبيل الى جعلها الجواز في القرى ، وتبقى المنازعة في وجوبها عليهم لا غير ، مع أنها تسقط الظاهر عنهم إذا صلوا الجمعة ، وأما من لا يميزها في القرى ومنع من إقامتها فيها فلا أعلم له وجهاً يسوغ مع كثرة الآثار في ذلك ، وعدم انكار الصحابة والتابعين لذلك ، فقد ورد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى قرى عربية أن يصلوا الجمعة واليدين ، وروي أنه أمر عمرو بن حزم أن يصلي العيين بأهل نجران وجمعة أهل جوائي في قرية صحيحة مخرجة في الصباح ، وكانوا لا يستبدون بأمر الشرع دونه صلى الله عليه وآله وسلم ، فالأشبه أنهم لم يقيموها إلا بأمره صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم مع أن إقامتها لانتفني عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، فافتره كأمره ، وجمعه في قرية بني سالم صحبة ، وجمعة مصعب وأسعد في قرية صحبة ، وكانت المدينة إذ ذاك كلها قرى صغار أو اسم الوادي كله المدينة ، ولم تحصر إلا بعد هجرته صلى الله عليه وآله وسلم بزمان على ما يقول الخالف ، فانه احتج بيوم نزول الجمعة وتوافر الناس واجتماع البيوت وذلك بعد زمان لاقتها في غير ذلك المكان ، وكان أهل الاسكندرية ومدائن مصر ومدائن سواحلها يجمعون على عهد عمر بن الخطاب وعثمان بأمرهما ؛ حكاة الليث بن سعد وفيها رجال من الصحابة ، وسئل عمر عن الجمعة في القرى بين مكة والمدينة ، فقال : نعم إذا كان عليهم أمير فليجمع . وكتب عمر بن عبد العزيز الى عدي بن عدي أنظر كل قرية أهل قرار ليسوا بأهل عمود ينتقلون فأمر عليهم أميراً ثم مره فليجمع بهم .

وروى البيهقي بإسناد حسن أن أبا هريرة كتب الى عمر يسأله عن الجمعة - وهو بالبحرين فكتب اليهم أن جمعوا حيث ما كنتم . قال البيهقي بعد ما حسنه : وهو الذي يأتي على طريق السنن ، فان أبا هريرة كتب اليه في الجمعة في القرى بمسائر البحرين ، وقد كانت جمعة جوائ قبل ذلك فلا أدري أكانت قد تمطت في أيام الردة في زمن أبي بكر وبعد ذلك أم كتب اليه بالاقامة في باقي قرى البحرين ؟ . فاجابه أن جمعوا حيث ما كنتم . وهذا ظاهر الكتاب ، فان ظاهره أنه يصلي حيث ما كان من جمع وإفراد ومسافر إلا أن المنفرد والمساكن الذي ليس بقار خراجاً بالاجماع والمسافر أيضاً نحو ذلك ، وبقي الباقي كله على الظاهر في المكان والعدد ، فصح الجمعة في أي قرية كانت محلاً للاستيطان بثلاثة على مذهب الأوزاعي ، وهو ظاهر الآية لأنها خطاب للجمع ، وأقله ثلاثة إمام ومأمومان ، واختاره ابن المنذر من أصحابنا ، ولا ينبغي ترك ظاهر الآية إلا بدليل ، ولا دليل يعتمد في ذلك إلا مفهومات بعيدة وتقدير احتياط لاسقاط الفرض تكاد تخالف الظاهر فالذي ينبغي القطع به أن الجمعة في القرى جائزة بالاجماع ، وخلاف من خالف في عدم جوازها لا يلتفت اليه ، ويرد الخلاف إلى أنها هل تجب عليهم أو لا ؟ والاحوط وجوبها ، والرخصة متجهة في اسقاطها عنهم هذا ما يتجه عندي ، والعلم عند الله . اهـ . كلامه وهو جيد نفيس ، ويؤيد ما ذكره من الرخصة لمن كان خارج المصر من لا يبله النداء مارواه في « جمع الزوائد » عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم : « خمسة لا جمعة عليهم : المرأة والمسافر والعبد والعبي وأهل البادية » رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه إبراهيم بن حماد ضعفه الدارقطني .

قلت : وهو منجبر بعمل الصحابة .

في « سنن البيهقي » عن أنس بن مالك أنه « كان يأتي من الزاوية على فرسخين من البصرة يشهد الجمعة ، وأحياناً لا يشهدها » . وروى بإسناده إلى الشافعي ، قال : وقد كان سعيد ابن زيد وأبو هريرة يكونان بالشجرة على أقل من ستة أميال فيشهدان الجمعة ويدعاهما . قال : وروى أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان على ميلين من الطائف فيشهد الجمعة ويدعها . اهـ .

والمراد بالبادية في حديث أبي هريرة ما ذكره الشيخ تقي الدين في شرح حديث : « لا يبيع حاضر لباد » ما يشمل القرى وغيرها ، وذكر في « النهاية » : أن البادية تختص بأهل العمدة والخيـام دون أهل القرى والمدن . ويتعلق بهذا قوله عليه السلام : « فإن كان يسمع النداء وجب عليه الحضور » - يعني بمن كان خارج المصر - . وقد أورد البيهقي في باب وجوب الجمعة على من كان خارج المصر ، في موضع يبلغه النداء « أدلة تقتضي الوجوب » . منها عن عائشة قالت : « كان الناس يتناوبون الجمعة من منازلهم ومن العوالي » ، قال : رواه البخاري ومسلم . وعن عبد الله بن عمرو ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الجمعة على من سمع النداء » قال : وله شواهد ثم ساقها . وعن ابن عباس موقوفاً « من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر » ورواه أيضاً بسند آخر مرفوعاً وسكت عليه ، قال أبو عبد الله الحاكم : هذا حديث رفعه هشيم بن بشير وقرآد^(١) أبو نوح عبد الرحمن بن غزوان عن شعبة ، وهما ثقتان ، والطريق إليها صحيح فلا يضرهما من خلفها في رفعه . اهـ . وروى البيهقي أيضاً نحوه عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً وموقوفاً .

الشرط الثالث اعتبار العدد : فذهب المؤيد بالله وأبو طالب وأبو حنيفة أن أقل ما يجزئ : الإمام وثلاثة . قال في « البحر » : إذا التزمه صلى الله عليه وآله وسلم الاجتماع فيها كشف أن مخاطب بقوله تعالى : « فاسمعوا وألقوا ثلاثاً » . قال في « المنار » : وهو

(١) مراد بهم القاف وراء مخففة ، ذكره في « المعنى » . اهـ . منه .

الذي تسكن النفس اليه . وروي عن أبي يوسف ، وهو مذهب أبي ثور والاوزاعي أنهم اثنان مع الامام إذ هو داخل في الخطاب فصاروا جماعة . وهو الذي جنح اليه من تقلنا عنه سابقاً من الشافعية . ويؤيده ما أخرجه أبو داود والبيهقي عن طارق بن شهاب ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « الجمعة حتى واجب على كل مسلم في جماعة الأربعة... » الحديث ، وقد تقدم مقاله البيهقي انه مرسل جيد ، وله شواهد الا أن زيادة في جماعة لم تكن في تلك الشواهد .

قال ابن رسلان في « شرح سنن أبي داود » : قال السبكي : ان صح أن طارقاً لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو مرسل صحابي وهو حجة . وبه قال النووي في « الخلاصة » . وقد رواه الحاكم عنه بإسناد صحيح على شرط الشيخين ، عن أبي موسى الاشعري فاندفع الارسال . اهـ . وقواه ابن كثير . ويؤيده ما أخرجه مسلم من هم النبي صلى الله عليه وآله أن يحرق على المتخلفين عن الجمعة بيوثهم ، وهو دليل وجوب الجماعة فيها ، وأقل ما يطلق عليه اسم الجماعة ثلاثة فصاعداً . وأما الاثنان فما فوقهما جماعة فخاص بما عدا الجمعة توسعة من الله تعالى لتكررها في جميع الايام . وعند الشافعي وعمر بن عبد العزيز أن أقلها أربعون . وحجتهم ما وقع من تجميع أسعد بن زرارة في حرة بني بياضة ، وفيه قلت له : كم كنتم يومئذ ؟ قال : أربعون . قال الخطابي : وذلك أن هذه الجمعة كانت أول ما شرع من الجمعيات فكان جميع أوصافها معتبرة فيها ، لأن ذلك بيان للمجمل واجب . وبيان للمجمل الواجب واجب . وأجيب عنه بما ذكره السيد محمد بن ابراهيم بأنه انما يصح ذلك لو لم يصدر منه عليه السلام كلام فيه بيان ، وأما مع الكلام فهو بين من الفعل ، وقد بلغ قول الله تعالى : « إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا » . وهذا عام والعام ليس بمجمل ، وقد عرفنا ببيان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ماهية الصلاة وإنما بقي معرفة كيتها ، وبعد نزول الآية قد ظهر بيانه أنها ركعتان . اهـ . وما عداها ليس داخل في البيان حتى يكون واجباً وقد تقدم نحوه عن « نهاية المجتهد » . قل في « النار » : لم يدل دليل على المدد « وما كان ربك نسياً » . وأقل ما وقع من فعله صلى الله عليه وآله وسلم أو تقريره لو صح لا ينفي مادونه ، فتخصيص الثلاثة من الأربعة من الاربعين ونحو ذلك تحسم ، والشرط للجماعة والاثنان فما فوقهما جماعة ، والله أعلم . اهـ .

الشرط الرابع - الوقت : وقد تقدم أول الباب الكلام عليه مستوفى .

الشرط الخامس .. الخطبتان : وقد تقدم الكلام أيضاً على وجوبهما وعدم اشتراطهما، فالما المسجد فقد سبقت الإشارة الى ما نقل من تجميعهم قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حرة بني بياضة ، وجمعه صلى الله عليه وآله وسلم في ديار بني عوف ، وما أمر به الخلفاء من التجميع في كثير من البلدان ، ولم يكن ذلك في مسجد ، فدل على عدم اشتراطه . وأما الوطن عند من لم يشترط المصر فليس شرطاً في صحة ولا وجوب لتجميعه صلى الله عليه وآله وسلم في سفر وخجل على قوس ، كما أخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » عن ابن جريج ، وأخرج نحوه أيضاً عن عمر بن عبد العزيز من فعله على أن من لم يشترطه في مقام النع . والدليل على مدعيه وتمسكه بفعله صلى الله عليه وآله وسلم حيث صلاها عند نزول الامر بها في وطنه فيه ما عرفت سابقاً .

قال زيد : ولا تجب الجمعة على عبد ، ولا على مريض ، ولا على امرأة ، ولا على مسافر .

قد تقدم قبل هذا ما أخرجه البيهقي وغيره مما يدل على سقوط الوجوب على هؤلاء الأربعة ، وقد وقع في بعضهم خلاف .

أما العبد ، فقالت طائفة : هي واجبة على العبد الذي يؤدي الضريبة ، منهم الحسن البصري وقتادة . وقال الاوزاعي : اذا كان خارجاً فأدى ضريبته فمليه الجمعة . وقال بعضهم : هي عليهم كالأحرار الا اذا منهم السادة . وقال أكثر أهل العلم : ليس على العبيد الجمعة ، وهو مذهب الأئمة من أهل البيت . وقال به مالك وأهل المدينة والثوري والشافعي وأحمد واسحاق وأبو ثور . وروي عن عطاء والشعي وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري أيضاً لخروجه عن العموم بالدليل الخاص كما تقدم ، وحكم المكاتب والمذبر والفقن واحد .

وأما المريض والمسافر فلحديث جابر السابق ، وفي حديث طارق بن شهاب في المريض وهو من كان يخشى بالسير إليها ، أو بالوقوف قدرها زيادة الضرر ، وفي حكمة الأعمى ولو وجد قائدأ قياساً على المريض بجامع الحرج ، وقيل : ان وجد قائدأ وجب لمعوم التكليف وعدم العذر ، وكذا المقعد إذا وجد من يحمله .

وفي المسافر أيضاً ما أخرجه محمد بن منصور في «الامالي» قال : «نا عباد بن يعقوب ، عن ابراهيم بن يحيى ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي عليه السلام قال : «لا تجب الجمعة على من صلى ركعتين ، يقول : ليس على المسافر الجمعة» . وفي «الجامع الكافي» قال محمد : بلغنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «انه قام بين الركن والباب يوم التروية في حجة الوداع في يوم الجمعة حين زالت الشمس ، فوعظ وذكر ، وقال : انا نصلي الظهر بمنى فمن استطاع منكم أن يصلي الظهر بمنى فليفعل ، وصلى رسول الله صلى الله عليه وآله له . ومعناه في حديث جابر الطويل المتفق عليه المشتمل على حجة

وفي مجموع ما ذكر ما يفيد تخصيصه من عموم الآية ونحوها ، وهو مذهب المعتز ، وقال به : ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وطاووس وعطاء ومالك والثوري وأحمد واسحاق والشافعي . وروي من فعل أنس وعبد الرحمن بن سمرة . وقل الزهري : اذا سمع الأذان فليشهد الجمعة . والمسافر يحتمل أن يراد به من هو مبائر للسفر في حاله ، فملى هذا يجب على من زل بمقدار الصلاة ، وهو مذهب اتمام والمهادي وأبي العباس والزهري والنخعي ، وهو الانسب بحكمة التخصيص لحصول الحرج ، ولا حرج في الاغلب الا في حق المبائر دون النازل لمسافاته المقيم في عدم اشغال السفر ، ويحتمل أن يراد بالمسافر من له حكم السفر ، فيدخل فيه من كان نازلاً وقت إقامتها فلا تجب عليه الجمعة . قيل : وهو مذهب زيد بن علي والناصر والباقر والامام

وأما المرأة فقال الخطابي : أجمع الفقهاء على أن النساء لا حجة عليهن . ونقل ذلك عن ابن المنذر ، وقال : اجمعوا على انهن إن حضرن الإمام فصلين معه ان ذلك يجزئ عنهن . وقال الشافعي : انه يستحب للمجائز حضورها باذن الزوج لحديث : «لا تنعوا أماء الله مساجد الحرام» . وروي عنه في «البحر» انقول بالوجوب ، وهو خلاف ما صرح به أصحابه وكل من أجمع على أنها لا تجب عليهن أراد قبل الدخول فيها بالاحرام .

ورد من اعذار الجمعة الخوف فيها أخرجه البيهقي بسنده الى ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «من سمع المنادي فليمنعه من اتباعه عذر فلا صلاة له . قالوا : وما العذر ، قال : خوف أو مرض ، ومن ذلك المطر والطين والدخض لحديث

البخاري ومسلم عن ابن عباس انه قال لمؤذنه في يوم مطير : « اذا قلت : أشهد أن محمداً رسول الله ، فلا تقل حي على الصلاة ، قل : صلوا في بيوتكم » . قال : فكان الناس استبكروا ذلك فقال : قد فعل ذا من هو خير مني ان الجمعة عزمة واني كرهت أن أخرجكم قمشون في الذي ينظر بركة الطين والمطر . وأخرج الشيخان أيضا عن عبد الله بن الحرث ، قال : « خطبنا ابن عباس في منصرفه على يوم ذي رذغ ، فلما بلغ المؤذن حي على الصلاة أمره أن ينادي الصلاة في الرجال ، فنظر القوم ورفعوا على بعضهم الى بعض ، فقال : كأنكم انكرتم هذا قد فعل هذا من هو خير مني ، وانها عزمة » . وفي رواية : « في يوم ذي رذغ » وهو الوحل الشديد وكذلك الردغ . وفي رواية عند مسلم : خلا في القصور « وكرهت أن تمشوا في الدحض والزلل » . اهـ .

وهما بمعنى الزلق . وارتدغ - بفتح الراء واسكان الدال المهملة وفتحها وبالنون المعجمة - : الطان والوحل (١) . بالزاي - مكان الدال بمعناه ، وقيل : المطر الذي يدل الأرض . الحمد محمد بن محمد المؤيد (ابن) .

وأخرج البيهقي في « سننه » بسنده الى أبي المليلح عن أبيه انه « شهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم مطير ، فأمر مناديه ينادي إن الصلاة في الرجال » . قال سعيد (٢) : وحدثنا صاحب لنا انه سمع أبا المليلح يقول كان ذلك يوم الجمعة . وأخرج أيضاً عن أبي المليلح عن أبيه « أنه شهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم يوم الجمعة ، فأصابهم مطر زمن الحديبية لم يتدل أسفل نعالهم ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلوا في رحلهم » . وخالف مالك في ذلك محتجاً بأن الحديث ورد في سفر ، وهو من الاعذار التي قام عليها الدليل . وأجيب بأن المذتر في ترك الجماعة في السفر عذر في تركها في الحضر ، والجمعة كالجماعة ولا سيما عند القائلين بوجوبها على المسافر .

(١) الزَّلْل : ويرك : الضيق الرقيق ترتطم فيه الدواب . اهـ . « فاموس » .
(٢) سعيد هذا هو ابن عروبة مذكور في سند الحديث في « سنن البيهقي » . اهـ .

باب صلاة العيدين

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
« انه كان يصلي بالناس في الفطر والاضحى ركعتين ، يبدأ ثم يكبر
ثم يقرأ ، ثم يكبر خمساً . ثم يكبر أخرى ، فيركع بها . ثم يوم في
الثانية ، فيقرأ ، ثم يكبر أربعاً ، ثم يكبر أخرى ، فيركع بها فذلك
اثنتا عشرة تكبيرة ، وكان يجهر بالقراءة ، وكان لا يصلي قبلها ولا
بعده شيئاً .

روى السيوطي في مسند علي عليه السلام من « جمع الجوامع » ما لفظه : عن جعفر بن
محمد ، عن علي « انه جهر بالقراءة في العيدين وصلاة الاستسقاء ، وصلى قبل الخطبة وكبر
سبعاً وخمساً » . أبو العباس الأصم في حديثه . وأخرج المؤيد بالله في « شرح التجريد » ما لفظه :
أخبرنا أبو العباس الحسيني ، قال : أنا أبو أحمد الغناطي ، قال : نا اسحاق بن ابراهيم الصنعاني ،
عن عبد الوزاق ، عن ابراهيم بن محمد ، عن جعفر ، عن أبيه ، قال : « كان علي يكبر في
الفطر والاضحى في الاولى سبعاً ، وفي الثانية خمساً ، ويصلي قبل الخطبة ، ويجهر بالقراءة ،
وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان يفعلون ذلك » . وأخبرنا
أبو العباس الحسيني ، قال : أنا أحمد بن خالد ، قال : نا جعفر بن محمد بن حرب الطحان
الكوفي ، قال : نا محمد بن تسنيم الحضرمي ، قال : نا محمد بن عبد الحميد العجلي ، عن سيف
ابن عميرة ، عن أبان بن تغلب ، عن جعفر بن محمد ، قال سمعته يقول : « كان علي يكبر في
العيدين كليهما اثنتي عشرة تكبيرة ، يكبر ثم يقرأ بأمر القرآن وسورة ، ثم يكبر سبعاً ، ثم يركع

بأخراهن ، ثم يقوم فيقرأ بأم القرآن وسورة ، ثم يكبر خمساً ويركع بالخمسة . قال في «التخريج» : وفي هذين الاسنادين إلى جعفر بن محمد من لا أعرفه . اهـ . وفيه أيضاً إرسال لكنه بصيغة الجزم ، وهو معمول به على الأصح .

وفي «جمع الزوائد» عن الوليد بن سريع مولى عمرو بن حريث ، قال : «خرجنا مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في يوم عيد، فسأله قوم من أصحابه ، فقالوا يا أمير المؤمنين ما تقول في الصلاة يوم العيد قبل الصلاة وبعدها ؟ فلم يرد عليهم شيئاً ، ثم جاء قوم فسألوه كما سأله الذين كانوا قبلهم ، فما رد عليهم حتى اتينا إلى الصلاة ، فصلى بالناس فكبر سبعاً وخمساً ، ثم خطب الناس ثم نزل فركب ، فقالوا : يا أمير المؤمنين هؤلاء قوم يصلون ، قال : فما عسيت أن أصنع سألتهموني عن السنة إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها ، فمن شاء فعل ومن شاء ترك ، أنروني أمتنع قوماً يصلون فأكون بمنزلة من منع عبداً إذا صلى » رواه البزار ، وقال : لا يروى عن علي إلا بهذا الاسناد .

قلت : وفيه من لم أعرفه . اهـ .

وجه مطابقته لحديث الباب أن في كل منها اثنتي عشرة تكبيرة إلا أن رواية الأصل ناظرة إلى تكبيرة الافتتاح ، ورواية «شرح التجريد» بدونها ، وهي رواية أيضاً عن زيد بن علي ، حكاهما في «المنهاج» ، فمع صحتها يشبه أن يكون الصواب في قوله في حديث الأصل : «ثم يكبر خمساً ثم يكبر سنأ» وبها تطابق الروايات عن علي عليه السلام الروية في «شرح التجريد» و«جمع الزوائد» . وفي «المجمع» أيضاً عن عبد الرحمن بن عوف ، قال : «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تخرج له العترة في العيدين حتى يصلي اليهيا ، وكان يكبر ثلاث عشرة تكبيرة ، وكان أبو بكر وعمر يملآن ذلك » رواه البزار ، وفيه الحسن ابن حماد البجلي ولم يضعفه أحد ولم يوثقه . وقد ذكره المزي لتتميم ، وبقية رجاله ثقات .

وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «كان يكبر اثنتي عشرة تكبيرة ، في الأولى سبعاً ، وفي الأخرى خمساً ، وكان يذهب في طريق ويرجع في آخر » رواه الطبراني في «الكبير» وفيه سليمان بن أرقم وهو ضعيف .

قلت : أخرجه البيهقي عن ان عباس « في التكبير سبع في الأولى وخمس في الأخرى من فعله » ، وقال : هذا اسناد صحيح .

قال في « المجمع » : وعن أبي واقد الليثي وعائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس يوم الفطر والأضحى ، فكبر في الركعة الأولى سبعاً وقرأ : « ق والقرآن المجيد » ، وفي الثانية خمساً وقرأ : « اقرب الساعة وانشق القمر » .

قلت : حدث أبي واقد في « الصحيح » منه القراءة خالية عن التكبير ، وحدث عائشة رواه أبو داود وغيره خلا القراءة : رواه الطبراني في « الكبير » وفيه ابن لهيعة وفيه كلام . ١ هـ .

وفي « تلخيص ابن حجر » روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم « كان يكبر في الفطر والأضحى ، في الأولى سبعاً وفي الثانية خمساً » أخرجه الترمذي وابن ماجه والدارقطني وابن عدي والبيهقي من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، عن أبيه ، عن جده قال : وقد قال البخاري والترمذي : إنه أصح شيء في هذا الباب ، قال : ورواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : وصححه أحمد وعليه البخاري فيما حكاه الترمذي ، قال ورواه من حديث عائشة . ١ هـ . وأخرج حديث عمرو بن شعيب محمد بن منصور في « الأمالي » . قال في « التخریج » : وسنده حسن . وأخرج أيضاً فيها بسنده إلى ابن عمر ، قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في العيدين اثنتي عشرة تكبيرة ، سبعاً في الأولى وخمساً في الآخرة » . قال في « التخریج » : وهو في « شرح التجريد » بهذه الطريق ، وفي اسناده فرج بن فضالة ، وفيه مقال ، وقد وثق . ١ هـ .

وقل بعض شراح « سنن أبي داود » : واعلم أن أبا داود قبل هذه الأحاديث في هذا الباب كلها ولم يتكلم على واحد منها . وقال البيهقي : حدث عمرو بن شعيب في هذا الباب صحيح . وقال البخاري : ليس في الباب شيء أصح من حديث كثير بن عبد الله وبه أقول : وسماح خالد بن يزيد قدم من ابن لهيعة ، ومن سمع منه في القدم فهو أولى لأنه خلط بآخرة . ١ هـ . فلهذه أحد الصفات المروية في تكبير العيدين وغالبها يحتمل أن تكبيرة الإفتتاح منها ، ونسبه

جمهور الأصحاب الى زيد بن علي عليه السلام على ظاهر رواية الأصل ، ومثله في « المنتخب » عن الهادي ، وحصله المؤيد بالله لمذهبه أيضاً ، ويحتمل أنها خارجة عن تكبيرة الافتتاح ، ويؤيدها رواية « شرح التجريد » ونحوها حديث كثير بن عبد الله ، فقيه أن ذلك المددسوى تكبيرة الافتتاح ، ومثله حديث ابن عباس أنها ثلاث عشرة تكبيرة . وقد قال به أبو طالب وأبو العباس ، وهو وجه عند أصحاب الشافعي .

وقد روي عن علي عليه السلام صفة التكبير بوجه آخر ، ففي مسنده من « جمع الجوامع » ما نلفه : عن المارث عن علي أنه « كان يكبر في الفطر إحدى عشرة تكبيرة ، منها في الأولى وخمساً في الآخرة ، يبدأ القراءة في الركعتين ، وخمساً في الأضحية ؛ ثلاثاً في الأولى وثلثتين في الآخرة يبدأ بالقراءة في الركعتين » .

وفي حديث أبي واقد اللائي وعائشة السابق دليل لمن قال : إن القراءة بعد التكبير في الركعتين ، وهو مذهب الشافعي ومالك ، وهو في رواية عمرو بن شبيب المشار اليه سابقاً . وأورد البيهقي في « سننه » ما يدل على ذلك من حديث كثير بن عبد الله ، عن أبيه ، عن جده ، ومن حديث عائشة وسعد القرظ ، ومن فعل أبي هريرة وعمر بن عبد العزيز . وذهب الهادي والمؤيد بالله وأبو طالب الى تقديم القراءة على التكبير عملاً بظاهر الروايات السابقة في حديث الأصل ، وما رواه المؤيد بالله في « شرح التجريد » وقد يقال : هي موقوفة على أمير المؤمنين ، وفي حجة الأولين زيادة الرفع وهي أولى بالترجيح ، والله أعلم .

وقد روي عن أمير المؤمنين صفة أخرى ذكرها محمد بن منصور في « الأمالي » ولفظه : حدثنا محمد بن اسماعيل ، عن عبيد الله بن موسى ، عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن الحرث ، عن علي عليه السلام أنه : « كان إذا كبر يوم الفطر كبر تكبيرة ثم يقرأ بفاتحة الكتاب وسورة ، فإذا ختمها كبر بعدها خمس تكبيرات يركع بالخامسة ، ثم يقوم فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة ، فإذا ختمها كبر بعدها خمس تكبيرات يركع بالخامسة ، فذلك إحدى عشرة تكبيرة في الفطر ، وفي الأضحية يقوم فيكبر تكبيرة ، ثم يقرأ بفاتحة الكتاب وسورة فإذا ختمها كبر بعدها تكبیرتين يركع بالثانية ثم يقوم في الثانية فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة فإذا ختمها كبر بعدها تكبیرتين يركع بالثانية ، فذلك خمس تكبيرات في الأضحية » . قال في « التخریج » : واسناده جيد ، والحرث حديثه حسن وإن تكلم فيه فقد وثقه غير واحد . وقد عدا بن المنذر عن أهل العلم اثني عشر قولاً ، وقال : أصحابوا أكثرها قول من قال في الأولى سبعاً وفي الآخرة خمساً . قال : وبه أقول لحديث ابن عمر مرفوعاً . وروي عن

ابن عباس أن التكبير يوم الفطر وبوم النحر سبع تكبيرات وإحدى عشرة وثلاث عشرة كل سنة . وقول إنه سبع وتسع ، وقول إنه يكبر أربع تكبيرات قبل القراءة ثم يقوم في الركعة الثانية فيقرأ ثم يكبر أربع تكبيرات ثم يركع في الرابعة ، وقول إنه تسع في الأولى وخمس في الآخرة قبل القراءة وواحدة بعدها ، وقول إنها خمس تكبيرات في الأولى وفي الأخرى ثلاث سوى تكبيرة الركوع ، وقول إن التكبير في الميدين أربع كتكبيرة الجنائز ، وقول والمعدة على ما صح في السنة .

قال بعض أهل التحقيق والورع : وتكاد السنة تبين أن التكبير في الميدين والجنائز غير محصور ، وأنه كلما كثر فهو حسن وسنة مالم يؤد إلى الحذف والاقصار على واحدة أو اثنتين والاكثار مالم يُلْ ويضجر ، والكل حسن وسنة بينة ولا توقيت ، كما قال حماد ، وبالله التوفيق . اهـ .

قوله : « وكان يجهر بالقراءة » وقد ورد ما يدل على مشروعية الجهر بها . قال البيهقي : وذلك بين في حكاية من حكى عنه قراءة السورتين . أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو بكر بن اسحاق الفقيه ، أنا محمد بن الخطاب ابن عمر ، أنا أبو نعم ، نا سفيان ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي رضي الله عنه ، قال : « يسمع من يليه في الميدين » . وأخرج أيضاً بسنده إلى مطرف ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي رضي الله عنه ، قال : « الجهر في صلاة الميدين من السنة » ، والخروج في الميدين إلى الجبانة من السنة .

قوله : « وكان لا يصلي قبلها ولا بعدها » ، وقد ورد في الصحيح من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو قول ابن مسعود وحذيفة وجابر وابن أبي أوفى وابن عمر ، وقال به مسروق والشعبي والضحاك والقاسم وسالم والزهري ومعمرو بن جريج وأحمد بن حنبل . وقال الشافعي : الصلاة مباحة قبلها وبعدها ولا كراهة ولا سنة ، وهو قول أنس والحسن وسعيد وجابر بن زيد وعروة ، وبه قال ابن المنذر . قالوا : والأصل أن لا تمنع من الصلاة حتى يثبت مانع ولا كراهة . وقال أبو حنيفة : يكبره قبلها ولا يكبره بعدها . قال الشافعي : وكفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجب للإمام ، وأما المأموم فيخالف للإمام ؛ وقد تنفل قوم قبل صلاة العيد وبعدها ، وآخرون قبلها وآخرون بعدها وآخرون تركوه كما يكونون كل يوم يتنفلون ولا يتنفلون . وقال القاضي زبيد : يستحب أن يتطوع قبلها بركعتين بلا تكبير نص عليه في « المنتخب » .

قلت : والظاهر ما ذكره الشافعي من أنه لا حرج في ذلك على السامع وأن حكم ما قبل الصلاة كغيره من المواضع التي يكون المكلف غييراً فيها بين فعل الصلاة وتركها، لأن مستند من قال بالكراهة كونه صلى الله عليه وآله وسلم ما صلى قبلها ولا بعدها، وليس فيه ما يدل على النهي، بل كان هذا هديه في سائر الصلوات غالباً يقتصر في موضع الجماعة على الفريضة. وكذا في رواه صاحب «جمع الزوائد» عن علي عليه السلام، وقد تقدم، فلو كان منكراً أو مكروهاً لناههم عنه، وإذا كانت صلاة العيد في مسجد وانتظر المصلي جماعة الصلاة فصلاة التحية في حقه سنة مؤكدة لوجود سببها، والله أعلم.

تنبيه أخرج البيهقي من حديث جابر بن عبد الله ، قال : « مضت السنة أن يكبر للصلاة في العيدين سبعاً وخمساً يذكر الله ما بين كل تكبيرتين » . وأخرج أيضاً بسنده إلى إبراهيم ، عن علقمة أن ابن مسعود وأبا موسى وحذيفة خرج إليهم الوليد بن عقبة قبل العيد ، فقال لهم : إن هذا العيد قد دنا فكيف التكبير فيه ؟ فقال عبد الله : تبدأ تكبير تكبيرة تفتتح بها الصلاة وتحمد ربك وتصلي على محمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم تدعو وتكبر وتفعل مثل ذلك ، ثم تكبر وتفعل مثل ذلك ، ثم تكبر وتفعل مثل ذلك ، ثم تكبر وتفعل مثل ذلك ، ثم تكبر وتفعل مثل ذلك ، ثم تقوم فقرأ وتحمّد ربك وتصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم تدعو ، ثم تكبر وتفعل مثل ذلك ، ثم تكبر وتفعل مثل ذلك ، ثم تكبر وتفعل مثل ذلك ، ثم تكبر وتفعل مثل ذلك . قال البيهقي : وهذا من قول عبد الله بن مسعود موقوف عليه فينبأه في الوقوف بين كل تكبيرتين المذكور إذ لم يرو خلافاً عن غيره . اهـ .

وروي في «شرح التجريد» عن محمد بن منصور، عن محمد بن إسماعيل، عن غالب بن فائد، قال: نا قيس، عن أبي إسحاق، عن الحرث، عن علي عليه السلام: «أنه كان يدعو في العيدين بين كل تكبيرتين». وروى محمد بن منصور في «الأمان» أنه كان يقول بين كل تكبيرتين: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أهل الكبرياء والمظلة، وأهل الجود والجرور، وأهل العفو والمغفرة، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. اللهم اني أسألك في هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً، وجعلته لمحمد عليه الصلاة والسلام ذكراً وذخراً ومزيداً، أن تصلي على عبدك ورسولك أفضل ما صليت على أحد من خلقك، وأن تصلي على جميع

ملائكتك ورسلك ، وأن تنفر لسا والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والاموات . اللهم إني
أسألك من خير ما سألك الرسولون ، وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه الرسولون ، قال في آخره
سمعنا نحو هذا الدعاء عن أبي جعفر محمد بن علي أنه قال : قال أمير المؤمنين هكذا علمني
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . واستحسن المهدي عليه السلام أن يقول بسين
التكبيرات : الله أكبر كبيرا ، والمحمد لله كبيرا ، وسبحان الله بكرة وأصيلا . وحكي في
« البحر » وشرح القاضي زيد صفات أخرجه ، والظاهر أنه راجع إلى استحسان المصلي بما
فيه ثناء على الله عز وجل وعلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء بخير الدارين ، ولم
يوقت فيه حديث إلا ما رواه محمد بن منصور ، والله سبحانه أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « أنه
كان يخطب في العيدين خطبتين بعد الصلاة » .

روى السيوطي في مسند علي عليه السلام من « جامعه » عن ميسرة أبي جميلة قال : « شهدت
العيد مع علي ، فلما صلى خطب ، قال : وكان عثمان يفعل » أخرجه ابن أبي شبة ، وهو في
« شرح التجريد » من طريق ابن أبي شبة ، عن أبي إدريس ، عن حصين ، عن ميسرة أبي
جميلة ، فذكره . قال المؤيد بالله : وروي نحوه عن أبي بكر وعمر وعثمان . اهـ . وقال محمد
ابن منصور : حدثنا إسحاق بن موسى ، عن شريك ، عن أبي إسحاق عن الحرث ، عن علي ،
« الموعظة والتذكرة والخطبة في العيدين بعد الصلاة » . قال في « التخريج » واستناده
حسن وهو شاهد حديث « المجموع » ، والمأثور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة
العيدين أنها بعد الصلاة بلا خلاف في ذلك . اهـ .

قلت : أصله في « الصحيحين » من حديث عبد الله بن عمر ، قال : « كان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر يصلون العيدين قبل الخطبة » .

قال الشيخ تقي الدين في شرحه لهذا الحديث : هو دليل على أن الصلاة مقدمة على الخطبة
في صلاة العيد ، وقيل : إن بني أمية غيروا ذلك ، وجميع ماله خطب من الصلوات ، فالصلاة
مقدمة عليه إلا الجمعة وخطبة يوم عرفة .

وقد فرق بين صلاة العيد والجمعة بوجهين :

أحدهما : أن صلاة الجمعة فرض عين ينتابها الناس من خارج المصر ، ويدخل وقتها بعد انتشارهم في أشغالهم وتصرفاتهم في أمور الدنيا ، فقدمت الخطبة عليها حتى يتلاحق الناس ولا يفوتهم الفرض لاسيما فرض لا يقضى على وجهه ، وهذا معدوم في صلاة العيد .

الثاني : أن صلاة الجمعة هي صلاة الظهر حقيقة ، وانما قصرت بشرائط منها الخطبتان ، والشرط لا يتأخر وتمعذر مقارنة هذا الشرط للشرط الذي هو الصلاة فإزم تقديمه ، وليس هذا المعنى في صلاة العيد اذ ليست مقصورة على شيء آخر بشرط حتى يازم تقديم ذلك الشرط . اهـ . وهذا الوجه الأخير مبني على أن الخطبتين شرط في صحة الصلاة ، وقد تقدم أن المختار كون وجوبهما مستقلا ، ويترتب عليه أن من أدرك ركعة من صلاة الجمعة فقد أدركها ، كما ورد بذلك الحديث ، ومسبق بسط ذلك .

نكتة

قال بعض شراح الحديث من الشافعية رحمه الله ما لفظه : أول من قدم الخطبتين قبل الصلاة مروان بن الحكم بالمدينة في خلافة معاوية بن أبي سفيان ، وانما فعلها مروان لأن بني أمية كانوا يسبون علياً كرم الله وجهه ونضر من أحبه ، وكان الناس بالمدينة بعد الصلاة لا يقفون لسماع ذلك ، فلذلك قدم الخطبة ليتمكن من اسماعهم السب - نسأل الله السلامة ونعوذ به من الفتن - . وكان والياً عليها لمعاوية : وعزله سنة أربع وأربعين وولى سعيد بن العاص ثم عزله وولى مروان سنة أربع وخمسين ، ثم عزله وولى الوليد بن عقبة حتى مات معاوية ، وهذا أصح ما قيل في هذا . وما قيل من أنه في خلافة عثمان حولت الخطبة أو في آخر أيام ابن الزبير فلا يصح شيء منه - إن شاء الله تعالى - . وقول من قال زياد بالبصرة صحيح مثل مروان في خلافة معاوية ~~وحتى انتهى~~ ، والله أعلم . فلو خطب قبل الصلاة فلا يمتد بخطبته وقد أساء وخالف السنة ^(١) . وفيه إن انكار المنكر واجب باليد ، فإن لم يقدر ^{باليد} من أن يقدر ^{من أن يقدر} باللسان ، فإن لم يقدر فبالقلب يفضه وبفارق الموضع ، فإن لم يخرج من الإيحاء وبقي في الإسلام .

(١) هكذا في المبينة والمنكودة ولم يكتب رحمه الله في الهامش شيئاً غير الملازمة فظهر فيه إن شاء الله تعالى . من خط حفيد الشارح .

ويبحثى عليه سوء الخاتمة والعياذ بالله ، وهذا مما يغفل عنه الناس ، والله يوقظنا لأخير ويكفينا الشر والمسلمين آمين . اهـ

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « انه اجتمع عيدان في يوم فصلى بالناس في الجبان ، ثم قال بعد خطبتيه : انا مجمعون بعد الزوال ، فمن أحب أن يحضر فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، ومن ترك ذلك فلا حرج عليه » .

روى السيوطي في مسنده عليه السلام ما لفظه : عن أبي عبد الرحمن السلمي ، قال : « اجتمع عيدان على عهد علي عليه السلام فصلى بالناس ثم خطب على راحته ، ثم قال : يا أيها الناس من شهد منكم العيد فقد قضى جمعه » أخرجه ابن أبي شبة ، وفيه عن جعفر بن محمد عن أبيه ، قال : « اجتمع عيدان على عهد علي فشهد بهم العيد ، ثم قال : انا مجمعون فمن أراد أن يشهد فليشهد » أخرجه ابن أبي شبة . وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه عن الجمعة وانا مجمعون » . وأخرجه ابن ماجه والحاكم من حديث أبي صالح ، وفي اسناده بقية ، وصحح الدارقطني والامام أحمد ارساله .

وقال المؤيد بالله في « شرح التجرید » بعد أن ذكر حديث أبي داود هذا ما لفظه : وروى أيضاً أبو داود يرفعه الى إياس بن أبي رملة الشامي ، قال : « شهدت معاوية بن أبي سفيان وهو يسأل زيد بن أرقم : هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيدين اجتماعاً في يوم واحد ؟ قال : نعم ، قال : فكيف صنع ؟ قال : صلى العيد ثم رخص في الجمعة ، فقال : من شاء أن يصلي فليفعل » ورواه الخمسة الا الترمذي وصححه ابن خزيمة وعلي بن المديني . وقال بعض شارحي « سنن أبي داود » : في سننه عثمان بن أبي المنيرة وهو ثقة ، وإياس بن أبي رملة عرفه البخاري بهذا الحديث وسكت عنه ، وسكوت أبي داود يدل على انه ثقة ، وان الحديث حسن . اهـ . قال المؤيد بالله : وروى أيضاً عن الزبير انه اجتزأ بالعيد عن الجمعة وانه

ذكر ذلك لابن عباس فقال : أصاب السنة . هـ . وأخرجه أبو داود والنسائي والحاكم .
وقال شارح السنن : والحديثان عن ابن عباس هما على شرط مسلم .

في الحديث دلالة على أن صلاة الجمعة بعد صلاة العيد تصير رخصة يجوز فعلها وتركها ،
وهو مخصوص بمن صلى العيد دون من لم يصل لظاهر الرواية . وقد ذهب إلى هذا الهادي والناصر
والمؤيد بالله وأبو طالب إلا الامام ونصاب الجمعة فيجب عليهم فعلها ، واعتزله بعض
المحققين بأن قوله : « فمن شاء » دليل على أن الرخصة قد حصلت على العموم ، وهو منصف
للجواب على أحد لأنها إذا وجبت على ثلاثة صارت فرض كفاية كالجنازة ، وفرض الكفاية
ليس برخصة بل وجوبه متعلق بكل مكاتب .

وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فانا مجمعون » فخير لا يدل على أكثر من أرجحية
التجميع على الترك ، وذلك يتحقق بحمله على الاستتباب للامام ان حضر معه من يجمع لقول
ابن عباس ، وقد قيل له : « ترك ابن الزبير الجمعة يوم العيد فلم يجمع بالناس بعد أن صلى العيد
أصاب السنة » أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عطاء بن أبي رباح . هـ .

وذهب الفقهاء وأحد قولي الشافعي إلى أنها لاتصير رخصة ، قالوا : لأن دليل وجوبها
عام لجميع الأيام وما ذكر من الاحاديث والآثار لا يؤول على تخصيص الحديث الصحيح لأن فيها
مقالات . قالوا : وحديث أبي هريرة يحتمل على أهل السواد ، وفي ألفاظه « من أراد أن يشهد
الجمعة وأهل المصر يشهدونها » وقد بينه حديث عثمان : « فمن أحب من أهل المدينة أن
ينتظر الجمعة فلينظرها ، ومن أحب أن يرجع فليرجع فقد أذنت له » وأوجب بأن مجموعها يفيد
قوة على التخصيص لاسيما حديث زيد بن أرقم فقد صححه غير واحد من الأئمة ، وأن المراد
بقوله : « من أراد أن يشهد الجمعة » أي يحضرها للصلاة بدليل سائر الروايات ، وهي يفسر
بعضها بعضا ، وإن حديث عثمان إذا كان مراده تخصيص أهل العوالي بالرخصة فهو اجتهد ،
والأفاظ لظاهر ان ذكره أيام من التخصيص على بعض أفراد العام .

واختلف العلماء هل يجب على من رخص له في ترك الجمعة لصلاة العيد أن يعدل إلى
الظهر أو يسقط عنه ؟ . فذكر صاحب « الشامل » أن ابن الزبير لما صلى العيد وترك الجمعة عابه
بعض بني أمية ، فقال : هكذا رأيت عمر بن الخطاب يصنع . قال : وروى أبو عبد الرحمن
السلمي : « انه اجتمع عيدان في يوم على عهد علي رضي الله عنه » إلى آخر ما تقدم ف هؤلاء

أربعة من الصحابة - يعني علياً وعمر وابن عباس وابن الزبير - ومن الفقهاء: عطاء وابن حنبل، قال: عطاء: يصلي العيد ويترك الجمعة ولا صلاة في هذا اليوم الا العصر . اهـ .

وعلى القول بان الجمعة أصل في يومها والظهر بدل فهو يقتضي صحة هذا القول لانه اذا سقط وجوب الأصل مع امكان أدائه سقط البطل ، وظاهر الحديث أيضاً حيث رخص لهم في الجمعة ولم يأمرهم بصلاة الظهر مع تقرير اسقاط الجمعة للظهر يدل على صحة هذا القول، ذكره في « البدر التام » . وخالف في ذلك أكثر الفقهاء . قال الخطابي : في اسناد أبي هريرة مقال ، ويشبه أن يكون معناه لو صح أجزاءه عن حضور الجمعة ولا يسقط عنه الظهر . وأما فعل ابن الزبير فانه لا يجوز عندي أن يحمل الا على مذهب من يرى تقديم الجمعة على الزوال . وقد قال أحمد بن حنبل في الجمعة : ان صليت قبل الزوال فلا أعيبه . وكذلك قال اسحاق ، فعلى هذا يشبه أن يكون ابن الزبير صلى الركعتين جمعة وجعل العيد تبعاً لها ، والله أعلم .

وقوله : « في الجبان » . قال في « النهاية » الجبان والجبانة : الصحراء ، وتسمى بها المقابر لانها تكون في الصحراء تسمية للشيء بموضعه . اهـ . وقوله : « بعد الزوال » دليل أن ذلك وقتها المين ، وقد تقدم .

قال زيد بن علي : اذا فاتك الامام في صلاة العيدين والجمعة فصل أربعاً .

ونحو ما رواه في « جمع الزوائد » عن الشعبي ، قال : قال عبد الله بن مسعود : « من فاتته صلاة العيد فليصل أربعاً » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات . قال في « المنهاج » : أما الجمعة إذا فاتت فالاربع التي يصلها الظهر ، وأما العيد إذا فاتته الجماعة صلى أربعاً كل ركعتين بتسليمه ، والوجه في أنه يصلي أربعاً اذا لم يصل مع الامام ، ما رويناه عن علي عليه السلام انه قال : « إذا لم يشهد المصلي مع الامام فعليه أن يصلي أربع ركعات ، ركعتان للعيد ، وركعتان للخطبة » . اهـ . ويؤخذ منه أن الجماعة غير شرط فيها . وفي « مجمع الزوائد » ما يؤيده ولفظه : عن أبي طرفة عبادة بن الريان اللخمي الحمصي ، قال : أتيت المقدام بن معد يكرب - وهو في قرية على أميال من حمص - يوم العيد ؛ فقلنا : أخرج فصل بنا العيد ، فقال : لا ، صلوا فرادى . رواه الطبراني في « الكبير » . وأبو طرفة لا أعرفه ، وما ذكره في

الأصل ذهب اليه من الأئمة محمد بن علي الباقر والناصر للحق، ذكره القاضي زيد . وفي «سنن البيهقي» في «باب الامام يأمر من يصلي بضعفة الناس العيد في المسجد» بإسناده إلى هزيل وأن علياً أمر رجلاً أن يصلي بضعفة الناس في المسجد يوم فطر - أو يوم أضحي - وأمره أن يصلي أربعاً . ورواه الثوري عن أبي قيس . قال البيهقي: ويحتمل أن يكون أراد ركعتي تحية المسجد ثم ركعتي العيد مفصولتين عنهما فقد أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي عن ابن عليه ، عن ليث ، عن الحكم ، عن حنش بن المعتمر : أن علياً رضي الله عنه قال: « صلوا يوم العيد في المسجد أربع ركعات، ركعتان للسنة وركعتان للخروج » . وقال الشافعي حكاية عن ابن مهدي ، عن سفيان ، عن أبي اسحاق : « أن علياً أمر رجلاً أن يصلي بضعفة الناس يوم العيد في المسجد ركعتين » وكذلك رواه بندار ، عن عبد الرحمن بن مهدي غير أنه قال : عن أبي اسحاق ، عن بعض الصحابة أن علياً رضي الله عنه، اهـ . ومنه يظهر أن رواية من روى أربع ركعات مقيدة بما إذا كان المصلي في المسجد لتكون الركعتان منها تحية بدليل رواية حنش بن المعتمر، وأما الحديث الذي أورده في «النهاج» عن علي فلم تقف فيه على إسناد، ويؤيده أن صلاة العيدن ليس لها بدل كالجمعة فتؤدى على الصفة المأثورة عنه صلى عليه وآله وسلم وهي ركعتان ، وقد ذهب إلى ذلك سائر العترة . قال في «الجامع الكافي» : وإن صلى ركعتين أجزاء وليس يجب عليه أن يكبر كما كبر الامام في الجماعة، وإن كبر فحسن ، وإن لم يكبر أجزأه . اهـ .

وقال زيد بن علي عليه السلام: **يُحْتَمَنُ أدرك الامام ركعا يوم الجمعة**
ويوم العيد في صلاة العيد قبل أن يركع في الثانية انه يصلي ركعتين ، وإن
من أدركه بعد ما رفع رأسه من الركوع انه يصلي أربعاً .

قال في «النهاج»: ووجه ما روينا عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » . وفيه أن الامام يتحمل عن اللاحق ما فات من التكبير ، وقد نص على ذلك الهادي عليه السلام، وهو مذهب الشافعي وأبي يوسف . وعند أبي حنيفة ومحمد أنه يكبر في الركوع^٢ . وفي «الجامع الكافي»: قياس قول أحمد بن عيسى أنه من فاته ركعة من صلاة العيد فليقضها بتكبير الركعة الثانية ، وتكون ركعته التي أدركها مع الامام أول صلاته لا نه كان يجعل ما أدرك

مع الامام في الفريضة أول صلاته . وقال محمد : من فاتته مع الامام ركعة من صلاة العيد فليقضها إذا سلم الامام، ويكبر فيها كما كبر الامام - يعني في الاولى - . اه .
وقوله: « قبل أن يركع في الثانية » معناه قبل أن يتم ركوعه، بدليل ما بعده من قوله: « وإن أدركه بعد ما رفع رأسه » وقوله: « إنه يصلي أربعاً » مبني على ما سبق له من أنه إذا فاتته الامام صلى أربعاً، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « أن
أناساً من أهل الكوفة شكوا اليه الضعف ، فأمر رجلاً أن يصلي بهم في
المسجد ، وصلى هو بالناس في الجبان ، وقال : لولا السنة لصليت في المسجد » .

قد تقدم ما يشهد له قريباً فيما أخرجه البيهقي بأسانيد إلى علي عليه السلام ، وفيه والأمر
بصلاة أربع ركعات ، وفي رواية دركمتين « فارجع اليه . ويؤيده ما رواه السيوطي في مسنده
عليه السلام من « جمع الجوامع » ولفظه : عن ابن أبي ليلى : « أن علياً أمر رجلاً يصلي
بالناس في مسجد الكوفة ركعتين بغير خطبة » أخرجه ابن أبي شيبة . اه .

وقوله : « لولا السنة ... الخ » هو معنى ما رواه في « مجمع الزوائد » عن علي عليه السلام ،
قال : « الخروج الى الجبان في العيدين من السنة » رواه الطبراني في « الاوسط » ، وفيه الحرث
وهو ضعيف . وله في رواية عن علي عليه السلام أيضاً أنه قال : « من السنة الصلاة في
الجبان » . اه . وقد تقدم صحة الاحتجاج بحديث الحرث غير مرة .

في الحديث دليل على أن الاعذار مسقطه لسنة الخروج الى الجبسانة ، وإن منها الضعف
وهو إما لمرض أو لكبر . وقد ورد من حملتها المطر فيما أخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقي
من حديث أبي هريرة : « أنه أصابهم مطر في يوم عيد ، فصلى بهم النبي صلى الله عليه وآله
وسلم العيد في المسجد » . والظاهر أن ملهوى المطر في المشقة كله حكمه قياساً ، وإن الاعذار
التيجة تترك الجمعة يأتي مثلها في ترك الخروج الى المصلى يوم العيد ، وفي الاتيان بها فرادى .
قال بعض شراح الحديث : ولم أجد أحداً صرح بأن العذر المسقط للجمعة مسقط لسنة العيد ،
بل سكنوا عن ذلك . وقالوا : إذا حصل عذر من مطر أو ثلج صلى في المسجد ، وليس ذلك

في الجمعة والجماعة ، بل قالوا : يصلي في بيته ، ولعل ذلك أن العيد لا يتكرر في السنة الا مرتين فلفظ في الاجتماع لسيبه ما يمكن ، والجمعة والجماعة تتكرر دائماً فتسويح فيها . اهـ . وهذا مبني على لزوم الترتيب بين الجبانة والمسجد ، وقد ينازع في اللازم بجوازها في البيوت ونحوها وأنه يسقط الفرض بذلك ولو كان مخالفاً للسنة إذ المفصود منها الشعار ، ولذا استحب فيها إخراج النساء حتى العواتق وإظهار الزينة .

قائمة قال الشافعي : بلغنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج في العيدين الى المصلى بالمدينة ، وكذلك من بعده وعامة أهل البلدان الا أهل مكة ، فانه لم يبلغنا أن أحداً من السلف صلى بهم عيداً الا في مسجدهم ، وأحسب ذلك - والله أعلم - لأن المسجد الحرام خير بقاع الدنيا فلم يحبوا أن تكون لهم صلاة الا فيه ما أمكنهم . ولعل بعض أصحابه اختصاص أهل مكة بذلك بسمه المسجد ، فلو كان مسجد متسع في بلد فهو افضل من الصحراء ، وبعضهم يقول : لا فرق بين مكة وغيرها في سنية الخروج الى الصحراء للحديث ، والله أعلم .

وقوله : « تأمر رجلاً » قيل هو : أبو أيوب الانصاري ، وكان من أصحاب علي عليه السلام .



باب التكبير في أيام التشريق

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام انه قال : « لاجمعة ولا تشريق الا في مصر جامع » .

أخرجه محمد بن منصور في « الأمالي » قال : حدثنا محمد بن اسماعيل ، عن الحاربي ، عن الحجاج بن أرطاة ، عن الحرث ، عن علي عليه السلام ، قال : « لا تشريق ولا جمعة الا في مدينة عظيمة أو في مصر جامع . قال في « التخريج » : والحجاج بن أرطاة فيه كلام وقد وثق .

قلت : قد تقدم تصحيح الحديث عن علي عليه السلام موقوفاً في شرح قوله عليه السلام : « لا تجب الجمعة الا على أهل الأمصار » واخراج البيهقي إياه من غير طريق الحجاج فراجع .

وقد أورده ابن أبي الحديد في « شرح النهج » قال ما لفظه : قال أبو عبيدة : التشريق هاهنا صلاة العيد ، وسميت تشريقاً لأضاءة وقتها ، فإن وقتها اشراق الشمس وضياؤها وضاقتها . وفي الحديث المرفوع : « من ذبح قبل التشريق فليعد » أي قبل صلاة العيد ، ومثله في « النهاية » الآن الحديث غير مطابق للترجمة حيثئذ . قال ابن أبي الحديد : وكان أبو حنيفة يقول : التشريق هاهنا هو التكبير في دبر الصلاة ، يقول : لا تكبير الا على أهل الأمصار تلك الأيام لا على المسافرين ، ومن هو في غير مصر .

قلت : وهو المناسب لترجمة الباب ، والمراد بالتشريق فيها أيام النحر الثلاثة ، كما في كتب الغريب .

قال في « النهاية » : سميت بذلك من تشريق اللحوم ، وهو تقديده وبسطه في الشمس

يجب لأن لحوم الأضاحي كانت تشرق فيها بنى . وقيل سميت لأن الهدى والضحايا لا تنحر حتى تشرق الشمس أي تطلع . قال أبو عبيد : وكلام أبي حنيفة لم نجد أحداً يعرفه أن التكبير يقال له التثريق ، وليس يأخذ به أحد من أصحابنا لا أبو يوسف ولا محمد كاهم يرى التكبير على المسلمين جميعاً حيث كانوا في السفر والحضر والامصار وغيرها . اهـ .

وقوله : « لم نجد أحداً يعرفه » فيه نظر ، فقد قال الخليل : إذا أطلق لفظ التثريق من غير إضافة إليه فهو التكبير ، ومع الإضافة نحو أيام التثريق فالمراد به أيام منى . اهـ . ويفهم منه أنه مشترك بينهما لفظاً فيحتاج إلى القرينة المعينة للمراد ، وعلى قيام القرينة بأن المراد به في حديث علي عليه السلام صلاة العيد يكون حجة لمن جعل المص شرطاً فيها ، وهو الذي حكاه في « البحر » عن زيد بن علي والباقر والناصر . والظاهر أنه شرط في وجوبها عندم^(١) لما تقدم أن من فاته الإمام صلى أربعاً : ركعتين للخطبة وركعتين للعيد . وأوله جمهور العلماء بأن المراد من النفي نفى الفضيلة ، وهو معنى ما ذكرنا سابقاً من نفي الوجوب . ووجه العدول إلى التأويل ما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كتب إلى قرى عربية أن يصلوا الجمعة والعيدين ، وروي أنه أمر عمرو بن حزم أن عجل الأضحية وآخر الفطر وذكر الناس ، وحينئذ يكون الفرق بين مذهب إليه الإمام ومن معه وبين مذهب الجمهور أن الحديث يصلح دليلاً على الوجوب في مذهب الإمام دون غيره فهو مسوق لبيان الفضيلة ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : « يا علي كبر في دبر صلاة
الفجر يوم عرفة إلى آخر أيام التثريق إلى صلاة العصر » .

أخرجه أبو طالب في « أماليه » بسنده إلى أبي خالد ، عن زيد بن علي كذلك ، وفي مسنده عليه السلام من « جمع الجوامع » في حرف الياء : « يا علي كبر في دبر صلاة الفجر من يوم عرفة إلى آخر أيام التثريق إلى صلاة العصر » أخرجه الديلمي عن علي . اهـ . وأخرجه — هـ

(١) من هنا إلى آخر الشرح موجود في بعض النسخ دون غيرها .

البيهقي في «سننه» من فعل علي عليه السلام ، فقال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو بكر بن إسحاق الفقيه ، نا عبد الله بن محمد ، نا هناد ، نا حسين بن علي ، نا زائدة ، نا عاصم ، نا شقيق ، قال : «كان علي رضي الله عنه يكبر بعد صلاة الفجر غداة عرفة ، ثم لا يقطع حتى يصلي الإمام آخر أيام التشريق ، ثم يكبر بعد العصر» . وكذلك رواه أبو جندب ، عن عمير بن سعيد ، نا علي بن أبي طالب رضي الله عنه . وذكر السيوطي في «مسنده» عن شقيق وأبي عبد الرحمن عن علي فذكره بنحوه ، وقال : أخرجه ابن أبي شبة . وأخرج البيهقي بسنده إلى ابن عباس «أنه كان يكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق» ثم قال : وقد روى ذلك في حديث مرفوع بإسناد لا يحتج بثله ، ثم ساق بإسناده إلى عمرو بن شعبر ، نا جابر ، نا عبد الرحمن بن سابط ، نا جابر «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر يوم عرفة صلاة الغداة إلى صلاة العصر آخر أيام التشريق» عمرو بن شعبر وجابر الجعفي لا يحتج بهما ، وفي رواية الفقات كفاية . اهـ .

وَأَسَاسٌ : جابر الجعفي تقدم غير مرة تصحيح الاحتجاج بحديثه ، وعمرو بن شعبر وإن كان ضعيفاً ، فقد صححه الحافظ ابن كثير في «إرشاد الفقيه» . وقال الحافظ ابن حجر : رواه الحاكم من وجه آخر - يعني ليس فيه جابر ولا عمرو - عن فطر بن خليفة عن أبي الطفيل ، نا علي وعمار ، وقال : هو صحيح وصح من فعل عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود . اهـ .

والحديث يدل على مشروعية التكبير في أيام التشريق ، وهو سنة مؤكدة . وقال بعضهم بوجوبه ، وقد فسر بعضهم قوله تعالى : «واذكروا الله في أيام معدودات» بأن المراد بالذكر تكبير التشريق .

واختلف العلماء في قدرها وابتدائها ، فقليل : من فجر عرفة إلى آخر اليوم الخامس ، فيكبر في ثلث ثلاث وعشرين صلاة ، وهو الذي صرح به الهادي في «الأحكام» و«المنتخب» . واليه ذهب الناصر والمؤيد بالله وهو المشهور من قول أبي يوسف ومحمد . وحجتهم ما مر من حديث جابر مرفوعاً والآثار الموقوفة على أمير المؤمنين وابن عباس وعمر بن الخطاب . قال القاضي زيد : ويدل على دخول يوم عرفة فيها قوله تعالى : «ويذكروا اسم الله في أيام معلومات» وهي العشر من ذي الحجة ، فافتضى الظاهر فعل التكبير في جميعها . فلما أجمعوا على أن ما قبل

صلاة فجر يوم عرفة لتكبير فيها خصصناه ، فوجب أن يكون الامر متناولا ليوم عرفة وللإجماع على أن يوم النحر من الأيام للعلومات ، وهذا أصح الأقوال فلا حاجة الى ذكر سائرهما، وهي مذكورة في البسائط .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه : عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« التكبير : الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ،
والله الحمد » .

روى السيوطي في مسنده عليه السلام مالفظة : عن عبيدة ، قال : « قدم علينا علي بن أبي طالب فكبر يوم عرفة من صلاة الغداة الى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ، يقول : الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد . أخرجه ابن أبي الدنيا في الاضاحي ، ورواه زاهر في « تحفة عيدا لاضحي » ، عن الحرث بن علي . وفي « شرح التجريد » مالفظة : وروى ابن أبي شيبة ، عن يزيد بن هارون ، قال : نا شريك ، قال : قلت لأبي اسحاق كيف كان يكبر علي وعبد الله ؟ . فقال : كانا بقولان ، وذكر مثله سواء . وفي مسنده من « جمع الجوامع » عن شقيق وأبي عبد الرحمن ، عن علي « انه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ويكبر بعد العصر » أخرجه ابن أبي شيبة . اه : وعن ابن مسعود « انه كان يكبر : الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد » . أخرجه مسعيد بن منصور وابن أبي شيبة والمروزي . وعن ابن عباس : « انه كان يكبر : الله أكبر كبيرا ، الله أكبر كبيرا ، الله أكبر والله الحمد ، الله أكبر وأجل ، الله أكبر على ما هدانا » . وأخرج الدارقطني عن جابر : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى الصبح من غداة عرفة أقبل على أصحابه ، وقال : مكأنكم ، ويقول : الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد ، يكبر من غداة عرفة الى صلاة العصر من آخر أيام التشريق » وفيه ضعف .

قال محمد بن منصور : يقول هذا مرة واحدة في ذر الفرائض . وقال في « الشفاء » والقاضي زيد في « الترح » : وهذه الصيغة أشار إليها في « المنتخب » وهو الذي رواه الأكثر

من أهل النقل ، واستحسن الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد ، كما رواه عنه في « الجامع الكافي » ان ي زاد بعد قوله « والله الحمد » ما فظله : « على ما هدانا ، والحمد لله على ما أبلانا وأولانا وما رزقنا من بهيمة الانعام ، ولا اله الا الله ، ولا نعبد الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون » . واستحسن الهادي عليه السلام ان يقال عقيب « والله الحمد » ما فظله : « والحمد لله على ما هدانا وأولانا وأحل لنا من بهيمة الأنعام » . واستحسن المؤيد بالله ان ي زاد « والحمد لله على ما أولانا » وأشار القاضي زيد الى أن الزيادة انما استحسنتم لموافقة قوله تعالى : « ولتذكروا الله على ما هداكم » وقوله : « ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الانعام » وقوله تعالى : « ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام » . ولانها تكبيرات متوالية ، فوجب أن تكون شفعا كتكبيرات الأذان . اهـ .

والذي فتح باب الاستحسان في هذه المسألة انه لم يوقت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صيغة معلومة في حديث صحيح بل كان مداره على ما أخذ عن السلف ، والقاسم ومقام دعاء وشكر لله تعالى على ما أنعم به من الهداية الى احراز فضيلة الحج والاعانة على أداء مناسكه ، والامتنان بما أرشدهم اليه من التوسعة على النفس والترفيه بظهار الزينة واباحة الاضاحي التي جعلها الله قرابة اليه وفداء لاصحابها من العذاب ، ولما يلحقه من ثواب التصديق منها على الفقراء والتوسعة عليهم . لا جرم استحسن كل من أولئك الأئمة ما هو الانسب بحال المكلف ، وقد أجاز المحققون من الأئمة وسائر العلماء الدعاء في الصلاة بما شاء المكلف من خيريري الدنيا والآخرة كما تقدم بيانه ، فباولى الدعاء خارجها ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي عليه السلام : والتكبير يجب على الرجال والنساء من أهل الحضر وأهل السفر ، ومن صلى في جماعة ، ومن صلى وحده ، في دبر كل صلاة فريضة ، وفي دبر صلاة الجمعة ، ولا يكبر في دبر العيدين ولا في التوافل .

هذا صريح في أن مذهبه عليه السلام وجوب التكبير ، وبه قال الناصر والمؤيد بالله والمنصور وهو المشهور من كلام القاسم . واحتجوا بظاهر الأمر في قوله تعالى : « ولتذكروا

الله على ما هداكم » واذكروا الله في أيام معدودات » وبحديث : « يا علي كبر في دبر صلاة الفجر ... الخ » وقد تقدم ، وهو يقتضي الوجوب . وقد أجيب بأن اللام في قوله تعالى : « ولتذكروا الله » لام كي التي للتعليل لا للامر إذ لا تدخل في أمر مخاطب الا في الشواذ كقراءة « فذلك فلتفروحا » . وأيضاً فالآية في تكبير الفطر دون تكبير التشريق . وقوله : « واذكروا الله في أيام معدودات » هي مثل قوله تعالى : « وذكروا اسم الله في أيام معلومات » ولا نزاع في عدم وجوب الذكر فيها لأنها العشر الأول من ذي الحجة . وهذا مبني على ما روي عن ابن عباس « ان الايام المعدودات : أيام التشريق ، والمعلومات : أيام العشر » ذكره البخاري تعليقاً . وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس ان الايام للمعلومات التي قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، والمعدودات أيام التشريق ، وسنده صحيح وظاهره ادخال يوم العيد في أيام التشريق ، والذي رجحه الطحاوي أن الأيام المعدودات هي المعلومات ، ومع هذا فلا اشكال لأن لفظ الامر بمعنى المضارع في الآية الأخرى ، ولا يقال ما المانع من جعل المضارع بمعنى الأمر لأنه يقال الاصل براءة الذمة عن الوجوب حتى يقوم عليه دليل لا يتطرق اليه الاحتمال . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « يا علي كبر » يكتون الامر للارشاد بقرينة تخصيصه بذلك مع عموم الحكم له ولغيره .

وأما سنية التكبير على الرجال والنساء سفرأ وحضرأ فهو المشهور عن السلف . قال البيهقي في « باب سنة التكبير للرجال والنساء والقيمين والمسافرين » والذي يصلي منفرداً أو في جماعة يصلي نافلة لقول الله جل ثناؤه : « واذكروا الله في أيام معدودات » فم ولم يخص ، وقال : « فاذا قضيت مناسكتكم فاذكروا الله كذا كركم أباءكم أو أشد ذكراً » . وروينا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى » وانه صلى الله عليه وآله وسلم « كبر على الصفا وكان مسافراً » . وروينا عن ابن عمر وأنس في تكبيرهم يوم عرفة عند الندو من منى الى عرفة وكانوا مسافرين . وعن أم عطية في الحيمض يخرجن يوم العيد فيكن خلف الناس يكبرن مع الناس ، وكانت ميمونة تكبر يوم النحر ، وكان النساء يكبرن خلف أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز ليسالي التشريق مع الرجال في المسجد . وكان الشعبي وإبراهيم النخعي يقولان هذا القول ، وكان أبو جعفر محمد بن علي يكبر بمعنى أيام التشريق خلف التوافل . ١ هـ .

قوله : « ولا يكبر في دبر العيدن » قد صرح بمثله الهادي في « المنتخب » . ونقل القاضي زيد في « السرح » عن السيد أبي طالب ما لفظه : وكلام يحيى يقتضي انه لا يكبر بهذا التكبير عقيب صلاة العيد ، لانه قال : يكبر عقيب ثلاث وعشرين صلاة ، وهو قول زيد بن علي وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن ، ولو كان ذلك مسنوناً في صلاة العيد كان التكبير أكثر منها . ١ هـ . والظاهر ان مراد هؤلاء في الوجوب لا الاستحباب ، ولعله اكنفى فيها بما شرع في خلالها من التكبير .

وقوله : « ولا في النوافل » قد روى في « الجامع الكافي » نحوه عن الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد ، ومحمد بن منصور ، والظاهر انه مثل ما قبله من أن المراد لا يجب . ولذا قال الحسن بن يحيى : وإن فعل فلا بأس . ذكره عنه في « الجامع »

فائدة تكبير يوم الفطر سنة مؤكدة وأوجبها بعضهم . قال القاضي زيد : يكبر في صلاة عيد الفطر من حين يخرج الامام الى أن يتديء الخطبة ، نص عليه في « الاحكام » . وهو قول الشافعي لأنه يقول يتديء به ليلة الفطر ، وعند الناصر يكبر بعد المغرب من ليلة الفطر الى تمام خمس الصلوات المكتوبات وبعد صلاة العيد ، وذلك واجب عنده .

قلت : يحتاج لكونه من بعد المغرب ليلة الفطر بما أخرجه ابن جرير ، عن ابن عباس ، قال : « حق على المسلمين إذا نظروا هلال شوال أن يكبروا حتى يفرغوا من عيدهم ، لان الله تعالى يقول : « ولتكلوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم » .

قال القاضي زيد : وروى أبو خالد ، عن زيد بن علي « انه خرج يوم الفطر ونحن نكبر معه » وقال بعد أن حكى خلافا في ذلك : ووجه قولنا مارواه ابن أبي شبة ، عن يزيد بن هارون ، عن ابن أبي ذؤيب ، عن الزهري ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « انه كان يخرج يوم الفطر فيكبر حتى يأتي المصلى ، وحتى يقضي الصلاة ، فإذا قضى الصلاة قطع التكبير » .

قلت : وصله البيهقي من وجه آخر ، عن سالم ، عن ابن عمر وضعفه ، وأخرجه في « شعب الايمان » عن نافع عن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان

يخرج في العيدين مع الفضل بن عباس ، وعبد الله بن عباس والعباس وعلي وجعفر والحسن والحسين وأسامة وأمين بن أم أيمن وزيد بن حارثة رافعاً صوته بالتهليل والتكبير .

واحتج من قال بالوجوب بقوله تعالى : « ولتكملوا العدة ولتكبروا الله » . وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم عن زيد بن أسلم في الآية قال : التكبير يوم الفطر ، وقد ورد البيان بفعله صلى الله عليه وآله وسلم للتكبير المجمل ، كما تقدم من الأحاديث ، ونحسوه عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر يوم الفطر حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلى » مالك والحاكم والبيهقي . قال المناوي : قال الحاكم : هذه سنة تداولتها العلماء وصحت الرواية بها ، وقد تقدم أن اللام في الآية للتعليل فلا يتم دليل الوجوب ، وأما كونه من السنن المؤكدة فلا كلام فيه . وقد أخرج المروزي والدارقطني والبيهقي في « السنن » عن أبي عبد الرحمن قال : كانوا في الفطر أشد منهم في الأضحية - يعني في التكبير - ذكره السيوطي في « الدر المنثور » ، والله سبحانه أعلم .

★ ★ ★

باب الصلاة في السفر

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام أنه قال : « اذا سافرت فصل الصلوات كلها ركعتين ركعتين ، الا المغرب فانها ثلاث » .

روى السيوطي في مسنده عليه السلام ما لفظه : عن علي قال : « اذا خرجت مسافراً فصل ركعتين واذا رجعت فصل ركعتين » أخرجه ابن جرير . اه . قال في « التخریج » : هذا الحديث يشهد للذي قبله ، قال : معناها متقارب . وقد جاء ذكر المغرب من حديث علي عليه السلام مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخرجه محمد بن منصور في « الامالي » فقال : حدثنا سفيان بن وكيع ، عن أبي معاوية ، عن حجاج ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث عن علي قال : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف ركعتين ركعتين الا المغرب ثلاثاً ، وصليت معه صلاة السفر ركعتين ركعتين الا المغرب ثلاثاً » . اه . وفي سفيان بن وكيع والحجاج بن أرطاة مقال ولم يتركا ولكن ليسا بقويين في الحديث . اه .

قلت : رواه في « جمع الزوائد » عن علي عليه السلام ، وقال عقبه : رواه البزار وقال : لانه له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بهذا الاسناد . قال الهيثمي وفيه الحرث وهو ضعيف . اه . وقد تقدم الكلام على حديث الحرث .

وأخرج البيهقي نحوه من حديث عبد الله بن عمر ، قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب والعشاء بجمع ليس بينهما سجدة ، وصلى المغرب ثلاث ركعات ، وصلى العشاء ركعتين ، وكان عبد الله يصلي بجمع كذلك حتى لحق بالله عز وجل » رواه مسلم في « الصحيح » . وقد أشار البخاري في كتابه الى معناه عن أنس بن مالك ، قال : « خرجنا مع رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة الى مكة ففصل بين ركعتين ركعتين الا المغرب، حتى رجعنا الى المدينة، قال: قلنا لأنس كم أقمت بمكة؟ قال: أقننا عشرة أيام.

والحديث يدل على مشروعية القصر في السفر.

وقد اختلفت الأحاديث في ابتداء شرعيته، ففي حديث عائشة قالت: «أول ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر» متفق عليه. ولابن خاري: «ثم هاجر ففرضت أربعاً، وأقرت صلاة السفر على الأول». وبشكل على هذا تسميتها قصرراً وهي تمام، وقد صرح ابن عمر فيما أخرجه ابن ماجه عنه، قال: «من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة القصر ركعتين، وهما تمام غير قصر والوتر في السفر سنة». وهو في «مجمع الزوائد» عن ابن عباس وابن عمر، وقال: رواه الزوار وفيه جابر الجعفي، وثقه شعبة والثوري وضعفه آخرون. اهـ.

وقال العامري في «هجة المحافل» ان صلاة السفر لم تكن الا في السنة الرابعة حيث زلت: «وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة» الآية. وأخرج مسلم وأبو داود والنسائي عن يعلى بن أمية، قال: قلت لعمر بن الخطاب لما قال الله تعالى: «فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا» فقد آمن الناس، فقال عمر: عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك... فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته». اهـ. وأول حديث أبي داود قال: «قلت لعمر بن الخطاب أ رأيت اقصار الناس الصلاة اليوم ولما قال الله... الخ» وأفاد هذا بسياقه انه لم يشرع القصر الا بعد أن قد كان الانعام في السفر ثابتاً، وأصرح منه حديث: «ان الله وضع عن المسافرين الصوم وشطر الصلاة». وتقدم في «باب أوقات الصلاة» ما روي عن ابن عباس مرسلان من أن جبريل عليه السلام صلى به صلى الله عليه وآله وسلم الصلوات الخمس تماماً، وأشرنا الى أنه سيأتي تمام الكلام على ذلك البحث ها هنا.

إذا عرفت ذلك فقد أشار (١) الحافظ ابن حجر الى وجه الجمع بين الأدلة، فقال:

(١) في فتح الباري. ١. هـ. منه.

والذي يظهر لي وبه تجتمع الأدلة السابقة : ان الصلاة فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين الا المغرب ، ثم زيدت بعد الهجرة أو عقب الهجرة إلا الصبح ، كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت : « فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة واطمأن زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان ، وتركت صلاة الفجر لطول القراءة ، وصلاة المغرب لأنها وتر النهار » . اهـ . ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة ، وهي قوله تعالى : « فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة » وبؤيد ذلك ما ذكره ابن الاثير في شرح « المسند » ان قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة ، وهو مأخوذ مما ذكره غيره . أن نزول آية الخوف كان فيها ، وقيل كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية ، ذكره الدوالي وأورده السهيلي بلفظ بعد الهجرة بعام أو نحوه . وقيل بعد الهجرة بأربعين يوماً ، فملى هذا المراد بقول عائشة : « فافتت صلاة السفر » باعتبار ما آل اليه الامر من التخفيف لا أنها استمرت منذ فرضت ، فلا يلزم من ذلك ان القصر عزية . اهـ .

قلت : وهو جمع حسن وعليه ينطبق ما أخرجه ابن جرير عن علي عليه السلام قال : « سألت قوم من التجار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالوا : يا رسول الله إنا نضرب في الارض فكيف نصلي ؟ .. فانزل الله عز وجل : « وإذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة » ثم انقطع الوحي ، فلما كان بعد ذلك بحول غزا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففصل الظاهر فقال المشركون : لقد أمكنكم محمد وأصحابه من ظهورهم هلا شددتم عليهم ، فقال قائل منهم : إن لهم أخرى مثلها فانزل الله بين الصلاتين « ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا .. الى قوله .. عذاباً مهيئاً » فنزلت صلاة الخوف » . اهـ . لدلالة صدرها على مشروعية القصر في حال الأمن ، وهو يحتمل أنه منقصد على نزول الآية لكنهم جهلوا حكمه ، أو ان شرعيته كان ابتداءها عند نزول الآية ، وقوله تعالى : « وإن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا » يتعلق بما (١) بعده في بيان صلاة الخوف ، وقد ورد ما يدل على الاحتمال الأخير فيما أخرجه عبد الرزاق وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم ، عن مجاهد في قوله تعالى : « ليس

(١) وهو قوله تعالى : « وإذا كنت فيهم » الآية . اهـ . منه .

عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة . قال نزلت يوم كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمسغان والمشركون بضجنان^(١) فتواقفوا ، فصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأصحابه صلاة الظهر أربعاً ركوعهم وسجودهم وقيامهم جميعاً ، فهم بهم المشركون أن ينفروا على أمتعتهم وأثقالهم فانزل الله ، « فلنقم طائفة منهم معك » فصلى العصر ، فصاف أصحابه ، ثم ساق صلاة الخوف ... الى قوله ... وقصر العصر الى ركعتين . وأورده بكأله في « الدر المنثور » ، وذكر فيه آثاراً دالة على أن الآية نزلت في صلاة الخوف ، منها ما أخرجه ابن جرير ، عن أمية ابن عبد الله أنه قال لعبد الله بن عمر : « أنا نجد في كتاب الله قصر الصلاة في الخوف ولا نجد قصر صلاة المسافر ؟ .. فقال عبد الله : أنا وجدنا نبينا يعمل عملاً فعملنا به » فدل جوابه على أن مشروعية القصر في الامن من السنة . وأخرجه النسائي في « المجتبى » .

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن سماك الحنفي ، قال : سألت ابن عمر عن صلاة السفر فقال : « ركعتان تمام غير قصر انما القصر صلاة المخافة » . وأخرج عبد الرزاق عن طاووس في قوله : « ان تقصروا من صلاة إن خفتم » قال : قصرها في الخوف ، فلما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الركعتين وصلاة الناس في السفر ركعتين فليس بقصر هو وفاؤها . وأخرج نحوه عن عمرو بن دينار .

وهذه الآثار وإن كانت مخالفة لظاهر ما أجاب به عمر بن الخطاب يعلى بن أمية فقد يقال قوله صلى الله عليه وآله وسلم في جوابه على عمر : « صدقة تصدق الله بها عليكم » من الكلام الوارد مستقلاً لازالة ماعلق بذهن عمر من كون القصر خاصاً بحالة الخوف ، ويبان أن رخصة القصر للسفر شاملة لحالتي الخوف والامن أخذاً من إطلاق كلامه صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو لا ينافي ورود الآية في صلاة الخوف إذ هي مما يقصر .

قوله ؟ وما جمع به الحافظ ابن حجر لا ينطبق على ما تقدم من الرواية المرسلة في إتمامه صلى الله عليه وآله وسلم بمكة .

وقد أشار الامام عز الدين في فتاواه الى وجه الجمع بما يفيد انطباقه على تلك الرواية الا أن فيه نوعاً من الترجيح ، فقال بعد أن أورد حديث عائشة وحديث « ان الله وضع عن المسافر شطر

(١) ضجنان كسكران جبل قرب مكة ١٠١هـ . « فاموس » .

الصلاة « مالفظة : والذي يرجح لنا أن كل واحدة من صلاتي الحضر والسفر أصل في بابها ؛ وليس أحدهما فرعاً عن الآخر ، والذي يدل على ذلك ماروي عن ابن عباس : « فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وأربعاً وفي السفر ركعتين » . وعلى ذلك تطابقت الأخبار والروايات فثبت أن كل واحدة أصل في بابها . اهـ .

هذا وقد اختلف العلماء في حكم مشروعية القصر هل هي رخصة أو عزيمة ؟ .. وإذا كانت رخصة فهل الأفضل الاتمام أو القصر ؟ .. فذهب إلى أنه رخصة من الصحابة عائشة وسعد بن أبي وقاص وعثمان بن عفان ، وهو ظاهر فعل ابن مسعود ، وحسبنا البيهقي عن سلمان الفارسي وغيره كما سيأتي . وقال البيهقي أيضاً : وروينا عن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث أنها كانتا يتان الصلاة في السفر ويصومان . وروينا جواز الأمرين عن سعيد بن المسيب وأبي قلابة . اهـ . قال النووي : وهو مذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وأكثر العلماء .

واحتجوا بأدلة :

أحدها - قوله تعالى : « فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة » . ورفع الجناح يقتضي الإباحة لا الحتم ، وهو أصل وضعه كما حققه الموزعي ، وما قاله في « الكشاف » : من تأويله بأنهم كأنهم ألفوا الاتمام وكانوا مظنة لأن يخطر ببالهم أن عليهم نقصاناً في القصر ، ففحق عنهم الجناح لتطيق أنفسهم بالقصر ويطمئنوا إليه ، إنما يصار إليه عند تسليم تقرير الدليل على وجوب القصر ، وأنه محل النزاع ، والأصل بقاء الآية على ظاهرها . وقد تقدم سؤال بطلان أمية لعمر وجوابه بما أجابه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم به من قوله : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » . قال البيهقي : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، أن أبو العباس ، عا الرابع ، قال : قال الشافعي : فدل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله ، والصدقة رخصة لا حتم من الله أن يقصروا ، وإن عائشة قالت : « كل ذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتم في السفر وقصر » وساق بأسناده إلى عائشة وهو .

ثانيها - أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم » .

قال علي - يعني الدارقطني - أحد رجال السند : هذا اسناد صحيح ، وسياق كلام البيهقي صريح في أن بقصر ، وما بعده الألفاظ الأربعة بالثناة من تحت فما ذكره في « بلوغ المرام » من أن الحديث معلول ، وبين ذلك في « التلخيص » أن أحمد استنكره - يعني رواية فعلها ذلك مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم - بناء على أن لفظ تم وتصوم - بالثناة من فوق - وهما ظاهر ، ولو كان كما زعمه لقات أتم وأصوم إذ هي الحاكية للواقع . وكذا ما قاله ابن القيم : أن لفظي تم وتصوم - بالنون - حكاية عن نفسها فوهم بعض الرواة فرواه بالياء التحتية ، فانه رد لرواية الثقات وتوهم بمجرد الاحتمال والتخمين وهو لا يفيد .

وأما استبعاده بانها كانت تم ، وقول عروة أنها تأولت ما تأول عثمان ، فلو كان عندها رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل عروة أنها تأولت ، فسيأتي جوابه . قال البيهقي : ولهذا شاهد من حديث دلم بن صالح والمغيرة بن زياد وطلحة بن عمرو وكهم ضيف ، ثم أوردوها وهي تصلح للتأييد بها على الصحيح ، وحديث المغيرة ذكره أيضاً في « جعم الزوائد » ، وقال : اختلف في الاحتجاج به فيه أن البعض يحتج به ، ولفظه فيه : عن عائشة ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسافر فيتم الصلاة ويقصره . رواه البزار . اهـ .

ثالثها - ما أخرجه البيهقي وقال : اسناده صحيح بإسناده إلى الملاء بن زهير ، عن عبد الرحمن بن الاسود ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة في رمضان ، فأفطر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصمت ، وقصر واتمت ، فقلت : يا رسول الله باني أنت وأمي أفطرت وصمت ، وقصرت واتمت » ، فقال : أحسنت يا عائشة . وأخرجه أيضاً بإسناده إلى الملاء بن زهير ، عن عبد الرحمن بن الاسود ، قال : قالت عائشة : « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - وأنا معه - فقصر واتمت الصلاة ، وأفطر وصمت ، فلما دفت إلى مكة ، قلت : باني أنت وأمي يا رسول الله قصرت واتمت وأفطرت وصمت ، قال : أحسنت يا عائشة وما عابه علي » . قال علي - وهو الدارقطني - : الأول متصل وهو اسناد حسن ، وعبد الرحمن قد أدرك عائشة ، فدخل عليها - وهو مرآق - . وأخرج أيضاً عن الملاء ، عن عبد الرحمن ، عن عائشة ، وقال : قال أبو بكر التيسابوري : هكذا قال أبو نعيم عن عبد الرحمن عن عائشة . ومن قال عن أبيه في هذا الحديث فقد أخطأ .

وذکر منه ابن حجر في « تلخیصہ » وقال : وفي رواية الدارقطني : « غمرة في رمضان » . واستتكر ذلك فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتمر في رمضان . اه .

قلت : لما ثبت في « الصحيحين » أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم كانت في ذي القعدة ، وذكر في « التلخيص » عن « تاريخ البخاري » وغيره . وعن رواية ابن أبي شيبة والطحاوي ثبوت سماع عبد الرحمن منها ؛ قال : واختلف قول الدارقطني ، فقال في « السنن » ' اسناده حسن . وقال في « الملل » : المرسل أشبه .

قلت : من نظر الى مجموع ما ذكر فلا أقل من أن يكون الحديث حسناً ان لم يرتق الى الصحة كما جزم به البيهقي .

وابعها - ما أخرجه البخاري ومسلم والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن يزيد ، قال : « صلى بنا عثمان بن عفان بمى أربع ركعات ، فقيل لعبد الله بن مسعود : فاسترجع ، فقال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمى ركعتين وصليت مع أبي بكر بمى ركعتين ، وصليت مع عمر بن الخطاب بمى ركعتين ، فليت حظي من أربع ركعات ركعتان متقبلتان » . قال البيهقي : قال الأعمش - وهو من رجال السند - فحدثني معاوية بن قرة ، عن أشياخه « أن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم عتب على عثمان ؟ ثم صليت أربعاً ، قال : الخلاف شر » . وعقبه أيضاً بأسناد موصول الى أبي اسحاق ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : « كنا مع عبد الله بن مسعود بجمع ، فلما دخل مسجد منى ، قال : كم صلى أمير المؤمنين ؟ قالوا : أربعاً ، قال : فقلنا له ألم تحدثنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعتين وأبى بكر صلى ركعتين ..؟ فقال : بلى ، وأنا أحدثكوه الآن ، ولكن عثمان كان إماماً فأخالفه (١) ..؟ والخلاف شر » . فعرف من ذلك أن ابن مسعود يقول بأن القصر رخصة اذ لو كان عزيمة لما جاز له أن يصلي أربعاً ، كما لا يجوز له في الحضر أن يصلي الرباعية اثنتين ، وهذا مما لا شك فيه .

خامسها - ما رواه في « مجمع الزوائد » عن رجل ، قال : « كنا قد حملنا لأبي ذر شيئاً زيد أن نعطيه إياه فأتينا الريدة ، فسألنا عنه فلم نجده ، قيل : استأذن في الحج فأذن له ، فأتيناه بالبدل - وهو منى - فبينما نحن عنده اذ قيل له : ان عثمان صلى أربعاً فاشتد ذلك على أبي ذر ،

(١) ومعنى الاستهتام الانكار . اه .

وَقَالَ - قولاً شديداً - وقال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلي ركعتين ، وصليت مع أبي بكر ومع عمر ، ثم قام أبو ذر فصلي أربعاً ، فقيل له : عبت على أمير المؤمنين شيئاً ثم تصنعه ؟ قال : الخلف أشد . وفيه رجل لم يسم . اهـ .

قلت : أفاد الهيثمي رحمه الله أنه لم يكن فيه الإجهالة الرجل ، وهو إما صحابي لقرب عهد القصة بومئذ ، والاصل في الصحابة العدالة كما مر بيانه أو تابعي ، وفي قبوله مع الإجهالة خلاف ، وبالجملة فهو صالح للاستشهاد به ومأخذ الحجة كالذي قبله .

سادسها - ما رواه في « الجمع » أيضاً عن جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « خير أمتي الذين إذا أسأوا استغفروا ، وإذا أحسنوا استبشروا ، وإذا سافروا قصروا وأظفروا » رواه الطبراني في « الاوسط » وفيه ابن لميعة ، وفيه كلام .

قلت : وهو كالذي قبله في صلاحيته للاستشهاد على أن الهيثمي حسن حديثه في بعض المواضع من كتابه ، وفيه دليل على أفضلية القصر وخبرته ، وهو لا ينفي أصل الخبرية في الاتمام .

سابعها - ما أخرجه البيهقي في « سننه » ، فقال : وقد روي - يعني القول بالرخصة - عن غير واحد من الصحابة مع اختيارهم القصر ، وساق بإسناده إلى أبي ليلى الكندي ، قال : « أقبل سلمان في اثني عشر راكباً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحضرت الصلاة ، فقالوا : تقدم يا أبا عبد الله ، فقال : أنا لا نؤمكم ولا نكح نساءكم إن الله هداناكم ، قال : فتقدم رجل من القوم فصلي بهم أربعاً ، قال : فقال سلمان : مالنا وللمربة إنما كان يكفيننا نصف المربة ونحن إلى الرخصة أحوج » . فبين سلمان الفارسي بمشهد هؤلاء الصحابة أن القصر رخصة . اهـ . وسكت عليه وهو دليل على ثبوته عنده ، وقال في « الجمع » : رواه الطبراني في « الكبير » ، وأبو ليلى الكندي ضعفه ابن معين .

ثامنها - ما أخرجه البيهقي أيضاً بسنده إلى أنس بن مالك قال : « أنا معاشر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنا نسافر فمنا الصائم ومنا المفطر ومنا التمسنا المقصر ، فلم يعب الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم ، ولا المقصر على التمس ، ولا التمس على المقصر » . اهـ . وسكت عليه البيهقي . وكذا أورده النووي في « شرح مسلم » محتجاً به على عدم الوجوب « وكنا نفعل »

في الأغلب للدوامه ، وهي ظاهرة في وقوع ذلك واستفاضته بحيث لا يخفى عليه صلى الله عليه وآله وسلم .

تاسعها - ان المسافر إذا دخل في صلاة المقيم صلى أربعاً لما تقدم من الحجّة عليه ، فلو كان فرضه القصر لم يكن بأنهم مسافر بغيره . قال أبو عمر بن عبد البر في « تهذيبه » : وقول الشافعي في هذه أعدل الأقوال .

فهذه الأدلة حجة القائلين بالرخصة . قالوا : وما ورد من التشديد على فعله والمواظبة عليه غالباً المراد منه الحث على قبول الرخصة ورفع المشقة والحرج على الأمة ، كما قالت عائشة معتذرة للاتمام « انه لا يشق علي » . قال النووي : ولنا قول ان الاتمام أفضل .

قلت : وهو مذهب الناصر ووجه أنها سواء ، والصحيح المشهور أن القصر أفضل .

وأما من ذهب الى الوجوب ، فقال الخطابي : مذاهب أكثر علماء السلف وقهاء الأمصار على أن القصر هو الواجب في السفر ، وهو قول عمر وعلي وابن عمر وجابر وابن عباس ، وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة ، وقال حماد بن أبي سليمان : يعيد من يصلي في السفر أربعاً ، وقال مالك بن أنس : يعيد مادام في الوقت . وقال أحمد بن حنبل : السنة ركعتان ، وقال مرة أخرى : أنا أحب العافية من هذه المسألة ، وحكى الوجوب أيضاً في « البحر » عن زيد بن علي والباقر وأحمد بن عيسى والقاسمية .

ويحتاج لهذا المذهب بأدلة :

احدها - ما أخرجه مسلم عن ابن عباس : « فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة » . وفي معناه حديث عائشة : « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر ، وأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر » أخرجه مالك وأحمد وأصله في « الصحيحين » بلفظ « الفرض » وهو ظاهر في معنى الإيجاب .

وأجيب بأنه ورد ما يوجب صرفه عن ظاهره من الأحاديث الصحيحة في أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقصر في السفر ويتم ، وفي تحسينه صلى الله عليه وآله وسلم لفعل عائشة وتقريره وما أفادته الآية بظاهرها من نفي الجناح على المصلي اذا قصر ، وكذا بقية الأدلة

السابقة فيكون الفرض حينئذ بمعنى التقدير لثة ، ولا ريب أن الله تعالى قدر صلاة السفر ركعتين على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والتقدير ثابت في الواجبات والرخص.

ثانيها - ما أخرجه في « الصحيحين » عن عبد الله بن عمر قال : « صليت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأبكر وعمر وعثمان كذلك » . قال في « المنار » : القصر هدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرو عنه خلافة ، وهدي الخلفاء الراشدين المهديين بعده ، حتى نعم على عثمان ترك القصر أشد النعم ، ثم ذكر ما وقع من عبد الله بن مسعود واسترجاعه ، وقد تقدم ، وذكر ابن القيم نحوه ما قاله . وصاحب المنار ، حذاحذوه في تقرير الاستدلال .

وأجب بأن قوله : « لم يرو عنه خلافة » يدفعه صريح الروايات التي تقدمت ، ولمسأله لا ينكرها ويستروح إلى ردها بما سيجيء من الاستبعاد ، وحديث ابن عمر غاية ما أفاد فعل القصر والمواظبة عليه وهو بمجرد لا يدل على الوجوب . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح هذا الحديث : فيه دليل على المواظبة على القصر ، وهو دليل على رجحان ذلك ، وبعض الفقهاء قد أوجب القصر ، والفعل بمجرد لا يدل على الوجوب لكن المتحقق من هذا الدوام الرجحان ، فيؤخذ منه وما زاد مشكوك فيه فيترك . اهـ .

ثالثها - ما أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه عن عمر قال : « صلاة السفر ركعتان ، والجمعة ركعتان ، والعيد ركعتان ، تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم » . وفي منعه ما رواه في « مجمع الزوائد » عن أبي الكنود ، قال : سألت ابن عمر عن صلاة السفر فقال : ركعتان ثلثان السبأ فان شئتم فدوها رواه الطبراني في « الصغير » ورجاله موثقون . وعن « مَوْرق » قال : « سألت ابن عمر عن الصلاة في السفر ، فقال : ركعتين ركعتين من خالف السنة كفر » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح . وعن إبراهيم أن ابن مسعود ، قال : « من صلى في السفر أربعاً أعاد الصلاة » رواه الطبراني في « الكبير » ، وإبراهيم لم يسمع عن ابن مسعود . وعن ابن عباس قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين سافر ركعتين ركعتين ، وحين أقام أربعاً » قال : وقال ابن عباس : « فمن صلى في السفر أربعاً كن صلى في الحضر ركعتين » رواه أحمد ، وفيه حميد بن علي المقيلي . قال الدارقطني : لا يحتج به ، وذكره ابن جبان في الثقات . اهـ .

وأجيب بأن غاية ما تدل عليه هذه الأحاديث الحث على القصر وقبول الرخصة وذم من تركها ، ولا شك أن القصر هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه. ومحل النزاع في الوجوب وعدمه ، وعلى تسليم فهم عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس للوجوب لوجود ما يفيد عدمه فليس بحجة على من خالفهم إذ هم بمض الأمة ، وقول عمر تمام غير قصر وكذا ما روي عن ابن عمر كما سبق منناه تمام أجرها وتوابعها ، لما تقدم من كلام ابن حجر في الجمع بين الروايات أن القصر على حقيقته من قصر المدد ، وهو المفهوم من قوله تعالى : « أن تقصروا من الصلاة » . وقول يعلى لممر عند أبي داود لما سأله عن إقصار الصلاة .

دابعها - أن في بعض روايات حديث عائشة السابق قول الزهري لعروة : « لما شأن عائشة كانت تم الصلاة ؟ قال : إنها تأولت ما تأول عثمان » . قال في « التلخيص » : فلو كان عندها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواية لم يقل عروة عنها أنها تأولت وجعل (١) ذلك علة قاذحة في صحة الحديث . وقال (٢) : المحفوظ عن عائشة من فعلها ، وقالت : « أنه لا يشق علي » أخرجه البيهقي . وقال في « الفتح » : بإسناد صحيح ، وهو دال على أنها تأولت أن القصر رخصة وأن الاتمام لمن لا يشق عليه أفضل . وقال في « النار » : وتأويلها مع روايتها « أول ما فرضت الصلاة ركعتان فأقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر » كانتناقض .

وأجيب بأن القدح بمجرد توهم المناقاة بين فعلها وروايتها ، ويقول عروة إنها تأولت من دون تطلب ما يصح معه الأمر ، فالنقص ليس من الأنصاف ، كيف وهو من الواضح بالمكان الذي لا يفتقر الى بيان ، فإن روايتها لما وقع من إتمام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السفر وتقريره إياها على إتمامها وتحسينه لفعلها ، وبما فعله الصحابة كما سبق دليل واضح على أن فعلها الاتمام في حياته صلى الله عليه وآله وسلم وبمعدوفاته ، عمل بأحد الجائزين المستند الى الدليل لا الى محض التأويل ، ولا تناقض مع هذا بين الأمرين كما توهم . ولم يخف هذا الوجه على فحول العلماء ، فنقل الموزعي في « تيسير البيان » عن الشافعي أنه قال : انما عملت بما روت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم تعمله تأويلا ، كما قال عروة . اهـ .

وقال النووي في « شرح مسلم » : الصحيح الذي عليه المحققون انهما - يعني عائشة وعثمان - رأيا القصر جائزا والاتمام جائزا فأخذوا بأحد الجائزين وهو الاتمام . وذكر بقبية وجوه

(١) أي صاحب « التلخيص » . اهـ .

(٢) هذا القول ذكره ابن حجر في « بلوغ المرام » . اهـ .

التأويل وأبطلها . وقال ابن بطلال في « شرح البخاري » : الوجه الصحيح في ذلك - أي فيما نقل عن اتمام عثمان وعائشة - انهما كانا يريان أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما قصرلانه أخذ بالأيسر في ذلك على أمته ، فأخذوا أنفسهم بالشدة . اهـ . نقله عنه الحافظ ابن حجر في « الفتح » وقال : انه رجحه جماعة من آخرهم القرطبي . اهـ . واختار ابن حجر ان عثمان كان يرى القصر لا يلزم الا من كان شاخصاً سائراً ، وأما من أقام بمكة اثناء سفره فسله حكم القيم فيتم . وروى في ذلك أثراً عن فعل عثمان ، وفيه نظر ، اذ هو حمل لعثمان على خلاف ماشاهده من قصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر الفتح بمكة أكثر من خمسة عشر يوماً ، وفي تبوك نحو العشرين يوماً بقصر ، فالجمل الأول أولى بحال عثمان .

وأما مقاله ابن حزم في حديث عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقصر في السفر ويتم ... » الحديث ... هذا حديث لاخير فيه . وقال ابن تيمية : هو كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقال في « المنار » في حديث « قصرت وأتممت وأنظرت وصمت » : كنت لايسع عقلي هذا ، منها أن يخالف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جميع سفرها على مايفهم من السياق ، حتى رأيت ابن القيم قد ذكر عن شيخه ابن تيمية يقول : هو باطل ، وعلل بما ذكرنا ، ومرة قال : هذا الحديث كذب على عائشة لم تكن لتصلي بخلاف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . . . الخ ما ذكره فجوابه بأن مدار بطلان الحديث مخالفة عائشة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في فعله مع قولها : « فرضت الصلاة ركعتين » الحديث . وهذا رد بمجرد التظن وكونه مخالفاً لما تقرر في الاذهان وألفت به النفوس ، ولا يخفى ضعفه مع وضوح وجه الامر في ذلك من انها عملت بأحد الجانبين مع اعتقادها ان الاتهام لابي لايشق أفضل ، كما أن الصوم في السفر كذلك . ولم يستندوا في ضعف الحديث الى مايرجع الى اسناده بل الى ما في معناه من الاشكال ، وقد عرفت اندفاعه على انه ليس كل ما كان ظاهره مشكلاً من الاحاديث يتسارع الى ابطاله ، والا لزم بطلان كثير من احاديث الصفات وما ظاهره التشبيه والتجسيم يحملها على ظاهرها . وقد أشار الحافظ الى دفع ماذكروه من تضعيف الحديث ، فقال التناوي في « شرح الجامع الصغير » للسيوطي رحمه الله ماالفظه : رمز المصنف لحسنه ، وقال الدارقطني : اسناده صحيح ، وأقره ابن الجوزي ، وارتضاه الذهبي . وقال البيهقي : له شواهد، ثم عد جملة منها ، وقال ابن حجر : رجاله ثقات . فقول ابن تيمية : هو كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، مجازفة

عظيمة . اه . وكذا الحافظ ابن النحوي ذكر ما طعن به ابن حزم في حديث العلاء بن زهير ، عن عبد الرحمن بن الاسود ، عن عائشة بأن العلاء مجبول وبين انه معروف عيناً وحالا وصحح حديثه . وذكر في « الميزان » ان ابن معين وثقه ، وتقدم تصحيح البيهقي إياه قريباً . وبهذا تظهر قوة القول بالرخصة وعدم الوجوب وان كان الأحوط القصر . ولذا قال الخطابي في « العالم » ما لفظه : والأولى أن يقصر المسافر الصلاة لانهم أجمعوا على جوازها إذا قصر ، واختلفوا فيها إذا أتم ، والاجماع مقدم على الاختلاف ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، أنه قال : « إذا قدمت بلداً فأزعمت على إقامة عشر فأتم » .

روى السيوطي في مسنده عن علي عليه السلام : « إذا أقت بأرض عشر فأتم ، فان قلت أخرج اليوم أو غداً فصل ركعتين ، وإن أقت شهراً » أخرجه عبد الرزاق ، وأخرجه محمد ابن منصور عن ضرار بن سرد ، عن عبد العزيز بن محمد ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام قال : « يتم الذي يقيم عشراً والذي يقول: غداً أخرج... اليوم أخرج يقصر شهراً » . وقال المؤيد بالله في « شرح التجريد » : في مسألة اذا نوي المسافر إقامة عشر ما لفظه : وروى أبو سعيد الأبهري ، عن عبد الرحمن بن أبي حاتم ، قال : نا أبي ، قال : نا أبو نعيم الفضل بن دكين ، قال نا سفيان ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « إذا أقت عشر فأتم » . قال في « التخريج » : هذا من مراسيل علي بن الحسين ، وروايته عن جده علي عليها السلام مرسله الا أنه مرسل قوي رجاله ثقات . وأبو سعيد الأبهري لأعرفه ، ثم قال المؤيد بالله : قال عبد الرحمن : وحدثنا أبي ، قال : نا أحمد ابن عبد الله بن يونس ، قال : نا مندل ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليهم السلام ، قال : « اذا أزمع المسافر على إقامة عشر أتم » . اه .

قوله : « أزمعت » أي عزم . قال في « شمس العلوم » : وفي الحديث أن عثمان قال : « من أزمع مقام أربع أتم » أي عزم على ذلك . اه .

والحديث دليل على أن المسافر إذا عزم على إقامة عشر في أي موضع وجب عليه الاتمام

وهو مذهب ابن عباس والمرة والامامية ، وذهب أبو حنيفة الى أن أقل مدة الإقامة خمسة عشر يوماً لما روي عن ابن عباس وابن عمر أنها قالوا : « اذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة » . وذهب عثمان بن عفان والشافعي ومالك وأبو ثور الى أن أقلها أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج ، قالوا : لمنه صلى الله عليه وآله وسلم المهاجرين بعد قضاء النسك أن يزيدوا على ثلاثة أيام في مكة ، فدل على أن الأربعة الأيام يصير بها مقيماً . وذهب النخعي الى أن أقلها اثنا عشر يوماً . وريضة زاد ليلة على اليوم ، والبصري قال : يصير مقيماً بدخول البلد . وعائشة بوضع الرجل . وكلام النخعي وما بعده لا مستند له .

وقوله في حديث علي عليه السلام عند عبد الرزاق ومحمد بن منصور « فان قلت : أخرج اليوم ، أخرج غداً إلخ » يؤخذ منه أن الذي لم يعزم على الإقامة وبقي متردداً أنه يقصر الى تمام الشهر ، وهو مذهب المرة ، وقيل : بل لتمام خمس عشرة ليلة لما في بعض روايات حديث ابن عباس عند أبي داود : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقام ذلك القدر علم الفتح في مكة يقصر » وقد روي غير ذلك .

وسبب الاختلاف تمسك كل بما صح له من الروايات . وعن جابر رضي الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقام بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة » . قال ابن حجر : رجاله ثقات إلا أنه اختلف في وصله . وصححه ابن حزم والنووي والظفاري . وعن ابن عباس رضي الله عنهما : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقام بخيبر أربعين يوماً يقصر الصلاة » أخرجه البيهقي ، وفيه الحسن بن عمار لا يحتاج به .

قال بعض المحققين : الظاهر من اختلاف الروايات انه لا توقيت للقصر يعني من المسدة المختلفة التي أقامها صلى الله عليه وآله وسلم في أسفاره ببعض المحلات ، وأن السنة استمرار المسافر على قصر الصلاة مما كان عازماً على السفر ، وإن كلاً من الروايات المختلفة التي أقامها صلى الله عليه وآله وسلم واقع على ما اقتضاه الحال من الحاجة الى تلك المدة التي أقامها ، ولو دعت الحاجة الى الزيادة عليها لاستمر القصر الى فراغه ، وهذا الذي فهمه عنه بعض أصحابه ، وذهبوا اليه . فمن ابن عمر مع شدة تحريمه لتباعدة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « انه كان في غزاة بأذربيجان فحال الثلج ، فكانوا يصلون ركعتين ركعتين ستة أشهر » أخرجه

البيهقي . وقال الحافظ ابن حجر والظفاري : سنده صحيح ، ونحوه في « جمع الزوائد » قال : رواه أحمد وأحمد ورجاله ثقات . وعن الحسن البصري « انه أقام مع أنس سنتين ينسابور يصلي ركعتين ركعتين » . قال في « جمع الزوائد » : ورجاله موثقون . وروي أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقاموا برا مرمز تسعة أشهر يقصرون الصلاة . وبهذا الوجه يجتمع ما اختلف من الروايات في مدة اقامته صلى الله عليه وآله وسلم .

وقال في « شرح منظومة الهدى » تبعاً لابن القيم ما محصله : إن عزم المسافر على الإقامة إذا كان لقضاء حوائجه التي سافر لأجلها أو لما منع حبسه عن الرجوع الى أهله كخوف أو مرض لا يخرج به عن كونه مسافراً ولو طالت مدته ، وكذا اقامته في الأماكن التي ينزل فيها مع سفره حتى ينتهي الى المحل الذي قصده لا يخرج به عن كونه مسافراً ولو قصد إقامة ما فوق المشربة كما دلت عليه الأدلة الشرعية والعرف اللغوي .

أما الأدلة فمن المعلوم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد عزم في غزوة تبوك على إقامة أكثر من عشرة أيام ، لانه جاء لانتظار العدو والمسافة اليه بعيدة يعلم أنه لا يقطعها العدو الا في أكثر من ذلك ، وكذا الصحابة الذين أقاموا السدد الطويلة يقصرون من المعلوم انهم قد عزموا على إقامة شهر أو أكثر لعلهم انها لا تنقضي حاجتهم في أقل من ذلك ، وكذا إقامة صلى الله عليه وآله وسلم في مكة عام الفتح لتأسيس قواعد الاسلام وهدم قواعد الشرك ، وتبديد أمر ماحولها من العرب . ومعلوم قطعاً ان ذلك يحتاج الى إقامة أيام ولا يحتاج مع ذلك الى تعيين أيام الإقامة حتى يكون قطعاً حكم السفر كالمشرك عند من اعتبرها ، والاربع عند من قال بها ، وذلك لان الأدلة في أن الإقامة لقضاء الحوائج لا تقطع حكم السفر لم تفرق بين إطلاق المدة وتعيينها وطولها وقصرها ، ومن ادعى ان للتعيين تأثيراً فعلياً الدليل .

وأما العرف اللغوي فإن العرب والمقالة لا تمد ذلك البتث إقامة يخرج بها من كونه مسافراً ما دام كذلك حتى يقضي حاجاته ويعود الى وطنه . وقد أشار الى هذا ما أخرجه الشيخان عنه صلى الله عليه وآله وسلم « السفر قطعة من العذاب ، فإذا قضى أحدكم من سفره حاجته ، فليعجل الرجوع الى أهله » . فان قلت : فما الذي يعد به المسافر مقيماً قطعاً لحكم سفره ؟ قلت : بأغراضه عما قصد لاجله واضرابه عنه كأنه يريد الإقامة لمجرد الاستراحة من وعناء السفر او رغوباً في البقاء لاغراض آخر من الاجتماع بأهل البلدة التي قصدها أو

الشره فيها . ونحو ذلك مما هو خارج عن مقصوده الذي يثمه على السفر بعد قضاء حاجاته ، فإذا أقام بعد ذلك لغبر ما قصد به سفره وجب عليه الاتمام بعد مضي ثلاثة أيام لحديث : « يقم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثة أيام » أخرجه الشيخان وغيرهما ، فسمى ذلك إقامة ونية على أنها لا تقطع حكم السفر .

قال النووي : معنى الحديث انه حرم على المهاجرين استيطان مكة والاقامة فيها ، ثم أيسح لهم اذا وصلوها الحج أو عمرة أو غيرها أن يقيموا بعد فراغهم ثلاثة أيام . ١ هـ . فقلوه : بمد فراغهم صريح في ذلك ، وثبعه الحفاظ بن حجر وحكاه عن غيره ، وقال : يستنبط من الحديث ان الاقامة ثلاثة أيام لا تخرج صاحبها عن حكم السفر ، وأما اقامة المهاجر بمكة لقضاء حوائجه واداء نسكه التي سافر لها فليست بمحدودة ، بل له أن يبقى حتى يفرغ منها . وقد أقام سيد المهاجرين صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح ثمانية عشر يوما ، وأقام عمر يوم المسجد عشرين يوما . فان قلت : فكيف بالآثار الثابتة عن علي عليه السلام في أن نية إقامة العشر تقطع حكم السفر ؟ وقلوه عند الأصحاب حجة . أجيب بأن حجية قوله عليه السلام انما لم يوجد دليل نوي أو وجد ولم يعارضه ، وقد وجد الدليل كما عرفت وهو أولى بالاتباع . وأما من حد الاقامة بخمسة عشر يوما فمستندهم ما روي عن ابن عباس وعمر من قولها ولا حجة فيه . ومن خدعها بالأربع احتجاجا بما ذكر أول البحث ، فهو مندفع بما دفع به من خدعها بالعشر بالطريق الأولى لدخولها في ضمنها ، والله أعلم .

قال زيد بن علي : ولا يقصر الصلاة الا في مسير ثلاث : فاذا خرجت من بيتك تريد سفر ثلاثة أيام أو أكثر من ذلك ، فاقصر حين تجاوز أبيات أهلك وبلدك .

وقد ذهب الى ان معيار القصر سفر الثلاث فصاعداً محمد (١) بن عبد الله النفس الزكية والناصر للحق الحسن بن علي والسيدان الاخوان المؤيد بالله وأبو طالب وأبو عبد الله الداعي

(١) والدة كامل أهل البيت عبد الله بن الحسن ذكره في أمالي الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام. أمه
ذلك طريح ورجم
الغدير وذلك
حسروا في علمه

والحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي ومحمد بن منصور ، واحتج لهم بمحدث ابن عمر عند الشيخين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا تسافر امرأة ثلاثاً إلا ومعه ذو محرم » فدل على أن أقل السفر مسير ثلاثة أيام . وذهب الباقر والصادق وأحمد بن عيسى والمهدي والقاسم انه يقصر في مسافة بريد فصاعداً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية أبي هريرة : « لا يحل لامرأة تسافر بريداً إلا ومعه محرم » أخرجه أبو داود . وفي رواية البخاري : « يوماً وليلة » فسمى البريد سفرًا . قال في « البحر » : ولقصره صلى الله عليه وآله وسلم إذ خرج من مكة إلى عرفات وهو بريد ، وهذا فيه نظر ، إذ مكة ليست ابتداء سفره فلا حجة فيه ، اللهم إلا أن يكون بالنظر إلى أن أهل مكة خرجوا معه صلى الله عليه وآله وسلم إلى عرفات فقصرُوا الصلاة ولم يأمرهم بالانكسار كما أمرهم به علم الفتح حين وصلوا معه بمكة . وقد احتج بهذا ابن تيمية وطرده ولم يرتأويل من جعله من خصائص الحج . وذهب بعضهم إلى أنه لا تحديد في السفر بل ما يسمى سفرًا لمة ، وجنح إليه ابن القيم ، فقال : لم يحدد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدة محدودة للقصر والفطر بل أطلق لهم ذلك في مطلق السفر والضرب^١ ، كما أطلق لهم التيمم في كل سفر . وأما ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم من التحديد باليوم أو اليومين أو الثلاثة فلم يصح شيء من ذلك البتة . اهـ .

والاحاديث التي استدلت بها القائلون بالتحديد في سفر المرأة وتسميته يوماً وليلة عند أبي داود ويومين وثلاثة أيام عند البخاري ، وفي بعض الروايات يوماً . وهو عند أحمد ومسلم ، إنما وردت في اشتراط المحرم للمرأة في سفرها وليس شيء منها في هذا الباب ولا يلزم من تسمية هذه المقادير سفرًا أن لا يكون ما دونها سفرًا ، ولا ورد في الاحاديث الصحيحة ما يتمسك به في هذا الباب الا حديث أنس عند مسلم وأبي داود والبيهقي ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سافر ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ قصر الصلاة » . وبين^(١) مسلم أن الشك من شعبة .

قال الحافظ ابن حجر : وهذا أصح شيء ورد في بيان ذلك وأصرحه ، وبه أخذت الظاهرية فقالوا : إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ قصر ، وحمله من خلفه على

(١) وكذا أبو داود والبيهقي وغيرهم . اهـ .

أن المراد به المسافة التي يتبدى منها القصر لا غاية السفر ، ولا يخفى بعد هذا الجمل مع أن البيهقي ذكر في روايته من هذا الوجه : أن يحيى بن يزيد ، قال : سألت أنساً عن قصر الصلاة وكنت أخرج من البصرة الى الكوفة فاصلي ركعتين حتى أرجع ، فقال أنس - فذكر الحديث - فظهر أنه سأل عن جواز القصر في السفر لا عن الموضع الذي يتبدى منه القصر . ثم إن الصحيح عدم تقييده بمسافة بل بجائزة البلد الذي يخرج منه ، وردة القرطبي بأنه مشكوك فيه فلا يحتاج به . فان كان مراده انه لا يحتاج به في التحديد بثلاثة أميال فمسلم ، لكن لا يحتاج أن يحتاج به في التحديد بثلاثة فراسخ ، فان الثلاثة أميال مندرجة فيها ، فيؤخذ بالأكثر احتياطاً . اهـ . وبه تظهر قوة القول بأن مسافة القصر ثلاثة فراسخ ، ولا يقال قد علن الشارع صحة القصر بوجود سببه وهو السفر أخذاً من مجموع الأدلة ولا فرق بين قليله وكثيره . وحديث أنس وإن كان فيه تحديد مسافة القصر لكنه حكاية لفعله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو لا ينفي لزوم القصر فيما دونه لوجود سببه من السفر ، لانه يقال السفر لانه قطع المسافة .

قال في « المصباح » : يقال ذلك إذا خرج للارتحال أو لقصد موضع فوق مسافة العدوى لان أهل العرف لا يسمون مسافة العدوى مسافراً ، ثم قال في مادة عدى - بالمهمل - والعدوى - بالفتح - . قال ابن فارس والجوهري : هي طلبك الى وال ليعديك على من ظلمك أي ينتقم منه باعتدائه عليك . والفقهاء يقولون مسافة العدوى كأنهم استعاروها من هذه لان صاحبها يصل فيها الذهب والعود بعود واحد لما فيه من القوة والجلد . اهـ .

ومراده بالعرف عرف أهل اللغة الذي قرره العرف الشرعي ، ويفهم منه أن السفر لا يطلق الا على المسافة التي لا يمكن صاحبها أن يجمع فيها بين الذهاب والعود بمشي واحد وهو ما تدرك فيه المشقة ويتكلف له المؤنة ، ولذا قال أهل اللغة : كأنه مأخوذ من سفرت الشيء إذا كشفته وأوضحته لانه يوضح ما ينوب فيه ويكشفه . ومن المعلوم أنهم لا يسمون من خرج من بيته وسار أدنى سير مسافراً ، ثم نظرنا ما هو الانسب من تقديرات الشارع صلى الله عليه وآله وسلم بعرف أهل الشرع المتلقى عن أهل اللغة فلم نجد حديثاً سالماً عن القطاعين الا حديث أنس ، وعملنا بالاحوط منه وهو الثلاثة الفراسخ وهو أشد مناسبة بذلك العرف منه بالثلاثة الاميال . نعم قال في « التلخيص » : وروى سعيد بن منصور عن أبي سعيد ، قال :

« كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سافر فرسختاً يقصر الصلاة » . اهـ . فإذا صح لزوم العمل به .

وأما حديث ابن عباس عند الطبراني والدارقطني والبيهقي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان » ففيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك . رواه عنه اسماعيل بن عياش وروايته عن الحجازيين ضعيفة ، والصحيح عن ابن عباس من قوله . وقال الشافعي : حدثنا سفيان ، عن عمرو ، عن عطاء ، عن ابن عباس « أنه سئل أقصر الصلاة إلى عرفة ؟ قال : لا ، ولكن إلى عسفان وإلى جدة وإلى الطائف » وإسناده صحيح ذكره في « التلخيص » لكنه اجتهد منه فليس فيه حجة مع أنه ينفذه ما صح أن أهل مكة حين خرجوا إلى عرفات للحج معه صلى الله عليه وآله وسلم قصرصوا الصلاة خلفه ، ولم يأمرهم بالانعام ، كما قال لهم في مكة ، والله أعلم .

تنبيه قال في « المصباح » : الميل - بالكسر - في كلام العرب مقدار مدى البصر من الأرض ، قاله الأزهري ، وعند القدماء من أهل الهيئة ثلاثة آلاف ذراع ، وعند المحدثين أربعة آلاف ذراع ، والخلاف لفظي فلنهم اتفقوا على أن مقداره ستة وتسعون ألف أصبع ، والأصبع تسع شعيرات بطن كل واحدة لآخرى ، ولكن القدماء يقولون الذراع اثنتان وثلاثون أصبعا ، والمحدثون أربع وعشرون أصبعا ، فإذا قسم الميل على رأي القدماء في الذراع كان المتحصل ثلاثة آلاف ذراع ، وإن قسم على رأي المحدثين فيه كان المتحصل أربعة آلاف . والفرسخ عند الجميع ثلاثة أميال . اهـ . قال في « فتح الباري » : وقوله أربع وعشرون أصبعا : أي معتدلة معترضة ، وقد حرره ^(١) غيره بالذراع الحديد المستعمل الآن في مصر والحجاز فوجده ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن ، فعلى هذا الميل بالذراع الحديد على القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعا . وهذه فائدة نفيسة قبل من تنبه لها . اهـ .

والبريد اسم الرسول ثم استعمل في المسافة التي يقطعها وهو اثنا عشر ميلا .

قوله : « فأقصر حين تجاوز أبيات أهلك وبلدك » وقد قام الدليل على ذلك من فعل علي

(١) حرره أي ندره . اهـ .

عليه السلام فيها أخرجه البخاري تعليقاً أنه خرج من الكوفة مسافراً فقصر الصلاة وهو يرى البيوت ، فلما رجع قيل له : هذه الكوفة ، قال : لا حتى ندخلها . ووصله الحساكم من طريق علي بن ربيعة ، قال : « خرجنا مع علي فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت » . وأخرجه البيهقي من طريق وقاء - بكسر الواو وبعدها كاف ثم مد - ابن إياس أبو يزيد ، عن علي بن ربيعة ، قال : « خرجنا مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه متوجعين هاهنا - وأشار بيده إلى الشام - فصلى ركعتين ركعتين حتى إذا رجعنا ونظرنا إلى الكوفة حضرت الصلاة ، فقلنا : يا أمير المؤمنين هذه الكوفة ، ثم الصلاة ؟ قال : لا حتى ندخلها » . ويؤيده حديث عبيد بن جبر في الإفطار للمسافر ، قال : « ركبت مع أبي بصرة الغفاري صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفينة من الفسطاط في رمضان فلم نجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة ، فقال : اقترب ، قلت : أأستري البيوت ؟ قال أبو بصرة : أترغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ » رواه أحمد وأبو داود . فبين أن الحكم لمطلق السفر فحش وجد شرع القصر والانقطاع . واعتبر الهادي في ابتداء القصر ميل البلد أو نحوه . قال السيد المؤيد بالله : يقصر إذا جاوز عمران بلده ، ويقصر في رجوعه إلى وطنه إلى أن يبلغ عمران بلده ، قال : وليست البساتين المتصلة بالبلد أو مصلى البلد من عمرانها ، وعلى أن ساحة البلد معدودة من البلد من طريق العادة ، ومن رأى تفاصيل البيوت ولم يخرج قدر الميل يكون حكمه حكم من في البلد ، وهذا قريب من المذهب الأول . وقيل : أنه يقصر بمجرد العزم على السفر والتهيؤ له ولو في منزله ، وقيل : حتى يجاوز ثلاثة أميال . وقيل : إذا سار النهار فلا يقصر حتى يدخل الليل ، وإن سار الليل فلا يقصر حتى يدخل النهار .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أنه صلى بمكة ركعتين ركعتين
حتى رجع » .

أخرج نحوه البخاري من حديث ابن عباس ، قال : « أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسعة عشر يوماً بقصر » . وفي رواية : « بمكة سبعة عشر يوماً » وفي رواية لأبي داود : « سبع

عشرة . وفي أخرى « خمس عشرة » وله عن عمران بن حصين « ثلثي عشرة » . وقد تكلم شراح الحديث في التوفيق بين هذه الأعداد بما لا يبقى معه اشكال . وعند الجماعة الا « الموطأ » من حديث أنس ، قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة الى مكة ، وكان يصلي ركعتين حتى رجعنا الى المدينة . قيل : أقمت بمكة شيئاً ، قال : أقمتها بها عشراً . وفي رواية الشيخين مختصرة : « أقمتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشراً بقصر الصلاة » . قال النووي : معناه انه أقام في مكة وما حوالها لاني نفس مكة فقط ، والمراد في حجة الوداع قدم مكة في اليوم الرابع فأقام بها الخامس والسادس والسابع ، وخرج منها في الثامن الى منى ، وذهب الى عرفات في التاسع ، وعاد الى منى في العاشر ، فأقام بها الحادي عشر والثاني عشر ، ونفر في الثالث عشر الى مكة ، وخرج منها الى المدينة في الرابع عشر ، فمدة إقامته صلى الله عليه وآله وسلم في مكة وحوايلها عشرة أيام ، وكان يقصر الصلاة فيها كلها . اهـ .

والحديث يدل على مشروعية القصر في السفر ولو تخلل فيه إقامة مالم يدم معرضاً عما قصد لاجله على ما تقدم تقريره ، وعلى غيره من المذاهب مالم يزم على إقامة عشر أو أربع أو خمس عشرة ، وقد تقدم إيراد الحجج لهذه الأقوال وما قيل فيها ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يتطوع على بعيره في سفره حيث توجه به بعيره يوميء إيماء ، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه ، وكان لا يصلي الفريضة ولا الوتر إلا إذا نزل » .

قوله : « وكان لا يصلي الفريضة ولا الوتر الا اذا نزل » . روى نحوه القاضي زيد في « الشرح » عن علي عليه السلام من فعله « أنه كان يصلي على راحلته التطوع حيث توجهت ، وينزل للفريضة والوتر » . وروي في « مجمع الزوائد » عن سعيد بن جبير « أن عمر كان يصلي على راحلته تطوعاً ، فاذا أراد أن يوتر نزل فلوتر على الارض » رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح .

ومن ذهب الى عدم جواز الوتر على الرحلة أبو حنيفة . وقال النخعي كانوا يصلون الفريضة والوتر بالأرض . وقال سفيان الثوري : صلى الفريضة والوتر بالأرض وإن أوترت على دابتك فلا بأس . والحجة لهم في ذلك ما مر . وللحديث شواهد فيما عدا قوله : « ولا الوتر إلا إذا نزل » ، منها حديث ابن عمر المتفق عليه « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على راحلته حيث توجهت به » زاد البخاري « ويوميء برأسه قبل - أي وجه - توجه ، ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة » وأخرجاه عن جابر أيضاً ، وزاد مسلم : « فإذا أراد الفريضة نزل » ، وزاد ابن خزيمة وابن حبان ولكنه « يخفض السجدين من الركعة » . وقال في « شرح التجريد » : وروى محمد بن منصور عن أحمد بن عيسى ، عن حسين ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي عليهم السلام : « أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا رسول الله هل أصلي على ظهر بعيري؟ .. قال : نعم ، حيث توجهه في التوافل بك بعيرك أئماً ، ويكون سجودك أخفض من ركوعك ، فإذا كانت المكتوبة فالقرار القرار » .

وفي الحديث دليل على جواز التنفل على الحيوان .

واختلفوا هل يشترط في صحة ذلك كون المصلي مسافراً أم لا ؟ فقال مالك : لا يصلي على الرحلة إلا في سفر تقصر فيه الصلاة . وقال الأوزاعي والشافعي : قصر السفر وطوبى له في ذلك سواء يصلي على راحلته ، وتمسك هؤلاء بحديث أنس عند البخاري وأبي داود والترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كان إذا سافر وأراد أن يتطوع استقبل القبلة بناقته ، ثم كبر ثم صلى حيث وجهه ركابه » ، ونحوه حديث الأصل بقوله في « سفره » . وذهبت المعتزلة الى أنه لا يشترط للاطلاق في غالب الروايات ، وليس ذكر السفر فيما ورد منها للتقييد حتى يحمل المطلق على المقيد لخروجه مخرج الغالب ، إذ الحاجة الى التنفل على الدابة كثيراً ما يقع في السفر ، ولان الوارد في الأحاديث إنما فيها بيان الواقع من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا يدل على أنه لا يجوز سوى ما في النافلة من المساحة والتخفيف ، وحينئذ فلا اشكال فيما ورد في بعض طرق حديث جابر من رواية رزين في سفر القصر .

وقوله : « حيث توجه به بعيره » يؤخذ منه أن الاستقبال غير شرط . وهل يعم افتتاح الصلاة بالتكبير أم يخص بانزوم الاستقبال ؟ فذهب الهادي الى عدم الفرق بين الافتتاح وما

بعمده في جواز الصلاة حيث توجهت به الراحلة . واحتج بما في حديث علي عليه السلام من الاطلاق ، وذهب غيره الى اشتراط الاستقبال فيه لحديث أنس السابق لانها زيادة عدل غير منافية لما رواه الأكثر ، ولا مخالفة لاختلاف مخرج الحديثين .

قوله : « يومي ايام » فيه أن وضع الجبهة على ظهر الدابة أو قربوس الفرس ونحوه غير مشروع ، وانما كان سجوده أخفض من الركوع ليفصل بين الركبتين ، وقد تقدم نظير هذا في « باب صلاة المنعم عليه » .

قال في « شرح الاثمار » وغيره : وأما الراكب على المحمل ونحوه فيم الركوع والسجود حيث يتمكن من ذلك ، والا أوماً لها ولا يرخص له في ترك الاستقبال لتيسره عليه . اهـ . وهو مبني على أن الاكتفاء بالإيماء في الاحاديث الواردة بنحو هذا اللفظ المذكور في الحديث ترخيص ، لأن الراكب يشق عليه استيفاء الركوع والسجود لا لأجل أن الكون على الحيوان مانع من السجود ، كما يعلل به البعض والا لزم عدم الفرق بين الركوب على ظهر الدابة أو على المحمل في ذلك الحكم إذ الحامل هو الحيوان ، ولا اعتداد في الفرق بكون المحمل غير الظهر .

قوله : « وكان لا يصلي الفريضة ... الخ » وانما خصت الفرائض بادائها على القرار لعظم شأنها وجلالة قدرها ، وهذا الحكم شامل للرجال والنساء . لما رواه أبو داود في « سننه » عن عطاء بن أبي رباح أنه سأل عائشة : « هل رخص للنساء أن يصلين على الدواب ؟ قالت : لم يرخص لهن في ذلك في شدة ولا رخاء » . قال محمد : هذا في المكتوبة . اهـ .

ومحمد هذا هو ابن شبيب بن سابطور أحد رجال الاسناد . قال المنذري : قال الدارقطني : تفرد به النعمان بن المنذر ، عن سليمان بن موسى ، عن عطاء هذا آخر كلامه . والنعمان بن المنذر هذا غساني دمشقي ثقة كنيته أبو الوزير . اهـ .

وهذا كله مع عدم المدراء أما اذا اضطر المسافر الى ذلك لخوف أو مطر أو نحوهما جاز ، لما أخرجه الترمذي والنسائي من حديث يعلى بن مرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتهى هو وأصحابه الى مضيق وهو على راحلته ، والسماء من فوقهم والبسلة من أسفل منهم ، فحضرت الصلاة فأمر المؤذن فاذاً وأقام ، ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

على راحلته ، فوصل بهم يومئذ أيام يجعل السجود أخفص من الركوع . قال الترمذي :
 حديث غريب تفرد به عمر بن الرماح . وثبت عن أنس من فعله وصححه عبد الحق ، وحسنه
 النووي ، وضعفه البيهقي بعمرو بن عثمان وأبيه . قال ابن القطان : عمرو لا يعرف حاله كوالده .
 قال الذهبي : قد روى عنه أيضاً خلف بن مهرا ن المدوي ، وذكره ابن حبان في الثقات . اهـ .
 ووثقه ابن حجر في « التقريب » ، فاشتفت عنه الجهالة برواية الاثنين ، والله أعلم . وفيه أنه
 أوما للركوع والسجود ، ومذهب الشافعي جواز صلاة الفرض على الراحلة مع انقضاء الأركان .
 ولفظ « النهاج » : « ولو صلى فرضاً على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده وهي
 واقفة جاز . اهـ .

وفي الحديث أنه لا يصلي الوتر إلا إذا نزل ، وقد عمل بموجبه أبو حنيفة ومن معه كما
 تقدم ذكره . وجرى أبو حنيفة أيضاً على ما اختاره من وجوب الوتر وجعل لها حكم
 الفرائض في أنها لا تتصل على الراحلة . وقد ورد ما يمارض حديث الأصل في الوتر على
 الراحلة فيما تقدم من حديث ابن عمر عند مسلم . وقال القاضي زيد : وأجاز القاسم عليه
 السلام في « التبرسي » الوتر على الراحلة وقال : إنها سنة ، وليست بفريضة ، وهو مقتضى
 ماسر للإمام في « باب الوتر أنه سنة » ، وليس بمحتم كالفريضة ، وطريقة الترجيح أن يقال
 رواية ابن عمر مثبتة ومافي الأصل ناف ، والاثبات مقدم على النفي فيكون أولى بالإشـار ،
 والله أعلم .

قال زيد عليه السلام : إذا دخل المقيم في صلاة المسافر ، فسلم المسافر
 قام المقيم قائم ، وإذا دخل المسافر في صلاة المقيم صلى بصلاته .

وفي هذا إشارة الى مسألتين :

الاولى : صلاة المقيم خلف المسافر ، وهذا مما لا يعرف فيه خلاف بين أحد من علماء
 الطوائف ، ويصنع المقيم ما ذكره في الأصل من أنه إذا سلم المسافر الإمام قام المقيم لتأم صلاته ،
 والوجه في ذلك عدم تنغير فرض المؤتم مع إجماعه وقيامه الدليل عليه فيما أخرجه البيهقي من
 حديث عمران بن حصين قال : « غزوت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشهدت معه

الفتح ، فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلي الا ركعتين ، يقول : يا أهل البلد صلوا أربعاً فانا سفر . وأخرج بإسناده الى زيد بن أسلم أن أباه أخبره « أنه شهد عمر بن الخطاب صلى بأهل مكة في الحج ركعتين ، ثم قال لهم بعد ما سلم : أتتوا الصلاة يا أهل مكة فانا سفر . » وإسناده الى صفوان بن عبد الله بن صفوان أنه قال : « جاء عبد الله بن عمر يعود عبد الله بن صفوان ، فصرى لنا ركعتين ثم انصرف ، قمنا فأتنا . »

الثانية : صلاة المسافر خلف المقيم وفيها خلاف ، فذهب الإمام عليه السلام وأخوه الباقر وأحمد بن عيسى والشافعية والحنفية الى صحة ذلك ، وينقلب فرضه الى السجدة لان الترخيص قد بطل بدخوله في حكم امامه حتى لو فسدت صلى أربعاً . وقال في « المنهاج » : ويحتمل أن يصلي ركعتين على أصل الامام زيد بن علي إذ وجوب الاتمام انما كان لدخوله تحت حكم الامام ومع الانفراد يمود عليه حكم القصر . والحجة لهذا المذهب ما أخرجه مسلم والبيهقي من حديث ابن عمر : « أنه كان إذا صلى مع الامام صلى أربعاً ، وإذا صلى وحده صلى ركعتين . » وأخرج البيهقي أيضاً بإسناده الى أبي مجاز ، قال : « قلت لابن عمر المسافر يدرك ركعتين من صلاة القوم - يعني المقيمين - أتجزئه الركعتان أو يصلى بصلاتهم ؟ قال : فضحك ، وقال : يصلى بصلاتهم . » ولفهوم حديث موسى بن سلمة عند مسلم والنسائي قال : « سألت ابن عباس كيف أصلي إذا كنت بمكة إذا لم أصل مع الامام ؟ قال : ركعتين سنة أبي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم . » فان ذلك يدل بفحواه على أن السنة الاتمام مع الامام والقصر مع الانفراد إلا أنه يحمل فعل ابن عمر ، وما فيهم من جواب ابن عباس ان ذلك منهم ذهاب الى أن القصر رخصة ، وليس بواجب لكنه احتمال بعيد ، وهو لا يدفع الظهور . ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد في « مسنده » عن ابن عباس : « سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين إذا انفرد وأربعاً اذا اتم بمقيم ؟ فقال : تلك السنة . » وعند الهارونية لا يصح أن يدخل المسافر الا في الاخيرتين لان الدخول معه من أول الصلاة كنتمد المخالفة للإمام في الصلاة فلا يصح بخلاف الدخول معه في الاخيرتين . قالوا : ولا يرد وقوع المخالفة في النافلة بالتسليم للتسامح في شأنها والتخفيف فيها ، ولذا جاز التنفل على الدابة بالايام أنها توجهت به . وأجيب بان النهي عن مخالفة الامام عام للمفترض والمتنفل ، لاسيما على ما اختاره بعض العلماء من أن الدخول في النافلة يصير لها حكم الواجب ، كما في نفل الحج لقوله تعالى : « ولا تطلوا أعمالكم . »

باب الصلاة في السفينة

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال:
« إذا كنت في سفينة وكانت تسير فصل وأنت جالس، وإن كانت واقفة
فصل وأنت قائم » .

أخرج البيهقي نحوه في « سننه » بإسناده إلى النضر بن أنس، عن أنس « أنه كان إذا
ركب السفينة فحضرت الصلاة والسفينة محبوسة صلى قائماً، وإن كانت تسير صلى قاعداً في
جماعة ». وفي « مجمع الزوائد » عن جعفر بن أبي طالب : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أمره أن يصلي في السفينة قائماً إلا أن يخشى الفسق » رواه البزار، وفيه من لم يسم، وبقيّة
رجاله ثقات، وإسناده متصل . اهـ . وأخرج البيهقي نحوه عن ابن عمر قال : « سئل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في السفينة، فقال : كيف أصلي في السفينة ؟ قال : صل
فيها قائماً إلا أن تخاف الفسق » قال : وإسناده حسن . وأخرج أيضاً بإسناده إلى حميد الطويل،
قال : « سئل أنس بن مالك عن الصلاة في السفينة، فقال عبد الله بن أبي عتبة مولى أنس -
وهو معنا في المجلس - : سافرت مع أبي الرداء وأبي سميد الخدري وجابر بن عبد الله يصلي
بنا إمامنا قائماً في السفينة، ونصلي خلفه قياماً ولو شئنا لخرجنا » .

والحديث يدل على جواز الصلاة في السفينة، وعلى التفرقة بين حالتها، بأنها إن كانت
تسير كان الجلوس رخصة له، وظاهره ولو قدر على القيام، ولكن يجب تأويله بما يوافق سائر
الأحاديث المرفوعة من إيجاب الصلاة قياماً إلا أن يخشى الفسق بأن يحمل الأمر بالجلوس عند
سيرها على عدم القدرة على القيام لها . وقد روى القاضي زيد في « الشرح » عن أمير المؤمنين
عليه السلام ما يبين أن ذلك مراده، فقال : وروي عن علي عليه السلام أنه قال : « يصلي

صاحب السفينة قائما الا ان لا يستطيع ذلك فيصلي قاعداً ، وإن توجهت به السفينة كل وجه . وإن كانت واقفة وجب القيام لامكانه ، . وهو مذهب الهادوية ، وبه قال أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي . وعند أبي حنيفة يجوز أن يصلي فيها قاعداً مع القدرة على القيام ، وهو خلاف ما قضت به الأدلة ، ولأن القيام ركسن من أركان الصلاة فلا يجوز تركه مع القدرة عليه كسائر الأركان . وفرض المصلي في السفينة أن يتحرى القبلة جهده ويصلي اليها ويدور نحوها بدوران السفينة ، فإن تمسذر عليه الاستقبال لاضطراب السفينة صلى أينما توجهت به ، فيكون حكمه حكم من كان راكباً على بعيره ، ولم يمكنه النزول لخوف أو علة أو نحو ذلك، فإنه يصلي أينما توجه به بعيره ، والله أعلم .



باب السجود في القرآن

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال:
«عزائم سجود القرآن أربع» «الم تنزيل السجدة» و«حم السجدة»
«والنجم» و«اقرأ باسم ربك الذي خلق». قال: وسائر ما في القرآن فإن
شئت فاسجد، وإن شئت فاتركه.

الضمير في لفظ قال الأخير للإمام زيد بن علي عليه السلام، وهذه الجملة لبيان الحكم
فيما عدا العزائم. والحديث رواه في «مجمع الزوائد» عن علي عليه السلام قال: «عزائم
السجود أربع: «الم تنزيل السجدة» و«حم السجدة» و«النجم» و«اقرأ باسم ربك»
رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه الحرث وهو ضعيف. اهـ.

قلت: حديثه حسن لما تقدم من تصحيح الاحتجاج بروايته.

ورواه السيوطي في مسنده عليه السلام من «جمع الجوامع» ولفظه: عن علي عليه
السلام: «عزائم السجود أربع: «الم تنزيل السجدة» و«حم السجدة» و«اقرأ»
و«النجم». أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور والطبراني في «الأوسط» وابن منده في
«تاريخ اصبهان» والبيهقي. اهـ. وأخرجه الطحاوي في سجود التلاوة في «باب الفصل هل
فيه سجود أم لا؟» وقد ذكر حديثاً عن أبي بن كعب، قال: ليس فيه سجود، ثم قال
ما لفظه: وقد خالف أبي بن كعب فيما ذهب إليه جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم، حدثنا ابن مرزوق، قال: نا وهب، نا شعبة، قال: نا عاصم بن بهدلة، عن زر،

عن علي عليه السلام : « أن عزائم السجود : « الم تنزيل ، « والنجم ، « و « اقرأ » . اه . وقد ثبت مثله عن ابن عباس في الثلاث المذكورة .

والحديث يدل على أن السجود في هذه الاربعة الموضع واجب لان العزيمة في عرف الشرع ما وجب فعله . قال في « المصباح » : وعزائم السجود ما أمر بالسجود فيها . اه . فيكون المراد بالعزيمة هنا الفريضة ، ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الزكاة « عزمة من عزومات ربنا » أي حق من حقوق الله تعالى وواجب من واجباته ، قيل : ومنه العزائم لانه يحتم فيها على الجن والموالم أن لا تضر . وفي حديث ابن مسعود « ان الله يحب أن تؤتي رخصه كما يحب أن تؤتي عزائمه » يعني بعزائمه فرائضه التي حتم على العباد وجوبها ، وفي حديث قيام رمضان « من غير عزيمة » أي من غير ايجاب والزام ، وعزائم السجود من ذلك . وهي في اصطلاح أهل الأصول عبارة عن كل حكم ثابت على وفق الدليل ، كما أن الرخصة عبارة عن كل حكم ثابت على خلاف الدليل لعارض أرجح . وذهب الى وجوب ذلك أبو جعفر الباقر وأحمد بن عيسى والحسن بن يحيى ومحمد بن منصور والامام يحيى بن حمزة عليهم السلام . وقال أبو حنيفة تجب في هذه الأربع الى تمام أربعة عشر موضعاً . وقال مالك : العزيمة في أحد عشر موضعاً باخراج الثلاث السجدة في المفصل ، وسيأتي بيانها .

واحتجوا أيضاً بأن في بعضها لفظ الأمر كقوله تعالى في سورة « القلم » : « واسجد واقترب » وفي « النجم » « فاسجدوا لله واعبدوا » . وظاهر الأمر الوجوب ، وفي بعضها ما يفيد التوبيخ على تركه كقوله تعالى في « اذا السماء انشقت » « وإذا قرري عليهم القرآن لا يسجدون » والباقي من السجدة مقبس اذ لا فرق بينهن .

وذهب الجمهور الى أنه سنة ، وهو اختيار القاسم والمهادي والمؤيد بالله ، قالوا : ان السجدة كلها نافلة ، الا أنهم قصروها على صلاة النافلة لا الفريضة . واستدلوا على أنها سنة في جميعها بما أخرجه مسلم من حديث زيد بن ثابت « أنه قرأ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم « والنجم اذا هوى » ، فلم يسجد » فلو كانت واجبة لأمره بالسجود بل قال له لمسا سأله : « أنت إمامنا فلو سجدت سجدتنا » . وبما أخرجه البخاري عن عمر بن الخطاب قال : « يأبها الناس إنا نر بالسجود فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا اثم عليه » وفيه ان الله لم يفرض السجود الا ان نشاء . وهو في « الموطأ » . قال في « المنار » : والاصل عدم الحتم

وان كان ينبغي للمؤمن أن لا يفوته ، إذ هو نعمة لا يزهد فيها الا محروم الا من باب الأخذ بالرخصة .

قلت : فتحمل الزمية حينئذ على معنى تأكيد الاستجواب من قولهم عزم الأمر أي جد وتحقق ، فيكون معنى عزائم السجود ما تحقق بالسنة ، قيل : ومنه قوله تعالى : « فاذا عزم الأمر » أي حقت الحقائق واذا جاز تأويل الوجوب بالتأكد لقيام القرينة ، فكذا ما هو عمناء .

وأما تعيين مواضعها فحكى في « البحر » عن المذهب وأبي حنيفة والشافعي ومالك وابن أبي ليلى أنها أربعة عشر :

في آخر « الاعراف » في قوله : « ويسجدونه وله يسجدون » .

وفي « الرعد » عند قوله تعالى : « ولله يسجد من في السموات والارض... الآية » .

وفي « النحل » عند قوله تعالى : « يخافون ربهم من فوقهم ... » الآية .

وفي « بني اسرائيل » عند قوله تعالى : « ويزيدهم خشوعاً » .

وفي « مريم » عند قوله تعالى : « اذا تتلى عليهم آيات الرحمن ... » الآية .

وفي « الحج » اثنتان : الاولى - عند قوله تعالى : « ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الارض - الى قوله - إن الله يفعل ما يشاء » .

والثانية - عند قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا » الآية .

وفي « الفرقان » عند قوله تعالى : « وزادهم نفوراً » .

وفي « النمل » عند قوله تعالى : « رب العرش العظيم » .

والجزء [السجدة] عند قوله تعالى : « خروا سجداً وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون » .

و « حم السجدة » عند قوله تعالى : « وهم لا يسأمون » .

و « النجم » عند قوله تعالى : « فاسجدوا لله واعبدوا » .

و « الانشقاق » عند قوله تعالى : « واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون » .

و « القلم » عند قوله تعالى : « واسجد واقترب » .

وزاد عمرو بن الماص واحسدة في « ص » عند قوله تعالى : « وخر راكماً وأنتاب » واعتبرها الامام المهدي أحمد بن يحيى في « الأزهار » . وخالف ذلك في « البحر » ، فقال : لا دليل على أنها سجدة تلاوة ، يعني لما أخرجه الستة الا مسلماً ومالكاً من رواية ابن عباس : « ليست من عزائم السجود » ، وقصد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد فيها ويقول : سجدها داود توبة ونسجدها شكراً » . ووافق هؤلاء أبو حنيفة في تعيين مواضعها الا انه اعتبر الاولى من سورة « الحج » دون الثانية ، وجعل مكانها سجدة « ص » .

وأجيب عنه بحديث عقبة بن عامر قال : « قلت : يا رسول الله أفى سورة الحج سجدة ثان ؟ قال : نعم ، ومن لم يسجد بها فلا يقرأها » أخرجه أحمد والترمذي والدارقطني والبيهقي والحاكم ، وفي استناد ابن لهيعة وهو ضعيف ، وأيده الحاكم بأن الرواية صحت فيه من قول عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وأبي موسى وعمرار ، ثم ساقها موقوفة عليهم . وأكده البيهقي بما رواه في « المعرفة » من طريق خالد بن ممدان ، قال في « البحر » : ولعل علي عليه السلام أيضاً فانه كان يسجد فيها سجدين ، وما تقدم من حديث ابن عباس ان سجدة « ص » ليست من عزائم السجود . ويؤيده حديث أبي سعيد الخدري عند أبي داود قال : « قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر « ص » فلما بلغ السجدة نزل وسجد وسجد الناس معه ، فلما كان يوم آخر قرأها فلما بلغ السجدة تشزن الناس للسجود ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنما هو توبة نبي لكني رأيتم تشزنتم للسجود فنزل فسجد فسجدوا » والتشزن تفعل - بالتاء الثناة والشين المعجمة والزاي - التهيؤ والاستوفاز ، فين أنها توبة وليست من العزائم .

وذهب ابن عباس وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وسعيد بن جبير وبجاهد وابن السيب ، وهو رواية عن مالك بل هو صريح كلامه في « الموطأ » : ان عزائم السجود احدى عشرة وهي ما تقدم ذكره مع اسقاط الثلاث الآخر التي في المفضل . واحتج بحديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم : « لم يسجد في شيء من المفضل » منذ تحول الى المدينة ، وبحديث زيد بن ثابت عند مسلم : « انه قرأ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم « والنجم اذا هوى » فلم يسجد » .

وأجيب عن الأول بأنه ضعيف الاسناد ، وعن الثاني بأنه فعله صلى الله عليه وآله وسلم
 بياناً لعدم الوجوب بدليل مارواه مسلم من حديث أبي هريرة ، قال : « سجدنا مع رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم في : « إذا الساء انشقت » وقرأ باسم ربك الذي خلق » . وقد جعل
 الطحاوي حديث الباب حجة أيضاً لدفع ما ذهبوا اليه كما تقدم .

تنبيه قد سبق في « باب صلاة الجمعة » عند حديث قراءة « الم تنزيل السجدة » في
 فجر يوم الجمعة أنه يستحب في سجدة التلاوة تكبيرة الافتتاح وتكبير النقل عند الرفع منها ،
 وأما ما يدعى فيها فأخرج أحمد وأصحاب السنن والدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه ابن
 السكن ، وهو عند مسلم من حديث علي عليه السلام ، وعند النسائي من حديث جابر أنه
 يقول في سجوده : « سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته » .
 وزاد الحاكم في آخره : « فبارك الله أحسن الخالقين » . وفي حديث ابن عباس أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يقول في سجود القرآن : « اللهم اكتب لي بها عندك أجراً واجعلها لي
 عندك ذخراً ، وضع عني بها وزراً ، وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود » أخرجه الترمذي
 والحاكم وابن ماجه ، وضعفه العقيلي إلا أن له شاهداً عند الترمذي من حديث ابن عباس :
 « أن رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : انه رأى في المنام أن شجرة تقول
 كذلك ، قال ابن عباس : فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك يدعو به » . وهو في
 « مجمع الزوائد » بنحوه عن أبي سعيد الخدري ؛ وقال : رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه
 اليان بن نصر ، قال الذهبي : مجهول . اهـ . واختار أبو طالب وبعض أصحاب الشافعي . قال
 في « المنهاج » : وهو الذي يأتي على أصل الامام أن يقول فيه ما يقول في سجود الصلاة ،
 وليس فيه تشهد ولا تسليم اذ لم يؤثر عنه صلى الله عليه وآله وسلم خلافاً لمن زعم ذلك ولا
 حجة له ، والله أعلم .

سألت زيدا عن الرجل يقرأ السجدة في المجلس مراراً ، قال : سجدة
 واحدة تجزئته .

والى ذلك ذهب أبو حنيفة . قال في « البحر » : وهو المذهب ، وأطلقه القاضي زيد في

« الشرح » اذ المجلس بمنزلة الوقت للِسجود ، ولذلك يفوت بالانتقال منه فالسبب مجموعها ، وليس السبب تكرار الآية فقط بل لابد معه من تكرار المجلس ، وهذا حيث تكون الآية واحدة من قاريء واحد في مجلس واحد . قال الامام عز الدين : وهذا تعليل متكلف . اهـ . لان لقائل أن يمتنع سببية المجلس ويقصره على التلاوة . قال في « ضوء النهار » : ولو قال كالحدود لا يتكرر بتكرار السبب إلا أنه لا يتم إلا حيث يتكرر السبب قبل فعل المسبب . اهـ . وقال الشافعي : إنه يتكرر السجود لتكرر القراءة لتمدد السبب ، ورجحه الامام يحيى ، قال : لأن تكرر الآية بمنزلة آيتين مختلفتين .

قلت : الظاهر أن التلاوة المتكررة من دون أن يتخللها ما يمد في العرف فاصلاً لا يتكرر فيها السجود ، وهو راجع الى تخصيص العموم بالمادة الفعلية أو بالقياس على وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، كلما ذكر لقيام الاجماع أنه يكفي مرة في المجلس اذا كان ذكره متصلاً أو ما يقارب الاتصال مالم يتخلل فاصل ، وإلا لزم تكرار الصلاة في قولهم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ولا قائل به ، وهو من قياس الأولى على القول بسنية السجود ، وانما كان من تخصيص العموم لان ترتب المسبب على سببه له حكم العام كما تقرر في موضعه .

وقال زيد بن علي عليه السلام : اذا كانت السجدة في آخر السورة

فاركع بها ، وان كانت في وسط السورة فلا بد من أن تسجد .

وروي نحوه عن ابن مسعود ، فقال في « جمع الزوائد » ما لفظه : وعن ابن مسعود ، قال : « من قرأ الأعراف » و « النجم » و « اقرأ باسم ربك الذي خلق » إن شاء ركع بها وقد أجزأ عنه ، وإن شاء سجد ، ثم قام فقرأ السورة وسجد . وعنه أيضاً قال : من قرأ سورة « الأعراف » أو « النجم » أو « اقرأ باسم ربك » أو « إذا السماء انشقت » أو « بني اسرائيل » فشاء أن يركع بآخرهن أجزاء سجود الركوع . وان سجد فليضيف اليها سورة أخرى ، رواها الطبراني في « الكبير » ، ورجاله ثقات ، إلا أنها منقطعة بين ابراهيم وابن مسعود . وعن ابن مسعود قال : « اذا كانت السجدة خاتمة السورة » ، فان شئت ركعت وإن شئت سجدت ، رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات أيضاً . قال : « اذا كانت السجدة

آخر السورة فاركع ان شئت أو اسجد ، فإن السجدة مع الركعة « رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات . اهـ . والوجه في الاكتفاء عن سجود التلاوة بالركوع أن المقصود من السجود هو إظهار الخشوع لله تعالى ، والخضوع عند قراءة ما يشره يحصل بالركوع على أنه قد يسمى الركوع سجوداً كما قيل في قوله تعالى : « وادخلوا الباب سجداً » أن المراد ركعاً . قال : في « المنهاج » : وكما لو اغتسل للجنابة يوم الجمعة وقصد معه أداء منية غسل الجمعة أجزأه ذلك الغسل الواحد .

قلت : وكما في تحية المسجد إذا دخل في فريضة جماعة أو فرادى قبل أن يجلس كفاه ذلك عنها .

وقد ذهب الى ما قاله الامام زيد بن علي أبو حنيفة ، وقال الشافعي وحكا في « البحر » عن المذهب أن الركوع لا يفي عن السجود إذ لم يؤثر عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، والعمدة ما أثر عنه ولم يركع عوضاً عنه . وأجيب بأن الملة في ذلك وهي إظهار الخشوع شاملة للركوع ولتقوى ابن مسعود بذلك قوله : « وإن كانت في وسط السورة فلا بد من أن تسجد » يعني في الأربع العزائم التي ذكرها من قبل ، وظاهره أعم من أن تكون داخل الصلاة أو خارجها ، وفي ذلك خلاف بين العلماء . فالذي ذهب اليه الامام زيد بن علي كما سبق من استدلاله بحديث السجود في قراءة « ألم تنزيل السجدة » في صلاة فجر يوم الجمعة ، والامام يحيى وأبو حنيفة والشافعي الى أنه يسجد للفريضة وجوباً عند الامام وأبي حنيفة ، استجباً عند الشافعي . واحتجوا بما مر (١) من أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ « ألم تنزيل السجدة » في الفجر فسجد بها وأخرجه أيضاً مسلم (٢) وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن أبي شبة عن ابن عباس . وأخرج أبو داود والحاكم وصححه عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر فسجد ، فظننا أنه قرأ ألم تنزيل السجدة » . وأخرج أبو يعلى عن البراء قال : « سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر فظننا أنه قرأ « ألم تنزيل السجدة » . وأخرج ابن أبي شبة والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن

(١) مر بالمعنى في « المجموع الكريم » في صلاة الجمعة . اهـ .

(٢) بدون زيادة يسجد بها . اهـ .

مردويه ، عن أبي رافع قال : « صليت مع أبي هريرة التَّمَّة ، فقرأ « إذا السماء انشقت » فسجدت له ، فقال : سجدت خلف أبي القاسم فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه . » وفي « مجمع الزوائد » عن ابن عمر قال : « صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات فقرأ السجدة في المكتوبة » رواه أحمد ، وفيه جابر الجعفي وفيه كلام ، وقد وثقه شعبة والثوري . اهـ .

قلت : قد تقدم تصحيح الاحتجاج بحديثه غير مرة .

وعن عمر بن الخطاب أنه صلى الصبح فقرأ « إذا السماء انشقت » فسجد بها ، رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات . قال في « النار » : فأنفج السجدة في الصلاة كإنفج الدعاء سلبها ما زاده الله به جمالا من أخص خواصها . اهـ .

وذهب الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله إلى أنه يسجد في صلاة النافلة خلفه حكما ، ولذا تؤدي من قومود لغير عنذر لا صلاة الفريضة فتفسد . واحتجوا بحديث ابن عمر عند أبي داود قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة في غير الصلاة ، فيسجد وتسجد معه » .

فقوله : « في غير الصلاة » يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يسجد إذا قرأ فيها السجدة ، ولأن الساجد زاد في الصلاة متممداً زيادة ليست منها ولو نقص مثلها بطلت ، فوجب أن تفسدها الزيادة . وأجيب عنه بأن قوله : « في غير الصلاة » زيادة تنسب عن إخراجها الشيخان مع روايتهم لباقي الحديث ، فيحتمل أن ذلك لملة فيها ، وهي عند أبي داود وعلى تسليم ثبوتها فهو عمل بمفهوم الصفة لأن معناه ، وأما في الصلاة فلا ، وشرط العمل به أن لا يمارسه ما هو أقوى منه ، وقد صح من فعله صلى الله عليه وآله وسلم خلافه . واحتج الامام يحيى بأن الآيات الدالة على سجود التلاوة لم تفصل بين أن يكون في صلاة أو غيرها نافلة أو مكتوبة ، ولأنه إذا جاز في النافلة جاز في الفريضة إذ هما سواء فيما يصح وما يفسد ، فما أفسد احداها أو جاز فيها كان ذلك في الأخرى ، قال : ولو أخذ بظاهر قوله : « في غير الصلاة » لزم مثل ذلك في النافلة فلها منها . اهـ .

وذهب مالك إلى أنه يكره للامام قراءة السجدة في صلاة الفرض مخافة التخليط على

المؤمنين ، وخص بعض أصحابه الكراهة بالصلاة السرية إذ هي مظنة لحصول التخليط والتباس سجود القراءة بسجود الصلاة . وأجيب بأنه خلاف ما قضت به الأدلة الأولى إذ لم تفصل بين صلاة وغيرها وبين السرية والجرية ، قيل : وإذا كان في وسط السورة وركع عوضاً عن السجود كفاه ذلك ، كما لو ركع في آخر السورة ، وإذا سجد في آخر السورة فالأولى أن يقوم ويأتي بسورة أخرى يركع بها ، كما في الآثار المروية عن ابن مسعود . وروي نحوها في « الجامع الكافي » عن أمير المؤمنين أنه قرأ بسورة « والنجم » في صلاة الفجر ، فلما قرأ السجدة في آخر السورة سجد ، ثم قام فقرأ « إذا زلزلت الأرض » ثم كبر وركع .

سألت زيدا عن الرجل يسمع السجدة من الذمي أو المرأة أو الصبي ،

قال : يسجد .

قال في « النهاج » : والوجه أنه سمعها من قارئها فوجب أن يسجد ، كما لو سمعها من مكلف ذكر مسلم .

قلت : وقوله تعالى : « وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون » مطلقة في القاري . والمستمع .

وقال الشافعي : لا بد من أن يقصد الاستماع وإلا لم يكن عليه أن يسجد . قال العلماء : وإذا سجد المستمع لقراءة غيره وهما في غير الصلاة لم يرتبط به بل له أن يرفع قبله ، وله أن يطول في السجود بعده وله أن يسجد ، وإن لم يسجد القاري . وسواء كان القاري متطهراً أو محدثاً أو امرأة أو صبياً أو كافراً . ولأصحاب الشافعي وجه ضعيف أنه لا يسجد لقراءة الصبي والمحدث والكافر ، والصحيح الأول . وظاهر حديث ابن مسعود في سجوده صلى الله عليه وآله وسلم وسجود المسلمين والمشركين معه أن الطهارة للمستمع غير شرط فمن البعيد أن يكون الجميع على وضوء ، وقد روي ذلك عن ابن عمر ، وقال به أيضاً أبو طالب والمنصور بالله ، وكلام الامام يدل على جواز ترك الذمي تعلم القرآن وبقراءه .

✱ ✱ ✱

باب صلاة الكسوف والاستسقاء

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال :
« سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أفضل ما يكون من العمل
في كسوف الشمس والقمر ؟ .. فقال : الصلاة وقراءة القرآن » .

أخرج البخاري ومسلم والبيهقي - واللفظ له - من حديث أبي مسعود الأنصاري قال :
« انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال الناس :
انكسفت الشمس لموت إبراهيم ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن الشمس والقمر
آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فافزعوا الى ذكر الله
والى الصلاة » . وروي في « مجمع الزوائد » عن أبي شريح الخزازي قال : « كسفت الشمس في
عهد عثمان ، فصلى بالناس تلك الصلاة ركعتين وسجد سجدين في كل ركعة ، قال : ثم
انصرف عثمان فدخل داره وجلس عبد الله بن مسعود الى حجرة عائشة وجلسنا اليه ، فقال :
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بالصلاة عند كسوف الشمس والقمر ، فاذا
رأيتموه قد أصابها ، فافزعوا الى الصلاة فانها ان كانت التي تحذرون كانت وأنتم على غير غفلة ،
وان لم تكن كنتم قد أصبتم خيراً واكتسبتموه ، رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في « الكبير »
والبزار ورجاله موثقون ، والصلاة مشتملة على قراءة القرآن . وأخرج الشيخان من حديث
أبي موسى قال : « خسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقام فزعاً ،
يخشى أن تكون الساعة حتى أتى المسجد - الى ان قال - : فاذا رأيتم منها شيئاً فافزعوا الى
ذكر الله ودعائه واستغفاره » .

دل الحديث على أن أفضل ما يفزع اليه من العمل عند كسوف النيران الصلاة وقراءة

القرآن اذ بها يستدفع المكروه . وقد ورد « أنه صلى الله عليه وآله وسلم كلما حزبه أمر فزع إلى الصلاة » أخرجه أبو داود وأحمد وابن جرير عن حذيفة . وأخرج ابن أبي الدنيا وابن عساكر ، عن أبي الدرداء قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كانت ليلة ربيع كان مفزعه إلى المسجد حتى تسكن ، وإذا حدث في السماء حدث من كسوف شمس أو قمر كان مفزعه إلى الصلاة حتى تنجلي » .

وقال الشيخ تقي الدين في شرح حديث أبي موسى : وفي قوله : « فافزعوا » إشارة إلى المبادرة إلى ما أمر به ، وتنبيه إلى أن الالتجاء إلى الله تعالى عند المخاوف بالدعاء والاستغفار ، وإشارة إلى أن الذنوب سبب للإلحاح والعقوبات العاجلة أيضاً ، وإن الاستغفار والتوبة سببان للمحو يرجى بهما زوال المخاوف . اهـ .

والكسوف للشمس والقمر كالخسوف فيها على الأصح ، وقال الجوهري وتعلب : الكسوف للشمس والخسوف للقمر وهو الأشهر في ألسنة الفقهاء . وقيل عكسه ، وهو مردود بقوله تعالى : « وخسف القمر » . وقيل : الخسوف أوله ، والكسوف آخره ، وقيل : الكسوف ذهاب النور بالكلية والخسوف تغمير اللون . قال الشيخ تقي الدين : ويشهد لكونهما بمعنى واحد اختلاف الألفاظ في الأحاديث فاطلق فيها الخسوف والكسوف معاً في محل واحد . اهـ . والفعل فيها بئى للفاعل والمفعول وعينها مفتوحة في الماضي مكسورة في المضارع ، ويقال : انكسف وانخسف ، فبعضهم يجعله مطاوعاً ، وعليه حديث رواه أبو عبيدة : « انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وبعضهم يجعله غلطاً ويقول كسفتها فكسفتها لا غير . قال المؤيد بالله في « الزيادات » وكسوف القمر يكون لاستقباله الشمس ، وهو أن الأرض تحجب بينها فيقع على القمر ظل الأرض فتسود بقدره ، وكسوف الشمس يكون في ثمان وعشرين أو في تسع وعشرين نادراً ولا يكون إلا في اجتماعهما ، فيصير القمر كالحائل بينه وبينها فتسود بقدره منها . وقيل : يكون كسوف الشمس في غير ذلك ، لأن الشمس كسفت يوم مات إبراهيم ولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان موته يوم ثاني عشر .

وقوله : « وروى الزبير بن بكار في « الانساب » أنه مات في العاشر من ربيع الاول ،

وروى مثله البيهقي عن الواقدي ؛ واشتهر أنها كسفت يوم مات الحسين عليه السلام في عاشوراء .

قال شارح « الزيادات » : والسبب الذي ذكره المؤيد بالله للكسوف هو الذي عليه أهل علم الهيئة والفلك من أهل الدين ، وتلخيص ما ذكر أن القمر لونه أزرق كالون السماء والحديد ، وأن النور الذي فيه من نور الشمس إذا قابله فيبيض بذلك ، كما أن الحديد المصقول يرى أبيض على ضوء الشمس . قالوا : فإذا غابت الشمس والأرض كرية الشكل سارت تحت الأرض والقمر في السماء يقابلها فيكتسب البياض لذلك ، فإذا دخلت الشمس تحت الأرض ، سقط ظل الأرض على القمر فيسود منها بقدر ما دخل منها تحتها ، وحالت الأرض بينها أن دخل الكل أسود الكل أو البض فالبعض ، ولا ينكر سقوط الظل إلى فوق فإن ذلك يكون ، ألا ترى أن السراج إذا جعل عليه غطاء يحول بينه وبين السقف بحيث لا ينطق عليه ، فأنك ترى ظل ذلك الشيء في السقف ، ولم يذكر المؤيد بالله لكسوف الشمس إلا ذلك السبب .

قلت : ونحوه ذكره الفقيه ناجي في تعليقه على « الاعم » أن السبب في كسوفها أن الشمس في السماء الرابعة والقمر في السماء الدنيا ، فإذا حال بينها وبين الشمس شيء كسفت . والسبب في كسوف القمر ما ذكر من الحيلولة إذا نزل القمر في ست منازل ، وهي : الطلح ، والجبهة ، والزيانا ، والنثرة ، وسعد بلع ، ومقدم الدلو ، وكذا الشمس إذا نزلت في أحدها في ثمانية وعشرين أو تسع وعشرين نادراً . قال : وهذا ينبغي حفظه لأجل تلبيس الباطنية . قال في شرح « الزيادات » : ولا أدري هل اعتمد المؤيد بالله فيما ذكر على سمع نقله أم من غير ذلك ؟ والأخلاق أنه من طريق السمع لأن عرفان ما ذكر من غير طريقه ربما يتعذر . والذي عليه المنجمون الذين لا يقفون على قوانين الشريعة أن سبب ذلك أن من النجوم نجماً مظلماً يتنقل في المنازل واسمه الجوزهر ، فإذا دخل أحد منازل الشمس والقمر وصادف أحدهما في تلك المنزلة وقع الحاق والتغير بالسواد والجرمة التي يخاطبها سواد ، وعلى حسب قوة تمكنه في تلك المنزلة وضعفها يكون الكسوف بقدر ذلك ، وهذا عندهم ضروري لا يعتريه اختلاف ، وكذا المؤيد بالله ومن معه يدعون عدم اختلاف ذلك ، كما لا يختلف الحال في طلوع الطالع من المنازل وغروب النارب وتوسطه وحلول الشمس والقمر في كل منزلة القدر القدر . والاولى أن الكسوف والخسوف فعلان لله تعالى يفعلهما ابتداء من غير حاجة

الى سبب في ذلك تخويفاً لعباده من العصيان ولطفاً ، كما ورد في الاثر النبوي : « ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يكسفان لموت أحد ولا لحياته وانما يفعل الله ذلك ليخوف به عباده » وكان حدوثهما في الاوقات التي ذكرنا من جهة الله تعالى لجري العادة لمصلحة علمها . اهـ .

وأشار الشيخ تقي الدين الى عدم المناقاة بين الاثر النبوي وما قاله المنجمون ، فقال : ذكر أصحاب الحساب أن لكسوف الشمس والقمر أسباباً عادية وربما يعتقد معتقد أنه ينسافي قوله عليه الصلاة والسلام : « يخوف الله بهما عباده » وهذا الاعتقاد فاسد لأن الله تعالى أفعالا على حسب الأسباب المادية وأفعالا خارجة عن تلك الاسباب ، فان قدرته تعالى حاكمة على كل سبب ومسبب فيقطع ماشاء من الأسباب والنسيبات بعضها عن بعض ، واذ كان كذلك فاصحاب الرقابة الذين عقدوا أبصار قلوبهم بوحدانيته وعموم قدرته على خرق المادة واقتطاع النسيبات عن أسبابها ؛ اذا وقع شيء غريب حدث عندهم مخوف لقوة اعتقادهم في فعل الله ما يشاء ، وذلك لا يمنع أن يكون ثمة أسباب تجري عليها المادة الى أن يشاء الله تعالى خرقها . ولهذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند اشتداد هبوب الريح يتشير ويدخل ويخرج خشية أن تكون كريش عاد ، وان كان هبوب الريح موجوداً في العادة . والمقصود بهذا الكلام أن تعلم أن مذكروه أهل الحساب من سبب الكسوف لا يتنافي كون ذلك مخوفاً لعباده . اهـ .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : « أنه كان إذا صلى بالناس صلاة الكسوف بدأ فكبر ، ثم قرأ الحمد وسورة من القرآن ، يجهر بالقراءة ليلا كان أو نهاراً ، ثم يركع نحواً مما قرأ ، ثم يرفع رأسه من الركوع فيكبر ، حتى يفعل ذلك خمس مرات ، فإذا رفع رأسه من الركوع الخامس ، قال : سمع الله من حمده ، فإذا قام لم يقرأ ثم يكبر فيسجد سجدتين ، ثم يرفع رأسه ، فيفعل في الثانية كما فعل في الاولى يكبر

كلما رفع رأسه من الركوع في الأربع ، ويقول : سمع الله لمن حمده
في الخامسة ، ولا يقرأ بعد الركوع الخامس .

روى السيوطي في مسنده عليه السلام ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : « انكسفت
الشمس فقام علي عليه السلام فركع خمس ركعات ^{سجدة} سجدين ، ثم فعل في الركعة الثانية مثل
ذلك ، ثم سلم ، ثم قال : ما صلاها أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غيري »
أخرجه ابن جرير وصححه . اه . وهو في « مجمع الزوائد » وقال : رواه البزار ورجاله رجال
الصحيح . اه . وأخرج البيهقي نحوه ، فقال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو بكر أحمد
ابن اسحاق ، نا محمد بن أيوب وعبد الله بن أحمد بن حنبل وموسى بن الحسن بن عباد ، واللفظ
لمحمد بن أيوب ، قالوا : نا روح بن عبد المؤمن ، نا عمرو بن شقيق ، نا أبو جعفر الرازي ،
عن ربيع بن أنس ، عن أبي المالية ، عن أبي بن كعب ، قال : « كسفت الشمس على عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم ،
فقرأ سورة من الباقول وركع خمس ركعات ، ثم سجد سجدتين ، ثم قام في الثانية فقرأ
سورة من الطوال ، وركع خمس ركعات ، ثم سجد سجدتين ، ثم جلس كما هو مستقبل
القبلة يدعو حتى تحل كسوفها » . قال البيهقي : هذا اسناد لا يحتج بمثله صاحب الصحيح ،
ولكن أخرجه أبو داود في « السنن » . اه .

قلت : ورواه عبد الله بن أحمد في « المسند » ذكره في « المنتقى » .

قال المنذري : فيه عيسى بن عبد الله بن ماهان أبو جعفر ، واختلف فيه قول ابن معين
وابن المديني . اه . قال بعض شراح السنن : هو ثقة صالح الحديث صدوق ، وقال ابن معين :
ثقة . وقال أحمد بن حنبل : ليس بقوي في الحديث ، ذكره ابن أبي حاتم . وقد روى عنه
شعبة واليكبار فما ذكروا فحسبك بذلك كما قال أبو حاتم . اه . وقال بعضهم : صححه ابن
السكن . وقال الحاكم : رواه صادقون . قال البيهقي : ويذكر عن الحسن البصري أن علياً
رضي الله عنه صلى في كسوف الشمس خمس ركعات وأربع سجعات . أخبرنا أبو سعيد بن
أبي عمرو ، ثنا العباس ، انا الربيع ، قال : قال الشافعي حكاية عن هشيم ، عن يونس ، عن الحسن
بذلك . اه .

وهو في مسند علي عليه السلام من « الجامع الكبير » للسبوطي ولفظه : عن الحسن ، قال : « نبئت أن الشمس كسفت بالكوفة ، فصلى بهم علي بن أبي طالب خمس ركعات ، ثم سجد سجدتين عند الخامسة ، ثم قام فركع خمس ركعات ، ثم سجد سجدتين عند الخامسة ، قال : عشر ركعات وأربع سجود » أخرجه ابن جرير . اه . قيل : والحسن لم يسمع من علي عليه السلام ويقال بضمر بذلك قوله في رواية ابن جرير « نبئت » وليس المراد نفي سماعه مطلقاً ، وإن زعمه جماعة لأن الصحيح ثبوت سماعه منه عليه السلام ، كما نقله صاحب « الطبقات » عن ابن حجر الهيتمي ، وبسط القول في تصحيح ذلك .

والحديث يدل على أن الركوعات في صلاة الكسوف خمسة في كل ركعة ، وقال به جماعة من العلماء ، وذكر المؤيد بالله في « شرح التجريد » أنه رأى أهل البيت عليهم السلام لا يختلفون فيه ، وحكي إجماعهم أيضاً في « البحر » . وقد روي في صفة صلاة الكسوف صفات أخر . منها ما أورده البيهقي في « سننه » وغيره ولفظه : ويذكر عن علي رضي الله عنه أربع ركعات في كل ركعة ، وساق أسناده إلى سليمان الشيباني ، عن الحكم بن عتيبة ، عن حنشل ابن ربيعة ، قال : « انكسفت الشمس على عهد علي رضي الله عنه ، قال : فخرج فصلى بمن عنده ، فقرأ « سورة الحج » و « يس » لا أدري بأيهما بدأ ، وجهر بالقراءة ثم ركع نحواً من قيامه ، ثم رفع رأسه قدام نحواً من قيامه ، ثم ركع نحواً من قيامه ، ثم ركع نحواً من قيامه ، ثم سجد في الرابعة ، ثم قام فقرأ سورة الحج » و « يس » ، ثم قام فصنع كما صنع في الركعة الأولى ثمان ركعات وأربع سجود ، ثم قد فدا ثم انصرف فوافق انصرافه وقد انجلي عن الشمس ، لم يرفع سليمان الشيباني ، ورواه الحسن بن الحر عن الحكم فرفعه ، وساق أسناده ومثنته كالاول وفي آخره : « ثم حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذلك فعل » قال : وحنشل بن ربيعة سمع علياً ، وهو كوفي وذكر تضعيفه .

قلت : روي الحديث المرفوع في « مجمع الزوائد » وقال : رواه أحمد ورجاله ثقات . اه .

وقد ثبت في « صحيح مسلم » من حديث ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى حين كسفت الشمس ثمان ركعات في أربع سجود » وأخرجه أبو داود والنسائي

وصحيحه الترمذي . وقال ابن حبان في « صحيحه » : هذا ليس بصحيح لانه من رواية حبيب وكان مدلساً .

وذهب الشافعي وأحمد بن حنبل ومالك ، وروى عن عثمان وابن عباس : « ان السنة في كل ركعة ركوعان » . واحتجوا بحديث عائشة وابن عباس في التفق عليه « انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات » ، وقال حذيفة : بل ثلاثة ركوعات لحديث عبيد بن عمير ، عن عائشة عند مسلم والبيهقي ، قالت : « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ست ركعات في أربع سجعات » . وأخرج نحوه البيهقي من طريق جابر ابن عبد الله . وقال الباقر وسفيان الثوري والنخعي وأبو حنيفة : إنها ركعتان مثل صلاة الفجر . وحجبتهم مافي « الصحيح » من حديث أبي بكرة ، قال : « كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى ركعتين » وفي بعض رواياته بلفظ : فصلى ركعتين كما تصلون » . وأخرجه مسلم والبيهقي أيضاً من حديث عبد الرحمن بن سبرة .

واعلم أن سب اختلاف المذاهب تعدد الروايات واختلافها في صفة صلاة الكسوف . ثم اختلفوا أيضاً فمنهم من ذهب الى أن القصة واحدة وهو كسوف الشمس يوم مات ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقالوا : مع اختلاف الروايات في صفة الصلاة يومئذ لابد من سلوك طريقة الترجيح والاخذ بالاولى منها ، فرجح الشافعي ومحمد بن اسماعيل البخاري ، واختاره البيهقي في « سننه » ، بأنها ركعتان في كل ركعة قيامان وركوعان وسجودان والسجود كسائر الصلوات الا تطويله . وبه قال مالك والليث وأحمد وأبو ثور وجموع علماء الحجاز وغيرهم ، وبسط ابن القيم القول فيه ، واختار مذهب الشافعي مع تقرير وحدة الوقعة ، ومنهم من ذهب الى أن الروايات كلها صحيحة في عدد الركعات وفعلها صلى الله عليه وآله وسلم مرات والجميع جائز الا أن الاختيار عندهم مافي حديث ابن عباس لانه أصبح شيء في الباب ، وكذا مافي مناه من حديث عائشة مع جواز غيره من الصفات الأخر ، وهو قول جماعة من أهل الحديث منهم اسحاق بن راهويه ومحمد بن اسحاق وابن خزيمة وأبو بكر بن اسحاق الضبعي وأبو سليمان الخطابي في « المعالم » . واستحسنه ابن المنذر واستقواه النووي في « شرح مسلم » . ورجح آخرون رواية أمير المؤمنين المذكورة في الأصل وشواهدا لوجوه :

منها : أن فيها زياد وهو يجب قبولها .

ومنها : ان الموقوف على علي له حكم الرفع إذ لا مجال للاجتهاد في مثل ذلك .

ومنها : عدم اضطراب الرواية بخلاف غيرها .

وقد بسط الكلام على تحقيق ذلك المحقق القبلي في « النار » فقال : الأحاديث في كون الركوع في كل ركعة خمس مرات أو ثلاثاً أو ركعتين بحسب ظاهرها مما يعمل به ، ولكنه لا يمكن أن يقال يعمل بكل منها ، لأن الواقعة واحدة ، وهي صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في كسوف الشمس ، واقتحام أن الواقعة تكررت لثلاث الروايات مع ظهور الاتحاد بل كل الروايات على أنها تلك المرة في موت ابراهيم ، فهو من التعكيس بل الواجب الترجيح بين الروايات ، فحديث أبي رواء أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم أنها خمسة ركوعات ولم يحي عنه رواية بخلافها ، ورواية الركوعين من حديث ابن عباس وعائشة وهما في أحمد والبخاري ومسلم لكنه جاء عنها الرواية بخلاف ذلك . فمن عائشة في أحمد والنسائي « انه صلى ست ركعات وأربع سجعات » . وعن ابن عباس في أحمد ومسلم والنسائي وأبي داود ثمان ركعات في أربع سجعات » . فهذا اضطراب في أحاديث عائشة وابن عباس وحديث أبي سالم من ذلك الاختلاف ، ولأحمد والنسائي أيضاً بإسناد حسن من حديث سمرة والنعمان بن بشير وعبدالله ابن عمرو « انه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها ركعتين كل ركعة بركوع » فهذه زيادة اضطراب في أصل الحديث إذ هي واقعة متحدة . وقد سرد المخرج - يعني الظفاري - هذه الروايات ، وفيها ما ذكرنا ، فاما مسلم والنسائي وأحمد فقد قابلت بعض رواياتهم بعضاً في حديثي عائشة وابن عباس ، وكذلك أحمد والنسائي في أحاديث الركوع ، وأما البخاري فلم يدافع نفسه لكن حديثه فيه ما ذكرنا من الاختلاف على الصحيح (١) ، وكذلك أبو داود دافع نفسه فيما بين حديث أبي وابن عباس وعائشة ، وفي رواية أربعة ركوعات وثلاثة أيضاً . وأما أحمد في الأحاديث الأربعة إذ رواها كلها - أعني المتضمنة للركوع الواحد والاثنين والثلاثة والأربعة - ولم يسلم من الجميع الا رواية البيهقي والحاكم لحديث أبي ، وقد صححه الحاكم وليس له معارض سالم ، ولم يقدح فيه ابن حجر في « التلخيص » بشيء مع كثرة نقده للروايات ومخالفته لمذهب الشافعي . اهـ . المراد ، وفيه زيادة على هذا حاصلها ان قدح ابن القيم بما ذكره

(١) وهما ابن عباس وعائشة اذ جاء عنها خلاف ذلك ، كما ذكر أولاً اهـ . من خط حفيد الشارح .



البيهقي ان صاحبه « الصحيح » لا يحتجاً بمثله غير ضائر إذ ليس كل صحيح مقصوراً على كتابيهما ، وإن القول بذلك من التلو المذموم وهو نفسه يخالف ذلك كثيراً - يعني انه يرجح بعض الروايات الخارجة عنها على ما فيها اذا اقتضى المقام ذلك ، والله أعلم .

قوله : « كان إذا صلى بالناس » دليل على سنية التجميع فيها . وقد ورد مرفوعاً من حديث عائشة عند الجماعة بلفظ : « بث منادياً بالصلاة جامعة » . وقال الامام يحيى : الجماعة في الكسوف شرط كالجمعة . وقال أبو يوسف فيه وفي الخسوف . وقال أبو حنيفة ومحمد : بل الانفراد شرط ، وليس لهذه الاقوال متمسك قوي ، والأصل عدم وجوب التجميع والفعل مجردة لا يدل عليه .

قوله : « ثم قرأ الحمد وسورة » فيه ان حكها كسائر الصلوات من قراءة الحمد قبل السورة . قال النووي : اتفق العلماء على انه يقرأ الفاتحة في القيام الاول من أول كل ركعة . واختلفوا في القيام الثاني ، فذهبنا ومذهب مالك وجهور أصحابه أنه لا تصح الصلاة الا بقراءتها فيه . وقال محمد بن مسلمة من المالكية : لا يقرأ الفاتحة في القيام الثاني . قال الشيخ تقي الدين : وكأنه رآها ركعة واحدة زيد فيها ركوع والركعة الواحدة لا تنفي الفاتحة فيها . قال : ويؤيده رواية « أنه صلى ثمان ركوعات في ركعتين » ، فيشعر اطلاق الركعتين على الصلاة أنه لا يقرأ الفاتحة في الركوع الثاني إذ لا يسمى ركعة هذا معنى ما ذكره . واستحسن الهادي عليه السلام أن يفصل بين كل ركوع بالحمد مرة و « الصمد » و « الفلق » سبعاً سبعاً .

قوله : « يجهر بالقراءة ليلاً كان أو نهاراً » دليل على أن السنة فيها الجهر مطلقاً ، وقد رواه عن علي عليه السلام مرفوعاً ابن خزيمة وغيره . وقال بعضهم : يسن الجهر في خسوف القمر والاسرار في قراءة صلاة خسوف الشمس لأن الأولى ليلية والثانية نهارية . وما روى الشيخان عن عائشة : « أنه صلى الله عليه وآله وسلم جهر في صلاة الخسوف بقراءته » والترمذي عن سمرة قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كسوف لا نسمع له صوتاً » وقال : حسن صحيح ، فيجمع بينهما بان الاسرار في كسوف الشمس والجهر في خسوف القمر .

قلت : لما يتم الجمع مع ثبوت صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في خسوف القمر . وقد أخرج الدارقطني ، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يضني في

كسوف الشمس والقمر أربع ركعات وأربع سجّات . قال ابن حجر : ذكر القمر فيه مستغرب . وقد رواه الدارقطني من طريق أخرى في إسناده نظر ، ورواه مسلم في «صحيحه» وليس فيه ذكر القمر . ووقع عند ابن حبان « أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في كسوف القمر » وحكى أبو حاتم في السيرة « أن القمر خسف في السنة الخامسة فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأصحابه صلاة الكسوف ، فكانت أول صلاة كسوف في الإسلام » وجزم به مغلاطي في « إشارات المختصرة » . ويؤيده ما أخرجه في « أمالي أحمد بن عيسى » من طريق زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال : « كان جبريل عليه السلام عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة إذ كسف القمر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما هذا ؟ فقال جبريل : أما أنه أطوع لله منك ، أما أنه لم يعص الله منذ خلقه ، وهذه آية وعبرة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا جبريل فإني بني عنده ؟ وما أفضل ما يكون من العمل ؟ قال : الصلاة وقراءة القرآن . وفي هذا رد لمن ذهب إلى أنه لم يصل في خسوف القمر ، والله أعلم .

وذهب المهدي ومالك إلى أنه يخبر بين الجهر والاسرار لثبوت الأمرين من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ، والأفعال لا تتعارض فالحال جائز . وفي الحديث أنه يكبر للرفع من الركوعات إلا في الركوع الخامس فيقول : سمع الله لمن حمده ، وهو قياس ما تقدم للمؤتم والامام ، لكن في حديث عائشة عند الجماعة لفظ : « جهر بقراءته ، فإذا فرغ من قراءته كبر وإذا رفع من الركعة » قال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، ثم يعاود القراءة . وليس في الحديث مقدار القيام الثاني وما بعده ، والركوع الثاني وما بعده ، هل هو مثل الأول أو دونه ؟ وقد ورد في حديث عائشة عند الشيخين بلفظ : « فأطال القيام ، ثم ركب فأطال الركوع ، ثم قام فأطال القيام ، وهو دون القيام الأول ، ثم ركب فأطال الركوع وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ما فعل في الركعة الأولى . قال الشيخ تقي الدين في « شرحه » : يقتضي أن سنة هذه الصلاة تقصر القيام الثاني عن الأول ، وقد تقدم قول من يستحب ذلك في جميع الصلوات ، وكأن السبب فيه أن النشاط في الركعة الأولى يكون أكثر فيناسب التخفيف في الثانية حذراً من الملل . اهـ . وهذه اللة المناسبة جارية أيضاً فيما زاد على القيام الثاني والركوع الثاني .

فائدة قال النووي في «شرح مسلم» : اختلف العلماء في الخطبة لصلاة الكسوف ، فقال الشافعي وإسحاق وابن جرير وفقهاء أصحاب الحديث : يستحب بعدها خطبتان . وقال مالك وأبو حنيفة : لا يستحب ذلك . ودليل الشافعي الأحاديث الصحيحة في «الصحيحين» ، وغيرها «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب بعد صلاة الكسوف» . ١ هـ . قيل : ويصلها المنفرد ولا يخطب ، ويخطب المسافرون في الصحراء والجماعة في المصر ويحضرهم على التوبة من المعاصي وعلى فعل الخير والاعتاق والصدقة ، ويحذرهم الغفلة والاعتقار .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « أنه كان إذا صلى بالناس في الاستسقاء صلى مثل صلاة العيدين ، وكان يأمر المؤذنين وحملة القرآن والصبيان أن يخرجوا أمامه ، ثم يصلي بالناس مثل صلاة العيد ، ثم يخطب ويقلب رداءه ، ويستغفر الله تعالى مائة مرة يرفع بذلك صوته » .

قال في «بلوغ المرام» : عن ابن عباس رضي الله عنها ، قال : « خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستسقي متواضعاً متبذلاً متخشعاً مترسلاً متضرعاً ، فصلى ركعتين كما يصلي في العيد لم يخطب خطبتكم هذه » رواه الحمزة - يني أحمد وأبا داود والترمذي والنسائي وابن ماجه - . قال : وصححه الترمذي وحسنه ، وأبو عوانة وابن حبان . وفي «التلخيص» ، رواه الحاكم والدارقطني والبيهقي . ورواه البيهقي أيضاً في «سننه» من طرق عن ابن عباس وفيها ما لفظه : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، ثنا علي بن حمشاد المديني ، نا هشام بن علي السدوسي ، نا سهل بن بكار ، نا محمد بن عبد العزيز ، عن أبيه ، عن طلحة ، قال : « أرسلني مروان إلى ابن عباس أسأله عن سنة الاستسقاء ، فقال : سنة الاستسقاء سنة الصلاة في العيدين إلا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلب رداءه ، فجعل يمينه على يساره ويساره على يمينه ، فصلى الركعتين ، فكبر في الأولى سبع تكبيرات ، وقرأ « بسم الله ربك الأعلى » ، وقرأ في الثانية : « هل أتاك حديث الفاشية » وكبر فيها خمس تكبيرات » . وأخرج

أيضاً بسنده إلى محمد بن عبد العزيز ، عن أبيه ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف ، قال « سألت ابن عباس عن السنة في الاستسقاء ، فقال : مثل السنة في المدين خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستسقي فصلى ركعتين بنير أذان ولا إقامة ، وكبر فيها اثني عشرة تكبيرة سبعاً في الأولى وخمسة في الآخرة ، وجهر بالقراءة ثم انصرف فخطب ، واستقبل القبلة ، وحول رداءه ثم استسقى . » محمد بن عبد العزيز هذا غير قوي وهو بما قبله من الشواهد بقوى ١ هـ . يعني بها الأحاديث التي أخرجها من طرق متعددة ، كما رواه الخمسة فيما قلل أولاً ، وليس فيها ذكر عدد التكبير إلا أنه يؤخذ من تشبيها بصلاة العيد ، والظاهر منه تساويهما في عدد التكبير والا لما كان للتنصيص على التشبيه بها دون ركعتي الجمعة أو الفجر مثلاً فائدة .

وقوله : « وكان بأمر المؤذنين ... الخ » قد أخرج البيهقي في « باب استجواب الخروج بالضعفاء والصبيان والعبيد والمجانز » ما يؤيده ، وذلك بسنده إلى أبي البرداء يقول : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : ابني الضعفاء ، فأنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم » . وأخرج بسنده إلى مصعب بن سعد ، عن أبيه أنه ظن أنه لفضل على من دونه من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إنما نصر الله هذه الأمة بضعفائهم بدعوتهم وصلاتهم وإخلاصهم » . وقال : رواه البخاري . وبسنده إلى أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مهلاً عن الله مهلاً فانه لولا شباب خشم وبهائم رتع وشيوخ ركم وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا » . قال : وفيه إبراهيم بن خثيم غير قوي .

والحديث يدل على أن صلاة الاستسقاء ركعتان ، وهو مذهب الإمام زيد بن علي والناصر والمؤيد والإمام يحيى ومالك وأبي يوسف ومحمد والزهري والبخاري وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز والشافعي . ثم اختلف هؤلاء فقال بعضهم : هي كصلاة العيد في عدد التكبير ، وهو الذي حكاه في « النهاج » عن زيد بن علي ، وروى عن ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومكحول ، وهو مذهب الشافعي وابن جرير الطبري ، وأحدى الروايتين عن أبي يوسف ومحمد ، وقال : الباقر بن ركمان لا طلاقها في رواية البخاري وغيره ، وحلوا التشبيه في حديث ابن عباس على أن المراد به في المدد لا في الصفة . وأجيب بأن الواجب أن يحمل المطلق على المفيد ويمثل بظاهر القيد ، وهو أن التشبيه بصلاة العيد في المدد والصفة إذ هو الأصل

والظاهر ، والا لما كان للقصد إليها بالنشيه من بين سائر الصلوات الثنائية فائدة ، على أنه متأيد بما ورد من التصريح به في ذكر عدد التكبير في الحديث الآخر ، وإن كان في اسناده مقال فهو معمول به في الشواهد . قيل : ويفصل بين كل تكبيرتين شيء من الأدعية التي وردت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الاستسقاء ولا يدعو بما مر في صلاة العيد من الدعاء بين التكبيرات . وقال الأشعر في تعليقه على « البهجة » : أنه يقف بين كل تكبيرتين مسجاً مكبراً حامداً مهلاً .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يصلى في الاستسقاء ، وإنما هو الدعاء فقط . قال ابن عبد البر : وروي عن طائفة من التابعين . واحتجوا بحديث أبي اللحم : « أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستسقي عند أحجار الزيت قريباً من الزوراء ، فرآه قائماً يدعو رافعاً يديه قبل وجهه لا يجاوزها رأسه » . وأخرج أبو عوانة في « صحيحه » من زيادته عن عامر بن خارجة « أن قوماً شكوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قحط المطر ، فقال : اجثوا على الركب ، ثم قولوا : يا رب يا رب » . وأجيب بأنه قد ثبت صلاة الركعتين ، وتركها في بعض الأحوال لبيان عدم الوجوب .

وذهب الهادي عليه السلام إلى أنها أربع بتسليمتين . واحتج بما ورد في حديث أنس عند الجماعة إلا الترمذي من استساقته صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الجمعة . وهو يخبط لما سأله ذلك أعرابي ، وقال : « هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا » والخطبة نائبة منابر ركعتين فلذا كانت صلاة الاستسقاء أربعاً . وأجيب بأن قيام الخطبة مقام ركعتين غير مسلم لما تقدم في « باب صلاة الجمعة » فالاستحسان مع ثبوت النص عن الشارع بخلافه مردود . قال الامام يحيى : ولا حرج على الهادي عليه السلام في هذا الاستحسان لكنه لم يعتضد بأثر من جهة صاحب الشريعة ، ومبنى العبادات ومجارها مأخوذة من جهته ، والقياسات الشرعية لأجل لها فيما كان عبادة ولا تتسع لها حواصل العلماء لأنها أمور غيبية وليس لنا إلا ما علمنا الله ورسوله . قال الامام عز الدين : كلام الامام يحيى هذا من أجود الكلام وأحسنه وأصدقه فله دره ، والله يحب الانصاف . اهـ .

واعلم أن الاستسقاء على ثلاثة أنواع :

أحدها : الاستسقاء بالدعاء من غير صلاة مع الخروج والاجتماع ، كما فعل عمر بن الخطاب

حين خرج ولم يزد على الاستغفار وقرأ الآيات : « فقلت استغفروا ربكم انه كان غفاراً... الى...
 أنهاراً » ، ثم قال : لقد طلبت بمجاديع السماء التي يستنزل بها القطر . وبالجسلة فيفعل في
 هذا مايفعل في الاستسقاء بالصلاة من الدعاء والتضرع والابتهال ماعدا الصلاة والخطبة ،
 وهذا النوع يجمع عليه عند كافة العلماء . قال ابن عبد البر : وقد رويننا من وجوه عن عمر :
 « أنه خرج يستسقي وخرج معه العباس عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال :
 اللهم إنا نتقرب اليك بعم نبيك ونستشفع به ، فاحفظ فيه نبيك كما حفظت الغلامين لاصلاح
 أبيهما ، واتيناك مستغفرين ومستشفعين ، ثم أقبل على الناس ، فقال : « استغفروا ربكم انه
 كان غفاراً ... الى قوله ... أنهاراً » ، ثم قال العباس - وعينه تضحك - : اللهم أنت الراعي
 لا نهمل الضالة ولا تدع الكبير بدار مضية ، فقد ضلّرع الصغير ورق الكبير وارتفعت
 الشكوى ، وأنت تعلم السر وأخفى . اللهم أغثهم بنيائك قبل أن يقتلوا فيهلكوا ، فانه لا يأس
 من روحك الا القوم الكافرون ، فنشأت طرية^(١) من سحاب ، فقال : الناس ترون زون ،
 ثم تلامت واستتمت وهبت فيها ريح ، فو الله ما برحوا حتى اعتقلوا الجدار وقلصوا الماء
 وطفق الناس بالعباس يسبحون اردانه ، ويقولون : هنيئاً لك سايقي الحرمين » .

ثانيها : الاستسقاء بالدعاء خلف الصلوات كالجمعة والمفروضات وغيرها ، كما في حديث
 أنس خلف الجمعة ، وهذا أيضاً يجمع عليه .

ثالثها : وهو أكملها أن تكون الصلاة ركعتين وخطبتين ، ويتأهب قبله بصدقة وصيام
 وقوبة وأقبال على الخير ومجانبة الشر ونحو ذلك من طاعة الله تعالى .

قوله : « ثم يخطب » فيه مشروعية الخطبة في الاستسقاء ، وأنها بعد الصلاة كما في العيد ،
 وقد ورد التصريح بذلك في حديث ابن عباس السابق ، وفي حديث أبي هريرة : « أن
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج الى الاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب » أخرجه ابن
 ماجه وأبو عوانة ، وقال البيهقي في « الخلافيات » : رجاله ثقات ، وحكاة في « المهذب » عنه
 أيضاً بزيادة « بلا أذان ولا اقامة » وقيل : يخطب قبل الصلاة كما في حديث عبد الله بن زيد

(١) الطرية تصغير الطرة ، وهي القطعة من السحاب تبدو في الافق مستطيلة ، ومنه طرية الشعر .
 من « النباة » .

وحدث عائشة وغيرهما . قال النووي : وجاء في الأحاديث جواز التقديم والتأخير إلا أن الأفضل تقديم الصلاة على الخطبة كصلاة العيد . وحكا عن الشافعية ، وقيل ليس فيها خطبة حكا في « البحر » للمذهب . واحتج بحديث ابن عباس السابق ، وفيه : « لم يخطب كخطبتكم هذه » . وأجيب بأن النفي متوجه إلى الخطبة الخاصة المتأففة للمشروع من فعله صلى الله عليه وآله وسلم فيها . ويدل عليه قوله : « لكن لم يزل في الدعاء ... الخ » والمخاطب بذلك الوليد ابن عتبة ومن معه ، كما صرحت بذلك الروايات وهو قرن البدع والاحداث .

وقوله : « ويقلب رداءه » فيه دليل على سنية تحويل الرداء وهو يمكن في تحصيل مساهم مجرد القلب من اليمين إلى اليسار من غير تحويل . قال الشيخ تقي الدين : إلا أنه قد ورد في صفته من حديث عباس بن تميم ، عن عمه في خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الاستسقاء قال : « وحول رداءه فجعل عطاؤه اليمين على عاتقه اليسر ، وجعل عطاؤه اليسر على عاتقه اليمين » ، ثم دعا الله ، أخرجه البيهقي . وذكر في بعض روايات هذا الحديث ما نقله : قال السمودي - وهو أحد رجال السند - قللت لابي بكر - وهو الراوي عن عباد - : « أجعل اليمين على الشمال والشمال على اليمين أو جعل أعلاه أسفله ؟ قال : لا بل جعل اليمين على الشمال والشمال على اليمين » . وقال : رواه البخاري في « الصحيح » . والحسكة في سبب التحويل التفاؤل بتغير الحال . وقد ورد في متن الحديث من كلام السلف وهم الاخص بفهم المعنى من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فاخرج البيهقي بسنده إلى جعفر بن محمد عن جابر ، قال : « استسقى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحول رداءه ليتحول القحط » كذا قال : عن جابر ، وقيل : هو من كلام جعفر بن محمد . وأخرج أيضاً بسنده إلى وكيع ، قال في قوله : « جعل اليمين على الشمال والشمال على اليمين » يعني تحول الستة الجلدة إلى الخصب كما تحول هذا اليمين على الشمال .

وقد روي عن أبي حنيفة أنه لا يستحب التحويل ، واعتذر له بأن قلب الرداء المأثور إنما كان ليثبت على عاتقه عند رفع اليدين في الدعاء أو عرف من طريق الوحي تغير الحال عند تغير رداءه ولا مسيل لنيره إلى معرفة ذلك . وأجيب عنه بأن الثبوت لا يتوقف على تلك الصفة بل على أي حالة اقتضت الثبوت من غير قلب ، والاصل عدم ما ذكر من نزول الوحي بذلك

والإتياع لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أمكن أولى من تركه بمجرد احتمال
الخصوص مع ما عرف في الشرع من محبة التفاضل .

قوله : « ويستغفر الله تعالى مائة مرة ... الخ » دليل على أن الاستغفار من آكد ما يتوسل
به إلى الله تعالى في إيجاد النيث ، كما صرحت به الآية الكريمة « فقلت استغفروا ربكم ... »
الآية وقد اقتصر عليه عمر في استسقاؤه ، كما أخرجه البيهقي من حديث أبي وجزة
السعدي ، عن أبيه ، قال : « خرج عمر يستسقي فجعل لا يزيد على الاستغفار ، فقلت : ألا
يتكلم لما خرج له ولا أعلم أن الاستسقاء هو الاستغفار فطردنا » . وفي رواية أخرى له
مسندة « فصعد عمر المنبر فاستسقى فلم يزد على الاستغفار حتى نزل ، فقالوا له : ما سمعناك
يا أمير المؤمنين استسقيت » فقال : لقد طلبت النيث بمفاتيح السماء التي بها يستنزل المطر ثم
قرأ : « استغفروا ربكم انه كان غفاراً » الآية وروى بجاديع السماء . وورد أيضاً ما يدل
على أنه الدواء النافع لكل مهمة كما أخرجه البيهقي أيضاً بسنده إلى ابن عباس ، قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من لزم الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجاً ، ومن
كل ضيق مخرجاً ، ورزقه من حيث لا يحتسب » . وأخرجه أبو داود والترمذي ، وقال :
غريب . وورد في حديث الأصل تقييد الاستغفار بمائة مرة ، وجاء في أكثر الروايات المرفوعة
مطلقاً ، ولا حرج على من زاد في هذا الوطن إذ هو من مواضع الاستكثار من الدعاء على
أنواعه ، والله أعلم .



باب صلاة الخوف

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام في صلاة الخوف ، قال : « يقسم الامام أصحابه طائفتين ، فتقوم طائفة موازية للعدو ويأخذون أسلحتهم ، ويصلي بالطائفة التي معه ركعة وسجدين فاذا رفع الامام رأسه من السجدة الثانية ، فليكنوا من ورائهم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معه ، ونكص هؤلاء فقاموا مقام أصحابهم فصلى بالطائفة الثانية ركعة وسجدين ، ثم يسلم فيقوم هؤلاء فيقضون ركعة وسجدين ثم يسلمون ، ثم يقفون موقف أصحابهم ، ويجيء من كان بازاء العدو فيصلون ركعة وسجدين ويسلمون » .

روى السيوطي في مسند علي عليه السلام من « جامعه » ما يشهد له ، ولفظه : عن علي في صلاة الخوف قال : « تقدم طائفة مع الامام وطائفة بازاء العدو ، فيصلي بهم الامام ركعة وسجدين ، ثم تذهب الطائفة الذين صلوا مع الامام فيقومون موقف أصحابهم ، ويجيء أولئك فيدخلون في صلاة الامام فيصلي بهم ركعة ثم يسلم الامام ، ثم يقومون فيصلون ركعة مكانهم ، ثم ينطلقون فيقومون مكان أصحابهم ويجيء أولئك فيصلون ركعة » أخرجه عبد الرزاق ، ورواه أيضاً في موضع آخر من مسنده عليه السلام بنحوه وعزاه الى البزار ، وقد ثبتت هذه الصفة مرفوعة في « الصحيح » . وأخرج البيهقي في « باب من قال يصلي بكل طائفة ركعة ثم يقضون الركعة الأخرى بعد سلام الامام » بسنده الى عبد الله بن عمر ، قال : « غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غزوة قبل نجد ، فوافينا العدو

وصالحانهم ، فقسام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بنا ، فقامت طائفة منا معه وأثبت طائفة على العدو ، فركع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين معه ركعة وسجدتين ، ثم انصرفوا فكانوا مكان الطائفة التي لم تصل ، وجاءت الطائفة التي لم تصل فركع بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعة وسجدتين ، ثم سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقام كل رجل من المسلمين فركع لنفسه ركعة وسجدتين . وقال : رواه البخاري في « الصحيح » . وأخرج أيضاً بسنده إلى ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجهة للعدو ثم انصرفوا ، فقاموا في مقام أولئك وجاء أولئك فصلى بهم ركعة أخرى ، ثم سلم عليهم ، ثم قام هؤلاء فقبضوا ركعتهم وقام هؤلاء فقبضوا ركعتهم » ، وقال : رواه البخاري ومسلم . وهذه الصورة لصلاة الخوف إحدى ما ورد ، وهي متعددة واختارها أبو حنيفة .

وذهب الشافعي وغيره من العلماء إلى العمل بمحدث صالح بن خوات ، وفيه : « أن طائفة صفت معه صلى الله عليه وآله وسلم وجاء العدو ، فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائماً ، فاتموا لأنفسهم ثم انصرفوا ، فصفوا وجاء العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت ثم ثبت جالساً ، وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم » . قال الشيخ تقي الدين : والفقيه لما رجح بعضهم بعض الروايات على بعض احتج إلى ذكر سبب الترجيح ، فتارة يرجحون بموافقة ظاهر القرآن ، وتارة بكثرة الرواة ، وتارة بكون بعضها موصولاً ، وبعضها موقوفاً ، وتارة بالموافقة للأصول في غير هذه الصلاة ، وتارة بالمعاني وهذه الرواية التي اختارها أبو حنيفة توافق الأصول في أن قضاء الطائفتين بعد سلام الإمام . وأما ما اختاره الشافعي ففيه قضاء الطائفتين معاً قبل سلام الإمام . ١ هـ .

وقال النووي : وقد روى أبو داود وغيره وجوهاً في صلاة الخوف يبلغ مجموعها ستة عشر وجهاً . وذكر مسلم في الباب أربعة أحاديث . وقال ابن القصار المالكي : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها في عشرة مواطن » . واختار أن هذه كلها جائزة بحسب مواطنها ، وفيها تفصيل وتفرع مشهور في كتب الفقه . وقال الخطابي : هي أنواع صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مواطن مختلفة وأشكال متباينة ينحدر في كلها ما هو أحسب للصلاة وأبلغ للحراسة ، فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى . وقد قال أحمد : لا أعلم في هذا الباب حديثاً إلا صحيحاً . وذكر ابن جبان منها تسعة أنواع ، وقال : ليس بينها تضاد ولكنها

صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة الخوف مراراً ، والمسرء مباح له أن يصلي عند الخوف ما شاء من هذه الأنواع فهو من الاختلاف المباح ، ذكره في « التلخيص » . وهو الموافق للقواعد الأصولية من انه لا تعارض بين أقواله صلى الله عليه وآله وسلم . قال في ضوء النهار : فحينئذ لا وجه لتبيين بعض الصحيح دون بعض ولا الترجيح لموافقة القياس ، لأن صلاة الخوف كلها خارجة على خلاف القياس لمخالفة الامام والاكتفاء بركعة واحدة وعدم قضاء الاخرى ، كما ثبت في صلاة ذي قرد ، ومن حديث ابن عباس ، وصححه ابن جرير وأحمد وغيرهما . ١ هـ . قال بعض شراح الحديث : ومذهب العلماء انها مشروعة اليوم ولا مبالاة بالزني وأبي يوسف حيث قالوا : لا تشرع بعد النسي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد صلى الصحابة رضي الله عنهم بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كصلاته فدل إجماعهم على بقاء مشروعيتهما .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام في صلاة الخوف في المغرب قال : « يصلي بالطائفة الاولى ركعتين . وبالطائفة الثانية ركعة ، وتقضي الطائفة الاولى ركعة والطائفة الثانية ركعتين » .

الحديث مشهور في كتب المتقدمين كشرح التجريد « و شرح القاضي زيد » وغيرهما ، وذكر القاضي زيد شاهداً له ، فقال ما لفظه : وروى أيضاً ابن أبي رافع ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام في صلاة المغرب في الخوف ، قال : « يصلي بالطائفة ركعتين ويصلي بالأخرى ركعة واحدة » . قال : ولم يرو عن أحد من الصحابة خلافه . قال المؤيد بالله - وهو تخريج أبي العباس الحسني من قول يحيى عليه السلام - : ولا يجوز لمصل في غير الخوف أن يقصر صلاته عن صلاة إمامه ، قال : فدل ذلك على انه لا يجوز الخروج من صلاة الامام الا لمعذر ولا عذر للطائفة الأولى في المغرب الا بعد الركعتين ، اذ بعدهما يصيرون الى حالة لا يبقى معها الا أقل ما يجزيء الطائفة الثانية . وقال البيهقي في « سننه » : ويذكر عن جعفر بن محمد ، عن أبيه أن علياً رضي الله عنه صلى المغرب صلاة الخوف ليلة الحرير ، وزاد ابن حجر حكاية عن الرافعي انه صلاها في تلك الليلة بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين . ١ هـ

ولم تنسب هذه الزيادة الى احد من الرواة فينظر في صحتها . وذكر أبو داود بعد أخرجه حديث أبي بكرة في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم بكل طائفة ركعتين ركعتين فكانت له أربعاً ما لفظه : وكذلك في صلاة المغرب يكون للامام ست ركعات وللقوم ثلاث . قال : وكذلك رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسليمان البشكري ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ا هـ .

قال المنذري : حديث أبي سلمة عن جابر الذي أشار اليه أبو داود أخرجه مسلم في صحيحه ، والبخاري تعليقاً في غير المغرب . ا هـ . وقال البيهقي حديث أبي بكرة صحيح وقد رواه عمرو بن خليفة البكرائي ، عن أشعث ، عن الحسن ، عن أبي بكرة ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المغرب ، وهو وهم والصحيح الاول . ا هـ . يعني بنسب ذكر المغرب ، قال البيهقي : ومن ادعى أن هذا حين كان تفعل فريضة الصلاة في اليوم مرتين كلاهما على وجه الفرض ، ثم لما نسخ ذلك صار هذا منسوخاً ، فقد ادعى ما لم يعرف كونه قط في الاسلام . ا هـ . قال السيوطي في « الدر المنثور » : وأخرج ابن أبي شيبة ، عن علي عليه السلام ، قال : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف ركعتين ركعتين الا المغرب ، فانه صلاها ثلاثاً » . وقال في مسنده من « الجامع الكبير » : وأخرجه أيضاً ابن منيع ومسدد والبخاري وضعف ، وهو يدل على عدم تكريرها ، كما رواه أبو داود ولا يتناقض أيضاً حديث الأصل اذ لم يتعرض في رواية ابن أبي شيبة لصفتها .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « في صلاة المقيم صلاة الخوف قال : « يصلي بالطائفة الاولى ركعتين ، وبالطائفة الأخرى ركعتين ، وتقضي كل طائفة ركعتين » .

يبض له في « التخريج » ولم أجده شاعداً ، وهو حجة من ذهب الى عدم اشتراط السفر في صلاة الخوف ، وهو مذهب الامام زيد بن علي حكاة عنه في « المنهاج » ، وقال به الناصر ، وذكره عنه صاحب « المغني » لمذهبه عليه السلام والامام يحيى والحنفية والشافعية . وذهب مالك وهو الذي صدره في « البحر » للمذهب الى اشتراطه . واحتجوا بقوله تعالى :

« وإذا ضربتم في الأرض ، الآية فقيدها بالخوف والسفر ويُبَيَّن أنه لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلاها الا في حال الخوف والسفر . وأجيب عن الاحتجاج بالآية بأن السفر فيها وصف طردي لا تأثير له في الحكم فيجب الغاؤه لظهور أن الملة دفع المهلك ، وهو واقع حضراً وسفراً ، وإنما وجب الغاء السفر لأنه اعتبار زمان أو مكان اتفاقي لادليل على شرطيته ولا مسببته ، ذكره المحقق الجلال ، وذكر نحوه في « المنار » فقال : لا فرق في المعنى بين السفر والحضر ، وإنما ذكر الضرب في الأرض لأنه أكثر ما يعرض الخوف فيه . وعن الاحتجاج بأنه لم يثبت عنه ... الخ بأنه ليس في فعله صلى الله عليه وآله وسلم لها في السفر ما ينفي صحته في الحضر ، ولها شروط أخرى مبسطة في الكتب الفقهية .



باب فضل المسجد

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال :
« أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد، وأن تطيب وتطهر
وتنظف وأن تجعل على أبوابها المطاهر ». وقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم « من بنى مسجداً لله بنى الله له بيتاً في الجنة » .

أخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه، عن عائشة قالت : « أمر رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد في الدور وأن تنظف وتطيب » وصحح الترمذي إرساله .
وقال بعض شارحي « سنن أبي داود » : ورجاله متفق على عدالتهم ، فـبو على شرط مسلم
والبخاري ، وقد رفعه مالك بن سنان وزائدة بن قدامة وعلم بن صالح الزيري وكلهم
ثقات ، فالحكم على هذا من رفعه وزيادة مقبولة ، وقد وقفه على عروة وكيع وسفيان بن
عينة ، عن هشام ، عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... الخ . اهـ . ورواه في
« مجمع الزوائد » عن عروة بن الزبير ، عن حماد بن أسباط رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بمناه ، وقال : رواه أحمد وإسناده صحيح . قال في « شرح السنة » : يريد بقوله
بناء المساجد في الدور المحال التي فيها الدور ، ومنه « سأريكم دار الفاسقين » لأنهم كانوا
يسمون الحلة التي اجتمعت فيها قبيلة دارا . قال سفيان : بناء المساجد في الدور - يعني القبائل - .
وعن سمرة بن جندب قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نتخذ المساجد
في ديارنا وأمرنا أن نظفها » رواه أحمد والترمذي وصححه ، ورواه أبو داود ولفظه : « كان
بأمرنا بالمساجد أن نصنعها في ديارنا ونصلح صنعها ونظفها » . والمطاهر : جمع مطهرة وهي
الأكواذات العري .

قوله : « وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... الخ » أخرجه ابن عساكر عن علي بن حاكم السيوطي في مسنده وهو في « سنن ابن ماجه » ، ولفظه : حدثنا أبو العباس ابن عثمان الدمشقي : نا الوليد بن مسلم ، عن ابن لهيعة ، حديثي أبو الأسود ، عن عروة ، عن علي بن أبي طالب ، فذكره ، وكذا أخرجه أبو طالب في « أماليه » بسنده الى عروة ، عن علي بن لهيعة السلام . وفيه ابن لهيعة لكنه متفق عليه من حديث عثمان بن عفان قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من بنى مسجداً لله بنى الله له بيتاً في الجنة مثله » . وعن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « من بنى لله مسجداً - ولو كفه حص قطاة ليضها - بنى الله له بيتاً في الجنة » رواه أحمد والبخاري . قال في « مجمع الزوائد » : وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف .

قلت : قد تقدم تصحيح الاحتجاج به .

وعن أبي زر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من بنى لله مسجداً قدر مفتح قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة » رواه البخاري والطبراني في « الصغير » ورجاله ثقات . وفي « مجمع الزوائد » أحاديث كثيرة بمعناه ، والتقدير بمفتح القطاة (١) قيل : وجه المناسبة لذكره ما أشار اليه القرافي في كتابه « القول المأثور في فتح مئتي القاموس » ان من خواص القطاة ان تجعل فحوصها للقبلة أو لأنها تجعله كالخراب ، لأنها لا تجعله في جبل ولا نحوه بل في الارض . اهـ .

وقوله : « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد » دليل على ان المكان لا يصير مسجداً حتى يسلمه صاحبه ويفتح بابه الى ما الناس فيه على سواء ، ويكفي فيه فعل مآظهم التيسيل ، وعلى استحباب تليطها وتنظيفها . وقد ورد في تجميعها يوم الجمعة حديث أخرجه أبو يعلى عن ابن عمر « ان عمر كان يجمر مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل جمعة » وفيه عبد الله بن عمر العمري وثقه أحمد وغيره . واختلف في الاحتجاج به ذكره في « مجمع الزوائد » . قال بعض شراح « سنن أبي داود » : ومثله حديث تليط المسجد بالماء من النخامة ونحوه ، وهو تنبيه على تعظيمها بتجديتها المجانين والصبيان والبيع والشهداء

بنيينا

(١) هنا يباين في نسخة المؤلف قدس سره . اهـ .

والخصومات ورفع الصوت وإقامة الحدود وسل السيوف واتخاذ الطاهر على أبوابها وعمارتها بالذكر ونحو ذلك ، والله أعلم .

وقوله : « من بنى لله مسجداً » الحديث ... دليل على فضل بناء المساجد . وقد ورد فيه تزيين عظيم في كتب السنة النبوية وكفى بذلك تنويهاً قوله تعالى : « انما يعمر مساجد الله » . الآية ، وورد في رواية تقييد البناء بكونه من مال حلال فتحمل الأحاديث المطلقة على ماقيدها .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « انه كان إذا دخل المسجد ، قال : بسم الله وبالله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته » .

أورد في « المنتقى » عن فاطمة الزهراء رضوان الله عليها ، قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل المسجد ، قال : بسم الله ، والسلام على رسول الله . اللهم اغفر لي ذنوبي ، وافتح لي أبواب رحمتك . وإذا خرج ، قال : بسم الله ، والسلام على رسول الله . اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك » ولم يذكر من خرجه . وأخرج أبو داود عن عبد الملك ابن سعيد بن سويد ، قال : سمعت أبا حميداً وأبا أسيد الانصاري يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . اذا دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم ليقل : اللهم افتح لي أبواب رحمتك ، واذا خرج فليقل : اللهم اني أسألك من فضلك » . قال شارح « السنن » : ورواه الأشيري بإسناده الى ابن الأعرابي ، عن الصائغ بإسناده الى عبد الملك ، عن أبي حميد وأبي أسيد من غير شك بل رواه عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي أصح ان شاء الله . وأخرجه أيضاً مسلم والنسائي وابن ماجه والدارمي وغيرهم بإسناد صحيح . والزائدة على حديث مسلم هذا رواها ابن ماجه وابن حبان وابن خزيمة في « صحيحهما » ، والله أعلم . اهـ .

والحديث يدل على استحباب هذا الذكر عند الدخول الى المسجد .

وقوله : « اذا دخل » أي إذا أراد الدخول . واختار أمير المؤمنين في تأدية الأمور به من السلام الصيغة التي تقال في التشهد ، ولو اقتصر أحد على ما ورد في حديث الزهراء وما رواه أبو داود لكان فاعلاً للمستحب أيضاً . وقد ورد في صفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الدخول ، عن أنس من رواية ابن السني : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل المسجد قال : بسم الله ، اللهم صل على محمد ، وإذا خرج ، قال : بسم الله اللهم صل على محمد » . قيل : والاولى أن يجمع بين ما ورد في الروايات من الأدعية في الدخول والخروج وبآتي بها المكلف جميعاً أخذاً بالاحتياط واستكثاراً من الخير ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، قال : دخل رجل - وقد أكل الثوم - المسجد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من أكل من هذه البقلة فلا يقربن مسجدنا .

أخرج البخاري ومسلم والبيهقي عن ابن عمر مرفوعاً : « من أكل من هذه الشجرة فلا يأتين المساجد » وفي رواية « فلا يأتين مسجدنا » ورواه أبو داود أيضاً . وفي رواية لمسلم : « من أكل من هذه البقلة فلا يقربن مسجدنا حتى تذهب ريحها - يعني الثوم - » . وأخرج البخاري من طريق عبد العزيز بن صبيب ، قال : « قلنا لأنس : ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في الثوم ؟ قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أكل من هذه البقلة فلا يقربن مسجدنا ولا يصلين معنا » . وقد رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبو هريرة وجابر ، وهما في مسلم كما حكاه البيهقي . وقال أهل اللغة : البقل كل نبات اخضرت به الأرض ، والمراد هنا نوع خاص وهو الثوم ونحوه .

والحديث يدل على أن النبي عن أتباعه المساجد أن كل ثوم أو ما يساويه كالبصل والكراث والفجل ، وقد ورد أيضاً مصرحاً به من حديث جابر التقي عليه : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ومن أكل الثوم والبصل والكراث فلا يقربن مسجدنا ، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » رواه الطبراني في « الصغير » و « الأوسط » وزيادة « الفجل » . قال في « مجمع الزوائد » : وفيه - يعني في اسناد الطبراني - يحيى بن راشد البصري وهو ضعيف ، ووثقه ابن حبان ، وقال :

ينحلي، ويخالف، وبقية رجاله ثقات . قال الشيخ تقي الدين : وقد توسع القائسون في هذا حتى ذهب بعضهم الى أن من به بخر أو جرح له ريح يجري هذا الجري ، كما أنهم أيضاً توسعوا وأجروا حكم الجامع التي ليست بمساجد ، كحصلي العيد وجمع الولايم مجري المساجد لشاركتها لها في تأذي الناس بها . اهـ .

والمراد بقوله : « مسجداً » الجنس ، أو ضرب المثال لشمول اللمة المنصوصة في بعض الأحاديث كل مسجد ، وهي إما تأذي الأديمين أو تأذي الملائكة الحاضرين . وقد يوجد في المساجد كلها ، فلا يرد ما قيل ان النبي مخصوص بمسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد ورد أيضاً عند مسلم : « مساجدنا » بلفظ الجمع ، ونحوه عن أحمد عن يحيى القطان ، وفي الرواية السابقة « فلا يأتين المساجد » والمراد مسجداً معانير المسلمين . وجهور الاممة على اباحة أكلها لما ورد في حديث جابر المتفق عليه من أمره صلى الله عليه وآله وسلم بتقريبها الى بعض أصحابه وقال له : « كل فاني أناجي من لا تناجي » ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ليس لي تحريم ما أحل الله ولكني أكرهه » . وقد ورد الأذن بأكلها مطبوخة فيما أخرجه مسلم والبيهقي ، واللفظ له من حديث معدان بن طلحة ، قال : « خطب عمر يوم الجمعة ... » . فذكر الحديث الى أن قال : « ثم انكم أيها الناس تاكلون من شجرتين ولا أراهما الا خيبتين هذا البصل والثوم ، ولقد كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا وجد ريحها من الرجل أمر به فاخرج الى البقيع ، فمن كان منكم آكلها لا بد فليمتها طبخاً » . وأخرج البيهقي عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أكل البصل في القدر مشوياً قبل أن يموت بجمعة » . وأخرج أيضاً بسند لفظه : أخبرنا أبو علي الروذباري ، أنا أبو بكر بن داسة ، نا أبو داود ، نا مسدد ، نا الجراح أبو وكيع ، عن أبي اسحاق ، عن شريك ، عن علي رضي الله عنه قال : « نهى عن أكل الثوم الا مطبوخاً » قال أبو داود : وشريك « و ابن حنبل . اهـ . قال الزري : هو شريك بن حنبل الكوفي ، وقال البخاري : قال بعضهم ابن شرحبيل وهو وهم روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلًا وعن علي بن أبي طالب . وروى عنه أبو اسحاق السبيعي وعمر بن قتيبة الثعلبي ، قال ابن أبي حاتم ، عن أبيه : ليست له صجبة ومن الناس من يدخله في السند ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وروى له أبو داود والترمذي حديثاً واحداً عن علي في النهي عن أكل الثوم الا مطبوخاً . اهـ .

فقوله : « نهى ... الخ » له حكم الرفع فيعارض حديث جابر المشار اليه أولاً ، إذ هو

بظاھرہ بفید اباحۃ الأكل مطلقاً ، ومع جهل التاريخ یصار الى حدیث جابر لرجحانہ فی السند علی غیرہ ، ویؤخذ من الحدیث جواز التخلّف عن الجماعة فی المسجد بسبب أكل هذه الامور فلا تكون واجبة علی الاعیان ، وتقریره أن یقال ثبت الدلیل علی جواز أكلها ومن لازمه ترك صلاة الجماعة فی حق أكلها ولازم الجائز جائز ، فترك الجماعة فی حق أكلها جائز ، وذلك بنافی الوجوب علیہ ویلزم منه أن لا تكون الجماعة واجبة علی الأعیان . واعترض بأنه لا مانع من أن تكون صلاة الجماعة واجبة علی الأعیان ، ویكون أكل هذه المباحات عذراً مسقطاً للوجوب كالسفر المباح فانه مسقط لوجوب الجمعة . ونقل عن بعض الظاهرية تحريم أكل الثوم بناء علی وجوب صلاة الجماعة علی الأعیان ، وتقریره أن یقال صلاة الجماعة واجبة علی الأعیان ، ولا یم الا بترك أكل الثوم لهذا الحدیث ، وما لا یم الواجب الا به فهو واجب ، فترك أكل هذه الأشياء واجب . وأجیب بان فیہ مصادرة علی الدعوی إذ وجوبها علی الأعیان المترتب علیہ تمام الواجب محل النزاع . وأيضاً فیہ مصادمة لأدلة الاباحۃ المتقدمة .



باب في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من صلى علي صلاة صلى الله عليه
بها عشر صلوات ومحامته عشر سيئات ، وأُثبت له عشر حسنات ، واستبقى
ملكاه الموكلان به أيها يبلغ روي منه السلام » ، قال : وقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم : « أكثرُوا من الصلاة علي يوم الجمعة فإياه يوم
تضاعف فيه الأعمال ، واسألوا الله تعالى لي الدرجة الوسيطة من الجنة ،
قيل : يا رسول الله وما الدرجة الوسيطة من الجنة؟ .. قال : هي أعلى درجة في
الجنة لا ينالها إلا نبي ، وأرجو أن أكون أنا هو . »

روى السيوطي في « جمع الجوامع » في الحروف : « من صلى علي واحدة صلى الله عليه
بها عشر صلوات ، وحط عنه عشر خطيئات ، ورفع له عشر درجات » أخرجه أحمد في
« المسند » والبخاري في « الأدب » والنسائي وأبو يعلى وابن حبان والحاكم في « المستدرک »
والبيهقي في « شعب الإيمان » والضياء في « المختارة » . عن أنس : « من صلى علي مرة واحدة
كتب له بها عشر حسنات » أخرجه أحمد في « المسند » والبيهقي في « شعب الإيمان » . عن
أبي هريرة : « من صلى علي واحدة صلى الله عليه بها عشرًا » أخرجه أحمد في « المسند »
ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان عن أبي هريرة ، والطبراني في « الكبير »
عن أنس عن أبي طلحة ، والطبراني في « الكبير » عن ابن عمر ، والطبراني عن أبي

وَوَكَّلَ

موسى : « من صلى عليّ صلى الله عليه عشراً ، بها ملك موكل حتى يبلغنيها » الطبراني في « الكبير » عن أبي امامة : « من صلى علي عند قبري سمعته ، ومن صلى علي نائياً وكل بهاملك يبلغني ، وكفى بها أمر ديناه وآخرته وكنت له شهيداً أو شفيماً » البيهقي في « شعب الايمان » ، والخطيب عن أبي هريرة . اهـ . وفيه : « أكثرُوا من الصلاة عليّ في يوم الجمعة ، فانه يوم مشهود تشهد الملائكة ، وان أحداً لن يصلي عليّ الا عرضت علي صلته حتى يفرغ منها ، قيل : وبعد الموت ؟ قال : وبعد الموت ، ان الله حرم على الارض أن تأكل أجساد الانبياء ، فني الله حي يرزق » أخرجه ابن ماجه والطبراني في « الكبير » عن أبي الدرداء . اهـ . وفيه : « سلوا الله لي الوسيلة ، قالوا : يا رسول الله وما الوسيلة ؟ قال : أعلى درجة في الجنة لا ينالها الا رجل واحد ، وأرجو أن أكون أنا هو » أخرجه الترمذي وابن مردويه عن أبي هريرة ، وفيه أيضاً : « أكثرُوا من الصلاة علي يوم الجمعة فانه ليس يصلي علي أحد يوم الجمعة الا عرضت علي صلته » أخرجه الحاكم في « المستدرک » والبيهقي في « شعب الايمان » عن أبي مسعود الانصاري : « أكثرُوا الصلاة علي في يوم الجمعة ، وفي ليلة الجمعة ، فمن صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشراً » أخرجه البيهقي . عن أنس : « أكثرُوا من الصلاة علي في كل جمعة ، فان صلاة أمي تعرض علي في كل جمعة ، فمن كان أكثرهم صلاة كان أقربهم مني منزلة » . أخرجه البيهقي . عن أبي امامة « أكثرُوا علي الصلاة في يوم الجمعة وليلة الجمعة ، فمن فعل ذلك كنت له شهيداً أو شافعاً يوم القيامة » أخرجه ابن عدي في « الكامل » والبيهقي في « شعب الايمان » عن أنس : « أكثرُوا من الصلاة علي في الليلة الغراء - و اليوم الزهر - ليلة الجمعة ويوم الجمعة » أخرجه البيهقي في « شعب الايمان » . عن ابن عباس : « أكثرُوا الصلاة علي » ، قالت الله وكني ملكاً عند قبري ، فاذا صلى علي أحد من أمي ، قال لي ذلك الملك : يا محمد فلان بن فلان صلى عليك الساعة ، الديلمي . عن أبي بكر « أكثرُوا الصلاة علي فان صلاتك علي مغفرة لذنوبك واطلبوا لي الدرجة الوسيلة ، فان وسيلتي عند ربي شفاعة لكم » أخرجه ابن عساكر عن السيد الحسن .

قال في « التخریج » : وفي مجموع ذلك ما يشهد لحديث «المجموع» ولم أجده قوله فيه « واستبق ملكاً...الخ » ولكن له شاهد من العرض للصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم .

والحديث وشواهد دليل على عظم فضيلة الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم ورفعة

شأنها ، وقد تقدم في « باب التشهد الاخير » الكلام على مايجب منها ، وقرر بعض حفاظ أهل البيت المتأخرين وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم كلما ذكر الحديث : « البخيل من ذكرت عنده فلم يصل علي » رواه الترمذي ، وقال : حسن غريب ، وأحمد عن الامام الحسين بن علي عليها السلام ، وللحديث المشهور الذي منه قول جبريل صلوات الله عليه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : « من ذكرت عنده فلم يصل عليك فدخل النار فأبعده الله ، قل آمين ، نقلت : آمين » قال : ورواه خلائق من أهل البيت وغيرهم .

قُلْتُ : والَاخبار بدخول النار عن ترك الصلاة عند ذكره صلى الله عليه وآله وسلم دليل الوجوب إذ لا يتوعد بالمذاب على ما ليس بواجب قال : ومنها حديث « من ذكرت عنده فلم يصل علي خطي طريق الجنة » أخرجه في « تفسير المطالب » عن علي عليه السلام . ١٠ هـ .



باب التسبيح والدعاء

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من مؤمن يدعو بدعوة
 الا استجيب له ، فان لم يعطها في الدنيا أعطيها في الآخرة » .

أخرج البخاري في « الأدب المفرد » والحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً : ما من عبد نصب
 وجهه الى الله في مسألة إلا أعطاه الله إياها ، اما أن يعجل له في الدنيا ، وإما أن يدخرها له
 في الآخرة . وأخرج الترمذي وقال : غريب . عن أبي هريرة « ما من رجل يدعو بدعاء إلا
 استجيب له ، فاما أن يعجل الله له في الدنيا ، وإما أن يدخر له في الآخرة » ، وإما أن يكفر
 عنه من ذنوبه بقدر مادعا ، مالم يدع باسم أو قطعة رحم أو يستعجل ، قالوا : يا رسول الله كيف
 يستعجل ؟ قال : يقول دعوت ربي فما استجاب لي » . وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد والبخاري
 في « الأدب » والحاكم عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ما من مسلم
 يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم الا أعطاه الله بها إحدى ثلاث خصال ، إما أن
 يعجل الله له دعوته ، وإما أن يدخرها له في الآخرة ، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلاً
 قالوا : إذن نكثر ، قال : الله أكثر » . وفي الباب أحاديث كثيرة بمعناه ، وقد أوردها السيوطي في
 تفسير قوله تعالى : « ادعوني أستجب لكم » من « الدر المنثور » وفيه دليل على أن اجابة
 الدعاء على ما تقتضيه مصلحة العبد من التمجيل والتأجيل . قال الامام زيد بن علي عليه السلام
 فيما رواه المرشد بالله في « أماليه » بسنده اليه : « إذا دعوت الله فلا تمجل فانه أعلم بالخيرة لك ، فسي
 أن تكره أمراً تكون فيه نجاتك ، وعسى أن تحب أمراً تكون فيه هلكتك ، إنه جل وعز
 أعلم بالخيرة لك منك ، حسبك إذا دعوت ما يكون من مقدوره لك » .

وقد اشتهر بين العلماء في هذا المقام سؤال وهو أن المدعو به إن كان قد قدر لم يكن بد

لے اکثر اجابتے
 ای اکثر اجابتے
 او فضلاً
 ذلک

من وقوعه دعا به العبد أو لم يدع ، وإن لم يكن قد قدر لم يقع سواء سأله العبد أو لم يسأله واضطرت الأجوبة على ذلك ، فمنهم من قال : لا فائدة في الدعاء الا مجرد اظهار العبودية والافتقار اليه تعالى ، ومنهم من قال : هو علامة مجردة نصبها الله تعالى أمانة على قضاء الحاجة ، فتى وفق العبد للدعاء كان ذلك علامة على أن الحاجة قد قضيت كما أن النعم في الشتاء دليل على أنه يطر ؛ وهذان الجوابان مدخولان .

وقد حقق ذلك ابن القيم في كتابه « الجواب الكافي » ونقل النووي في « اذكاره » ما فله : قال الزلي : فان قيل : ما فائدة الدعاء مع أن القضاء لا مرد له ؟ فاعلم أن من جملة القضاء رد البلاء بالدعاء ، والدعاء سبب لرد البلاء ووجود الرحمة ، كما أن الترس سبب لدفع السلاح ، والماء سبب لخروج النبات من الأرض ، فكما ان الترس يدفع السهم فيتدافعان ، فكذلك الدعاء والبلاء وليس من شرط الاعتراف بالقضاء أن لا يحمل السلاح ، وقد قال تعالى : « ولأخذوا حذرهم وأسلحتهم » فقدّر الله سبحانه وتعالى الأمر وقدر سببه ، وفيه من الفوائد حضور القلب والافتقار وهما نهاية العبادة والمعرفة ، واختار هذا ابن القيم ، وقال : هو الحق وليس شيء من الأسباب أنفع من الدعاء ولا أبلغ منه في حصول المطلوب ، وكان عمر يستنصر به على عدوه فكان أعظم جنديه ، وكان يقول للصحابية : لستم تنصرون بكثرة وإنما تنصرون من السماء . وكان يقول : اني لأحمل هم الاجابة ، ولكن هم الدعاء فاذا ألهمت الدعاء فان الاجابة معه . ويدل عليه ما أخرجه الامام أبو طالب في « أماليه » بسنده الى ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما أعطي أحد أربما فنع أربما ، ما أعطي أحد الدعاء فنع الاجابة ان الله تعالى يقول : « ادعوني أستجب لكم » ، وما أعطي أحد الاستغفار فنع المغفرة ان الله تعالى يقول : « واستغفروا ربكم إنه كان غفارا » ، وما أعطي أحد التوبة فنع القبول لقوله تعالى : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » وما أعطي أحد الشكر فنع الزيادة لقوله تعالى : « لئن شكرتم لأزيدنكم » . اهـ . وأخذ الشاعر هذا فنظمه فقال :

لو لم ترد نيل ما أرجو وأطلبه من جود كفك ما علمتي الطالب

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

«أربعة لاترد لهم دعوة: الإمام العادل، والوالد لولده، والمظلوم، والرجل يدعو لأخيه بظهر الغيب» .

السيوطي : « أربعة دعوتهم مستجابة: الإمام المادل ، والرجل يدعو لأخيه بظهر الغيب ، ودعوة المظلوم ، ورجل يدعو لوالديه » أخرجه أبو نعيم في « الحلية » والديلمي عن وثالة . اهـ . وفيه ما لفظه : « دعاء الوالد لولده كدعاء النبي لأُمته » أخرجه الديلمي عن أنس « دعاء الولد للوالدين كالماء للزرع لصلاحه ، ودعاء الوالد للولد كالأخذ باليد » . أخرجه الحساكم في « تاريخه » « دعاء المراء المسلم مستجاب لأخيه بظهر الغيب ، عند رأسه ملك موكل به كلما دعا لأخيه بخير ، قال الملك : آمين ولك بمثل ذلك » أخرجه أحمد في « المسند » ومسلم وابن ماجه عن أم الدرداء ، وأخرجه الطبراني في « الكبير » وابن حبان عن أم الدرداء . اهـ . وهو في « سنن أبي داود » بسنده الى طلحة بن عبيد الله بن كرز (١) حدثني أم الدرداء قالت حدثني سيدي أبو الدرداء أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إذا دعا الرجل لأخيه بظهر الغيب قالت الملائكة : آمين ولك بمثل ذلك » . قال المنذري : وأم الدرداء هذه هي الصغرى تابية ، واسمها هزيمة . ويقال جزيمة ، ويقال حمانة ، وقد نبه غير واحد من الحفاظ على انه من روايتها عن أبي الدرداء . وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ثلاث دعوات مستجابات لاشك فيهن ، دعوة الوالد ، ودعوة المسافر ، ودعوة المظلوم » وأخرجه الترمذي وحسنه وابن ماجه .

ولعل وجه الحكمة في تخصيص الأربعة بأجابة الدعاء ما يكون في دعائهم من كمال الاقبال والتوجه اليه تعالى بالسؤال ، أما الامام المادل فلطرف شفقتة . برعيته وحنوه عليهم ولانه موضع نظر الله من خلقه ، وكذلك الوالد في حنوه على ولده ومحبته إياه وإخلاصه في الدعاء له بأنواع الخيرات ، والمظلوم لما هو عليه من انكسار قلبه ورفع ضعفه وفضاعة أمر الظلم وقبحه . وفي حديث ابن عباس « أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لماذ حسين بمث الى اليمن : واتق دعوة المظلوم فانه ليس بينها وبين الله حجاب » . والدعاء في ظهر الغيب قد ورد معللاً بقول

(١) هو : ينتح الكاف وكسر الراء والمثناة التحتية بعدما زاي . ذكره في « المعني » .

الملائكة ولك بمثل ذلك ، وهم الحقيقون بقبول الدعاء لرفعة شأنهم عند الله عز وجل ، والله سبحانه أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، أنه قال : « الدعاء سلاح المؤمن » .

السيوطي في مسند علي عليه السلام من « جمع الجوامع » ما لفظه : « الدعاء سلاح المؤمن ، وعماد الدين ، ونور السموات والأرض » ابن أبي الدنيا في الدعاء والحاكم في المستدرک ، وأبو يعلى وابن النجار . وتشبيهه بالسلاح لما فيه من دفع المكاره وإزاحة المضار ، كما يدفع الرجل عن نفسه عدوه بسلاحه الممدود للدفع به ، فهو من التشبيه البليغ لحذف الأداة .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه علي بن الحسين عليهم السلام : « أنه كان يستغفر الله تعالى ذكره في كل قنوت الوتر سبعين مرة ، ثم قرأ « والمستغفرين بالاسحار » .

أخرج ابن مردويه عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين ، قال : « من صلى من الليل ، ثم استغفر في آخر الليل سبعين مرة كتب من المستغفرين » . وأخرج ابن جرير وابن النذر وابن مردويه عن أنس بن مالك قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نستغفر بالاسحار سبعين استغفارة » . وظاهر ما في الأصل يشعر أنه يستغفر الله تعالى في القنوت داخل الصلاة بخلاف ما روي عن جعفر بن محمد فإن عطفه ثم يفيد أنه خارج عنها . وحكي في « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور ما يشعر بالاول . ولفظه جائز أن يدعو الانسان في قنوت الوتر بما أحب من القرآن ، وبما روي من الدعاء وغير ذلك من الاستغفار لنفسه ولوالديه ولجماعة المسلمين .

وقد ورد بيان كيفية الاستغفار في حديث ثوبان : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله

ومسلم إذا انصرف من صلاته استغفر الله ثلاثاً ، وقال : استغفر الله استغفر الله استغفر الله ، أخرجه مسلم ، وورد أيضاً : « أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يستغفر في اليوم مائة مرة » . ولفظه عند أبي داود والترمذي وقال : حسن صحيح غريب : « أنه لينان على قلبي واني لاستغفر الله في كل يوم مائة مرة » . والنين والرين : التغطية . وفي الاستغفار فضل عظيم وبركة ظاهرة ، وقد أشارت إليها الآية الكريمة في قوله تعالى : « فقلت استغفروا ربكم » الى قوله : « أنهاراً » ، وقد تقدم في « باب الاستسقاء » حديث عن ابن عباس مرفوعاً : « من أزم الاستغفار جعل الله له من كل ضيق مخرجاً ، ومن كل هم فرجاً ، ورزقه من حيث لا يحتسب » .

وأصل الغفر : الستر ، ومنه المغفرة ، ومن أساء الله الحسنى الفسار . قال في « المقصد الأسنى » : هو الذي أظهر الجليل وستر القبيح والذنوب من جملة القبايح التي يسترها بإسباب الستر عليها في الدنيا والتجاوز عن عقوباتها في الآخرة . فأول ستر الله تعالى على العبد أن جعل مقابح بدنه التي تستقبحها الأعين مستورة في باطنه مغطاة بجميل ظاهره ، فكم بين باطن العبد وظاهره في النظافة والقدارة وفي القبح والجمال ، فانظر ما الذي أظهره وما الذي ستره . وستره الثاني على العبد أن جعل مستقر خواطره المذمومة وارادته القبيحة في سر قلبه حتى لا يطلع أحد على سره ، ولو انكشف الى الخلق ما يخطر بباله في مجاري وساوسه ، وما ينطوي عليه ضميره من النش والحيانة وسوء الظن بالناس ، لقتوه بل سموا في ائلاف روحه وأهلكوه . فانظر كيف يستر عن غيره أسرارهِ وعوارهِ . وستره الثالث على العبد مغفرته ذنوبه التي كان يستحق الإفضاح بها على ملائ الخلق ، وقد وعد أن يدل من سيئاته حسناته فيستر مقابح ذنوبه بواب حسناته مها مات على الايمان . اهـ .

وقد نازع ابن تيمية في كون المغفرة الستر وقال : هي وقاية شر الذنب بحيث لا يعاقب عليه ، فمن غفر ذنبه لم يعاقب عليه ، وأما مجرد ستره فقد يعاقب عليه في الباطن ، ومن عوقب على الذنب باطناً وظاهراً لم يغفر له ، وقد يقال ما ذكره الجمهور باعتبار أصل منها في اللغة ، ولا يلزم أن يطرد في جميع موارد على أن في منفسرة كل ذنب سترأ ما كما يفيد كلام المقصد لمن تأمله ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على بعض أزواجه - وعندها نوى العجوة تسبح به - فقال : ما هذا ؟ .. فقالت : أسبح عدد هذا كل يوم ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : لقد قلت في مقامي هذا أكثر من كل شيء سبحت به في أيامك كلها ، قالت : وما هو يا رسول الله ؟ .. قال : قلت : سبحانك اللهم عددا ما أحصى كتابك ، وسبحانك زنة عرشك ومنتهى رضاء نفسك » .

أخرج الترمذي والحاكم والطبراني عن صفية قالت : « دخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين يدي أربعة آلاف نواة أسبح بهن ، فقال : ما هذا يا بنت حبي ؟ نقلت : أسبح بهن ، قال : لقد سبحت مذقت على رأسك أكثر من هذا وأفضل ، قولي : سبحان الله عدد ما خلق من شيء » ، وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه وابن جبان والحاكم وصححه عن سعد بن أبي وقاص « انه دخل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة وبين يديها نوى أو حصي تسبح به ؟ فقال : أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا وأفضل ، قولي : سبحان الله عددا ما خلق في السماء سبحان الله عدد ما خلق في الأرض ، سبحان الله عدد ما بين ذلك ، وسبحان الله عدد ما هو خالق ، والله أكبر مثل ذلك ، والحمد لله مثل ذلك ، ولا اله الا الله مثل ذلك ، ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك » . وأخرج مسلم « انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لجورية - وقد خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح وهي في مسجدها تسبح ثم رجع - بعد أن أضحي - وهي جالسة : ما زلت على الحال التي فارقتك عليها ؟ قالت : نعم ، قال : لقد قلت بمذك أربع كلمات ثلاث مرات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن : سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضاه نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته » .

دل الحديث وما في معناه على استحباب الدعاء بالكلم الجوامع . والتسبيح التقديس والتزبه تقول : سبحت لله : أي زهته عما يقول الجاحدون ، ذكره في « المصباح » . والمراد بالكتاب : اللوح المحفوظ ، وهو المراد من قوله تعالى : « ما فرطنا في الكتاب من شيء » .

وقوله: « زنة عرشك » ثقيل يراد به التقريب لان الكلام ليس من الاجسام التي تقع في المكاييل ولا يدخل في الوزن، ذكره الخطابي . وقوله: « نوى المعجوة » أي نوى تمر المعجوة ، قال في « النهاية » المعجوة نوع من تمر المدينة أكبر من الصيحاني يضرب الى السواد من غرس النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي الحديث « المعجوة من الجنة » .

وفيه دليل على أن آلة التسبيح وهي المسابح التي يستعملها الناس لم تكن موجودة في ذلك العصر ، ولذلك سبحت بالنوى ، الا أنه أخرج عبد الله بن أحمد بن حنبل في « زوائد الزهد » بسنده الى أبي هريرة « أنه كان له خيط فيه الف عقدة ، فلا ينأى حتى يسبح به » . وأخرج الديلمي في « مسند الفردوس » من طريق زينب بنت جعفر بن الحسن ، عن أبيها ، عن جده ، عن علي « نعم المذكر المسبحة » . وهي اسم لآلة التسبيح كالخرز التي يحممون سمطها والعقد في الخيط . فهذا يشمر بوجود هذه الآلة يومئذ أو بعده بزمان قليل والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« من سبح الله تعالى في كل يوم مائة مرة ، وحده مائة مرة ، وكبره مائة مرة ،
وهلله مائة مرة ، وقال : لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم مائة مرة ، دفع
الله عنه من البلاء سبعين نوعاً أدناها القتل ، وكتب له من الحسنات عدد
ما سبح سبعين ضعفاً ، ومحا عنه من السيئات سبعين ضعفاً » .

أخرج محمد بن منصور في « كتاب الذكر » قال : حدثنا محمد بن اسماعيل ، قال :
نا حسين الجعفي ، عن زائدة ، عن ليث ، عن أبي عبيدة ، عن أم هانئ ، قالت : « من كبر
مائة تكبيرة قبل طلوع الشمس كان كمن أعتق مائة رقبة ، ومن حمد الله مائة تحميدة قبل
طلوع الشمس كان كمن نحر مائة بدنة ، ومن سبح الله مائة تسبيحة قبل طلوع الشمس كان
كمن حمل على مائة فرس في سبيل الله ممرجة ملجمة أو بسروجا ولجها . ومن قال : لا إله
الا الله مائة مرة في كل يوم قبل طلوع الشمس لم يلحقه في ذلك اليوم ذنب ، ومن قالها قبل

غروب الشمس كان كذلك ، . وأخرجه أيضاً من طرق متعددة . وفيها : « دخلت أم هانيء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالت : يا رسول الله إني قد كسبر سني وددق عظمي ، وثقلت عن الصلاة - تعني النافلة - فدلني على عمل أعمله ، فقال : يا أم هانيء إذا صليت الفجر فاجلسي في مسجدك حتى تسبحين الله مائة مرة » وذكر الحديث . ورواه السيوطي في « الجامع الكبير » وعزاه الى الطبراني عن أم هانيء ، وفيه « قولي : سبحان الله مائة مرة تعدل مائة رقبة تعق لله عز وجل ، واحمدي الله مائة مرة تعدل مائة فرس ملجم يحمل عليها في سبيل الله ، وكبري الله مائة مرة تعدل مائة بدنة مجللة تهدى الى بيت الله ، ووحديه مائة مرة لا يدركك ذنب بعد الشرك » وأخرجه أحمد في « المسند » عنها أيضاً بمناه .

وفي « لا حول ولا قوة الا بالله » أحاديث دالة على فضلها منها عن أبي موسى أنه قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة ؟ قلت : وما هو ، فقال : لا حول ولا قوة الا بالله » أخرجه البخاري وأبو داود .

والحديث يدل على عظم ثواب هذا الذكر . وقد ورد أيضاً ما يدل على فضيلة هذه الكلمات بخصوصها فيما أخرجه ابن حبان في « صحيحه » مرفوعاً « من قال : لا إله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، ولا حول ولا قوة الا بالله ، سبحان الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر ، غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر » . وفي « الجامع الصغير » للسيوطي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « استكثروا من الباقيات الصالحات : التسبيح والتهليل والتحميد والتكبير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم » . وكذا ذكره الامام زيد بن علي في « تفسيره » ولفظه : « وقوله تعالى : « والباقيات الصالحات » هي الصلوات الخمس ، ويقال : سبحان الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله . اهـ . وقال محمد بن منصور في « كتاب الذكر » : حدثنا سفيان بن وكيع ، عن أبي خالد الأحمر ، عن ابن عجلان ، عن عبد الجليل ، عن خالد ابن أبي عمران قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « خذوا جنتكم » قالوا : يا رسول الله من عدو حضر ؟ قال : لا بل من النار ، قال : قلنا : وما جنتنا من النار ؟ قال : سبحان الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ، فانهم يأتين يوم القيامة مقدمات ومعقبات ومجنبات وهن الباقيات الصالحات ، وأخرجه أيضاً من طرق متعددة باختلاف يسير .

وقوله : « سبعين ضعفا » يحتمل ذكر هذه المرتبة من العدد أنها على حقيقتها ، ويحتمل أنها عبارة عن الكثرة كقوله تعالى : « ان تستغفر لهم سبعين مرة » كما عليه جمهور المفسرين والضعف في اللغة المثل ، وعليه قوله تعالى : « يضاعف لها العذاب ضعفين » وقوله تعالى : « فأتت أكلها ضعفين » . قال عكرمة : تحمل في كل عام مرتين ، قال الأزهرى : هذا هو الأصل ثم استعمل الضعف في المثل ، وما زاد وليس للزيادة حد ، وجاز في كلام أن يقال هذا ضعفه أي مثله ، وثلاثة أمثاله لأن الضعف زيادة غير محصورة ، وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى : ضعف الشيء هو مثله وضعفه هو مثله ، وثلاثة أضعافه هو ثلاثة أمثاله ، وأربعة أضعافه هو أربعة أمثاله ، وعلى هذا وهذا قال الشافعي وأحمد وأصحابها في الوصية ، وقال أبو ثور : ضعفا الشيء أربعة أمثاله لأنه قد ثبت أن ضعف الشيء مثله فضعفه مثله مفرد ، وبه قال أبو حنيفة . قيل : والوصية تحمل على العرف لا على دقائق اللغة .

تنبيه الظاهر من إيراد المصنف للأحاديث في هذا الباب أن غالب الأدعية تقرأ بمد الفراغ من الصلاة . قال في « شرح منظومة الهدى » عن بعض شراح الحديث : وقد ورد التسبيح ثلاثاً وثلاثين وخمسا وعشرين . واحد عشر ، وعشراً وثلاثاً ، ومرة واحدة ، وسبعين ومائة . وورد التحميد ثلاثاً وثلاثين ، وخمسا وعشرين ، وعشراً واحد عشر ومائة ، وورد التهليل عشرة وخمسا وعشرين ومائة . قال الزين العراقي : وكل ذلك حسن ، وما زاد فهو أحب إلى الله . وجمع البغوي بأنه يحتمل ذلك في أوقات متعددة وأن يكون على سبيل التخيير ، أو يفتقر باقتراح الاحوال . واختلف في الزيادة على المقادير المعينة ، فقيل : الاذكار الواردة بعدد مخصوص لا يحصل الثواب الذي رتبته الشارع على ذلك العدد الا مع الاقتصاد على قدرها ، فإن الزيادة والنقص بطلان ذلك ، وهو ظاهر في النقص . وأما في الزيادة فاستبعد ذلك ، إذ لا يطل الشيء بعد حصوله ، وقد صح ما يدل على عدم إبطالها كحديث : « من قال حين يصبح وحين يمس : سبحان الله ومحمده مائة مرة لم يأت يوم القيامة أحد بأفضل مما جاء به ، الا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه » أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة . وهذا يطل ما ورد من تشبيهه بالدواء المقدس الذي إذا زاد عليه بطلس نفعه أو باسنان الفتح ، والله أعلم .

باب القيام في شهر رمضان

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : « أنه أمر الذي يصلي بالناس صلاة القيام في شهر رمضان أن يصلي بهم عشرين ركعة يسلم في كل ركعتين ، ويرأوح ما بين كل أربع ركعات ساعة ، فيرجع ذو الحاجة ويتوضأ الرجل وأن يوترهم من آخر الليل حين الانصراف » .

أخرج السيوطي في مسند علي عليه السلام ما لفظه : عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « أن علياً أمر ابن أبي ليلى أن يصلي بالناس في شهر رمضان » . أخرجه ابن شاهين ، وفيه عن السائب : « أن علياً قام بهم في شهر رمضان » أخرجه ابن شاهين وفيه عن أبي اسحاق الهمداني قال : « خرج علي بن أبي طالب في أول ليلة من شهر رمضان والقناديل تزهى وكتاب الله يتلى في المساجد ، فقال : نور الله لك يا ابن الخطاب في قبرك كما نورت مساجد الله بالقرآن » أخرجه ابن شاهين . وقد روي نحوه ذلك عن عمر بن الخطاب في « سنن البيهقي » وغيره باسناد صحيح ، عن السائب بن يزيد الصحابي ، قال : « كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب بشرين ركعة » . وفي « اللوطا » وابن أبي شيبة والبيهقي عن عمر : « أنه جمع الناس على أبي بن كعب وكان يصلي بهم في شهر رمضان عشرين ركعة » . وفي حاشية على « التلخيص » أنه روى البيهقي وابن أبي شيبة عن علي مثله . وأخرج البيهقي وغيره عن طريق هشام بن عروة . عن أبيه ، قال : « كان عمر بن الخطاب أول من جمع الناس على قيام رمضان الرجال على أبي والنساء على سليمان بن أبي حشمة » . وأخرج ابن مسمد ، عن أبي بكر بن سليمان ابن أبي حشمة نحوه ، وزاد : « فلما كان عثمان بن عفان جمع الرجال والنساء على إمام واحد سليمان بن أبي حشمة » .

وقد روي ذلك العدد مرفوعاً ولا يصح ، وهو فيها رواه ابن أبي شبة في « مسنده » : حدثنا زيد ، نا ابراهيم بن عثمان ، عن الحكم ، عن مقم ، عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر » وأخرجه عبد بن حميد في « مسنده » : نا ابراهيم ، نا أبو شبة - يعني ابن عثمان - ، عن الحكم به . وأخرجه البغوي في « معجمه » ، نا منصور بن أبي مزاحم ، نا أبو شبة به ، وأخرجه الطبراني من طريق أبي شبة أيضاً . وأبو شبة ضعيف لا تقوم به حجة . قال الذهبي في « الميزان » : ابراهيم بن عثمان أبو شبة الكوفي قاضي واسط يروي عن زوج أمه الحكم بن عتيبة (١) كذبه شعبة . وقال ابن معين ليس بثقة ، وقال أحمد : ضعيف ، وقال البخاري : سكتوا عنه وهو من صيغ التجريح . وقال النسائي : مستروك الحديث . ومن منا كبره ما رواه ، عن الحكم ، عن مقم ، عن ابن عباس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان في غير جماعة عشرين ركعة والوتر » الخ كلام الذهبي ، ونحوه ذكر المزي ، وصرح بأن هذا الحديث من منا كبره ، وزاد من نقل أقوال الائمة في تضعيفه . وقال الأزرعي في « التوسط » : وأما من نقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى في الليلتين اللتين خرج فيها عشرين ركعة فهو منكر . وقال الزركشي في الخادم دعوى وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم في تلك الليلة عشرين ركعة « لم يصح بل الثابت في « الصحيح » من غير ذكر العدد وجاء في رواية جابر « انه صلى بهم ثمان ركعات والوتر ثم انتظروه في القابلة فلم يخرج اليهم » رواه ابن خزيمة وابن حبان في « صحيحهما » .

وقد روى سعيد بن منصور في كتابه آثاراً في صلاة عشرين ركعة ، وست وثلاثين ركعة ، لكنها بعد زمن عمر بن الخطاب . وقال في « التلخيص » : حديث « انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس عشرين ركعة ليلتين فلما كانت الليلة الثالثة اجتمع الناس فلم يخرج اليهم ، ثم قال من الند : خشيت أن تفرض عليكم فلا تطيعوها » متفق على صحته من حديث عائشة دون عدد الركعات . وفي رواية : « فخشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها » زاد البخاري في رواية « فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر على ذلك » .

(١) بمجموعة مهمة فتنة فوقية مصفرا . ٨١ . من خط حفيد الناصر . ٨١ .

وأما المدد فروى ابن جبان في « صحيحه » من حديث جابر « أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم ثمان ركعات ثم أوتر » فهذا مبين لما ذكره المصنف - يعني الرافعي - نعم ذكر المثيرين ورد في حديث آخر رواه البيهقي من حديث ابن عباس - يعني المتقدم - وضعفه بأبي شيبة ، وقال : تفرد به . اهـ . وبدل أيضاً على عدم صحته مرفوعاً مافي البخاري وغيره وأن عائشة سئلت عن قيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان فقالت : ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة .

وأيضاً ثبت في « صحيح البخاري » عن عمر أنه ، قال في التراويح هذه : « نعمت البدعة هذه ، والتي تنامون عنها أفضل ، فسماها بدعة ، والمراد أنها بدعة حسنة . وصرح بمثله الشافعي وتبعه جمهور أصحابه منهم الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث قسم البدعة إلى خمسة أقسام ، قال : ومثال المندوبة صلاة التراويح . ونقله النووي في « تهذيب الاسماء واللفات » . وروى البيهقي في مناقب الشافعي بإسناده اليه ، قال : المحدثات في الامور ضربان أحدهما - ما أحدث مما خالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو اجماعاً فهذه البدعة الضالة ، والثانية - ما أحدث من الخير ، وهذه محدثة غير مذمومة ، قال عمر في قيام شهر رمضان : « نعمت البدعة هذه » - يعني أنها محدثة - لم تكن . هذا آخر كلام الشافعي . والمراد من إirاده بيان حدوثها ، والا فإذ ذكره عن عمر واستحسنه يرد عليه من النظر ما تقدم نقله عن الشيخ تقي الدين ديق العيد أن كل ما أحدث شعاراً في الدين فهو مردود ، ولورجع إلى أصول كلية فتنه لذلك وفي « الاوائل » للمسكري أول من سن قيام رمضان عمر في سنة أربع عشرة .

والحاصل ان العشرين لم تثبت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ، وما نقل عن « صحيح ابن جبان » وابن خزيمة لا ينافي ما أخرجه البخاري عن عائشة « أنه كان لا يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة » ، فانه موافق له من حيث انه يصلي التراويح ثمانياً ثم يوتر ثلاث ، فذلك إحدى عشرة ركعة . وقد اختلفت الرواية عن علي عليه السلام في ذلك . فذكر في « الجامع الكافي » ما ينافي رواية « المجموع » ولفظه فيما أورده بسنده إلى القومسي ، قال : سألت القاسم بن ابراهيم عليه السلام عن القيام في شهر رمضان في جماعة ، فقال : لا نفرها . وذكر عن علي عليه السلام : « أنه نهى عن ذلك » وقال الحسن بن يحيى : أجمع آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن التراويح ليست بسنة من رسول الله صلى الله عليه

[illegible][illegible]

باب الدعاء في دبر الوتر وعند انفلاق الصبح

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام « أنه كان يقول حين يسلم من الوتر: سبحان ربي الملك القدوس رب الملائكة والروح العزيز الحكيم ثلاث مرات يرفع بها صوته، وإذا انفجر الفجر، قال: الحمد لله فالق الاصباح رب الصباح سبحان الله رب الصباح فالق الاصباح، اللهم اغفر لي وارحمني وأنت خير^(١) الراحمين ».

أخرج البيهقي في «سننه» عن أبي بن كعب، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث، يسبح اسم ربك الأعلى» و«قل يا أيها الكافرون» و«قل هو الله أحد»، ويقتل قبل الركوع، فإذا سلم قال: سبحان الملك القدوس ثلاث مرات يمد بها صوته، وفي الآخرة يقول: رب الملائكة والروح»، ونقل (٢) عن جماعة تضعيف زيادة قوله: «وبقتل قبل الركوع» وكذا أبو داود وسكت على بقية الحديث، وأخرج أيضاً من حديث أبي نحو الأول، وفيه: «فلما انصرف، قال: سبحان الله الملك القدوس مرتين، ورفع بها صوته في الثالثة» وأخرجه أبو داود بلفظ: «إذا سلم في الوتر» قال: سبحان الملك القدوس» وأخرجه النسائي زيادة: «ثلاث مرات» وأخرجه أحمد زيادة: «رفع بها صوته».

والحديث يدل على استحباب هذا الذكر عند الفراغ من صلاة الوتر .

وقوله : « واذا انفجر الفجر قال ... الخ » لم أجد له شاهداً عن علي عليه السلام ،

(١) وفي نسخة : أرحم بدل خير .

وباب الدعاء مفتوح لمن شاء أن يدعو بما أحب . وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي عن علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في آخر وتره : « اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وأعوذ بحماقتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » . قال الترمذي : حديث حسن .

والقدوس هو الطاهر المنزه عن العيوب والنقائص ، وفعل بالضم ^(١) من أبنية المبالغة ، وقد تفتح القاف وليس بالكثير ، وصمي بيت المقدس لانه الذي يتقدس فيه من الذنوب . ذكره في « النهاية » . والروح : ملك من أعظم الملائكة خلقاً ، ويقال الروح : بنو آدم . ويقال : هم ^٢ المكنوزة بني آدم وهم في السماء يأكلون ولهم أيد وأرجل ورؤوس وليسوا بملائكة ، ذكر ذلك الامام عليه السلام في « تفسير غريب القرآن الكريم » ويكون عطفه حينئذ ^(٢) على ما قبله كمطف جبريل على الملائكة ؛ وقيل : الروح : النفس الناطقة المستعدة للبيان وفهم الخطاب ، ولا يفنى بفناء الجسد فإنه جوهر لا عرض ويشهد له قوله تعالى : « بل أحياء عند ربهم يرزقون » والمراد هذه الارواح ، ذكره في « المصباح » وبه تظهر المغايرة بين المتعاطفين . والقلوب - بفتح الجيم - هو ضوء الصبح ، وقالني مأخوذ منه بمعنى منوره .

(١) وتشديد البين . ١٠١ .

(٢) يعني على الوجه الاول كما لا يخفى . ١٠١ . من شيخنا حرس بعين العناية . ١٠١ .

باب الدعاء بعد ركعتي الفجر

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام « أنه كان لا يصلي الركعتين اللتين قبل صلاة الفجر حتى يعترض الفجر، وكان إذا صلاهما، قال: استمسكت بعروة الله الوثقى التي لا انفصام لها، واعتصمت بحبل الله المتين، أعوذ بالله من شر شياطين الانس والجن، أعوذ بالله من شر فسقة العرب والعجم، حسبي الله توكلت على الله، ألجأت ظمري الى الله، طلبت حاجتي من الله، لاحول ولا قوة الا بالله، اللهم اغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت^ح ».

أورده في « الجامع الكافي » ولفظه: عن علي عليه السلام: « أنه كان إذا صلى الركعتين قبل الفجر يتكلم على جانبه الأيمن، ثم يضع يده اليمنى تحت خده الأيمن مستقبل القبلة، ثم يقول: استمسكت بعروة الله الوثقى... » الى آخره ويقول بعده: « اللهم اجعل لي نوراً في قلبي، ونوراً في قبري، ونوراً في سمعي، ونوراً في بصري، ونوراً في لساني، ونوراً في شعري، ونوراً في دمي، ونوراً في عظامي، ونوراً في عصبي، ونوراً بين يدي، ونوراً من خلفي، ونوراً عن يميني، ونوراً عن شمالي، ونوراً من فوقي، ونوراً من تحتي، اللهم أعظم لي نوراً ثلاثاً، وكذلك أورده في « المنهاج الجلي ». وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث ابن عباس نحو ما رواه صاحب « الجامع » من الزيادة وفيه: « فصلى ركعتي الفجر ثم خرج الى الصلاة، وهو يقول: اللهم اجعل لي قلبي نوراً، وفي بصري نوراً، وفي سمعي نوراً، ومن خلفي نوراً، وعن يميني نوراً، وعن يساري نوراً، واجعل لي نوراً،

وفي عصي نوراً ، وفي لمحي نوراً ، وفي دمي نوراً ، وفي شعري نوراً ، وفي بشري نوراً ، .
زاد مسلم « وفي لساني نوراً ، واجعل في نفسي نوراً ، وأعظم لي نوراً ، .

وقوله : « انه كان لا يصلي حتى يعترض الفجر » دليل على عدم صحتها قبل دخول وقت
الفجر ، وقد تقدم الكلام على ذلك في « باب صلاة الطلوع » و « مارواه في » الجامع « من الانكسار
على جانبه الأيمن ... الخ هو معنى ماورد مرفوعاً « انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يضطجع
بعد سنة الفجر على شقه الأيمن » أخرجه في « الصحيحين » من حديث عائشة .

وذهب بعض الظاهرية الى وجوب هذه الضجعة ، وبطلان صلاة من لم يضطجعهما واحتج
بظاهر الأمر من حديث أبي هريرة عند الترمذي انه قال صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا
صلى أحدكم الركنتين قبل الصبح فليضطجع على شقه الأيمن » . قال الترمذي : حديث
صحيح غريب . وأجيب بأنه انفرد به عبد الواحد بن زياد وغلط فيه ، والصواب ثبوت ذلك
من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ذكره ابن تيمية ، وكان ابن عمر لا يفعله ويعتقده بدعة . قال
عبد الرزاق : وكان يحصب من يفعله ويقول : ما بال الرجل إذا صلى يفعل مثل الحمارة إذا
تمكك ، ونحوه عن ابن مسعود . والفعل لا يدل على الوجوب ، وعلى تقدير ثبوت الحديث فلم
يدأوم عليها صلى الله عليه وآله وسلم كما أشار اليه البخاري في ترجمته بلفظ : « باب من
يحدث بعد الركنتين ولم يضطجع » ولورد حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان إذا صلى فإن كنت مستيقظة حدثني والا اضطجع حتى يؤذن بالصلاة » . وتركها أحياناً دليل
يصرف الامر الى عدم الوجوب ويبقى الاستحباب لاغير . قال ابن القيم : وفي اضطجاعه على
شقه الأيمن سر ، وهو أن القلب معلق في الجانب الأيسر ، فإذا كان النوم عليه استقل
النائم نوماً لأنه يكون في دعة واستراحة ، وإذا كان على الجانب الأيمن فإنه لا يستقرقه النوم
لعلق القلب وطلبه مستقره وميله اليه ، ولهذا يستحب الاطباء النوم على الجانب الأيسر
لكمال الراحة وطيب المنام ، وصاحب الشرع يستحب النوم على الجانب الأيمن لثلاث يثقل في
نومه فينام عن قيام الليل .

باب الدعاء بعد صلاة الفجر

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من قعد في صلاة الذي صلى فيه
الفجر يذكر الله سبحانه ويسبحه ويحمده حتى تطالع الشمس كان كالحاج
إلى بيت الله وكالحجاهد في سبيل الله عز وجل » .

أخرج أحمد وابن خزيمة وصححه البيهقي في « الشعب » عن علي عليه السلام : « من
صلى الفجر وجلس في صلاه يذكر الله تعالى صلت عليه الملائكة ، وصلاتهم عليه : اللهم اغفر
له اللهم ارحمه » . وروى السيوطي في « جمع الجوامع » « من صلى الفجر في جماعة ثم قعد
بذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ، ثم صلى ركعتين كانت كأجر حجة وعمرة تامة تامة » ،
أخرجه الترمذي ، وقال : حسن غريب . اه . وهو من حديث أنس : « من صلى الفداة ثم
جلس في صلاه حتى تطلع الشمس كان له حجاب من النار » عن علي . اه . وأخرجه
النسائي وهو عند مسدد بهذا اللفظ من حديث الحسن بن علي ، عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم . وأخرجه عنه أيضاً البيهقي في « شعب الايمان » وزاد : « ثم صلى ركعتين أو أربعاً
حرمة الله على النار أن تطفحه » وفي لفظ : « لم تس جسده النار » . وفي « جمع الجوامع »
أيضاً « من صلى الفداة ثم جلس يذكر الله حتى تطلع الشمس ، ثم قام ركع ركعتين انقلب
بأجر حجة وعمرة » أخرجه الطبراني عن أبي أمامة . اه . والموقوف من ذلك له حكم الرفع
إذ لا مجال فيه للاجتهاد . وفي حديث أنس زيادة « أن تكون الصلاة في جماعة ، وأن يصلي
ركعتين بعد طلوع الشمس » وكذا في حديث أبي أمامة مع اتحاد السبب ، وهو القعود في
المصل لذلك الله يحمل المطلق على المقيد ، فلا يترتب ذلك الثواب الا على مجموع تلك الأمور

الا أن يقال الثواب المذكور في حديث الأصل ، وهو مماثلة أجر الحاج والمجاهد منابر للتواب المائل للحج والعمرة ، فقد يكون مترتباً على سبب خالص وهو القعود في مصلاه وإن لم يصل الفجر في جماعة ، والله أعلم .

وقوله : « يسبحه ويمجده » بدل من يذكر الله سبحانه .

وفي الحديث دليل على فضيلة القعود في المصلى من الفجر حتى تطلع الشمس . وقد روي ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم فيما رواه جابر بن سمرة ، قال : « كان إذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الغداة جلس في مصلاه حتى تطلع الشمس حسناء ، أخرجه أحمد ومسلم والنسائي ، وزاد الطبراني « يذكر الله » . وورد أيضاً التحذير عن النوم بعد صلاة الفجر فيما رواه في « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن عمر « أنه مر برجل بعد صلاة الصبح ، وهو نائم فحركه برجله ، ثم استيقظ ، فقال : أما علمت أن الله تعالى يطلع في هذه الساعة إلى خلقه ، فيدخل ثلثة منهم الجنة » رواه الطبراني في « الكبير » وفيه من لا يعرف . وقال النووي في « أذكاره » : روينا عن أبي محمد النبوي في « شرح السنة » قال : قال علقمة ابن قيس : « بلننا أن الأرض تعرج إلى الله من نومة العالم بعد صلاة الصبح » وهو - بفتح اللام - كذا وجدته مضبوطاً بخط الفقيه يوسف بن أحمد بن عثمان في نسخته المقررة على شيخه الحافظ أحمد بن سليمان الأوزري فيكون اسم جنس ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده . عن علي عليهم السلام « أنه كان يقول إذا انصرف من الفريضة في الفجر بعد ما يدعو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، واجعل في قلبي نوراً ، وفي بصري نوراً ، وفي سمعي نوراً ، وعلى لساني نوراً ، ومن بين يدي نوراً ، ومن خلفي نوراً ، ومن فوقي نوراً ، ومن تحتي نوراً ، وعن يميني نوراً ، وعن شمالي نوراً . اللهم أعظم لي النور يوم القيامة ، واجعل لي نوراً أمشي به في الناس ، ولا تحزنني نوري يوم أفاك لا إله الا أنت » .

وقد تقدم تخريج أصله من حديث ابن عباس قريباً . وفيه « انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ذلك بعد ركعتي الفجر عند خروجه الى الصلاة المكتوبة » وكذلك رواه في « الجامع الكافي » عن علي عليه السلام . وفي هذا أن علياً عليه السلام كان يقوله بعد انصرافه من المكتوبة ولا مانع انه عليه السلام يقول ذلك قبلها وبعدها ، اذ لا حرج عن الاستكثار من الادعية والاذكار ، كيف وهو مع العبادة وقاعدة الاخلاص وأصل الايمان . والمراد بالتور المطلوب في هذا الدعاء ونحوه ضياء الحق وبيانه كأنه قال : اللهم استعمل هذه الاعضاء مني في الحق واجعل تصرفي بقلي فيها على سبيل الثواب والخير ، ذكره في « النهاية » .

تنبيه جملة الأبواب من كتاب الصلاة الى هذا الموضع أربعة وأربعون باباً . وجملة الأحاديث النبوية المرفوعة اثنان وأربعون حديثاً . وجملة الاخبار العلوية ثلاثة وسبعون خبراً ، وجملة المسائل من كلام الامام زيد بن علي عليه السلام ست وخمسون مسألة . ومسائل ثمان من العابدین عليه السلام ، والله أعلم .



كتاب الجنائز

الجنائز - بفتح الجيم - جمع جنازة - بالفتح والكسر - قال ابن قتيبة : والكسر أفصح ويقال بالفتح للميت ، وبالكسر للنمش الذي عليه ميت ، ويقال عكسه ، حكاه صاحب «المطالع» وهي مأخوذة من الستر. قال ابن دريد : جنزت الشيء أجنته جنزاً اذا سترته ، ومنه اشتقاق الجنائز لان الثياب تجمع على الميت .

باب غسل الميت

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من غسل أخاً له مسامحة فنتظفه ولم يقدره ولم ينظر الى عورته ولم يذكر منه سوءاً ، ثم شيعه وصلى عليه ، ثم جلس حتى يدل في قبره خرج من ذنوبه عظماً .

قد أخرج هذا الحديث ابن ماجه من طريق أبي خالد الواسطي ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي عليه السلام بلفظ : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من غسل ميتاً وكفنه وحمله وصلى عليه ولم يفش عليه مارأى ، خرج من خطيئته كيوم ولدته أمه » . اهـ . وفي « سنن البيهقي » عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من ولي غسل ميت فادى فيه الأمانة - يعني يستر ما يكون عند ذلك -

كان من ذنوبه كيوم ولدته أمه ، قالت : وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلى أقربكم منه ، ان كان يعلم ، فان كان لا يعلم ، فرجل ممن تدرون أن عنده ورعا وأمانة ، اهـ .
ورواه أيضاً في « مجمع الزوائد » وقال : فيه جابر الجعفي وفيه كلام ، وقد عرفت تصحيح الاحتجاج به فيما مر . وأخرج البيهقي بسنده الى أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من غسل ميتاً فكنتم عليه غفر الله له أربعين مرة ، ومن حفر له فاجنه أجري عليه كأجر مسكن أسكنه إياه الى يوم القيامة ، ومن كفنه كساه الله يوم القيامة من سندس واستبرق الجنة » . قال في « التخريج » : في اسناده شرحبيل بن شريك روى عنه الليث بن سعد وغيره .
قال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال الأزدي : ضعيف . وقال النسائي : ليس به بأس . يروي عن أبي عبد الرحمن الجلي ، ذكره في « الميزان » والأزدي ضعيف في نفسه فلا يبعأ بتصنيفه ، وقد وثق هذا الرجل إمامان جليلان أبو حاتم والنسائي ، وحسبك بها وسائر رجال الاسناد ثقات فبو حديث حسن . اهـ .

قلت : رواه في « مجمع الزوائد » عن أبي رافع بلفظه الا أنه قال : « أربعين كبيرة ، بدل « مرة » . وليس فيه « ومن كفنه الى آخره » وقال عقبه : رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح .

قوله : « ولم يقدره » هو من باب تعب ، يقال : بقدرته واستقدرته وتقدرته كرهته لو سخره ، وذكره أيضاً في « المصباح » . وقوله : « عطلا » - بضمين - من قولهم جيد عطل إذا لم يكن عليه حلي ، ويقال قوس عطل أيضاً : لا وتر عليها ، ذكره أيضاً في « المصباح » . قال العامل : شبه مفارقة الذنوب والتخلص منها بالخروج من البيت وشبهه ، فالكلام استعارة مصرحة بتعبه ، أو شبه الذنوب بالشيء المحيط بالإنسان كالثوب ونحوه ، كما قال تعالى : « وأحاط به خطيئاته » فالكلام استعارة بالكناية ، وذكر الخروج تخييل . اهـ .

وفي الحديث فضيلة ابن تولى غسل أخيه المسلم مع الوفاء بتلك الشرائط .

وقوله : « مسلماً » يؤخذ من مفهوم الصفة أنه لا يفضل الكافر ولا يترتب على غسله ثواب . قوله : « ولم ينظر الى عورته » دليل على أن عورة الميت كمورة الحي في تحريم النظر . ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام : « لا تنظر الى فخذي ولا ميت » وفي

قوله : « ولم يذكر منه سوءاً » إشارة إلى ثبوت ستر الله تعالى ومغفرته ورحمته بعبده لانه اذا كان الاولی بحال الناسل أن لا يذكر من أخيه عيوبه فربه تعالى ذكره أولى وأحق بان يغفر له ذنوبه . قال النووي في « اذكاره » : واذا رأى ما يكره من سواد وجهه وثنتين ربحه وتغير عضو وانقلاب صورة ونحو ذلك حرم عليه ان يحدث أحداً . واحتجوا بحديث ابن عمر عند أبي داود والترمذي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم » ضعفه الترمذي ، وبحديث أبي رافع - يعني السابق عن البيهقي ووجع الزوائد - ، قال : ثم ان جماهير أصحابنا أطلقوا المسألة كما ذكرته . وقال أبو الخير اليميني صاحب البيان : لو كان الميت مبتدعاً مظهرأ لبدعته ورأى الناسل منه ما يكره فالذي يقتضيه القياس أن يتحدث به في الناس ليكون زجراً لهم عن البدعة . اهـ . وسيأتي أيضاً ما ورد في ثواب التشييع والصلاة ، والله أعلم .

سألت زيداً عليه السلام عن غسل الميت ، فقال : « تجعله على غنسله وتوجهه نحو القبلة وتسترعورته ، ثم توضيه وضوءه للصلاة ، ثم تغسل رأسه ولحيته وسائر جسده بماء وسدر ، ثم تغسل رأسه ولحيته وسائر جسده بماء وكافور ، ثم تغسل رأسه ولحيته وسائر جسده بماء مفرد لا يخالطه شيء ، فذلك ثلاث غسلات ، ثم تنشفه بمنديل ، ثم تضع الخنوط في رأسه ولحيته وتتبع بالكافور آثار سجوده ، ثم تبسط أكفانه وهي ثلاثة أبواب : قيص وازار ولفافة ، فتلبسه القميص ، وتعطف عليه ازاره وتدرجه في لفافه كهيئة الرداء ، وتحمله على أعواده ، فان خفت انحلال شيء من أكفانه عادت ذلك ، ثم قد تم غسله » .

قد تضمن كلامه عليه السلام ثلاثة أحكام وهي : غسله وحنوطه وتكفينه وبيان صفة ذلك .

أما الاول- فحكى في « البحر » الاجماع على وجوب غسل الميت المسلم ، وأنه فرض كفاية على المسلمين ، ومن الدليل عليه حديث : « أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الذي وقصته ناقته : اغسلوه بماء وسدر » متفق عليه من حديث ابن عباس . وحديث « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لناسلات ابنته : اغسلها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر واجلن في الأخرى كافوراً » متفق عليه من حديث أم عطية . وقد اعترض بعضهم ذلك بأن مستند الاجماع اما الفعل ، ولا حجة فيه على الوجوب أو القول ، وظاهر الامر فيه النذب بدليل ذكر السدر والكافور ، ثم لا يتم الاجماع أيضاً مع الداهيين الى كون الامر لا يدل على الوجوب . وأيضاً أخرج أحمد في « مسنده » حدثنا محمد بن يونس : نا مصعب بن عبد الله الزيري ، نا ابراهيم بن سعيد ، عن محمد بن اسحاق ، عن عبد الله بن علي بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن أم سلمة قالت : « اشتكت فاطمة فمرضها فاصبحت يوماً كاملاً ما كانت ، فخرج علي عليه السلام فقالت فاطمة : يا أمته اسكب لي ماء فاغتسل فسكبت ، فقامت فاغتسلت كأحسن ما كانت تتغسل ، ثم قالت : هاتي الثياب الجدة فأعطيتها فلبستها ، ثم جاءت الى البيت الذي كانت فيه ، فقالت : قدي الفراش الى وسط البيت فقدتمه فاضطجعت واستقبلت القبلة ، وقالت : يا أمته إني مقبوضة واني قد اغتسلت فلا يكشفني أحد ، فقبضت مكانها ، فجاء علي عليه السلام فأخبرته ، فقال : لا والله ما يكشفها أحد ، ثم حملها بفسلها ذلك فدفعها ، فلو كان واجباً على المسلمين كفاية ما أجزأها غسلها ، ودعوى الخصوصية يحتاج الى دليل .

وقد يجاب بأنه لانص لمدعي الاجماع أن مستنده ما ذكر من الفعل أو القول فقد يكون غيره ولا يشترط معرفته كما ذكره أهل الأصول . وما قيل من أن ظاهر الامر في قوله « اغسلنها » للنذب بدليل قرائنه فيه نظر ، فإن هذا الظاهر لا يقاوم الاصل من كونه للوجوب ولكن بملاحظة قاعدة أصولية وهي جواز ارادة المنيين المختلفين بلفظ واحد بان يكون غسلها بالسدر والكافور داخلاً تحت صيغة الامر ندباً ، وأصل النسل داخل تحته وجوباً وقد أشار الى نحوه الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » في الكلام على حديث أم عطية ، وبأن حديث فاطمة رضوان الله عليها قد ورد ما يمارضه . في « التلخيص » : روى الشافعي عن ابراهيم بن محمد ، عن عمارة - وهو ابن المهاجر - ، عن أم محمد بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب ، عن جدتها أسماء بنت عميس رضي الله عنها : « أن فاطمة عليها السلام أوصت بأن تنسلها هي وعلي عليه السلام ففسلها » . قال ابن حجر : رواه الدارقطني من طريق

عبد الله بن نافع ، عن محمد بن موسى ، عن عون بن محمد ، عن أمه ، عن أسماء . وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » في ترجمة فاطمة: حدثنا إبراهيم ، نا أبو العباس السراج ، نا قتيبة ، نا محمد ابن موسى الخزومي به ، وتسمى أم عون أم جعفر بنت محمد بن جعفر . ورواه البيهقي من وجه آخر عن أسماء بنت عميس ، قال الحافظ : واسناده حسن . ورواه أيضاً من وجهين آخرين . اهـ . ومع المعارضة يتوقف الاستدلال بأبهما حتى يمتضد دليل خارجي على أنه قد جزم القاسم عليه السلام بفصل علي إياها رضي الله عنها ، واحتج بذلك أيضاً من أجاز غسل الرجل لزوجته كما سيأتي .

وأما صفة غسل ما ذكره عليه السلام من وضع الميت مستقبل القبلة... إلخ وقد روي في « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور تفصيل ما أجمله الامام عليه السلام ، فقال : اذا أردت أن تغسل ميتاً فيستحب أن تغسله في مكان مستور من السماء ، وضع الميت غسل حيال الكعبة ورجليه مما يلي المشرق ، وان شئت جعلت رجليه الى القبلة وصبو الميت من قبل رجليه ، واحذر بشراً من قبل رجليه ليجتمع فيها الماء ، وألبس الميت خرقه على عاتقه ، وأحب النساء أن تكون الخرقه من سرته الى ركبتيه فذلك الافضل وهو السنة عندنا ، وقم مما يلي القبلة فان كانت رجلاه الى القبلة فقم عن يساره واتجه بيسارك ، وان شئت قمت عن يمينه واتجهه يمينك كل ذلك واسع قد فعل ، وتأمر بالسدر فيدق ويهيا ما يحتاج اليه من قبل أن تأخذني غسله ، فاذا ألبسته الخرقه على ما وصفت لك ، فلف ^{للبدر} اليديري خرقه ثم ادخلها الى فرجه فامسح بها قبله وديره ، وامسح بطنه يمينك مراراً مسحاً رقيقاً ، فان خرج منه شيء طرحت الخرقه ، ثم أمرت الذي يصب الماء فيصب على يديك فغسلتها غسلًا نظيفاً ، ثم غسلت كف الميت اليمنى ثم اليسرى ، ثم لف على يديك اليسرى خرقه ثم ادخلها الى فرجه ، ثم تأمر بالماء فيصب عليك من قبل سرة الميت فتغسل قبله وديره . غسلًا نظيفاً ، وترفق بالميت ما استطعت فان ذلك يستحب ، فاذا أتقيت فرجه طرحت الخرقه ولففت على أصبعك خرقه فغسلتها بالماء ومسحت بها فيه وقرها بين أسنانه الى شفتيه فتفعل ذلك ثلاثاً ، كلما أدخلتها فيه فمسحته غسلتها ثم أعدتها حتى تفعل ذلك ثلاثاً ، ولا تصب في فيه ماء لمضمضة ولا في أنفه ، فاذا مسحته فيه ثلاثاً فاملء بأفنه نحوه من ذلك فاذا فعلت ذلك رميت بالخرقة ، وأمرت بالماء القراح فصب على وجه الميت فغسلته ثلاثاً ، ثم غسلت ذراعه اليمنى ثلاثاً الى مرفقه ، ثم غسلت ذراعه اليسرى ثلاثاً الى مرفقه ، ثم مسح رأسه ، ثم غسلت رجليه تبدأ باليمنى ثم باليسرى .

قال محمد : ولا يوضأ الميت في شيء من غسله بغير هذه المرة وهي تكفيه لجميع غسله ، ثم صب الماء القراح على رأسه ولحيته ووجهه ورقبته ، ثم اقلبه على شقه الأيسر فاغسل شقه الايمن ، ثم العكس فغسل شقه الايسر ، ثم ضمه على ظهره ، ثم ارفعه من المقتسل قايلًا لاعتنته عند الجلوس وامسح بطنه مرتين أو ثلاثاً ، ثم ضمه على قفاه ولا تكبه لوجهه ، ثم لف على يدك اليسرى خرقه وادخلها الى فرجه فامسح بها ، فان خرج من فرجه شيء غسلت مكان ذلك ، وهذه الفسلة الاولى ، ثم دعوت بالسدر فصب عليه الماء واضربه ضرباً شديداً حتى يرغي واغسل به رأسه ولحيته ووجهه ورقبته ، وكلما قل الماء في الاناء صب فيه قبل أن يفنى الماء الذي فيه السدر ، ثم اغسل بالسدر شقه الايمن ، ثم الايسر ، ثم تأمر بالقراح فيصب في الاناء بعد تنظيفه للفسلة الثالثة ، ثم تطرح فيه شيئاً من كافور - إن شئت مرة واحدة وإن شئت ثلاثاً - ثم اضرب الماء حتى يختلط بالكافور ، ثم غسسل به على ماوصفت لك ، فاذا فرغت دعوت بشوب نظيف من غير أكفانه ، فسطلته على الميت وهو على المقتسل ، ثم تسدل الخرقه التي على عورته من تحت الثوب ثم تنشفه بالثوب الذي بسطلته عليه . اهـ باختصار يسير ، وما ذكره من ستر عورته وتماهد بطنه وغسل ما كان به من أذى وتوضئته والابتداء في غسله بميامنه وتكرار غسله ان أحب ورد مايدل عليه من السنة .

وقد بوب البيهقي على كل منها بما يفيد أن ذلك مشروع . وفي كلام زيد بن علي عليه السلام أن الكافور يجعل في الفسلة الثانية والقراح في الثالثة ، وهو خلاف ما ذكره محمد بن منصور وحديث أم عطية ينأى عليه فإن فيه « اغسلها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك ان رأيتهن ذلك جاء وسدر واجملان في الاخرة كافوراً » .

وقد قيل إن في الكافور خاصية لحفظ البدن . قال الشيخ تقي الدين : ولعل هذا هو السبب في كونه في الاخرة ، فإنه لو كان في غيرها أذهب الفسل بعدها فلا يحصل الغرض من الحفظ لبدن الميت . وفي قول الامام ثلاث غسلات مبنى على استحباب الايتار ، وقد تدعو الحاجة لزيادة على ذلك ولا مانع منه لمسا في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأُم عطية : « أو أكثر من ذلك ان رأيتهن ذلك » من التفويض الى رأيهن بحسب المصلحة والحاجة لا بحسب التشهي ، واذا زاد فالأيتار مستحب . وفي بعض الروايات إنها الزيادة الى سبع ، وفي بعضها أو أكثر من ذلك . قال في « فتح الباري » : لم أر في شيء من الروايات بعد قوله « أو سبعاً » التعبير

بأكثر من ذلك الا في رواية لأبي داود وما سواها فلما او سبعا وإما أو أكثر من ذلك فيحتمل تفسير قوله: «أو أكثر من ذلك بالسبع» وبه قال احمد تكره الزيادة على السبع . وقال ابن المنذر : بلغني أن جسد الميت يسترخي بالماء فلا أحسن الزيادة على ذلك . اهـ . قال ابن حجر : فاذا صحت الرواية فكل هذا مجرد استبعاد لا يخرج خبراً صحيحاً عن ظاهره ما لم ينقل اجماع ، وما ذكره ابن المنذر لا يمنع استيفاء الحكم الشرعي كيف والميت قد صار معدوداً للهوام والتراب ، فمن فرط في عرك بطن الميت أو عجل تحنطت الزيادة على السبع ما لم يقض الى تقيض ما شرع الغسل لأجله من تنظيف الميت تنظيماً مقروناً برعاية حرمة كأن يففي الى التزيق بدنه ، وهذا متأيد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ان رأيتن ذلك » فان ارجاعه الى رأيهن يفيد أنه لا يزال الخطاب بذلك حتى يرين ما لا يحسن معه الغسل . اهـ .

وأما الثاني وهو حنوطه - والحنوط ، ويقال الحنط مثل رسول وكتاب: طيب يخلط للميت خاصة ، وكلما يطيب به الميت من مسك وذرية وصندل وعنبر وكافور وغير ذلك مما ينذر عليه تطيباً له وتجهيلاً لطوبته فهو حنوط، ذكره في «المصباح» . والتحنط بالكافور مشار اليه في حديث أم عطية السابق ، وقد روي أيضاً عن ابن مسعود انه قال : الكافور يوضع على مواضع السجود ، وهو مثل ما ذكره الامام عليه السلام ، وأما المسك فسيأتي الكلام عليه في «باب المسك في الحنوط» ان شاء الله تعالى .

وأما الثالث وهو التكفين بالثلاثة الأثواب فسيأتي في حديث تكفينه صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل عليه ، وما أشار اليه من عقد الاكفان إذا خشي انحلالها ، فقد ذكر ذلك البيهقي في باب عقد الاكفان عند خوف الانتشار وحلها إذا أدخلوه القبر عن الشعبي والنخعي ومسلم ابن يسار . وأورد حديث : « لما وضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم بن مسعود في القبر نزع الأخلة بفيه » وفيه إشارة الى كراهة الخياط لما يخشى من انتشاره .

«سألت زيداً عليه السلام في كم يكفن الرجل؟ قال: في ثلاثة أثواب:

قميص وازار ولفافة؛ وسألته عليه السلام في كم تكفن المرأة؟ قال: في

خمسة أثواب: درع وخمار وازار وعصابة تربط بها الاكفان ولفافة» .

روي في « الجامع الكافي » عن محمد قال : « ومن أدركت من آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا لا يزيدون على ثلاثة أثواب في الكفن للرجال ، وخمسة للنساء » وقال أحمد ابن عيسى : « السنة في كفن الرجل ما كفن فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قميص وأزار ولقافة ، فأما المرأة ففي خمسة » . اهـ . وأخرج أبو داود ما يدل على مشروعية الخمسة الأثواب للمرأة من حديث ليل بنت قانف الثقفية قالت : « كنت فيمن غسل أم كلثوم - ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - حين وفاتها ، فكان أول ما أعطانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحقاء ، ثم الدرع ، ثم الخمار ، ثم الملحفة ، ثم أدرجت بعدي الثوب الآخر . قالت : ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس عند الباب معه كفنها يتاولنا ثوباً ثوباً » .

قوله : « في درع » . قال في « المصباح » : درع المرأة : قميصها . وقال في « فقه اللغة » : الدرع مذكر للنساء خاصة ، وأما درع الحديد فهو مؤنث ، والخمار يعصب على رأسها عصباً ذكره في « أمالي أحمد بن عيسى » . وقد أورد في « الجامع الكافي » صفة التكنيفين في الثلاثة الأثواب وما زاد عليها ، ولفظه : قال محمد : « وإذا نشفت الميت دعوت بالنمط بفسطته بما يلي الأرض ، ثم أبسط اللقافة فوق النمط ، وذر عليها شيئاً من ذريرة ، ثم أبسط الازار فوق اللقافة بسطاً وذر عليه أيضاً شيئاً من ذريرة ، ثم أبسط القميص فوق الازار وذر عليه شيئاً من ذريرة ، سمعنا عن المنيرة وسفيان نحو ذلك . وإن جمعت القميص بما يلي اللقافة قبل الازار فلا بأس ، ذكر ذلك عن جعفر بن محمد ، ثم البسه القميص وتبع مساجده بالكافور ، ثم أدرجه في ثيابه وأعطف عليه اللقائف نحواً مما كان بليس في حياته إلا أن الازار فوق القميص ، وكلما ثبت شيئاً من ثيابه جمعت عليه شيئاً من ذريرة ، وإن كان شيء من طيب عير^(١) أو ما أشبهه فطليه به تذيب البير بشيء من ماء ورد فطليب به ، شارب ولحيته وعارضيه . قال : وإن كفتته في خمسة أثواب فطليته قبل أن تشد العمامة عليه ، ثم شد على رجله اللقافة وأعقدها وأعقد عند رأسه أيضاً ، ثم اتى على الكفن شيئاً من ذريرة ، ولا تطيب الثوب الذي فوق النعش . وإن كفتته في سبعة أثواب بسطت الثلاث اللقائف ، وذررت على كل واحدة منها شيئاً من ذريرة إذا بسطتها ثم أبسط الازار ثم القميص ثم

(١) البير هي اخلاط تجمع بئرعران عن الاصمعي . وقال أبو عبيدة : هي الزعفران وحده . اهـ .

حُرْفَةٌ عَلَى بَطْنِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ثُمَّ الْعِمَامَةُ. وَإِذَا غَسَلَ الْمَوْلُودَ جَعَلَ الْكَافُورَ عَلَى مَسَاجِدِهِ كَمَا يَجْعَلُ عَلَى الْكَبِيرِ كَذَلِكَ السَّنَةُ لِلصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ . اهـ . وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى يَسَّانِ قَدَرِ الْوَاجِبِ مِنَ الْكَفَنِ ، وَمَا وَرَدَ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ «بَابِ غَسْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَتَكْفِينِهِ» إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

« الغسل من غسل الميت سنة وإن توضأت أجزأك » .

قد تقدم في باب الغسل من « كتاب الطهارة » الكلام على غُضَارِجِ الْحَدِيثِ ، وَتَقْرِيرِ الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى سُنَّةِ الْغَسْلِ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ ، وَزَيْدُهُ هُنَا بِمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْبَزَّازُ وَالبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ نَاجِيَةَ بْنِ كَبْ « أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أَدْنَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَوَّتَ أَبِي طَالِبٌ ، قَالَ : اذْهَبْ فَوَارِهِ وَلَا تَحْدِثْ حَدِيثًا حَتَّى تَأْتِنِي ، فَانْطَلَقْتُ فَوَارَيْتُهُ ، فَأَمَرَنِي فَانْغَسَلْتُ فَعَدَا لِي . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : وَمَدَارُ كَلَامِ الْبَيْهَقِيِّ أَنَّهُ ضَمِيفٌ وَلَا تَبَيَّنَ وَجْهَ ضَعْفِهِ ، وَقَالَ الرَّافِعِيُّ : أَنَّهُ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ ، قَالَ ذَلِكَ فِي « أَمَالِيهِ » . وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ التَّنْصِرِيحُ بِأَنَّهُ غَسَلَهُ إِلَّا أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ : « فَأَمَرَنِي فَانْغَسَلْتُ » فَإِنَّ الْإِغْتِسَالَ شَرَعَ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ وَلَمْ يَشْرَعْ مِنْ دَفْنِهِ ، وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى مِنْ وَجْهِ آخِرٍ ، وَكَانَ عَلِيٌّ إِذَا غَسَلَ مَيِّتًا انْغَسَلَ ، ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ : وَقَعَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ بِلَفْظٍ : « فَقُلْتُ إِنَّ عَمَّكَ الشَّيْخَ الْكَافِرَ قَدْ مَاتَ فَمَا تَرَى فِيهِ » فَقَالَ : أَرَى أَنَّ تَفْسِلَهُ وَتَحْنَهُ » وَقَدْ وَرَدَ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ « أَنَّهُ غَسَلَهُ » رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ عَنِ الْوَاقِدِيِّ . حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : « لَمَّا أَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَوَّتَ أَبِي طَالِبٌ بِكَيٍّ ، ثُمَّ قَالَ لِي : إِذْهَبْ فَاغْسِلْهُ وَكَفِّنْهُ وَوَارِهِ ، قَالَ : فَعَمَلْتُ ثُمَّ أَتَيْتُهُ ، فَقَالَ لِي : اذْهَبْ فَانْغَسَلْ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ فِي « الْغِلَاظِيَّاتِ » . اهـ . وَكَذَا رَوَى فِي « جَمْعِ الزَّوَائِدِ » عَنِ الْمُنْزِيرَةِ أَنَّهُ حَدَّثَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ » رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَفِي إِسْنَادِهِ مِنْ لَمْ يَسْمَعْ . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ حَذِيفَةَ نَحْوِهِ مَرْفُوعًا وَعِزَّاهُ إِلَى الطَّبْرَانِيِّ فِي « الْاَوْسَطِ » مِنْ رِوَايَةٍ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، وَقَالَ : لَمْ نَجِدْ مِنْ ذِكْرِ آبَاءِ . اهـ . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ

ابراهيم، قال : « سئل عبد الله عن غسل الميت أيفتسل ؟ قال : ان كنتم ترون ان صاحبكم نجس فأغسلوه ، والا فانما يكفيكم الوضوء » . رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات الا أن ابراهيم لم يسمع من ابن مسعود . اهـ . وتحمل فتوى عبد الله أن السائل اعتقد الوجوب فأجاب بأن الوضوء يقوم مقام الغسل ، وفي معناه ما أخرجه في « الموطأ » عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمر بن حزم : « أن اسماء بنت عميس امرأة أبي بكر غسلت أبا بكر حين توفي ثم خرجت فسألت من حضرها من المهاجرين ، فقالت : اني صائمة وهذا يوم شديد البرد فهل علي من غسل ؟ .. فقالوا : لا » .

★ ★ ★

باب المرأة تغسل زوجها والرجل يجوز له أن يغسل زوجته^(١)

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام في رجل توفيت امرأته ، هل ينبغي له أن يرى شيئاً منها ؟ قال : لا إلا ما يرى الغريب .

لم أجد له شاهداً وأورد في « التخريج » حديث عائشة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لها: لو مت قبلي لنسلك وكفنتك ... الخ ، وحديث فاطمة عليها السلام في وصيتها لعلي بنسلكها ولا يصلحان شاهداً بل هما دليان على خلاف حديث الأصل .

والحديث يدل على أن الزوج يحرم عليه أن يرى من زوجته الميتة ما لا يجوز للحي أن يراه من الأجنبية ، وهو حجة لأبي حنيفة والشعبي والثوري والمزني . وهو ظاهر مذهب زيد بن علي عليه السلام ورواية عن الأوزاعي ، فقالوا: لا يجوز له غسلها لأن الوصلة التي كانت بينها قد انقطعت ، بخلاف غسل المرأة لزوجها فهو جائز لأنها منه في العدة ، قالوا : ولأن الزوج أن يتزوج بائناً عقيب خروج روحها فلو نكح أختها وهو يجوز له أن يغسل هذه لكان جامعاً بين الاختين الحرتين ، وذلك لا يجوز بلا خلاف .

وذهب الجمهور إلى جواز غسله إياها كما يجوز غسلها إياه اتفاقاً إلا ما يروى عن أحمد ، وحجتهم ما أخرجه البيهقي بسنده إلى عائشة قالت : « رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم من جنازة بالقيع - وأنا أجد صداعاً في رأسي ، وأنا أقول وأرأساه ... فقال : بل أنا عائشة وأرأساه ، ثم قال : وما ضرك لو مت قبلي فغسلتك وكفنتك وصليت عليك ، ثم

(١) وفي نسخة « امرأته » .

دفتك ، قلت : لكأني بك ، والله لو فعلت ذلك قد رجعت الى بيتي فأعرست فيه ببعض نسائك ،
 فقسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم بدأ في مرضه الذي مات فيه ، قال في
 « بلوغ المرام » : رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان . فدل انه كان يغسلها بعد الموت ،
 ولا يقال هو بصفته الشرط ، ولأمانع أن يعلقه بما لا يصح اذا علم عدم وقوعه ، كما يقال لو
 أحل الله الحجر لشربتها لانا نقول انه صلى الله عليه وآله وسلم قصد بهذا القول تسليتها ولا يجوز
 أن يغسلها باطل لان ذلك يجري مجرى التفرير وهو صلى الله عليه وآله وسلم منزعه عنه .
 ولا يقال أيضاً يحتمل أن يكون مراده بقوله : « فغسلتك » أمرت بغسلك ، كما روي انه رجم
 ماعزاً ، أي أمر بجمه ، لانه يقال مقام التسلية لها وتخفيف أمر الموت عليها بنو عنه اذ مع ذلك
 التقدير لم يبق فرق بينها وبين غيرها لعموم الأمر بمثله لكل أحد ، ولم يخف عليها ذلك
 فيفوت الغرض المطلوب من التسلية ، فصح أن المراد بذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لغسلها . واحتجوا أيضاً بما تقدم أول الباب من حديث فاطمة رضوان الله عليها أنها أوصت بأن
 تغسلها أسماء بنت عميس وعلي عليه السلام فغسلها وحسنه ابن حجر ، وبما أخرجه البيهقي
 بسنده الى ابن مسعود أنه غسل امرأته حين مات ، قال البيهقي : وبهذا الاسناد عن عبدالرحمن
 ابن الاسود أنه غسل امرأته حين مات .

وروي في غسل الرجل امرأته عن علقمة وجابر بن زيد وأبي قلابة وغيرهم من التابعين .
 وروي عن الحجاج بن أرطاة عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال :
 « الرجل أحق بغسل امرأته » . اهـ . وفي « الجامع الكافي » عن القاسم ومحمد يغسل الرجل
 امرأته والمرأة زوجها ، لأن علياً قد غسل فاطمة ، وغسلت أسماء بنت عميس أبابكر . قال القاسم
 وقد أجاز ذلك جماعة من الصحابة . قال محمد : بلغنا عن الحسن وعطاء وحسان أنهم قالوا :
 يغسل الزوجان كل واحد منهما صاحبه .

وأجابوا عن حديث « المجموع » بترجيح مائت مرفوعاً عليه ، لاسيما وقد عارضه فمله عليه
 السلام في غسله لفاطمة عليها السلام ، وما قيل من أن العلة في جوازه لملي عليه السلام قوله .
 صلى الله عليه وآله وسلم : « كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة الا سبي ونسي » . أوجب
 عنه بأنه لا تأثير له في أحكام الدنيا ، ولذا تزوج عليه السلام بأمامة بنت أبي العاص بعد وفاة
 فاطمة عليها السلام ، وهي ابنة أختها فلو كان كونها زوجة له في الآخرة يؤثر في أحكام

الدنيا لم يحز أن يجمع بين نكاحها ونكاح ابنة أختها بعد وفاتها . وقد أطل القاضي زيبد في الشرح تقرير ذلك بأمثله وشواهد . وأجابوا أيضاً عن قولهم: يجوز للزوج أن يتزوج باختها .. الخ بأن الممنوع جمع الاختين في نكاح صحيح وليس من ذلك جواز أن يفسل الرجل زوجته ، كما يجوز لها أن تغسله إذ النظر غير محرم على هذا الوجه مع كون الزوج مأموراً بأن يتوقى النظر الى الفرج حال النسل لأن إباحته للاستمتاع وقد بطل بالولت ، وكذلك المرأة تتوقى نظرها الى عورته على أن تلك الملة تنتقض بمن ملك جارية فانه يجوز له أن يتزوج باختها أو أربما سواها ثم يجوز له مع ذلك غسلها، والله أعلم .

وقال زيد بن علي في الرجل يموت في السفر ومعه امرأته ، قال : تغسله
ولا تعتمد النظر الى فرجه . وقال زيد في المرأة تموت في السفر ومعها زوجها ،
قال : ييممها لانه قد انقطع ما بينها ؛ وتغسله هي لانها منه في عدة .

أما غسل المرأة لزوجها فقد تقدم حكاية الاتفاق عليه الا ما روى عن أحمد ، ويدل عليه حديث عائشة ، قالت : « توفي أبو بكر ليلة الثلاثاء للثان بقين من جمادى الاولى سنة ثلاث عشرة ، وأوصى أن تغسله أساء بنت عميس امرأته وأنها ضعفت فاستعانت ببسد الرحمن بن عوف » أخرجه البيهقي وقال : له شواهد مرسله ، وكذا قول عائشة : « لو استقبلنا من أمرنا ما استقبلنا ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير نسائه » أخرجه أبو داود والبيهقي وصححه الحاكم . قال البيهقي : فتلطف على ذلك فلا تلهف الا على ما يجوز ، وأما النهي عن تعمد النظر الى فرجه فلما تقدم من بطلان المسوغ له وهو الاستمتاع في حال الحياة .

وأما قوله عليه السلام في المرأة تموت في سفرها ... الخ فوجه ما علل به من انقطاع وصلة النكاح بالولت بخلافها ، فيجوز لها غسله لبقائها في عدته . وقد تقدم ماهو المختار في ذلك ، وعلى تعليل الامام لو مات ثم وضعت لم تغسله لمصيرها في الانقضاض كالاجنبية . وقد حكاه الامام يحيى عن الثوري وأبي حنيفة وأصحابه ، وعند الشافعي أنها تغسله لبقاء الزوجية .

وقال زيد عليه السلام في الرجل تموت معه المرأة في السفر، وهي ذات رحم محرم من النساء، قال: يؤزرها فوق ثيابها ويصب عليها الماء صباً. وقال زيد في الرجل يموت في السفر ومعه نساء: ذوات رحم محرم، قال: يؤزرنه ويصبين عليه الماء صباً، ويمسسن جسده ولا يمسسن فرجه.

وحكاه في «الجامع الكافي» عن القاسم ومحمد والحسن في الرجل تموت معه ابنته في السفر وليس معه نساء، قال: ينسلها ويحتملها إلى العورة، وذكره الهادي في «الاحكام»، فقال: حدثني أبي، عن أبيه في الرجل تموت ابنته في السفر... إلخ قال القاضي زيد: ووجه أن المحرم يجوز له أن ينظر إلى محرمه في حال حياته وأن يمس منها ما ليس بعورة، فكذلك جاز له أن يفعل ذلك بعد موته كالصغير والصغيرة لما جاز للأجنبي أن ينظر إليهما في حال الحياة جاز له أن ينسلها بعد المات، فإذا صح هذا قلنا أنه يؤزره ويسكب عليه الماء سكباً وينسل بدنه يديه ولا يمس عورته، كما ليس له أن يمسها في حياته، ويذبحي أن يكون التأخير من السرة إلى مادون الركبة، وسيأتي في شرح ما بعد هذا يسير استنباط الدليل على هذه المسألة من السنة، والله أعلم.

وقال زيد: إذا مات الرجل مع النساء وليس فيهن امرأته ولا ذات رحم محرم من نسائه، أزرنه إلى الركبتين وصبين عليه الماء صباً، ولا يمسسنه بأيديهن، ولا ينظرن إلى عورته، ويطهرنه.

قال في «المنهاج»: ووجه قوله: «ولا يمسسنه بأيديهن» أنهن ممنوعات في حال الحياة من لمسه، فكذلك بعد المات. وفي «الجامع الكافي» عن القاسم عليه السلام: إذا مات الرجل مع النساء يمسسه إلا أن يصبين الماء إذا كان يقيه من غير نظر ولا لمس. اهـ. وأطلق في شرح التجريد، وشرح القاضي زيد وغيرهما من كتب المذهب أنه يمس في جميع مجاز فيه الصب

إذا كان لا ينيقه ، وقد يؤخذ من مفهوم قوله عليه السلام : « ويظهرنه » بأنه إذا لم يمكن التطهير بالماء والتقية عدل الى بدله وهو التيمم .

وقال زيد عليه السلام في المرأة تموت في السفر مع القوم ليس فيهم
ذو رحم محرم ، قال : تيمم . حدثني زيد ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي
عليهم السلام ، قال : « أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفر ، فقالوا :
يا رسول الله إن امرأة معنا توفيت وليس معها ذو رحم محرم ، فقال : كيف
صنعتم بها ؟ قالوا : صببنا الماء عليها صباً ، قال : أما وجدتم من أهل الكتاب
امرأة تغسلها ؟ قالوا : لا ، قال : أفلا يمه موها » .

روى أبو داود في « كتاب الراسيل » من حديث أبي بكر بن عياش ، عن محمد بن أبي
سهل ، عن مكحول ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا ماتت المرأة مع
الرجال ليس معهم امرأة غيرها والرجل مع النساء ليس معهن رجل غيره ، فانهما ييممان ،
ويدفنان ، وهما بمنزلة من لا يبعد الماء » محمد بن أبي سهل هذا ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال
البخاري : يتابع في حديثه ، والمرسل اذا كان بصينة الجزم فهو معمول به على الصحيح ،
وأخرجه البيهقي في « سننه » بسنده الى أبي داود ، وكذلك قال : وروي عن سنان بن عرفة
« عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الرجل يموت مع النساء والمرأة تموت مع الرجال ليس
لواحد منهما محرماً (١) ييممان بالصعيد ولا يفسلان » ورواه في « مجمع الزوائد » عن سنان بن
عرفة مرفوعاً ، وقال : رواه الطبراني في « الكبير » . وفيه عبد الخالق بن زيد بن واقد وهو
ضعيف . اهـ . قال البيهقي : ويذكر عن ابن المسيب أنه قال : ييمم بالصعيد .

والحديث حجة لقوله عليه السلام : « في المرأة تموت الى قوله : تيمم » وقوله : « وليس

(١) كذا بالنصب في نسخة صحيحة من « سنن البيهقي » وفي « مجمع الزوائد » وليس لها محرم بالرفع
وهو الموافق لقاعدة التحوية . تمت عن خط المصنف رحمه الله .

معه ذو رحم محرم ، وكذا ما في حديث سنن ابن عرفة يؤخذ من مفهوم الصفة في الرحم الحرم من حيث المخالفة أنه اذا كان معه ذو رحم محرم ، فالواجب عليه أن يفسلها ولكن على الوجه الذي يسوغ له مباشرته ايها في الحياة قياساً لما بعد الموت على ما قبله ، وهو راجع الى تخصيص عموم المفهوم بالقياس ، وعمومه ان مفهوم المخالفة يقتضي انتفاء الحكم وهو التيمم في جميع صور وجود الرحم المحرم ، واذا انتفى رجع الى الواجب الأصلي وهو التسلسل وهو معنى المموم . وقد تردد كلام النزالي في تقرير عموم المفهوم من حيث أن العموم من صفات الألفاظ لا المعاني والأفعال، وردده صاحب « المصنوع » فقال : ان كنت لا تطلق عليه لفظ العام فذلك ذلك ، وان كنت تعني به أنه لا يقتضي انتفاء الحكم في جملة صور انتفاء الصفة فذلك من تفاريع كون المفهوم حجة، ومتى جعلناه حجة لزم انتفاء الحكم في جملة صور انتفاء الصفة ، والامم يكن للتخصيص فائدة . اهـ . وفي « سنن البيهقي » ما يشر بخلافه من حديث ابن عمر موقوفاً في المرأة توت مع الرجال ليس معهم امرأة قال : ترمس في ثيابها . وعن الحسن البصري: يصب عليها الماء من فوق الثياب ، وكذا قال عطاء بن أبي رباح . وفي الحديث أيضاً دلالة على طهارة أهل الكتاب ، وهو مذهب الامام زيد بن علي وغيره ، وقد مر تقريره وعلى جواز غسل الكتانية للسلمة .

وقوله: « أفلا يمتعوها » قال في « أمالي أحمد بن عيسى » صفة ذلك أن يأخذ الميم خرقه على يده ، ثم يضرب الأرض ضربة يمسح بها وجهها ويضرب يديه ضربة أخرى فيمسح بها يديها . اهـ .



باب الشهيد الذي يحترق بالنار والغريق

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال:
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « إذا مات الشهيد من يومه أو من
الغد، فواروه في ثيابه، وإذا بقي أياماً حتى تغير جراحه غسل » .

قال أبو داود : حدثنا قتيبة بن سعيد وزيد بن خالد بن موهب أن الليث حدثهم عن ابن شهاب ، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله أخبره « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يجمع بين الرجلين في قتل أحد ، ويقول : أنهم أكثر أخذاً للقرآن ، فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد ، فقال : أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة وأمر بدفنهم بدمائهم ولم يفسلوا » قال المنذري : وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه . وفي حديث البخاري والترمذي « ولم يصل عليهم » وقال الترمذي : حسن صحيح ، وقال النسائي : ما أعلم أحداً تابع الليث على هذا الاسناد ، واختلف على الزهري فيه . هذا آخر كلامه . والليث من ثقات أصحاب الزمري ولم يؤثر عند البخاري والترمذي تفرد الليث بهذا الاسناد ، بل احتج به البخاري في « صحيحه » وصححه الترمذي كما ذكرناه . اهـ . وأخرج أيضاً بسنده إلى أسامة بن زيد الليثي أن ابن شهاب أخبره أن أنس بن مالك حدثهم « أن شهداء أحد لم ينسلوا ودفنوا بدمائهم ولم يصل عليهم » . قال في « التلخيص » : أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وطوله الحاكم وصححه ، وقد أعله البخاري ، قال : إنه غلط فيه أسامة ابن زيد ، فقال : عن الزهري ، عن أنس حكاه الترمذي ورجح رواية الليث عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن كعب ، عن جابر . اهـ . وقال فيه أيضاً : روى أبو داود في « المراسيل » والحاكم من حديث أنس أيضاً قال : « مر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حرة وقد

مثل به ولم يصل على أحد من الشهداء غيره ، وهذا هو الذي أنكره البخاري على أسامة بن زيد ، وكذا أعله الدارقطني .

وروي في « مجمع الزوائد » عن سعيد بن عبيد « وكان يدعى في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقاري ، وكان لي عدواً فأنزمت منهم ، فقال له عمر : هل لك في الشام لعل الله يمن عليك ؟ قال : لا إلا العدو الذي فررت منهم ، قال : فخطبهم بالقادسية ، فقال : انا لاقوا العدو إن شاء الله غداً فانا مستشهدون ، فلا تفسلوا عنا دماً ولا نكفن إلا في ثوب كان علينا ، رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح . اه . وقال في « التلخيص » : حديث « أن علياً لم يفسل من قتل معه » قال ابن عبد البر : جاء من طرق صحاح « أن زيد بن صوحان ، قال : لاتزغوا عني ثوباً ولا تفسلوا عني دماً وادفوني في ثيابي وقتل يوم الجمل . » وروى البيهقي من طريق العيزار بن حريث ، قال : قال زيد بن صوحان نحوه . حديث : « أن عمار بن ياسر أوصى أن لا يفسل » البيهقي من طريق قيس بن أبي حازم عنه وصححه ابن السكن . اه . وأخرج أبو داود بإسناده إلى جابر قال : « رمي رجل بسهم في صدره - أو في حلقه - فمات فأُروِّج في ثيابه كما هو ، قال : ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . » وأخرج أيضاً عن ابن عباس قال : « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود ، وإن يدفنوا بدعائمهم وثيابهم » وأخرجه ابن ماجه . قال المنذري : وفي إسناده علي بن عاصم الواسطي ، عن عطاء بن السائب ، وفيهما مقال .

قوله : « وإن بقي أياماً حتى تنير ... الخ » يشهد له ما ثبت أن علياً عليه السلام غسل ، لانه بقي بعد أن ضربه ابن ملجم - لعنه الله - ثلاثاً . قال في « ذخائر العقبى » : وغسله الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر حكاة الخجندي . اه . وفي « التلخيص » حديث « أن عمر غسل وصلي عليه ، وقد قتل ظالماً بالحدود ، مالك في « الموطأ » والشافعي عنه ؛ ورواه البيهقي ورواه الحاكم من طريق معاوية بن عمرو عن زائدة ، عن ليث ، عن نافع عن ابن عمر ، قال : « عاش عمر ثلاثاً بعد أن طعن ثم مات ففسل وكفن » حديث « أن أسماء بنت أبي بكر غسلت ابنتها عبد الله بن الزبير ولم ينكر عليها أحد » البيهقي من حديث أيوب بن أبي مليكة ، قال : « جاء كتاب عبد الملك بأن يدفع عبد الله بعد قتله إلى أهله فأُتيت به أسماء ففسلته وكفنته وحطته ودفنته ، ثم ماتت بعد ثلاثة أيام » إسناده صحيح .

والحديث يدل على أن الشهيد إذا مات من يومه أو من غده لا يغسل ، وظاهره : ولو تعدى المركة وقتاً ومكاناً ، ويدخل تحته من جرح بما يقتله يقيناً ولو مات في بيته على فراشه إذا كانت الملة حصول الموت بجراحة المركة ، لأن الشهيد حي عند ربه بنص الكتاب العزيز ، ولذلك سمي شهيداً لحضوره ، وقد قيل في التسمية غير هذا ، وهو أن الملائكة يشهدون موته ، فهو فعيل بمعنى مفعول أو لأنه شاهد ماله عند الله من الخير والنزلة عند موته ، أو لأنه قام بشهادة الحق في الله ، أو لأنه ممن يشهد على الأمم قبله ، أو لسقوطه على الشاهدة أي الأرض .

وفي المسألة أقوال :

الأول - منها مذهب أبي حنيفة وصاحبه ، فقالا : ان مات قبل الارتياث فشهد ، والا غسل . قال الكرخي : الارتياث : أن يحمل ويأكل ويشرب أو يتوضأ ويصلي أو يبقى في المركة يوماً وليلة حتى يعقل أو يمضي عليه وقت صلاة وتزيمه .

الثاني - ذكره المنصور بالله وعلي خليل انه إذا نقل من المركة وبه جراح يعلم أن يموت منه ، فهو في حكم من مات في المركة ، فلا يغسل .

الثالث - ظاهر قول الهادي انه إذا نقل وبه رمق غسل .

الرابع - حكاه في « الزوائد » للقاسمية أنه إذا أكل وشرب أو دووي غسل والا فلا ، ومثله في التقرير عن أبي طالب ، وذكر أبو جعفر للناسر أنه ان عاش ثلاثة أيام غسل والا فلا .

وفي هذه المذاهب تفاصيل مبسطة في كتب الفقه ، والوجه في هذه الفروق احتمال أن يكون مات بنير الجراحة ، والاصل وجوب الغسل وهو الوجه فيمن بقي أياماً حتى تغير جراحه لاحتمال أن يكون موته بسبب سراية الجراحة وزيادة الملة فيها ، وعلى هذا يحمل ما وقع من أكبر الصحابة رضوان الله عليهم في توليهم لغسل عمر وعلي رضي الله عنه .

والحديث يدل أيضاً بعمومه أن الجنب كذلك لا يغسل . وذهب المنصور بالله وأبو حنيفة إلى وجوب غسله لغسل الملائكة حفظة بن الراهب لما استشهد يوم أحد وهو جنب . وأجيب بأن فعل الملائكة عليهم السلام لا يانمنا لأن تكليفهم غير تكليفنا . قال في « المنهاج » : ولأن

فعلمهم عليهم السلام بمخضلة فعل تشريف وتبجيل والكلام في غسل الآدميين وليس في الكلام ما يدل عليه . اهـ .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« لما كان يوم أحد أصيدوا فذهبت رؤوس عامتهم ، فصلى عليهم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ولم يغسلهم ، وقال : انزعوا عنهم القراء . »

وجد في بعض نسخ « المجموع » يوم بدر بدل أحد ، وهو وهم ، والصواب ما في الأصل ،
وقد ورد ما يدل على معناه في أحاديث :

أولها - مارواه في « جمع الزوائد » في باب التكبير على الجنازة ، ما لفظه : وعن ابن عباس
« أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد ، فكبر عليهم تسعاً تسعاً ، ثم
كبر سبعاً سبعاً ، ثم أربعاً أربعاً حتى لحق بالله » رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط »
واسناده حسن .

ثانيها - ما أخرجه البيهقي بسنده إلى بكر بن عياش ، عن يزيد بن زياد ، عن مقسم ،
عن ابن عباس ، قال : « لما قتل حمزة يوم أحد أقبلت صفية » وساق الحديث إلى أن قال : « ثم
أمر بالقتلى فجعل يصلي عليهم ، فيوضع تسعة وتسعة فيكبر عليهم سبع تكبيرات ويرفعون
ويترك حمزة ، ثم يجاء بتسعة فيكبر عليهم سبعاً حتى فرغ منهم ، لا أحفظه إلا من حديث أبي
بكر بن عياش ، عن يزيد بن أبي زياد وكان غير حافظين ، وقد أخبرنا أحمد بن علي الأصهباني ،
ثنا أبو عمرو بن حمدان ، نا الحسن بن سفيان ، نا أبو بكر بن أبي شيبة ، نا ابن فضال ، عن
زيد ، عن عبد الله بن الحرث قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حمزة
فكبر عليه تسعاً » هذا أولى أن يكون محفوظاً وهو منقطع . قال في « التخريج » :
هو عبد الله بن الحرث بن نوفل الهاشمي ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وحسنه صلى الله
عليه وآله وسلم ودعا له ، وولي البصرة لعبد الله بن الزبير ، وتوفي بعمان بمقتل ابن الزبير ، ولقبه بـ «
ذكره أبو القاسم البغوي في « معجم أسماء الصحابة » ولم يدرك عبد الله السماع من النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ، ولذا قال البيهقي : انه منقطع . اهـ .

قلت : قد اعترض حديث ابن عباس من وجين :

أحدهما من حيث المعنى بانه متدافع لان الشهداء كانوا سبعين، فاذا أتى بهم عشرة عشرة يكون قد صلى عليه سبع صلوات ، فكيف يكون سبعين ؟ ذكره الشافعي : وقال : وان أراد التكبير فيكون ثمانياً وعشرين تكبيرة لاسبعين. قال في « التلخيص » : وأجيب بأن المراد انه صلى على سبعين نفساً وحمزة معهم كلهم ، فكانه صلى عليه سبعين صلاة . اهـ . قيل : وهذا التأويل نص على مافي حديث ابن مسعود الذي رواه عنه الشعبي ، وأخرجه أحمد في « مسنده » انه وضع حمزة ثم صلى عليه ، ثم جيء برجل من الانصار ووضع الى جنبه يصلي عليه ، فرفع الانصاري وترك حمزة حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة .

ثانيها - من حديث الاسناد وهو ما قاله البيهقي ان أبا بكر بن عباس وزيد بن أبي زياد كانا غير حافظين ، وقال في « التلخيص » : في يزيد ضعف يسير ، وسكت على أبي بكر بن عباس . وأجيب بأن أبا بكر تقدم غير مرة مذكوره في « المنار » من تصحيح الاحتجاج بحديثه ، وان تفصيل بعض الحديثين في انه يقبل في الشاميين فقط اعتبارات سهلة يحتاج اليها عند الترجيح ، وكذا ما نقله الشيخ تقي الدين عن ابن معين من انه ثقة مطلقاً ، وان يزيد بن هارون أثنى على حفظه ثناء بليغاً . فثله تقوم به الحجة ، وبأن تضعيف يزيد بن أبي زياد مردود بان مسلماً أخرج عنه مقروناً والاربعة وهو مولى بني هاشم كوفي شيعي . قال شعبة : وناهيك به اذا كتبت عنه الحديث فلا أبالي ان لا أكتبه عن غيره ، والقاتل بضعفه ابن الجوزي وابن دحية ، ونسبوا القول بضعفه الى البخاري ، وهو وهم منهما ، فان البخاري والنسائي انما قالوا ذلك في يزيد ^(١) بن أبي زياد الشامي لافي يزيد بن أبي زياد الكوفي راوي الحديث . وقال أبو داود : لا أعلم من تركه .

ثالثها - حديث جابر قال : « قد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حمزة حين جاءه الناس من القتال ، فقال رجل : رأيته عند تلك الشجيرات فجاء نحوه ، فلما رآه ورأى مأملاً به شق وبكى ، فقام رجل من الانصار فرمى عليه بثوب ثم جيء بحمزة ، فصلى

(١) يزيد بن أبي زياد ، ويقال : ابن زياد ، ذكره الذهبي في « الميزان » ١٠١ . سماعاً من شيخنا حماد الله تعالى .

عليه ... الحديث . قال في « التلخيص »: وفي اسناده أبو حماد الحنفي وهو متروك وأجيب بأنه رواه الحاكم وصححه ، وقال ابن دقيق العيد في « الاقتراح » : إنه على شرط مسلم ، فهذا إمامان حكما بصحة الحديث ، وهو أحد طرق الصحة .

وأبعها - ما أخرجه البيهقي بسنده إلى أبي مالك النخعي أنه قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على قتلى أحد عشرة عشرة ، وفي كل عشرة منهم حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة » قال : هذا أصح ما في هذا الباب ، وهو مرسل ، أخرجه أبو داود في « المراسيل » بمناه . وقال ابن حجر : رجاله ثقات . وأجيب بأن الإرسال إذا كان بصيغة الجزم لا سيما من التابعي فهو مقبول .

خامسها - حديث ابن إسحاق ، قال : حدثني من لا أتهم عن مقسم مولى ابن عباس ، عن ابن عباس قال : « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحمزة فسجى بردة ثم صلى عليه وكبر سبع تكبيرات ، ثم أتى بالقتلى فيوضون إلى حمزة فيصلي عليهم وعليه معهم حتى صلى عليه اثنتين وسبعين صلاة » قال السهيلي : إن كان الذي أبهمه ابن إسحاق هو الحسن ابن عماره فهو ضعيف والا فهو مجهول فلا حجة فيه . اه . قال ابن حجر : والحامل للسهيلي على ذلك ما وقع في مقدمة مسلم عن سعيد بن الحسن بن عماره حدثه عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد ، فسألت الحكم ، فقال : لم يصل عليهم » . اه . وأجاب الحافظ بأن حديث ابن عباس روي من طرق أخرى وساقها بمعنى ما تقدم . ويؤيده ما في « مجمع الزوائد » من تحسينه . وقال بعضهم : إن الحسن بن عماره كوفي ولي قضاء بغداد للنصور ، ضعفه ، وكذبه شعبة وغيره ، والظاهر عدالته وعدم ضعفه . اه . وفي « الجامع الكافي » عن الحسن بن يحيى ومحمد بن منصور بلفظ البلاغ « أنه صلى الله عليه وآله وسلم كبر على حمزة سبعين تكبيرة » ومجموع ذلك يفيد ثبوت الرواية في الصلاة على قتلى أحد . وقد قال القاسم بن إبراهيم في حديث أنس : « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يسلمهم » ما لفظه : هذا الحديث عن أنس ليس بصحيح ، ومن لم ير الصلاة على الشهيد كان مبتدعا ، ومن أحق بالصلاة عليه والترحم من الشهيد !

سابعها - (١) ما أخرجه البيهقي بإسناده إلى شداد بن المسدد ، أن رجلا من الأعراب

جاء الى النبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمن به واتبعه ، ثم قال : أهاجر معك ، فأوصى به النبي الله صلى الله عليه وآله وسلم بعض أصحابه ، فلما كانت غزوة خيبر غم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً فقسم وقسم له ، فأعطى أصحابه ما قسم له ، وكان يرعى ظهرهم ، فلما جاء دفعوه اليه ، فقال : ما هذا ؟ . فقالوا : قسم قسمه لك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فأخذه ، فجاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : ما هذا يا محمد ؟ فقال : قسم قسمته لك ، فقال : ما على هذا اتبعتك ولكي اتبعتك على أني أرمي ها هنا . - وأشار الى حلقه - . بهم فأموت فأدخل الجنة ، فقال : ان تصدق الله يصدقك ، ثم نهضوا الى قتال العدو فأتي به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أصابه سهم حيث أشار ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : هو هو ، قالوا : نعم ، قال : صدق الله ، فصدقه فكفنه صلى الله عليه وآله وسلم في جبهته ، ثم قدمه وصلى عليه ، فكان ما ظهر من صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم هذا عبدك خرج مهاجراً في سبيلك قتل شهيداً أنا عليه شهيد ، قال البيهقي : ويحتمل أن يكون هذا الرجل بقي حياً حتى انقطعت الحرب ثم مات فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والذين لم يصل عليهم بأحد ماتوا قبل انقضاء الحرب ، والله أعلم . اهـ .

وأجيب بأن سياق الرواية يتنافى ، وأنه وقع ذلك في حال القتال أو قريباً منه مما لا يعد راحياً ، كما وقع لحزة عليه السلام ، ويشمر بذلك فاء التعقيب في قوله : « فأتي به » وقد أخرج الحديث النسائي الا أنه مرسل لأن شداد تابعي ولكنه جازم في روايته .

ثامنها - (١) مارواه المؤيد بالله في « شرح التجريد » أخبرنا أبو بكر المقرئ ، قال : نا الطحاوي ، قال : نا فهد ، قال : نا يوسف بن مهلول ، قال : نا عبد الله بن إدريس ، عن أبي إسحاق ، قال : نا يحيى بن عبد الله بن الزبير ، عن أبيه ، عن عبد الله بن الزبير أن رسول الله عليه وآله وسلم أمر يوم أحد بحزمة فسجى يردة ، ثم صلى عليه فكبر عليه تسع تكبيرات ، ثم أني بالقتلى يوضئون ويصلي عليهم وعليهم معهم ، وروى مثل ذلك عن أبي مالك التفاري ، وروى عن عقبة بن عامر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد بعد مقتلهم بئاني منين » . وفي بعض الاخبار عن عقبة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج يوماً فصلى

على أهل أحد صلاته على الميت ، اه . وحديث عقبة مخرج في « الصحيحين » فبهذه حجج القائلين بالصلاة على الشهيد .

وأجاب المانعون للصلاة بأن أحاديث ترك الصلاة أصح من الإثبات ، وبأن الشافعي في ذلك ، فقال في « الأم » : جاءت الأخبار كأنها عيان من وجوه متواترة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصل على قتلى أحد ، وما روي أنه صلى وكبر على حمزة سبعين تكبيرة لا يصح . وقد كان ينبغي أن عارض بذلك هذه الأحاديث الصحيحة أن يستحيي على نفسه ، وحديث عقبة بن عاصم وقع في نفس الحديث أن ذلك كان بعد ثماني سنين ، ولا يدل ذلك على نسخ الحكم الثابت . وأجيب بأن حديث عقبة قد لا يكون فيه متمسك للأولين كما ذكر ، وأما ما أشار اليميني من أحاديث ترك الصلاة ، فغاية ما ورد فيه حديث جابر المتقدم نقله أول شرح باب الشهيد ، وفيه من رواية الألبان « ولم يصل عليهم » وقد تقدم أنها ، وإن كان البخاري احتج بها ، وأما حديث أنس بمنه فقد تقدم تغليب البخاري لأسامة بن زيد اللبني في روايته ، وأن الصواب حديث جابر ، وكذا ما قاله القاسم بن إبراهيم عليه السلام في حديث أنس كما تقدم ، ومع ذلك يبعد دعوى التواتر الذي ادعاه الشافعي ، بل لا يصح لعدم وجود حقيقته المذكورة في الأصول . إذا عرفت ذلك ، فحديث جابر الذي رواه عنه الحاكم وصححه . وقال ابن دقيق العيد : هو على شرط مسلم في إثبات الصلاة بعارض حديثه المروي من طريق الألبان في فيها ، فأقل أحواله أن لا يمتنع به ، وتبقى أحاديث الإثبات على حالها مع اعتضاها بالأصل ، وهو مشروعية الصلاة على الميت ، ومدعي التخصيص للشهيد يحتاج إلى الدليل السالم عن المطاعن . قال بعض ^(١) المحققين : وروايات الإثبات كثيرة تحصل من مجموعها الحجة ولا يمارضها الثاني ، سيما في تلك الواقعة التي يشغل رزؤها الألبان ، لا سيما ولدان الصغار كأس فانه كان في حول خمس عشرة سنة . اه . إلا أنه يبقى النظر في أدلة وجوب الصلاة كفاية على المسلمين ، فإن غاية ماورد من الأدلة الصحيحة حكاية فعله صلى الله عليه وآله وسلم وقترتها صلى الله عليه وآله وسلم على من لزمه دين ، فمن ترك الصلاة على الشهيد استناداً إلى عدم انتهاز دليل الوجوب فقد يكون وجهاً ، ولذا نقل بعض الحنابلة عن أحمد أنه قال : الصلاة على الشهيد أجود وإن لم يصلوا عليه أجزأ .

(١) هو القليل في « المنار » قدس روحه . اه .

وقوله : « فصلى عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم...الح » فيه رد على من يقول إذا ذهب رأس الشهيد لا يصلى عليه . والفراء جمع فرو ، سيأتي تفسيره بعد هذا إن شاء الله تعالى .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
 « ينزع عن الشهيد الفرو والخف والقلنسوة والعمامة والمنطقة
 والسراويل الآن يكون أصابه دم ، فإن كان أصابه دم ترك ولم يترك
 عليه معقود إلا حل » .

قال في « التلخيص » : حديث « أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفوا بدمائهم وثيابهم » أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس . وفي استداها ضعف لانه من رواية عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير عنه ، وهو مما حدث به عطاء بعد الاختلاط ، وفي الباب عن جابر قال : « رمي رجل بسهم في صدره فمات فأدرج في ثيابه كما هو ، ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » أخرجه أبو داود بإسناد على شرط مسلم . اه . وقال ابن أبي شيبة في « المصنف » : حدثنا أبو الاحوص ، عن مغيرة ، عن ابراهيم ، قال : « ينزع عن القتيل الفرو والجوربان والموزجان والافرهنجان ، إلا أن يكون الجوربان بكتان وترأ فيتركان عليه ، ويدفن بثيابه » حدثنا جرير عن ليث ، عن مجاهد ، قال : « لا يدفن مع القتيل خف ولا نعل . اه . وقد تقدم في حديث « المجموع » قوله : « وازعوا عنهم الفراء » وقول سعيد بن عبيد : « لا تنسلوا عنا دماً ولا نكفن الا في ثوب كان علينا » وقول زيد بن صوحان : « لا تنزعوا عني ثوباً ولا تنسلوا عني دماً وادفوني في ثيابي » . وهي آثار تشهد لمعنى حديث الاصل .

والفرو ، ويقال : الفروة : ما يلبس ، والخف ، تقدم تفسيره في المسح على الخفين وهو الى نصف الساق ، والجورب الى فوق الركبة . والقلنسوة - بفتح القاف وضم السين - وإذا ضمت - القاف كسرت السين وقلت الواو ياء ، قليل : قلنسية ، ذكره في « الصحاح » وهي تلبس في الرأس وجمعها قلانس وقلانيس . والعمامة معروفة . والمنطقة بكسر الميم وفتح الطاء :

آلة الاتصاف . قال في « المصباح » تمتلئ: شد التعلق على وسطه ، والمنطقة: اسم لما يسميه الناس الحياصة . اهـ . والسرراويل معروف وهي اثني . وبعض العرب يظن انها جمع لانها على وزن نه ، والجمهور على أن السرراويل أعجمية ، وقيل عربية ، جمع سرراولة تقديرأ ، والجمع سرراويلات ، وبعضهم يذكر فيقول : هو السرراويل ، وعلى هذا رواية « المجموع » لانه قال: الا ان يكون أصابه دم - يعني السرراويل - .

والحديث يدل على مشروعية نزع ما ذكر عن الشهيد ، وأنه يكفن في ثيابه مالم يصبها دم . قال في « شرح التجريد » : والأصل فيها ينزع عنه أن مالا يصلح أن يكفن فيه ينزع عنه ، وما يصلح أن يكفن به لا ينزع عنه ، والسرراويل هو من جنس ما يجوز أن يكفن فيه فلذا يترك إن أصابه دم وينزع عنه ان لم يصبه دم . اهـ .

والذي لا يصلح للكفن هو آلة الحرب والجورب والخف ونحوها ، وهي التي تنزع بكل حال سواء أصابها دم أم لا ، لحديث ابن عباس السابق ، والذي جنسه يصلح للكفن كالسرراويل ينزع إذا لم يصبه دم ويترك اذا أصابه دم ، ونحوه الفرو والقلنسوة والعمامة والمنطقة إذا كانت من ثوب إذاها من جنس ما يكفن به ، الا أن ظاهر حديث الأصل رجوع الضمير الى السرراويل فقط ، فيحتاج في دخولها الى تأويل عود الضمير الى المذكور الشامل للأربعة ماعدا الخف ، ويكون خروجه بدليل آخر كحديث ابن عباس ، وانما احتيج الى التأويل لعدم الفرق في المعنى بين السرراويل وغيرها من الأربعة ، وهو الذي بنى عليه الأئمة في كتب المذهب كالأزهار و « البحر » و « شرح ابن بهران » قالوا : وانما يكفن فيها ذكر اذا كان ملكه أو رضي ماله والا نزع ، وكذلك الحرير وما كان متنجسا بغير دمه فانه ينزع وهو راجع الى تخصيص العموم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : وان بدنوا بدمائهم وثيابهم ، وظاهر اطلاق الاصحاب أنه يكفن بما قتل فيه من الثياب ولو زادت على سبعة ، وكأنه مبني على أن حالة الشهيد اختصت بأحكام تخالف القياس من عدم غسله وتكفينه بما قتل فيه من ثيابه التلوثة بدمه ، وعدم الصلاة عليه على قول ، فيكون في بقية العموم في لفظ الثياب على أصله إجراء له مجرى سائر أحواله الخاصة به ، والله أعلم . اهـ .

وقوله : ولم يترك عليه معقود الا حل ، المراد به عند وضعه في القبر . وقد ورد ما يدل على حل عقود كفن الميت مطلقاً في حديث معقل بن يسار عند البيهقي ، قال : « لما وضع رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم نعيم بن مسعود في القبر نزع الأخله بفيسه ، وفي حديث عثمان ابن أخي سمرة عند البيهقي أيضاً ، قال : مات ابن لسمره وذكر الحديث ، قال : فقال : انطلق به الى حفرة فاذا وضعته في لحده ، قل : بسم الله وعلى ملة رسول الله ، ثم أطلق عقد رأسه وعقد رجله . اهـ . وفي « مصنف ابن أبي شيبة » حدثنا أبو بكر بن عياش ، عن مغيرة ، عن ابراهيم قال : « اذا أدخل الميت القبر حلت عنه المقد كلها » . حدثنا شريك ، عن جابر ، عن عامر ، قال : « تحل عن الميت المقد » ونحوه عن الضحاك . اهـ .

واعلم انه ورد في تكفين الشهيد في غير ثيابه التي قتل فيها حديث حمزة بن عبد المطلب وتكفينه في ثوب واحد ، ولفظه فيما أخرجه البيهقي بسنده الى الزبير ، قال : « لما انصرف الشركون يوم أحد جلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم ناحية ، وجاءت امرأة تؤم القتلى ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : المرأة المرأة ، فلما سمعتها فاذا هي أُمي صفية فقلت : يا أمه ارجعي فلزمت في صدري ، وقالت : لا أرض لك ، فقلت : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزم عليك ، قال : فأعطتني ثوبين » فقالت : كفنوا في هذين أخي ، قال : فوجدنا الى جنب حمزة رجلاً من الانصار ليس له كفن ، فوجدنا في أنفسنا غصاصة أن نكفن حمزة في ثوبين والانصاري الى جنبه ليس له كفن . قال : فأقرعنا بينهما في أجود الثوبين ، فكفنا كل واحد منها في الثوب الذي طار له ، وأخرج أيضاً بسنده الى يعقوب بن ابراهيم بن سعد ، نا أبي ، عن جده ، قال : أتني عبد الرحمن بطعام ، فقال : قتل مصعب بن عمير بن هاشم فلم يوجد له ما يكفن فيه الا بردة ، وكان خير أمني ، وقتل حمزة أو رجل آخر فلم يوجد خير مني ما يكفن فيه الا بردة » وأخرجه البخاري ، فهذا دليل على رخصة التكفين للشهيد في غير ثيابه التي قتل فيها ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : « انه

سئل عن رجل احترق بالنار فأمرهم أن يصبوا عليه الماء صباً » .

يضي له في « التخريج » وهو صحيح المعنى بإجماع القائلين بمشروعية غسل الميت ، وهو محمول على أن الصب لا يبضره ، فان كان يتفسخ به عدل الى التيمم ، وإن خشى من التيمم

ضرراً ترك غسله ، هكذا قرر في كتب الأئمة عليهم السلام عملاً بالمستطاع من التكليف ، ومثله في « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور ، وفيه دليل على أن المحترق يغسل ولو عد من الشهداء ، كما سيأتي لعدم انصافه بالصفة التي لأجلها ترك الغسل على الشهيد ، وهي أنه يموت يوم القيامة وجرحه ينبت دماً لونه لون الدم وريحه ريح المسك ، والله أعلم .

سألت زيد بن علي عليه السلام عن الغريق والذي يقع عليه الحائط فيموت
قال : يغسلون .

وسأني عدما بمن أطلق عليه الشارع اسم الشهادة ، وإنما يغسلان لعدم حصول ذلك المعنى لهما كما تقدم في المحترق ، وهكذا الحكم فيمن سيجيء تعداده من الشهداء . قال القاضي زيد : وإنما وصفهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم : بأنهم شهداء على ضرب من التشبيه لحالهم بحال من قتل في المعركة من حيث وقع موتهم على وجه يستحق معه عوض عظيم ، كما وقع موت الشهداء على وجه يستحق معه ثواب عظيم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أتندرون من الشهيد من أمتي ؟ ..
قالوا : نعم ، الذي يقتل في سبيل الله صابراً محتسباً ، قال : إن شهداء أمتي
إذن لقليل ، الشهيد الذي ذكرتم والطعين والمبطون وصاحب الهدم
والغريق والمرأة تموت جُوعاً ، قالوا : وكيف تموت المرأة جمعاً ؟ قال :
يعترض ولدها في بطنها فتتموت » .

قد تقدم ذكر معنى الشهيد والصابر الراضي بقضاء الله وقدره ، والمحتسب الذي يحتسب نفسه عند الله أي يدخرها ويفوض أمره إليه ، ذكره ابن الأثير في « الجامع » . والطعين فيمن مفعول وهو المصاب بالأم الطاعون . والهدم - بتحريك الدال الهلّة - : البناء المهـدم ،

وبالسكون الفعل . وجمعاً بالضم والتثنية حال من ضمير المؤنث في تموت ، قال في « النهاية »
الجمع بالضم بمعنى المجموع ، والمعنى انها ماتت مع شيء مجموع فيها غير منفصل من حل أو بكرة
وقد توهم بعضهم انها بالذ صفة مؤنثة كحمراء وليس كذلك ، فالوجود في « شمس العلوم »
وغيره « جمعاً زائلاً : البهيمة التي لم يذهب من بدنها شيء ، وهو غير المراد هنا ، وخلاف ما نص
عليه أهل الغريب .

وللحديث شواهد وهي ما أخرجه السيوطي في « الجامع الصغير » عن ابن عساکر ، عن
أمير المؤمنين علي عليه السلام ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الغريق شهيد ،
والحريق شهيد ، والغريب شهيد ، والمذدوغ شهيد ، والبطون شهيد ، ومن يقيم عليه البيت
فهو شهيد ، ومن يقيم من فوق البيت فتدق رجله أو عنقه فيموت فهو شهيد ، ومن تقع عليه
الصخرة فهو شهيد ، والغريق على زوجها كالمهاجر في سبيل الله فلها أجر شهيد ، ومن قتل
دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون نفسه فهو شهيد ، ومن قتل دون أخيه فهو شهيد ، ومن
قتل دون جاره فهو شهيد ، والآمر بالمعروف والنهي عن المنكر شهيد » . اهـ .

وفي « مجمع الزوائد » عن سلمان ، قال : أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالزكاة ثلاث
مرات ، فقال : ما تمدون الشهيد فيكم ؟ قالوا : الذي يقتل في سبيل الله ، قال : ان شهيداً
أمي اذن لقليل ، القتل في سبيل الله شهادة ، والطاعون شهادة ، والنفساء شهادة ، والحرق
شهادة ، والغرق شهادة ، والسيل شهادة ، والبطن شهادة « رواه الطبراني في « الكبير » . وفيه
مندل بن علي وفيه كلام كثير . وقد وثق وسأني حديث بنحو هذا في الجهاد ، والذي ذكره في
الجهاد عن راشد بن حبيش « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل على عبادة بن
الصامت بموده في مرضه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أتملون من الشهداء من
أمي ؟ فأرم القوم ، فقال عبادة : ساندوني فأمدنوه ، فقال : يا رسول الله الصابر المحتسب ،
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن شهداء أمي اذن لقليل » ثم ساقه بمعنى حديث
سلمان ، وقال : رواه أحمد ورجاله ثقات ، ثم أخرجه أيضاً عن عبادة بن الصامت نفسه
بنحوه ، وقال : رواه أحمد والبخاري والطبراني في « الاوسط » الا انه قال : « ان لم يكن
شهداء أمي الا هؤلاء انهم اذن لقليل ، القتل في سبيل الله ، والغريق شهيد ، والطاعون

شهادة ، والمبطون شيد ، والنفساء يحرقها ولدها بسرره الى الجنة « وفيه الغيرة بن زياد ، وقد وثقه جماعة وضمفه آخرون وبقيت رجاله ثقات .

وعن سعد بن أبي وقاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « تستشهدون بالقتل والطاعون والفرق والبطن وتموت المرأة جمعا موتها في نفاسها » رواه البزار ورجاله رجال الصحيح . وذكر في « المجموع » غير ذلك ، وكذلك السيوطي في « جمع الجوامع » وأفراد في ذلك رسالة سماها « أبواب السعادة في أسباب الشهادة » وتبع في ذلك الأحاديث الواردة فيمن حكم له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه شهيد أوله أجز شيد . وقد نظم العلامة محمد بن اسماعيل الأمير رحمه الله تعالى أكثرها في كتابه « جمع الثنيت شرح أبيات الثنيت (١) » فقال :

رسولنا البعوث من خير القرى	روى لنا الأثبات عن خير الورى
جماعة كالشهداء فاستمل	بأنه خص بنيل (٢) الفضل
كذا الحريق والفرق قد قضى (٣)	من في سبيل الله حقاً قد قضى
ومن بجمع وكذا الطعون (٤)	بذلك المختار والمبطون
والسل والمحبوس لا لذنوب (٥)	وصاحب الهدم وذات الجنب

(١) أبيات الثنيت هي للامامة السيوطي رحمه الله ، وسماها « الثنيت عند الثنيت » . اهـ .

(٢) أشار بالخصوصية الى ما ورد في بعض الآثار أن تعدد أسباب الشهادة خصوصية لهذه الامة وليكن في الامم السالفة شهيد الا القليل في سبيل الله خاصة . اهـ . منه .

(٣) الاول من قتل في سبيل الله ، وحديثه أخرجه الشيخان وذكر لاستيفاء عددهم وليس . قصدوا بالنظم ، وقد تقدم دليل شهادة الفريق والحريق قريبا . اهـ . منه .

(٤) قد تقدم دليل المبطون والمطعون والمرأة تموت جمعا أي نفساء في هذا الشرح . اهـ . منه .

(٥) وقد تقدم شهادة ذي الهدم ، وأورد حديث ذات الجنب ابن الاثيري « جامع الاصول » ويضاه ، وذكره السيوطي في « الجامع الصغير » من حديث جابر بن عتيك ونسبه الى احمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم ، وأخرجه الشيخان والترمذي من حديث أبي هريرة . وأما صاحب السل فأخرجه أبو الشيخ عن عبادة بن الصامت بافظ : « السل شهادة » وأخرجه الطبراني من حديث سلمان وأحمد من حديث أنس بن حنيس . وأما المحبوس لغير ذنب إذا مات في حبسه ، فأخرجه ابن منده من حديث علي عليه السلام . اهـ . منه .

كذلك المقتول دون أهله	أو دينه أو ماله فاستمليه (١)
أو دمه أو من جنى عليه	بغيره أو فرس لديه (٢)
أو لدغته هامة أو من سبع	كذا افتراس وكذلك من صرع
عن دابة أتممه بالكسريق	وعاشق (٣) عف عن المعشوق
كذلك من يقتل دون مظلومة	أو جاره قال به من علمه (٤)
ومن أتاه الموت وهو في الطلب	للعلم أو عن أهله قد اغترب (٥)

(١) الاول أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي من حديث سعيد بن زيد ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد » . ا . ه . منه .

(٢) قد تقدم دليل من قتل دون دمه في البيت قبل هذا وأما من جنى عليه بغيره أو فرسه أو لدغته حية أو عترب أو نحوها ، ومن افترسه سبع ومن سرعته دابة ، فقد أخرج الحديث في هؤلاء السنة الطبراني في « معجمه الكبير » من حديث ابن عباس وعقبة بن عامر . ا . ه . منه .

(٣) أي من مات عشقاً وكان عفيفاً فانه شهيد أخرجه الديلمي عن ابن عباس والحطيب من حديث ابن عباس ، وعائشة بسند ضعيف بلفظ : « من عشق وعف ثم مات مات شهيداً » وقال ابن القيم : انه - حديث يرويه سويد بن سعيد ، وقد أنكره حفاظ الاسلام عليه ، قال ابن عدي في « كاهله » : هذا أحد ما أنكر على سويد ، وكذا إذا ذكره البيهقي وابن طاهر في « الدخيرة » و « التذكرة » وابن الجوزي وعده في الموضوعات . قال السيد محمد الامير رحمه الله : والصواب في الحديث انه من كلام ابن عباس فلفظ سويد في رده ، وقال في حديث عائشة « نحن نشهد الله أن عائشة ما حدثت بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قط » وذكر ضعف رفع الحديث من جميع الطارق ، ثم قال : ان صح عن ابن عباس فلا يدخل تحت حتى يصير لله ويفع لله ويكتم لله ، وهذا لا يكون الا مع قدرته على معشوقه وإيثار محبة الله وخوفه ورضاه ، وهذا من أحق من دخل تحت قوله تعالى : « وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى » تحت « ولن خاف مقام ربه جنتان » . ا . ه . منه .

(٤) فيه شهادتان أخرج الاول النسائي والضياء من حديث سويد بن مقرن وأحمد من حديث ابن عباس والثاني ابن عساكر من حديث أنس . ا . ه . منه .

(٥) هذان شهادتان أخرج الاول أبو نعيم والزارع عن أبي هريرة وأخرج الثاني ابن ماجه من حديث ابن عباس والدارقطني وصححه من حديث ابن عمر وأخرجه أبو بكر الخراطي من حديث أنس وأبي هريرة والصابوني من حديث جابر والطبراني من حديث عنترة . ا . ه . منه .

وصاحب الحمى ومن تردى
ومن نبى عن منكر ومن أمر
ومائل بالصدق للشهادة
صوم ثلاث منه كل شهر
ومستعبد في الصباح والمساء
ثلاث آيات ختمن الحشرا
ومن على ظهر الجواد قد مضى
وقائلا في مرض النون (١)
كرره في المد أربعينا
مؤذنا (٢) أذن باحتساب

في نحو بشر وكذلك النيرى (١)
بالعرف فاحفظ ما أتى به الخبر (٢)
ومن أتى بهذه العبادة (٣)
محافظة على الضحى والوتر (٤)
ثلاث مرات وكان دارساً
وأنس لم يرو إلا الذكر (٥)
مرابطاً وراضياً حال القضا (٦)
ماقال ذو النون بطن النون
وآخر المنقول ما رويناه (٨)
وفقنا الله الى الصواب

(١) هؤلاء ثلاثة روى الاول منهم الديلمي في مسند الفردوس من حديث أنس . والثاني أخرجه الطبراني من حديث عترة بهذا اللفظ المتردي في نحو بشر والثالث وهي المرأة النيرى على زوجها . اهـ . منه

(٢) هذا أخرجه ابن عساكر من حديث علي عليه السلام . اهـ . منه

(٣) سائل الشهادة أخرجه مسلم بلفظ « من سأل الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء » أخرجه من حديث أنس قوله بهذه العبارة فـ رها قوله صوم ثلاث البيت . اهـ . منه

(٤) أخرجه أبو نعيم من حديث ابن عمر بلفظ « من صلى الضحى وسام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الوتر في حفر ولا سفر كتب له أجر شهيد » . اهـ . منه

(٥) أخرجه الديلمي والترمذي من حديث عجل بن يسار بلفظ « من قال حين يصبح وحدين يسي ثلاث مرات أعز الله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر فانه اذا مات من ليلته أو يومه مات شهيداً » وقوله وأنس لم يرو إلا الذكر اشارة الى ما أخرجه الحارثي عن أنس بلفظ « من قرأ آخر سورة الحشر » الحديث تمت منه .

(٦) الاول أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة . والثاني أخرجه الاجري عن أنس تمت منه

(٧) هو يفتح الميم الموت ومنه تترى به ريب النون . وذو النون يونس عليه السلام ، والنون الحوت والذي قاله هو ما حكاه الله تعالى عنه من قوله « لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين » . اهـ . منه

(٨) وهذا الحديث أخرجه الحاكم في « المستدرک » من حديث سعد بن أبي وقاص . اهـ . منه

(٩) مقول ثاب قوله : رويناه ، وحديثه أخرجه الطبراني في « الكبير » عن ابن عباس . اهـ . منه

وبقية أسباب الشهادة التي ذكرها في الرسالة أنشئت إليها بقولي :

وزيد في ذلك موت المؤمن	وتاجر مصدق لم يخن (١)
ومنه ما أجزل من توفيقه	مسافر (٢) يموت في طريقه (٣)
كذلك المائد وسط البحر	يقيء ما في بطنه كالسكر (٤)
ومثله من مات في فراشه (٥)	وهو إلى الجهاد في امتاشه (٦)
وميت من ضربه الوجيع	أنت بهذا سننة الشفيح (٧)
ومن غدا للسننة المهمة	متبعاً عند فساد (٨) الأمة
كذلك الساعي على بنيه	كذا مواليه مع أهليه

(١) أما الاول فأخرج أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن منده في « كتاب الايمان بالسؤال » عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال : « من حبه السلطان ظفأ فأت في الجن فهو شهيد ، ومن ضرب فأت في الضرب فهو شهيد ، وكل مؤمن يموت فهو شهيد » .

وأما الثاني فلما أخرجه الحاكم عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ألتاجر الصدوق الأمين مع الشهداء يوم القيامة » وأخرج مثله عن أبي سعيد . اهـ . منه

(٢) وهو غير القريب وإن كان أعم فكل مسافر غريب ولا عكس . اهـ . منه

(٣) لما أخرجه الصايوني في المائتين ، عن جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « موت المسافر شهادة » . اهـ . منه

(٤) أخرجه أبو داود عن أم حرام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « المائد في البحر : الذي يصيبه القيء له أجر شهيد » . اهـ . منه

وقوله « كالسكر » إما على حذف مضاف أي كذي السكر ، أو جعله نفس السكر ، بإضافة كزبد عدل . اهـ .

(٥) وهو غير من سأل الشهادة صادقاً فإنه هنا قد خرج إلى الجهاد لكنه مات على فراشه . اهـ . منه

(٦) أخرجه الطبراني والحاكم وصححه عن أبي مالك الأشعري رحمه « من وقصه فرسه أو بعيره أو من لدغته هامة أو مات على فراشه في سبيل الله على أي حنف شاء الله فهو شهيد » . اهـ . منه

(٧) تقدم دليله من حديث علي عليه السلام أول الكلام ، وقوله « من ضربة » مصدر مضاف إلى مفعوله . اهـ . منه

(٨) أخرجه الطبراني في « الاوسط » عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « المتسكك يستني عند فساد أمته له أجر شهيد » . اهـ . منه

لهم حلالاتاً تركنا ما حشرنا ^(١)	يقم أمر الله فيهم مطعمها
طعامه قصداً بلا اضطرار ^(٢)	كذلك الجالب في الامصار
وميت الجمعة ذات الفلج ^(٣)	ومن قضى في غسله بالثلج
كذلك ذو الجرح ^(٤) يموت داميا	ومن مضى في عيشه مداريا
قافا أتى في عدة الوفي ^(٥)	كذلك من صلى على النبي
في اليوم خمسا بعدها عشرونا	وعند من ذاك اذا دعونا

(١) أخرجه الطبراني في « الكبير » عن أبي كاهل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من سعى على امرأته وولده وما ملكت يمينه يقيم فيهم أمر الله ويطعمهم من حلال كان حقاً على الله أن يجله مع الشهداء في درجاتهم » قال الذهبي : استأذنه مظهر . اهـ . منه

(٢) أخرجه الديلمي عن ابن مسعود : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من جلب طعاماً الى ممر من أهصار المهين كان له أجر شهيد » . اهـ . منه

(٣) بضم الفاء ، وبالجه : الظفر بالمطلوب .

ويدل لاول ما أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » عن الحسن « انه سئل عن رجل اغتسل بالثلج فأصابه البرد فات ، فقال : يألف من شهادة » .

ويدل للثاني ما أخرجه حميد بن زنجويه في « فضائل الاعمال » من مرسل إياس بن البكير أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من مات يوم الجمعة كتب الله له أجر شهيد ، ووفي قنة الفجر » . اهـ . منه

(٤) أخرج الأول الديلمي عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من عاش مداريا مات شهيداً » وورد بهذا النص عن مكحول أخرجه السلفي في « المنتقى » من حديث أبي طاهر الحلياني . وأما الثاني فلما رواه الحاكم عن عروة أن أبا سفيان بن الحرث حلقه الحلاق جنبى وفي رأسه تؤلول فقطعه فات ، فيرون أنه شهيد . اهـ . منه

(٥) قوله « قافا » أي مائة أخرجه الطبراني في « الاوسط » و « الصغير » عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من صلى على واحدة صلى الله عليه بها عشراً ، ومن صلى على عشرة صلى الله عليه بها مائة ، ومن صلى على مائة كتب الله له بين عينيه براءة من النفاق وبرائة من النار وأسكنه الله يوم القيامة مع الشهداء » . اهـ . منه

وبارك اللهم لي في الموت
كلارك القائل في أصباحه (٦)
يقول اللهم : إني أشهدك
ثم يتم سائر الدعاء
ومثله يدعو لبعد الفوت (١)
يدعوه الباري وفي رواحه
أنت أنت الله (٢) أي أوحده
لربه بالصدق والالغاء

وفي بعض هذه الاسباب مقال في طرق أحاديثها ، والمراد من ذلك حصر الموجود بتماً
إن سلف رجاء الله تعالى أن عين بذلك فهو ذو الفضل العظيم ، وقد تقدم إن هؤلاء يفسلون
لخروجهم عن حكم شهيد المعركة ، وما في حكمه كقتيل المصر ظلاً أو من دافع عن نفسه أو
ماله أو غرق لهرب عند من ألحقهم به والله أعلم .

(١) لما أخرجه الطبراني في « الاوسط » عن عائشة قالت « قالت : يا رسول الله ليس الشهيد الا من
قتل في سبيل الله ، قال : يا عائشة إن شهداء أمتي اذن القليل من قال في كن يوم نحسا وعشرين مرة
اللهم بارك لي في الموت ، وفيما بعد الموت ، ثم مات في فراشه أعطاه الله أجر شهيد » . ١٠٠هـ .

(٢) أخرجه الاصفهاني في « الترغيب » عن حذيفة بن اليمان « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول : « من قال حين يمسي وحين يصبح : اللهم أني أشهدك بانك أنت الله لا اله الا أنت وحدك
لا شريك لك ، وأن محمداً عبدك ورسولك ، أبوء بنعمتك علي وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب
غيرك ، فان قالها من يومه ذلك حين يصبح فإت من يومه ذلك قبل أن يمسي مات شهيداً ، وان قالها حين
يمسي فإت من ليلته مات شهيداً » . الله أعلم . ١٠٠هـ .

باب كيف يحمل السرير والنعش

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« تحمل اليد اليمنى من الميت ، ثم الرجل اليمنى ، ثم اليد اليسرى ، ثم الرجل
اليسرى ، ثم لاعليك أن لا تفعل ذلك الامرة ، فاذا حملت ثلاثا فقد قضيت
ما عليك ، وكما زدت فهو أفضل ما لم تؤذ أحدا » .

أخرج البيهقي بسنده الى أبي عبيدة ، عن عبد الله بن مسعود « إذا اتبع أحدكم الجنازة
فلما أخذ بجوانب السرير الاربعة ، ثم لينطوع بعد أو لينزق فانه من السنة » . قال في «التخريج» :
اسناده صالح ، وفي سماع أبي عبيدة من أبيه عبد الله خلاف . اهـ . وفي « مجمع الزوائد » عن
أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من حمل جوانب السرير
الاربعة كفر الله عنه أربعين كبيرة » رواه الطبراني في « الأوسط » . وفيه علي بن أبي سارة
وهو ضعيف . قال في « التلخيص » : وروى عبد الرزاق من طريق أبي المُرَّم ^(١) عن أبي
هريرة « من حمل الجنازة بجوانبها الاربعة فقد قضى الذي عليه » . اهـ . وأخرج ابن أبي شيبة
عن علي الأزدي ، قال : « رأيت ابن عمر في جنازة فحمل بجوانب السرير الاربعة ، فبدأ
باليمن ثم تنحى عنها ، فكان منها مزجر كلب » . وأخرج أيضاً عن ابن عباس قال :
« ان استطعت قائماً بالقائمة التي تلي اليمنى ثم اطف بالسرير ، والا فكأن
منه قريباً » .

(١) أبو المزم بتشديد الزاي المكسورة . اهـ . «تقريب» روى عن أبي هريرة ، وعنه حين الملم
وشعبة وتركه ، قاله ، البخاري ، ذكره في « الخلاصة »

وقد ذكر معنى حديث الأصل محمد بن منصور فيما رواه عنه في « الجامع الكافي »
ولفظه : « اذا حملت السرير فابدأ بيمين الميت فأجعله على منكبك الأيمن ، ولا تحمل طرف
السرير على طرف منكبك تقضي الى السرير لتمكن من يأخذه منك ، ثم خذ بمؤخر السرير
الأيمن فأجعله على منكبك الأيمن ، وتطرف عليه لتمكن من يأخذه منك ، ثم ارجع الى مؤخر
السرير ، ثم تقدم حتى تستقبل السرير ، فتم تريعه فاذا أخذت بجوانب السرير الاربعة
فطوع بيد ذلك ان شئت ، ولا تدخل بين عمودي السرير فان ذلك يكره وقد نهى عنه ،
اه . وأخرج ابن أبي شيبة معنى ذلك عن الحسن البصري من فعله .

وقد حكى الكراهة أيضاً في « البحر » عن المذهب وأبي حنيفة وأحمد والنخعي . وقال
آخرون : الأفضل الحمل بين العمودين لما أخرجه البيهقي بسنده الى الشافعي : أنبأنا ابراهيم
ابن سعد ، عن أبيه ، عن جده ، قال : « رأيت سعد بن أبي وقاص في جنازة عبد الرحمن
ابن عوف قائماً بين العمودين القديمين واضماً السرير على كاهله » . وأخرج بسنده الى عيسى بن
طلحة قال : « رأيت عثمان بن عفان يحمل بين عمودي سرير أمه فلم يفارقه حتى وضعه » .
وباسناده الى يوسف بن ماهك « أنه رأى ابن عمر في جنازة رافع بن خديج قائماً بين قائمتي
سرير » . وباسناده عن عبد الله بن ثابت ، عن أبيه ، قال : « رأيت أبا هريرة يحمل بين عمودي
سرير سعد بن أبي وقاص » . وباسناده الى شرحبيل عن أبيه قال : « رأيت ابن الزبير يحمل
بين عمودي السور بن غزوة » . وباسناده الى هارون مولى قريش قال : « رأيت المطلب بين
عمودي سرير جابر بن عبد الله » . وباسناده الى يوسف بن ماهك قال : « شهدت جنازة
رافع بن خديج ، وفيها ابن عمر وابن عباس ، فانطلق ابن عمر حتى أخذ بمقدم السرير بين
القائمتين فوضعه على كاهله ، ثم مشى بها » قال في « التلخيص » : وقد نقل ذلك من فعل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم . رواه الشافعي عن بعض أصحابه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وأنه حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين « وقد رواه ابن سعد ، عن الواقدي ، عن
ابن أبي حنيفة ، عن شيوخ من بني عبد الأشهل .

وفي مجموع ما ذكر ما ينفي الكراهة ان لم يكن مستحباً ، والله أعلم .

وقوله : « ما لم تؤذ أحداً » دليل على أن تحصيل ثواب السنة مطلوب ما لم تعارضها مفسدة
كافية لأحلمن المسلمين بزحام أو دفع أو نحوها ، فالأولى الترك تأثير الدفع المفسدة على جلب المصلحة .

والنمش : سرير الميت ، ولا يسمى نمشاً إلا وعليه الميت ، فإن لم يكن فيه سرير ، وقيل : النمش أيضاً شبه محفة يحمل فيها الملك إذا مرض وليس ^{بنمش} الميت ، ذكر معناه في « الصباح » ولعل فائدة عطف النمش على السرير في الترجمة بيان أحدهما بالآخر ، إذ لو أفرد السرير لما أفاد أنه الذي بمعنى النمش لجواز أن يراد به ما ليس عليه الميت ، ولو أفرد النمش لما أفاد أنه بمعنى سرير الميت لأنه يطلق على شبه المحفة ، ولا يقال : إن المقام يدل على المراد من ذلك لأنه يقال : التنصيص على المراد من أول وهلة مطلوب للسامع ومعتبر عند الملاء كما في نظائره .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « أن أسماء بنت عميس أول من أحدث النمش » .

أخرج البيهقي في « سننه » قال : نا أبو حازم الحافظ ، نا أبو أحمد بن محمد الحافظ ، نا أبو العباس محمد بن اسحاق الثقفي ، نا قتيبة بن سعيد ، نا محمد بن موسى ، عن عون بن محمد بن علي بن أبي طالب ، عن أمه ، عن أم جعفر بنت محمد بن جعفر ، وعن عمارة بن مهاجر عن أم جعفر « أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت : يا أسماء إني قد استنجحت ما يصنع بالنساء إنه يطرح على المرأة الثوب فيصفها ، فقالت أسماء : يا بنت رسول الله ألا أريك شيئاً رأيته بأرض الحبشة فدعت بجرائد رطبة فحنثها ثم طرحت عليها ثوباً ، فقالت فاطمة : ما أحسن هذا وأجله يعرف به الرجل من المرأة ، فإذا أنا مت فاعسليني أنت وعلي رضي الله عنه ، ولا تدخلني علي أحداً ، فلما توفيت جاءت عائشة تدخل ، فقالت أسماء : لا تدخلني ، فشكت إلى أبي بكر ، فقالت : إن هذه الخثعمية تحول بيني وبين ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد فعلت لها مثل هودج المروس ، فجاء أبو بكر فوقف على الباب ، وقال : يا أسماء ما حملك أن منعت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يدخلن على ابنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعلت لها مثل هودج المروس ؟ فقالت : أمرتني أن لا تدخلني علي أحداً ، وأرنبها هذا الذي صنعت وهي حية ، فأمرتني أن أصنع ذلك لها ، فقال أبو بكر : فاصنعي ما أمرتك ، ثم انصرف فمسلها علي وأسماها رضي الله عنها » . اهـ . ونحوه ذكر ابن واضح في « تاريخه » وزاد « أن فاطمة رضوان الله عليها تسمت لها أربتها أسماء تلك الصفة ، وما رثيت مبتسمة بعد موت أبيها صلى الله عليه وآله وسلم الا يومئذ ودفنت ليلاً وعمرها

ثلاث وعشرون سنة ، ولم يحضرها أحد الا سلمان وأبو ذر وقيل: عمار . « وكان بعض نساء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتينها في مرضها ، فقلن : يا ابنة رسول الله صيري لنا في حضور غسلك ، فقالت رضي الله عنها : أتردن أن تقلن في كما قلتن في أبي لا حاجة لي في حضوركن ، . اهـ . وذكر ابن عبد البر أن زينب بنت جحش صنع لها ذلك .

وأسماء هذه هي أسماء بنت عميس - بمهملة مضمومة وميم مفتوحة مخففة وياء مثناة تحتية وآخره سين مهمل - من خثعم بن أنمار بن معد بن عدنان تزوجها جعفر بن أبي طالب ، وهاجرت معه الى الحبشة ، وولدت له عبد الله ومحمداً وعوناً ، ثم قتل عنها يوم مؤتة ، وتزوجها أبو بكر وولدت له محمداً ، ومات عنها ، ثم تزوجها علي عليه السلام ، وولدت له يحيى . روى عنها من الصحابة عمر وأبو موسى وابن عباس وابنها عبد الله بن جعفر ، ومن غير الصحابة عروة بن الزبير وعبد الله بن شداد ، وهي أخت ميمونة بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأخت أم الفضل زوج العباس ، وأخت أخواتها لأمن وكن عشر أخوات لام وقيل: تسع ، فكانت أكرم الناس أصاراً وأسلمت قديماً . قال ابن سعد: قبل دخول النبي صلى الله عليه وآله وسلم دار الأرقم بمكة وبايعت .



باب الصلاة على الميت وكيف يقال في ذلك

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام « أنه
كبر أربعاً وخمسة وستاً وسبعاً » .

روى هذا الحديث أبو جعفر في « شرح الآبانه » من طريق أبي خالد باسناده بلفظ أن
أمير المؤمنين عليه السلام كبر على أهل بدر ستاً وعلى أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
خمساً وعلى سائر الناس أربعاً » . وقال في « التلخيص » : روى ابن أبي شبة والطحاوي
والدارقطني من طريق عبد خير قال : « كان علي عليه السلام يكبر على أهل بدر ستاً ، وعلى
الصحابه خمساً ، وعلى سائر الناس أربعاً » . اهـ . ورواه البيهقي في « مسنده » ، فقال : أخبرنا
أبو بكر بن الحرث الفقيه : أنبأنا علي بن عمر الحافظ ، نا الحسين بن اسماعيل ، نا أبو هشام ،
نا حفص ، عن عبد الملك بن سلع ، عن عبد خير ، عن علي عليه السلام « أنه كان يكبر... الخ » .
وأخرج أيضاً بسنده الى موسى بن عبد الله بن يزيد « أن علياً رضي الله عنه صلى على أبي قتادة
فكبر عليه سبعاً وكان بدرياً » . قال البيهقي : هكذا روي ، وهو غلط ، لأن أبا قتادة بقي بعد
علي رضي الله عنه مدة طويلة ؛ وتعقبه في « التلخيص » بأن ذلك علة غير قاذحة لأنه قد
قيل : إن أبا قتادة مات في خلافة علي عليه السلام ، وهذا هو الراجح . اهـ . وكذا قال غيره :
إنه توفي بالكوفة مسع علي عليه السلام رواه الهيثم ، ثم قال في « التلخيص » : وروى سعيد
ابن منصور من طريق الحكم بن عتيبة أنهم كانوا يكبرون على أهل بدر خمساً وستاً وسبعاً .
وفيه أيضاً قال علي بن الجعد : حدثنا شعبة ، عن عمر بن مرة ، سمعت سعيد بن المسيب يقول :
« إن عمر قال : كل ذلك قد كان أربعاً وخمساً فاجتمعنا على أربع » رواه البيهقي . ورواه ابن
المنذر من وجه آخر عن شعبة . وروى البيهقي أيضاً عن أبي وائل قال : « كانوا يكبرون على
عمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعاً وخمساً وستاً وسبعاً ، فجمع عمر أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبر كل رجل منهم بما رأى فجمعهم عمر على أربع تكبيرات ، وروى ابن عبد البر في « الاستذكار » من طريق أبي بكر بن سليمان بن أبي خثمة ، عن أبيه قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر على الجنائز أربعاً وخمساً وسبعمائة وثمانين حتى جاءه موت التجاني ، فخرج إلى المصلي وصف الناس وراءه وكبر عليه أربعاً ، ثم ثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أربع حتى توفاه الله عز وجل .

والحديث وشواهد دليلاً على أن السكك واسع ، والكاف غير من الأربع إلى الثبات ولا وجه لترجيح الأربع ، كما ذهب إليه الشافعي ومن معه ، ولا الخس كما ذهب إليه جماعة من أئمة أهل البيت ، إذ هو فرع التعارض ولا تمارض بين الأفعال من دون قول يصحب أحدها ، بل يجب حمل كل منها على الصحة والجواز كما هو محقق في أصول الفقه ، وقد ورد ما يدل على ذلك تصريحاً في « مجمع الزوائد » ما لفظه : وعن عبد الله بن مسعود قال : « كبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمساً وسبعمائة ، فكبر ما كبر الإمام إذا قدمتموه » ، رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه عطاء بن السائب وفيه كلام وهو حسن الحديث . اهـ . وقد تقدم أنه اختلط بأخرة ، فمن روى عنه قبل الاختلاط كان حجة ، ومن روى بعده فليس بحجة ، وقد ذكر ابن حجر أساء الآخذين عنه من قبل ومن بعد في نظر في متن السند . لكنه أخرج البيهقي من طريق علقمة بأسناد ليس فيه عطاء ، قال : قلت لابن مسعود : « إن أصحاب معاذ قدموا من الشام فكبروا على ميت لهم خمساً » فقال ابن مسعود : ليس على الميت من التكبير وقت ، كبر ما كبر الإمام ، فإذا انصرف الإمام فانصرف . وأخرج محمد بن منصور في « الأمالي » : نا عباد بن يعقوب عن علي بن عباس ، عن عطاء ، عن الشعبي ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الجنائز فكبر أربعاً وخمساً وسبعمائة ، وما ثبت لنا على شيء » ، ثم قال : كثرة المات قد كبر على حمزة سبعمائة ثم قدمه مع الشهداء فصلى عليه معهم حتى كبر عليه سبعين تكبيرة . قال في « التخريج » : وفي علي ابن عباس كلام وهو مع ضعفه يكتب حديثه ، كما ذكره الحافظ ابن عدي . اهـ . وقال في « الأمالي » أيضاً : نا عباد بن عبد الله بن الزبير ، قال : سئل جعفر بن محمد عن التكبير ؟ فقال : ذلك إلى أهل الجنائز إن شأوا وأربعاً وإن شأوا خمساً .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام في الصلاة على الميت قال : « تبدأ بالكبيرة الأولى بالحمد واثناء على الله تعالى ، وفي الثانية الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي الثالثة الدعاء لنفسك وللمؤمنين والمؤمنات ، وفي الرابعة الدعاء للميت والاستغفار له ، وفي الخامسة تكبير ، ثم تسلم » .

روي في « مجمع الزوائد » عن ابن عباس قال : « أتني بجنازة جابر بن عتيك ، وكان أول من صلى عليه في موضع الجنازة ، فتقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكبر فقرأ بأمر القرآن فجهر بها ، ثم كبر الثانية فصلى على نفسه وعلى المرسلين ، ثم كبر الثالثة فدعا للميت ، فقال : اللهم اغفر له وارحمه وارفع درجته ، ثم كبر الرابعة فدعا للمؤمنين والمؤمنات ، ثم سلم » . رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه يحيى بن زيد بن عبد الملك النوفلي وهو ضعيف . وقد ورد أيضاً ما يشهد لحديث الأصل مرفقاً .

فأما قراءة الفاتحة ففي « التلخيص » حديث « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر على الميت أربعاً وقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى » الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جابر بهذا رواه الحاكم من طريقه ، وروى الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب » وفي استادها إبراهيم بن عثمان وهو أبو شيعة وهو ضعيف جداً . قال الحافظ : وفي البخاري والنسائي والترمذي وابن حبان والحاكم عن ابن عباس أنه قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب وقال : إنها سنة . فهذا يؤيد رواية البخاري شيعة ، ورواه أبو يعلى في « مسنده » من حديث ابن عباس وزاد « سورة » . قال البيهقي : ذكر السورة غير محفوظ ، وقال النووي : استناده صحيح . اهـ .

وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخرج البيهقي بسنده إلى ابن شهاب ، قال : أخبرني أبو أمامة ابن سهل بن حنيف ، وكان من كبار الأنصار وعلمائهم ومن أبناء

الَّذِينَ شَهِدُوا بِدْرَاءٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَهُ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يَكْبِرَ الْإِمَامُ ، ثُمَّ يَصِلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وَيُخْلِصُ نَحْمُ الصَّلَاةِ فِي التَّكْبِيرَاتِ الثَّلَاثِ ، ثُمَّ يَسْلِمُ تَسْلِيمًا خَفِيفًا حِينَ يَنْصَرِفُ ، وَالسَّنَةُ أَنْ يَفْعَلَ مِنْ وَرَاءِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ إِمَامُهُ . وَذَكَرَهُ فِي « التَّلْخِصِ » بِلَفْظٍ : « إِنْ السَّنَةُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ سِرًّا فِي نَفْسِهِ ، ثُمَّ يَصِلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَيُخْلِصُ الدُّعَاءَ لِلْجَنَازَةِ فِي التَّكْبِيرَاتِ ، لَا يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْهُمْ ، ثُمَّ يَسْلِمُ سِرًّا » . وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ . وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ الْأَعْلَى وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، ثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ يُحَدِّثُ سَمِيعَ بْنَ الْمُسَيْبِ ، قَالَ : « إِنْ السَّنَةُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، وَيَصِلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ يَخْلِصُ الدُّعَاءَ اللَّيْتَ حَتَّى يَفْرَغَ ، وَلَا يَقْرَأُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ يَسْلِمُ » . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَارُودِ فِي « الْمُتَّقَى » عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ بِهِ وَرِجَالٌ هَذَا الْإِسْنَادُ مَخْرَجَ لَهُمْ فِي « الصَّحِيحَيْنِ » . وَأَمَّا الدُّعَاءُ لِنَفْسِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ فَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرُقٍ كَثِيرَةٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ قَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحِينَا وَلِحِينَا وَمِيتِنَا وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا وَصَنِينَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا وَأَتْسَانَا . اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ » . وَرَوَاهُ بِلَفْظِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي « الْأَمَالِيِّ » مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَوْقُوفًا ، وَفِيهِ : « أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ بَعْدَ الثَّالِثَةِ ... » .

وقد سئل أبو جعفر الطحاوي عن معنى الاستغفار للصغار مع أنه لا ذنب لهم ، فقال : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل ربه أن يغفر لهم ذنوباً قبضت لهم أن يصيبوها بعد الانتهاء إلى حل الكبر فيكون مغفور لهم مغفرة قد تقدمتها . وذلك مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر في قصة حاطب لما كتب إلى أهل مكة يحذروهم ويخبرهم بمجيء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : « ما يدريك أنه من أهل بدر ، ولعل الله اطلع على أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » . اهـ . والمراد بالنظر أن المغفرة تملقت في قصة حاطب بذنب لم يصدر منه بعد ، فكذلك هنا سأل المغفرة لما يصدر منهم بعد .

وأما الدعاء لليت والاستغفار له فقد ورد أيضاً في ذلك ما أخرجه البيهقي في باب ما روي

في الاستغفار للميت والدعاء له ما بين التكبيرة الرابعة والسلام بإسناده الى عبد الله بن أبي أوفى «أنه صلى على ابنة له وكبر أربعاً فقام بعد التكبيرة الرابعة فكدر ما بين التكبيرتين يستغفر لها ويدعو ، ثم قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع هكذا ، وقد ورد في صفة الدعاء للميت أيضاً ما أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من حديث عوف بن مالك ، قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة فحفظنا من دعائه : اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه ، وأكرم زله ووسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته ، وأدخله الجنة ، وأعذه من عذاب القبر ، ومن عذاب النار » قال عوف : حتى تميت أني ذلك الميت .

. وأما التسليم فاختلفت الروايات فمن أبي هريرة مرفوعاً : « أنه صلى الله عليه وآله وسلم سلم تسليمه » وعن علي عليه السلام وابن عمر وابن عباس وائلة بن الاسقع وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وأبي أمامة بن سهل بن حنيف وغيرهم تسليمه واحدة أيضاً ذكره البيهقي . وأخرج أيضاً بسنده الى عبد الله بن أبي أوفى أنه سلم عن يمينه وشماله ، وفيه : « إني لأزيدكم على ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع » . وأخرج أيضاً عن عبد الله بن مسعود قال : « ثلاث خلال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعلهن وتركهن الناس ، إحداهن التسليم على الجنازة مثل التسليم في الصلاة » وذكره في « مجمع الزوائد » وقال : رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات ، وفيه أيضاً عن أبي موسى ، قال : « صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة فسلم عن يمينه وعن شماله » رواه الطبراني في « الكبير » و « الاوسط » وفيه خالد بن نافع الاشعري ضعفه أبو زرعة . اهـ .

واعلم أنه ورد من الدعاء في صلاة الجنازة صور مختلفة ، فقال بعض العلماء : الاحاديث في ذلك تحمل على أنه كان يدعو على ميت بدعاء وعلى آخر بغيره ، والذي أمر به أصل الدعاء ذكره في « التلخيص » وهو الذي يشير اليه حديث ابن مسعود « ولم يوقت لنا في الصلاة على الميت قراءة ولا قول ، كبر ما كبر الامام وأكثر من طيب الكلام » أخرجه الطبراني ورجاله رجال الصحيح ، وله حكم المرفوع اذ الحكيم عنه نفى التوقيت ، لا يجوز أن يراد به غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدل على أن المصلي له أن يدعو بما شاء ، وكذا ما روي من

قوله : « ويخلص الدعاء للميت حتى يفرغ » فهو إشارة إلى الإخلاص في مطلق الدعاء ، وهذا الذي فتح جماعة من الفقهاء باب الاستحسان للدعاء بين التكبيرات كالمهدي عليه السلام ، وإن كان الأولى الاقتصار على ماورد مرفوعاً، ففيه من ذلك الكثير الطيب ، وفيه أيضاً دليل لمن يقول: إن الواجب الذي تم به الصلاة على الميت هو التكبير قائماً ، وما عداه سنة .

وذهب الشافعي وأحمد وغيرهما إلى وجوب القراءة لحديث أم شريك عند ابن ماجه بسند فيه ضعف يسير قالت : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب » وحديث « لاصلاة الا بفاتحة الكتاب » وهي مندرجة تحت ذلك المصام . وخالف في ذلك القاسم والمهدي والمؤيد عليهم السلام إلى أنها سنة استناداً إلى فعله صلى الله عليه وآله وسلم وهو بمجرد لا يدل على الوجوب ، وأجابوا عن حديث أم شريك بأنه لا يكون حجة في إثبات حكم شرعي لضعفه ، وعلى تقدير صحته فليس الأمر على حقيقته من الوجوب للقرينة الصارفة له إلى الندب ، وهو حديث ابن مسعود وهو أيضاً مخصص لحديث « لاصلاة الا بفاتحة الكتاب » وما قيل: إن حديث ابن مسعود نافي وحديث أم شريك ونحوه مثبت وهو أولى كما عرف، يقال فيه: إن الترجيح فرع التعارض وهو غير واقع هاهنا مع ذلك الجمع ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

« إذا اجتمع جنازتان رجال ونساء جعل الرجال مما يلي الامام والنساء مما

يلي القبة .

أخرج البيهقي في « باب جنازات الرجال والنساء » بإسناده إلى ابن عمر : « أنه صلى على تسع جنازات رجال ونساء ، فجعل الرجال مما يلي الامام والنساء مما يلي القبة ، وصفهم صفواً واحداً ، قال : ووضعت جنازة أم كلثوم بنت علي امرأة عمر بن الخطاب وابن لها يقال له: زيد بن عمر - والامام يومئذ سعيد بن العاص - وفي الناس يومئذ ابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد وأبو قتادة ، قال : فوضع النمام مما يلي الامام ، قال رجل : فأنكرت ذلك ، فنظرت إلى ابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد وأبي قتادة ، فقلت : ما هذا ؟ فقالوا: السنة . » وأخرج أيضاً بإسناده إلى

عمار مولى الحرث بن نوفل : « انه شهد جنازة أم كلثوم واينها فجعل النلام مما يلي الامام ، فانكرت ذلك - وفي القوم ابن عباس وأبو سميد وأبو قتادة وأبو هريرة - فقالوا : هذه السنة » رواه حماد بن سلمة ، عن عمار بن أبي عمار دون كيفية الوضع ، قال : « وكان في القوم الحسن والحسين وأبو هريرة وابن عمر ونحو من ثمانين من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم » . ورواه الشعبي فذكر كيفية الوضع بنحوه ، وذكر أن الامام كان ابن عمر ، ولم يذكر السؤال ، قال : وخلفه ابن الحنفية والحسين وابن عباس ، وفي رواية : وعبد الله بن جعفر . وروينا في ذلك عن علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان ووائلة بن الاسقع ، وأخرج أيضاً بسنده الى سليمان بن موسى «أن وائلة بن الاسقع في الطاعون كان بالشام مات فيه بسر كبير ، فكان يصلي على جنازات الرجال والنساء جميعاً ، الرجال مما يليه والنساء مما يلي القبة ، ويجعل رؤوسهن الى ركبتي الرجال» . اه .

والحديث يدل على مشروعية ذلك الترتيب وان الرجل أحق بما يلي الامام من المرأة ، قيل : وكذا تقدم الاحرار على المالك كما في الامامة ، والرجال على الخنثائي لاحتال كونهن إناثاً، والخنثائي على النساء لاحتال كونهن ذكوراً ، وبلي كلا صبيانه، وقال في « شرح الارشاد» فان قيل: ما يلي القبة أشرف فلم لا يجعل الرجل يليها كما يوضع في اللحد عنه، جمعه مع المرأة في قبر واحد للضرورة . قيل: تعارض في الأصل فضيلة الجهة وفضيلة القرب من الامام ، فكانت الثانية أولى للرعاية لان القرب من الامام مطلوب في الصلاة متأكد ، وأما الدفن فتعمت فيه فضيلة الجهة للرعاية لانتفاء المعارض . اه . وقال بعضهم : بل الفارق ان في إيمادهما في الصلاة ايثاراً لسترها الناقض في التقريب بخلاف الدفن فلا يجري فيه ذلك فيقرر على الأصل المتقضي لتقديم الرجل نحو القبة وتأخير المرأة .

حدثني زيد بن علي ، عن آبائه ^(١) ، عن علي عليهم السلام « انه كان

يرفع يديه في التكبيرة الأولى ، ثم لا يعود » .

أخرج البيهقي نحوه ، فقال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ : أنبأنا أبو بكر أحمد بن سليمان

(١) عن أبيه عن جده « نسخة » .

النفية : حدثنا محمد بن سليمان الواسطي ، نا اسماعيل بن أبان الوراق ، نا يحيى بن يعلى ، عن أبي فروة يزيد بن سنان ، عن زيد - هو ابن أبي أنيسة - عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى على جنازة رفع يديه في أول التكبير ، ثم يضع يده اليمنى على يده اليسرى » ، رواه أبو عيسى الترمذي في « كتابه » عن القاسم بن دينار ، عن اسماعيل بن أبان . ورواه أيضاً الحسن بن حماد سجادة ، عن يحيى ابن يعلى ، فان كان حفظه فهو مما تفرد به يزيد بن سنان . اهـ . ومراده أن يزيد ضعيف فلا يحتاج بتفرده . وقال ابن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا علي بن مسهر ، عن الوليد بن عبد الله ابن جميع الزهري ، قال : رأيت ابراهيم إذا صلى على جنازة رفع يديه في أول تكبيرة على الجنازة ، ثم لا يرفع يديه فيما بقي ، وكان يكبر أربعاً . حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن الحسن بن عبيد الله انه كان يرفع يديه في أول تكبيرة على الجنازة .

وقد ذهب الى سنية الرفع في أول التكبير القاسم بن ابراهيم ، رواه عنه الهادي الى الحق في « الاحكام » والنيروسي في « مسائله » . واليه ذهب الناصر والمؤيد باقة ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ومالك . وحجتهم ما ذكر . وذهب الشافعي الى أنه يرفع عند كل تكبيرة ، ويروى عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وقيس بن أبي حازم وعطاء بن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين ، ذكره البيهقي . وأخرج بسنده الى ابن عمر : « أنه كان يرفع يديه على كل تكبيرة من تكبير الجنازة » وقال أيضاً : ويذكر عن أنس بن مالك : « أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنازة » وقد أجاب عن ذلك في « المنار » فقال : لم يثبت فيها حديث يعمل به عند المحدثين ، والآثار عن الصحابة ليست بحجة لجواز انهم قاسوها ، فالترك أحوط .

سألت زيدا عليه السلام عن الرجل يفوته شيء من التكبير ، قال :

لا يكبر حتى يكبر الامام ، فاذا سلم الامام قضى ما سبقه به الامام تباعاً .

قال ابن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا هشيم ، عن مغيرة ، عن الحرث انه كان يقول : اذا انتهى الرجل الى الجنازة - وقد سبق ببعض التكبير - لم يكبر حتى يكبر الامام . وقال : حدثنا أبو أسامة ، عن هشام ، عن محمد ، قال : « يكبر ما أدرك ويقضي ما سبقه » . حدثنا

أبو الاحوص ، عن منيرة ، عن ابراهيم ، قال : اذا فاتتك تكبيرة أو تكبيران على الجنابة . فبادر فكبر ما فاتك قبل أن ترفع . وكلام الأصل يدل على أن اللاحق ينتظر تكبيرة الامام ، ثم يكبر اذ كل تكبيرة كركمة ، ذكره في « البحر » قيل : واللاحق هو من سبقه الامام ببعض التكبيرات بعد تكبيرة الافتتاح ، وأما المسبوق بتكبيرة الافتتاح فقط فهو كمن أدرك الامام في الركعة الاولى فلا يجب عليه الانتظار .

وقوله : « تباعا » - بكسر التاء اللثنية فوق - أي يتم ما فاتته بعد تسليم الامام ، وبسأني بالتكبيرات رسلا ليس يبين دعاء . وهذا مذهب أبي حنيفة ومحمد ، وحكاه في « البحر » للمذهب ، وعند الشافعي وأبي يوسف والامام يحيى انه يكبر فوراً ولا ينتظر اذ هو مسدك للامام كما قالوا في صلاة الفريضة ، فان اللاحق يدخل في الصلاة بالتكبير ولو في غير حال القيام . وقد ترجم لذلك البيهقي في « مسنده » ، فقال : « باب المسبوق لا ينتظر الامام أن يكبر ثانية ولكن يفتح نفسه فاذا فرغ الامام كبر ما بقي عليه » استدلالاً بما روينا في كتاب الصلاة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسبوق بعض الصلاة : « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا » وروينا عن ابن سيرين وابن شهاب انها قالوا : يقضي ما فاتته من ذلك . هذا آخر كلامه .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « انه كان إذا صلى على جنازة رجل قام عند سرته ، وإذا كانت امرأة قام حيال ثدييها » .

في « التلخيص » ما نقله : حديث سمرة بن جندب « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على امرأة ماتت في نفاسها ، فقام وسطها » متفق على صحته ، وسهاها مسلم في روايته « ام كعب » . اه . وقال ابن أبي شبة : حدثنا عبد الأعلى ، عن هشام ، عن الحسن ، قال : « يقام من المرأة حيال ثدييها ومن الرجل فوق ذلك » ثم أورد في « التلخيص » أيضاً حديث أنس : « انه قام في جنازة رجل عند رأسه ، وفي جنازة امرأة عند عجزتها ، فقيل له : هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم عند رأس الرجل وعند عجزته المرأة ؟ فقال : نعم » أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديثه نحو هذا . اه . وأخرجه البيهقي بطوله من طرق .

(وقد اختلف العلماء في ذلك فالذي نص عليه المهدي في « الأحكام » و « المنتخب » انه اذا كان الميت رجلاً وقف الامام عند وسطه ، واذا كانت امرأة وقف الامام عند صدرها ، وقال به الناصر والمؤيد بالله . قال أبو طالب : وهو رأي أهل البيت لا أحفظ عنهم فيه خلافاً . وروى المهدي في « الأحكام » عن القاسم انه يقف من جنازة الرجال ما بين صدورهم وسرورهم ، ويقوم من المرأة بجذإ صدرها ووجهها . وذهب الشافعي الى انه من الرجل بجذاء الرأس ، ومن المرأة عند العجز ، وحجته حديث أنس . وعند أبي حنيفة وأصحابه أنه بجذاء الصدر من الرجل والمرأة ، قال القاضي زيد : ثم روى عنه أصحاب « الأمل » أنه يقوم من الرجل عند رأسه ومن المرأة عند وسطها . اهـ . وهو قريب من مذهب الشافعي ، قال الطحاوي من الحنفية : وبه نأخذ .

واعلم أنه لا تمارض بين الروايات اذ مرجعها الى حكاية أفعال وردت في قضايا متعددة ، فالصلي غير في تلك بين جميعها . قال الشيخ تقي الدين في شرح قوله : « انه صلى الله عليه وآله وسلم قام وسطها » : وأما وصف كونها امرأة فهل هو معتبر أم لا ؟ من الفقهاء من الناء ، وقال : يقام عند وسط الجنازة مطلقاً ، ومنهم من اعتبره كالشافعي . وقد قيل : إن سبب ذلك أن النساء لم يكن يسترن في ذلك الوقت بما يسترن به اليوم ، فقيام الامام عند عجيزتها يكون كالستر لها بمن خلفه . اهـ . وقد ورد بيان هذا السبب في أصل الحديث من بعض الرواة ، ولفظه فيها أخرجه البيهقي وأبو داود ، قال أبو غالب : فسألت عن صنيع أنس في قيامه على المرأة عند عجيزتها ، فحدثوني انه انما كان لأنه لم تكن النعوش يومئذ ، فكان يقوم الامام حيال عجيزتها يسترها من القوم . اهـ . ومع حصول السترة المبهودة في الازمنة للتأخره لم يبق ما يقتضي اعتبار ذلك الوصف . قال ابن أبي شبة في « مصنفه » : حدثنا سهل بن يوسف ، عن حميد ، قال : صليت خلف الحسن مالا أحصي على الجنازة الرجال والنساء فما رأيته يسالي أين قام منها . قيل : ويكون رأس الميت عن يمين الامام ورجلاه عن يساره ، وإن عكس ذلك صح ، ذكر معناه في « الجامع » . وفيه أيضاً قال محمد : ويكون بين الامام وبين جنازة الرجل أو المرأة نحو الذراع .

وحيال الشيء - بكسر الحاء - أي قبائله ويمعناه حذوه . والثدي للمرأة وجمعه أتمد وثدي وثدي بضم التاء وكسرها ، ويقال للرجل : ثدوة . قال في « المصباح » : وأصلها - أفعل وفعل مثل أفلس وفلوس ، وربما جمع على ثداء مثل سهم وسهام . اهـ .

باب الصلاة على الطفل وعلى الصبي الصغير

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام انه قال :
« في السقط لا يصلي عليه . قال : فان كان تاماً قد استهل وشهد على ذلك أربع
نسوة أو امرأتان مسلمتان ورث وورثت وسمي وصلي عليه ، وإذا لم يسمع
له استهلال لم يرث ولم يرث ولم يصل عليه ولم يسم » .

قال في « التلخيص » : وفي الباب أيضاً عن علي أخرجه ابن عدي في ترجمة عمرو بن خالد
وهو متروك . وأجيب بما تقدم بسطه في مقدمة الكتاب من تصحيح الاحتجاج بروايته ، وقال
أيضاً : حديث « اذا استهل السقط صلي عليه » الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي من
حديث جابر وزائدة « وورث » وفي اسناده اسماعيل المكي عن أبي الزبير عنه وهو ضعيف .
قال الترمذي : رواه أشعث وغير واحد عن أبي الزبير عن جابر موقوفاً ، وكان الموقوف أصح .
وبه جزم النسائي والدارقطني في « العلل » ورواه ابن أبي شبة عن طريق أشعث بن سوار ،
عن أبي الزبير موقوفاً ، ورواه النسائي وابن جابر في « صحيحه » والحاكم من طريق اسحاق
الأزرق ، عن سفیان الثوري ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، وصححه الحاكم على شرط
الشيخين . واعترض بأن أبا الزبير ليس من شرط البخاري لأنه مدلس ، وقد عنعن فهو علة
هذا الخبر ان كان محفوظاً عن سفیان . وأجيب بأنه على شرط مسلم ، فقد اعتمده في كتابه ،
ووثقه جمهور الأئمة كابن معين والنسائي وعلي بن المديني ويحيى القطان ، وقال أبو أحمد : هو
في نفسه ثقة الا أنه يروي عنه بعض الضعفاء ، ذكره في « النبلاء » والراوي عنه هذا الحديث
سفیان وغيره من الأئمة فارتفع الضعف ، وهو من الأكثرين عن جابر حتى قال : في صدري
عن جابر أربعة حديث . قال في « التلخيص » : ورواه الحاكم أيضاً من طريق المنيرة بن
مسلم ، عن أبي الزبير مرفوعاً ، وقال : لا أعلم أحداً رفعه عن أبي الزبير غير المنيرة ، وقد وثقه

ابن جريج وغيره . وقد كتبناه عن سفیان الثوري ، عن جابر . ورواه أيضاً من طريق بقية عن الأوزاعي ، عن أبي الزبير مرفوعاً .

والحديث يدل على أحكام. منها مشروعية الصلاة على الصبي والسقط اذا استهل ، وهو مذهب العترة والشافعية والحنفية ، وحجتهم ما ذكر من حديث الباب ، وحديث جابر مرفوعاً وموقوفاً . واستدلوا أيضاً بحديث المغيرة بن شعبة عند أحمد والترمذي وابن حبان وصححه الحاكم بلفظ: « السقط يصل علىه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة » قال الحاكم : صحيح على شرط البخاري ، ورواه الطبراني موقوفاً على المغيرة ، ورجحه الدارقطني ، وبما أخرجه ابن عدي من رواية شريك ، عن أبي اسحاق عن عطاء عن ابن عباس بنحوه ، وقواه ابن طاهر في « الذخيرة » وذكره البخاري من قول الزهري تعليقاً ، ووصله ابن أبي شيبة ، وبما أخرجه ابن ماجه من رواية البخري بن عبيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً « صلوا على أطفالكم فانهم من أفراطكم » قال في « التلخيص » : اسناده ضعيف . وبما أخرجه البيهقي قال : أنا أبو منصور محمد بن محمد بن عبد الله من ولد ابراهيم النخعي ، أنا أبو جعفر بن دحيم ، نا أحمد ابن حازم ، نا الفضل بن دكين ، نا عبد السلام بن حرب ، عن ليث ، عن عاصم ، عن البراء ابن عازب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أحق ما صليتم عليه أطفالكم » وبما أخرجه أيضاً بسنده الى سعيد بن المسيب أن أبا بكر الصديق قال : « صلوا على أطفالكم فانهم أحق من صليتم عليه » وبما أخرجه أيضاً قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد ابن أبي عمرو ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب : نا أبو أمية : نا الاسود بن عامر ، عن اسرائيل ، عن جابر ، عن عامر ، عن البراء بن عازب ، قال : « صلي رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم على ابنه ابراهيم ومات وهو ابن ستة عشر شهراً ، وقال له : إن في الجنة من يتم رضاعه وهو صديق » وبما أخرجه أبو داود ، قال : قرأت على سعيد بن يعقوب الطالقاني حديثك ابن المبارك ، عن يعقوب بن القمقاع ، عن عطاء « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلي على ابنه ابراهيم وهو ابن سبعين ليلة » وأخرجه أيضاً بسنده الى البيهقي ، قال : « نا مات ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلي عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المقاعد » وأخرجه البيهقي بسنده الى جعفر بن محمد عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلي على ابنه ابراهيم حين مات » .

البيهقي
ابن المبارك
الطالقاني
مروى في
السنن

قال البيهقي : فبهذه الآثار وإن كانت مراسيل فهي تشد الموصول قبله، وبعضها يشد بعضاً ، وقد أثبتوا صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ابنه إبراهيم وذلك أولى من رواية من روى أنه لم يصل عليه ، ثم ساق آثاراً عن بعض الصحابة في الصلاة على الطفل، والخلاف في ذلك لسعيد بن جبير ، وحكاة المعمراني من الشافعية عن بعض الفقهاء أنه لا يصلي عليه ، فقيل : حتى يصلي ، وقيل : حتى يبلغ . واحتجوا بحديث عائشة عند أبي داود « أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على ابنه إبراهيم » قالوا : ولا يصح قياسه على الكبير لعدم الجامع لأن غسل الكبير تركية وتطهير له كفصل الجنابة والصغير نفس زاكية طاهرة فلا تحتاج إلى التطهير . وأجيب بأن مجموع الأحاديث والآثار ناهضة بالحجة على مشروعية النسل والصلاة ، وحديث نفي الصلاة على إبراهيم عليه السلام عارضه ما هو أرجح منه من رواية الإثبات ، والتعليل بأن النسل للتركيبية والتطهير منقوض بنسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصلاة عليه ، وهو أزكى المالمين نفساً وأطهرهم ذاتاً . وقد روى البيهقي عن نعيم بن حماد . قيل لبعضهم : أتصلي على المنفوس الذي لم يعمل خطيئة قط ؟ قال : قد صلي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان مفطوراً له بمنزلة من لم يمض الله عز وجل . ١ هـ .

قوله في « السقط » هو - بالضم والفتح والكسر - الولد الذي يسقط من بطن أمه ، وهو بالكسر أكثر ، ذكره في « النهاية » . وفي « مثلثات قطرب » أنه بالفتح : الثلج ، وبالكسر : الولد لغير تمام ، وبالضم : ما يسقط من النار . وقال في « المصباح » : هو الولد ذكر أو أنثى يسقط قبل تمامه وهو مستبين الخلق . ١ هـ . ويريد « قبل تمامه » أي قبل تمام أقدمدة الحمل وهي ستة أشهر ، ومفهوم قوله : « وهو مستبين الخلق » أنه إذا لم يستبين الخلق لا يسمى سقطاً كالملقة والمضغة غير الخلقة ، ثم قال : وأسقطت الحامل بالالف أقت سقطاً . قال بعضهم : وأمات العرب ذكر المفعول فلا يسكادون بقولون : أسقطت سقطاً ، ولا يقولون : أسقط الولد بالبناء للمفعول . ١ هـ .

وقوله : « استهل » بالبناء للمفعول في قول ، وللفاعل في قول ، أي خرج صارخاً ، ويقال : أهل الصبي إلهلاً بالبناء للفاعل بمعنى ، ذكر معناه في « المصباح » وغيره . وتقل في « الجامع السكافي » عن علي عليه السلام أنه قال : « استهلاه : صياحه » ويدل عليه قوله في حديث الأصل ، وإذا لم يسمع له استهلال ، والسام لا يكون إلا للصياح .

وقد ذهب الى ظاهره الناصر ومالك ، وحكا في « الزوائد » عن الهادي والمؤيد بالله ، وقالوا : اذا تحرك بحركة تدل على الحياة لم يكن استهلالاً حتى يستهل صارخاً أو نحوه من عطاس وصوت خفي . ونقل في « السكافي » عن زيد بن علي والقاسمية والفريقين أنه استهلال ، وهؤلاء نظروا الى المعنى المراد من قوله « حتى يستهل » وهو تبين الحياة وتحققها فلا فرق بين الطرق الموصلة اليها ، فيكون إلحاق ما عدا الصوت به من القياس بعدم الفارق . وقال الشافعي : اذا خرج لاربعة أشهر فصاعداً صلى عليه ولو خرج ميتاً لما ورد من أنه ينفخ فيه الروح عند أن تمضي عليه تلك المدة ، وهو في « مصنف ابن أبي شيبة » حدثنا ابن علية ، عن ابن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن سعيد بن السبب في السقط اذا وقع ميتاً ، قال : « إذا نفخ فيه الروح صلى عليه وذلك لأربعة أشهر » .

وقوله : « وشهد على ذلك أربع نسوة أو امرأتان مسلمتان » وفي بعض النسخ « أربع نسوة ذميات » . قال بعضهم : هو دليل على جواز شهادة غسيرة العدل في حال الضرورات ، ويؤيده قول من قال بعدم نسخ قوله تعالى في الشهادة على وصية المسلم في السفر « أو آخران من غيركم » أي من غير ملتكم إذ الحال ضرورة وهو السفر ، وعن قال بعدم نسخها : الأوزاعي وابن أبي ليلى وشريح ، واختاره المنصور بالله عبد الله بن حمزة ، قال : وهو اختيار جدنا عبد الله بن الحسين عليهم السلام . اهـ .

وليس ما ذكره في الأصل من مواضع الضرورة التي تكفي فيها شهادة العمدلة وهو ما يتعلق بعورات النساء بل هو راجع الى معرفة حال المولود من ثبوت حياته أو نفيها ، وهو يشترط في مثله كمال النصاب ، وسيأتي في « باب القضاء » - ان شاء الله تعالى - عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قضى بشهادة امرأة واحدة وكانت قابلة على الولادة وصلى عليه وورثه بشهادتها ، والظاهر من مراده عليه السلام أن المعتبر في ذلك حصول الظن للحاكم بصدق الشهادة ، ولذا اعتبر في شهادة الذميات ضعف ما في المسلمات من العدد لتقوى أمارات الظن بصدقهن وطرق الظن غير منحصرة ، وقد لحظ الى هذا المعنى الامام عز الدين في جوابه على من سأله : هل تقبل شهادة الجماعة غير العدول ؟ فقال : المتعمد عندنا قبول شهادتهم إذا كانوا ممن لا يعرف بالتجري على الكذب والزور ، وينضم الى ذلك حصول العلم بشهادتهم أو الظن القارب أو الغالب ، واتفت القرائن مقتضية للرؤية والقضايا تختلف في ذلك وجميعه موكول

في آية الدين « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » فهذا في التحمل ، والوثيقة التي يحفظ بها صاحب المال حقه لافي الطريق التي يحكم بها الحاكم فإن هذا شيء وهذا شيء ، وأمر في الرجة بشاهدين عدلين ، فقال تعالى : « وأشهدوا ذوي عدل منكم » وهو عام للذكور والاناث ، قالوا : لأنه لما لم يقل: رجلان لم يقل : فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان، كما في آية الدين . فإن قيل : اللفظ مذكر فلا يتناول الاناث . قيل : قد استقر في عرف الشارع أن الأحكام الواردة بصيغة المذكرين إذا أطلقت ولم تقترب بال مؤنث فإنها تتناول الرجال والنساء ، وإنما يلب المذكر عند الاجتماع كقوله : « فإن كان له إخوة فأثمه السادس » وغير ذلك ، وكذلك أمر الله عز وجل في الشهادة على الوصية في السفر باستشهاد عدلين من المسلمين أو آخرين من غيرهم وغير المؤمنين هم الكفار ، والآية صريحة في قبول شهادة الكافرين على الوصية عند عدم الشاهدين المسلمين ، وقد حكم بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة بعده ولم يحجى بعدها ما ينسخها ، فإن المائدة من آخر القرآن نزولا وليس فيها منسوخ وليس لهذه الآية معارض البتة ، وإذا كان قوله تعالى : « وأشهدوا ذوي عدل منكم » وقوله تعالى : « اثنتان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم » يتناول الصنفين ، فقد استقرت الشريعة على أن شهادة المرأة نصف شهادة الرجل فالمرأتان في الشهادة كالرجل الواحد بل هذا أولى فإن حضور النساء عند الرجة أيسر من حضورهن عند كتابة الوثائق بالديون ، وكذلك حضورهن عند الوصية وقت الموت ، فإذا جوز الشارع استشهاد النساء في وثائق الديون التي يكتبها الرجال مع أنها تكتب غالباً في مجامع الرجال فلائن يسوغ ذلك فيما يشهد النساء كالوصية والرجة أولى. يوضحه أنه قد شرع في الوصية استشهاد آخرين من غير المسلمين عند الحاجة فلائن يجوز استشهاد رجل وامرأتين بطريق الأولى بخلاف الديون فإنه لم يأمر باستشهاد آخرين من غيرنا ، إذ كانت مديانة المسلمين تكون بينهم وشهودهم حاضرون والوصية في السفر قد لا يشهدوا إلا أهل الذمة ، وكذلك الميت قد لا يشهد إلا النساء ، ثم قال : ولا ريب أن هذه الحكمة في التعدد في التحمل فأما إذا عطلت المرأة وحفظت وكانت بمن يوثق بدينها فإن المقصود حاصل بخبرها ، ولهذا تقبل شهادتها وحدها في مواضع ويحكم بشهادة امرأتين وعين الطالب في أصح القولين ، وهو قول مالك وأحد الوجهين في مذهب أحمد . قال شيخنا - يعني ابن تيمية - : ولو قيل : يحكم بشهادة امرأة وعين الطالب

لكان متوجهاً لأن المرأتين إنغسا أقيمتا مقام الرجل في التحمل لثلاث نساء إحداهما ، بخلاف الأداء فانه ليس في الكتاب ولا في السنة أنه لا يحكم الا بشهادة امرأتين ، ولا يلزم من الأمر باستشهاد المرأتين وقت التحيل أن لا يحكم بأقل منها فانه سبحانه أمر باستشهاد رجلين في الديون « فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » ومع هذا فيحكم بشاهد واحد وبين الطالب ويحكم بالنكول والرد وغيرهما ، فالطرق التي يحكم بها الحاكم أوسع من الطرق التي أرشد الله صاحب الحق الى أن يحفظ حقه بها ؛ وقد ثبت في « الصحيح » عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه سأله عتبة بن الحرث ، فقال : إني تزوجت امرأة فجاءت أمة سوداء ، فقالت : إنها أرضعتنا ، فأمره بفراق امرأته ، فقال : إنها كاذبة فقال : دعها عنك ، في هذا قبول شهادة المرأة الواحدة وإن كانت أمة وشهادتها على فعل نفسها ، وهو أصل في شهادة القاسم والخاص والكيل والوزان على فعل نفسه . اهـ . ثم قال (١) في موضع آخر :

والحق أن الشاهد الواحد إذا ظهر صدقه حكم بشهادته وحده ، وقد أجاز النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الشاهد الواحد لأبي قتادة يقتل المشرك ودفع اليه سلبه بشهادته وحده ولم يخلف أبا قتادة فجعله بينة تامة ، ثم قال : وإنما أمر الله سبحانه بالعدد في شهودنا لأنه مأثور فيه بالسر ، ولهذا غلظ فيه النصاب فانه ليس هناك حق يضيع ، وإنما هو حد وعقوبة ، والمقوبات تسدراً بالشبهات بخلاف حقوق الله تعالى وحقوق عباده التي تضيع إذا لم يقبل فيها قول المصادقين . اهـ . المراد التقاطع من ذلك الكتاب وفيه زوائد مهمة ، والقصد الإشارة الى ما دل عليه كلام الأصل .

وقد عرفت من مجموع ما سبق ان التعويل في العمل بقبول الخبر على ظن الصدق واتقاء أمارات الكذب ولا بد مع ذلك من سلوك تقديم الاصح على الصحيح والأعلى على الأدنى ، فلا يعدل الى شهادة أهل الزمة الا عند تمعنر حضور المسلمين لسفر أو حبس أو نحوهما من الموانع . ولا بد أيضاً من النظر في عدالتهم وهي التحرز عن محظورات دينهم والتصون عن ارتكاب الكذب والزور والإفادع في إفادة خبرهم وشهادتهم بالعلم أو الظن ، وكلام الأصل وإن كان مطلقاً هنا فهو مقيد بما علم حكمه في الكتاب والسنة من اشتراط العدالة وتأثير الأعلى

(١) أي ابن القيم . اهـ . منه .

مرتبة على ما دونها، ومن ذلك ما سيأتي له عليه السلام في «باب القضاء» من قوله : « البينة العادلة أولى من اليمين الفاجسة » وقوله عليه السلام : « أول القضاء ما في كتاب الله تعالى ثم ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم ... الشيخ » وكتاب الله وسنة رسوله مصرحان بذلك ، فقال تعالى : « وأشهدوا ذوي عدل منكم » وقال في آية الوصية : « أو آخران من غيركم » بعد قوله « ائتان ذوا عدل منكم » والقام في ذلك ومسبب النزول يناحيان على الترتيب ، وكحديث « لا تقبل شهادة خائن ولا خائفة ولا زان ولا زانية » وكذا ان هذا الاطلاق مقيد بما ذكر ، فهو مقيد أيضاً أو مخصص بما سيأتي له عليه السلام في «باب القضاء» من قوله : « ولا تجوز شهادة النساء في نكاح ولا طلاق ولا حد ولا قصاص » وبالجملة فالواقف منه عليه السلام في هذا الموضع صادر عن اجتهاد ، وقد عرفت ظهور دلائله وبناء على قواعد يشهد لها الكتاب والسنة بالاشياء والنظائر ، ولا حرج على من خالف في ذلك واشترط شهادة أهل الاسلام لا غير كما ذهب اليه الجماهير من أهل البيت وسائر المذاهب ، والعلم عند الله عز وجل .

وقوله : « ورث وورث » فيه جواز العمل في توريث الصبي وإرثه بشهادة المرأتين المسلمتين أو ما في حكمها ، وقد خالف في ذلك الجمهور .

وقوله : « وسمي » دليل على استحباب التسمية ، وإن مات عقيب الولادة فقد ترتب على حياته كثير من الفوائد المذكورة في الحديث وما يحصل لأبويه من الشفاعة والثواب الآجل . وقد وردت بذلك أحاديث كثيرة ، ذكر منها صاحب «مجمع الزوائد» جملة صالحة وغيره من كتب السنة .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام

أنه كان يقول في الصلاة على الطفل : « اللهم اجعله لنا سلفاً و فرطاً

وأجراً » .

أخرج البيهقي بإسناده إلى أبي هريرة « انه كان يصلي على المنفوس الذي لم يعمل خطيئة قط ويقول : « اللهم اجعله لنا فرطاً وسلفاً وأجراً » ونقل في « التلخيص » عن الرافعي انه يضيف اليه : « اللهم اجعله سلفاً و فرطاً لأبويه وذخراً وعظماً واعتباراً وشفيعاً ، وثقل به موازينها ،

وأفرغ الصبر على قلوبها ، ولا تفتنا بعده ولا تحرمنا أجره « وفي « جامع سفیان » عن الحسن :
« اللهم اجعله لنا سلفاً واجعله لنا أجراً » .

والفرط - بفتحين - التقدم في طلب المائيهيء الدلاء والارسان^(١) من باب قعد يستوي فيه
الواحد والجمع . يقال : رجل فرط وقوم فرط ، ومعناه في الحديث : اجعله أجراً متقدماً ، ومنه :
« أنا فرطكم على الحوض » أى متقدمكم . والسلف : المتقدم أيضاً ، وسلف الرجل : آباؤه
المتقدمون ، وفيه دليل على استحباب هذا الدعاء في الصلاة على الطفل .



(١) الارسان - بهاءتين - والارسان جمع رمن بحركة : الجبل ، وما كان من زمام على أنف .
اه . « قاموس » .

باب من أحق أن يصلي على المرأة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
« في رجل توفيت امرأته هل يصلي عليها ؟ قال : لا ، عصبتها أولى بها » .
وقال زيد بن علي : إذا توفيت المرأة صلى عليها أقرب الناس إليها من
عصبتها ، وليس لزوجها أن يصلي عليها إلا أن يأذن له عصبتها .
وقال زيد بن علي : كانت تحت أبي امرأة من بني سليم ، فاستأذن أبي
عصبتها في الصلاة عليها ، فقالوا : صل رحمك الله .

أخرج الحديث أيضاً محمد بن منصور في « الامالي » من طريق أبي خالد وهوفي كتب
الأئمة . وفي « مصنف ابن أبي شيبة » نحوه عن عطاء وأبي بكرة ، وأخرج أيضاً ما يؤيده ،
فقال : حدثنا حفص ، عن ليث ، عن يزيد بن أبي سليمان ، عن مسروق ، قال : « ماتت امرأة
لعمر ، فقال : أنلكت أولى بها إذا كانت حية ، فأما الآن فأنتم أولى بها ، وبأسناده الى
الزهري قال : الأب والابن والأخ أحق بالصلاة على المرأة من الزوج . وبأسناده الى قتادة
انه كان يقول : الاولياء أحق بالصلاة عليها من الزوج . وعن الحكم إذا ماتت المرأة انقطع
ما بينها وبين زوجها . وقول الامام عليه السلام : « اذا توفيت ... الخ » تفريع على ما رواه من
الحديث ، وكذلك ما رواه عن أبيه زين العابدين . وأورد جميع ذلك في « الجامع » ونقل
بعده عن محمد بن منصور أن الولي أولى بالصلاة من الزوج ، وروي ذلك عن علي عليه
السلام وعلي بن الحسين وزيد بن علي والحسن البصري ومسروق والحكم وسفيان وحسن ،
وبلقنا عن الشعبي انه قال : الزوج أولى بها من العصة حتى يوارىها . اهـ .

وأختلفوا في تقديم العصبة على الإمام ، فقال المؤيد بالله والشافعي : إنها تقدم عليه
أخذاً من إطلاق الأولوية في الخبر . وقال القاضي زيد في « الشرح » : قال أبو العباس
في النصوص : أولى الناس بالصلاة على الميت إمام المسلمين عند القاسم ، رواه عن ابن أبي أويس
عن ابن ضمرة ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام قال : « إذا حضر الامام الجنابة
فهو أولى بالصلاة عليها من أوليائها » . وذكر علي بن العباس أنه إجماع آل الرسول صلى الله
عليه وآله وسلم . اهـ . وفي « مصنف ابن أبي شيبة » : حدثنا اسماعيل بن عياش ، عن عبد
العزيز بن عبيد الله ، عن الحكم ، عن علي ، قال : الامام أحق من صلى على الجنابة . وحدثنا
جرير عن منصور ، قال : ذهبت مع إبراهيم إلى جنازة هو وليها ، فأرسل إلى إمام الحنفية
عليها . وروى نحو ذلك بإسناده ، عن أبي بردة وعبد الرحمن بن أبي ليلى وسويد بن غفلة
وجرير . وقال أيضاً : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن جابر ، عن سالم والقاسم وطاووس ومجاهد
وعطاء أنهم كانوا يقدمون الامام على الجنابة .

وأخرج البيهقي بسنده إلى اسماعيل بن رجاء الزبيدي قال : أخبرني من شهد الحسين بن
علي حين مات الحسن ، وهو يقول لسعيد بن الناص : أقدم فلولا أنها سنة ما قدمت . ورواه
أيضاً في « الجامع الكافي » وحكاه عن أبي جعفر وغيره عن تقدم ذكره وغيره ، ويمكن الجمع
بين ما روي عن علي عليه السلام عند ابن أبي شيبة والقاسم وما روي عنه في الأصل بأن
أولوية العصبة على الزوج انما هي بعد الامام بشهادة الآثار .

تنبيه وأما الوصية بأن يصلي عليه رجل معين فهل يتعين امتثال ما ذكره ؟.. ففي
« مصنف ابن أبي شيبة » ما فله : حدثنا جرير بن عبد الحميد ، عن عطاء بن السائب ، عن
محارب بن دثار ، قال : أوصت أم سلمة أن يصلي عليها سعيد بن زيد . وأخرج أيضاً بإسناده
إلى محمد - يعني ابن سيرين - قال : أوصى يونس بن جبير أن يصلي عليه أنس بن مالك ،
والى أبي حصين أن عبيدة أوصى أن يصلي عليه الأسود . والى أبي اسحاق أن أبى ميسرة أوصى
أن يصلي عليه قاضي المسلمين شريح . والى أبي اسحاق قال : أوصى الحرث أن يصلي عليه
عبد الله بن زيد . وقال أيضاً : حدثنا سهل بن يوسف عن ابن عون ، عن محمد قال : ما علمت
أن أحداً أحق بالصلاة على أحد إلا أن يوصي الميت ، فإن لم يوص صلي عليه أهل بيته . اهـ .
وأخرج البيهقي بإسناده إلى بعض ولد عبد الله بن مغفل ، قال : أوصى عبد الله بن مغفل ،
قال : ليلي أصحابي ولا يصلي علي ابن زياد ، قال : فوليه أبو برزة وعائذ بن عمرو وناس من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

باب من تكره الصلاة عليه ومن لا بأس بالصلاة عليه

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال:
 « أتى رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم - وهو شاب من أهل الكتاب -،
 فأسلم - وهو أغلف - فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اختن،
 فقال: إني أخاف على نفسي، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: إن كنت تخاف
 على نفسك فاترك، فمات فصلى عليه وأهدي له فأكل^{فكف} »^(١).

قال في «النهاج»: الأغلف: الذي لم يختن، يقال لكل شيء منشي عليه: أغلف، كسيف
 أغلف وفرس غلفى، ومنه قوله تعالى: « وقالوا قلوبنا غلف » أي عليها أغشية. اهـ.
 وفيه دليل على وجوب الختان لظاهر الأمر، وعلى أنه يجوز ترك الواجب إذا خشي على
 نفسه ضرراً، وقد جعل بعض الناظرين من ذلك جواز تركه عند خوف القتل المتوقع كما
 جرت به عادة بعض التمسكين بأحكام الجاهلية من العوام أنهم لا يقتلون الأغلف. وفيه دليل
 على جواز الصلاة عليه، وأنه من أهل الموالة بدليل قبوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لهديته وأكله منها.

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال:

(١) هنا بياض بنسخة المؤلف رحمه الله بحداد ثلاثة أسطر بالقطع الكامل فليعلم. اهـ. منه.

الاول بدليل صورة
 عليه أما الهدية
 فقد قبلها صلى الله
 عليه وآله وسلم
 من الكفار ورواها
 ذكرها في الأصل
 حكاية للواقع وظهر
 ذلك مما
 من محمد بن محمد بن
 المؤيد بن أحمد

« لا يصل على الأغلف لأنه ضيع من السنة أعظمها إلا أن يكون ترك ذلك خوفاً على نفسه » .

أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » فقال : أخبرنا أبو الحسين بن اسماعيل الفقيه ، قال : حدثنا الناصر ، عن محمد بن منصور ، عن أحمد بن عيسى بن علوان ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن آثاله ، عن علي عليهم السلام ، فذكره . وفي « الجامع الكبير » : وعن علقة أن علياً كان لا يميز شهادة الأغلف أخرجه البيهقي . وأخرج ابن أبي شيبة : نا أبو أسامة ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن حيان ، عن جابر - هو ابن زيد - ، عن ابن عباس ، قال : « الأغلف لا تؤكل له ذبيحة ولا تقبل له صلاة ولا تجوز شهادته » . اهـ . وأجاز ذبيحته الحسن وحماد بن أبي سليمان . وأخرج ابن المنذر من حديث أبي هريرة ، قال : « سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل أغلف أئحج البيت ؟ قال : لا حتى يحتن » . ورواه في « جمع الزوائد » عن أبي برزة بمثله . وقال : رواه أبو يعلى ، وفيه منية بنت عبيد بن أبي برزة ، ولم يرو عنها غير أم الاسود .

والحديث دليل على نحو ما دل عليه الأول من وجوب السنة ، والمراد بالسنة : الطريقة التي شرعها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهي في هذا المقام تفيد الوجوب بقرينة النبي عن الصلاة على تاركها ، وإظهار الأمر في الحديث السابق ، وبما ثبت في « الصحيحين » من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اختن إبراهيم صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو ابن ثمانين سنة بالقدم » . وبما روى أبو داود من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، للرجل الذي أسلم « ألق عنك شعار الكفر واختن » . واحتج القفال لوجوبه بأن القلعة تجبس النجاسة وتمنع صحة الصلاة فتجب إزالتها ، وفيه دليل على أن خشية الضرر عذر في ترك هذا الواجب . واحتج بالآثر المروي عن علي عليه السلام وما قبله من المرفوع القائلون بأنسه لا يصل على الفاسق . ونقل في « الجامع » عن محمد بن منصور ، قال : قلت لأحمد : ما تقول فيمن أسلم ولم يحتن من غير علة استخفافاً بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم ير الصلاة عليه . واحتجوا أيضاً بحديث جابر بن سمرة قال : « أتني النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه » رواه مسلم . وبما أخرجه المؤيد بالله في

« شرح التجريد » من حديث عمران بن حصين عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « انه صلى على امرأة زنت ، فرجها باقرارها ، فقال له عمر : تصلي عليها وقد زنت ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم » وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي غير أنهم زادوا فيه : « وهل وجدت شيئاً أفضل من أن جادت بنفسها لله عز وجل » . قال المؤيد بالله : فلو لا أنه كان من المعلوم عند عمر أنه لا يصلي على الفاسق لم يكن لقولاه : « أتصلي عليها وقد زنت؟ .. » معنى ، ولولا أن ذلك كان صحيحاً لم يقل صلى الله عليه وآله وسلم جحياً له أنها قد تابت بل كان يقول - وما في أنها زنت ما يمنع من الصلاة عليها فثبت المطلوب ، وما رواه في « مجمع الزوائد » عن عمران بن حصين « أن رجلاً أعتق عند موته ستة رجلة ^(١) له فجاء ورثته من الاعراب ، فاخبروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما صنع ، فقال : أو فعل ذلك ؟ وقال : لو علمنا ان شاء الله ماصلينا عليه » قال الهيثمي : هو في الصحيح - باختصار . رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح . اهـ .

قال في « التخريج » لفظه في « مسند أحمد » : حدثنا يحيى بن حماد ، نا أبو عوانة ، عن سماك بن حرب ، عن الحسن البصري ، عن عمران ، وفيه من الزيادة بعد قوله : ما صلينا عليه : « ثم أقرع بينهم فأعتق منهم اثنين ، ورد أربعة في الرث » وفي بعض طرقه « ولم يكن له مال غيرهم » وهو على شرط مسلم لأن سماكاً لم يخرج له البخاري . اهـ . وهو في « سنن النسائي » بلفظ : حدثنا علي بن حجر ، نا هشيم ، عن منصور - وهو ابن زاذان - ، عن الحسن ، عن عمران ، فذكره بمناه إلا أنه قال : « لقد هممت ان لا أصلي عليه » . اهـ . ولكنه صلى الله عليه وآله وسلم لا لهم إلا بالجائز ، قالوا : وقياساً على الكافر بجامع عداوة الله سبحانه واستحقاقها لللعن والذباب . وعند أبي حنيفة والشافعي ورواية عن الامام زيد بن علي وأحمد ابن عيسى أنه يصلي على الفاسق . وكذا عن أبي حنيفة وصاحبيه إلا أن يكون باغياً أو قاطع طريق . وعن الشافعي إلا قاطع الطريق إذا صلب . واستدل هؤلاء بما أخرجه البيهقي بالاسناد الى مكحول عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « صلوا خلف كل بر وفاجر ، وجاهدوا مع كل بر وفاجر » قال علي - يعني الدارقطني - : مكحول

(١) رحلة - بكسر الراء المعجمة وسكون الجيم ويفتحها - كعبة جم رجل ، ويجمع أيضاً على رجال ورجالات أفاده في « القاموس » . اهـ .

لم يسمع من أبي هريرة ، ومن دونه ثقات . قال البيهقي: وقد روي في الصلاة على كل بر وفاجر والصلاة على من قال: لا إله إلا الله أحاديث كلها ضيقة غاية الضعف ، وأصح ما روي في هذا الباب حديث مكحول عن أبي هريرة، وقد أخرجه أبو داود في كتاب « السنن » إلا أن فيه رسالا كما ذكره الدارقطني . اهـ .

وقال ابن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا حفص بن غياث ، عن أشعث ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : « سألت عن المرأة تموت في نفاسها من الفجور أيصلى عليها ؟ قال : صل على من قال: لا إله إلا الله » واختار هذا القول من التأخيرين الإمام شرف الدين لما ورد من الآثار، وعلى ذلك بما ظهر به التفرقة بين المؤمن والفاسق ، فقال : لأن في الصلاة على المؤمن حقاً للمصلي ولليت ، فإذا أراد الحي إسقاط حق المؤمن بترك الصلاة عليه لم يجز ، وأما الفاسق، فالصلاة عليه حق للمصلي فقط ، فيجوز أن يستوفي حقه بالصلاة عليه ، وله أن يسقط حقه بتركها ، إذ لا يؤدي ذلك إلى إسقاط حق الغير . قال ابن بهرات : وهو نظر دقيق وتحقيق أنيق . اهـ .

قلت : وقد ورد ما يؤيده، فذكر ابن أبي شيبة في « مصنفه » بعد أن روى حديث « القاتل نفسه بمشقص » ما لفظه : وروى شريك عن أبي جعفر، قال: إنما أَدْعُ الصلاة عليه أدباً له . وقال البيهقي : وروينا عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي أنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما قال ذلك ليحذر الناس بترك الصلاة عليه فلا يرتكبوا كما ارتكب . اهـ . وهو الذي يفهم من حديث عمران بن حصين عند النسائي السابق في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ولقد هممت أن لا أصلي عليه . وأخرج ابن أبي شيبة بسنده إلى عمران ، قال : سألت إبراهيم النخعي عن إنسان قتل نفسه أيصلى عليه ؟ قال : نعم، إنما الصلاة سنة، ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالصلاة على مرتكب المعصية ، فيما أخرجه ابن أبي شيبة ، قال: نا عفان بن مسلم ، نا جعفر بن سليمان ، نا عيينة ، عن يزيد بن أصرم ، قال : « سمعت علياً يقول: مات رجل من أهل الصفة ، فقالوا : يا رسول الله ترك ديناراً أو درهما قال : كيتان » فقال : صلوا على صاحبكم » وفي نحوه أحاديث . ولو كانت الصلاة عليه لا تجوز لما أمر بها فيحمل تركه الصلاة عليه مع كونه صلى الله عليه وآله وسلم أشفق الناس بأمنته وأشدهم

حنواً عليهم على الزجر والتأديب . وقد وقع مثل ذلك لبعض السادة (١) من شيوخ الأمام القاسم بن محمد أنه دعي إلى الصلاة على رئيس من قبائل المصيمات باليمن، وكان جريئاً على قتل النفوس وأخذ الأموال وقطع الصلاة، والسيد يعرف ذلك منه، فأجابهم إلى الحضور واجتمع عند ذلك خلق كثير، وصف الناس صفواً للصلاة عليه، وقام مقام الامام، ثم انفتحت إلى الناس، فقال: «أكان هذا يصلي؟.. فقالوا: لا، فانصرف ولم يصل عليه، فوقع ذلك في قلوب الناس موقماً عظيماً، واستعظموا قطع الصلاة استعظاماً شديداً .

سألت زيد بن علي عليه السلام عن الصلاة على ولد الزنا ،
والمرجوم في الزنا ، والمغرم الذي عليه الدين ، فقال عليه السلام :
« صل عليهم وكف عنهم ووارهم في حفرتهم ، فإله أولى بهم ، فإن لم
تفعلوا ذلك فإلى من تولونهم إلى اليهود أم إلى النصارى » .

أما ولد الزنا فلأن الذنب لأبويه وليس له ذنب ، وقد تقدم للامام أنه تجوز الصلاة خلفه فكذلك الصلاة عليه . وأخرج ابن أبي شيبة في « مصنفه » مائة : حدثنا أبو الأحوص ، عن منبذة ، عن إبراهيم ، قال : يصلى على ولد الزنا إذا صلى . حدثنا حفص عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر أنه كان يرى ولد الزنا على فراشه في بيته يموت وتموت أمه فيصلي عليها .

وأما ما ورد : « لا يدخل الجنة ولد الزنا » فله روايات ، وفي بعضها « أنه شر الثلاثة » وله شواهد معنوية في الحديث ، فهو محمول على أنه مظنة للشر والفساد وأنه كثير التسارع إلى المعاصي لحب النطفة ، وليس بأمر عام لجميع أفرادهم ، بل يوجد منهم من يتوقى أسباب العذاب ، ويكون مظنة للخير ، ولكل عموم خصوص ، وله نظائر مثل « المرافقة حتى ولا بد للناس من عريف ، والمرافق في النار ، ولا يدخل الجنة بخيل ولا يدخل الجنة ولا منان » والمقصود من الجميع الكثرة

(١) هو السيد أمير الدين بن عبد الله . اهـ . منه .

وتوفر مقتضي ولا يلزم منه الاستغراق التام ، وقد أشار الى هذا المعنى في « العلم الشامع ،
والنووي في « شرح مسلم » .

وأما المرجوم فلما أخرجه ابن أبي شيبة في « مصنفه » قال : حدثنا وكيع بن الجراح ،
عن سفيان ، عن علقمة ، عن مرثد ، عن الشعبي ، قال : « لما رجم علي^ع شراحسة جاءت
همدان الى علي فقالوا : كيف نصنع بها ؟ فقال : اصنعوا بها كما تصنعون بنسائكم إذا متن في
بيوتهم » . وأخرج أيضاً عن ابن بريدة ، عن أبيه ، قال : « لما رجم ماعز قالوا : يا رسول الله
ما نصنع به ؟ قالوا : اصنعوا به ما يصنع بموتاكم من النسل والكفن والحنوط والصلاة عليه » ،
وقد تقدم من حديث عمران بن حصين عند المؤيد بالله ومسلم في قصة الغامدية التي أمر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم برجمها في الزنا ، قال : ثم أمر بها فصلى عليها ، وتقدم أنها قد تاب ،
فبدل على أن الرجم وقع عن اقرارها فأما لو كان حدها بالشهادة ، فقليل : لا يصلى عليها ،
وهو مذهب القائلين بترك الصلاة على الفاسق . وقيل : يصلى عليها . وقد روى ابن أبي شيبة
في نحوه آثاراً عن السلف منها ما تقدم عن جابر موقوفاً ، وعن عمرو بن يحيى مرفوعاً ، ومنها
ما فطره : حدثنا وكيع عن أبي هلال ، عن أبي غالب ، قال : قلت لأبي أمامة : الرجل يشرب
الحمر فيموت أيصلى عليه ؟ قال : نعم ، لعله اضطلع على فراشه مرة ، فقال : لا إله إلا الله ففقر له
بها . حدثنا جرير ، عن المنيرة عن حماد ، عن إبراهيم ، قال : يصلى على الذي قتل نفسه ،
وعلى النفساء من الزنا ، وعلى الذي يموت غريقاً من الحمر . وقد نقل عن القاضي أبي بكر بن
البرقي أنه قال : مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم ومحدود ومرجوم وقاتل نفسه وولد
الزنا ، والله أعلم .

وأما المزم فبو – بالعين المعجمة وبمدها مهمل مفتوحة – اسم مفعول من التعمدي ، وقد
فسره الإمام بأنه الذي عليه الدين ، وقد تقدم قبيل «باب السواك» في حديث : « عذاب القبر
من ثلاث من البول والدين والنميمة » الإشارة الى الأحاديث الواردة في ترك الصلاة على من
عليه دين ، ويان نسخها عند قوم وامكان الجمع بينها وبين ما ظاهره المعارضة عند آخرين ،
بحمل الأحاديث الواردة في الترك على الزجر والترهيب ليرتدعوا عن التسارع الى الدين
والتساهل عن قضائه ، وذلك قبل أن يفتح الله على المسلمين بسعة الخراج وبسط الرزق ،
فلما وسع الله تعالى عليهم ورد ما يفيد رفع الحرج كحديث « أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ،

فمن ترك ديناً فعلي ومن ترك مالاً فلورثته ، أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي . وللبخاري من حديث أبي هريرة « ما من مؤمن إلا أنا أولى به في الدنيا والآخرة ، أقرؤوا إن شئتم » النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فأبما مؤمن مات وترك مالاً فليرثه عصبته ما كانوا ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني فأنا مولا ، وفي معناه عدة أحاديث .

قال بعض المحققين: فيه دليل على أن الميت حقاً في قضاء دينه من بيت مال المسلمين ، وهو أحد الثمانية الأصناف ، وأنه يستحق ذلك قبل موته بلحظة فلا يسقط حقه بالموت كما لو كان له ودية عند صاحب بيت المال ، وحكم عام لجميع الأئمة إذ لا وجه يقتضي التخصيص به صلى الله عليه وآله وسلم ، وللتصريح بخلافه في حديث سلمان عند الطبراني : « من ترك مالاً فلورثته ، ومن ترك ديناً فعلي وعلى الولاة من بعدي من بيت المال » على أنه قد ورد أن الله تعالى يضمن لصاحب الحق فيما أخذه المستدين منه مع عزمه على القضاء كحديث « من تدان بدين في نفسه وفاؤه ثم مات تجاوز الله عنه وأرضى غريمه بما شاء » أخرجه الحاكم ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي عليه السلام : لاتصل على المرجئة ولا القدرية ،
ولا على من نصب لآل محمد حرباً إلا أن لاتجد بداً من ذلك .

قد تقدم في باب فضيلة الجماعة من كتاب الصلاة عند قوله : « وقال زيد بن علي : لا يصلى خلف الحزبية ولا المرجئة... الخ » بسط الكلام على بيان هذه الاصناف ، والغرض هنا بيان أنهم ممن لا يستحق الصلاة عليه بعد الموت لكونهم بذلك فاسق تأويل . وقد تقدم أن إحدى الروايتين عنه عليه السلام جواز الصلاة على الفاسق . وحكي في « الجامع السكافي » عن محمد بن منصور أنه قال: كل من بنى على المسلمين بغير الحق من خارجي أو غيره أو لصوص يقتل في حال محاربه المسلمين فقد اختلف في غسلهم والصلاة عليهم ، فذكر عن ابراهيم أنه كان يرى الصلاة عليهم ، وقال غيره : لا يصلى عليهم . وبلغنا عن علي عليه السلام أنه كان لا يصلى على من حاربه إذا قتل في حال محاربه إياه . اهـ .

باب كيف يوضع الميت في اللحد

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« يُسل الرجل سلا ويسقبل بالمرأة استقبالا ، ويكون أولى الناس بالرجل
في مقدمه وأولى الناس بالمرأة في مؤخرها » .

أما سئل الميت ، فسيأتي تخريجه في الحديث بعد هذا . وقوله : « يستقبل بالمرأة استقبالا »
قد ورد ما يدل على الاستقبال في الدفن مطلقاً من دون تخصيصه بالمرأة ، وذلك من آثار
الصحابية ، منها ما في « مصنف ابن أبي شيبة » ولفظه : « حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن
عبد الله بن منصور ، قال : حدثت عن عمير بن سعد « أن علياً عليه السلام أدخل ميتاً من قبل
القبلة » . حدثنا حميد بن عبد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن عمير بن سعيد « أن علياً كبر على
زيد بن المكفف أربماً وأدخله من قبل القبلة » . حدثنا هشيم عن عمران بن أبي عطاء مولى
بني أسد ، قال : شهدت وفاة ابن عباس فوليه ابن الحنفية فكبر عليه أربماً وأدخله من قبل
القبلة . وأخرج باسناده إلى إبراهيم أنه أدخل ميتاً من قبل القبلة .

وقوله : « وأولى الناس بالمرأة في مؤخرها » قال ابن أبي شيبة : « حدثنا وكيع ، عن
سفيان ، عن العلاء بن السيب ، عن أبيه ، قال : يلي سفلة المرأة في القبر أقربهم إليها . حدثنا
معاذ بن معاذ ، نا أشعث ، عن الحسن ، قال : يدخل الرجل قبر امرأته ويبي سفلتها .

والحديث يدل على مشروعية السل ، وستأتي صفته ، وعلى أن المرأة يستقبل بها القبلة
عند الوضع معترضة بطول القبر . وقال محمد بن منصور فيما رواه صاحب « الجامع » : « وإن
كانت امرأة فإن شأوا سلوها وإن شأوا استقبلوها . وروي نحو ذلك عن علي . ومذهب
أبي حنيفة الاستقبال مطلقاً في المرأة والرجل ، وخالفه الجمهور لما سيأتي ، ويدل على أنه يجوز

لأكثر من واحد النزول في القبر إلا أن ولي الرجل أحق عقده لشرفه ، وولي المرأة أحق بآخرها المكان الستر عليها ، وقد ثبت من طريق ابن أبي شيبة وغيره أن الذي ولي دفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعة نفر : علي والعباس والفضل وصالح مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وعن إبراهيم : قال : ادخل القبر كم شئت . وعن الحسن قال : ولا يضرك شفع أو وتر ، ونحوه عن الشعبي .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : «لآخر جنازة صلى الله عليه وآله وسلم جنازة رجل من ولد عبد المطلب كبر عليها أربع تكبيرات ، ثم جاء حتى جلس على شفير القبر ، ثم أمر بالسري فوضع من قبل رجل القبر^(١) ، ثم أمر به فسل سلا ، ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم : ضعوه في حفرته لجنبه الأيمن مستقبل القبلة ، وقولوا : بسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله ، لا تكبوه لوجهه ولا تلقوه لقفاه ، ثم قولوا : اللهم لقنه حنثه وصعد بروحه ولقه منك رضوانا ؛ فلما ألقى عليه التراب ، قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحشي في قبره ثلاث حشيات ، ثم أمر بقبره فربع ورش عليه قربة من ماء ، ثم دعا بما شاء الله أن يدعو له ، ثم قال : اللهم جفاف الأرض عن جنبه ، وصعد بروحه ، ولقه منك رضوانا ؛ فلما فرغنا من دفنه جاءه رجل ، فقال : يا رسول الله إني لم أدرك الصلاة عليه أفأصلي على قبره ؟ قال : لا ، ولكن قم على قبره ، فادع لأخيك وترحم عليه واستغفر له .

(١) رجل اللحد ، نسخة .

قد تضمن الحديث سنناً كثيرة في آداب الدفن ، ولم أجده بهذا السياق ولكن لفصوله جميعها شواهد قوية من السنة .

فقوله : « لآخر جنازة صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى قوله: أربع تكبيرات » ورد في معناه ما أخرجه البيهقي ، عن النضر أبي عمر ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : « آخر جنازة صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر عليها أربعاً . تفرد به النضر بن عبد الرحمن أبو عمر الخزاز (١) ، عن عكرمة وهو ضعيف ، وقد روي هذا اللفظ من وجوه أخر كلها ضعيفة إلا أن اجتماع أكثر الصحابة رضي الله عنهم على الأربع كالدليل على ذلك . اهـ . وقد وقع في بعض حواشي « المجموع » أن الرجل اللهم عثمان بن مظعون . وهو أخو النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الرضاعة ، وهذا غلط ذكر لتبنيته عليه إذ هو أول الصحابة موتاً على رأس ثلاثين شهراً من الهجرة . ولفظ آخر - بكسر الخاء واللام فيه للإبتداء وخبره قوله : « جنازة رجل ... الخ » .

وقوله : « ثم جاء حتى جلس على شفير القبر » شفير - بفتح المعجمة - : الحرف أي الطرف ، وشفير كل شيء : حرفه ، وفيه مشروعية الجلوس على شفير القبر ، لأن يحمي عليه التراب . وقد تقدم عدة من أسباب المغفرة في الحديث أول الكتاب بقوله : « ثم جلس حتى جدلى في قبره » . وأخرج أبو داود والترمذي من حديث عباد بن الصامت قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا تبع الجنازة لم يقعد حتى توضع في اللحد ، فعرض له جبر من اليهود ، فقال : إنا هكذا نصنع ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « خلوهم واجلسوا » . وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا رأيتم الجنازة تقوموا ، فمن تبعها فلا يجلس حتى توضع » متفق عليه . وسيأتي الكلام على ما قيل من نسخ الأمر بالقيام وعدمه .

ومحل الحجة هنا قوله : « فمن تبعها فلا يجلس حتى توضع » ففيه دليل على أن وضعها وقت الجلوس ، وإن القيام مشرووع في حق من تبعها الى أن توضع . وقد اختلف على سهيل بن صالح راوي الحديث فرواه سفيان عنه ^{منه} حتى توضع بالأرض ، ورواه أبو معاوية عن سهيل

« حتى توضع في اللحد » . قال أبو داود: وسفيان الثوري أحفظ من أبي معاوية، وفتح البخاري إلى ترجيح رواية سفيان فبوب عليه باب من اتبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن منكب الرجل . فان قعد أمر بالقيام ، ثم ان لفظ الحديث يشهد لسفيان وهو قوله: « حتى توضع » على صيغة التثنية ولم يرو الا كذلك فالضمير للجنازة ، لا توضع في اللحد وانما توضع على الارض ، وبذلك لذلك حديث البراء قال : « كنسا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فأتيننا الى القبر ولما يلحد ، فجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجلسنا حوله الحديث . وهو حديث طويل صححه أبو عوانة وغيره . وقال ابن أبي شيبة: حدثنا غندر ، عن شعبة ، عن ابن أبي عروبة ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، قال : والله ان قيامهم على القبر لبدعة حتى توضع في قبرها إذا صلى عليها . وعن ابراهيم انه كره القيام عند القبر . حدثنا ممتن بن سليمان ، عن ابن عون ، قال ، ذكر للشعبي القيام للجنازة حتى توضع فكأنه لم يعرف ذلك ، قال ، فذكرت ذلك لمجاهد قال : انما ذلك إذا صلى عليها لا يجلس حتى توضع . وقد روي عن علي عليه السلام ما يخالف ذلك ، ففي « مصنف ابن أبي شيبة » حدثنا وكيع ، عن قيس بن سليم ، عن عمير بن سعيد « أن عليا قام على قبر حتى دفن وقال : قليل لاحدكم قيام على قبره حتى يدفن » . وعن أبي قيس ، قال : « شهدت علقمة قام على ميت حتى دفن » . ونحوه عن فضالة بن عبيد وعبد الله بن الزبير ، وقد يحمل هذا القيام على انه وقع لحاجة موارد الميت من تقرب أحجار أو تحصيل ماء أو تعريفهم بأدب الدفن أو غيره مما يفتقر الدافئ الى الاعانة فيه ، والله أعلم .

قوله : « ثم أمر بالسرى فوضع من قبل رجلي القبر ... الخ » قد تقدم تفسير السرى ، وهو دليل على أن المشروع سل الميت من مؤخر القبر بأن يوضع رأس الميت في ناحية مؤخر القبر وهو محل الرجل ، ولذلك قال : من قبل رجلي القبر أي موضع الرجلين ، فأطلق الحال على الحل . وقد روي في « الجامع الكافي » عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : لكل بيت باب ، وباب القبر من قبل الرجلين » . اهـ .

رواه في « مجمع الزوائد » عن النعمان بن بشير ، وقال : رواه الطبراني في « الكبير » وفيه رجال لم يعرفوا . وروي أيضاً عن محمد - قلت: لعله ابن سيرين - قال : « كنت مع أنس بن مالك في جنازة فأمر بالميت فسل من قبل رجل القبر » رواه أحمد ورجاله ثقات .

وحكي في « الجامع » أيضاً عن الحسن ومحمد أنها ، قالاً : أجمع آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سبل الميت من قبل رجل القبر وعلى ترسيع القبر . وأخرج البيهقي ، عن أبي اسحاق قال : « أوصى الحرث أن يصلي عليه عبد الله بن زيد ، فصلى عليه ، ثم أدخله القبر من قبل رجل القبر ، وقال : هذا من السنة » هذا اسناد صحيح . وقد قال : هذا من السنة فصار كالسند : وقد روي هذا القول عن ابن عمر وأنس بن مالك . وأخرج بسنده إلى عمران بن موسى « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل من قبل رأسه » وبسنده أيضاً إلى ابن عباس بمثله . وأخرج عن الشافعي : أنبأنا بعض أصحابنا ، عن أبي الزناد وربيعة والنضر لا اختلاف بينهم في ذلك « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل من قبل رأسه وأبو بكر وعمر ، قال البيهقي : هذا هو المشهور فيما بين أهل الحجاز ، ثم أخرج بعد هذا من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة أنهم أدخلوه صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة ، وبين ضعفها . وأما الترمذي فإنه حسن حديث ابن عباس ، وأنكر ذلك عليه بالحجاج ابن أرطاة ومدار الحديث عليه ، قال بعضهم : وهذا إنما يحتاج إليه لو تصور دخاله صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة ، وقد قال الشافعي : إنه غير ممكن ونسب من قال بذلك إلى الجاهالة ومخالفة المعلوم ، لأن قبره صلى الله عليه وآله وسلم على نيين الداخل من البيت لاصق بالجدار ، والجدار الذي تحته اللحد نحو القبلة والحد تحت الجدار ، فمن أين يدخل معترضاً والأمر كذلك ، وهذه الأدلة حجة الجمهور وهي صريحة في رد ما ذهب إليه أبو حنيفة من مشروعية الاستقبال في الرجل والمرأة ، وما نقل عن السلف من فعله كما تقدم ، فهو دليل على الجواز ولكنه لا يساوي المسنون ، والله أعلم .

قوله : ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم : « ضعوه لحفرته جنبه اليمين مستقبل القبلة » . الاسم الاول بمعنى « في » وهو أحد معانيها ، وقد ثبت في بعض النسخ بلفظ : « وحفرته » ، واللام في « جنبه » بمعنى « على » التي للاستعلاء ، كما في قوله : « دعانا جنبه » « ويخزون الأذقان » ونحوه . وفي معنى الحديث ما أخرجه ابن ماجه عن أبي سعيد الخدري : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ من جهة القبلة وأسند به إلى القبلة » قال في « التلخيص » : واسناده ضعيف . وروى العقيلي من حديث بريدة : « أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قبل القبلة وألحد له ونصب عليه الابن نصبا » وفي اسناده عمرو بن زيد التميمي وقد ضعفوه ، وهذان الحديثان يصلحان للاستشهاد بهما مع حديث الاصل . وقد أخرج أبو داود والنسائي والحاكم

من حديث عمير بن قتادة مرفوعاً «الكبائر تسع ، وفيه استحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتاً» ورواه البغوي في «الجمعيات» من حديث ابن عمر نحوه . قال ابن حجر : ومداره على أيوب بن عتبة وهو ضعيف . اهـ . ولكنه منجبر بما قبله ، وقد استدلل به لتوجيه المختصر إلى القبلة ، ودلالته على توجيه الميت في قبره نحو القبلة أصرح كما لا يخفى . وقد اختلف فيه ، فقيل : هو واجب - أعني الاستقبال به إلى القبلة - إذ لم يؤثر خلاف ذلك من عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الآن ، وكذا وضعه على جنبه الأيمن لظاهر الأمر في الحديث . وقيل : هما مندوبان ، وأنه يجوز أيضاً وضعه على شقه الأيسر مستقبلاً . قال في «المنار» : وهو بعيد .

قوله : «وقولوا : بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله» أخرج الطبراني من حديث البيهقي رفعه : «الميت إذا وضع في قبره فليقل الذين يضعونه حين يوضع في القبر : بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله» ورواه الحاكم ، وقال ابن أبي شيبة : حدثنا عبيد الله بن إسرائيل ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، قال : «كان علي يقول عند المنام وإذا قام : بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله ، ويقول إذا أدخل الرجل القبر» . وقال في «التلخيص» : أخرج أبو داود وبقية أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث ابن عمر : «أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا وضع الميت في القبر ، قال : بسم الله وعلى ملة رسول الله» وورد الأمر به من حديثه مرفوعاً عند النسائي والحاكم ، وأعل بالوقف على ابن عمر ، وقفه عليه سعيد وهشام ، ورجحه الدارقطني والنسائي ورجح غيرها رفعه وتفرد برفعه هام ، عن قتادة ، عن أبي الصديق ، عن ابن عمر . اهـ .

قلت : هام بن يحيى ثقة ، وزيادة العدل مقبولة ، وجدت في نسخة من «مصنف ابن أبي شيبة» ما لفظه : حدثنا وكيع ، عن هشام ، عن أبي الصديق الناجي ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «إذا وضعتم موتاكم في قبورهم فقولوا : بسم الله وعلى ملة رسول الله» وهو الذي أشار إليه ابن حجر من ورود الأمر به ، ثم قال : حدثنا وكيع ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أبي الصديق الناجي ، عن ابن عمر أنه كان يقول ذلك . ثم قال : حدثنا أبو خالد الأحمر ، عن حجاج عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا وضع الميت ، فذكره» فظهر من ذلك أن هشاماً رفعه ،

وأن الذي تفرد بوقفه سعيد على أنه قال في « التلخيص » وقد رواه ابن جبان من طريق سعيد عن قتادة مرفوعاً .

قلت : وهذا بناء على أن مراد صاحب « التلخيص » أن الذي وقفه مسع هشام سعيد - بالدال المهملة - وهو الموجود في نسخة صحيحة مقابلة على أصل المصنف .

وفي « سنن البيهقي » التي بخط تقي الدين بن الصلاح أن الواقف له مع هشام شعبية - بالشين المعجمة وآخرها هاء - فينظر في تصحيح الروايات، ثم قال في « التلخيص » : وفي الباب عن عبد الرحمن بن الملاء بن الجلاج ، عن أبيه ، قال : قال لي الجلاج : يا بني إذا مت فألحدني ، فإذا وضعتني في لحدي ، فقل : بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم تشن علي التراب شناً ، ثم اقرأ عند رأسي بفاتحة البقرة وخاتمتها ، فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك ، رواه الطبراني . اهـ . قال في « مجمع الزوائد » : ورجاله موثقون . وأخرج البيهقي بسنده إلى عمير بن سعيد النخعي ، قال : « شهدت علي بن أبي طالب أدخل ميتاً في قبره ، فقال : اللهم عبدك وابن عبدك نزل بك وأنت خير منزل به ، ولا نعلم الا خيراً ، وأنت أعلم به ، كان يشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله ، فأنفجر له ذنبه ووسع له في مدخله . وأخرج الحاكم والبيهقي عن أبي أمامة بسند ضعيف فلما وضعت أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبر ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى » بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

مسند
عبد الرحمن
بن الجلاج
في
القبور

قوله : « ولا تكبوه لوجهه ولا تلقوه لقفاء » فيه النبي عن وضع الميت على وجهه لما فيه من الامتنان وشناعة الصفة التي يكون عليها ، وعن إلقائه على ظهره ، وإشارته إلى أنه يوسد بما يصير به ثابتاً على جنبه الايمن ، وهو دليل قول الاصحاب ، وتوسيده نشزاً أو تراباً . وفي « مجمع الزوائد » عن أئمة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا وضع الميت في قبره ، قال : بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ووضع خلف قفاه مدرة وبين كفيه مدرة وبين ركبتيه مدرة ومن ورائه أخرى ، رواه الطبراني في « الكبير » وفيه بسطام بن عبد الرحمن وهو مجهول .

قوله صلى الله عليه وآله وسلم : **ثُمَّ قُولُوا : اَللّٰهُمَّ لَقْنَهُ حِجَّتَهُ ...** إلخ ، دليل على أنه يندب سؤال الله تعالى التثبيت له عند سؤال منكر ونكير . وقد ورد أيضاً في ذلك ما روي ، عن عثمان قال : **« كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه ، فقال : استغفروا لأخيكم واسألوا له التثبيت فإنه الآن يسأل »** أخرجه الحاكم وصححه وأبو داود وحسنه الترمذي .

وقوله : **« وصعد بروحه »** بتشديد العين المكسورة مبالغة في طلب التصعيد ، والرفع حتى يصل الى مستقر أرواح المؤمنين ومنتهى صعودها . وفي الأخبار أن روح الكافر تصعد الى سماء الدنيا ثم ترد الى سجين . وروى البيهقي عن عبد الله بن عمر : **« أنه لما سوي الكتيب على الميت قام جانب القبر ، ثم قال : اللهم جاف الأرض عن جثتها ، وصعد بروحها ولقمها منك رضوانا ، فقلت لابن عمر : أئني سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم شيء قلته من رأيك ؟ قال : إني اذن لقادر على القول ، بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم »** وقال في مسنده : ضعف . وضبط ابن الصلاح قوله : **« جثتها »** بالجيم وبعدها مثلثة .

قوله : **« فحشا عليه ثلاث حثوات »** قال في « شمس العلوم » : يقال : حشا التراب في وجهه يحشوه لثة في يحمي . اه . فيقال في واحدة حثوة ، وحثية ، وجمعه حثوات وحثيات ، وفيه مشروعية الحثو ثلاثاً ، وهو يكون باليدين جميعاً ، وقد ورد أيضاً من حديث عامر بن ربيعة عند الدارقطني : **« أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على عثمان بن مظعون ، وأتى القبر فحشى عليه ثلاث حثيات وهو قائم »** وأخرجه البزار أيضاً بمعناه وزاد **« وهو قائم عند رأسه »** . وعن أبي أمامة قال : **« توفي رجل فلم تصب له حسنة الا ثلاث حثيات حشاها على قبر ففطرت له ذنوبه »** أخرجه البيهقي من طريق محمد بن زياد عن أبي أمامة . وقد روي عن علي عليه السلام **« أنه كان إذا حشا على ميت ، قال : اللهم إيماناً بك وتصديقاً برك وإيقاناً بعمك هذا ما وعد الله ورسوله وصدق الله ورسوله »** ، ثم قال : من فعل ذلك كتب الله له بكل ذرة حسنة . . رواه الهادي عليه السلام وأخرجه محمد بن منصور في « الأمالي » عن حسين بن نصر ، عن خالد بن عيسى ، عن حصين ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام ، فذكره ، وهو أولى مما ذكره الشافعية أنه يستحب أن يقول مع الأولى **« منها خلقناكم »** ومع الثانية **« وفيها نعيدكم »** ومع

سنة المولج
واحبنا
المنها
نعت

الثالثة « ومنها نخرجكم تارة أخرى » إذ ورد ذلك عند وضع الميت كما تقدم في دفن أم كلثوم ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

قوله : « ثم أمر بقبضه فربح » دليل على سنية التبريع وحكى المؤيد بالله في « شرح التجريد » عنه صلى الله عليه وآله وسلم « أنه ربح قبر ابنه إبراهيم بيده وقبر حمزة بيده » وهما إلى الآن مرعبان . وأخرجه الشافعي عن إبراهيم بن محمد، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه رسالة « أنه صلى الله عليه وآله وسلم رش قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه الحصى » وروى أبو داود في « المراسيل » والبيهقي من طريق الدراوردي عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي ، عن أبيه نحوه ، ورجال الطريقين ثقات . قال الشافعي : والحصى لا يثبت إلا على مسطح . وأخرج مسلم والشافعي وغيرهما من حديث أبي الهياج الأسدي ، قال : قال لي علي بن أبي طالب : « ألا أبعثك على ما بعني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال : اذهب فلا تدع تمسكاً إلا طمسته ، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته » . وأخرج أبو داود والحاكم من حديث القاسم بن محمد قال : « دخلت على عائشة ، فقلت : يا أماء اكشفي لي عن قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه ، فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لا طئة مبطوحة من بطحاء ^(١) العرصة » . وذهب أبو حنيفة وروى عن القاسم عليه السلام إلى أن الأولى التسميم ؛ وتسميم القبر أن يجعله كهيئة السنام ، وهو خلاف تسطيعه لما رواه البخاري وابن أبي شيبة من حديث سفيان الثوري « أنه رأى قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسنماً » .

وأجيب بما ذكره البيهقي أنه يمكن الجمع بينه وبين ما قبله بأنه كان أولاً مسطحاً ، كما قال القاسم ، ثم لا سقط الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك أصلح فجعل مسنماً . اهـ . وهذا على تقدير تساوي الحديثين صحة، والا فقد قال البيهقي : إن حديث القاسم أولى وأصح . ونسب بعد تزيعة أن يرفع عن الأرض قليلاً لما رواه البخاري من طريق جعفر بن محمد ، عن أبيه ، بلفظ : « إن قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رفع شبراً وطين بطين أحمر من العرصة »

(١) البطحاء : هي الموضع الواسع الذي لا بناء فيه ، وأصل البطحاء : مسيل لا يقع فيه دقاق الحصى ؛ والمراد بها هنا نفس الحصى بقرينة إضافتها إلى العرصة . ومبطوحة معناه مبسوطة مسواة من البطح ، وهو توبة المرتفع من الأرض حتى تنوى ويذهب عنها التفاوت . قلت « فتح الآلاء شرح المشكاة » لابن حجر الميمني رحمه الله تعالى .

وقال ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع، عن أسامة بن زيد، عن عبد الله بن أبي بكر، قال: رأيت قبر عثمان بن مظعون مرتفعاً. حدثنا يزيد بن هارون، نا إبراهيم بن عطاء، نا أبي ميمونة، عن أبيه أن عمران بن حصين أوصى أن يجعلوا قبره مربعاً، وأن يرفعه أربع أصابع أو نحو ذلك.

قوله: «ورش عليه قربة من ماء» قد تقدم أنه صلى الله عليه وآله وسلم رش قبر ابنه إبراهيم وزاد في رواية الدراوردي «أنه أول قبر رش عليه». وأخرج البيهقي من حديث جابر قال: «رش على قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الماء رشاً، وكان الذي رش على قبره بلال بن رباح، بدأ من رأسه من شقه الأيمن حتى انتهى إلى رجله». وفي إسناده الواقدي وهو من حديث جعفر بن محمد، عن أبيه مراسلاً بمنا، فرواه سعيد بن منصور، وقد روي «أن علياً عليه السلام فعل ذلك في قبر فاطمة رضوان الله عليها». قيل: والمعنى في الرش تبريد المضجع. وعن بعض الحنفية لا معنى له، وإنما يفعل ذلك في تهامة لتليد التراب فلا تذهب به الريح، والله أعلم.

قوله: «ثم دعا بما شاء الله أن يدعو» ثم قال: «اللهم جاف الأرض... الخ» قد تقدم نحوه من رواية البيهقي. وفي «مجمع الزوائد» عن قتادة أن أنساً دفن ابناً له، فقال: «اللهم جاف الأرض عن جنبه، واقتح أبواب السماء لروحه، وأبدله داراً خيراً من داره، رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله ثقات. وجاف الأرض، أي ارفع الأرض عن جنبه، وقد فسره الامام عليه السلام في «غريب القرآن» بذلك فقال: «لا تتجافى جنوبهم» أي تنتجى وترتفع، ونحوه في «الكشاف»، وهو هاهنا عبارة عن التخفيف من ضنطة القبر التي وردت في حديث سعد بن معاذ وغيره.

قوله: «قال: لا، ولكن قم على قبره» فيه دليل على أنه لا يصلي على الميت بعد أن صلى عليه، وعلى أنه لا يصلي على القبر، إذ لو جازت الصلاة عليه لكان قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك أولى؛ وقد قام الإجماع على خلافه، وهذا إذا كان قصد صلى عليه كما في الحديث. وذهب الشافعي إلى أن من لم يصل عليه جاز أن يصلي على القبر، ولو قد صلى عليه غيره.

واحتج بأدلة بسطها البيهقي في «سننه الكبرى» وأشار إلى بعضها في «التلخيص»،

فقال : حديث ابن عباس في « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بقبر دفن ليلاً ، فقال : متى دفن هذا ؟ قالوا : البارحة ، قال : أفلا آذنتموني ؟ قالوا : دفناه في ظلمة الليل فكرهنا أن نوقظك ، فقسام وصفنا خلفه ، قال ابن عباس : وأنا فيهم فصلى عليه » متفق عليه . وفي رواية البخاري « البارحة » وفي رواية الدارقطني « بعد ما دفن ثلاث » وفي أخرى للطبراني « بليلتين » وفي الباب عن أبي هريرة متفق عليه . وعن أنس نحوه في البزار وفي « الموطأ » عن ابن شهاب ، عن سهل نحوه حديث أبي هريرة ، وعن أحمد والنسائي من حديث زيد بن ثابت نحوه ، وعن أبي سعيد عند ابن ماجه ، وفيه ابن لهيعة ، وعن عقبة بن عامر عند البخاري ، وعن عمران بن الحصين عند الطبراني في « الأوسط » وعنده أيضاً عن ابن عمر وعن كثير ابن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده ، وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة عند النسائي ، وعن عامر بن ربيعة وعبادة وأبي قتادة وبريدة بن الحصيب ذكرها حرب الكرماني . اهـ .

ووجه الاحتجاج بذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر على من صف خلفه وصلى معه على القبر، وسكوته عن ذلك عند الحاجة بيان للجواز . ولا يقال: يحتمل أن يكون الدفن وقع قبل الصلاة على الجنازة . لأنه يقال: شرعيتها حينئذ قد كانت معلومة عندهم فلا يتصور منهم الإخلال بها . وأجيب بأنه ورد في بعضها ما يشتر بالخصوصية ، وذلك فيما أخرجه مسلم بلفظ : ثم قال : وإن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها ، وإن الله ينورها لهم بصلاتي عليهم، ولا يقدح في ذلك سكوته صلى الله عليه وآله وسلم على من صف خلفه لأنه وقع منهم بطريق التسمية ، وهو لا ينافي بالخصوصية ، وقد يقال: قد علم من مقاصد الشريعة أن صلاة الجنازة موضوعها الدعاء للميت والاستغفار له ، ولذا خالفت ماهية الصلاة في كثير من أركانها ، حتى قال الناصر : لا مشروع فيها من الأذكار غير الدعاء .

وقال بعض العلماء : هي دعاء محض وليست بصلاة فلا يشترط فيها الطهارة ، لا جرم كان تكرارها على الميت بصلاة من لم يصل عليه من جملة ما يستحب تكراره من الدعاء للميت وطلب المغفرة له والترحم عليه . وقد روي ذلك عن كثير من الصحابة وأولادهم بالذكر أمير المؤمنين عليه السلام ، فيما أخرجه ابن أبي شيبة ولفظه : حدثنا هشيم ، نا أشعث ، عن الشعبي قال : « جاء قرظة بن كعب في رهط معه ، وقصد صلى على علي ابن حنيفة ودفن ، قال :

فأمره علي أن يصلي هو وأصحابه على القبر ففعل ، وبسنده الى الحكم ، قال : « جاء سلمان ابن ربيعة وقد صلى عبد الله على جنازة ، فقال له عبد الله : تقدم فصل على أخيك بأصحابك » . وعن يحيى بن أبي كثير أنه بلغه أن أنساً صلى على جنازة بعد أن صلى عليها . وعن ابن أبي مليكة ، قال : توفي عبد الرحمن بن أبي بكر في منزل كان فيه ، فحملناه على رقابنا سنة أميال الى مكة ، وعائشة غائبة فقدمت بعد ذلك فقالت : أروني ، فأروها ، فصلت عليه . حدثنا ابن علية ، عن أيوب ، عن نافع ، قال : « توفي عاصم بن عمر وابن عمر غائب ، فقدم بعد ذلك ، قال أيوب : أحسبه ، قال : ثلاث ، قال : فقال : أروني قبر أخي ، فأروه فصلى عليه » . وعن خيثمة « أن موسى صلى على الحارث بن قيس بعد ما أدرهم في الجبانة ، فصلى عليه بعد ما صلى عليه » . ونحوه عن بشير بن كعب .

فهذه الآثار دالة على أنهم فهموا عدم الخصوصية المدعاة ، وأنها سنة متبعة وخير لا ينبغي تركه ولا فرق في تكرار الصلاة على الميت ما بين الدفن وبعده إذ هي داء على كيفية مخصوصة ، ومطلق الدعاء يستوي فيه جميع الاوقات ولا يتأبه حديث الباب ، إذ للقاتل بعدم ترجيح غيره عليه أن يحمله على أن ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم بيان لكونها فرض كفاية يسقط بفعل البعض لا سيما فيما تولاها أفضل البشر وسيد الخليفة صلى الله عليه وآله وسلم ؛ وهذا يجتمع إن شاء الله الأدلة ويتسق نظامها في سلك واحد ، والله أعلم .

وأما لو دفن قبل الصلاة عليه ؛ فقال القاضي زبيد في « الشرح » ما نقله : قال السيد أبو طالب : إن ظاهر اطلاق القاسم والهادي يقتضي أن لا يصلى عليه . قال أبو العباس : إذا لم يصلى عليه رأساً فيصلي وإن دفن . وفي « الوافي » : « وإن نسوا الصلاة عليه وإن دفنوه فإنه يصلى عليه إن ذكره إلى ثلاث ، فإن ذكره من بعد الرابع فلا يصلى عليه » ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . وقال ابن رستم عن محمد : أنه يصلى عليه حتى يعلم أنه قد تمزق ، فإذا شك فيه لم يصلى عليه ؛ حكى ذلك أبو الحسن الكرخي . وعند مالك يصلى إلى شهر . وقال الشافعي : من فاتته الصلاة على الجنازة صلى على القبر .

واختلفوا في المدة التي يصلى فيها على القبر ، فقيل: الى شهر ، وقيل: الى أن يعلم انه قد بلى . اهـ . وقد علمت مما تقدم أن الصلاة على من لم يصل عليه أحد قبل دفنه أولى وآكد، إذ لا دليل شرعياً يسقطها أصلاً ، ويؤخذ من قوله في حديث الأصل: «ولكن قم على قبره فادع لآخيك ... الخ» استحباب زيارة القبور والدعاء عندها الميت . وسيأتي استيفاء الكلام على ذلك قريباً إن شاء الله تعالى .



باب السير بالجنائز والقيام إليها ، وكيف يفعل من لقيها

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « أنه كان يمشي حافياً في خمسة مواطن ويعلق نعليه بيده اليسرى ، وكان يقول :
إنها مواطن الله عز وجل ، فأحب أن أكون فيها حافياً : إذا عاد مريراً ،
وإذا شيع جنازة ، وفي العيدين ، وفي الجمعة » .

يض له في « التخريج » وهو مشهور في كتب الأئمة ، وفيه إشارة إلى صفة السير بها ، وهو أن المستحب لمن أراد تشييعها أن يمشي حافياً . وقد أشار علي عليه السلام إلى الوجه في ذلك بقوله : « أنها مواطن الله » أي مواطن رحمته وإحسانه على حذف المضاف بقرينة المقام ، ولما ورد أن الملائكة تمشي مع الميت فيما أخرجه البيهقي بسنده إلى ثوبان : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيع جنازة فأني بدابة فأبى أن يركبها ، فلما انصرف أتني بدابة فركبها ، فقليل له في ذلك : فقال : إن الملائكة كانت تمشي فلم أكن لأركب وهم يشعرون ، فلما ذهبوا أوقال : عرجوا ركبتي » وأخرج أيضاً عن ثوبان أنه خرج في جنازة فرأى ناساً يخرجوا على دوابهم ركبانا ، فقال لهم ثوبان : ألا تستحيون ملائكة الله على أقدامهم وأنتم ركبنا ؟ ومن المعلوم أنه ليس لهم نعال ، فقد يكون المقضي لشي علي عليه السلام حافياً التشبه بهم ، وهذا على تقدير عدم كونه من السنة وأنه اجتهد منه لقيوله : « فأحب أن أكون فيها حافياً » وقد ورد في « صحيح مسلم » « أنه صلى الله عليه وآله وسلم عاد رجلاً من أصحابه مع جماعة من الصحابة ما عليهم نعال ولا خفاف ولا قلانس ولا قص » ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « أنه كان إذا سار بالجنائز سار سيراً بين السيرين ليس بالعجل ولا بالبطيء » .

في « مصنف ابن أبي شيبة » حدثنا محمد بن فضيل، عن أبي بردة، عن أبي موسى، قال: « مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجنازة وهي تمخض كما تمخض الزرق، فقال: « صلى الله عليه وآله وسلم: عليكم بالقصد في جنازكم، والقصد: هو التوسط بين طرفي الأضراط من العجل، والتفريط من البطء. وأخرج البخاري ومسلم والبيهقي واللفظ له، عن عطاء، قال: « حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسر، فقال ابن عباس: هذه ميمونة إذا رفتم نعشها فلا تزعموه ولا تزولوه وارفقوا، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عنده تسع نسوة فكان يقسم لثان، ولا يقسم لواحدة، قال عطاء: « والتي لا يقسم لها صفيه. وأخرج أحمد والترمذي وأبو داود، عن ابن مسعود: « أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشي خلف الجنازة فقال: « دون الخب، فإن كان خيراً عجلتموه، وإن كان شراً فبعداً لأهل النار. »

والجنازة متبوعة ولا تتبع وليس معها من يقدمها. والخب - بناء معجمة مفتوحة بعدها موحدتان أولاهما مفتوحة - ضرب من العدو وهو خطو فسيح دون العنف، ذكره في « الصباح ».

قال في « التلخيص »: ضعفه البخاري وابن عدي والترمذي والنسائي والبيهقي وغيرهم. اهـ. ووجه ضعفه ما ذكره البيهقي أن فيه يحيى الجار^(١) عن أبي ماجدة وكلاهما ضعيف. أما الأول - فتكلم فيه أحمد ويحيى والبخاري. وأجيب بأنه روى عنه شعبة والسفيانان، وخرج له أبو داود والترمذي والقزويني. وأما الثاني - وهو أبو ماجدة واسمه عائذ بن فضلة، فقالوا: مجهول منكر الحديث. وأجيب بأنه وثقه ابن حبان وغيره من ثقات التابعين، وخرج له الحاكم في « المستدرک » وروى عنه أبو داود والترمذي والقزويني ويؤيد هذا الحديث ما أخرجه ابن أبي شيبة وأبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي من حديث أبي بكر « لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا لنكاد أن نرمل بها رملاً » ووجه التأيد به إن كاد في الإثبات بمعنى التي فيفيد أن سيرهم بها دون الرمل، وهو في اللغة: الهرولة، وفشرت الهرولة بأنها الإسراع في المشي دون الخب، كما في « الصباح »، فصار قول أبي بكر

(١) هو بجم وبعد الالف باء موحدة. نكت من خط شيخنا.

في قوة غشي بها دون الخلب وهو مساو لرواية ابن مسعود. وأخرج ابن ماجه وقاسم بن أصبغ من حديث أبي موسى عليه السلام بالقصد في جنازتك إذا مشيت ، وفي إسناده ضعف لكنه يوافق ما تقدمه. ويظهر من مجموع الروايات انه يستحب الإسراع في المني بالجنازة على وجه لا يكون فيه ازعاج وخروج عن القصد ، وأن المنهي عنه الإبطاء والتعميل ، وهو المراد من حديث الأصل ، وعلى هذا يحمل ما ورد عن السلف فيما رواه ابن أبي شيبه ، قال : حدثنا وكيع ، عن صفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم قال : « كان يقال : انبسطوا بجنازتك ولا تدبوا بها دب اليهود » . حدثنا يزيد بن هارون ، عن حماد بن سلمة ، عن حماد^(١) ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، قال : « لا تدبوا بالجنازة ديب النصارى » ويستند الى مكحول الأزدي ، قال : سمع ابن عمر رجلا يقول : ارفقوا بها رحمكم الله ، فقال هودوا ، ليسرعن بها أو لأرجعن . وعن أبي جعفر أن علي بن الحسين أوصى : أسرعو بي المني . وعن الحسن أوصى عمران ابن حصين : إذا أنا مت فأسرعوا ولا تهودوا كما تهود اليهود والنصارى . وعن عمرانه قال حين حضرته الوفاة لابنه : « إذا خرجت فأسرعوا بي المني » وكل ذلك استند الى الحديث الصحيح عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « أسرعوا بالجنازة فإن تكن صالحة فضير تقدمونها اليه ، وإن تكن غير ذلك فسر تضعونه عن رقابكم » .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى الجنازة ثم نهانا عنه ، وقال : إنه

من فعل اليهود .

قد أخرج أهل السنة وغيرهم حديث علي عليه السلام ، وفيه الإشارة الى ثبوت القيسام الى الجنازة أولاً ، ثم المنهي عنه ثانياً ، ونذكر كلا الأمرين. أما الاول - فأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عامر بن ربيعة يبلغ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « إذا رأيتم الجنازة فقوموا لها حتى تحلفكم أو توضع » ، وفي رواية أخرى من حديث عامر عند الشيخين :

(١) هو ابن أبي سليمان الاسدي . ٥١٠ .

« فإن لم يكن ماشياً معها ». وأخرج البيهقي واللفظ له وعزاه أيضاً إلى الصحيحين، من حديث جابر بن عبد الله : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرت به جنازة ، فقام لها ، قلنا : يا رسول الله ، إنها جنازة يهودي ، فقال : ان الموت فرج ، فإذا رأيتم الجنازة فقوموا لها » وفي رواية من حديث جابر أيضاً عند مسلم « قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لجنازة مرت به حتى توارت » وفي أخرى « جنازة يهودي حتى توارت » ، وأخرج البخاري ومسلم والبيهقي واللفظ له عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : « كان سهل بن حنيف وقيس بن سعد قاعدن بالقادسية فمروا عليهما بجنازة ، فقاما ، فقيل لها : إنه من أهل الأرض - أو من أهل الذمة - فقالا : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرت به جنازة فقام ، فقيل له : إنها جنازة يهودي ، فقال : أليست نفساً » ، وأخرج أحمد والحاكم وابن حبان وإمامة ومون وإعظاما لأبي يعقوب النفوس في لفظ ابن حبان « إعظاما لله الذي يقبض الأرواح » ، ولفظه في « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن عمر أنه قال : « سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا رسول الله تمر بنا جنازة السكافر نقوم لها ؟ » قال : نعم ، قوموا لها فانكم لستم تقومون لها إنما تقومون إعظاما للذي يقبض الأرواح » ، رواه أحمد والبخاري والطبراني في « الكبير » ورجال أحمد ثقات .

واختلف أهل العلم في ذلك فذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وغيره إلى أنه غير واجب ، وقال : هذا الأمر إما أن يكون منسوخاً أو أنه قام لملة ، وأنها كان قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم تركه بعد فعله ، والحجة في الآخر من أمره والقعود أحب إلي . اهـ . والقائلون بالنسخ وهو الثاني من الأمرين احتجوا بحديث الباب ، وبما أخرجه مسلم عن علي عليه السلام : « أنه صلى الله عليه وآله وسلم قام للجنازة ثم قعد » ، وأخرج أحمد والبخاري والطحاوي عن علي عليه السلام ، قال : « رأينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام في جنازة فقمنا ، ثم رأينا قعد فقمنا » ، وأخرج الطبراني وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي والضياء المقدسي وابن ماجه وأبو زرعة وابن الجارود والطحاوي وابن حبان وابن جرير ، عن علي عليه السلام ، قال : « أنما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجنازة مرة واحدة ، ثم لم يعد بعد » ، وأخرج الحميدي والبخاري ، عن علي عليه السلام ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بالقيام في الجنازة ، ثم جلس بعد ذلك » ، وأخرج النسائي وابن ماجه والطبراني أن أبا موسى الأشعري حدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا مرت بك جنازة رجل مسلم أو يهودي أو نصراني فقوموا لها ، فإنما لسنن تقوم لها وإنما تقوم

إن معها من الملائكة، فقال علي عليه السلام: ما فعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المرأة، كانوا أهل الكتاب يشبه بهم في الشيء فإذا نهي انتهى . ورواه مسدد بلفظ: فقال علي عليه السلام : « ما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قط غير مرة واحدة ليهودي من أهل الكتاب ثم لم يعد ، وكان إذا نهي انتهى » . ورواه في « مجمع الزوائد » وقال : رواه أحمد وفيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة ولكنه مدلس . اهـ .

قلت : سند في النسائي بلفظ: أخبرنا محمد بن منصور ، قال : نا سفيان ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن أبي معمر ، قال : كنا عند علي فذكره بمعناه باختصار . وفي « التلخيص » ما لفظه : حديث علي عليه السلام « قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للجنابة حتى وضع وقام الناس معه ، ثم قعد بعد ذلك وأمرهم بالقمود » البقي من طرق وافق في بعضها هذا السياق . ورواه ابن حبان بلفظ : « كان يأمرنا بالقيام في الجنائز ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس » . اهـ .

وفي « مجمع الزوائد » عن زيد بن وهب ، قال : « تذاكرنا القيام عند الجنابة عند علي عليه السلام ، فقال ابن مسعود : مازلنا نفعله ، فقال علي: صدقت ذلك وأنتم يهود » ورواه الطبراني واسناده حسن . وعن عائشة قالت : « إنما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة يهودي مر بها عليه » رواه البزار واسناده حسن . اهـ .

ففي هذا دليل على أن آخر الأمرين هو ترك القيام ، وفي كلام علي عليه السلام دليل على النهي عنه أيضاً، وهو محمول على الكراهة ، كما ذهب إليه بعض الشافعية كالحاملي أنه يكره القيام لها . وقال النووي: القعود إنما هو لبيان الجواز والقيام باق على استحبابه . اهـ . وفيه إشارة إلى وجه الجمع بين الأدلة وهو الذي يناسب التعليل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الموت فزع ، أي ذو فزع ، أو جعل نفس الموت فزعا مبالغة لانه لا يخلو عنه . وبقوله : « اعظاماً لله الذي يقبض الأرواح » وذلك لأن الموت كتبته الله على كل نفس منفوسة من حقه أن يستشعر منه الخوف والرعب ، ومن حق المرعوب أن يكون قلقاً مستوفزاً فيجلس إن كان قائماً ويقوم إن كان قاعداً، وقلة الاحتفال بهذه النازلة العظيمة وإظهار التجرد دونها إنما يكون ممن أخذت الغفلة بجماع قلبه ، ففي الأمر بالقيام إزاحة لهذه الغفلة وتقرير لذلك المعنى في النفوس ، ولما فيه من استقبال حكمة الحكيم بما يناسبها من الاعظام والتفخيم ، وأمر

بالعمود لبيان أن الامر ليس على حد الوجوب ، وأنهم في فسحة من ذلك وإن كان القيام أحب إليه ، ولكن قد ورد ما يخالف هذه العلة في رواه « مجمع الزوائد » عن حسين وابن عباس أو عن أحدهما رضي الله عنهما أنه قال : « إنما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أجل جنازة يهودي مر بها عليه ، فقال : آذاني ريحها » . قال الهيثمي : حديث ابن عباس رواه النسائي خلا قوله : « آذاني ريحها » وحديث حسين ليس عند أحمد منهم ، رواه أحمد والطبراني في « الأوسط » نحوه ورجاله رجال الصحيح . وعن الحسن بن علي : « أنه مرت بهم جنازة فقام القوم ولم يقم ، فقال : ماذا صنعتم إنما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تأذياً بريح اليهودي » رواه النسائي باختصار ، ورواه أحمد وفيه الحجاج بن أرطاة ، وفيه كلام . وعن عبد الله بن عياش ^(١) بن أبي ربيعة ، قال : « ما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لتلك الجنازة إلا أنها كانت يهودية فأذاه ريح بخورها فقام حتى جازت » . رواه الطبراني في « الكبير » وفيه أبو عمرو السدوسي ولم يرو عنه غير أبي عامر المقدسي وبقية رجاله ثقات . اهـ . وإذا لم يكن في السدوسي الا تفرد الراوي عنه فليس بقادح كما تقدم نظيره .

وفي هذه الاحاديث اشارة الى ما ذكره الشافعي من أنه يحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم قام لملة ، وذكر بعضهم أن اختلاف اللعل الواردة في هذه الاحاديث محمول على اختلاف الأحوال والأشخاص ، أو يقال : لا مانع أن يكون للمعلول الواحد علل كثيرة ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

« إذا لقيت جنازة فخذ بجوانبها وسلم على أهلها ، إنه لا يترك ذلك إلا عاجز » .

قد تقدم في باب الأذان من حديث الكتاب أن ذلك أحد الثلاث التي لا بدعنها إلا عاجز ، وتقدم ماورد في الاخذ بجوانب السرير وكيفية الحمل وثواب ذلك قريباً . وفي « مصنف ابن

(١) عياش جملة مفتوحة وشدة مثناة وبشين مجمعة ذكره في « الفني » . اهـ . من خط شيخنا حفيد المؤلف .

أبي شبة « حدثنا يحيى بن سعيد ، عن ثور ، عن عامر بن جشيب^(١) وغيره من أهل الشام قالوا: قال أبو الدرداء: « من تمام أمر الجنازة أن تشيعها من أهلها وإن تحمل باركانها الأربعة وأن تحثو في القبر ». وأما قوله : « وسلم على أهلها » فهو من التعزية السنونة لأهل الميت . والتعزية: فعل ماوجب التصبر لأهل الميت من الدعاء لهم وذكر مايسليهم ويخفف عنهم ألم المصيبة ، والدعاء بالسلام من ذلك القبيل . وفي حديث ابن مسعود مرفوعاً : « من عزى مصاباً كان له له مثل أجره » أخرجه الترمذي وضعفه وابن ماجه وابن السني والبيهقي في « الشعب » من حديث أبي بردة . وأخرج ابن ماجه عن عمرو بن حزم مرفوعاً : « ما من رجل مؤمن يعزي أخاه بمصيبته الا كساه الله حلل الكرامة يوم القيامة » .



(١) هو يفتح الجيم وكسر الميم بعد ما تختانية وآخره واحدة: أبو خالد الجمي ، عن خالد بن معدان . وعنه معاوية بن صالح ، وثقه الدارقطني ، وقال: لم يسمع من أبي الدرداء ، من الخامسة قلت . « قريب » وخلاصة . اهـ . من خط شيخنا دامت أفاضته .

باب الصياح والنوح

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ليس منا من خلق ، ولا من سلق ،
ولا من خرق ولا من دعا بالويل والثبور » . قال زيد بن علي عليه السلام :
الساق : الصياح . والخرق : خرق الجيب . والخلق : حلق الشعر .

الصياح: صوت كل شيء إذا اشتد ، ذكره الثعالب في « فقه اللغة » . والنوح : مصدر ناحت
المرأة نوحاً ونوحاً ونواحاً ونياحة . والنوح اسم للنساء يجتمعن للحزن من اطلاق اسم
المعنى على المين ، وجمع النوح : أنواح . وفي « الصحاح » التناوح : التقابل ، يقال : الجبلان
يتناوحان ، ومنه سميت النوائح لأن بعضهن يقابل بعضاً . والساق – بالسين المهملة – وروى
بالصاد المهملة – : شدة الصياح ، وهو نحو ما ذكره الإمام إذ تفسيره بالصياح يراد به ما تصحبه
الشدة ، كما قاله الثعالب . ونقل عن ابن جريج أنه قال : هو أن تمرش المرأة وجهها وتصكه ،
ولعله أخذ من قول بعض العرب : سلقه بالسوس : نزع جلده ، وسلقت اللحم عن اللحم أي
استحيته ، ذكره بعضهم . وفي « القاموس » السالقة : رافعة صوتها عند المصيدة لاطمة وجهها .
والخرق – بانحاء المعجمة والراء – : الشق ، ذكره في « النهاية » . وفسره عليه السلام بأنه خرق
الجيب ، والمراد به جيب القميص ، وهو ما يفتح على النحر ، وهذا في أغلب الأحوال من
صنيع النساء . والويل قال في « النهاية » : قيل : واد في جهنم يهوي فيه الكافر أربعين خريفاً
قبل أن يبلغ قمره . وقيل : واد في جهنم لو سيرت به الجبال لانماعت من حره . والثبور :
الهلاك ، قال الله تعالى : « لا تدعوا اليوم ثبوراً واحداً وادعوا ثبوراً كثيراً » . اهـ .

وقوله : « ليس منا » أي من أهل سنتنا وطريقتنا .

والحديث : أخرجه نحوه في « مجمع الزوائد » عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ليس منا من خلق ، ولا من سلق ، ولا من خرق » رواه البزار ورجاله ثقات ، ورواه أبو يعلى أيضاً . اهـ . وأخرج البخاري من حديث أبي موسى « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرى من الصالحة والخالقة والشاقة » وأخرج البيهقي بسنده إلى أسيد بن أبي أسيد عن امرأة من البايعات قالت : « كان فيما أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المعروف الذي أخذ علينا أن لانمسه فيه ، ثم أن لانتخمش وجهاً ، ولا ندعو وبلا ، ولا نشق جيئاً ولا نقشر شعرأ » وفي الباب أحاديث كثيرة بمناه .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن النوح » .

أخرج ابن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا علي بن هاشم ووكيع عن ابن أبي ليلى ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « انما نهيت عن النوح » . وفي « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه نهى عن النوح » رواه البزار ، وفيه عيسى بن أبي عيسى الخنيط (١) وهو ضعيف . اهـ .

وفي معناه أحاديث قوية منها ما في « المجمع » أيضاً عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أربع في أمي ليسوا هم بباركيا : الفخر بالاحساب والطعن في الانساب والاستسقاء بالنجوم ، والنياحة ، تبث يوم القيامة النائحة اذا لم تتب عليها درع من قطران . قال الهيثمي : هو في الصحيح باختصار ، رواه البزار واسناده حسن . وعن ابن عباس قال : « لما افتتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة رن ابليس رنة اجتمعت اليه جنوده ، فقال : يا مسوا أن تردوا أمة محمد على الشرك بعد يومكم هذا ، ولكن اختنومهم في دينهم ، وأفسدوا فيهم النوح » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله موثقون . اهـ . وأخرج أبو داود عن أبي سعيد الخدري ، قال : « لمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النائحة والمستمة »

(١) جملة مفتوحة وشدة نون وطاء مهلة بعد الالف ، أو هو بالخاء المدجة ومثناة مخفية شدة ، أو بمجمة وياء موحدة شدة .

وعن أم عطية رضي الله عنها قالت : « أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
لانتوح ، متفق عليه .

والحديث يدل على تحريم النوح ، وورد فيه من الوعيد ما يبدل على التقليل فيه ، وهو
محمول على ما كان داخلاً تحت الاختيار من رفع الصوت وترجيعة وما يصحبه من الخلق
والسلق والخرق والدعاء بالويل ، وهو دعوى الجاهلية وغير ذلك مما يعتاده أهل الغفلة ، وأما
مالا يمكن دفعه فلا يتوجه النهي إليه . وقد أشار إليه ما أخرجه أحمد من حديث ابن عباس
قال: « ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبكت النساء ، فجعل عمر يضربهن
بسوطه ، فأخذه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده ، وقال : مهلاً يا عمر ، ثم قال :
يا كنز ونبيق الشيطان ، ثم قال : انه ما كان من المين ومن القلب فمن الله عز وجل ومن
الرحمة ، وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان » وأخرجه النسائي عن أبي هريرة باختصار .

والتميز في الأصل: من نطق الراعي بالتمن: اذا دعاها لتعود إليه ، ففيه دليل على جواز
البكاء الخالي عن التكلف . وقد أشار الى ذلك البخاري، فقال : « باب ما يكره من النباحة ،
وظاهر من التبعيض ، وأورد بعده : « وقال عمر : دع عنك بكين على أبي سليمان يعني خالداً^(١) .
مالم يكن تقع أو اقلقة ، والنقع: التراب على الرأس والقلقة : الصوت . وأخرج أيضاً من حديث
عبد الله بن عمر : « ان الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ، ولكن يعذب بهذا^(٢) »
ويرحم » وأخرج البيهقي بسنده الى جابر بن عبد الله ، قال : « خرج النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بعد الرحمن بن عوف الى النخل ، فاذا ابنه ابراهيم يحود بنفسه ، فوضعه في حجره ففاضت
عيناه ، فقال عبد الرحمن : أتبكي وأنت تنهى الناس ؟ فقال : إني لم أنه عن البكاء لما نهيت عن
النوح : صوتين أحمرين فاجرين ، صوت عند نفمة هو ولب ومزمار شيطان ، وصوت عند
مصيبة فشمس وجوه وشق جيوب ورنه ، وهذا هو رحمة ، ومن لا يرحم لا يرحم ، يا ابراهيم
لولا أنه أمر حق ووعد صدق وأن آخراً سيلحق بأولنا لحزننا عليك حزناً هو أشد من هذا ،
وإننا بك لحزنون تبكي العين ويحزن القلب ولا نقول ما يستخط الرب ، وهو في الصحيح ،

(١) يريد خالد بن الوليد . اهـ . من خط حفيد المؤلف .

(٢) إشارة الى اللسان .

بروايات مختلفة ، ولا يمرض هذه ما أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم من طريق أسامة بن زيد ، عن نافع ، عن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر بنساء بني عبد الأشهل يبكين هلسا هن يوم أحد ، فقال : لكن حمزة لا يواكي له ، فجاء نسائه الأنصار يبكين حمزة ، فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم قال : مروهن فليقلبن ولا يبكين على هالك بعد اليوم ، وفي رواية البيهقي « فبكين على حمزة عنده ورقد فاستيقظوهن يبكين ، فقال : يا ويحهن انهن لها هنا حتى الآن؟! مروهن فليرجعن ولا يبكين على هالك بعد اليوم » وأخرجه بنحوه من حديث أنس بن مالك ، وذلك لما ذكره البيهقي من أنه يحتمل أن يكون المراد به على هالك من شهداء أحد . فكانه قال : حسبكن ما يبكين عليهن . وقد وردت الرخصة في البكاء بعد الموت بدمع العين وحزن القلب . اهـ . وقال غيره : إنه غير عن النباحة بالبكاء وإن آخر الحديث ناسخ لأوله .

وأما ما ورد من حديث جابر بن عتيك « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء يهود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب ، فصاح به ، فلم يجبه ، فاسترجع صلى الله عليه وآله وسلم ، وقال : غلبنا عليك يا أبا الربيع ، فصاح النسوة يبكين ، فجعل ابن عتيك يسكتهن ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : دعين فاذا وجب فلا تبكين باكية ، قالوا : وما هو الوجوب يا رسول الله؟ قال : اذا مات « أخرجه مالك والشافعي عنه وأحمد وأبو داود والنسائي وابن جابر والحاكم . فالنهي عن البكاء منصرف الى النوع الذي وقع منهن وهو الصباح ، ومعناه لفة بشدة الصوت كما تقدم ، وهو داخل في النوح ، وتقييده للنهي بالموت دليل على أن النهي عنه ما كان بكاءً ونياحة على الميت وما وقع قبل الموت فهو أمر آخر .

وأما حديث عائشة قالت : « لما جاء نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم قتل ابن حارثة وجعفر وابن رواحة جلس يعرف فيه الحزن ، وأنا أنظر من صير الباب - يعني شق الباب - فأناه رجل ، فقال : ان نساء جعفر - وذكر بكاءهن - فأمره أن ينهأهن ، فذهب ، ثم أتاه الثانية فاخبره أنهن لم يطمئن ، فقال : انهن ، فأناه الثالثة ، فقال : والله لقد غلبتنا يا رسول الله فرعمت أنه قال : فاحت في أفواههن التراب ، فقلت : أرغم الله أنفك لم تفعل ما أمرك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم تترك رسول الله من العناء ، متفق عليه ، فقد تأوله بعضهم على أنه بكاء

ينوح وصياح ، ولهذا تأكد النبي ولو كان مجرد دمع العين لم يته عنه لانه فعله وأخبر أنه ليس بجرام وأنه رحمة ، وتأوله بعضهم على أنه كان بكاءً من غير نياح ولا صوت ، ويعده أن الصحابيَّات يتأدين بعد تكرارهنَّ على فعله وهو محرم ، وإنما كان مجرد النبي عنه تنزيهاً أو أدباً لا للتحريم ، فلماذا أصررن عليه متأولات . ذكر هذين الوجهين النووي ، وفي الوجه الآخر نظر اذ يعد الأمر بأن يحثي في أفواههن التراب على ترك الأدب ، وفعل ما لا بأس به ^{أمره} صلى الله عليه وآله وسلم والاول هو الصواب .

وقد أخرج ابن أبي شيبة في « مصنفه » عن وكيع ، نا إسرائيل ، عن أبي اسحاق ، عن عامر بن سعد البجلي ، عن أبي سعيد وثابت بن يزيد وقرظة بن كعب ، قالوا : رخص لنا في البكاء على الميت في غير نوح . حدثنا شريك ، عن أبي اسحاق ، عن عامر بن سعد ، قال « دخلت على أبي مسعود وقرظة بن كعب ، فقالا : انه رخص لنا في البكاء عند المصيبة » . وأخرج بسنده الى عائشة ، قالت : « حضر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعي سعد بن معاذ ، والذي نفس محمد بيده إني لا أعرف بكاء عمر من بكاء أبي وإني لفي حجرتي » . وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة ، قال : « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زار قبر أمه فبكى ، وأبكى من حوله » الحديث ...

وقد ورد الاذن في الكلام حال البكاء بشيء من صفات الميت من دون كذب ولا استرسال ، وذلك لما أخرجه البخاري وغيره « أن فاطمة عليها السلام بكت أباهما فقالت : يا أباها من ربه ما أدناه . يا أباها الى جبريل أنما . يا أباها جنة الفردوس مأواه » زاد فيه حماد بن زيد عن ثابت . « يا أباها أجاب رباً دعاه » .

وفي « مجمع الزوائد » عن ابن عباس ، قال : « جعلت أم سعد تقول : ويل أم سعد مسعداً . صرامة وجداً . فقال صلى الله عليه وآله وسلم : ألا تريدن على هذا ؟ ألا تريدن على هذا ؟ وكان والده ما علمت حازماً في أمر الله قوياً في أمر الله » رواه الطبراني في « الكبير » وفيه مسلم الملائي وهو ضعيف ، ورواه أيضاً عن محمد بن اسحاق ، قالت : أم سعد حين احتمل نعشه وهي تبكي : « ويل أم سعد مسعداً . صرامة وجداً . وسيداً مسداً » فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : كل باكية تكذب الا باكية سعد بن معاذ . وعن أم سلمة « أنها قالت :

بارسول الله إن نساء بني مخزوم قد أقنن مائهن على الوليد بن الوليد بن المغيرة فأذن لي، فأذنت
لها، فقالت وهي تبكيه:

أبكي الوليد بن الوليد بن المغيرة أبكي الوليد بن الوليد أخا العشيرة »

رواه الطبراني في « الصغير » و « الاوسط » وفيه أبو حمزة الهادي وهو ضعيف . وفي مجموع ذلك
ما يفيد قوة الحجة وقد انجبر الضعف برواية محمد بن اسحاق المذكورة وهو مقبول مطلقاً مع
حديث فاطمة رضوان الله عليها في الصحيح ، والله سبحانه أعلم .



باب توجيه الميت الى القبلة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل من ولد عبد المطلب
وهو يجود بنفسه ، وقد وجهوه لغير القبلة ، فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم : وجهوه الى القبلة فانكم اذا فعلتم ذلك أقبلت الملائكة
عليه وأقبل الله عليه بوجهه ، فلم يزل كذلك حتى يقبض ، قال :
ثم أقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلقتسه لا إله إلا الله ،
وقال : لقنوها موتاكم فإنها من كانت آخر كلامه دخل الجنة » .

أما التوجيه الى القبلة ، فأخرج البيهقي بسنده الى أبي قتادة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معمر ، فقَالُوا : توفي وأوصى بثلثه لك يا رسول الله ،
وأوصى أن يوجه الى القبلة لما احتضر ، فقَال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أصاب
الفطرة ، وقد رددت ثلثه على ولده ، ثم ذهب فصلى عليه ، وقال : اللهم اغفر له وارحمه
وأدخله جنتك وقد فعلت ، وأخرجه الحاكم ، وقال : صحيح . وأخرج البيهقي بسنده الى
عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك في قصة ذكرها قال : « وكان البراء بن معمر أول
من استقبل القبلة حياً وميتاً » وهو مرسل جيد ، ويذكر عن الحسن قال : « ذكر عمر الكعبة ،
فقال : والله ما هي الا أحجار نصبها الله قبلة لأحيائنا ، ونوجه اليها موتانا » وقد تقدم حديث
عمير بن قتادة مرفوعاً : « الكباثر تسع وفيه : « استحلال البيت الحرام قبلتكم أحياءً وأمواتاً »
رواه أبو داود والنسائي والحاكم ، ورواه البغوي في « المجموعات » من حديث ابن عمر نحوه ،

ومداره على أيوب بن عتبة وهو ضعيف . وقد اختلف عليه فيه . وبمجموع ذلك دليل على سنية توجيه المختصر نحو القبلة .

وقد أشار حديث الأصل الى وجه العلقة من اقبال الله عز وجل وملائكته عليه . وفيه تعرض للرحمة والمغفرة ، وهذا كما جاء في صلاة المقبل بوجهه الى الله نحو القبلة في حديث أبي ذر عند أحمد وابن خزيمة وأبي داود والنسائي مرفوعاً « لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا صرف وجهه انصرف » وجرى على هذا عمل السلف ، فأخرج أبو بكر بن أبي شيبة في « مصنفه » بسنده الى يحيى ابن أبي راشد البصري ، قال : قال عمر حين حضرته الوفاة لابنه : « اذا حضرت الوفاة فاحرفني » . وعن ابراهيم ، قال : كانوا يستحبون أن يوجه الميت نحو القبلة اذا حضر - وعن عطاء والحسن نحوه - . وعن سعيد بن المسيب كراهته ، وقال : الميت امرأ (١) مسلماً . وأخرج بسنده الى زرعة بن عبد الرحمن انه شهد سعيد بن المسيب في مرضه وعنده أبو سلمة بن عبد الرحمن ، فثنى على سعيد فأمر أبو سلمة أن يحول فراشه الى الكعبة فأثاق ، فقال : حولتم فراشي ؟ فقالوا : نعم فنظر الى أبي سلمة ، فقال : أراء عملك ، فقال : أجل أنا أمرتهم . قال : فأمر سعيد أن يعاد فراشه . اهـ . وعن الشعبي قال : ان شئت فوجه الميت ، وان شئت فلا توجهه .

وأما التلقين ، فروي في « مجمع الزوائد » عن علي عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله لم يدخل النار » . رواه الطبراني في « الاوسط » وفيه أبو بلال الأشمري ضعفه الدارقطني . اهـ . وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم من حديث معاذ بن جبل مرفوعاً : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » وأعله ابن القفطان بصلاح بن أبي عريب وانه لا يعرف . قال ابن حجر : وتعب بأنه روى عنه جماعة ، وذكره ابن حبان في الثقات . وأخرج محمد بن منصور في « الامالي » حدثنا علي بن حكيم ، عن شريك ، عن عبد الله بن عيسى ، عن عبد الله بن جبر ، عن أنس بن مالك ، قال : « ناد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غلاماً كان يخدمه يهودياً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أتشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فظفر الغلام الى آيةه ، فقال : قل مايقول محمد ، فقال الغلام : أشهد أن لا إله إلا الله وانك رسول الله ثم مات ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : دونكم أخاكم » . قال في « التخريج » : عبد الله بن جبر المذكور هو (١) كذا صححه خطه . اهـ . من خط حفيده . اهـ . ورواه غيره عن محمد بن جبر عن محمد بن جبر عن محمد بن جبر

عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك، لأن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى روى عن عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك ، لا عن والده عبد الله بن جبر بن عتيك ، فقد ذكر المزي في ترجمة عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك روايته عن أنس ، ورواية عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه ، وهذا استناد حسن ، وقد أخرجه البخاري بمعناه عن أنس . وأخرج نحوه في « مجمع الزوائد » عن صفوان بن عسال المرادي ، قال : « دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على غلام من اليهود وهو مريض ، فقال : أتشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : نعم ، قال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، ثم قبض ، فويله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمون فمسلوه ودفنوه » رواه الطبراني في « الكبير » واستانده حسن .

واعلم أن الأحاديث في أن كلمة التوحيد سبب لدخول الجنة ، وردت مطلقة ومقيدة ، فالمطلق كحديث عثمان عند مسلم : « من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة » . وفي « البخاري » « ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صدقاً من قلبه إلا حرمه الله على النار » . وعند مسلم من حديث أبي ذر قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو نائم وعليه ثوب أبيض ، ثم أتيتُه وقد استيقظ ، فقال : ما من عبد قال : لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة » . وعن عثمان عن عمر مرفوعاً : « إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد حقاً من قلبه فيموت على ذلك إلا حرم على النار : لا إله إلا الله » رواه الحاكم . وفي « مجمع الزوائد » وغيره من الشواهد ما لا يتسع له هذا المقام . وقد أخرجنا في « الصحيحين » حديث محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك الانصاري البصري أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إن الله حرم على النار من قال : لا إله إلا الله يبتغي بها وجه الله . قال محمود بن الربيع : فحدثتها قوماً فيهم أبو أيوب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما قال ذلك قط ، فكبر ذلك علي فجعلت لله علي إن سألني الله حتى أقفل من غزوتي إن أسأل عنها عتبان بن مالك إن وجدته حياً ، ففعلت فأهللت بحجة أو عمرة ، ثم سرت حتى قدمت المدينة ، فأتيت بني سالم ، فاذا عتبان بن مالك شيخ أعشى يصلي لقومه إلى قوله ، ثم سألته عن الحديث فحدثني كما حدثني أول مرة » تابعه الحصين بن محمد ، عن عتبان ، وله شواهد جمة من غير عتبان .

وذهب جماعة من أهل العلم والحديث إلى إبقائها على ظواهرها ، وعدها من أعظم

البشائر للأمة المحمدية ، وإلى ذلك جنح السيد الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير في كتاب « قبول البشرى بالتيسير للبشرى » فقال : وفي الحديث التفق على صحته من حديث أبي ذر في البشرى العظمى لمن مات لا يشرك به شيئاً ، وفيه أن أبا ذر مازال يستنكر ذلك حين سمعه من نص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويكرر استغفام الإنكار حتى قال النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم : « على رغم أنف أبي ذر » أخرجه البخاري ومسلم . وعن أبي الدرداء مثله في تفسير : « ولئن خاف مقام ربه جنتان » وفيه « على رغم أنف أبي الدرداء » ولحديث أبي الدرداء طرق أخرجه أحمد والطبراني والذهبي في ترجمة عطاء بن يسار من « الميزان » ورجال الذهبي رجال الصالحين ، وذلك يدل على اتفاقهما ، وليس في الحديث علة إلا الشك في اتفاقهما ، وعطاء من كبار التابعين محتمل للقاء أبي الدرداء ، فقد صح الحديث على شرط مسلم بكل حال ، وإن صح التصريح باللقاء صح على شرط البخاري ، وبقية الطرق شواهد تقوي ذلك . وللسيد رحمه الله في ذلك .

برغم أبي الدرداء ورغم أبي ذر تواترت البشرى وصرح باليسر
وخلده الحفاظ في كل مسند وسارت به الركبان في البر والبحر

انتهى المراد منه .

وهذه بعضهم إلى أن الأحاديث الواردة في ذلك محمولة على ماورد منها مقيداً ، وهو ما أخرجه الطبراني في « الأوسط » عن زيد بن أرقم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من قال : لا إله إلا الله مخلصاً دخل الجنة ، قيل : وما اخلاصها ؟ قال : أن تحجزه عن محارم الله ، وفي رواية له في « الكبير » « أن تحجزه عما حرم الله عليه » وفيه نظر من وجيدين .

الأول : إن في إسناده محمد بن عبد الرحمن بن غزوان ، وهو وضاع ، ذكره في « مجمع الزوائد » فلا يصح أن تقيده بالأحاديث الصحيحة .

الثاني : إن في حديث أبي ذر في « الصحيح » « وإن زنا وإن سرق ثلاث مرات » وكذا في حديث أبي هريرة عند مسلم ، وهما من الكبائر . وفي حديث عتب بن بكير : « كان من عمل ، فيكون حديث زيد بن أرقم حينئذ في محل المعاوضة لا التقييد . والواجب مع ذلك سلوك

طريقة الترجيح للأدلة الصحيحة عليه . ونقل النووي في « شرح مسلم » عن القاضي عياض أن جماعة من السلف منهم سعيد بن المسيب ، قالوا : كان هذا قبل نزول الفرائض والأمر والنهي . وأجيب عنه بأنه ضعيف أو باطل لأن راوي أحد هذه الأحاديث أبو هريرة وهو متأخر الاسلام أسلم عام خير سنة مبيع بالاتفاق ، وكانت أحكام الشريعة مستقرة .

وقال بعضهم: إن ذلك لمن قالها عند الندم والتوبة ومات على ذلك ، وجزم به البخاري ذكره في « كتاب اللباس » قال القاضي : وهذه التأويلات إنما هي إذا حملت الأحاديث على ظاهرها ، وأما إذا نزلت منازلها فلا يشكل تأويلها على ما بينه المحققون ، فنقرر أولاً أن مذهب أهل السنة باجمهم من السلف الصالح وأهل الحديث والفقهاء والمتكلمين على مذهبهم من الأشعرين أن أهل الذنوب في مشيئة الله تعالى ، وإن كل من مات على الإيمان وتشهد مخلصاً من قلبه بالشهادتين فإنه يدخل الجنة ، فإن كان تائباً أو سالماً من المعاصي دخل الجنة برحمة الله وحرم على النار ، وهذا يعني تأويل البخاري وإن كان هذا من المخطئين بتضييع ما أوجب الله عليه أو بفعل ما حرم عليه فهو في المشيئة لا يقطع في أمره بتحريمه على النار ولا باستحقاقه الجنة لأول وهلة ، بل يقطع بأنه لا بد من دخول الجنة آخر ، وحاله قبل ذلك في نظر المشيئة .

قلت : وهذا يصلح تفسيراً لما دل عليه قوله تعالى : « إن الله لا يفرق بين شركه به » الآية وليس فيه تعرض للوارد ومن تلك الأحاديث ، قال : ويمكن أن تستقل الأحاديث ، بنفسها ويجمع بينها فيكون المراد باستحقاق الجنة ما قدمناه من إجماع أهل السنة أنه لا بد من دخولها لكل موحد ، أما معجلاً معافى ، وأما مؤخراً بعد عقابه ، والمراد بتحريم النار تحريم الخلود خلافاً للخوارج والمعتزلة في المسلمين ، قالوا : والموجب للتأويل مجاه في ظواهر كثيرة من عذاب بعض العصاة فلا بد من تأويل هذا لثلاث تناقضات خصوص الثريمة ، وهذا حاصل ما أشار إليه في « شرح مسلم » .

وأما الأحاديث التي وردت مقيدة بأن تكون كلمة التوحيد آخر كلام المسلم ، فمنها حديث الباب ، وما تقدم من شواهد ، ونحوه ما في « مصنف ابن أبي شيبة » ، ولغظه : حدثنا شريك ، عن عاصم ، عن المسيب بن رافع ، عن عبد الله « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله فانها لا تكون آخر كلام امرئ مسلم إلا حرم الله عليه النار » ومثل هذا ليس للاجتهاد فيه مسرح

فله حكم الرفع . ونحوه ما نقله في « التلخيص » عن ابن أبي الدنيا في كتاب المحتضرين من طريق عروة بن مسعود ، عن أبيه ، عن حذيفة بلفظ : « لقنوا موتاكم لا إله الا الله ، فانها تهدم ما قبلها من الخطايا » . وروي فيه أيضا عن عمر وعثمان وابن عمر وأنس وغيرهم .

وفي الامر بالتلقين أحاديث كثيرة ، ويؤخذ من مجموع ذلك أن من حصلت له تلك الكرامة، وهي أن تكون كلمة التوحيد آخر ما يقوله كانت سببا لدخوله الجنة وتجرمه على النار ، وتكفيره لما سبق من الذنوب . ويظهر بذلك فائدة الأمر بالتلقين والحفاظة عليه . وإن له خصوصية لا يوفق لها الا من شاء الله من عباده، لولا ذلك لكان النطق بكلمة التوحيد في أثناء العمر كافيا، ولذا ترى كثيراً من المنهكين في المصيان يحال بينه وبينها ، وقد ذكر من ذلك حكايات . وقد أشار الى هذا المعنى في « شرح مسلم » ولفظه : يجوز في حديث : « من كان آخر كلامه لا إله الا الله دخل الجنة » أن يكون خصوصاً لمن كان هذا آخر نطقه وخاتمة لفظه . وإن كان قبل مغلطاً فيكون سبباً لرحمة الله تعالى ونجاته رأساً من النار وتجرمه عليها ، بخلاف من لم يكن ذلك آخر كلامه من الموحدين الخاطئين ، وكذلك ماورد في حديث عبادة من مثل هذا ، ودخوله من أي أبواب الجنة شاء يكون خصوصاً لمن قال ما ذكره صلى الله عليه وآله وسلم وقرن بالشهادتين حقيقة الايمان والتوحيد الذي ورد في حديثه ، فيكون له من الأجر ما يرجع بسببائه ، ويوجب له المغفرة والرحمة ودخوله الجنة لأول وهلة إن شاء الله تعالى . اهـ .



باب المحرم يموت كيف حكمه؟

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
قال : « إذا مات المحرم غسل وكفن وخمر رأسه ووجهه ،
فإن كان أصحابه محرمين لم يمسوه طيباً ، وإن كانوا أحلاء يمسه
الطيب » . وقال : « إذا مات فقد ذهب إحرامه » .

في « تيسير » الديبع مالفله : أخرج مالك عن ابن عمر « انه كفن ابنه واقداً ، ومات
بالجحفة محرماً ، وخمر رأسه ووجهه ، وقال : لولا أنا حرم لطينا ، وقد أخذ بظاهره
أبو حنيفة ومالك والاوزاعي . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : وهو مقتضى القياس
لانتقطاع البادة بزوال محل التكليف . وذهب الهادي ومن معه والشافعي الى أن حكم
الاحرام باق عليه . فلا يخمر رأسه ، لما أخرجه الجماعة من حديث ابن عباس قال : « بينما
رجل واقف برفة اذ وقع عن راحلته فوقصته - أو قال : فأوقصته - فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم : اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه ، فانه
يبعث يوم القيامة ملياً » وفي رواية : « ولا تخمروا وجهه ولا رأسه » قيل الوقص : كسر العنق ،
وهذا نص مقدم على القياس ، وغاية ما اعتذر به عن الحديث ما قيل : إن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم علل هذا الحكم في هذا المحرم بعله لا يعلم وجودها في غيره وهو أنه : « يبعث
يوم القيامة ملياً » وهذا الامر لا يعلم وجوده في غير هذا المحرم لثبوت النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ، والحكم انما يعم في غير محل النص لعموم علته . وأجيب بأن كونه ملياً مترتب على

كونه محرماً فيفهم من ذلك أن كل محرم بيعت مليئاً فيكون له حكمه من عدم التنظية ونحوها، كما قال صلى الله عليه وآله وسلم في شهداء أحد: « زملوهم بدمائهم وكسومهم فانهم يحشرون يوم القيامة ، واللون لون الدم وريحه ريح المسك » فيفهم أن ذلك لأجل الشهادة فيعم ذلك كل شهيد . قال القاضي زيد : ومارواه زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام - يعني حديث الأصل - يجب أن يكون محمولا على من مات بعد الرمي ، فإن جعفر ابن محمد روى، عن أبيه، عن علي عليهم السلام: « فإذا مات المحرم لم ينط وجهه » . اهـ .



باب غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتكفينه

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده ، عن علي عليهم السلام قال :
« لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلف أصحابه أين
يدفن ، فقال علي عليه السلام : إن شئتم حدثكم ، قالوا : حدثنا ،
قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « لعن الله
اليهود والنصارى كما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، إنه لم يقبض
نبي إلا دفن مكانه الذي قبض فيه ، قال : فلم أخرجت روحه
صلى الله عليه وآله وسلم من فيه نَحْوًا فراشه ، ثم حفروا موضع
الفراش ، فلم أفرغوا ، قالوا : ما ندري أنلحد أم نضرح ؟ فقال
عليه السلام : قلت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول : اللحد لنا والضرح لغيرنا ، فألحد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ».

قال في «التخريج» : أخرج بعض هذا الحديث المحدث الثقة جعفر بن عبد الواحد الثقفي
في «الأربعين» له في باب فضائل أهل البيت ، ولفظه : حدثنا أبو منصور ، نا أبو محمد بن مندويه ،
نا عبد الرحمن بن الحسن ، نا هارون ، نا أبو غسان ، نا منصور ، نا أبو بكر بن عيش ، نا
صدقة بن سميد الحنفي ، نا جميع بن عمير قال : « دخلت على عائشة مع أمي وخالتي ، فقالتا :
كيف كانت منزلة علي فيكم ؟ فقالت : سبحان الله كيف تسألاني عن رجل لما مات رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الناس - أو قالوا - أين تدفونه ؟ فقال عليه السلام : ليس

بأرضكم هذه بقعة أحب الى الله من بقعة قبض فيه نفس نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، وكيف تسألاني عن رجل وضع يده من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم موضعاً لم يكن أحد يطعم فيه، ولما خرجت نفس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح بها وجهه . اه . وفي صدقة بن سعيد وجميع بن عمير كلام وقد وثقا ، روى لصدقة أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وروى لجميع الاربعة . وقد أخرج الترمذي في «الشعائل» والبيهقي في « السنن » من حديث سالم بن عبيد الأشجعي - وكانت له صحبة - حديثاً طويلاً في صفة موته صلى الله عليه وآله وسلم وفيه قول الناس لا يي بكر : « يا صاحب رسول الله أيدفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال : نعم ، قالوا : أين يدفن ؟ قال : في المسكان الذي قبض الله فيه روحه ، فان الله عز وجل لم يقبض روحه الا في مكان طيب » . قيل : والجمع بين الروايتين يمكن بأن يكون عند كل واحد منها علم بذلك ، فآخبر بما لديه ، وقد حكى السير أن كلا منهما يومئذ في محفل من الناس ، قال بعض العلماء : ولعل هذا هو السر في دفن الانبياء حيث تقبض أرواحهم ولم يزل فضلاء هذه الأمة وصلحاؤها يفعلون ذلك عملاً بهذا الاثر .

وقوله : « لمن الله اليهود . . . الخ » أخرجه نحوه البخاري ومسلم في « صحيحهما » من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وفي رواية بلفظ اللعن أيضاً ، والكاف في : « كما اتخذوا » تفيد كون الاتخاذ علة وسبباً لللعن ، ومجيئها للتعليل شائع في الاستعمال ، كما في قوله : لا تظلم الناس كما لا تظلم .

وقوله : وصمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : اللحد لنا . . . الخ » قال ابن أبي شيبة : حدثنا شريك ، عن عثمان أبي اليقظان ، عن زاذان ، عن جرير رفعه ، قال : « اللحد لنا والشق لغيرنا » وقال في « التلخيص » : رواه ابن ماجه واحمد والبرار ، وفيه عثمان بن عمير وهو ضعيف ، لكن رواه أحمد والطبراني من طرق ، زاد أحمد في رواية بعد قوله : « لغيرنا أهل الكتاب » وأخرجه أحمد وأصحاب السنن بهذا اللفظ من حديث ابن عباس ، وفيه عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف ، وصححه ابن السكن . اه . وقال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع ، عن العمري ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة ، عن العمري ، عن نافع ، عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصى أن يلحد له » .

واللحد : الشق في جانب القبر ، والفرح : الشق في وسطه ، وكانت العرب يلحدون ويضرحون:ومنى حديث الأصل:اللحد هو الذي نثره ونختاره ، والشق اختيار من كانت قبلنا من أهل الكتاب والجاهلية ، وليس فيه النهي عن الشق لما أخرجه البيهقي بسنده الى ابن عباس قال : « لما أرادوا أن يحفروا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان أبو عبيدة ابن الجراح يضرح لأهل مكة ، وكان أبو طلحة زيد بن سهل يلحد لأهل المدينة ، فدعا العباس رجلين فأخذ بأعناقهما ، فقال : اذهب أنت الى أبي عبيدة واذهب أنت الى أبي طلحة ، اللهم خر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيها جاء حفر له ، فوجد صاحب أبي طلحة أبا طلحة ، فجاء به ، ولم يجد صاحب أبي عبيدة أبا عبيدة فلحد لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه أحمد بنحوه من حديث أنس مختصراً ، ورجاله ثقات ، اذ لو كان منتهياً عنه لم يكن أبو عبيدة يصنعه مع أماته وجلالته بين ظهراني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ولم يكن يقول الصحابي:أيها جاء أولاً عمل عمله ، ولأن الشق في كثير من البلدان يضطر الناس اليه لرخاوة الأرض أو دماثة رملها ، أو عظم في الدفون ، كما روي في حق أبي جعفر الباقر عليه السلام انه سرح له لما في جسمه من البسطة ، واذا كانت الأرض صلبة ولا مقتضى للضرح فالاختيار اللحد لانه الأفضل ، وقد أخرج البيهقي بإسناده الى سعد بن أبي وقاص انه قال في مرضه الذي هلك فيه : الحدوا لي لحداً وانصبوا علي اللبن نصباً كما صنع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقال : رواه مسلم .

قوله : « أنلحد أم نضرح ؟ » قال السيد صارم الدين : ضبطه الامام _ بالياء والنون _ يعني على صيغة المضارع المجهول أو المعلوم ، قيل : وكان عبد اللين التي جعلت في لحد رسول الله عليه وآله وسلم تسعاً كل لبنة منتصبة قائمة ، وينبغي أن يكون عدد مايجعل في القبر ذلك القدر ان أمكن ، وان احتيج الى أكثر أو وقع الاكتفاء بالأقل فيستحب أن يكون وترّاً ، ويكره أن يجعل شيء مما قد أكلته النار كالآجر ، كما قيل في النهي عن اتباع الجنائز بجمر للتفاؤل وان تعذر اللبن فالخشب أو الحجارة .

فائدة قال النووي : ونزل في قبره صلى الله عليه وآله وسلم : علي والعباس

والفضل وقم ابنا العباس وشقران ، قال : ويقال : كان أسامة بن زيد وأوس بن خولى معهم ، قال ابن عبد البر : وكان آخرهم خروجاً منه قم^(١).

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام قال : « لما أخذنا في غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمعت منادياً ينادي من جانب البيت : لا تخلعوا القميص ، فقال : فغسلنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليه القميص ، فلقد رأيتني أغسله ، وأن يدغيري لتردد^(٢) عليه ، وإني لأعان على تقليبيه ، ولقد أردت أن أكبه فتوديت^(٣) : لا تكبه ، » .

روى السيوطي في « جمع الجوامع » في مسنده عليه السلام ، عن عبد الواحد بن أبي عون ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي بن أبي طالب في مرضه الذي توفي فيه : « اغسلني يا علي إذا مت ، فقال : يا رسول الله ما غسلت ميتاً قط ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنك متيماً أو تيسر ، قال علي : ففسلته فما آخذ عضواً إلا تبعتني والفضل آخذ بحضنه يقول : عجل يا علي انقطع ظمري » أخرجه ابن سعد . وعن

(١) ح والمراد في تلك الحال ، فلا ينافي ما رواه السيوطي في « جمع الجوامع » عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم أن المغيرة بن شعبة ألقى في قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن خرجوا خائفه لينزل فيه ، فقال علي بن أبي طالب : انما ألقيت خائفك لكي تنزل فيه ، فقال : نزل في قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والذي نفسي بيده لا تنزل فيه أبداً ومنعه » أخرجه ابن سعد ، وعن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي ، عن أبيه ، قال : قال علي بن أبي طالب : لا يتحدث الناس أنك نزلت فيه لا يتحدث الناس أن خائفك في قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ونزل علي وقد رأى موقفه فتناوله فدفنه إليه » أخرجه ابن سعد . اهـ . من خط المؤلف .

(٢) وفي نسخة « لترعد » .

عبدالله بن الحرث وأن علياً لما قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قام فأرتج الباب ، قال : فجاء العباس معه بنو عبد المطلب ، ققاموا على الباب ، وحمل علي يقول : بأبي أنت وأُمسي طبت حياً وميتاً ، قال : وسطمت ريع طيبة لم يجدوا مثلاً ، فقال العباس لمي : دع حنيناً كحنين المرأة ، وأقبلوا على صاحبكم ، فقال علي : ادخلوا علي الفضل ، قال : وقالت الانصار : نناشدكم الله في نصيبنا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأدخلوا رجلاً منهم يقال له : أوس بن خولى يحمل جرة بأحدى يديه ، ففسله علي يدخل يده تحت القميص ، والفضل يسك الثوب عليه والانصاري ينقل الماء وعلى يد علي خرقة يدخل يده ، وعليه القميص . أخرجه ابن سعد ، ونسب في « التلخيص » آخره من قوله : وففسله علي... الخ إلى الحاكم حديث عبد الله بن الحرث أيضاً . قال في « شرح الإبانة » : حضر غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ستة : علي عليه السلام والعباس وولده الفضل وقثم ابنا العباس ومولاه اسامة وشقران (١) فملي عليه السلام بذلكه والعباس يصب الماء والآخرون يمينون .

وفي « التلخيص » ما فظله : قال ابن دحية : لم يختلف في أن الذين غسلوه صلى الله عليه وآله وسلم علي والفضل ؛ واختلف في العباس واسامة وقثم وشقران . اهـ . فأما علي فروى ابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث علي عليه السلام قال : « غسلت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذهبت أنظر ما يكون من الميت فلم أر شيئاً . وأما الفضل بن عباس وغيره فروى أحمد من

(١) صالح هو شقران ذكره البيهقي ، وهو من الانصار ، فلعل ذكر مولاه مؤخر من تقديم صفة لاسامة ، والله أعلم . تمت من خط المؤلف . وفي هامش نسخة المؤلف ما نصه : شقران هذا هو مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وليس من الانصار ، فلفظ مولاه صفة لصالح ، وقد جاء مصرحاً بأنه مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الروايات ، كما في البيهقي وغيره بلفظ : وشقران ، وفي بعضها : وصالح مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال في « أسد الغابة » : وكان عبدأ حبشياً لعبد الرحمن بن عوف فاهدها لابي صلى الله عليه وآله وسلم . وقيل انه اشتراه منه فأعتقه بعدئذ ، وأوصى به عند موته ، وكان فيمن حضر غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موته ، وقد اقرض ولد شقران مات اخرم بالمدينة في ولاية الرشيد ، وكان بالبصرة منهم رجل . قال مصعب : فلا أدري أترك عبداً أم لا ؟ قال أبو معشر : شهد شقران بداراً فلم يسمه له . اهـ . قال في « التقریب » : أنظنه مات في خلافة عثمان . اهـ . تمت أملاً . من لفظ شيخنا حفيد المؤلف رضوان الله عليها .

حديث ابن عباس : « ان علياً أسند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى صدره ، وعليه قميصه ، وكان العباس والفضل وقثم يقبلونه مع علي ، وكان اسامة بن زيد وصالح مولاة يصبان الماء » وفي اسناده حسين بن عبد الله وهو ضعيف . وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي من حديث ابن جريج سمعت محمد بن علي أباجعفر يقول : « غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً بسدر وغسل وعليه قميص ، وغسل من بشر يقال لها : الغرس بقاء - كانت لسعد بن خزيمة - وكان يشرب منها وولي سفلته علي والفضل يحتضنه والعباس يصب الماء ، فجعل الفضل يقول : أرحني قطعت وتيني ^(١) » وهو مرسل جيد . اهـ .

ويشهد لقوله : « وغسل من بشر يقال لها الغرس » ما رواه محمد بن منصور في « الأملالي » بلفظ : حدثنا عباد بن يعقوب ، عن حسين بن زيد ، عن اسماعيل بن عبد الله بن جعفر ، عن أبيه ، عن علي ، قال : « أوصاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : إذا أنا مت ففسلني بسبع قرب من بئري بشر غرس » وأخرجه ابن ماجه في « سننه » بلفظ : حدثنا عباد بن يعقوب إلى آخره كما في « الأملالي » سنداً ومتمماً . قال في « التخريج » : واسناده حسن ان شاء الله تعالى .

قال في « التلخيص » : وروى الطبراني في « الاوسط » في ترجمة أحمد بن يحيى الحلواني ، عن الحسن بن علي ، قال : « غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم علي والفضل بن العباس ، وكان اسامة بن زيد يصب عليه الماء » وروى البزار من طريق يزيد بن بلال ، قال : قال علي : « أوصاني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ان لا يفسله أحد غيري » ^(٢) الحديث ، ثم قال : وروى ابن ماجه والبيهقي من حديث علقمة بن مرثد عن ابن بريده ، عن أبيه ، قال : « لما أخذوا في غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ناداهم مناد من الداخل : لا تنزعوا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قميصه » .

(١) الوتين : عرق في القلب إذا انقطع مات صاحبه . اهـ . « قاموس » .

(٢) ح تمامه « فان احدا لا يرى عورتي الا طمست عيانه » ، قال علي : فكان اسامة يناولني الماء وهو مغمض عيني » وأخرجه عنه الشريف أبو عبد الله العلوي في كتاب « اسماء الزواة عن زيد بن علي » بسنده إليه ، عن أبياته ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « لا يرى عوردي غيرك فانه ان يرمه غيرك عني » ثم من خط المصنف .

قوله « لترعد عليه » أي تضطرب من رعد رعد ، ذكره في « المصباح » وهو بمعنى التردد والموجود في بعض النسخ : « وكبت زيداً كبا » ألقته على وجهه ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« كفت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب ، ثوبين يمانية
أحدهما سحق وقميص كان يتجمل به » .

روي في « مجمع الزوائد » عن أنس بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة أثواب أحدها قميص » رواه الطبراني في « الأوسط » وإسناده حسن . اهـ . وأخرج أحمد وأبو داود ، عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة أثواب ، قميصه الذي مات فيه وحلة بحرانية ، الحلة : ثوبان . وقوله : بحرانية ، يروي - بالباء الموحدة ثم مائة - نسبة إلى البحرين على غير قياس ، ويروي - بالنون والجيم - نسبة إلى نجران المعروف . قال في « التلخيص » : تفرد به زيد بن أبي زياد وقد تغير ، وهذا من ضعيف حديثه ، وروى البزار وابن عدي في « الكامل » من طريق جابر بن سمرة « كفن صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب : قميص وازار ولقافة » وهو في « الجامع الكافي » بهذا اللفظ . قال ابن حجر : تفرد به ناصح وهو ضعيف . اهـ . وعن عبد الله بن مغفل قال : إذا أنا مت فاجعلوا في غسلي كافوراً ، وكفنوني في بردين وقميص ، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك . رواه الطبراني في « الكبير » وفيه صدقة بن موسى وفيه كلام . وفي « الموطأ » عن محمد بن علي بن الحسين الباقر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفن في قميصه » ومجموع ذلك يصلح شاهداً لحديث الأصل .

قوله : « أحدهما سحق » - بفتح السين المهملة - البالي من الثياب ، ويفهم من قوله : أحدهما سحق أن الآخر جديد . وقال بعضهم : رواية القميص ثبتت عن علي وابن عباس وأبي هريرة ، والظاهر أن هذا القميص الذي كفن فيه صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي غسل فيه ، لأنهم نهوا عن زعجه عنه ، فلو كفن في قميص غيره لزم أنه كفن في قميصين ، ولم يرو ذلك أحد ، ولا ورد أيضاً زعجه عنه . وقد اعترض ذلك بأنه يستشع أن يكفن في قميص مبلول لافساده الأكفان ، وأن قوله : « كان يتجمل به » يشعر أنه غير الذي مرض فيه وغسل فيه . وأجيب بأنه

لا يلزم من تكفيته في القميص الذي غسل فيه أن يكون عند التكفين مبلولاً ، لا مكان يسره بمضي وقت يسير ، ولا مانع أن يكون قميص التجميل لانه قد علم صلى الله عليه وآله وسلم بموته في مرضه ذلك ، وهذه الحالة تقتضي أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم على أكمل هيئة وأجلها ، ولذا دعا بالسواك من يد عبد الرحمن ابن أبي بكر ، ولا يمارضه حديث عائشة عند الجماعة « انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة أثواب سحولية من كرسف ييض ليس فيها قميص ولا عمامة » وأخرجه ابن سعد بنحوه عن علي عليه السلام ذكره السيوطي في « جمع الجوامع » وذلك لرجوع الضمير إلى الثلاثة الأثواب يريد انها كلها دروج ، بدل عليه مارواه الجماعة من تمام الحديث بلفظ : « أدرج فيها ادراجاً » وهو الذي ذهب اليه مالك وأبو حنيفة في تأويل حديث « فقالوا : ليس القميص والعمامة من جملة الثلاثة ، وإنما هما زائدان عليها . ولا يمارضه أيضاً ما رواه في « مجمع الزوائد » عن علي قال : « كفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سبعة أثواب » رواه أحمد وأسناده حسن . اهـ . وهو في « مصنف ابن أبي شيبة » بلفظ : حدثنا سويد بن عمرو ، نا حماد بن سلمة ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن ابن الحنفية ، عن علي « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفن في سبعة أثواب » .

قال ابن حجر : وابن عقيل سيء الحفظ يصلح حديثه للمتابعات ، فاما اذا انفرد فيحسن ، واما اذا خالف فلا يقبل ، وقد خالف هو رواية نفسه ، فروى عن جابر « انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثوب غرة (١) » قال : وروى الحاكم من حديث أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ما يعضد رواية ابن عقيل عن ابن الحنفية ، عن علي . اهـ . وقد تقدم غير مرة تصحيح الاحتجاج بروايته ، ولذا حسنها الهيثمي كما عرفت ، ووجه عدم المعارضة انه ليس في حديث عائشة ما ينفي الزيادة .

وقد وصفت الثلاثة الأثواب بأنها التي أدرج صلى الله عليه وآله وسلم فيها ، والنفي راجع اليها وما عداها مسكوت عنه ، وعلى تسليم التعارض فهي غائبة ونافية وعلي وغيره محسن رواه حاضر مثبت فكان راجحاً ، والذي يصير به سبعة أن فيما تقدم من مجمع الروايات نصاً واستنباطاً ستة أثواب ، وهي : ثلاثة دروج وقميصه الذي مات فيه وعمامة وازار ، واما الألفافة فهي داخلة

(١) بفتح النون وكسر الميم : كساء فيه خطوط بيض وسود تلبسه الاعراب . اهـ . « مصباح » .

في الدروج ، والسابع القطيفة التي ورد بها مارواه في « مجمع الزوائد » عن أبي اسحاق قال :
« سألت آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم - وفيهم أبو نوفل - في أي شيء كفن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال : في حلة حمراء ليس فيها قميص وجعل في قبره شق قطيفة
كانت لهم » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح . الا انه ورد ما يعارض
ثبوت الحلة في كفته صلى الله عليه وآله وسلم مما أخرجه مسلم بلفظ : وأما الحلة فانما شبه على
الناس فيها انما اشترت لي كفن فيها فترك الحلة ، وكفن في ثلاثة أثواب بيض سحرلية .
ولمسلم أيضاً عن عائشة قالت : « أدرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حلة يمينية كانت
لعبد الله بن أبي بكر ، ثم نزعته عنه ، وكفن في ثلاثة أثواب » الحديث .. وهذا غاية ما أمكن
اعتباره من الجمع بين الروايات صوناً لها عن الاطراح ودفعاً لما فيها من التناقض ، وان كان في
بعض استعمال تلك الطريقة عدول عن الظاهر فالعذر مذكور .

وأعلم أن الواجب من الكفن أن يستر جميع البدن ، فان قصر عن ستر الجميع قدم
العورة فمافاض عن ذلك ستر به من ناحية الرأس وجعل على الرجلين حشيش كما فعل صلى الله
عليه وآله وسلم في عمه حمزة ومصعب بن عمير رضي الله عنهما ، فان أريد الزيادة على الكفن
الواحد فالمنسوب أن يكون وتراً ، ويجوز التكفين باثنين كما أمر به صلى الله عليه وآله وسلم
في حق الحرم ، وقد يكون ذلك لعدم غيرهما أو لكونهما ثوبي احرامه ، وقد تقدم أول
« كتاب الجنائز » صفة بسط الأكفان وكيفية التكفين ، والله أعلم .

باب المسك في الحنوط

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، رحمه الله قال :
« كان عند علي عليه السلام مسك فضّل من حنوط رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ، فأوصى أن يحنط به » .

أخرج البيهقي بسنده إلى أبي وائل ، قال : « كان عند علي رضي الله عنه مسك فأوصى
أن يحنط به » ، وقال علي رضي الله عنه : هو فضل حنوط رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم . قال : وهذا أسناد رجاله ثقات . وأبو وائل هو شقيق بن سلمة التميمي الثقة
المأمون ، وقد أدرك علياً عليه السلام . وروايته عنه في « جامع أبي عيسى الترمذي » وفي
« مسند النسائي » . اهـ . وقال ابن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا حميد بن عبد الرحمن ، عن
حسن ، عن هارون بن سعد « أن علياً رضي الله عنه أوصى أن يجعل في حنوطه مسك ،
وقال : هو فضل حنوط النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه دليل على طهارة المسك ، وأنه
يشرع اتخاذ حنوطاً ، وقد صح « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتطيب به » .

وأخرج البيهقي بسنده إلى نافع ، قال : مات سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وكان بدرياً
فقال أم سعيد لعبد الله بن عمر : أتحنطه بالمسك؟.. وقال : وأي طيب أطيب من المسك ، هاتي
مسكك ، فناولته إياه ، قال : ولم تكن نصنع كما تصنعون كنا تتبع بحنوطه مرافقه ومناقبه . وعن
علي عليه السلام فيما رواه عنه صاحب « نهج البلاغة » « نعم الطيب المسك خفيف بمحله عطر
ريحه » . وقد روي عن جماعة كراهة المسك في الحنوط ، ففي « مصنف ابن أبي شيبة » .
بسنده إلى عمر أنه قال « لا تحنطوني بمسك » . وعن عاصم قال : شهدت عمر بن عبد العزيز ،
قال لأمة له : إنني أراك ستلي حنطاتي فلا تجعلي فيه مسكاً . وعن عطاء ، قال : لا بأس بالبنبر

في الخنوط ، وقال : انما هو صمعة ، وكره المسك للحي والميت ، قال : وهو ميثنة . وعن مجاهد انه كره المسك للميت ومثله عن الضحاك . وعن الحسن انه يكره المسك للحي والميت ، ويقول : كان المسلمون يكرهونه ويقولون : هو ميتة . اهـ . وهم محجوجون بما ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم من تطيبه به حياً وميتاً .

فائدة ذكر الدميري في كتاب « حياة الحيوان » في سياق ذكر غزال المسك ما لفظه : « حقيقة المسك دم يجتمع في سرتها في وقت معلوم من السنة بمنزلة المواد التي تنصب الى الاعضاء ، وهذه السرة جعلها الله تعالى معدناً للمسك ، فهي تثمر كل سنة كالشجرة «تؤتي أكلها كل حين إذاذن ربها» فإذا حصل ذلك الدم مرضت له الظباء الى أن يسكنها ، ويقال : ان أهل التبت (١) يضربون لها أوتاداً في البرية لتحتك بها فيسقط عندها . اهـ . وقال ابن أبي الحديد : فأرة المسك دوية شبيهة بالخشف (٢) تكون في ناحية تبت تصاد لاجل سرتها ، فإذا صادها الصائد عصب سرتها بعصاب شديد وهي مدلاة ، فيجتمع فيها دمها ثم يذبحها ، وما أكثر من يأكلها ، ثم يأخذ السرة فيدفنها في الشعر حتى يستحيل الدم المختل فيها مسكاً ذكياً بعد أن كان لا يرام تتناً ، وقد يوجد في البيوت جردان سود يقال لها : فسار المسك ليس عندها الا رائحة لازمة لها . قال أبو عثمان الجاحظ : سألت بعض أصحابنا المعتزلة عن شأن المسك ، فقال : لولا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تطيب به لما تطيب به لانه دم . اهـ .

واعلم أنه وقع في كثير من النسخ في سند الحديث ما لفظه : عن جده ، عن علي عليه السلام - وهو غلط من الناقلين - والصواب حذف قوله : عن علي . ولفظه المجموع الحديثي : وعن الحسين عليه السلام قال : كان عند علي ... الخ . وقوله : « فضل » من باب دخل أو حذر ذكره في « الصحاح » وقد تقدم تفسير الخنوط أول الكتاب .

(١) تبت ككسر ، بلاد بالشرق ينسب اليها المسك الاذفر . اهـ . « قاموس » وهو - بثنائين - من فوق بينها واحدة . اهـ .

(٢) الخشف بكسر المعجمة : ولد الغزال ذكره في « مجمع البحار » . اهـ .

قال زيد بن علي عليه السلام: تجمر أكفان الميت، ولا تتبع إلى قبره
بجمرة، فإنه يكره أن يكون آخر زاده النار.

قوله: «تجمر» أي تطيب بخور المجهور. قال في «النهاية»: يقال: ثوب بجر وبجمر،
وأجمرت الثوب وجمرته: إذا بخرته بالطيب. وفي «المصباح»: الجمر بكسر الأول وهي البخرة
والمدخنة. قال بعضهم: الجمر بمحض الهاء: ما يتبخر به من عود وغيره وهي لغة أيضاً في الجمرة. اهـ.
وقد ورد في تجمير الأكفان ما رواه في «جمع الزوائد» عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم: «إذا أجمرت الميت فأجروه ثلاثاً» رواه أحمد والبخاري ورجاله رجال الصحيح،
وهو على حذف مضاف. والمعنى: إذا أجمرت ثياب الميت. وورد فعله عن السلف في «مصنف
ابن أبي شيبة» بسنده إلى إبراهيم، قال: «تجمر ثيابه قبل أن تلبسها إياه». وحديث يزيد بن
هارون عن هشام عن الحسن، قال: «تجمر ثياب الميت على مشجب أو قضبان». قال: وكان
محمد يرى إن فعلوا فهو حسن، وأحب إلي أن تجمر وهي عليه بعد ما يلبس فهو أبقى لريحها.
وعن أسماء أنها قالت: «إذا أنا مت فأغسلوني وكفنوني وأجروا ثيابي». اهـ.

ويستحب أن يكون وترأ الحديث جابر السابق، ولما أخرجه ابن أبي شيبة عن إبراهيم،
قال: «تجمر ثيابه ثلاثاً». وعن الحسن وابن سيرين والشعبي وأبي هريرة أنهم، قالوا: «تجمر
وترأ» ووجه قوله عليه السلام: «لا تتبع إلى قبره بجمرة بحبة التفاؤل بعد النار عنه كما ورد
أنه ينصب على قبره اللبن لا الأجر لأنه قد مسته النار». وروي في «الجامع الكافي» عن
محمد أنه يكره أن يتبع الميت بجمرة لأنه من فعل الجاهلية، ويكره أن يكون آخر عهده
النار. وروى محمد «عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رأى امرأة تتبع جنازة بجمرة فصاح
بها حتى توارت في نخل المدينة». وعن سعيد بن جبير أنه رأى بجمراً في جنازة فكسره وقال:
سمعت ابن عباس يقول: «لا تشبهوا باليهود». اهـ. وما ذكره من الحديث أخرجه نحوه أحمد
وأبو داود والبيهقي مرفوعاً بلفظ: «لا تتبع الجنازة بنار ولا صوت ولا يمشي بين يديها» قال
البيهقي: يريد به - والله أعلم - ولا يمشي بين يديها بنار. وقوله: «آخر زاده» الزاد في اللثة: طعام
المسافر المتخذ لسفره، والمعنى في كلامه عليه السلام على تشبيه النار التي يتبع بها الطعام الذي
يتخذها المسافر، فأطلق عليها لفظ الزاد استعارة مصرحة، والله أعلم.

وقال زيد: لا بأس بالحنوط على الأكفان والنعش .

قال في « المنهاج » : والوجه في ذلك أن الحنوط انما أريد به قطع ما يحدث من الروائح التي لا ينقطع عنها الميت غالباً ، وهذه العلة قائمة في الأكفان ، فذلك قال عليه السلام : انه يترك في الأكفان ولانه ينشف الرطوبة أيضاً . اهـ . وفي « مصنف ابن أبي شيبة » أن سالمًا وعبد الله بن عبد الله قال في طيب الميت: اجعلوه بينه وبين ثيابه . وقال أيضاً : حدثنا شريك ، عن أبي اسحاق قال : رأيت على جنازة الحرث ذرية . وروي في « الجامع الكافي » عن عطاء انه كره الذرية فوق النعش . اهـ . وفي « مصنف ابن أبي شيبة » عن ابن عمر والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وابراهيم انهم كرهوا الحنوط على النعش . فقد يكون الامام عليه السلام أشار الى مخالفتهم بأنه لا بأس به - وهو محمول على كون الحنوط كثيراً بفضل عنه ما يذير على النعش ، والله أعلم .

★ ★ ★

باب

اليهودية تموت وفي بطنها ولد مسلم ، والمرأة تموت وفي بطنها ولد حي

قال : وقال زيد بن علي عليها السلام : اذا ماتت الذمية وفي بطنها

ولد مسلم من زوج لها مسلم دفنت بين مقابر المسلمين وبين مقابر أهل الذمة .

وصورة ذلك في مسلم تزوج كثائية فحملت منه بولد أو أسلم دونها وقد حملت ، وفي دفنها كذلك مراعاة للجانبين ، فمن حيث كون الأم كافرة لا حق لها في مقابر المسلمين ، ومن حيث كون ولدها مسلماً يستحق أن ينزه عن وضعه في مقابر الكافرين . وقد أخرج البيهقي في «سننه» بسندهم إلى واثلة بن الأسقع انه دفن امرأة نصرانية في بطنها ولد مسلم في مقبرة ليست بمقبرة النصارى ولا المسلمين ، وقال بذلك الامام يحيى والشافعي . وذهب الهادي والقاسم والناصر وعطاء والزهري والاوزاعي الى انها تدفن مع الكفار لان الولد ما دام في بطن أمه فهو كالعض منها ، بدلالة أنه لا يثبت له شيء من أحكام الاحياء فناسب أن يكون حكمها وهو في بطنها حكمها اذا لم يكن في بطنها . قال في «الجامع» : وهو قول أصحاب أبي حنيفة . قال محمد بن منصور : ويحملها أهل الذمة . وقال محمد أيضاً في «المجموع» : أحب الي أن تقبر في مقابر المسلمين ، ويحملها المسلمون وتحمل في اللحد على شقها الايسر ظهرها الى القبلة . اهـ . وروى البيهقي ما يشهد له من فعل عمر ، ولفظه : إن عمر بن الخطاب دفن امرأة من أهل الكتاب في بطنها ولد مسلم في مقبرة المسلمين . اهـ ، وهو مبني على عدم الاعتداد بكفر الأم وترجيح جانب إسلام الولد ، والله أعلم .

وقال زيد في المرأة تموت ، وفي بطنها ولد حي ، فقال : يشق بطنها

ويستخرج الولد، فإن الله عز وجل يقول « ومن أحيأها فكرأنا أحيأ
الناس جميعاً ».

قال القاضي زيد : أما وجوب اخراج الولد فلا نعرف فيه خلافاً ، ووجهه أن لو لم نفعل ذلك كنا قد أتلفنا الصبي ، ولا ضرر على الميت في شق بطنه وفيه تخليص الحي . وقال مالك : النساء يتوصلن بالمعالجة إلى اخراج الولد من الموضع الذي يخرج منه ، وهو ظاهر مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق لتصريحهم بأنه يكره الشق . والقائلون بالشق اختلفوا ، فجمهورهم قالوا : يشق أيسرها لأنه أسهل لخروج الولد . وقال أبو حنيفة : بل يشق الجانب الأيمن لتؤمن جراحة الولد . وقال الهادي : انه يخاط بعد ذلك تحيطاً وثيقاً ثم يفعل بها مايفعل بسائر الموتى من النسل وغيره . قال في « المنهاج » : وهذا اذا اجتمعت شرائط وهي أن يكون الولد قد بلغ وقتاً ومدة يعيش إذا خرج حياً، وأن يكون الشاق بصيراً باخراجه، وأن يكون هناك من يكفله ويقوم به اذا خرج حياً ، فاما لو كانت في أرض فلاة وليس معه أحد يكفله أو اختلت إحدى هذه الشرائط فانها تترك هنيئة حتى يموت ولدها . اهـ .

نكتة ذكرها في « الجامع » ولفظه : قال محمد : حدثني عمار بن أبي مالك ، عن الحسن بن زياد ، قال : كنت عند أبي حنيفة فجاءه رجلان على حمارين فسلما عليه ثم مضيا ، فقال لي أبو حنيفة : أتدري من هذا - يعني لاحدهما - ؟ فقال : قلت : لا ، فقال لي : هذا ماتت أمه وهي حامل به فجأؤوا فسالوني عن امرأة ماتت وفي بطنها ولد حي فقلت : الحقوا الساعة فشقوا بطنها وأخرجوا الولد ، قال : فهذا هو . اهـ .



باب عيادة المريض

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من مرض ليلة واحدة كفر^(١) »
عن ذنوب سنة ، فإذا عوفي المريض تحات خطاياہ کا تحات ورق الشجر

اليابس في اليوم العاصف .

قال ابن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم التيمي ، عن الحرث بن سويد ، عن عبد الله ، قال : « دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يوعك ، قال : فمستته ، قلت : يا رسول الله إنك توعك وعكا شديداً ، فقال : أجل إني أوعك كما يوعك رجلان منكم ، قال : قلت : لأن لك أجرين ؟ قال : نعم ، والذي نفسي بيده ما على الأرض مسلم يصيبه أذى فما سواه إلا حط الله عنه به خطيئاته كما تحط الشجرة ورقها ، وأخرجه مسلم بجمناه في « صحيحه » وفي « مجمع الزوائد » عن أسد بن كرز أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « أن المريض تحات خطاياہ کا يتحات ورق الشجر » رواه أحمد والطبراني في « الكبير » وأسناده حسن ، وسياق سنده في « معجم أسماء الصحابة » لابي القاسم البنوي في ترجمة أسد بن كرز ما لفظه : حدثنا عقبة بن مكرم أبو عبد الملك البصري ، حدثنا سلم ابن قتيبة ، عن يونس بن أبي اسحاق ، عن اسماعيل بن أوسط ، عن خالد بن عبد الله ، عن جده أسد بن كرز... فذكره .

(١) وفي نسخة : كفر الله .

جاءه هذا هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد بن كرز بن عامر البجلي القسري الأمير بن عبد الله بن روى له البخاري في أعمال العباد ، وأبو داود وإسماعيل بن أوسط بن روى عنه . كما في « التهذيب » ، روى عن أبيه ، عن جده ، وله صحة . قال المزي : وقال ابن أبي حاتم : حدثنا (الشيخ) أبو عبد الله محمد بن خلف التيمي ، حدثنا يحيى بن الحماني ، قال : قيل لسيار : تروي عن خالد ؟ قال : عنه بعض كلامه ، فإنه كان أشرف من أن يكذب ، وذكره ابن حبان في الثقات . اهـ . ولهذا حسن حديثه الاتحاد رواه في « المجموع » .

أدناه من المصنفين قال صاحب « المجموع » أيضاً : وعن أنس بن مالك ، قال : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم شجرة فزها حتى تساقط ورقها ما شاء الله أن تساقط ، ثم قال : المصبات من غير ما كان والأوجاع أسرع في ذنوب ابن آدم مني في هذه الشجرة » رواه أبو يعلى ، وفيه جبر الجعفي طائفة الشام وهو ضعيف . اهـ . وتقدم أنه مقبول وفي معنى ذلك أحاديث حجة تضمنتها المسانيد .

بن عبد الله بن الملقود اختلف هل الثواب الحاصل بالتكفير على المرض نفسه أو على الصبر عليه ، والذي مرصوه الذي ادعى المال أشارت إليه الأدلة هو الثاني كحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من صبر على ما كان عليه من رأسه في سبيل الله فاحتسب غفر له ما كان قبل ذلك من ذنب » رواه الطبراني في « المعجم » ، وأسناده حسن ، ذكره الهيثمي .

كذب دعواهم وقد دل حديث الأصل على أن المرض سبب للتكفير فقط ، وليس فيه عوض خارج عنه ، سلمه عليه وقد صرح به أيضاً حديث أبي معمر قال : « كنا إذا سمعنا من عبد الله بن مسعود شيئاً نكرهه من أخبارنا حتى يفسره لنا ، فقال لنا عبد الله ذات يوم : إن السقم لا يكتب لصاحبه أجر ، فساءنا بن عبد الله ذلك وكبر علينا ، فقال : ولكن الله عز وجل يكفر به الخطايا » . قال الهيثمي : رواه الطبراني في « المعجم » ، وأسناده حسن . ونحوه ما أخرجه الإمام الرشيد بالله في « أماليه » بسنده إلى أبي بعض النظار محمد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « إن المرض لأجر بعضاً منكم ، ولكنه لا بدع على العبد ذنباً إلا حطه ، وإنما الأجر في القول باللسان والعمل بالجوارح ، وإن الله عز وجل بكمه وبفضله يدخل بصدقة السر والسريرة الصالحة الجنة » ولكنه يعارضه حديث « المجموع » الآتي بعد هذا .

وما أخرجه الرشيد أيضاً بلفظ : أخبرنا أبو طاهر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بقرائي عليه ، أنا ابن حبان أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان ، نا أحمد بن عمرو ،

١٠

نا بشر بن آدم ، نا الضحاك بن غنل ، نا محمد بن النكدر ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من مسلم يصيبه نصب أو صوب حتى الشوكة فراغ وضواءه على ناله عمل الأجور لا يشا كما لا كتب الله له حسنة ومحيت عنه سيئة » . وقد يجمع بينهما (١) .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : المراد به على ما سرح فيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من عاد مريضاً كان له مثل أجره » ، على المرض بالمراد وكان في خرفة الجنة حتى يرجع » .

أخرج ابن أبي شيبة في « مصنفه » نحوه ، فقال : حدثنا هشيم بن بشير ، أنا خالد ، عن أبي قلابة ، عن أبي أسماء الرحي ، عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من عاد مريضاً لم يزل في خرفة الجنة حتى يرجع » ، ورواه مسلم في « صحيحه » عن ابن أبي شيبة ، وفي بعض رواياته : « قيسل : يا رسول الله وما خرفة الجنة ؟ قال : جناها » وقال ابن أبي شيبة : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن الحكم ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : جاء أبو موسى إلى الحسن بن علي يعودوه - وكان شاكياً - فقال علي : عائداً جئت أم شامتاً ؟ فقال : لا بل عائداً فقال له علي : أما إذا جئت عائداً فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من أتى أخاه غداةً صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يجلس ، فإذا جلس غمرته الرحمة ، وإذا كان غداةً صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يمسي ، وإن كان مساءً صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يصبح » ، وأخرجه البيهقي في « سننه » مرفوعاً وموقوفاً من طرق . قال في « التخريج » : ورجاله ثقات ، والموقوف في هذا كالمرفوع لانه ليس للاجتهاد فيه مسرح .

وقوله : « عاد » هو مأخوذ من مادة العود ، وهو الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، إما انصرافاً بالذات أو بالقول ، ومنه العبادة . والحديث يدل على فضيلة العبادة وسعة ثوابها ، وقد وردت بها أحاديث كثيرة .

(١) هنا يباشر في نسخة المؤلف المبيضة بخطه مقدار سطرين . ١٠

والخرقة - بضم الخاء المعجمة وفتحها - هي مايجتى من الفواكه، ذكره في « الضياء » وفي « مختصر النهاية » : الخرقه: الطريق، أي أنه على طريق تؤديه الى الجنة - وعائد المريض في خرافة الجنة أي اجتناء ثمرها ، وعلى خرقه الجنة - بالضم - اسم ما يخترق من النخل حين يدرك . اهـ . والمعنى إنه لسمعه الى عيادة المريض يستوجب الجنة وخرافها ، والعيادة لما كانت تفضي الى مخارف الجنة سميت بها مجازاً . وسيأتي الكلام بند هذا على حكمها ان شاء الله تعالى .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « عودوا مرضاكم واشهدوا
جنازكم ، وزوروا قبور موتاكم ، فان ذلك يذكركم الآخرة » .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا أبو الأحوص ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « حق المسلم على المسلم يعودوه اذا مرض ، ويحضر
جنازته » وبسنده الى أبي هريرة مرفوعاً : « حق المسلم على المسلم شهود الجنازة وعيادة المريض »
وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من شهد الجنازة حتى يصلى
عليها فله قيراط ، ومن شهدا حتى تدفن فله قيراطان » قيل : وما القيراطان ؟ قال : مثل
الجليلين العظيمين « متفق عليه . وروى السيوطي في « جمع الجوامع » في الحروف ما لفظه :
« عودوا المرضى واتبعوا الجناز تذكركم الآخرة » أخرجه ابن حبان . عن أبي سعيد :
« عودوا المريض واتبعوا الجناز تذكركم الآخرة » أخرجه ابن المبارك وأبو داود الطيالسي
وأحمد في « المسند » وعبد بن حميد وأبو يعلى الموصلي والبيهقي والضياء في « المختارة » عن أبي
سعيد . اهـ . وهو في « مصنف ابن أبي شيبة » عن أبي سعيد بهذا اللفظ .

والحديث يدل على أحكام .

الاول - مشروعية العيادة وقد تقدم ماورد في فضلها ، والامر فيه ظاهره الوجوب ، وقد
ورد بلفظ الامر في غير حديث ، منه ما أخرجه البخاري من حديث أبي موسى ، قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أطعموا الجائع وعودوا المريض وفكوا العاني ، وكذا

حديث البراء الطويل وهو متفق عليه ، ومنه : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسبع ، أمرنا بعبادة المريض ... الخ » وورد أيضاً بلفظ الوجوب كما في حديث مسلم : « مما يجب للمسلم على المسلم » وفي حديث الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « خمس تجب للمسلم على أخيه : رد السلام ، وتشميت العاطس ، وإجابة الدعوة ، وعبادة المريض ، واتباع الجنائز » وقد أشار الى الجيزم بذلك البخاري ، فقال : « باب وجوب عبادة المريض ».

والقائلون بالوجوب ذهبوا الى أن الواجب على كل مسلم عبادة مطلق المرضي والقيام بهذه الوظيفة في الجملة حتى أن من مات ولم يعد مريضاً كان عاصياً ، وأطلق الجمهور القول بأنه سنة مؤكدة ، وحملوا ماورد من الامر على التنبؤ ، ولفظ الوجوب على زيادة التأكيد ، ولا بد من تخصيص هذه القاعدة بوجوب عبادة مريض يضيع بترك عيادته ، ولا شك في أن ترك عبادة من يضيع لعدم العبادة محرم ، والقيام عليه فرض كفاية ، ودليل التخصيص أن ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ، والمعموم الشامل المرضي يلزم منه عموم الامراض فلا يخرج عنه بعضها ، وقد شاع في السنة العامة : أن الأرمد لا يعاد ، وهو خلاف ماورد به حديث زيد بن أرقم عند أبي داود والبيهقي وغيرهما قال : « عاذني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجع كان بعيني » ورجاله ثقات .

واختلفوا في عبادة الكافر ، فقيل : تجوز لما ثبت من عيادته صلى الله عليه وآله وسلم رحمه أباطاب ، وعبادته صلى الله عليه وآله وسلم للسلام اليهودي الذي أسلم بحضرته ، وقال بعضهم : إن في بعض روايات الحديث ما يخالفه وهو « خمس تجب للمسلم على أخيه وحق المسلم على المسلم » ففهوم الصفة فيه أن غير المسلم ليس كذلك . وفي السنة أيضاً ما يدل على المنافاة بين المسلم والكافر وانقطاع الوصلة بينهما . قالوا : وعبادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمه والسلام اليهودي الذي كان يخدمه لاعموم فيه لانها واقعة فعل وهي لا تقتضي عمومًا ، على أن التبادر من القرابة والخدمة كون كل منهما جزء علة فلا تمتد الى غيرهما ، فإن ذينك الامرين مقتضيان لمعنى من الرعاية لا يوجد في عموم الكفار .

الثاني - قوله : « واشهدوا جنازتهم » والشهود الحضور ، وفي معناه اتباع الجنائز ، وإن كان الاول أهم ، إذ كل متبع شاهد ولا عكس . قال بعضهم : هو واجب على الكفاية اذا قام به البعض

سقط عن الباقيين ، وإذا توقف أداء الفرض في الجنازة على الاتباع وجب بمقدار ما يتأدى به الفرض من التقدير ونحوه ، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

واختلفوا هل الأفضل المني أمام الجنازة أو خلفها ؟ فذهب الهادي والقاسم وأبو حنيفة وصاحبا إلى أن المني خلفها أفضل إذ هو تابع وليس بمتبوع ؛ وقد ورد التصريح بذلك من حديث علي عليه السلام، وقد تقدم ، وبذلك ما رواه في «مجمع الزوائد» وأن عمرو بن حريث قال لعلي عليه السلام: كيف يكون المني مع الجنازة بين يديها أو خلفها ؟ فقال علي : إن فضل المني خلفها على ما بين يديها ، كفضل صلاة المكتوبة في جماعة على الوحدة ، قال عمرو : فاني رأيت أبا بكر وعمر يشيان أمام الجنازة ، قال علي : إنها كرها أن يخرج الناس ، رواه أحمد والبخاري باختصار ورجال أحمد ثقات . وأخرج ابن أبي شبة بسنده إلى ابن أزي نَحْوَهُ من فعل علي عليه السلام . وقوله : وأخرج عن سويد بن غفلة ، قال : الملائكة يشون خلف الجنازة ، وذهب الشافعي وغيره إلى أن المني أمامها أفضل لحديث سالم عن أبيه ، أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر وهم يشون أمام الجنازة ، رواه الحمصي وصححه ابن حبان . قال ابن حجر : وأعله النسائي وطائفة من رسله ، وهو محمول على الجواز وليس فيه بيان الأفضل ، ومجرد الفعل لا يدل على الأفضلية ، وهذا على تقدير صحة رفعه على أن لفظ « اتباع الجنازة » يشعر بالمني خلفها ، ويحتاج في موافقته لمذهب الشافعي إلى حمله على الاتباع المعنوي وهو الكون معها وفيه تجوز والاصل الحقيقة ، وذهب الثوري إلى أن المني حيث يشاء والراكب خلفها لما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث المغيرة ابن شعبه مرفوعاً « الراكب خلف الجنازة والمني حيث شاء منها » وعن النخعي إن كان في الجنازة نساء منى أمامها والا فخلفها .

الثالث - قوله : «وزوروا موتاكم» فيه مشروعية زيارة الاموات . وفي حديث ابن بريدة عند مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» زاد الترمذي « فلها تذكر الآخرة » وزاد ابن ماجه من حديث ابن مسعود « وتره في الدنيا » وظاهر الأمر في حديث الاصل يفيد الوجوب إلا أن رواية مسلم بلفظ « فزوروها » بدسابقة النبي ، وهو يقتضي عدم الوجوب لما ذكره أهل الأصول من أن صيغة الأمر بعد الحظر للإباحة ، ومثله « كنت نهيتكم عن ادخال لحوم الأضاحي فادخروها » فيكون ذلك قرينة صارفة للوجوب ،

فما ورد من الامر بالزيادة في غيره من الروايات . وفي الحديث اشارة الى وجه الحكمة في شرعيته الزيادة بانها للموعظة والاعتبار وتذكر الآخرة التي هي دار القرار .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام . قال :
« مرضت فعادني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فقال : قل : اللهم إني
أسألك تعجيل عافيتك . وصبر أعلى بليتك . وخروجاً الى رحمتك ، فقلتُها .
فقمّت كأنما نشطت من عقال » .

يضل له في « التخريج » وسؤال الصبر على البلية ليس المراد منه دوامها، ولذا سأل تعجيل العافية بل المراد الرضى بما قضاه الله منها وعدم السخط لما نزل به من الابتلاء بالمرض مع طلب تعجيل زواله عنه . وقوله : « كأنما نشطت من عقال » الرواية - بضم النون - من نشط . وقيل . الصواب أنشطت . قال في « النهاية » : وأنشطت البعير : إذا حلت عقاله ونشطته : إذا شددته ، وقد جاء في بعض الروايات كأنما نشط من عقال ، والمعروف أنشطت والعقال : الجبل الذي تشد به ركة البعير لئلا يبرح . اهـ . وفي الحديث دليل على سنية العيادة وإرشاد المريض الى الدعاء بما يكون فيه سبب شفاؤه ﷺ

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام . قال :
« دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل من الانصار مريض
يعوده . فقال : يا رسول الله ادع لي . فقال صلى الله عليه وآله وسلم : « قل :
أسأل الله العظيم رب العرش العظيم . وأسأل الله الكبير الكريم . فقالت
ثلاث مرات . فقام كأنما أنشط من عقال » .

قال في « التخريج » : قال ابن حبان في « صحيحه » في ذكر ما يدعو به المراء لأخيه المراء عليه السلام إذا كان عليلاً ويرجى له البرء : أخبرنا عبد الله بن محمد بن مسلم بيت المقدس ، قال : فاحرملة

ابن يحيى ، نا ابن وهب ، قال : أخبرني عمرو بن الحرث ، عن عبد ربه بن سعيد ، نا النبال
ابن عمرو ، قال : أخبرني سعيد بن جبير ، عن عبد الله بن الحرث ، عن ابن عباس ، قال :
« كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا عاد مريضاً جلس عند رأسه ، ثم قال سبع مرات :
أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك ، فإن كان في أجله تأخر عوفي من وجهه ذلك ،
وأخرج المؤيد بالله في « أماليه » قال : أخبرنا أبو الطاهر محمد بن عبد الرحيم ، أنا أبو محمد
عبد الله بن حبان ، نا محمد بن إبراهيم بن شبيب ، نا اسماعيل بن عمرو ، نا أبو مريم ، أنا المنهال ،
فذكره بتمام استناده ومثنته ؛ وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث المنهال أيضاً .

وفيه دليل على أن للأعداد المذكورة سرّاً في تعجيل الاجابة وقف عليها التبيون ومن
شاء الله من أوليائه ، والأمر المطلوب بالسؤال في حديث الأصل غير مذكور ، والمراد به
العافية ، فاما أن يكون في الرواية اختصار أو وردت كذلك واستغنى عن ذكره
بقرينة المقام .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « الاجر على قدر المصيبة . فمن
أصيب بمصيبة فليذكر مصيبته بي ، فإنكم لن تصابوا بمثل صلي الله
عليه وآله وسلم » .

ستأتي إعادة هذا الحديث في باب الاخلاص من أواخر الكتاب ان شاء الله ، ونحوه روي في
« مجمع الزوائد » عن سابق ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا أصاب
أحدكم مصيبة فليذكر مصيبته بي فإنها أعظم المصائب عنده » رواه الطبراني في « الكبير » . وفيه
أبو بردة عمرو بن زيد ^(١) وثقه ابن حبان وضعفه غيره . وفي « سنن ابن ماجه » انه صلى الله
عليه وآله وسلم قال في مرضه : « أيها الناس ان أحد من الناس أو من المؤمنين أصيب بمصيبة
فليذكر مصيبته بي عن المصيبة التي تصيبه بفيري ، فإن أحدًا من أمي لن يصاب بمصيبته بعدي

(١) ببناء نخبة فزاي . اهـ .

أشد عليه من مصيبي . اه . قال أبو الجون : كان الرجل من أهل المدينة إذا أصيب بعصية جاء أخوه فصافحه ، فيقول : يا عبد الله انتي الله، فان في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسوء حسنة ، وقد أنشدوا في هذا المعنى :

تذكرت لما فرق الدهر بيننا فمزيت نفسي بالنبي محمد
وقلت لها : ان الناياسيلنا فمن لم يميت في يومه مات في غد

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه : « من أكرس الناس ؟
قالوا : الله ورسوله أعلم ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : أكرهم ذكرأ
للموت وأشدهم له استعداداً » .

وسميت أيضاً في باب الاخلاص بلفظه . وقد أخرج معناه الحاكم الحسن بن كرامة
البيهقي في « جلاء الابصار » بسنده الى شداد بن أوس قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم : « الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والماجز من أتبع نفسه هواها
وغنى على الله » (١) ودان نفسه : حاسبها ، وقيل : استعدها في الحق وذلل قيادها اليه . ووجه
مساواته لحديث الأصل أن من دان نفسه وعمل لما بعد الموت لا يكون الا رجلاً جعل الموت
نصب عينيه .

وقوله : « أكرس » هو أفعل تفضيل من الكيس مصدر كاس كيساً من باب باع وهو
الفتنة والظرف ، وقال ابن الاعرابي : العقل ، ذكره في « المصباح » .

وفي معنى حديث الأصل أيضاً ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد والحاكم وابن
السكن والنسائي وصححه ابن حبان عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم : « أكثرنا من ذكر هادم اللذات » وأعله الدارقطني بالارسال . وهادم — بالذال

(١) كذا صححه بخلفه . اه .

المعجمة - ذكره السهيلي في «الروض» ومعناه: القاطع، وأما - بالدال المهملة - فعنناه: الزيل
للشيء، وليس ذلك مراداً هنا، ذكره في «البدر المنير»، وهو محتمل للصحة كما لا يخفى، وقد
ورد في تمام الحديث ما ينبه على فائدة الاكثار من ذكره وهو قوله: «فانسك لاتذكرونه في
كثير إلا قلله ولا في قليل الا كثره»، وفي رواية الديلمي عن أبي هريرة «أكثرُوا ذكر الموت
فما من عبد أكثر ذكره الا أحيا الله قلبه، وهون عليه الموت»، وفي لفظ ابن حبان والبيهقي
في «شعب الإيمان» «أكثرُوا ذكر هاتِم الذات فانه ما ذكره عبد قط وهو في ضيق الاوسمه
ولا ذكره وهو في سعة الا ضيقه»، وعند ابن أبي الدنيا: «أكثرُوا ذكر الموت فانه يمحو
الذنوب ويذهب في الدنيا، فان ذكرتموه عند الغنى هدمه، وان ذكرتموه عند الفقر
أرضاكم بعيشكم».



باب مسائل من الصلاة

اعلم أن هذه المسائل راجعة الى جملة كتاب الصلاة ، وبعضها الى كتاب الطهارة ، وكان الاولى بجامع الكتاب أن يضع كل مسألة من ذلك في موضعها اللائق بها ليسهل على الباحث معرفتها كما فعله صاحب « المنهاج » فيما جرت به عادته في جميع مسائل الكتاب وأحاديثه . وقد أُلحقت مسائل هذا الباب كلاهما في ظننته واقفاً في محله ، وأوردت متن المسائل هاهنا تبعاً لجامع الأصل مع التنبيه على مواضعها فيما سبق ليكون وفاء بالغرضين .

قال : سألت زبـد بن علي عليه السلام عن المرأة تصلي في وسط صفوف الرجال ، فقال : تفسد صلاة من عن يمينها وعن شمالها ومن خلفها .

تقدم في باب إمامة النساء في شرح قوله عليه السلام : « لا يؤم الرجال النساء » .

وسألت زبـد بن علي عن الرجل يدرك مع الامام ركعة وعلى الامام سجدة السهو ، قال : يسجد مع الامام ثم ينهض ويقضي .

تقدم في أصل الكتاب في آخر باب : الرجل يدرك مع الامام بعض الصلاة بزيادة يسيرة في لفظه .

وسألته عليه السلام عن المسافر يصلي بالمقيمين والمسافرين ركعة فيحدث على الامام حدث من رعا فيقدم رجلا من المقيمين يصلي لهم

بأقي صلاة المسافر ، ثم يقدم رجلاً من المسافرين فيسلم بهم ، ثم يقوم المقيمون فيقتضون ما بقي عليهم من صلاتهم ولا يؤمهم أحد منهم .

تقدم في « باب الحدث في الصلاة » عند شرح قوله عليه السلام وفي الامام يحدث ثم يقدم رجلاً ... الخ » .

وسألت زيد بن علي عن المكن في الصلاة ، فقال : يقطع الصلاة .

تقدم في باب « الحدث في الصلاة » عند شرح حديث : « الرجل يتكلم في الصلاة ناسياً » .

وسألت زيد بن علي عن الرجل يسلم عليه في الصلاة فيسهر ويرد السلام ، فقال : تنتقض صلاته ،

تقدم أيضاً في شرح الحديث المذكور قبل هذا .

وسألت زيد بن علي عن الرجل يتوضأ وعليه الخاتم ، فقال : يحرك الخاتم في يده ،

تقدم أول « كتاب الطهارة » عند شرح أول حديث في صفة الوضوء .

وسألت زيد بن علي عليهما السلام : هل على الرجل أن يخلل لحيته في الوضوء للصلاة ؟ فقال : لا ينبغي له أن يقصر في ذلك ،

تقدم أول « كتاب الطهارة » في شرح الحديث المشار اليه آنفاً .

وسألت زيد بن علي عن الدعاء في الصلاة ، فقال : ادع في تشهدك بما
أجبت إذا كان ذلك مما يكون مثله في القرآن .

قد تقدمت الإشارة إليه في شرح حديث التشهد الأخير .

وسألت زيد بن علي عن السعي إلى الجمعة ، فقال : ليس يجب عليك
السعي إلى الأئمة الفسقة إنما يجب عليك السعي إلى أئمة الهدى ،

تقدم التنبيه عليه في باب « صلاة الجمعة » في شرح قوله عليه السلام : « لا تحب الجمعة إلا على
أهل الأئصار » .

وسألت زيد بن علي عن الصلاة والامام يخطب يوم الجمعة ، فقال :
من السنة أن تستمع وتنصت فإذا صليت لم تستمع ولم تنصت » .

تقدم آخر « باب الاوقات » في شرح حديث « أنه كان يكره الصلاة في أربعة أحيان » .

سألت الامام زيد بن علي عن الصلاة خلف من لا يجهر ، قال : جائز ،
فقلت : فالصلاة خلف من قد مسح ، فقال : لا تجزئك ، قلت : فإن صليت
خلفه وقد تطهر وغسل رجليه ؟ فقال : تجزئك ، قلت : فإن كان ممن يرى
المسح ولا أدري أمسح أم غسل رجليه ؟ فقال : لا أحب الصلاة
خلفه » .

تقدم في « باب من يؤم الناس » عند الكلام على قوله عليه السلام : « وكان يرخس في الصلاة
خلف المملوك » .

وسألت الإمام زيد بن علي عن الصلاة في البيع والكنائس ،
فقال : صل فيها وما يضرك .

تقدم في «باب ما يقطع الصلاة» والواضع التي يصلى فيها في شرح حديث « أن راعياً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : أصلي في أعطان الابل ... الخ » .

سألت زيد بن علي عن الأمي الذي لا يحسن أن يقرأ كيف يصلي ؟ فقال : يسبح ويذكر الله تعالى ويجزئه ذلك . قلت : فالآخرس ؟ قال : يصلي راكعاً وساجداً ويجزئه ما في قلبه .

تقدم في باب «القراءة في الصلاة» في شرح حديث « كل صلاة بنير قراءة فهي خداج » .

سألت زيد بن علي عن التطوع جالساً ، فقال : حسن . قلت : فكيف أجلس في صلاتي ؟ قال : كما تجلس إذا صليت قائماً .

تقدم في باب « صلاة المريض والمنعم عليه » في شرح حديث « العريان ان كان يراه أحد صلى جالساً ... الخ » .

سألت زيد بن علي عن المرأة كيف تجلس في الصلاة ؟ قال :
تجتمع وتضم رجلها .

تقدم في « باب المرأة تؤم النساء » في شرح قوله عليه السلام : « ليس على النساء أذان ولا إقامة ... الخ » .

سألت زيد بن علي عن النوم في الصلاة ، فقال : لا ينقض
الوضوء .

تقدم في « نواقض الوضوء » عند قول أبي خالد : سألت زيد بن علي عما ينقض الوضوء .

سألت زيد بن علي عن الرجل ينسى القنوت في الفجر حتى
يركع ثم يرفع رأسه ، فقال عليه السلام : لا تقنت بعد ذلك . قلت
فهل عليه سجدة السهو ؟ فقال : لا ، قلت : فإن نسي قنوت الوتر حتى
يركع ؟ قال : يقنت بعد الركوع ، قلت : فإن ذكره وقد سجد ؟ قال :
لا يقنت وعليه سجدة السهو . وقال عليه السلام : إنما القنوت في الفجر
دعاء وليس عليه في ذلك سهو .

تقدم في « باب سجود السهو » عند قول الامام : في الرجل ينسى التكبير في القيام
والقعود ... الخ .

وسأله عن الاذان في السفر ؟ فقال : مثله في الحضر وإن أذنت
للفجر وأقت لباقي الصلوات أجزأك .

قد تقدم في « باب الأذان » عند قوله عليه السلام : « إذا كنت في سفر فأذن للفجر وأقم
لباق الصلوات .

وسأله عليه السلام عن الرجل ينسى صلاة ثم يذكرها في وقت

أخرى بأيهما يبدأ؟ فقال عليه السلام: الأولى فالأولى. قلت: فإن بدأ بهذه، فقال: لا تجزئه إلا أن يكون يخاف فواتها.

تقدم في «باب الرجل ينام عن الصلاة أو ينساها» في شرح قوله: «سألت زيد بن علي عن الرجل ينسى الظهر... الخ»

قال أبو خالد رحمه الله: سمعت زيد بن علي عليها السلام يقرأ عليهم «ولا الضالين» بالرفع، وكان يقرأ «مالك يوم الدين» وكان إذا صلينا خلفه سمعنا وقع دموعه على الحصر، وسمعت عليه السلام يقرأ «اقتربت» فرتلها وقرأها قراءة لا يسمعهما فرح ولا يحزون إلا أقربت قلبه، ففرض من أصحابه عليه السلام رجل من طيء من وجد أن تلك القراءة، فدفعه بعد أيام فصلى عليه، ثم قال: هذا قتيل القرآن وشهيد الرحمن لقد أمسيت مغتبطاً وما أذكرني على الله عز وجل أحداً.

تقدم في «باب القراءة في الصلاة» في شرح حديث «كل صلاة بنير قراءة فهي خداج». واستوفينا شرحه هنالك، والحمد لله رب العالمين.

تنبية جملة الأحاديث النبوية من أول «كتاب الجنائز» إلى آخره تسعة عشر حديثاً وجملة الأخبار العلوية خمسة وعشرون حديثاً، وعن زين العابدين مسألة، وجملة أبواب الكتاب ثمانية عشر باباً، والله سبحانه وتعالى أعلم.



كتاب الزكاة

باب زكاة الابل السائمة

الزكاة في اللغة تكون لمعينين. أحدهما: النماء، ومنه قولهم: زكا الزرع: إذا نما. ثانيهما: التطهير، ومنه قوله تعالى: «قد أفلح من زكاها» أي طهرها من الأدناس، وقوله تعالى: «وتركهم بها» ثم صارت حقيقة شرعية للقدر المخرج من المال مع شرائط، وذلك بالنقل عن معناها لغة إليه لمناسبة ظاهرة على كلا المعنيين، أما النماء فلما في إخراجها من السبب المقضي بزيادة المال المزكي وصيافته عن المتألف. وفي حديث أبي هريرة مرفوعاً عند مسلم وأحمد والترمذي: «ما نقصت صدقة من مال» قيل: ووجه الاستدلال به على المطلوب أن النقصان محسوس بإخراج القدر الواجب فلا يكون غير ناقص إلا بزيادة تبلغه إلى ما كان عليه، وهذه الزيادة إما عبارة عما يصير به المال متكاملاً حقيقة بسبب الإخراج، أو محفوفاً عن أن يطرقه شيء من الآفات الملفة، أو كناية عن تضعيف أجورها كما جاء «إن الله يربي الصدقة حتى تكون كالجبل» وأما التطهير فلأنها طهرة للنفس من رذيلة البخل، أو لأنها تطهر من الذنوب.

واعترض بأن كونها للقدر المخرج مقصوراً على الحقيقة الشرعية ممنوع، وسنده ما مر في أول «كتاب الصلاة» من أن الصلاة والزكاة ونحوها موجودات في لسان الأنبياء وأتباعهم من العرب والعجم متبدون بها، وإن اختلفت صفاتها ومقاديرها في الشرائع على ما تقتضيه وجوه المصالح والحكم، فلا يضر في أصل المعنى، لاسيما وقد حكى الله عز وجل في كتابه الكريم أنه علم آدم الأسماء كلها، وقال تعالى في حق إسماعيل: «وكان يأمر أهله بالصلاة والزكاة» قيل: إنما فرض الله الزكاة في أموال الأغنياء مواساة لآخوانهم الفقراء قضاءً لحق الأخوة وعملاً بما يوجب تأكيد الإلفة، وما أمر الله به من المعاونة والمعاودة مع ما فيها من ابتلاء أرباب الأموال

التي هي شقائق النفوس ، كما ابتلاهم في الأبدان بالمبادات البدنية فهي صلة للرحم ، وفيها شائبة عبادة فلأجل شائبة العبادة وجبت فيها النية ، ولم يصح فيها مشاركة معصية ونحو ذلك ، ولكونها صلة صحت فيها الاستنابة وصح الإجار عليها ، وناب الامام عن المالك في النية عند أخذها كرهاً ، وأخذت من مال الميت وإن لم يوص ، ولأجل كون الصلة غالباً عليها وجب فيها رعاية الأنفع للفقراء ووجبت من مال الصغير ونحوه .

ولما كان المقصود بها المواساة لم يوجبها الله تعالى إلا في مال خطير ، وهو النصاب ولم يجعلها إلا في الاموال النامية ، وهي العين وأموال التجارة والمواشي وما أخرجت الأرض . وحدد الشرع نصاب كل جنس بما يحتمل المواساة ، ورتب مقدار الواجب على حسب الثب والمؤنة ، فجعل فيا سقت الساء ونحوها العشر ، وفيا سقي بالسواني نفسه ، وفي العين وأموال التجارة ربع العشر لما يحتاج من العمل فيه بالتجار في جميع السنة ، وخفف في المواشي لمشقة القيام بها ففيها عن الأوقاص . فسبحان من أحاط بكل شيء علمه ، ودقت في كل شيء حكيمته ، وشملت كل مخلوق رحمته ونعمته .

والزكاة أحد الاركان الخمسة ووجوبها معلوم من الدين ضرورة .

وقوله : « باب زكاة الابل السائمة » تقدم تفسير الابل في كتاب الطهارة ، والسائمة : الراعية . قال في « المصباح » : سامت الماشية سوماً من باب قال : رعت بنفسها ، ويستمدى بالهمزة فيقال : أسامها راعياً . قال ابن خالويه : ولم يستعمل اسم مفعول من الرباعي بل جعل نسياً ، فيقال : أسامها فهي سائمة ، والجمع سوائم . اهـ .

حدثنا أبو القاسم علي بن محمد النخعي ، قال : نا سليمان بن إبراهيم بن عبيد المحاربي ، قال : نا نصر بن زاحم المنقري العطار ، قال : نا إبراهيم ابن الزرقان التيمي ، قال : نا أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي ، عن الامام زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « ليس في أقل من خمس ذود صدقة ، فإذا بلغت خمساً ففيها شاة ، ثم لا شيء فيها ،

فاذا بلغت عشراً ، ففيها شاتان فاذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث شياة ، فاذا بلغت عشرين ففيها أربع شياة ، فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها خمس شياة ، فاذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض ، فان لم تكن ابنة مخاض فان لبون ذكر وهو أكبر منها بعام الى خمس وثلاثين ، فاذا زادت واحدة على خمس وثلاثين ، ففيها ابنة لبون الى خمس وأربعين ، فاذا زادت واحدة على الخمس والاربعين ففيها حقة الى ستين ، فاذا زادت على الستين واحدة ففيها جذعة الى خمس وسبعين ، فاذا زادت واحدة على خمس وسبعين ففيها ابنة لبون الى تسعين ، فاذا زادت على التسعين واحدة ففيها حقتان طروقة الفحل الى عشرين ومائة ، فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقة .

قال في «التخريج» : هذا الحديث قد روي عن أمير المؤمنين مرفوعاً وموقوفاً مجتمعاً ومفروقاً . وقد أحبت إirاده هنا مجتمعاً وأن تفرق في «المجموع الزيدي» للاختصار ، فقال السيوطي في مسنده عليه السلام من «جمع الجوامع» ما لفظه : عن علي قال : «قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم ، فقال : انأقد وضنا عنكم صدقة الخيل والريق ، ولكن هاتوا ربع المشر ، هاتوا من كل أربعين درهماً ، وليس فيما دون المائتين شيء ، وفي عشرين مثقالاً نصف مثقال ، وليس فيما دون ذلك شيء ، وفيما سقت السماء أو سقي فتحا المشر ، وفيما سقي بالغرب نصف العشر . وفي الابل في خمس شاة وليس فيما دون ذلك شيء» وفي لفظ : «وليس في أربع شيء» وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياة ، وفي عشرين أربع شياة ، وفي خمس وعشرين خمس من الغنم . فان زادت واحدة ففيها ابنة مخاض الى خمس وثلاثين ، فان لم تكن ابنة مخاض فان لبون ذكر ، فان زادت واحدة ففيها ابنة لبون الى خمس وأربعين . فان زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفحل الى ستين ، فان زادت واحدة

ففيها جذعة الى خمس وسبعين ، فان زادت واحدة ففيها ابنتا لبون الى تسعين ، فسان زادت واحدة ففيها حقننا طروقتا الفحل الى عشرين ومائة، فان كانت الابل أكثر من ذلك ففي كل خمسين حقة . وفي البقر في كل ثلاثين تبيع أو تبعة حولي ، وفي أربعين مسنة ، وليس على العوامل شيء . وفي الغنم في أربعين شاة شاة ، فان لم تكن الا تسعة وثلاثين فليس عليك شيء ، وفي الأربعين شاة ، ثم ليس عليك فيها شيء حتى تبلغ عشرين ومائة ، فان زادت واحدة على عشرين ومائة ، ففيها شاتان الى المائتين ، فان زادت على المائتين واحدة ففيها ثلاث شياة الى ثلاثمائة ، فان كثر الشاء ففي كل مائة شاة شاة ، ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة ، ولا يأخذ المصدق فحلا ولا هرمة ولا ذات عوار ولا تيساً الا أن يشاء المصدق ، فان لم يكن في الابل ابنة مخاض ولا ابن لبون فمشرة دراهم أو شاتان ، أخرجه ابن جرير وصححه . وقال أبو داود في « سننه » : حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي ، قال : نازهير ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة . وعن الحرث الأعور ، عن علي رضي الله عنه، قال زهير : أحسبه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « فذكر صدقة الزفة وصدقة الغنم والبقر ، ثم قال في الابل : وفي خمس وعشرين خمس من الغنم » فهذا وما تقدم مما أخرجه ابن جرير وصححه عاضد لرواية أبي خالد وعاصم بن ضمرة أوثق من الحرث وكلاهما حسن الحديث ، وإن كان في الحرث كلام فقد وثق . اهـ .

قلت : وفي « مصنف ابن أبي شيبة » حدثنا أبو الأحوص ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، قال : في « خمس من الابل شاة الى تسع ، فان زادت واحدة ففيها شاتان الى أربع عشرة ، فان زادت واحدة ففيها ثلاث شياة الى تسع عشرة ، فان زادت واحدة ففيها أربع الى أربع وعشرين ، فان زادت واحدة ففيها خمس شياة . . . » الحديث بطوله ، ثم قال : حدثنا علي بن مسهر عن الأجلح عن الشعبي ، قال : « كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن أن يؤخذ من الابل من كل خمس شاة » الى أن قال - ومن كل خمس وعشرين خمس شياة » وساق بقية الحديث .

وفي « الجامع الكافي » : وروى محمد باسانيد عن عاصم ، عن علي ، قال : « في خمس وعشرين من الابل خمس شياة ، فان زادت واحدة ففيها ابنة مخاض » وهو كذلك في

« أمالي أحمد بن عيسى » عن عاصم عن علي . وفي « الجامع » أيضاً عن محمد بن جعفر ، عن زاذان ، عن علي عليه السلام .

قوله : « ليس في أقل من خمس ذود ... الخ » قال النووي : الرواية المشهورة خمس ذود بإضافة خمس إلى ذود ، وروي بتتوين «خمس» ويكون «ذود» بدلاً منه ، حكاه ابن عبد البر والقاضي عياض وغيرها ، والمعروف الأول وهو من الثلاثة إلى العشرة لا واحداً له من لفظه ، إنما يقال في الواحد: بغير وكذلك النفر والرهط والقوم والنساء وأشياء هذه الالفاظ لا واحد لها من لفظها ، وهو مؤنث فتقول : ثلاث ذود . وقال أبو عبيد : هو ما بين ثنتين إلى تسع ، قال : وهو يختص بالأناث .

قوله : « وفيها شاة » قال في « المصباح » : الشاة من النعم تقع على الذكر والأنثى ، فيقال : هذا شاة للذكر وهذه شاة للأنثى . اهـ . وذكر في « القاموس » : أنها تطلق على المعز والظباء والبقر وغيرها . قالوا : ويشترط أن يكون جذع ضأن أو ثني معز قياساً على سن الاضحية ، وأما ماهية المخرج فلدخل النوعين تحت اسم الشاة ، أو لحديث سويد بن غفلة ، قال : « أتنا مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقال : «هنيئاً أن نأخذ الراضع وهي التي على ثدي أمها ، وأمرنا أن نأخذ الجذعة من الضأن والثنية من المعز » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والدارقطني والبيهقي .

قوله : « فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها خمس شاة » هذه الرواية عن أمير المؤمنين قد ضعف نسبتها إليه عليه السلام بعض الحديثين كالبيهقي والخطابي ، وزعموا أنها خطأ وأن الصواب ما في الروايات الصحيحة عند الجماعة من أن في ذلك أبنت مخاض . وقد عرفت من مجموع الروايات السابقة ثبوت ذلك عنه من غير طريق مع تصحيح ابن جرير ، والرواية الموقوفة عليه عليه السلام هنا لها حكم الرفع بدليل ما أخرجه المؤيد بالله عليه السلام في « شرح التجرید » وغيره ، عن شريك بن مخارق ، عن طارق ، قال : « خطبنا علي عليه السلام ، قال : والله ما عندنا كتاب نقرؤه الا كتاب الله وهذه الصحيفة قلنا : وما فيها؟ قال : أسنان الابل أخذتها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . وروي عن ابن عمر ، قال : « بث علي عليه السلام إلى عثمان بصحيفة فيها كتاب يقول : مر سماتك بعملوا بما فيها ، فإن فيها سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . قال المؤيد بالله : فيكون الموقوف عنه

في هذا الباب كالسند الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ذكر ذلك في معرض الاحتجاج بما روي عنه في استئناف الفريضة ، فيؤخذ من ذلك التوسعة على رب المال بين إخراج خمس شاة أو بنت مخاض عملاً بكل الروايتين ، لأنه إذا ورد الدليل بما يخالف ما دل عليه الدليل الأول ولا تعارض بينهما ولا ما يوجب النسخ أو التخصيص أفاد التخيير بين الأمرين ، ولهذا نظائر كالتخيير في الحج بين الأفراد والقران والتمتع ، وكذا في غسل الرجلين والمسح على الخفين عند من يقول به . وقد تقدم في الكتاب اشارة الى نحو هذا البحث ^(١) .

وقال في « التخريج » : وقد جنح الى عدم الأخذ برواية عاصم والحديث هذه عن علي عليه السلام المهدي الى الحق يحيى بن الحسين ، ومال الى رواية غير أبي خالد لضرب من الترجيح بين روايته ورواية غيره .

وفي « شرح التجرید » باسناده الى علي بن الحسين عليها السلام « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب لعمر بن حزم : بسم الله الرحمن الرحيم ، فذكر ما يخرج من صدقة الابل إذا كانت أقل من خمس وعشرين ففي كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض ، اهـ . وهو من مراسيل علي بن الحسين عليه السلام ، وهو معتضد بما رواه المحدثون في كتبهم عن أنس في كتاب أبي بكر له ، وفيه : « هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله صلى الله عليه وآله وسلم » وما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كتب لعمر بن حزم كتاباً فيه الزكاة من المواشي وغيرها وفيه : « وإذا زادت واحدة على أربعة وعشرين ففيها ابنة مخاض » وذكر فيه الديات أيضاً . وقد أوردته البيهقي بكافة ، وأشار الى صحة العمل به مع بيان ما قل في الحافظ ابن حجر في باب الديات من « تلخيصه » .

قوله : « ابنة مخاض » ابن المخاض من الابل : ما دخل في السنة الثانية ، سمي بذلك لان أمه ذات مخاض أي حمل ، وابن الابل من الابل : ما دخل في السنة الثالثة سمي بذلك لان أمه ذات لبن ، وإنما قال : ابن لبون ذكر مع أن التذكير يؤخذ من لفظ ابن لان ما عدا بني آدم من الحيوانات كثيراً ما يطلق الابن عليه ذكر أو أنثى كبن عرس وابن آوى وابن

(١) في هامش نسخة المؤلف المودة براجع « البحر المحيط » في هذا البحث . ١٠ هـ بالحق .

دأية ، فاحتج الى تميزه بصفة الذكورية لرفع الالتياس (١) . والحقة : التي لها ثلاثة أحوال ، وهي التي استحقت الفصل . قال في « النهاية » : الحق والحقة من الابل : ما دخل في السنة الرابعة الى آخرها سمي بذلك لانه استحق الركوب والتحميل ، ويجمع على حقائق وحقائق والجذعة في الابل ذات أربعة أحوال ، وقيل : خمسة أحوال .

قوله : « فاذا بلغت عشرأ » ونحوه يدل على أن الوقص لا يتعلق به الوجوب ، وهو مذهب أئمة الملة وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي ، وعلى قوله الآخر يتعلق الوجوب بالنصااب والوقص ، وفائدة الخلاف تظهر حيث هلك الوقص أو بعضه . مثاله أن تلتف واحدة من ست ابل بعد الحول وقبل إمكان الاداء ، فعلى القول بعدم تعلق الوجوب به تجب الشاة كاملة في الحس من الابل الباقية لان السادسة الهالكة لم يتعلق بها الوجوب . وعلى أحد قولي الشافعي تجب شاة الاسدسا فيسقط من الشاة الواجبة حصاة الناقة الهالكة وقس على ذلك ؛ وأما حيث هلك الوقص بعد إمكان الاداء فلا يسقط شيء للوقص اتفاقا ، وكذا على القسول بأن الزكاة تنتقل إلى الزمة مطلقاً هكذا حرره أهل الفقه .

قوله : « فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقة » صرح بمثل ذلك الهادي في الاحكام رواية عن آيائه عليهم السلام « ان في كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون ، ولا استئناف بعد الزيادة على العشرين والمائة » وهو في رواية ابن أبي شية السابقة ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، قال في آخر حديثه : « فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين من الابل حقة » وكذا فيما رواه من طريق الشعبي مرفوعاً ، وهو أيضاً في حديث أنس عند الجماعة . وذهب الى هذا الجمهور من أهل الحجاز والقاسم ، والاحكام ، فيجب حينئذ في مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ، ولا مدخل للثم بعد العشرين والمائة ، لكن قال الشافعي : يتغير الفرض بواحدة كما ذكر ؛ وقال مالك : انما يتغير الفرض بعشر فيجب في مائة وثلاثين حقة وابتنا لبون ؛ وعلى هذا القياس . واختلفت الرواية عن الاحكام في القدر الذي يتغير به الفرض . وذهبت الحنفية وهو قول المتأخرب ، وصححه الاخوان وأبو العباس المذهب انها تستأنف الفريضة ، فيجب للخمس الزائدة على المائة والعشرين شاة ، ثم كذلك في كل خمس الى خمس وعشرين

(١) وفي «المالم» وجهان لبيان التكنة في ذلك غير ما ذكر هنا ، والله أعلم . ا هـ . منه .

ويُرى عليها في سبيل الله صدقة . حدثنا محمد بن بكر ، عن ابن جريج ، قال : قلت لعطاء :
الحولة والثيرة أفيها صدقة ؟ قال : لا . وقال عمرو بن دينار : سمعنا ذلك حدثنا وكيع ، عن
سفيان ، عن يعلى بن عطاء ، عن عبد الله بن مسلم ، عن سعيد بن جبير ؛ قال : ليس على رجل
طلعة ولا على ثور عامل صدقة .

والحديث يدل على أنه لا تجب في الأبل العوامل والحوامل زكاة . والمراد بالحوامل : التي
يحمل على ظهرها وهو من عطف الخالص على العام ، إذ قد تكون عاملة غير حاملة بخلاف العكس ،
والنكته في ذلك العطف أن المقصود الأم من عملها هو الحمل ، وظاهره عدم وجوب اخراج
شيء منها سواء أسيمت أم لم تسم إذا كانت عاملة . وقد ذهب إلى ظاهره الشافعي في الصحيح
من قوله ، والقاضي زبـد وصاحب « اللع » ولكنه مقيد بما سيأتي عن أمير المؤمنين عليه
السلام في الحديث المرفوع « فإذا رعت وجبت فيها الزكاة » ويقول في زكاة البقر : « وإنما الصدقة
في الراعية ، وهي السائمة » . وقد ذهب إلى وجوب الزكاة في العاملة السائمة الإمام يحيى ،
وحكا لمذهب الهادي والشافعي في أحقوقيه والجويني ، ويناسبه أن مؤنة الملائمة مندفعة
بالسوم والمعتبر من السوم الموجب للزكاة هو النبله والاكثرية على أوقات عدمه إذ لا أكثر حكم
الكل في غير موضع .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام . قال :

« إذا لم يجد المصدق السن التي تجب في الأبل أخذ سناً فوقها وردَّ عليه

شاة أو عشرة دراهم » .

قد تقدم ما نقل من « الجامع الكبير » في حديث علي عليه السلام ، وفيه : « فإن لم تكن في
الأبل ابنة نخاض ولا ابن لبون فعشرة دراهم أو شاتان » . وفي حديث أبي دواد السابق ،
عن علي عليه السلام من طريق عاصم والحارث ما لفظه : « وفي حديث عاصم والحارث » الصدقة
في كل عام ، قال زهير : وأحسبه قال : مرة . وفي حديث عاصم : إذا لم تكن في الأبل ابنة
نخاض ولا ابن لبون فعشرة دراهم أو شاتان ، ولم أعثر على شاهد لقوله : شاة بل الموجود ما
ذكر أولاً . وفي « سنن البيهقي » بإسناده عن الثني بن أنس ، عن أبيه أنس بن مالك عن

الذي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديثاً ، وفيه ما لفظه : « بين الفريضتين عشرون درهما أو شاتان قيمتها عشرة دراهم عشرة دراهم ، وأخرج بسنده في كتاب الصدقة الذي كتبه أبو بكر لأنس بن مالك حين بعثه إلى البحرين ما لفظه : « ومن بلغت عنده من الأبل صدقة الجذعة ، وليس عنده الجذعة وعنده الحقة فأنها تقبل منه الحقة ، ويجعل معها شاتين أو استيسر تالرو عشرين درهما ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وعنده جذعة فأنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ، ومن بلغت صدقته الحقة وليس عنده إلا ابنة لبون فأنها تقبل منه ابنة لبون ويعطي معها شاتين أو عشرين درهما ، ومن بلغت صدقته ابنة لبون وليست عنده وعنده حقة فأنها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ، ومن بلغت صدقته ابنة لبون وليست عنده وعنده ابنة مخاض فأنها تقبل منه ابنة مخاض ويعطي معها عشرين درهما أو شاتين » .

وقد اختلف أهل العلم في ذلك ، فذهب الجمهور إلى أن ذلك القدر هو جبر التفاوت بين السنين المذكورة من جانب رب المال ، والعكس من جانب المصدق . ولا يختلف باختلاف الزمان والمكان والغلاء والرخص . قال الخطابي : يشبه أن يكون الشارع جعل الشاتين أو العشرين درهماً تقديراً في جبران النقصان ، ولم يكمل الأمر إلى اجتهاد الساعي وإلى تقديره لأن الساعي إنما يحصر الأموال على البياض وليس يحضرته حاكم ولا مقوم يحمله ورب المال مع اختلافهما على قيمة يرتفع بها الخلاف وينقطع بها النزاع ، فجعلت فيها قيمة شرعية كالقيمة في المصراة والجنيب حسماً لمادة الخلاف مع تعذر الوصول إلى حقيقة العلم لما يجب فيها عند التعديل .

وذهبت المهادوية إلى أن المراد من الأحاديث جبر النقصان في جانب رب المال أو المصدق ، والمرجع في تقدير الفضل بين السنين في القيمة إلى تقويم المقومين إذ هو الجاري على سنن قياس الأصول ، والرجوع به إلى قيمة المصراة ونحوها إحالة على ماخلف القياس ، ولأنه المفهوم من اختلاف الروايات ، ففي رواية خالد هاهنا : شاة أو عشرة دراهم ، وفي رواية عاصم والحريث : عشرة دراهم أو شاتان ، وفي رواية البيهقي وغيره من حديث أنس : أو عشرين درهماً فيجعل ذلك على اختلاف القضايا التي تكون القيمة في كل منها بحسبه . قال في « البحر » : والتخير بين الشاتين والدرهم يشهد بأن قصد الجبر لا التعبد . اهـ . وقد أشار إلى مثل هذا البخاري

فانه أورد حديث أبي بكر في باب أخذ المرض في الزكاة ، وذكر في ذلك قول مـ اذا لاهل
 اليمن اثتوني بمرض ثياب خميس أو ليس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم . وخير
 الأصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة . هذا وقد روي في « شرح الأمانة » عن زيد
 ابن علي عليهما السلام أن بين كل سنتين من أسنان الابل شاة أو عشرة دراهم ، فإن أخذ على
 سن ما يزيد فوق الواجب كحققة عن بنت خنص ، فشأتان أو عشرون درهما . اهـ . وروي في
 « الجامع » عن محمد قال : اذا أخذ المصدق من أهل الصدقة سنّاً دون سن أو سنّاً فوق سن ،
 تزداد الفضل ، وذلك اذا وجب على رجل في ابله ابنة لبون أخذ منه المصدق ابنة خنص
 وعشرين درهما أو شاتين ، روي ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن علي
 عليه السلام . اهـ .

★ ★ ★

في حديث
 في الفئتين
 في الخمس أو ليس
 في الصدقة مكان الشعير
 في الزكاة أهون عليكم
 في أسنان الابل شاة أو عشرة دراهم
 في بنت خنص
 في سن ما يزيد فوق الواجب
 في شاتان أو عشرون درهما
 في سنّاً دون سن أو سنّاً فوق سن
 في أخذ المصدق من أهل الصدقة
 في ابنة لبون أخذ منه المصدق
 في ابنة خنص
 في عشرين درهما أو شاتين
 في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في علي عليه السلام

باب زكاة البقر

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء ، فإذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع
حولي ، جذع أو جذعة إلى أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة إلى
ستين ، فإذا بلغت ستين ففيها تبيعان إلى سبعين ، فإذا بلغت سبعين
ففيها مسنة وتبيع إلى ثمانين ، فإذا بلغت ثمانين ففيها مسنتان إلى تسعين ،
فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاث تبايع إلى مائة ، فإذا بلغت مائة ففيها مسنة
وتبيعان ، فإذا كثرت البقر ففي كل ثلاثين تبيع أو تبيعة ، وفي كل
أربعين مسنة » .

قال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ، عن زكريا ، عن أبي اسحاق ،
عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، قال : « إذا بلغت البقر ثلاثين ففيها تبيع أو تبيعة حولي ،
فإذا بلغت أربعين ففيها شئنة فصاعداً » . حدثنا عبد الرحيم ، عن محمد بن سالم ، عن الشعبي ،
عن علي ، قال : في أربعين نفسية ، وفي ثلاثين تبيع ، وليس في التيف شيء . وأخرج أيضاً
في « باب من قال : « إذا كان البقر دون ثلاثين فليس فيها شيء » . حدثنا عبد الرحيم ، عن زكريا ،
عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، قال : « ليس فيها شيء » - يعني فيما دون
الثلاثين - وقد تقدم في حديث علي عليه السلام من « جمع الجوامع » ما لفظه : « وفي كل
ثلاثين من البقر تبيع وفي كل أربعين مسنة » .

وفي « البيهقي » باستناده إلى معاذ بن جبل : « بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن ، وأمرني أن آخذ من كل أربعين بقرة ، بقرة ثنية ، ومن كل ثلاثين تبيعاً ، أو تبيعة ، ومن كل حالم ديناراً أو عدله معافري » وأخرجه أيضاً بطرف كثيرة . قال في « بلوغ المرام » : رواه الحمسة وحسنه الترمذي وأشار إلى اختلاف في وصله ، وصححه ابن حبان والحاكم ، ثم قال البيهقي : أخبرنا أبو بكر بن الحرث الفقيه ، أنا علي بن عمر الحافظ ، نا أبو سهل بن زياد ، نا جعفر بن محمد الفريابي ، نا عمرو بن عثمان ، نا بقية ، حدثني المسعودي ، عن الحكم ، عن طاووس ، عن ابن عباس ، قال : « لما بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معاذاً إلى اليمن أمره أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعة جذع أو جذعة ، ومن كل أربعين بقرة بقرة مسنة ، فقالوا : فالأوقاص ؟ قال : ما أمرني فيها بشيء ، وسأسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قدمت عليه ، فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سأله عن الأوقاص ، فقال : ليس فيها شيء . »

قال المسعودي : الأوقاص : مادون الثلاثين وما بين الأربعين إلى الستين ، فاذا كانت ستون (١) ففيها تبعان ، فاذا كانت سبعون ففيها مسنة وتبيع ، فاذا كانت ثمانون ففيها مستنان ، فاذا كانت تسعون ففيها ثلاث تبعات . قال بقية : والأوقاص هي بالسین الاوقاص فلا تجعلها بصاد . قيل : والمسعودي اختلط وتفرّد بوصله عنه بقية بن الوليد .

وأخرج أيضاً بسنده إلى زهير بن معاوية ، نا أبو اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، وعن الحرث الأعور ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال زهير : أحسبه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « هاتوا ربع العشر » فذكر الحديث بطوله قال فيه : « وفي البقر في كل ثلاثين تبع ، وفي الأربعين مسنة ، وليس في العوامل شيء » ، واقتصر رواية هذه الشواهد على إخراج نحو صدر حديث « المجموع » دون بقية إذ ذكره ليس إلا زيادة الإيضاح والبيان ، والا فلا حاجة إليه هنا لامتداد مقادير الحرج بخلاف زكاة الأبل والنعَم ففرائضها مختلفة ، ومقادير الأوقاص اختلفت أيضاً باختلافها فاحتجج إلى بيانها للمكلف .

(١) لفظ ستون وصوبون ثبت في نسخة صحيحة بخط تقي الدين بن الصلاح ، وكتب على لفظ كل منها لفظ كذا . هـ . منه .

والحديث يدل على وجوب الزكاة في البقر ، وهو يجمع عليه . وقال عبد الحق : ليس في زكاة البقر حديث متفق على صحته - يعني في النصب - . وقال ابن جرير الطبري : صرح الاجماع المتيقن المقطوع به الذي لا اختلاف فيه أن في كل خمسين بقرة ، بقرة ، فوجب الأخذ بهذا ، ومادونه مختلف فيه ولا نص في إيجابه ، وتعقبه صاحب الامام بحديث عمرو بن حزم الطويل في الديات وغيرها فيه : « في كل ثلاثين باقورة تباع جذع أو جذعة ، وفي كل أربعين باقورة بقرة » . وقال ابن عبد البر في « الاستذكار » : لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ هذا وأنه النصاب المجمع عليه فيها .

وقوله : « وليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء » نص في عدم وجوب مادون الثلاثين ، وقد تقدم رواية ابن أبي شيبة عن علي عليه السلام بنحوه . وأخرج أيضاً بإسناده الى مكحول وسلمان بن موسى وأبي سعيد الخدري كلهم يقول : ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء ، وخالف في ذلك الزهري وابن السيب فقالا : بل في الحس شاة قياساً على الابل ، ولما أخرجه البيهقي بسنده الى الزهري عن جابر بن عبد الله : « في كل خمس من البقر شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه » قال الزهري : وإذا كانت خمساً وعشرين ففيها بقرة الى خمس وسبعين ، فإذا زادت على خمس وسبعين ففيها بقرة ثان الى عشرين ومائة ، وإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بقرة بقرة .

قال معمر : قال الزهري : وبلغنا أن قولهم : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم « في كل ثلاثين بقرة تباع ، وفي كل أربعين بقرة بقرة » أن ذلك كان تخفيفاً لأهل اليمن ، ثم كان هذا بعد ذلك . وأجيب عن القياس بأنه قياس في المقادير وهو لا يصح ، وعن الأثر بأن البيهقي قال بعد إirاده : هذا الحديث موقوف ومنقطع ، وروي من وجه آخر عن الزهري منقطعاً والمنقطع لا تثبت به حجة .

قوله : « تباع حولي » قال بعض شراح الحديث : التباع خص بولد البقر إذا تباع أمه بعد تمام سنة ، والاثني تبعة ، والمتبع من البهائم التي يتبعها ولدها ، وولد البقرة في أول السنة عجل ثم تباع ثم جذع ثم ثني ثم رباع ثم سديس ثم سابع ، يقال : بلغت البقرة : إذا أسقطت

السن التي خلف السديس فهي سالغ وصالغ، وكذلك الاتي بنير الهاء . والمسنه هي السالغ ، يقال لها : سالغ سنة وسالغ سنتين الى مازاد . اه . والمسنه ماله سنتان .

وقد استشكل في قوله في الحديث « تبيع حولي » وفسره في « المنهاج » بانه الذي تمت له سنة مع قوله : جذع أو جذعة ، وهو كما في « القاموس » و « المصباح » لما دخل في السنة الثالثة إذا كان من البقر وذو الحافر . وأجيب بأن المراد من ذكر الجذع والجذعة مطلق الذكر والاتى دون معناه الحقيقي ، مجازاً مرسلأ من باب الاتيان بالمقيد واردة المطلق ، فكأنه قال : تبيع تم له حول ذكر أكان أو اتى . وقد يقال : ذكر الخطابي في « المعالم » مراتب اسنان البقر بنحو ما تقدم عن بعض الشارحين مع زيادة ايضاح ، فقال : العجل مسادم تبيع أمه فهو تبيع الى تمام سنة ، ثم هو جذع ثم ثني ... الخ فيؤخذ منه أن اطلاق الجذع عليه من أول السنة الثانية ، وليس بينه وبين تمام الحول الأول كثير تفاوت فيرتفع الاشكال ، والخطابي عن يمتد عليه في النقل والرواية بذلك ثابتة كما في الأصل ومجموع شواهد .

قوله : « ففها مسنة » مفهوم الصفة يفيد بظاهرة أنه لا يجزئ المسن الا أنه قد عارض هذا المفهوم ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً « ليس في البقر العوامل صدقة لكن في ثلاثين تبيع أو تبعة ، وفي كل أربعين مسنة أو مسن » وصرح بذكر المسن صاحب « المحيط » وصاحب « مصباح الشريعة » وإذا ثبت الرواية بذلك تعين تقديم المنطوق على المفهوم ، ودل الحديث على أنه لا يجب في الاوقاص شيء ، وهو صريح حديث ابن عباس المتقدم من رواية السموذي . وعن أبي حنيفة أن فيها بين الاربعين والستين يجب ربع مسنة ، وفي « ملتقى الابجر » عنه ايضاً أنه يجب في ذلك قسطه من السنة وهو محجوج بالحديث ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

« ليس في البقر الحوامل والعوامل صدقة ، وإنما الصدقة في الراعية » .

قد تقدم في شرح قوله عليه السلام : « ليس في الابل العوامل ... الخ » ما يشهد لهذا الحديث ، وقال ابن أبي شبة : حدثنا أبو بكر بن عياش ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، قال : « ليس في البقر العوامل صدقة » وأخرج عن طاووس ، قال :

ليس في عوامل البقر شيء إلا ما كان سائماً وكذلك^(١) في الابل . وأخرج أيضاً عن معاذ وإبراهيم ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبير وشهر والشعبي والضحاك وجابر وعطاء كلهم يقول : « ليس في البقر العوامل صدقة » . وأخرج البيهقي حديث علي عليه السلام من طريق أبي بدر ، عن زهير عن محمد أبي اسحاق ، عن عاصم ، عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقال عقبه : رفته أبو بدر شجاع بن الوليد ، عن زهير عن غير شك ، ورواه النفيلي ، عن زهير بالشك ، فقال زهير : أحسبه ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ . ورواه أيضاً موقوفاً كما رواه ابن أبي شبة . وأخرج عن جابر : « ليس على منسبر الأرض زكاة » وذكر أنه روي عن جابر مرفوعاً والصحيح موقوف . وأخرج عنه أيضاً : « لا يؤخذ من البقر التي يحرث عليها من الصدقة شيء » . قال : وهو استناد صحيح . وقال الحسن البصري : ليس في البقر العوامل صدقة إذا كانت في مصر . اهـ .

والحديث يدل على سقوط الزكاة عن البقر الحوامل ، وهي التي تحمل على ظهورها كما في بلاد الحبشة ، وبعض التهايم فانهم يحملون على ظهور البقر ، وكذلك العوامل في الحرث ونحوه ، وعلى اشتراط السوم بقوله : « وإنما الصدقة في الراعية » وهو مصرح به في غيره من الروايات كرواية البخاري عن أنس : « أن أبا بكر الصديق كتب له فريضة الصدقة ، وقال : هذه التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين التي أمر الله بها رسوله » . فذكر الحديث وفيه صدقة الغنم في سائمتها . وفي حديث ابن عمر عن نسخة كتاب أبيه عمر ابن الخطاب ، قال : « وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين إلى أن تبلغ عشرين ومائة شاة » . وفي كتاب عمرو بن حزم إلى أهل اليمن : « وفي كل خمس من الابل سائمة شاة ، وفي كل أربعين شاة سائمة شاة » .

وقد اعترض المحقق الجلال اشتراط السوم بأن دليله مفهوم الصفة ، وليس بحجة وبأنه تخصيص بالمفهوم ، وفيه النزاع وإن سلم ، فقد خرج مخرج التائب ، إذ تلك النصب لا تكون في الاغلب معلوفة . اهـ . وقد ذهب إلى عدم الاشتراط ربيعة ومالك . ويجاب بأن ذكر السوم لا بد له من فائدة يمتد بها صيانة لكلام الشارع عن اللغو ، والتبادر منه أن المذكور حكماً

(١) كذا غلته المصنف والمصدر في نسخة المؤلف وذلك . ١ . هـ . منه .

يخالف المسكوت عنه . قال الخطابي : لأن الشيء إذا كان يستوره وصفان لازمان فعلق الحكم بأحد وصفيه كان ماعداً بخلافه ، وكذلك هذا في عوامل البقر والابل . اهـ . والمعدة فيه الظهور ، ولا ينافيه احتمال كونه خارجاً عن الغالب ، وقد ثبت عن أئمة الفقه العمل بمفهوم الصفة ، كما نقله أهل الأصول فيفيد أن التخصيص به مقصود للبلغاء في كلامهم ، فكلام رسول الله ورسوله به أجدر ، ولو سلم عدم التخصيص به لكان المأخوذ من العموم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : صدقة الغنم في سائمتها ، ونحوه وجوب الزكاة في المعلوفة والسائمة ، ولم يقل به أحد لأنهم بين قائل بدلالة هذا اللفظ على انتفاء الحكم فيما عدا السائمة وهم أصحاب المفاهيم ، وقائل بأنه مسكوت عنه وهم المنكرون ، أما القول بأنه داخل فخارق للاجتماع ، وعلى القول بأنه مسكوت عنه ، ففي حديث الأصل ما يصلح للاستدلال به على نفي الزكاة في غير السائمة ، وهو مفهوم الحصر في قوله : « وانما الصدقة في الراعية » وفي قوله : « ليس في البقر العوامل صدقة ، وليس في الابل العوامل والحوامل صدقة » اذ الغالب على العاملة أنها غير سائمة ، وقد روي مرفوعاً وموقوفاً ، وتقدم أن الموقوف على علي عليه السلام في هذا الباب له حكم الرفع ، وبهذا يظهر أن ماورد من الأحاديث في زكاة المواشي مطلقة عن ذكر شيء من هذه السائمة ، وهو غير باقية على العموم لوجود ما يخصها أصلاً أو قياساً .

قوله : « وانما الصدقة في الراعية » أي التي أسيمت .

واختلف كلام أهل المذهب في العاملة السائمة ، فظاهر « اللع » و « النرح » أن وقت العمل ان كان أقل من وقت السوم وجبت زكاتها ، وإن كان مثله أو أكثر فلا زكاة فيها ، وإن كانت لا تملح حال العمل وانما زعى بعده ، ففي « الانتصار » أن المختار وجوب الزكاة فيها ، وهو قول مالك وأحد قولي الشافعي ، قال : وماورد أن العاملة لا زكاة فيها فبني على الغالب أنها لا تملح الا وهي معلوفة ، والا فقد حصل خفة المؤنة وزيادة النفع .

★ ★ ★

باب زكاة الغنم

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال :
« ليس في أقل من أربعين شاة من الغنم شيء » ، فإذا كانت أربعين ففيها
شاة الى عشرين ومائة ، فإذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها شاتان
الى مائتين ، فإذا زادت واحدة على المائتين ففيها ثلاث شياه الى ثلاث
مائة ، فإذا زادت على ثلاث مائة فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ
أربع مائة ، فإذا بلغت أربع مائة ففيها أربع شياه فإذا كثرت الغنم ففي
كل مائة شاة شاة .

قال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا عبد الرحيم ، عن زكريا ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم
ابن ضمرة عن علي عليه السلام ، قال : « ان لم يكن لك الا تسع وثلاثون شاة فليس فيها
صدقة » . حدثنا أبو الأحوص عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي عليه السلام ،
قال : « في كل أربعين شاة شاة الى عشرين ومائة ، فإذا زادت ففيها شاتان الى مائتين ، فإن
زادت ففيها ثلاث شياه الى ثلاث مائة ، فإن كثرت الغنم ففي كل مائة شاة شاة » . حدثنا
عبد الرحيم بن سليمان ، عن سالم عن عامر ، عن علي عليه السلام في صدقة الغنم قال : « اذا
بلغت أربعين ففيها شاة الى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين ، فإذا زادت
واحدة ففيها ثلاث الى ثلاث مائة ، فإذا زادت على ثلاث مائة وكثرت ، ففي كل مائة شاة
شاة » . وقال عبد الله مثل قول علي عليه السلام حتى تبلغ ثلاث مائة ، ثم قال عبد الله : « فإذا
زادت واحدة على ثلاث مائة ففيها أربع الى أربع مائة ، ثم على هذا الحساب » . اهـ . وهو أيضاً في

تقدم اخراجه عن علي عليه السلام في مسنده من « جمع الجوامع » مطولاً ، وصححه ابن جرير ، وكذلك في حديث ابن عمر وحديث عمرو بن حزم فيها كتبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كتاب الصدقة نحو ما في حديث علي عليه السلام .

وفي الحديث دليل على أن اللازم فيها زاد على ثلاث مائة في كل مائة شاة ، ومعناه أن تزيد مائة أخرى فتصير أربع مائة ، وذلك أن المائتين لما توالت أعدادها حتى بلغت ثلثمائة وعلقت الصدقة الواجبة بمائة مائة ، ثم قيل : فإذا زادت عقل أن هذه الزيادة اللاحقة انما هي مائة لا مائونها ، ذكره في « المعالم » . وهذا مذهب الجمهور خلافاً للحسن بن صالح بن حي ، فقال : اذا زادت على ثلثمائة واحدة ففيها أربع شياه ، وهو قول عبد الله بن مسعود ، والحديث المرفوع برده ولا فرق في الاجزاء عن الواجب في زكاة النعم بين الذكر والانثى عند أهل البيت وأبي حنيفة لما تقدم في باب زكاة الابل أن اسم الشاة يصدق على كل واحد منها ، اذ التاء فيه ليست للتأنيث بل للوحدة كجماعة وغلة وحية وحداة ، ويمجى أيضاً الماعز عن الضأن والعكس ، لان اسم النعم يعمها واسم الشاة يطلق على كل واحدة منها . وفيه دليل على عدم الوجوب في الاوقاص المتخللة بين مراتب الفرائض .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

« لا يأخذ المصدق حرمة ولا ذات عوار ، ولا تيساً إلا أن يشاء المصدق أن يأخذ ذات العوار » .

قال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا أبو الاحوص ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة عن علي عليه السلام ، قال : « لا يأخذ المصدق حرمة ولا ذات عوار ولا تيساً إلا أن يشاء المصدق » وهو من جملة الحديث السابق عن علي عليه السلام في مسنده من « الجامع الكبير » وصححه ابن جرير ، وهو في حديث أنس فيما كتبه له أبو بكر وعليه خاتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه : « هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين التي أمر الله بها رسوله » حتى قال : « ولا يؤخذ في الصدقة حرمة ولا ذات عوار من النعم ولا تيس النعم إلا أن يشاء المصدق » . والحرمة : الكبيرة . والموار : مثلث الفاء ، ذكره في « القاموس » وفي « النهاية » بالضم ، والفتح أشهر وهو العيب .

والحديث يدل على النهي عن أن يأخذ المصدق المريب من السواثم لأن فيه اخلافاً بحق الفقراء ، كما أنه لا يأخذ الخييار منها لحديث معاذ : « اياك وكرائم أموالهم » لا جحافه بأرباب الأموال، وحق الفقراء انما هو في النمط الاوسط من المال . وفي قوله : « الا أن يشاء المصدق » دليل على أن له الاجتهاد لأن يده كيد المساكين ، وهو بمنزلة الوكيل لهم . ألا ترى أنه يأخذ أجرته من مالهم ، وانما لا يأخذ ذات العوار مادام في المال شيء سليم لا عيب فيه ، فان كان المال كله معيباً فانه يأخذ واحدة من أوسطه ، وهو قول الشافعي ، وقال : اذا وجبت في خمس من ابله شاة وكلها معيبة فطلب أن يؤخذ منه واحد منها أخذ ، وان لم تبلغ قيمته قيمة شاة ، وقال مالك : يكلف أن يأتي بصحيحة ولا يؤخذ منه مريض . والمراد بالتيس : فحل الغنم . قال الخطابي : وقد زعم بعض الناس أن تيس الغنم انما لا يؤخذ من قبل الفضيلة وليس الامر كذلك ، وانما لا يؤخذ لنقصه وفساد لحمه ، وكان أبو عبيد يرويه « الا أن يشاء المصدق » - بفتح الدال - يريد صاحب الماشية ، وقد خالفه عامة الرواة في ذلك ، فقالوا : « الا أن يشاء المصدق » بكسر الدال .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :

« لا يفرق المصدق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة » .

في « مصنف ابن أبي شيبة » مالفظة : قال محمد : أنبأنا عامر ، عن علي وعبد الله ، قالوا : « لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع » ، وتقدم في حديث علي الذي رواه السيوطي في « جمع الجوامع » وصححه ابن جرير بلفظ حديث الأصل ، وهو أيضاً في حديث أنس فيما كتب له أبو بكر حين استعمله على الصدقة . قال الشافعي : الخطاب في هذا خطاب المصدق ورب المال ، وقال : الخشية خشيتان ، خشية الساعي أن تقل الصدقة ، وخشية رب المال أن تكثر الصدقة ، فأمر كل واحد منهما أن لا يحدث في المال شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة . وصورة الجمع بين المفترق إذا كان من رب المال أن يكون له أربعون من الشاء وآخر أربعون فيجمعها بحبابة للآخر ، ويدعي أنها له لثلا يجب فيها غير شاة ، وإذا كان من المصدق فنحو أن يكون لرجل ثلاثون من الشاء وآخر عشر عنده ، فيقول : هن لك جميعاً لتحب عليه شاة ، فهذه صورة الجمع بين مفترق من رب المال والمصدق ، وصورة الفرق بين المجتمع إذا كان من رب المال ، فنحو

أن يكون له خسون شاة فيقول : لي من هذه ثلاثون ولولدي عشرون لثلاثي عليه نبي .
 وإذا كان من جهة المصدق فتحو أن يكون لرجل ثمانون من الشاة ، فيقول المصدق : لك
 من هذه أربعون وأربعون لصريك لك فليصك شاتان . فهذه صورة الفرق بين المحتج من رب
 المال والمصدق .

قال سألت زيدا عليه السلام عن الفصلان والحملان والعجاجيل
 الصغار ، فقال : لاصدقة فيها ،

الفصلان - بضم الفاء وكسرهما - يجمع فصيل ، وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه من
 الرضاع ، فهو فصيل بمعنى مفعول ، ويجمع أيضاً على فصال بالكسر . قال في « المصباح » : كأنهم
 توهموا فيه الصفة مثل كريم وكرام . والحملان - بضم الحاء - جمع حمل بالتحريك وهو ولد
 الكباش . والعجاجيل جمع عجول جمع عجل ، وهو ولد البقرة الذي مضى له شهر فيكون
 جمع الجمع . وقوله : « الصغار » ويحتمل أن يكون صفة للجميع أو لما يليه فقط ، وعلى كل منها
 فهو للتوضيح لا للتقييد .

وقد اختلف العلماء في صغار المواشي على ثلاثة أقوال :

الاول - لجمهور الأئمة من أهل البيت أنها تجب فيهن ، وهو مذهب مالك والشافعي لقول عمر
 لساعية مسفيان بن عبد الله الثقفي : « اعتد عليهم بالسخلة التي روح بها الراعي على يده ولا
 تأخذها ، ولا تأخذ الأكلوة والربى والماخض وفحل الغنم ، وخذ الجذعة والثنية ، فذلك
 عدل بين غدا - المال وخياره » أخرجه في « الموطأ » ورواه الشافعي من طرق ، ورواؤه
 ثقات إلا أن ابن أبي شيبة رواه مرفوعاً ، وهو وم ذكر معناه في « التلخيص » . غدا - المال
 بالنين المعجمة المكسورة ثم ذال معجمة ، وهو جمع غذى يطلق على الحمل والجدي ،
 ولقول علي عليه السلام : « اعتد عليهم بالكبار والصغار » إلا أنه قال في « البدر المنير » :
 لا يحضر في تحريمه .

قلت : وهو في « شرح التجريد » من طريق أبي اسحاق عن عاصم عن علي
 عليه السلام .

الثاني - الحسن والنعمي انه لا زكاة في الصغار مطلقاً سواء كانت مع أمهاتها أولاً ، وحجتها ما رواه الخطابي من طريق عطية عن ابن عمر أن علياً عليه السلام بعث إلى عثمان - يعني ابن حنيفة ذكره في « النهاية » - بصحيفة فيها: لا تأخذ من الرخعة ولا النخعة شيئاً . قال الخطابي : الرخعة : أولاد الفتم ، والنخعة : أولاد الأبل . وهو ظاهر مذهب الامام زيد بن علي كما أطلقه هنا، ونسبه في « التناهج » كذلك اليه عليه السلام ، وبما أخرجه أبو داود والنسائي والدارقطني والبيهقي من حديث سويد بن غفلة قال : « أنا ما مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجلسنا الى جنبه فسمعته يقول : إن في عهدي أن لا آخذ من راضع ابن شيئاً » قيل : مداره على هلال بن حبان ، وقد وثقه الزكيان أحمد ويحيى . ويؤيده أنه لا بد من أن يمضي عليها حول كامل لحديث « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » رواه أحمد وأبو داود والبيهقي من رواية الحرث وعاصم بن ضمرة ، عن علي عليه السلام ، وله طرق أخر عن أنس وعائشة وابن عمر وأبي بكر حكاهما في « التلخيص » هذه أصحها ، وقال : حديث علي لا بأس بإسناده والاثار تعضده فيصلح للحجة ، وظاهره سقوط الزكاة في الصغار مطلقاً سواء كن مع أمهاتهن أو منفردات ، وإن الزيادة ان كانت نصاباً اعتبرت بنفسها وحول لها من حين حصولها ، وإن كانت دون النصاب فلا عبرة بها ولا تضم الى جنبها .

الثالث - مذهب اليه أبو حنيفة ونسبه في « البحر » الى زيد بن علي ، وهو أنه لا زكاة فيها إذا انفردت عن أمهاتها فإن كان معهن شيء من أمهاتهن ولو واحدة وجبت فيهن الزكاة . وقد تمسك بظاهر قول علي عليه السلام : « اعتد عليهم بالكبار والصغار » أي مع الصغار ، وجاب بان الواو لا تقتضي المية ، والقائلون بأنه لا زكاة في الصغار مطلقاً أجابوا عنه بأنه معارض بالرواية الأخرى عنه عليه السلام عند الخطابي ، وهي مرجحة بظواهر الأدلة ، وعن حديث عمر « اعتد عليهم بالسخنة » بأنه اجتهد صحابي وليس بحجة ، وكذا ما روي عن غيره بنحوه من الآثار ، والله أعلم .

باب زكاة الذهب والفضة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« ليس فيما دون المائتين من الورق صدقة ، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة
دراهم ، فإن زادت فبالحساب ؛ وليس فيما دون العشرين مثقالاً صدقة ،
فإذا بلغت عشرين مثقالاً ففيها نصف مثقال ، فما زاد فبالحساب » ،

قال أبو بكر بن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق ،
عن عاصم بن ضمرة ، عن علي قال : « ليس في أقل من عشرين ديناراً شيء ، وفي عشرين
ديناراً نصف دينار ، وفي أربعين ديناراً فما زاد فبالحساب » . وأخرجه محمد بن منصور في
« الامالي » عن علي بن منذر بن وكيع بذلك السند والمتن . قال في « التخریج » : هذا
الحديث رواه ثقات أثبات ، فعلي بن منذر شيخ محمد بن منصور وهو الطريقي ^(١) ذكر
الزبيدي سمع محمد بن منصور عنه والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال ابن أبي حاتم : سمعت
منه مع أبي وهو صدوق ثقة . وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وقال النسائي : شيعي محض ثقة ،
وذكره ابن حبان في الثقات ومن فقهه الى عاصم رجال الصحيح ، وعاصم بن ضمرة حسن
الحديث روى له الاربعة . اهـ . المراد .

وفي « المصنف » بهذا الاسناد أيضاً الى علي عليه السلام ، قال : « ليس في أقل من
مائتي درهم زكاة » . وبه أيضاً عن علي : « ليس في أقل من مائتي درهم شيء فما زاد فبالحساب » .

(١) هو يفتح الطاء المهملة وكسر الزاء وبالفاف ذكره في « جامع الأصول » .

حدثنا عبد الرحيم عن زكريا بن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، قال : « ان لم يكن لك الا تسعة وتسعين ومائة فليس فيها زكاة » . حدثنا حاتم بن اسماعيل ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه رفته ، قال : « اذا بلغت خمس أواق ففيها خمسة دراهم ، وفي كل أربعين درهما درهم » قال في « التخريج » : ورواه السيوطي في مسند علي عليه السلام من « جمع الجوامع » ولفظه : عن علي ، قال : « في كل عشرين ديناراً نصف دينار ، وفي كل أربعين ديناراً دينار ، وفي كل مائتي درهم خمسة دراهم ، وما زاد فالحساب » أخرجه أبو عبيد وابن جرير . اه . قال بهذا غير حديث ابن جرير الطويل المتقدم ، ففيه ما لفظه : « ولكن هاتوا ربع العشر من أربعين درهما درهما ، وليس فيها دون المائتين شيء » ، وفي عشرين مثقالاً نصف مثقال ، وليس فيها دون ذلك شيء . . اه . وأخرجه البيهقي في « سننه » بمنسأه من طريق زهير بن معاوية ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم ، عن علي ، وفيه قال زهير : أحسبه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكره ، وقال : رواه أبو داود عن النخعي . وروي بسنده عن عبد الرحمن بن أبي الزناد أن أباه قال : كان من أدركت من فقهاء نساء الذين ينتهي الى قولهم ، منهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار في مشيخة جلة سواهم ، وربما اختلفوا في الشيء فيؤخذ بقول أكثرهم وأفضلهم رأياً ، فذكر أحكاماً منها : وكانوا يرون في كل نيف من الذهب والورق والتمر والحب والعبب صدقة ، ولوزاد مدأ أو أكثر أو أقل ولم يكنوا يرون في نيف الماشية صدقة الا بال و البقر والغنم . اه . والورق - بكسر الراء - : الدراهم المضرورة ، وكذلك الرقة ويجمع على رقين ورقون في الرفع والماء عوض عن الواو في الوراق .

والحديث يدل على بيان زكاة الذهب والفضة والقدر الخارج منها . والنصاب الذي يكون شرطاً في الاخراج ، أما قدر زكاتها فهو خمسة دراهم في الفضة ونصف مثقال في الذهب ، وهو اجماع العلماء . وأجمعوا على أن مقدار النصاب من الذهب وزن عشرين مثقالاً الا ما يحكى عن الحسن البصري أن نصاب الذهب أربعون مثقالاً . وعن الناصر أنه لانصاب للذهب في نفسه لكن بقوم بالفضة . وهو قول عطاء وطاوس . وأجمعوا أيضاً على أن النصاب من الفضة مائتا درهم الا ما يروى عن البصري ، فقال : أربعائة درهم ، وهو محجوج

بالادلة . ويدل على أن النصاب من الحسنين المذكورين لابد أن يكون خالصاً عن الغش ، فإذا بلغت الفضة مائتي درهم بما فيها من غش فلا شيء فيها ، وكذا الذهب .

وقوله : « فما زاد فالحساب » دليل على أن القليل والكثير من الزيادة على النصاب محسوب على صاحبه ومأخوذ منه الزكاة بحصته ، وهو مذهب الأئمة من أهل البيت عليهم السلام وغيرهم من علماء الأمة كما تقدم ذكره عن البيهقي في « سننه » . وقال أبو حنيفة وبعض السلف : لا شيء فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ أربعين درهماً ، وفيما زاد على عشرين ديناراً حتى يبلغ أربعة دنانير ، فإذا زادت ففي كل أربعين درهماً درهم ، وفي كل أربعة دنانير درهم ، فجعل لها وقصاً كاللأشية ، وردة الجمهور بحديث الباب وشواهدة وبما أخرجه البخاري في « صحيحه » بلفظ : « في الرقة ربع العشر » وهذا عام في النصاب وما فوقه . وبالقياص على الجواب . وقد احتج أبو حنيفة بحديث ضعيف لا تقوم به حجة . ولا بد في ذلك من أن يحول عليها الحول لحديث علي عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا كان لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ، وليس عليك شيء حتى يكون لك عشرون ديناراً ، وحال عليها الحول ، ففيها نصف دينار فما زاد فحساب ذلك ، وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول » قال في « بلوغ المرام » : رواه أبو داود وهو حسن . وقد اختلف في رفعه وللتبرمذي عن ابن عمر « من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول » والراجح وقفة ، وميأتي بسط الكلام على ذلك قريباً .

والمراد من الدرهم : ما يبلغ قدر الدرهم من الفضة سواء كان مضروباً أو غير مضروب ، وقد تقدم في كتاب الطهارة عند تقدير نصاب النجاسة بالدرهم ما ذكره في « المصباح » : ونحوه في « البحر » أنها كانت الدراهم بعضها عشرة وزن خمسة دنانير ، وبعضها عشرة وزن ستة ، وبعضها عشرة وزن عشرة فأخذوا من كل عشرة ثلثها ، وصارت العشرة الدرهم وزن سبعة مثاقيل ، قال في « البحر » : وهاجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهم يتعاملون بذلك فأقرهم . وذكر السيوطي في « الاوائل » عن ربيعة بن الحنبل ، قال : كانت مثاقيل الجاهلية التي ضرب عليها عبد الملك بن مروان اثنين وعشرين قيراطاً إلا حبة بالشامي ، وكانت العشرة وزن سبعة ، أخرجه ابن سعد ، ومنه يؤخذ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحال

على درهم معروف في عصره ، ولذا قال السبكي : ينبغي القلع بأن عشرة وزن سبعة كان هو المعروف في عصره صلى الله عليه وآله وسلم والا لما أجمعوا عليه . اهـ .

قال العلامة المقبي : الا أنه تقاصر نفع هذا الاتفاق حين لم يعرف مقدار الدينار والدرهم على انفراده . وعن ابن حزم في سياق حديث الميزان - ميزان أهل مكة - قال : بحث غلبة البحث عن كل من وثقت بتمييزه ، فكل اتفق على أن دينار الذهب بمكة وزنه اثنتان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة بالحب من الشعر المطلق ، والدرهم سبعة أعشار المثقال ، فوزن الدرهم المكى سبع وخمسون حبة وستة أعشار حبة وعشر عشر حبة . وفيه نظر ؛ أما أولاً - فلأن المطلق أمر عقلي يقع على ما في الخارج وهو يختلف فيصدق على أثقل الشعر وعلى أخفه وعلى أوسطه وهو متساوي الدلالة عليه ، فاختيار الاوسط تحمك ، وهذا بناء على أن التبادر من معنى الشعر هو الحقيقي . وأما اذا أريد به الميار فالحالة على مجهول . وأما ثانياً - فلأنه لما يتم ما ذكر لو كان لأهل مكة درهم أو مثقال غير ضربة سائر الاقطار الاسلامية ، وأما مع تعاملهم بما يرد عليهم من غيرها فلا، وهي مختلفة باختلاف الازمنة والامكنة والمسالك، تارة ضربة ملوك العراق ، وتارة ضربة ملوك مصر ، وتارة ملوك الروم ، ولعل ابن حزم انما اعتبر دينار وقته في مكة ، ومعلوم أنهم إنما وصفوا له الموجود في وقته ، ولو كان المراد مقداراً محفوظاً لما أضاعه عامة المسلمين من الصحابة فمن بعدهم ، فعلم أن الذي في مكة هو الذي في غيرها ، وقد استغنى الناس بوجوده في كل بلدة عن المحافظة على ثقله .

وقال أيضاً : وفي « الصحاح » المثقال درهم وثلاثة أرباع درهم ، والدرهم ستة دنانق ، والدانق قيراطان ، والقيراط ثلثون حبة ، والطلوح حبتان ، والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من درهم . وفي « القاموس » مثله الا أنه قال : المثقال ثمانون وستون حبة وأربعة أسباع حبة . وتقدم ما ذكره السيوطي أن مثاقيل الجاهلية كانت اثنتين وعشرين قيراطاً إلا حبة بالشامي ، فملى هذا : المثقال سبع وثمانون حبة على الشهور في القيراط وهو أربع حبات ، ويقرب منه كلام الجوهري لأن درهماً وثلاثة أرباع درهم أربع وثمانون حبة . وفي « منتهى الارادات » للحنبلة أن الدانق ثمان حبات وخمسة حبة .

وقد عرفت كلام « الصحاح » و « القاموس » أن الدانق ثمان حبات حسب وذكره

غيرها . وفي « البحر » أنه أربع جبات، قال : وقد رجعنا الى اعتبار الشعيير اذ لم تقدر على غيره فوجدنا الدينار التعامل به الآن من ضربة الروم وهو الغالب ، وضربة الغرب وضربة الافرنج ، فاذا هو خمس وثمانون حبة وينقص على حسب اختلاف الحب الى مابين الستين والسبعين ، هذا في الذهب ، وفي الفضة هذه الضربة الافرنجية المماة بالقروش وبالريال اعتبرنا النصاب منها تقريباً ، اذ لا سبيل الى التحقيق لما شرحنا من أمر الحب واختلافه ، والنش في القرش لم يعلم قدره ، فكان النصاب على مذهب الهادوية من جمل الدرهم اثنتي عشرة وأربعين شعيرة ثلاثة عشر قرشاً . وعلى مذهب الشافعية أربعة عشر قرشاً ونصف . وعلى مذهب الحنابلة خمسة عشر قرشاً ، ونصاب الذهب نحو خمسة عشر أحر عند الهادوية من هذا الذي في أيدي الناس وفوق عشرين عند الحنابلة ، وقس سائرهما . وقد أيسر من التحقيق ، ثم قال : والظاهر أن الدينار الموجود الآن هو المعتبر شرعاً لما ذكرنا من اعتباره بالحب . وقد ذكر لي بعض الثقات من المغاربة أنهم وجدوا شيئاً من ضربة بني العباس ذكر فيها اسم الخليفة منهم وتاريخها منذ ضربت نحو سبائة سنة، واذا وزن هذا الدينار الموجود الآن بلا نقص ولا زيادة ، وقد اطعأت النفس الى ذلك فليعتبر به الدرهم . اهـ . المراد مع تقديم وتأخير بحسب ما يقتضيه السياق ، ويكون الدرهم على هذا ثماني وأربعين حبة ، وقد اضطربت أقوال الفقهاء وأهل التفاريع في تقدير ذلك ، وما ذكره المحقق أشفها وأقرها الى الصواب ان شاء الله تعالى .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« عفا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الابل العوامل تكون في
المصر ، وعن الغنم تكون في المصر ، فاذا رعت وجبت فيها الزكاة ، وعن
الدور والخدم ^(١) والخيول والحمر والبراكين والكسوة والياقوت
والزمرد ما لم ترد به تجارة » ،

(١) وفي نسخة : والرفيق .

قد تقدم حديث الكتاب عن علي عليه السلام: « ليس في الأبل العوامل والبقر العوامل صدقة » مع شواهد، وفي الحديث السابق عند السيوطي في مسنده عليه السلام من « جمع الجوامع »: « قام فأنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: « إنا قد وضنا عنكم صدقة الخيل والرقيق » أخرجه ابن جرير وصححه . وفي « المصنف » لابن أبي شبة: حدثنا ابن عيينة، عن أبي اسحاق، عن الحرث، عن علي رفعه قال: « قد تجاوزت لكم عن صدقة الخيل والرقيق، حدثنا ابن المبارك، عن حجاج، عن أبي اسحاق، عن الحرث، عن علي عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « أما الخيل والرقيق فقد عفوت عن صدقتها » وفي « الصحيحين » وغيرهما عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة » .

وأما الحجير ، فقال ابن أبي شيبة : حدثنا جرير ، عن منصور ، عن إبراهيم قال : سألتُه عن الحجير أويها زكاة ؟ قال : أماناً فأشبهها بالقر ولا تعلم فيها شيئاً . حدثنا وكيع عن ابن المبارك عن الحسن ، قال : ليس في الحجير صدقة .

وأما البراذين، ففي « مصنف ابن أبي شيبة » أيضاً : حدثنا ابن عيينة، عن عبد الله بن دينار، قال: سئل ابن المسيب: أفي البراذين صدقة؟ قال: أو في الخيل صدقة؟، حدثنا عبد الرحيم ابن سليمان، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن دينار، قال: سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين، فقال لي: أو في الخيل صدقة؟ أو في الخيل صدقة. حدثنا وكيع، عن ^{ابن} صبارك، عن الحسن، قال: « ليس في الخيل والبراذين والخير صدقة » حدثنا عبد الرحيم عن ابن سالم، عن الشعبي، قال: ليس على الهيمة ولا على الملوكة زكاة إلا أن يكون لتجارة .

وأما الياقوت والزمرد ، فقد أخرج البيهقي عن الحكم ، عن علي عليه السلام أنه قال : « ليس في جوهر زكاة » وقال : هذا منقطع وموقوف . قال في « الترخيـج » : وقد وصل في حديث « المجموع » ، ولعله يقوى : كل منها بالآخر . والجوهر : كل حجر يخرج منه شيء ينتفع به ، ذكره في « القاموس » . وفي « المصنف » حدثنا أبو الاحوص ، عن خـصيف ، عن عكرمة ، قال : « ليس في حجر اللؤلؤ ولا في حجر الزمرد زكاة إلا أن تكون لتجارة فيها زكاة » . حدثنا ثريك ، عن سالم ، عن سعيد بن جبير . قال : « ليس في الخرز واللؤلؤ إلا أن تكون لتجارة » ، حدثنا محمد بن بكر عن ابن حريـج ، قال : قال لي عطاء : لاصدقة في لؤلؤ ولا

زبرجد ولا ياقوت ولا فصوص ولا عرض ولا شيء لا يدار، وإن كان شيء يدار ففيه الصدقة في ثمنه حين بيع .

وفي الحديث دليل على سقوط الزكاة في الأبل العوامل ، وهي التي يحمل عليها وتستعمل في سائر وجوه الارتفاع . وتقدم معنى ذلك ، قيل: ويؤيده من جهة النظر أن ما كان من المال معداً لصاحبه ككتاب بذلته وعبيد خدمته وداره التي يسكنها ودابته التي يركبها وكتبه التي ينتفع بها فليس فيها زكاة، فطردنا أنه لا زكاة في بقر حرته وابله التي يعمل عليها بالدولاب وغيره، فهذا محض القياس كما أنه موجب النصوص، والفرق بينها وبين السائمة ظاهر فإن هذه مصروفة من جهة النماء إلى العمل ، فهي كالثياب والعبيد والدار ، وتقييدها بكونها في المصر خارج خرج الأغلّب تنبيهاً على أن العامل في المصر من الأبل كثيراً ما يكون معلوماً ، وكذا الغنم تكون الغالب علاقتها في المصر .

وقوله : « فإذا رعت » يدل على أن إسماتها توجب الزكاة ، وتقدم ذكر الخلاف في ذلك وأن المتبر في السوم أن يكون أكثر من أيام العمل لأنه علق وجوب الزكاة بالرعي ، ولم يشترط حصوله في جميع الحول ولا خلاف في أنه لا اعتبار بيسر السوم .

وقوله : « وعن الدور » لا خلاف في عدم لزوم الزكاة فيها إلا إذا كانت للتجارة أو الاستغلال عند الهادي لدليل يخصها .

وقوله : « الرقيق » وفي نسخة الخدم ، وهي مشعرة باشتراط أن يكونوا متخذين للخدمة وهو إجماع أهل العلم : إنه لا زكاة فيهم ، وأما إذا كانوا للتجارة ، فقالت الظاهرية وهو قول قديم للشافعي أنه لا زكاة فيهم أيضاً استدلالاً بمعوم الحديث . وذهب الجمهور إلى وجوبها فيهم تقدماً للدليل الخاص في وجوب زكاة التجارة على ظاهر ذلك المعموم .

وقوله : « والخيل » يدل على عدم وجوب الزكاة في عينها لافي قيمتها إذا كانت للتجارة . قيل: والفرق بينها وبين الأبل أن الخيل تراد لغير ما تراد له الأبل ، فإن الأبل تراد للدروائل والأكل وحمل الانتقال والتاجر والانتقال عليها من بلد إلى بلد ، وأما الخيل فأنشأت لأكبر الفر والطلب والضرب وإقامة الدين وجهاد أعدائه ، وللشارع قصد أكيد في اقتنائها وحفظها ، ولهذا عفا عن أخذ الصدقة منها ليكون ذلك أرغب للنفس فيها بحجة الله ورسوله

من اقتنائها ورباطها ، وقد قال تعالى : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل » .
فرباط الخيل من جنس آلات السلاح والحرب التي ليست فيها زكاة ولو بلغت شيئاً كثيراً
مالم تكن للتجارة .

وذهب أبو حنيفة الى إيجاب الزكاة في الخيل ، وحاصل مذهبه أنه ان اجتمع الذكور
والاناث وجبت الزكاة عنده قولاً واحداً ، وان انفردت الذكور والاناث فنه في ذلك روايات
من حيث أن النماء بالنسل لا يحصل الا باجتماع الذكور والاناث ، واذا وجبت الزكاة فهو مخير
بين أن يخرج عن كل فرس ديناراً أو تقوم ، ويخرج من مائتي درهم خمسة دراهم . وحجته
مارواه الدارقطني والبيهقي والخطيب من حديث جابر مرفوعاً : « في كل فرس سائمة دينار أو
عشرة دراهم » وأجيب بأن فيه ضعفاً فلا يمرض معه رواية النفى السابقة . وقد روى
السيوطي في « جمع الجوامع » من مسند عمر بن الخطاب ، عن حارثة بن مضرب ، قال :
« جاء أناس من أهل الشام الى عمر ، فقالوا : انا قد أصبنا أموالاً هخيلاً وريقاً نجب أن تكون
لنا فيها زكاة وطهور ، قال : ما فعله صاحبني قبلي فافعله ، فاستشار أصحاب محمد صلى الله عليه
وآله وسلم وفيهم علي عليه السلام ، فقال : هو حسن ان لم تكن جزية يؤخذون بها بعدك
راتبه » أخرجه عبد الرزاق وأحمد وأبو عبيد في كتاب « الاموال » وابن جرير وصححه وأبو
يعلى وابن خزيمة والحاكم في « المستدرک » والبيهقي وسميد بن منصور . قال ابن الجوزي في
« جامع المسانيد » : والمسند منه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك . اهـ . وأورده
ابن بطال في « شرح البخاري » وفيه ، فقال علي رضي الله عنه : « لأبأس بذلك ان لم تصبر
بمدهم جزية يؤخذون بها فأخذها منهم لبئس لها طوعاً » وقال ابن المنير : وفي قوله عليه
السلام إشارة الى تعارض الأمر عنده في أداء الزكاة على الخيل تطوعاً ، لان القاعدة جواز
تصرف الانسان في ماله بالصدقة ، لكن عارض ذلك قاعدة سد الثرائع إذ في تسمية ذلك زكاة
يؤدي الى مفسدة ، لان ذلك يؤول الى اعتيادها واعتقادها واجبة عند تطاول الأزمنة وجهل
الولاة فتصير جزية على المسلمين ، ولكن عمر رجح المصلحة العاجلة على المفسدة الآجلة .

وقوله : « والجبر والبراذن » هو جمع برذون . قال في « المغرب » : هو التركي من الخيل
وخلافها العرب والاتي برذونة . اهـ . والوجه في عدم لزوم الزكاة فيها ما تقدم ، اذ البرذون
نوع من الخيل ، وفي حكمه الجبر ، والآثار السابقة دليل على ذلك أيضاً .

وقوله : « الياقوت والزمرد » دليل على أنه لا زكاة في الاحجار النفيسة كهذين واللاؤلؤ والدر والمرجان والفيروزج واللماس ، اذ لا فرق بين النصوص عليه وما في حكمه من سائر الاحجار . وذهب بعض أئمة المذاهب الى أن ما قيمته نصاب من الجواهر زكي لمعوم قوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم » الآية وتقريره انه جمع مضاف وهو يفيد العموم ، فيكون المعنى : خذ من كل واحد من أموالهم ، إذ معنى العموم ذلك وهو المطلوب . وأجيب بجمع كون معنى العموم فيها مذكر مسنداً بأنه اذا أخذ من جملة أموالهم صدقة واحدة صدق أنه أخذ من أموالهم صدقة ، واذا صدق ذلك فقد امثل ، وأيضاً الاجماع على أن كل دينار وكل درهم مال لا يجب أخذ الصدقة منه اجماعاً فلا يجب من كل مال، واذ لم يجب من كل نوع، اذ لا مقتضى له الا فهم العموم من الخطاب . والقول بأنه يكفي الامتثال بأخذ صدقة واحدة من المجموع لا من كل نوع، تؤيده البراءة الأصلية إذ الأصل عدم الزوم ، ولا يمارضه ان في أخذها من كل نوع عملاً بالاحوط في حق المصرف ، لأن في حملها على المجموع رعاية للاحتياط في حق صاحب المال ، وبالجملة فلا استدلال بها غير ناهض .

ولهذا نقل الامام الهدي في « البحر » عن الامام يحيى واستقوا أن الاوامر القرآنية بالزكاة صريحة في الطلب محتملة في الوجوب مجملة في التفصيل ، وهذا بناء على أن المراد بالصدقة الزكاة ، والا فهي واردة فيمن تخلف عن غزوة تبوك ممن خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، فالضمير عائد اليهم والصدقة المأخوذة منهم لتكفير ذنوبهم فهي كصدقة النفل وهي خاصة بهم كما يشعر به السياق، وليس مما تكون العبرة فيه عموم اللفظ لا خصوص السبب عند الاصوليين ، وأما الواجبة فهي لا تخصهم ولا يصلح تخلفهم سبباً لها ، لان الزكاة من حق الاسلام لا من موجبات الجنائيات ، ذكره في « المنار » . واحتجوا أيضاً بالقياس على الذهب والفضة بجامع النفاسة .

وأجيب بأنها لغز التقنية ، والاحجار النفيسة تتخذ للتقنية ، وأيضاً كون الملة في وجوب الزكاة هي النفاسة ممنوع لم لا تكون حاجة الفقراء الى ما عليه مدار القوت ، وذلك ليس الا للبرويات .

وقوله : « ما لم ترد به تجارة » دليل على وجوب الزكاة في التجارة ، وهو عام لجميع ما يتجر فيه . وهو مذهب المذاهب والفرقيين والاكثر . ويؤيده ما أخرجه البيهقي في « سننه » في باب

زكاة التجارة في قول الله: « أنفقوا من طيبات ما كسبتم » أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس محمد بن يعقوب ، نا الحسن بن علي بن عفان ، نا يحيى بن آدم ، نا ورقاء ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد في قوله تعالى : « أنفقوا من طيبات ما كسبتم » قال: من التجارة « ومما أخرجنا لكم من الأرض » قال : النخل . اه . قال في « التخريج » : هذا إسناد إلى مجاهد رجاله ثقات أثبات . اه . وأقوال المفسرين كمجاهد وابن عباس صرح المحققون من أهل الأصول أن لها حكم الرفع . وحديث سمرة بن جندب ، قال : « أما بعد فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نمدته للبيع » أخرجه أبو داود . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها ، وفي النعم صدقتها . وفي البز صدقته » قيل : رواه الدارقطني من حديث أبي ذر من أربع طرق أحدها لا بأس به . والبز بالزاي المعجمة وهو معروف ولحديث حماس - بكسر الحاء المهملة - أن عمر بن الخطاب أخذ منه زكاة الأدم، رواه الشافعي وأحمد وغيرهما .

وأخرج البيهقي بسنده إلى أحمد بن حنبل حدثنا حفص بن غياث ، نا عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « ليس في المروض زكاة إلا ما كان للتجارة » ثم قال البيهقي : هذا قول عامة أهل العلم ، والذي روي عن ابن عباس أنه قال : « لا زكاة في المروض » فقد قال الشافعي في كتاب القديم : إسناد الحديث عن ابن عباس ضعيف ، وكان اتباع حديث ابن عمر لصحته والاحتياط في الزكاة أحب إلي . وقد حكى ابن المنذر ، عن عائشة وابن عباس مثل ما روينا عن ابن عمر ولم يحك خلافاً عن أحد ، فيحتمل أن يكون معنى قوله : « لا زكاة في المروض » إذا لم ترد به التجارة . اه .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن عليم السلام

قال : « ليس في المال الذي تستفيده زكاة حتى يحول عليه الحول

منذ أفدته ، فإذا حال عليه الحول فزكه » .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا حاتم بن إسماعيل ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي ، قال : « نا شريك عن أبي إسحاق ، عن عاصم ، عن علي ، قال : « ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول »

وأخرجه عن وكيع ، عن سفيان عن أبي اسحاق ، عن عاصم ، عن علي بن فضال . وأخرج البيهقي في « سننه » بإسناده الى سفيان ، عن أبي اسحاق عن عاصم ، عن علي ، قال : « ان كان عندك مال استفدته فليس عليك زكاة حتى يحول عليه الحول » . وأخرج أيضاً بإسناده الى أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة والحريث بن عبد الله عن علي بن أبي طالب ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « هاتوا لي ربع العشر » وفي آخره : الا أن جريراً قال في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول » وأخرجه أيضاً عن أبي بكر وعثمان وابن عمر بنحوه . وقد أورد في « التلخيص » حديث علي عليه السلام ، وأطال الكلام فيه وفي شواهد . وقال آخر البحث : قلت : حديث علي لأبأس بإسناده والآثار تمضده فيصلح للحجة ، والله أعلم . اهـ . وفي مسند أبي بكر من « جمع الجوامع » عن الزهري قال : لم يبلغنا عن أحد من ولادة هذه الأمة الذين كانوا بالبلدية : أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يثبون الصدقة لكن يبعثون عليها كل عام في الخصب والجبدلان أخذها سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . أخرجه ابن أبي شيبة . اهـ .

والحديث يدل على أن الزكاة لا تجب حتى يمضي على المال في ملك المالك الحول ، وهو مذهب الجمهور . وذهب ابن عباس وابن مسعود والناصر وداود والصادق والباقر انه يجب على المالك اذا استفاد المال أن يزكاه في الحال لمعوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « في الرقة ربع العشر » فعلى هذا الحول عندهم ليس بشرط وإنما هو مهلة بين الاخراجين ، ولا يشترط كمال النصاب الا عند الاخراج وهو آخر الحول ، كما هو ظاهر أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومساته للزكاة آخر الحول غير باحثين عن حال المال أول الحول من إسامة وغيرها وكال نصابه وتقصانه . وأجب بأن الحديث مطلق ومافي الأصل وشواهد صريحة في اشتراط التحويل من حين الاستفادة فهي مقيدة له لاسيما مع زيادة قوله في بعض النسخ : « منذ أخذته » . وما يؤيد أدلة التخصيص ونحوها مافي « مصنف ابن أبي شيبة » بإسناده الى ابن عمر بلفظ : « ليس عليه زكاة حتى يحول عليه الحول من حين يستفده » . قوله : ولا يشترط كمال النصاب الا عند الاخراج ، يدفعه أن الضمير في قوله : « حتى يحول عليه الحول » ونحوه للمال الذي تجب فيه الزكاة وإنما تجب في النصاب كاملاً لافيه دونه فلا بد من استمراره جميعاً في جميع الحول والنقص ولو شيئاً يسيراً بنافيه ، اذ كاله هو السبب والمسبب ينتفي باثتفا مبيه ،

وهذا يظهر أن قول الامام المهدي في «الازهار» ان المتبر كاله في طرفي الحول وإن نقص بينهما ما لم ينقطع خلاف ما يؤخذ من الأدلة . قيل : والوجه في اعتبار طرفي الحول دون وسطه أن القود وأموال التجارة غير مستقرة الكمية لكثرة عروض الزيادة والنقصان فيها بسبب المعاوضات وغيرها ، ويحاج بأن ذلك مناسبة تعتبر عند ورود الدليل بمقتضاها . وأما مع عدمه فلا تصلح حجة ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام قال : « إذا كان لك دين وعليك دين فاحتسب بدينك ثم زدك ما فضل من الدين الذي عليك ، وزدك للدين الذي لك ، وإن أحببت أن لا تزكيه حتى تقبضه كان لك ذلك » .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا جرير ، عن منصور ، عن الحكم قال : « سئل علي عليه السلام عن الرجل يكون له الدين على الرجل قال : يزكيه صاحب المال ، فإن ترامي عليه وخشي أن لا يقبض ، قال : يهل ، فإذا خرج أدى زكاة ماضى » . حدثنا وكيع عن ابن عوف عن محمد ، قال : ثبت أن علياً ، قال : « ان كان صادقاً فليزك إذا قبض » - يعني الدين - . حدثنا يزيد بن هارون : نا هشام ، عن محمد ، عن عبيدة ، قال : « سئل علي عن الرجل يكون له الدين المظنون بزكيه ؟ قال : ان كان صادقاً فليزكه لما مضى إذا قبضه » . أخرجه البيهقي بلفظ يكون له الدين المظنون بغير ميم . وقال عقبه : قال أبو عبيد الظنون : هو الذي لا يدري صاحبه أيقضه الذي عليه الدين أم لا ، كأنه الذي لا يرجوه قال في «التخريج» : استناده من يزيد بن هارون الى عبيدة السلماني صحيح ، وهشام هو : ابن حسان الفردوسي وعبيدة السلماني - بفتح العين المهملة - تابعي جليل كان شريح إذا أشكل عليه شيء سألته ، ذكره ابن حجر في «التقريب» وسماعه من علي عليه السلام صحيح مشهور . وقال ابن أبي شيبة ، حدثنا أبو بكر بن عياش ، عن مغيرة ، عن ابراهيم ، قال : لينظر ما كان عليه من دين فليزله وما كان له من دين ثقة فليزكه ، وما كان لا يستقر يعطيه اليوم وبأخذه اليه يومين فليزكه . وأخرج البيهقي من طريق عكرمة عن ابن عباس : « انه سئل عن زكاة مال الغائب ،

كـ خبريات
صـ ١٠٠
الفردي
الغائب
خلاصة

فقال : اد عن الثائب من المال كما تؤدي عن الشاهد ، فقال له الرجل : إذا يهلك المال ، قال : هلاك المال خير من هلاك الدين . وأخرج من طريق نافع عن ابن عمر أنه كان يستسلف أموال يتامى عنده لأنه كان يرى أنه أحرز له من الوضع ، قال : وكان يؤدي زكاته من أموالهم ، وقال البيهقي عقبه : ثم رويناه عن عمر وعلي رضي الله عنه مثل قول هؤلاء ، ثم عن الحسن وطاوس ومجاهد والقاسم بن محمد والزهري والنخعي . هـ .

والحديث يدل على وجوب زكاة الدين وأنه لا يتضييق عليه الإخراج إلا مع قبضه ، فإذا قبضه لزمته الزكاة ، وظاهره أنه زكاه لما مضى ولو تعددت الأحوال ، وأنه يحتسب بماله من الدين في مقابلة ماعليه فيزكي الفاضل الذي يبقى له ، مثاله أن يكون دينه أربعة مائة درهم ، والذي عليه مائتا درهم احتسب بمائتي درهم من دينه في مقابلة ماعليه لا يزكيها ووجب عليه زكاة ما بقي له وهو مائتا درهم ، وظاهره أيضاً أنه لا فرق في وجوب الزكاة بين أن يكون الدين مرجو أو مأبوساً ، إذ الموجب للزكاة هو الملك والنصاب والحول ولم يحتل شيء منها . وأما اشتراط أن يكون مرجواً ليكون في حكم التمكن من التصرف فيه فيحتاج إلى دليل ، إذ المفروض أن الملك ونحوه من الأحكام الوضعية وهو لا يشترط فيها العلم والقدرة والتمكن ، وإنما يعتبر شرطاً للفعل الذي هو إخراج الزكاة ونحوه . قال في « المنار » : والذي نقول : المال الزكوي يستوي حضوره وكونه في ذمة الغير بدليل أنك إذا بعت سلعة التجارة وهي كل المال مثلاً لم تستأنف التحويل بعد قبض الثمن بل تجعل ثبوته في يد المشتري كحصوله في يدك ، وإذا ثبت ذلك لزم في كل دين زكاة ، وظواهر النصوص متناولة لكل مال ديناً كان أو عيناً حاضراً أو غائباً أو غير ذلك . وأما حديث : « ليس على من أقرض مالا زكاة » . فبحث عنه فلم أجده . نعم أخرجه ابن منده عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، عن عوف ، عن أبيه ، عن جده ، عن سهل بن قيس المزني ، وقال : غريب لكنه بلفظ : « من أسلف » وهو في كثير من استعمالهم للسلم فلا تقوم بالاحتمال حجة ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام

قال : « لا يأخذ الزكاة من له خمسون درهماً ، ولا يعطاها من له خمسون درهماً » .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ، عن الحجاج ، عن الحسن بن سعد ، عن أبيه ، عن علي وعبد الله ، قالوا : « لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهما أو عوضها من الذهب » . حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن حكيم بن جبير ، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، عن أبيه ، عن عبد الله ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من سأل وله ما يفتيه كان خدوشاً أو كدوحاً يوم القيامة ، قيل : يا رسول الله وما غناؤه ؟ قال : خمسون درهماً أو حسابها من الذهب » . حدثنا حفص ، عن عبيدة ، عن إبراهيم ، قال : لا يعطى من الزكاة من له خمسون درهماً ولا يعطى منها أكثر من خمسين درهماً . حدثنا وكيع قال : كان سفيان وحسن يقولان : لا يعطى منها من له خمسون درهماً ، ولا يعطى منها أكثر من خمسين إلا أن يكون عليه دين فيقضي دينه ويعطى بعد خمسين . اهـ .

وفي الحديث دليل على أن القدر المانع من أخذ الزكاة خمسون درهماً ، فمن ملكها أو عدلها هو قيمتها حرمت عليه الصدقة . وذهب إليه جماعة من أهل العلم كسفيان الثوري وابن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق وأروه حدأ في غنى من تحرم عليه الصدقة . قال المحقق الجلال في حديث ابن مسعود المرفوع : وهو نص صحيح يمنع الاجتهاد ، وقيل : حد الغنى من يملك نصاباً ، وهو الذي نص عليه الهادي عليه السلام في « الاحكام » ولفظه : ولا يجوز لأحد أن يأخذ الصدقة وله من أي أصناف الاموال ما تجب فيه الصدقة ، ووجهه قوله تعالى : « انما الصدقات للفقراء والمساكين » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعاز : « أعلمهم أن عليهم في أموالهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم » فجعل المأخوذ منه الصدقة غنياً والمردود عليه فقيراً ، فدل أن كل من أخذت منه صدقة غني حكماً ، فلا يجوز أن يعطى من الصدقة شيئاً . وقال مالك والشافعي : لأحد للغنى معلوم ، وانما يعتبر بحال الانسان في التوسعة والطاقة ، فإذا اكتفى بما عنده حرمت عليه الصدقة ، وإذا احتاج له ، قال الشافعي : قد يكون الرجل بالدرهم غنياً مع كسب ولا يفتيه الألف مع ضعف في نفسه وكثرة عياله . وجنح إليه في « النار » فقال : الظاهر أنه لا عبرة بالنصاب وكونه تجب عليه الزكاة غير مناف للفقر ، وحديث « من أغنيائكم » خرج مخرج الغالب . والنصاب قد يكون غنى لمن خفت مؤنته ، ولا يكون غنى لمن تقلت كخمس ذود لمن يصرف في يومه أكثر من قيمتها تجب عليه فيها الزكاة وليس يفتي . اهـ .

وأجاب هؤلاء ومن اعتبر الغنى بالنصاب عن حديث ابن مسعود بأن سياقه دال على أن

ذلك القدر حد فيمن يحرم عليه السؤال ، ولا يلزم من تحريم السؤال تحريم الصدقة ، وكذا ما في معناه كحديث : « من سأل وله أوقية فقد ألحظ » عند أبي داود والنسائي من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً ، وذلك أن الله تعالى يحب معالي الأمور لعبده المؤمن ، ومن تلك صيانة ماء وجهه الا فيها لا بد منه ، فالفقر الميسر للسؤال غير الفقر الميسر للصدقة ، فالامر في السؤال أضيّق ، وإن فيه حكم بن جبر وقد تكلم فيه شعبة من أجل هذا الحديث ، ومثل يحيى بن معين : أرويه أحد غير حكمي ؟ فقال يحيى : نعم يرويه سفيان عن زيد ، عن محمد بن عبد الرحمن ولا أعلم يرويه عنه الا يحيى بن آدم ، وهذا وهم ، لو كان كذا لحدث به الناس عن سفيان ، هذا معنى ما ذكره ، ولا يخفى أن ثمرد يحمي بن آدم بالرواية عن سفيان عن زيد الفيدة لتابعته حكيماً فيها رواه لا يقدح في صحة الاحتجاج بالحديث ، ولذا عمل به من أئمة الحديث من تقدم كأحمد وإسحاق ، الا أن ما ذكر من أن حديث ابن مسعود وارد فيمن يحرم عليه السؤال لا يصح أن يفسر بمثله حديث الباب وشواهده ، إذ هو صريح فيمن يحرم عليه أخذ الزكاة . فيقال : إذا لم يتم الاستدلال بحديث ابن مسعود على المطلوب ولم ينهض دليل من اعتبر النصاب لما ذكره في « النار » بقي حديث الباب وما في معناه صالحاً للاحتجاج به ، وإن كان موقوفاً على علي عليه السلام وابن مسعود وغيرهما فقد ثبت بالدليل أن قول علي عليه السلام مقدم على غيره ، وكذا قول عبد الله وهو الذي يستعمله البيهقي في « سننه » كثيراً عند عدم الدليل المرفوع ، وأما على ما حققه أهل الأصول من أن

فمن يحرم

أصحابنا فلا أشكال .

وقد ورد في القدر الذي تحرم معه المسألة أحداث ظاهرها التعارض، فمنها حديث عبد الله بن مسعود المذكور، ومنها حديث سهل بن الحنفية عند أبي داود، وفيه قال: «وما ينبغي أن يقال: قدر ما يندبه ويشبهه، ومنها ما رواه أبو داود، عن عطاء بن يسار، عن رجل من بني أسد، قال: «ذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسأله فوجدت عنده رجلاً يسأله، فقال: صلى الله عليه وآله وسلم: من سأل منك وله أوقية أو عدلها فقد سأل الخاف» ،

وفي معناه حديث أبي سعيد المتقدم، قال العلماء: والأوقية أربعون درهماً. وروى الطحاوي بإسناد صحيح إلى عبد الحميد بن جعفر، عن أبيه، عن رجل من مزيعة وأنه أتى أمه، فقالت: يا بني لو ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسألته قال: فضمت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله.

وسلم - وهو قائم ينظب الناس - وهو يقول : من استغنى أغناه الله ، ومن استغنى أعفه الله ، ومن سأل الناس وله عدل خمسة أواق فقد سأل إلخافاً ، وفي ذلك أجوبة أجودها ما ذكره بعض شراح الحديث وهو أنا قد علمنا بالأحاديث الصحاح أن السؤال من غير ضرورة وحاجة ماسة منهى عنه غير مرضي للمؤمن ، فانه يورث المذلة في الدنيا والمنقصة في الآخرة ، ثم إن الناس يختلفون في حال السؤال اختلافهم في الصبر والاحتمال والمؤمن والضرورات ، فاختلاف بيان المقادير صدر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حسب مراتب الناس ، وعلى مقدار ما عرف من حال السائل ونهاية المقادير ، وفي ذلك ما يبلغ بصاحبه الى حد الغنى وهو النصاب ، وهذا المقدار لا تحل معه المسألة ولا الصدقة ، والمقادير الأخر على ما بينا من حكم الضرورة لا تحل معها المسألة وتحل معها الصدقة ، فانه لم يذكر في شيء منها تحريم الصدقة ، وانما ذكر فيها تحريم المسألة الا ما ذكرنا من نهاية المقادير ، فانه يفيد الغنى ، والغنى لا تحل له الصدقة . اهـ . وكون نهاية المقادير وهي الخمسة الاواق تفيد الغنى الذي تحرم معه المسألة لا يشكل على تحديد الغنى الذي يحرم معه أخذ الزكاة بخمسين درهما اذ هو أحد أفراد ما يطلق عليه ، وذكر الاخص لا ينافي ذكر الاعم .

وسألت زيدا عليه السلام عن زكاة الحلي ، فقال : « زك للذهب والفضة ، ولا زكاة في الدر والياقوت واللؤلؤ وغير ذلك ممن الجواهر » .

الحلي اسم لكل ما يتزين به من مصاغ الذهب والفضة . والجمع حلي - بالضم والكسر - وجمع الحلية حلي مثل الحية والحلي ، وربما ضم ، وتطلق الحلية على الفضة أيضاً ، ذكره في «النهاية» ، وعبارة الامام تفيد عموم الحلي لتغير الذهب والفضة بدليل تفصيله في الجواب ، وقد تقدم الكلام على عدم انتهاز دليل القائلين بوجوب الزكاة في الدر والياقوت واللؤلؤ وغيرها .

وأما الحلي ففيه خلاف فذهب الامام عليه السلام وجوب الزكاة فيه ، وبه قال عمر بن الخطاب وعبد الله بن شداد وابراهيم التميمي وسعيد بن جبير وسفيان الثوري وعبد الله بن عمرو بن الماس وعطاء وطاووس وجابر بن زيد والزهري ومكحول وميمون والأعمش ، ذكر ذلك ابن أبي شيبة في « مصنفه » بإسناده الى كل منهم وهو مذهب أئمة المعتزلة . وحجتهم أنه من جنس الذهب والفضة ، وقد ثبت الدليل على وجوب الزكاة فيهما وهو عام لما كانت

مصنوعاً أو غيره إذا بلغ مقداره نصاب الزكاة ، ولا يخصص له فيجب البقاء على الأصل ، على أنه قد ورد ما يؤيد البقاء على ذلك الأصل فيما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده « أن امرأتين أتتا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي أيديهما سواران من ذهب ، فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنعطيات زكاة هذا ؟ قالتا : لا ، قال : أيسركا أن يسوركما الله بهما يوم القيامة بسوارين من نار ؟ » . وأخرجه أبو داود من حديث أم سلمة قالت : « كنت ألبس أوصاحاً من ذهب ، فقلت : يا رسول الله أكنز هو ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : ما بلغ أن تؤدي زكاته فزكي فليس بكنز » . وعن عائشة : « أنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأت في يدها فضخت من ورق ، فقال : ما هذا يا عائشة ؟ فقالت : صنعتين أزين لك بهن يا رسول الله ، قال : أتؤدين زكاتهن ؟ قالت : لا ، قال : فهن حسبك من النار » أخرجه البيهقي والخام ، قال الحاكم : صحيح على شرطهما .

وذهب ابن عمر وعائشة وجابر بن عبد الله وأسماء بنت أبي بكر والحسن البصري وخلاس والشعبي وأبو جعفر الباقر وأبو علي بن الحسين وسعيد بن المسيب إلى عدم وجوبها في الحلي ، ذكر ذلك ابن أبي شيبة بإسناديه عنهم ، وقالوا : زكاة الحلي أن يعار ، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق ، ورواه في « الجامع الكافي » عن أحمد بن عيسى . واحتجوا بآثار رويت عن السلف ، كحديث « أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت تلبى بنات أخيها يتامى في حجرها لمن الحلي فلا تخرج منه الزكاة » وبعض الشافعية قال : إنما وجبت زكاة الحلي في الوقت الذي كان الحلي من الذهب حراماً ، فلما صار مباحاً للنساء سقطت زكاته بالاستعمال ، كما تسقط زكاة الماشية بالاستعمال . وأجيب بأن الآثار لا تقابل بها النصوص وبأن إباحته للنساء لا يلزم منه سقوط حق الله فيه ، كما أيسح أصلهم من الذهب والفضة للائتناف ههما واستعمالهما في التجرارات ونحوها ، ولا يسقط بذلك واجبها . قال في « الجامع الكافي » : وعن أبي جعفر ، قال : ليس في الحلي زكاة ، قال الله سبحانه : « تستخرجون منه حلية تلبسونها » . قال محمد : فهذا القول من أبي جعفر يدل على أنه يعني الجواهر التي تستخرج من البحر - ولا زاه قصد الذهب والفضة لانه احتج بالآية ، وليس ذهب في البحر ولا فضة ، وقد روي عنه أنه يزكي الخاتم وهو من الحلية ، وروي عنه أنه قال : من كان له سيف أو مصحف - يعني بحلى - أو خاتم ضمه إلى ماله ، ثم زكاه . اهـ .

وسألت زيد بن علي عليها السلام عن مال اليتيم أفیه زكاة ؟
فقال : لا ، فقلت : ان بني أبي رافع يروون عن أمير المؤمنين علي
عليه السلام أنه زكى ما لهم ، فقال : نحن أهل البيت ننكر هذا .

قال محمد بن منصور في « الامالي » : حدثنا عباد بن يعقوب ، عن ابن الاصهاني ، عن جعفر
ابن محمد ، عن أبيه عليها السلام ، قال : « ليس في مال اليتيم زكاة ،
قال : قلت : إنه يروى عن علي عليه السلام أنه زكى مال بني أبي رافع ، قال : كان
أبي ينكر هذا » . اه . وفي « الجامع الكافي » : وعن أبي جعفر و ابراهيم والحسن
البصري وعطاء أنهم كانوا لا يرون فيه الزكاة . وروي عن ابن مسعود أنه قال : « توقف
زكاة مال اليتيم الى أن يبلغ ، ثم يعرف فان شاء أخرج لما مضى من السنين وان شاء تركه » . اه .
وهو في « مصنف ابن أبي شيبة » بسنده ولفظه : حدثنا ابن إدريس ، عن ليث ، عن مجاهد ،
عن ابن مسعود ... فذكره ، ورواه أيضاً بأسانيده الى ابراهيم والحسن وشريح والشعبي ومجاهد
وأبي وائل . قال في « المنهاج » : والوجه فيه أنهم غير مخاطبين بالعبادات كالصلاة والصيام
والحج والزكاة من جملة ذلك ، ولحديث « رفع القلم عن ثلاثة » وظاهر ما ذكره أن غير المكلف
لا تجب عليه الزكاة مطلقاً سواء كان الزكى مما يجب فيه العشر أو نصف العشر أو ربع العشر
كأموال التجارة وغيرها ، لان لفظ المال يعم جميع ذلك . وروي في « البحر » وغيره من
كتب المذهب ، عن الامام زيد بن علي أن الصنبر ونحوه للجبنون والموتوه ياتهم العشر
لا غيره ، قالوا : وهو مذهب ابن عباس والناصر والصادق وأبي حنيفة وأصحابه .

وهذه الهادي والمؤيد بالله والشافعي ، ومن الصحابة عمر بن الخطاب وابن عمر وعائشة ،
ومن التابعين ابن ابي ليلى ومن بعدهم كالثوري والنخعي الى وجوب الزكاة في مال الصبي وأنه
كإل المكلف ، ولكن الواجب على وليه الاخراج . وحيثهم عموم أدلة الزكاة كقوله صلى الله
عليه وآله وسلم : « في الرقة ربع العشر » . قال في « المنار » : ولان المعلوم أن الله فرض للفقراء
في مال الاغنياء ، وهذا مال غني ، ولو لم يكن من علامات ما ذكر الا عدم التقيد بكون المالك
مكلفاً سيما مع شدة عناية الشارع في حفظ أموال الأيتام هدماً لما كان عليه الجاهلية ، فكل
الأدلة مستوية بين مال المكلف وغيره . اه .

ومن أدله العموم ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة ، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة » قال الشافعي : فدل قوله صلى الله عليه وآله وسلم على أن خمس ذود وخمس أواق وخمسة أوسق إذا كان واحد منها حرم مسلم ففيها الصدقة في المال نفسه لا في المالك ، لأن المالك لو أعوز منها لم تكن عليه صدقة . رواه عنه البيهقي في « سننه » وأخرج عقبه بإسناده إلى يوسف بن ماهك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ابتغوا في مال اليتيم أو في مال اليتامى لا تذهبها الصدقة أو قال : لا تستهلكها » قال البيهقي : وهذا مرسل، إلا أن الشافعي أكدته بالاستدلال بالخبر الأول ، وبما روي عن الصحابة رضي الله عنهم في ذلك ، وأخرج بعده بإسناده إلى الثمني ابن الصباح ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ألا من ولي يتيماً له مال فليتجر له فيه ولا يتركه تأكله الزكاة » وروي عن مندبل بن علي ، عن أبي إسحاق الشيباني ، عن عمرو بن شعيب ، والثمني ومندل غدير قوين . اهـ . وأخرج أيضاً بإسناده إلى عمر بن الخطاب قال : « ابتغوا بأموال اليتامى لا تأكلها الصدقة » . وقال : هذا إسناد صحيح وله شواهد عن عمر . اهـ .

وقد روي أيضاً عن علي عليه السلام، وهو الذي أشار إليه في الأصل بقوله : « نحن أهل البيت ننكر هذا » فقال ابن أبي شبة : حدثنا شريك ، عن أبي اليقظان ، عن ابن أبي ليلى أن علياً زكي أموال بني أبي رافع أيتام في حجره ، وقال : ترون أني كنت ألي مالاً لا أزيكه . وأخرجه البيهقي أطول من هذا بإسناده إلى يزيد بن هارون ، ثنا أشعث ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن صلت السكي ، عن أبي رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان أقطع أبا رافع أرضاً فلما مات أبو رافع باعها عمر بثلاثين ألفاً فدفعها إلى علي بن أبي طالب ، فكان يزيكها، فلما قبضها ولد أبي رافع عدوا ما لهم فوجدوها ناقصة، فأثروا علياً رضي الله عنه، فاحبروه، فقال: أحسبتم زكاتها ؟ قالوا: لا قال : فحسبوا زكاتها فوجدوها سواء ، فقال علي: أكنتم ترون أن يكون عندي مال ولا أؤدي زكاته ؟ » قال البيهقي : ورواه حسن بن صالح وجريز بن عبد الحميد ، عن أشعث ، وقالوا : عن ابن أبي رافع وهو الصواب .

قلت : وكذا رواه محمد بن منصور عن علي بن منذر ، عن ابن فضيل ، قال : نا

أشعث ، عن حبيب ، عن أبي الصلت المكي ، عن ابن أبي رافع ، قال : كنا أبتاماً في حجر علي ابن أبي طالب ...، وساق الحديث بمناء . وروى محمد أيضاً بإسناده عن حسين بن عبد الله بن ضميرة ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي ، قال : « يزكي مال اليتيم » .

ومجموع ذلك يدل على ثبوت الرواية عن علي عليه السلام ، وانكار الامام زيد بن علي وأخيه أبي جعفر يحمل على أنها لم يقفها عليها من طريق يصح العمل بها عندهما عليها السلام ، ولا يمنع ثبوتها عند غيرهما لا سيما وقد رواها حافظ الكوفة وعلامة الشيعة محمد بن منصور رحمه الله. وروى في «الجامع» عنه أيضاً: سألت أحمد بن عيسى عليه السلام عن زكاة مال اليتيم، فقال: فقد روي عن علي عليه السلام أنه كان يزكي مال بني أبي رافع، وروي أنه كان لا يزكيه. وسألته عما نؤخذ من ذلك، قال: يزكيه . قلت : فمن قال لا يزكيه جعله بمنزلة ما لا يجب من الفرائض من الصوم والصلاة ، قال : لا ، هذا عليه في نفسه وذاك عليه في ماله . اهـ . ومنه يؤخذ الجواب عن استدلال من لا يوجب الزكاة في ماله لحديث «رفع القلم عن ثلاثة» ، إذ الوجوب في المال، ولذا يتعين وجوب الاخراج على الولي كما يتعين عليه اخراج أروش جنابات الصبي ونفقة من نجب عليه نفقته في ماله ، والله أعلم .

وسألت زيدا عما خرج من البحر من العنبر واللؤلؤ فقال : لا شيء

في ذلك .

الملاح

العنبر عيون بقر البحر تقذف دهنية إذا صارت على وجه الأرض جمدت فليقبلها البحر على الساحل ، ذكره الشيخ داود في «تذكرته» ، وقال : إنه الصحيح . وقال ابن أبي الحديد في شرح قوله عليه السلام في «النهج» : «نعم الطيب المسك» . قال الرخشي : العنبر يأتي طفاوة على الماء لا يدري أحد ممدنه يقذفه نحر البحر الى البر ، فلا يأكل منه شيء إلا مات ولا يقره طائر الا بقي متقاره فيه، ولا يقع عليه إلا فصلت أطفاله ، والبحريون والمطارون ربما وجدوا فيه المناسق والظفر . اهـ . قال الشيخ داود : وأجوده الأشهب المطر وبليه الأزرق فالأصفر ، وموضعه بحر عمان والمندب وساحل الخليج الغربي ، وكثيراً ما يقذف بنيسان وتبلغ القطعة منه ألف مثقال . اهـ .

وما ذكره عليه السلام روي في «مصنف ابن أبي شيبة» نحوه عن ابن عباس، فقال : حدثنا ابن عيينة، عن عمرو، عن أذينة سمع ابن عباس، قال: «ليس العنبر بركاز وإنما هو شيء» دسره البحر ليس فيه شيء، ومعنى دسره أي لفظه، وظاهره أنه لا يلزم فيه زكاة ولا خمس وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه، ورواه في «الجامع» عن الحسن بن صالح، قالوا: لأنه ماء منعقد ولا خمس في الماء.

وذهب الجمهور إلى أن اللازم فيه الخمس لما رواه طاووس عن ابن عباس: «أن يعلى بن منية كتب إلى عمر في عنبرة وجدت على ساحل البحر، فقال عمر لمن حضر من الصحابة: ماذا يجب فيها؟ فأشاروا عليه أن يأخذ منها الخمس، فكتب عمر بمشورة من الصحابة أن فيها وفي كل حبة تستخرج من البحر الخمس، ذكره في «ضوء النهار». واعتضده بأن ذلك ليس باجماع ورأي بعض الصحابة ليس بجحجة، وأجاب بما حاصله أن فيه القياس على الركاز ينفي الفارق، وقد يقال: الفرق واضح إذ الركاز إن كان المراد به ما في حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «في الركاز الخمس»، قيل: وما الركاز يارسول الله؟ قال: الذهب والفضة الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت «فلا أشكال لدلالته على أن ما عدها ليس بركاز إلا أن فيه عبد الله بن سعيد القفري وهو ضعيف جداً. وإن كان المراد به ما ذكره أهل التريب كصاحب «المصباح» و«النهاية» أنه المال المدفون في الجاهلية، فالفرق بين ما يدفن بفعل الآدمي وبين ما يظهره الله تعالى مما ليس لأحد فيه عمل واضح جداً، والاصل براءة التهمة، وكذا على تفسيره بالمدن إذ هو ظاهر في البري لا البحري، وهكذا الكلام على الأول ونحوه من الأحجار النفيسة.

والاستدلال على وجوب الخمس فيها وفي العنبر بالعموم المستفاد من قوله تعالى: «واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة» فيه نظر لانه ينصرف إلى غنائم الحرب، كما ذكره في «النار» بدلالة السياق وكثرة ورود اسم الغنيمة في لسان الشارع صلى الله عليه وآله وسلم لذلك، كحديث: «أحلت لي الغنائم» وهو مبني على ما ذكره بعض المحققين من أهل الأصول أن اللفظ العام قد يكون المقصد به إلى معنى مخصوص بقرائن وأمارات ترشد إليه فيقتصر عليه ولو كان اللفظ متناولاً لغيره. وقد عقد القاضي أبو محمد عبد الوهاب المالكي باباً من وقف العموم على ما قصد به وإنه لا يمتد إلى غير ما لم يقصد به إلا بدليل، وإن كان إطلاق الصيغة يقتضيه، وذهب إلى هذا بعض

أصحاب الشافعي منهم أبو بكر القفال وغيره ، قال : وذهب أكثر متأخري أصحابنا الى منع الوقف فيه ووجوب إجرائه على موجب اللغة . اهـ .

قلت : وفيه نوع ظاهرية ، وقد أشار المحقق ابن دقيق العيد في مواضع من شرح العمدة ، الى أن دلالة السياق ترشد الى تبين الجملات وترجيح بعض المحتملات وتأكيدها الواضحات ، وأن الناظر في ذلك يرجع الى ذوقه والمناظر يرجع الى دينه وإنصافه . وهذا البحث يستعمل في كثير من المسائل الآتية - ان شاء الله تعالى - .

وسألت زيدا عن معدن الذهب والفضة والرصاص والحديد

والزئبق والنحاس ، فقال : في ذلك الخمس .

قال في « المصباح » : المعدن : اسم المكان الذي تستخرج منه الجواهر مثل مجلس لأثر أهله يقيمون عليه الصيف والشتاء ، أو لأن الجوهر الذي خلقه الله فيه عدن به . اهـ . وفي « القاموس » : الجوهر : كل حجر يخرج منه شيء ينتفع به . اهـ . فيصح إطلاقه على كل واحد من تلك الأنواع المذكورة ، ومذهب الامام عليه السلام أن في ذلك الخمس ، ومثله عن أبي حنيفة ، فقال : لا يجب الا فيما إذا طبع انطبع ، وله في الزئبق روايتان ، وظاهره سواء كان قليلاً أو كثيراً إذ لم يقيد بنصاب معلوم ، والدليل على ماذهب اليه حديث أبي هريرة في « الصحيحين » عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « المعجماء جرحها جبار ، والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس » قال في « القاموس » وغيره من كتب اللغة : وهو ماركزه الله أي أحدثه في المعادن كالركيز ودفن أهل الجاهلية وقطع الذهب والفضة من المعدن . واستدل أبو حنيفة على أن المراد بالركاز المعدن بحديث عمرو بن شبيب ، عن أبيه ، عن جده : « أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما يوجد في الخراب العادي ، فقال : فيه وفي الركاز الخمس » فقال : أخبر بدءاً عن المال المدفون ، ثم عطف عليه الركاز ، والمطوف غير المطوف عليه ، قال بعض أصحابه : وتسمية المعدن بالركاز ان لم توجد في أصل اللغة فأنها شائعة من طرق المقاييس اللغوية . وقد نقل عن محمد بن الحسن الشيباني وهو مع رسوخه في الفقه يعد من علماء العربية انه قال : ان العرب تقول : ركز المعدن إذا كثر ما فيه من الذهب

والفضة . اه . ونحوه في « شرح التجريد » وفي « النهاية » الركاز عند أهل الحجاز : كنوز الجاهلية المدفونة في الارض . وعند أهل العراق المادن ، والقولان تحتملها اللغة ، لان كلا منهما مركوز في الارض أي ثابت ، وأكثر ما تطلقه الشافعية على الكنز . اه . اذا عرفت ذلك ، فاما أن تكون هذه الستة الانواع التي في الاصل يطلق عليها اسم الركاز دون غيرها ، فظاهر إذ هي مركوزة في الأرض أي ثابتة الا أنه يحتاج دعوى الاختصار عليها الى دليل ، وإما أن يكون مقصوراً على معدن الذهب والفضة والشب والزرنيخ والفصوص والزمرد . واستنبطوا له علة وهي المالية فيعم المنطبع وغيره ، ويشمل أيضاً الملح والنفط والفسار . وقال الآماني بحسب : أصلها ماء منعقد ولا خمس في الماء . وأما الاستدلال عليها بقوله تعالى : « واعلموا انما غنمتم من شيء » الآية فقد عرفت ما فيه ، ويلحق بذلك في وجوب الخمس الكنز العادي ، لما أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع ، عن اسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي « أن رجلاً وجد في خربة ألفاً وخمسمائة فأنى عليها ، قال : أدّ خمسها ولك أربعة أخماسها وسيطبت لك الخمس الباقي » ونحوه حديث عمرو بن شعيب السابق . وأما الاسلامي فلقطة يجب التعريف به كما سيأتي في بابهِ - ان شاء الله تعالى - .

وسألته عليه السلام عن معدن الجواهر من الجزع ونحوه ، فقال :

لا شيء في ذلك .

قال في « المصباح » : الجزع - بالفتح - خرز فيه بياض وسواد ، الواحدة جزعة مثل تمر وتمرة . اه . قال في « التذكرة » : الصحيح انه معدن بأقاصي اليمن مما يلي المشرق ، والوجه في عدم لزوم تنقيسه انه ليس من الركاز لكونه مما لا ينطبع ، والركاز كما تقدم ظاهر في المنطبع من الذهب والفضة وما سواه في تلك الدلة .

وسألته عن المكاتب عليه زكاة ؟ قال : لا .

قال ابن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا حفص ، عن ليث ، عن مجاهد ، قال : « ليس في مال المكاتب زكاة » وأخرج نحوه عن عمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبشير وابن السيب

ومسروق وجابر بن عبد الله وابن عمر وعمر بن الخطاب وسليمان بن موسى . قال في «النهاج» :
والوجه في ذلك ما روينا عنه عن أمير المؤمنين عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انه قال : « المكاتب عبد ماني عليه درهم بوضعه ان العبد قد يعجز نفسه فيعود رقيقاً . اهـ .

وسألت عليه السلام عن الزكاة تجزىء الرجل أن يعطيها أحداً من
قرايبه ، قال : لا ، يعطيها من يفرض له الامام عليه نفقة ، قلت : ومن الذي
يفرض له الامام النفقة ؟ فقال : كل وارث .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ، عن عبد الملك ، قال : قلت لعطاء :
أيجزىء الرجل أن يضم زكاته في أقاربه ؟ قال : نعم إذا لم يكونوا في عياله . حدثنا أبو
أسامة ، عن هشام ، عن الحسن بنحوه . وسمعت وكيعاً يذكر عن سفیان انه قال : لا يعطيها
من يجبر على نفقته . وهو مذهب الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله ومالك والشافعي .
قيل : والوجه في ذلك أن في صرف زكاته الى من يجب عليه إنفاقه إسقاطاً عن نفسه للحق
الواجب عليه من الاتفاق ، إذ يصير بذلك منتفعاً بها لنفسه . قيل : وعلى مقتضى هذا التعليل
يجزىء صرفها في الزوجة لعدم سقوط نفقتها غنية كانت أو فقيرة ، وقواء في « البحر » . وقد
يؤخذ ذلك من عبارة الاصل إذ السؤال ورد في إعطاء القرابة . وليست الزوجة منهم ، وهو
قول للشافعي . وذهب اليه الامام يحيى والامام ابراهيم بن تاج الدين والسيد يحيى وغيرهم ،
وأما صرف زكاتها الى زوجها فلا إشكال فيه ، ولحديث عبد الله بن مسعود في أمره صلى الله
عليه وآله وسلم بأن تصرف زكاتها الى عبد الله وهو زوجها . أخرجه الستة ، وخالف
في ذلك أبو حنيفة وحمل الحديث على صدقة التطوع . وأجيب عنه بما سيأتي .

وكذا لا يجزىء صرفها في الأصول من الآباء والأمهات والفصول من الأولاد وأولاد
الأولاد مطلقاً سواء وجبت عليه نفقاتهم أم لا ، وحجتهم أنهم كالبعض منه ، ونسبه في « البحر »
الى الاجماع ، واعترض بأن فيه خلاف لمحمد بن الحسن الشيباني وغيره ممن سيأتي ذكره ، وهو
قول أبي العباس في رواية عنه انها تجزىء في الآباء والأمهات وتبعم جماعة من محققي التأخرين .
 واحتجوا بأن الأصل شمول العمومات لهم ولا يخص صحيح يخرجه عنها ، فيجزىء صرفها

في جميع قرابته من أصوله وفصوله وسائر ذوي رحمه ، ولما ورد فيهم من الاختصية بصرفها اليهم دون غيرهم فيها أخرجه ابن أبي شيبة ، قال : حدثنا وكيع عن ابن عون عن ابن سيرين عن أم الرابع بنت صليح عن عمها سلمان بن عامر الضبي ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الصدقة على غير ذي الرحم صدقة وعلى ذي الرحم اثنتان صدقة وصلة ، ورواه أحمد وابن ماجه والترمذي والنسائي وابن حبان والدارقطني .

وأم الرابع هي : الرباب بنت صليح - بضم المهملة - الضبية البصرية خرج لها الأربعة ، والمرشد بالله قال في «ذيل الميزان» : لا تعرف إلا برواية حفصة بنت سيرين عنها

قلت : قد روى عنها ابن سيرين أيضاً كما هنا ، فارتفعت الجهالة برواية اثنين عنها على أنه قال في «الذيل» في صدر الكلام على النداء المجهولات ما لفظه : وما علمت من النساء من تهتم ولا من تركوها ، وبقي رجال السند أئمة أثبات .

قال في «التخريج» في باب فضل الصدقة على القرابة بعد أن أورد ما لفظه : أخرجه البيهقي من طريقين واسناده حسن ان شاء الله اه .

وعن أبي أيوب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح » رواه الطبراني ، قال في «جمع الزوائد» : وفيه الحجاج بن أرطاة وفيه كلام . قال في «التخريج» : قد وثق وأخرج له مسلم مقروناً بغيره وأهل السنن الأربعة ، وأكثر ما عيب عليه التذليل اه . وعن أم كلثوم بنت عقبة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح » رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله رجال الصحيح . وأخرج أحمد والطبراني نحوه أيضاً من حديث حكيم بن حزام ذكره في «جمع الزوائد» وقال : اسناده حسن .

ولفظ الصدقة يطلق على الزكاة في العرف الشرعي ، وقال ابن أبي شيبة : حدثنا جرير ، عن مغيرة ، عن إبراهيم ، قال : « جاءت امرأة عبد الله الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالت : إن في حجرتي بني أخ لي كلاله أفيجزئي أن أجعل زكاة حلي فيهم ؟ قال : نعم » هو

هو كلاله يعني زكوة الحلي
تأخر لها المصروف
وقام المصروف بغيره
ولست بمؤثر فيهم
ولما في حليهم من زكاة
فلا يصحده لهم
فلا يصحده لهم

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الرجال والنساء، فحضر الرجال على الصدقة، ثم أقبل على النساء فحثهن على الصدقة، فبعثت إليه زينب امرأة عبد الله بلالا، فقالت: اقرأ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم السلام من امرأة من المهاجرين ولا تبين له وقل له: هل لها من أجر في زوجها من المهاجرين ليس له شيء وأيتام في حجرها وهم بنو أخيها أن تجعل صدقتها فيهم؟ فأبى بلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: نعم لها أجران أجر القرابة وأجر الصدقة، رواه الطبراني في «الوسط» والبخاري بنحوه، وفيه حجاج بن نصير وثقه ابن حبان وغيره وفيه كلام، ورجال البزار رجال الصحيح. قال في «التخريج»: هو صدوق لكن أخذوا عليه شيئاً في حديث شعبة ذكره في «الميزان» وضعفه جماعة، وأما ابن حبان فذكره في الثقات، وقال: يخطيء وبهم. والحديث في «مسند البزار» صحيح، وهو أيضاً في «صحيح ابن حبان». وأخرج أحمد والبخاري عن ميمون بن زيد، قال: «أخرج أبي دنانير يتصدق بها عند رجل في المسجد فجئت فأخلفتها، فقال: والله ما إليك أردت، فخاصمته إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: لك ما نويت يا زيد ولك ما أخذت يا ميمون».

وقد أخذ أيضاً بهذه الظواهر جماعة من التابعين ففي «مصنف ابن أبي شيبة»، حدثنا ابن علية، عن عبد الخالق الشيباني، عن سعيد بن المسيب، قال: إن أحق من دفعته إليه زكاتي بتيمة وذوفاقي. وبسنده إلى الضحاك، قال: إذا كان لك أقارب فقراء فهم أحق بركائك من غيرهم. وعن إبراهيم في الأخت تعطى من الزكاة، قال: نعم. وعنه أيضاً وعن الحسن أنهما رخصا في ذي القرابة. وعن طاووس، قال: سأله رجل فقال: إن عندي ناساً من أهلي فقراء، فقال: أخرجها منك وفي أهلك. وعن مجاهد، قال: لا تقبل^(١) ورحم بحاجة، والرحم تعم الأصول والفصول بل هما أخص وأولى بلمس الرحم، وهذه الأدلة تفيد باستقلالها جواز صرفها في القرابة مطلقاً مع انضمامها إلى العمومات الشاملة لهم كآية المصارف الثانية، وحديث «أمرت أن آخذها من أغنيائكم وأردها في فقرائكم» وما ذكره من التليل بأن فيه إسقاط ما يلزمه من النفقة المستقبلية مع كونه فاسد الاعتبار للمانع أن يقول صرفه للواجب في القريب لم يسقط شيئاً، قد لزمه، لأن نفقة القريب إنما تجب وقتاً فوقتاً، ومثله الزوجة في صرف زكاة

(١) هنا يباض في نسخة أنطون قدس سره. ٥١. منه ولعل العبارة هكذا: لا تقبل صدقة امرئ وفي أهله رحم بحاجة.

الزوج اليها ، وأما العكس فأوضح ، لعدم المانع المدعي مع ورود الدليل فيه بخصوصه في حديث زوجة عبد الله بن مسعود كما تقدم ، وكذا تمليلهم في عدم الصرف إلى الأصول والفصول بأنهم كالبعض منه فاسد الاعتبار أيضاً لمصادمته الأدلة ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي عاينها السلام : لا تعط من زكاة مالك القدريّة ولا المرجئة ولا الحرورية ولا من نصب حرباً لآل محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

قد تقدم تفسير هذه الفرق في باب من يؤم الناس ومن أحق بذلك من كتاب الصلاة ، وفي باب من تكره الصلاة عليه من كتاب الجنائز ، وفيه بيان أن مذهب الامام عليه السلام عدم جواز صرف الزكاة إلى فاسق التأويل ، وهو قول المهدي والقاسم والناصر . وحجتهم أن الخطاب في أغنيائكم متوجه إلى المؤمنين ثلاثاً على ما فيه معصية . وذهب جماعة من السلف إلى جواز ذلك ، ففي « مصنف ابن أبي شيبة » بإسناد إلى فضيل ، قال : سألت إبراهيم عن أصحاب الأهواء ، فقال : ما كانوا يسألون إلا عن حاجة . وقال به أيضاً المزيدي بالله والامام يحيى والخنفية والشافعية لعموم لفظ الفقراء ، ولأنها تؤخذ منه فترد في فقرائه للخبر . قال الامام يحيى وأحد قولي الشافعي : إلا من كان فسقه بما يضر المسلمين كالبغي والمহারب ونحوهما فلا يجوز الصرف إليهم في ذلك إعانة على تخذيل أمر الامام والحيولة بينه وبين القيام بأمر المسلمين .

وسألت زيداً عليه السلام عن تعجيل الزكاة قبل أن يحل وقتها ، فقال : جائز .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا حفص ، عن الحجاج ، عن الحكم « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث ساعياً على الصدقة فأتى العباس يستسلفه ، فقال له العباس : إني أسلفت صدقة مالي إلى سنتين فأتني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره فقال : صدق عمي » وهو مرسل وأخرج أحمد وأصحاب السنن والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث الحجاج بن دينار ، عن الحكم بن عتيبة ، عن حجية بن عدي عن علي عليه السلام « أن العباس رضي الله عنه سأل

الذي صلى الله عليه وآله وسلم في تعجيل صدقته قبل أن تحصل فرخص له في ذلك ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الحكم ، ورجح رواية منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن يثاق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكذا رجحه أبو داود وهو متضد بحديث أبي البختري عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أنا كنا احتجنا فأسلمنا العباس صدقة عامين » رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً لكنه متأكد بالتفق عليه من حديث أبي هريرة قال : « بث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة ، فقيل : منع ابن جميل ، وخالد بن الوليد ، والعباس ، وفيه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « وأما العباس فهي علي ومثلها » .

ومجموع ذلك يدل على قبضه من العباس صدقة عامين ، وأنه يصح تعجيل الزكاة قبل أن يحل وقت وجوبها ، وهو مذهب الهادي والقاسم والمزيد بالله والخنفية والشافعية . ورواه ابن أبي شيبة عن جماعة من السلف منهم عطاء وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي والحسن البصري والضحاك والحكم والزهري ، إلا أن ذلك مخصوص بالمالك المكلف فلا يصح من التصرف بالوصاية أو الولاية لأن تصرفه يجب أن يكون على وفق المصلحة لما تولاها ، ولا مصلحة في التعجيل إذ يجوز ذهاب المال قبل وجوب الإخراج ، ولأن فيه تبرعاً بالإخراج قبل وجوبه وذلك إنما هو للمالك .

وذهب الناصر وربيعة ومالك وداود وأبو عبيد بن الحرث إلى أنه لا يجوز التعجيل لحديث : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » . وأجيب بأن المراد : لا وجوب لزكاة في مال ... الخ ، ونفي الوجوب لا يفي جواز التعجيل ، قالوا : ولأن ذلك كالعبادة قبل الوقت ، وهي لا تصح . وأجيب بانها إنما لم تصح لعدم حصول سببها الذي هو الوقت ، وأما هنا فقد حصل وهو ملك الانتصاب ومضي الحول إنما هو شرط في الوجوب ، وفرق بين التقديم على السبب والتقديم على الشرط كالخلع ، فإن وجوبه مشروط بالاستطاعة وهو يصح فسهله قبلها . قالوا : يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْشَّرْطُ هُنَا جِزْءاً مِنَ السَّبَبِ ، فَكَيْفَ لَا يَصَحُّ التَّعْجِيلُ قَبْلَ حَصُولِ الْإِنْتِصَابِ اتِّفَاقاً لَا يَصَحُّ قَبْلَ الْحَوْلِ .

وأجيب بأن دليل جواز التعجيل السابق يطلل هذا الاحتمال ويفيد أن كلا من السبب والشرط هاهنا لا يتوقف أحدهما على الآخر ، سواء جعل الشرط في معنى السبب ، كما ذكره

الحقن الجلال في كتبه الأصولية وقرره صاحب الفواصل ، بما يفيد أن ما ذكر من الفروق مناسبة اصطلاحية ، وهو معنى ما ذكره بعض الأصحاب أيضاً أن ما تعلق بسببين جاز تمجيله قبل حصول الثاني منهما ، كتعجيل الفطرة بعد حصول الولد وقبل يوم الفطر ، وتعجيل الزكاة بعد حصول النصاب قبل مضي الحول ، وما تعلق بسبب واحد لم يحز تمجيله قبله كالصلاة قبل الزوال ، أو كان باقياً على حقيقته عند الجمهور بأن يقال: خطاب الوضع الذي نصبه الشارع علامة لحكم تستفاد سببته من تعليق الحكم عليه لا يخلو إما أن يكون السبب منصوباً عليه أو مافي معنى النص ، وإما أن يكون معلوماً بالاستنباط ، فالاول - لا يحتاج في كونه سبباً أو علة الى اعتبار مناسبة إذ النص كاف في ذلك ، ومثاله الزوال في وجوب الصلاة . والثاني - إما أن تكون مناسبة ظاهرة ولم تلبس بالشرط وهو واضح ، وإما أن تلبس بالشرط من حيث أن الحكم قد يتوقف وجوده على وجودهما ويتنفي باثنيهما وإن كان السبب يلزم من وجوده وجوده بخلاف الشرط ، فمعيار الفرق أن ينظر في الاوصاف فإن كان مجموعها مناسباً للحكم فالكل سبب أو كل منها مناسب فكل واحد سبب ، فالاول - كالقتل العمد المدون ، والثاني - كأسباب الحدث ، وإن ناسب البعض في ذاته والبعض في غير ذاته ، فالاول سبب والثاني شرط كالنصاب والحول ، فالنصاب مشتمل على النفي ونعمة الملك في نفسه فهو السبب ، والحول مكمل لتلك النعمة بالتمكين من التنمية في مدته فهو شرط ، والناسب لأن يكون جزءاً من السبب هو كون المال نصيباً أو سائماً أو للتجارة لأن السبب في التحقيق هو وجود المال ؛ واعتبرت هذه الامور جزءاً من السبب ليتحقق بها الغنى الذي يصلح سبباً للوجوب . وقولهم : إن الحكم قد يتوقف وجوده على وجود السبب والشرط معاً ، وتمثيلهم لذلك بالنصاب والحول المشعر بكون أحدهما جزءاً للآخر ليس على ظاهره ، بل المراد من الحكم التوقف عليهما هو الوجوب المضي ، وذلك بعد مضي الحول لا مطلق الوجوب ، فهو حاصل من حين ملك النصاب ، بوضحه ما ذكره بعض المحققين أنه قبل السبب الذي هو النصاب المال كله ملك خالص للمالك وبمته قبل الحول ملكه باق ، لكنه قد تعلق حق الله بقدر الزكاة منه ، ولكنه تعلق ضعيف لا يمنعه التصرف ، وبعد الحول خرج ذلك القدر عن ملكه وصار النصاب مشتركاً لكن بقي له فيه حق الصرف ، وقال : إنه قول الأكثر . هذا وقد استدعى المقام مزيد بسط لكنه ينتفع به ان شاء الله تعالى في نظائره ، والله الوفي .

وسألته عن رجل له مائة درهم وخمسون درهماً وله خمسة دنانير ،
 فقال : في ذلك الزكاة ، قال : فإن كان واحداً من هذين ينقص فلا زكاة في
 شيء من ذلك ، إلا أن يكون الأخير يزيد زيادة فيها وفاء نقصان الآخر
 فتجب في ذلك الزكاة .

ما زلت أرى من هذا النوع

قال ابن أبي شيبة : حدثنا عباد بن العوام ، عن عبيدة قال : سألت إبراهيم عن رجل له
 مائة درهم وعشرة دنانير ، قال : يزكي من المائة درهم درهمين ونصفاً ، ومن الدنانير ربع
 دينار ، قال : وسألت الشعبي فقال : يحمل الأكثر على الأقل - أو قال : الأقل على الأكثر -
 فإذا بلغت فيه الزكاة زكاة . حدثنا اسماعيل بن عياش ، عن عبد الله بن عبيد ، قال : قلت
 لمكحول : يا أبا عبد الله إن لي سيفاً فيه خمسون ومائة درهم فهل علي فيه زكاة ؟ قال : أضف
 إليه ما كان لك من ذهب وفضة فإذا بلغ مائتي درهم ذهب وفضة فمليك فيه الزكاة . حدثنا
 محمد بن عبد الله الأنصاري ، عن الأشعث ، عن الحسن أنه كان يقول : إذا كانت له ثلاثون
 ديناراً ومائة درهم كان عليه فيها الصدقة ، وكان يرى الدراهم والدنانير عيناً كله . اهـ . وقال
 في « الديباج » : روي عن أبي بكر بن عبد الله الأشعث أنه قال : مضت السنة بضم الدنانير إلى
 الدراهم ، والسنة إذا أطلقت فهي سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ . وهو مذهب
 المعتز وأبي حنيفة وأصحابه ومالك والأوزاعي والثوري ، واحتجوا بقوله تعالى : « والذين
 يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها » فجعلها كالجنس الواحد بالثبوت ، وقاله صلى الله
 عليه وآله وسلم : « في الزكاة ربع العشر » ولم يفصل . قال في « المنهاج » : والضم بالأجزاء
 لا بالقيمة إذ المعتبر هو النصاب لا التقويم إلا في التجارة إذ لو كان التقويم معتبراً فيما عداها
 لوجب أن يزكي من كان معه عشرة دنانير قيمتها مائتاً درهم ولا قائل به .

وقوله عليه السلام : « إلا أن يزيد الآخر زيادة فيها وفاء نقصان » نحو أن يملك ثلث
 نصاب ونصف سدس نصاب من فضة ، ويملك من الذهب ثلثي نصاب إلا نصف سدس
 نصاب ، فيصير نقصان نصاب الذهب مجبوراً بزيادة نصاب الفضة ، هذا معنى عبارته ، وقيل :

بل الضم بالتقويم إذ هو الأنفع للفقراء وقياساً على أموال التجارة . وهو مذهب القاسم والهادي والناصر والمؤيد بالله وأبي حنيفة .

قلت : وعبرة الاصل تحتمل ذلك في قوله : « الا أن يكون الاخير ... الخ » . وفائدة الخلاف تظهر فيما لو كان منه مائة وخمسون درهماً ودينار يساوي خمسين درهماً ، فعلى القول الاخير يضم الدينار الى الدراهم فيخرج منها خمسة دراهم ، وعلى القول الاول تسقط الزكاة لأن الدينار ليس ربماً من نصاب الذهب .

وذهب الامام يحيى والشافعي والحسن بن صالح وابن أبي ليلى واختاره في وضوء النهار و « المنار » الى أنه لايجب تكميل أحد الجنسين بالآخر إذ كل منهما مختص بنصاب شرعي ثبت عن الشارع أن لأشيء فيما دونه من ذلك الجنس ، فدعوى وجوب التكميل تحتاج الى دليل ، وإلا كان اجتهداً في مقابلة النص . وأما الاحتجاج بالآية فغير مسلم إذ لا نص فيها على محل النزاع ، كما حققه الامام عز الدين في « شرح البحر » .

والضمير في « ينفقونها » يحتمل أن يكون راجعاً الى الاموال أو الى الكنوز أو الى الذهب والفضة باعتبار ماتحتهما من الانواع أو على الفضة لأنها أقرب أو على الذهب إذ هو يذكر ويؤنث ، أو الى النفقة الدال عليها « ينفقونها » ، أو الى الزكاة ، وكل ذلك أقوال للمفسرين ذكرها في « تأخراب القرآن المجيد » واحتمل لا يصلح حجة لاثبات متنازع فيه . وأما الرقة ففي كتب اللغة أنها الفضة لا غير فلا حجة في حديث : « في الرقة ربع العشر » على التعميم وأيضاً هو مسوق لكيفة الواجب المخرج وقدره لا بيان المخرج منه ، فلا حجة فيه على فرض عمومته ، والله أعلم .

وقال زيد بن علي عليه السلام : لايجزىء أن يعطي من الزكاة أهل

الذمة ، ولايجوز أن يعطي أهل الذمة من صدقة فريضة .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا أبو الأحوص عن ابراهيم بن مهاجر ، قال : سألت ابراهيم عن الصدقة على غير أهل الاسلام ، فقال : أما الزكاة فلا ، وأما إن شاء رجل أن يتصدق فلا

بأس . حدثنا ابن مهدي عن جرير بن حازم ، عن رجل ، عن جابر بن زيد ، قال : لا يعطى اليهودي ولا النصراني من الزكاة ، ولا بأس أن يتصدق عليهم . حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل ، عن الحسن ، قال : لا يعطى المشركون من الزكاة ولا شيئاً من الكفارات . والقول بأنّه لا يجوز صرف الفريضة من الزكاة ونحوها كالفطرة والكفارة في أهل الكتاب وغيرهم من أهل الأديان ذهب إليه الجمهور من أئمة المذاهب وغيرهم . واحتجوا بحديث معاذ « أمرت أن آخذها من أغنيائكم » والخطاب للمؤمنين ، وكذا من في حكمهم من الأطفال حيث لم يحكم لهم بالاسلام ، ولأنها تطهرة كما قال تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم » ولا تطهرة (١) للكافر ، وأما النافلة فلا بأس باعطائهم من ذلك لما رواه ابن أبي شيبة ، قال : حدثنا أبو معاوية عن حجاج ، عن سالم السكي ، عن ابن الحنفية رضي الله عنه . قال : كره الناس أن يتصدقوا على المشركين ، فأنزل الله تعالى : « ليس عليك هدام » قال : فتصدق الناس عليهم . حدثنا جرير بن عبد الحميد ، عن أشعث ، عن جعفر ، عن سعيد بن جبيرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تصدقوا إلا على أهل دينكم » . فأنزل الله تعالى : « ليس عليك هدام » إلى قوله : « وما تفعلوا من خير يوف إليكم » قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : تصدقوا على أهل الأديان . حدثنا ابن فضيل ، عن الزبير بن الشراخ ، عن أبي رزين ، قال : كنت مع شقيق بن سلمة فر عليه أسارى من المشركين ، فأمرني أن أتصدق عليهم ثم تلا هذه الآية : « ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً » وأخرج نحوه عن الحسن . وقال أيضاً : حدثنا أبو معاوية عن عمر ، عن نافع عن أبي بكر العنبي ، عن عمر في قوله : « إنما الصدقات للفقراء » قال : هم زمني أهل الكتاب ، ففيه دلالة أن مذهب عمر جواز صرفها في أهل الكتاب . وقد نقل عنه صاحب « المنار » نحوه ، وحكاة في « البحر » عن الزهري وابن سيرين . وحجتهم عموم لفظ الفقراء في الآية ، وحديث « الفقراء عالة الأغنياء » والله أعلم .

وقال زيد بن علي عليها السلام : فرض رسول الله ﷺ الصدقة في

(١) يتأمل في هذا الاستدلال . تحت لانه في غير محله إذ الكلام في جواز صرف الزكاة لكافر هل يجوز أو لا ؟ .

عشرة أشياء: في الذهب، والفضة، والبر، وأشعير، والتمر، والزبيب،
والذرة، والابل، والبقر، والغنم.

فيه إشارة الى الأنواع التي تجب فيها الزكاة بالنص من الشارع صلى الله عليه وآله وسلم،
وقد أخرجه بنحوه البيهقي في «سننه» بإسناده الى يحيى بن آدم: نا سفيان بن عيينة، عن
عمرو بن عبيد، عن الحسن. قال: «لم يفرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصدقة»^(١)
الا في عشرة أشياء: الابل والبقر والغنم والذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والزبيب،
قال ابن عيينة: أراه قال: «والذرة». وأخرج أيضاً بسنده الى سفيان، عن عمرو، عن
الحسن، قال: «لم يجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصدقة الا في عشرة»
فذكرهن، وذكر فيهن السلت^(٢) لم يذكر الذرة. وقال الرافعي: ثبت أخذ الصدقة من
الذرة وغيرها بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وتمقيه ابن حجر بأن الذرة اسنادها
ضعيف - يعني لان فيها عمرو بن عبيد - وهو كلام باطل إذ هو قدح بالذهب، والرجل
جليل القدر أو أواه عابد فلا يلتفت الى ما قيل فيه، وفيه دليل على سقوط الزكاة فيها عدا هذه
الأمور المنصوصة، وأنه لا يجب شيء في الخضراوات ومائر الفواكه. وسيأتي استيفاء
الكلام عليه قريباً - ان شاء الله تعالى - .

وقال زيد بن علي عليه السلام: لا يعطى من الزكاة في كفن ميت،
ولا بناء مسجد، ولا تعتق منها رقبة .

أما كفن الميت وبناء المسجد فالوجه في ذلك أن الزكاة أوجبها الله عز وجل مواسم

(١) الصدقة هذا التظنين مني ولم يذكر انظر الصدقة في نسخة تقي الدين بن الصلاح من «سنن البيهقي»
ولا ظن بها الا انه كتب على محلها . وفي الهامش أيضاً من محلها لفظ . كذا . اهـ . كاتبه العلامة أحمد بن
محمد السباغي رحمه الله .

(٢) السلت - بالغنم - الشعير أو نوع منه . تمت «فأموس» .

للفقراء وسداً لخلتهم ودفعاً لحاجتهم ، وكذا من في مصيرها إليه مصلحة عامة أو خاصة كبقية الأصناف الثمانية ، ولذا وردت الآية الكريمة بصيغة الحصر في تلك الأصناف ، ثم بالسلام التي تفيد التملك ، ولا يصدق الكفن وبناء المسجد على شيء مما ذكر ، وهو مذهب الناصر للحق والمؤيد بالله وأبي حنيفة والشافعي ومالك . وذهب من أجاز ذلك الى الاستدلال بدخولها في صنف سبيل الله إذ هو طريق الخير على العموم ، وإن كثر استعماله في فرد من مدلولاته وهو الجهاد لكثرة عروضة في أول الاسلام كما في نظائره ، لكن لا الى حد الحقيقة العرفية فهو باق على الوضع الاول ، فدخل فيه جميع أنواع القرب على ما يقتضيه النظر في المصالح العامة والخاصة الا ما خصه الدليل ، وهو ظاهر عبارة « البحر » في قوله : قلنا : ظاهر سبيل الله العموم الا ما خصه الدليل .

وأما الاعتراف منها باختلاف في ذلك ، فذهب الامام عليه السلام والعترة والخنفية والشافعية ، وبحكمى عن علي عليه السلام وسعيد بن المسيب والبايث والثوري انهم لا يمتقون منها ، وانما يعان منها أهل الكتابة إذ لا يفهم من الآية غير ذلك ، وحكاة ابن أبي شيبة عن ابراهيم وسعيد بن جبير ، وقال : مخافة جر الولاء ، وكذا عن الحسن ولفظه انه قال في رجل اشترى من زكاة نسمة فأعتقها فماتت النسمة وتركت ميراثاً ، قال : يوجهها في مواضع الزكاة . وذهب ابن عباس والحسن البصري ومحمد بن القاسم^(١) بن ابراهيم ومالك وأحمد وأبو ثور وأبو عبيد الى جواز الشراء منها للعتق . وذهب الزهري الى أنه يجمع بين الأمرين فيدفع نصف السهم الى المسكتين ونصف يشترى به الرقاب فيعتقهم عملاً بكلا القولين . وأجيب بأن التبادر من قوله تعالى : « وفي الرقاب » فكأبها ، أي إطلاقها من شائبة الرق ، وبدل على ذلك قوله تعالى : « وآتوهم من مال الله » وليس الا في المسكتين .

وقال زيد بن علي عليه السلام : موضع الزكاة في الثمانية الأصناف التي

سمها الله عز وجل في كتابه ، وإن أعطيت صنفاً واحداً أجزأك .

(١) هو الترمذي حكاه عنه السيد أبو العباس الحسني ، كما في « الشفاء » . وحكاة عنه أيضاً في « البحر » . اهـ .

أما وضعها في الثانية الأصناف فللخروج عن عهدة الخلاف ، وأما صحة وضعها في صنف واحد فهو مذهب المعتز ، و يروى عن عمر بن الخطاب وابن عباس وسعيد بن جبير وحذيفة وأبي العالية وأبي حنيفة وأصحابه ، والوجه فيه أن صيغة الحصر في الآية الكريمة وردت لحبس الصدقات على الأصناف المدودة وانها مختصة بها لا تتجاوزها الى غيرها ، كأنه قيل : إنما هي لهم لا لغيرهم ، ونحوه قولك : إنما الخلافة لقرش ، تريد لا تتعداهم ولا تكون لغيرهم ، فيحتمل أن تصرف الى الأصناف كلها وأن تصرف الى بعضها . وفي حديث معاذ : « أمرت أن آخذها من أغنيائكم وأردها في فقرائكم » ما يؤخذ منه جواز صرفها في صنف واحد . وعند النسائي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لولا أنها تعطى فقراء المهاجرين ما أخذتها » وبالجملة فتخصيص بعض الأصناف بالأعطاء منها موكول الى نظر الامام لانه في مقام النصح لعامة المسلمين يقدم ويؤخر على ما يقتضيه اجتهاده وتجرّبه في مطابقة الشريعة النبوية ، وكذا رب المال إذا تولى إخراج زكاته .

وهذه الشافعي الى اشتراط قسمتها بين الأصناف الثانية وروى ذلك عن عكرمة والزهري . وأجيب بأنه خلاف ظاهر الآية وغير المعروف من فعل السلف ، وكان يلزمه أن لا يستغنى بحسن الصنف بل تنعقد على الافراد حسب الامكان ، ويلزمه أن يجمع السهام الثانية لصنف اتصف بالصفات الثمان ، وهل يجوز اعطاء الفقير نصيباً كاملاً أم لا . فذهب القاسم والمؤيد بالله والحنفية الى جوازه لانه قبضه في حال الفقر ، وإنما غني بعد القبض ، وهو في تلك الحالة لم يقبض زكاة ولكنه يمنع الافراط من حيث أن الدافع اماماً كان أو مالكا إنما يعمل بالنصح لعامة المسلمين والتخصيص بلا مصلحة راجحة ممنوع في جميع تصرفاته ، والله أعلم .

* * *

باب أرض العشر

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« ليس فيما أخرجت أرض العشر صدقة من تمر ولا زبيب ولا حنطة
ولا شعير ولا ذرة حتى يبلغ الصنف من ذلك خمسة أوسق ، الوسق ستون
صاعاً ، فإذا بلغ ذلك جرت فيه الصدقة ، فماسقت السماء من ذلك أوسقي
فتحاً أوسيحاً ففيه العشر ، وماسقي بالغرب أو دالية ففيه نصف العشر » ،

قال ابن أبي شية : حدثنا حفص ، عن جعفر ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم : « إذا بلغ الطعام خمسة أوسق ففيه الصدقة » ، وتقدم ماروي عن علي عليه
السلام في تعيين أنواع ما تجب فيه الصدقة . وروى ابن أبي شية أيضاً تقدير الوسق بستين
صاعاً عن جماعة من السلف : أبي سعيد الخدري والحسن وإبراهيم وابن عمر وأبي قلابة ومحمد
ابن سيرين وأبي الزبير والشعبى والزهرى وعطاء وابن المسيب ، وهو مقدر بذلك من حديث
أبي سعيد مرفوعاً في المتفق عليه . وقال أيضاً : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق ،
عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، قال : « فيما سقت السماء أو سقي النبل أو كان بعلا العشر
وما سقي بالدالية فنصف العشر » ، وهو في « سنن البيهقي » بهذه الطريق ، ولفظه : « فيما
سقت السماء وما سقي فتحاً العشر ، وضياً سقي بالدلو فنصف العشر » . قال في « التخریج » :
إسناده حسن . وقد تقدم عن علي عليه السلام في الحديث الطويل المنقول عن « جمع الجوامع »
وصححه ابن جرير بهذا اللفظ أيضاً . وقال ابن أبي شية أيضاً : حدثنا علي بن مسهر ، عن
الأجلح ، عن الشعبي ، عن أبيه ، قال : « كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن
يؤخذ مما سقت السماء وسقي بالنبل من الحنطة والشعير والتمر والزبيب العشر ، وماسقي

بالسواني فنصف العشر « حدثنا جرير ، عن منصور ، عن الحسن قال : « كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى معاذ باليمن أن فيما سقت السماء وسقى غيلا العشر ، وما سقى بالترب والدالية فنصف العشر . حدثنا وكيع ، عن همام ، عن قتادة ، عن صالح أبي الخليل ، قال : « سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما سقت السماء أو العين السائجة وماء النيل أو كان بعلا العشر كاملا ، وما سقى بالرشاء فنصف العشر » .

الفتح - بالفاء والتاء الثناء من فوق والخاء المهمة - : الماء الجاري وكذا في « النهاية » بلفظ : الماء الذي يجري في الانهار على وجه الارض . وفي « المنهاج » الذي يشرب بماء السماء ، فمن رواية الأصل وجه الفارقة بين ماسقت السماء أو سقى فتحا ، أن الاول يسقى من المطر بانسكابه عليه ، والثاني يجري ماؤه في الانهار اليه . وفي رواية صاحب « المنهاج » : « وما سقت السماء فتحا أو سيجا » ، يشير لفظ « أو سقى فتحا » فيكون المراد بالفتح ماسقته السماء مطلقاً سواء كان بمجرد انسكابه أو يجريه ، وهو ملاك للاول من جهة المعنى .

والسيح - بالسين المهمة والياء الثناء من تحت - يراد به ماء الغيول الذي يسير في الانهار .

والنرب : الدلو العظيم ذكره في « فقه اللغة » عن الديث .

والدالية مفرد دوالي ، وهو كل حيوان يتزح به الماء من الآبار ونحوها سواء كان ذلك الحيوان بعيراً أو حماراً أو غير ذلك ، ونحوها الخطارات ، وهي ما كان يضرب بذنبه يميناً وشمالاً عند جذب الماء ونحوها السواني . وقيل : السواني : البقر ، والدوالي : الدواب ، والخطارات^(١) : الابل ، وفي « المصباح » : الدالية دلو ونحوها فتكون تسمية الحيوان بالدالية مجازاً أمراً ، كما في تسمية ماء المطر بالسماء وتسمية النيل بالسيح ، الا أن الأخير من المجاز المعنوي إطلاقاً لاسم المعنى على العين مبالغة .

والوسق في الاصل مصدر وسقت الشيء أي جمعته ، ثم أطلق على مرتبة معلومة ، وهي ستون صاعاً ، إذ فيها معنى الجمع لما تحتها من الأعداد . وقال الخليل : الوسق في الاصل : حمل

(١) الخطارات بناء معجبة مفتوحة ومهمة مشددة . ٨٩ .

البعير من وسقته أي حملته ، كما أن الوقر حمل البتل والحمار ، فاطلاقه على تلك المرتبة من حيث أنها تحمل . والصاع خمسة أرطال وثلاث ، وسيأتي الكلام عليه في باب الفطرة - إن شاء الله تعالى - .

والحديث يدل على أن مادون هذه المقادير من هذه الاعيان لازكاة فيها ، وعلى اعتبار النصاب فيها ، وخالف في ذلك أبو حنيفة وأوجب الزكاة في قليل ذلك وكثيره ، وهو مذهب أبي عبد الله الداعي، ورواية شاذة عن زيد بن علي عليه السلام ، وتمسكوا بموم قوله : « فيما سقت السماء العشر ، وفيما سقي بضح أو دالية ، ففيه نصف العشر ، والجواب عما ذهبوا اليه :

أما أولاً - فلأن المقصود من الحديث بيان قدر المخرج لا بيان المخرج منه ، إذ الظاهر من اللفظ العام هاهنا عدم قصد التعميم، بل أريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيسه نصف العشر ، والتفرقة بينهما في مقدار الواجب ، وأما مقدار النصاب فقد صرح به حديث الاصل تصريحاً لا يحتمل التأويل ، وكذا على ما في غيره من كتب السنة من رواية حديث : « فيما سقت السماء العشر » ونحوه مفرداً عن حديث « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » لا يتطرق اليه تردد أيضاً ، إذ ما سككت عنه في لفظ الموم بين بالرواية الخاصة فلا تعارض بينهما بوجه من الوجوه ، وقد أشار الى هذا المعنى الشيخ تقي الدين في « شرح الممعدة » وتقدمت الإشارة الى تحقيقه في شرح قوله : « وسألت زيدا عليه السلام عما خرج من البحر من العنبر واللؤلؤ ... الخ » .

وأما ثانياً - فيقال: على تسليم كون دلالة الموم متناولة لأفراد ما شمله اللفظ، هو معارض بالخاص - والواجب تقديم الاحوط ، وهو العمل بكلا الحديثين وحمل العام عليه، ولا يجوز مع المعارضة إلغاء أحدهما بالكلية ، فإن طاعة الرسول فرض في هذا وفي هذا .

وأما ثالثاً - فلأن الحنفية يخصصون الموم بالقياس الجلي ، كما هو مذهب غيرهم من أهل الاصول ، فإذا لم يخصصوه هنا بالنص الصريح فلا خصصوه بالقياس الظاهر على سائر أنواع المال التي تجب فيها الزكاة ، فإن الزكاة الواجبة لم يشرعها الله عز وجل في مال - إلا وجعل لها نصاً كالواشي والذهب والفضة ، وبأنهم أيضاً أن لا يعتبروا النصاب في شيء من أنواع

المال اعتياداً على عموم إيجاب الزكاة ، كقوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة » على قول من جعلها في الصدقة الواجبة ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « مامن صاحب ابل ولا بقر لا يؤدي زكاتها إلا بطح لها يوم القيامة بقاع قرقر » ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « مامن صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي زكاتها إلا صفحت له صفائح من نار » ونحو ذلك ، فإسكان جوابكم في تقدير أنصائها ، فهو جوابنا ، والله أعلم .

وفيه دليل على سقوط الزكاة فيما عدا تلك الأنواع بما أخرجت الأرض ، وهو مذهب الحسن البصري والحسن بن صالح والشعبي والاوزاعي ماعدا الذرة فلم يذكروها ، وقد ثبت في رواية « المجموع » عن أمير المؤمنين عليه السلام . وأخرج لها البيهقي شاهداً كما تقدم ، وهي أيضاً ثابتة في « سنن ابن ماجه » من طريق فيها محمد بن عبد الله العرزمي ، وفيه مقال ولكنه يصلح في التابعات . قالوا : اذ هذه الأنواع هي المتادة في الاقتيات ، وقد ورد الاقتصار عليها في أحاديث كثيرة .

ففي « مصنف ابن أبي شيبة » ما نقله : حدثنا علي بن هاشم ، عن ابن أبي ليلى ، عن عبد الكريم ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « العشر في التمر والزبيب والخنطة والشعير » . حدثنا وكيع ، عن عمرو بن عثمان ، عن موسى بن طلحة : « أن معاذاً لما قدم اليمن لم يأخذ الزكاة إلا من الخنطة والشعير والتمر والزبيب » . حدثنا وكيع عن طلحة بن يحيى ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى الأشعري : « أنه لم يأخذها إلا من الخنطة والشعير والتمر والزبيب » وعند البيهقي بسنده إلى أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ بن جبل : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثهما إلى اليمن فأمرهما أن يعملتا الناس أمر دينهم وقال : لا تأخذا في الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة : الشعير والخنطة والزبيب والتمر » . وأخرجه الحاكم من حديث أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ ، قال البيهقي : رواه ثقات وهو متصل ذكره في « التلخيص » . وقال ابن أبي شيبة أيضاً : حدثنا حميد بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي عليه السلام قال : « الصدقة من أربع : من البر ، فإن لم يكن بر فتمر ، فإن لم يكن تمر فزبيب ، فإن لم يكن زبيب فشعير » . وعن موسى بن طلحة وعطاء والحسن : « أنه لا زكاة إلا في تلك الأربع » . وقال به من الأئمة الناصر لاحق ، وجنح إليه في « النار » ، وهو ظاهر مذهب الإمام عليه السلام ، إلا أن فيه

زيادة الفرة . وأما صاحب « المنهاج » فسلك في تمشية كلام الامام عليه السلام على عدم الاختصار على ما ذكر ، فقال : ان قيل : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر في الأصناف التي هي النصاب الا خمسة أصناف . وروينا عن الامام عليه السلام من طريق محمد بن منصور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « لا تجزي الصدقة على غر ولا زيب ولا حنطة ولا شعير الا اذا بلغ خمسة أوسق ، والوسق : ستون صاعاً » .

قلت : ان الاختصار على النصوصات في نحو ذلك ليس هو دأب المصنفين ، الا ترى الى قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الأصناف التي عددها في أنواع الربا ، فانه لم يقتصر عليها المحققون بل أجروا الربا فيما شاركها في علتها من كيل أو وزن ، فكذلك هذا . يوضح ذلك ما روينا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق جابر أنه قال : « ليس فيها دوت خمسة أوسق صدقة » فمما الأنواع جميعها . وروينا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كتب الى أهل اليمن كتاباً فيه الفرائض والسنن ، وكتب فيه : « ماسقت الداء إذا كان سيحساً أو بهلاً فيه العشر إذا بلغ خمسة أوسق » . فهذا نص في موضع النزاع . اهـ .

قلت : وأصرح منه ما ثبت عند مسلم : « ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق » ومثله عند أحمد والدارقطني من حديث أبي هريرة ، ولفظ « حب » نكرة في سياق النفي تفيد العموم ، وقد يقال : هذه عمومات مخصوصة بصيغة الحصر في حديث معاذ وأبي موسى عند البيهقي بلفظ **الخبث** والاستثناء ، وتعرف بالسند في حديث علي عليه السلام الموقوف ، وحديث عمرو بن شعيب مرفوعاً ، والواجب إعمال الداليلين إذ هو الأحوط فيحمل العام على الخاص من الأربع ، كما حمل العام على الخاص في تقديره بالنصاب ، كما سيأتي ، إذ لا فرق بين تخصيص وتخصيص ، على أنه قد يقال : المقصود من هذه العمومات بيان قدر المخرج لبيان قدر المخرج منه ، كما مر ، فلا يستفاد منها الشمول حتى يحتاج الى الجمع ، والله أعلم .

وفي الحديث إشارة الى وجه الحكمة في اختلاف قدر الخارج بقسمته الى قسمين ، فجعل ما يسقيه ماء الباء والغول فيه العشر لعدم الكلفة والمشقة في عمله ، وما كان في تحصيله مشقة وتعب وهو ماء الغرب والدالية فنصف العشر ، وفيه دليل على عدم اعتبار الحول اذ علق الوجوب بمحصل النصاب ، فلا يتكرر الاخراج بتكرر الحول ، وهو إجماع المكافئة من أهل العلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،

قال : « ليس في الخضروات صدقة » .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع ، عن قيس ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي عليه السلام ، قال : « ليس في الخضر شيء » . وأخرجه البيهقي في « سننه » من طريق يحيى بن آدم ، عن قيس ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي عليه السلام بلفظ : « ليس في الخضر والبقول صدقة » . تابعه الأجلح عن أبي اسحاق . وروى من وجه عن علي عليه السلام مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وأخرج أيضاً بإسناده الى عمر أنه قال : « ليس في الخضروات صدقة » . قال في « التخریج » : وفي إسناده ليث بن أبي سليم وفيه مقال . قال البيهقي : وروينا من وجه آخر عن عمر موصولاً في باب النخل . وروى عن عائشة فيما ذكرت أن السنة جرت به وليس فيها أنبتت الارض من الخضروات زكاة . اهـ .

قلت : أخرجه محمد بن منصور في « الامالي » فقال : حدثنا محمد بن عبيد ، نا صالح بن موسى ، عن منصور ، عن ابراهيم ، عن الاسود ، عن عائشة قالت : « جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه ليس في دون خمسة أوسق زكاة ، والوسق ستون صاعاً ، فذلك ثلاث مائة صاع في الحنطة والشعير والزبيب والتمر ، وليس فيها أنبتت الارض من الخضر زكاة . اهـ . وفي صالح بن موسى مقال .

وأخرج البيهقي بسنده الى موسى بن طلحة ، عن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « فيما سقت السماء والبعل والسيول العشر ، وفيما سقي بالفضج نصف العشر » ، وإنما يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب ، فاما القثاء والبطيخ والزمان والقصب فقد عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وروى يحيى بن منيرة ، عن نافع : والقصب والخضر ممفو عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال أبو زرعة : موسى عن معاذ مرسلًا لأنه لم يلقه .

وأخرج البيهقي في « باب لا تؤخذ صدقة شيء من الشجر غير النخل والعنب » ، بإسناده الى

سمعان بن عبد الله التقفي كتب الى عمر بن الخطاب - وكان عاملاً له على الطائف - فكتب اليه أن قبله حيطاناً فيها كروم وفيها من الفرسك ، والرمان ماهو أكثر غسلة من الكروم أضماًفاً ، فكتب اليه يستأمره في العشر ، فكتب اليه عمر أنه ليس فيها عشر . وأنهما من العضاء كلها فليس عليها عشر . وهذا قول مجاهد والحسن والنخعي وعمر بن دينار . ورويناه عن الفقهاء السبعة من تابعي أهل المدينة . اهـ .

وفي مجموع ذلك مايفيد قوة الحججة في تخصيص العمومات السابقة ، ولذا قال البيهقي : هذه الراصيل طرقها مختلفة ، وهي تؤكد بعضها بعضاً ، ومعها قول عمر وعلي وعائشة « ليس في الخضروات صدقة » .

قلت : وهو منظم الى ما تقدم من حديث أبي موسى ومماذ حين بعثها النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم . . . الحديث .

والخضروات جمع خضراء مثل حمراء وصفراء ، وقياسه أن يقال : الخضر ، كما يقال : الحمراء والصفراء ، لكنه غلب فيها جانب الاسمية فجعلت جمع الاسم ، نحو صحراء وصفراوات وحلكاوات ، وعلى هذا فجعله قياسي لأن فعلاء هنا ليست مؤنث أفعل في الصفات حتى تجمع على فعل نحو حمراء وصفراء ، وإذا فقدت الوصفية تعينت الاسمية ذكره في « المصباح » .



باب الخراج

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام
« أنه كان يعمل على أرض الخراج على كل جريب من زرع البر
الغليظ درهمين وثلاثي درهم وصاعاً من حنطة ، وعلى جريب البر
الوسط درهمين ، وعلى جريب البر الرقيق درهماً ، وعلى كل جريب
من النخل والشجر عشرة دراهم ، وعلى جريب القصب والكرم
عشرة دراهم ، وعلى المياسير من أهل الذمة ثمانية وأربعين درهماً ،
وعلى الأوساط أربعة وعشرين درهماً ، وعلى الفقراء اثني عشر درهماً .

قال محمد بن منصور : حدثنا محمد بن حفص الهلالي ، قال : نا أبي ، عن يونس بن أرقم
البصري ، عن يحيى بن أبي الأشعث الكندي ، عن مصعب بن يزيد الانصاري ، قال : بعثني
أمير المؤمنين علي بن أبي طالب على أربعة رساتيق من رساتيق المدائن على البهياذان
ونهر شير ، وعلى نهر الملك ونهر جوبر ، وأمرني أن أضع على كل جريب زرع غليظ درهماً ونصفاً .
وعلى جريب زرع وسط درهماً ، وعلى كل جريب زرع رقيق ثلاثي درهم ، وأمرني أن أضع على جريب النخل
عشرة دراهم ، وعلى جريب القصب - وهي الرطبة - عشرة دراهم ، وعلى جريب الكرم عشرة دراهم ،
وعلى جريب البساتين التي تجمع النخل والشجر على كل جريب عشرة دراهم ، وأمرني أن ألقي كل
نخل شاذ عن القرى لمارة الطريق ، ولا آخذ منه شيئاً ، وأمرني أن لا آخذ من القشاء
والخرنوب شيئاً وأن ألقيه لأهله ، وأمرني أن أضع على الدهاقين الذين يركبون البراذين

ويتخضعون الذهب على كل رجل منهم ثمانية وأربعين درهماً ، وأمرني أن أضع على أوساطهم والتجار منهم أربعة وعشرين ، وأمرني أن أضع على سفلتهم وفقرائهم اثني عشر ، قال : فجيت هذه الأربعة الرساتيق ثمانية عشر ألف درهم وستين ألفاً ونيفاً ، قال محمد : قوله « الدهاقين » : هم الجوس واليهود وغيرهم . قال محمد : في هذا الحديث في رواية **صهران** : أضع على جريب الكرم إذا مضت له ثلاث سنين ، ودخل في الرابعة ، قال محمد : وهو قولي . اهـ . قال في « التخريج » : رجال هذا الاسناد لأعرف منهم الا يونس بن أرقم وهو ثقة ، ويحيى ابن الأشعث الكندي من رجال « الميزان » وفيه مقال ، وفيه موافقة لما في « المجموع » ومخالفة ، والموافقة أكثر . اهـ .

وفي « سنن البيهقي » ما لفظه : « لما بعث عمر بن الخطاب عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وعثمان بن حنيف رضي الله عنهم الى الكوفة ... » وساق الحديث ، ثم قال : « فوضع عثمان بن حنيف على جريب الكرم عشرة دراهم ، وعلى جريب النخل - أظنه قال: ثمانية ، وعلى جريب القصب ستة دراهم ، وعلى جريب البر أربعة دراهم ، وعلى جريب الشعير درهمن ، ثم قال : فكتب بذلك الى عمر فاجاز ذلك ورضي به ، وفي رواية « فـوضع على كل جريب عامر - أو غامر - حيث يناله الماء قفيزاً أو درهماً - قال وكيع : يعني الحطة والشعير - وعلى جريب الكرم عشرة دراهم ، وعلى جريب الرطاب خمسة دراهم . » وأخرج أيضاً عن أسلم مولى عمر بن الخطاب ، قال : « كتب الى امرأ أهل الجزيرة أن لا تضعوا الجزية الا على من جرت عليه أو مرت عليه المواشي ، وجزيتهم أربعون درهماً على أهل الوركينهم ، وأربعة دنانير على أهل الذهب ، وعليهم أرزاق المسلمين من الحطة مدين وثلاثة اقساط زيت لكل انسان كل شهر من كان من أهل الشام وأهل الجزيرة ، ومن كان من أهل مصر أردب لكل انسان كل شهر ، ومن الودك والعسل شيء لم يحفظه ، وعليهم من البر اثني كان يكسوها أمير المؤمنين الناس شيء لم يحفظه ، ويضيفون من نزل بهم من أهل الاسلام ثلاثة أيام ، وعلى أهل المراق خمسة عشر صاعاً لكل انسان ، وكان عمر لا يضرب الجزية على النساء ، وكان يتم في أعناق رجال أهل الجزيرة » . اهـ .

وأخرجه من طريق أخرى عن عمر من طريق الحكم قال: سمعت عمرو بن ميمون يحدث، عن عمر بن الخطاب...فذكره، وفيه من الزيادة « ثم أتاه عثمان بن حنيف فجعل يكلمه من وراء

الفسطاط يقول : والله لان وضعت على كل جريب من أرض درهما وقفيزا من طعام ، وزدت على كل رأس درهمين لا يشق ذلك عليهم ولا يجهدهم ، قال : نعم ، وكانت ثمانية وأربعين فجعلها خمسين . اهـ .

والجريب - بالجيم والراء - : ستون ذراعا في ستين ذراعاً ، وجمه جربان وأجربة ، قال في « الشفاء » : وليس المراد به ضرب أهل الفرائض ، وتمقّب بأن المذكورة في كتب المساحة أن كل قطعة طولها ستون ذراعا في مثلها عرضا جريب ، ولا يستقيم الا بالضرب . والقضب ضبط في بعض النسخ بالصاد المهملة مفتوحة ، وفرت بأن المراد به : قصب السكر ، وفي بعضها - بالصاد المعجمة الساكنة - ويسدل عليه رواية « الامالي » حيث فرت بالرطوبة . قال في « المصباح » : والقضب وزان فلس الرطبة ، وهي الفصفصة . قال في « البارع » : القضب : كل نبات اقتضب فأكل طريا . اهـ . والفصفصة - بكسر الفاءين بينها صاد مهملة - الرطبة قبل أن تجف فاذا جفت زال عنها الاسم ، ذكر معناه في « المصباح » أيضاً .

وفي الحديث دليل على توظيف أرض الخراج وهي ما افتتحه - الامام عنوة من أراضي أهل الكفر وتركه في يد أهله على تأدية خراج معلوم في السنة ؛ وقد اختلفت الرواية في مقدار ذلك عن علي وعمر بن الخطاب ولا تعارض فيها . قال الامام يحيى بعد أن ذكر لعمر أربع وظائف ولعلي عليه السلام خمساً . وروي عن النفس الزكية أن له ستاً ما لفظه : فحصل من مجموع ذلك كله أن توظيف الخراج موكول الى نظر الامام على قدر ما يراه في اختلاف ما يخرج من الارض الخراجية من جميع أنواعها في القلة والكثرة والخفة والثقيل . اهـ . وهو الظاهر من سياق الروايات ، وما قاله عثمان بن حنيف لعمر وتصويبه إياه . قال في « النار » : وأما قولهم : لا تجوز الزيادة على ما وظفوه فليس بظاهر لأنها صورة لإجارة تختلف باختلاف الأزمان والاحوال ، فتجوز الزيادة والنقصان حسبما يستصاح الامام ، ولا معنى لقولهم : إنه اجماع إذ لم يجزوا على كل عصر وكل حال ولم يترضوا لمنع الزيادة والنقصان . اهـ .

قلت : ويؤيد ذلك ما قالوه من أن للامام النظر فيما استفتحه من أرض الكفار بين أربعة وجوه بحسب ما يراه صلاحاً له ولعامّة المسلمين :

أحدها - ما تقدم ولم يكن في أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم خراج ، وانما وقع في أيام

عمر ومن بعده .

ثانيها - أن يقسمها بين المجاهدين بعد إخراج الخمس منها فيملكونها ويتوارثونها وتكون عشيرة ، كما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أراضي خيبر ؛ فمن سهل بن أبي خزيمة ، قال : « قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير نصفين ، نصفاً لنسوائه وحوادثه ، ونصفاً بين المسلمين قسمها بينهم على ثمانية عشر سهماً ، أخرجه أبو داود . وعسن بشير - بضم الباء الموحدة وفتح الشين المعجمة مصغراً - ابن يسار - بالمشاة من تحت ثم سين مهملة - عسن رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما ظهر على خير قسمها على ستة وثلاثين سهماً جمع كل سهم مائة سهم ، فكان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وللمسلمين النصف من ذلك ، وعزل النصف الثاني لما ينزل به من الوفود والأمور ونوائب الناس ، أخرجه أبو داود .

ولا يمارض ما ورد مرفوعاً » انه صلى الله عليه وآله وسلم عامل اليهود على خير ، إذا المراد به على بعضها ، وما دل عليه هذان الحديثان في البعض الآخر ، وهذه الماملة في الوجه الثالث . رابعها - ان يتركها لأهلها ويمن بها عليهم كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في مكة ، لأن الصحيح أنها فتحت عنوة والسير النبوية تقضي بذلك . وهو مذهب الجماهير من أهل العلم ، ويدل له أيضاً حديث أبي شريح العدوي الطويل المتفق عليه « فان أحد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقولوا له : ان الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وانما أذن لي ساعة من نهار » وخالف في ذلك الشافعي وشذوذ ، فقالوا : فتحت صلحاً ، وهو محجوج بما ذكر ، ويقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، الى غيره من الأمسان المعلق على أشياء مخصوصة . وقد قيل : إن ماذهب اليه الشافعي يعد من غرائب العلماء .

قال في « النيث » : وهذه الوجوه في غير المنقول من الأراضي والدور ، وأما المنقول فالأقرب وجوب قسمته بين الفاتحين إذ لم ينقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم غير ذلك ، الا في السي فانه من « على ابنة حاتم الطائي ومن صحبها من السي والقصة مشهورة .

تنبيهان :

الاول - اختلف العلماء في الأرض الخراجية إذا أقرها الإمام في يد أهلها هل يملكونها أم لا ؟ .. فذهب زيد بن علي عليه السلام والمؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه الى أنها ملك لهم للاتفاق على نفوذ تصرفاتهم فيها من بيع ووقف وهبة ، والخراج صفة لها فقط ، كالعشر في

أرض المسلم . وذهب الهادي والقاسم والشافعي ومالك الى أنهم لا يملكونها لقول ب (١) فنجب
 - بالخاء المهملة - أن ثبت فيها حقاً يستوي فيه أول الأمة وآخرها ، ولما رواه الشعبي « أن
 عمر لما افتتح سواد الكوفة ومصر والشام عنوة ، قالوا لعمر : اقم هذه الأرض بيننا ،
 فاستشار عمر الصحابة وأمير المؤمنين عليه السلام حاضر ، فقال : ان جرت فيها الموارث ثم
 حدث فيها حادث فاحتجت الى ما في أيديهم فأخذته ، قالوا : ظللنا ، فقبل عمر ذلك » .
 فدل اجماع الصحابة على خروج ملك أهلها عنهم واختلافهم وقع في كيفية الانتفاع بها ، قالوا :
 وصحة تصرفاتهم فيها مخصوصة بالاجماع ، وهي راجعة في التحقيق الى ابطال الحق في صورة
 البيع أو تقرير له في صورة الشراء ونحوه . أشار اليه في « البحر » ، الا أنه يرد عليه أن
 قبض الثمن يكون في مقابلة اسقاط الحق ، وقد تقرر في القواعد الفقهية أن قبض العوض
 على الحقوق حرام ، والله أعلم .

الثاني- هل يجب في غلتها العشر مع الخراج أو لا ؟ فذهب زيد بن علي والناصر وأبو
 حنيفة وأصحابه الى سقوط العشر فيها . وقد روي عن جماعة من السلف، في « المصنف لابن
 أبي شيبة » بسنده الى الشعبي وعكرمة ، قالوا : « لا يجتمع خراج وعشر في أرض » - وهو في
 « الجامع الكافي » عن أحمد بن عيسى ومحمد ، وفيه أيضاً قال محمد رضي الله عنه : قول أحمد
 ابن عيسى عليه السلام هو قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وأبي جعفر محمد بن علي والشعبي
 وعكرمة وأبي حنيفة وأصحابه لا يجتمع عشر وخراج على أرض واحدة إذا أدى خراجها ،
 فلا شيء عليها فيما بقي وإن كان مائة وسق . اهـ .

وقال في « المنهاج » : والوجه في ذلك ما روينا من طريق ابن مسعود أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال : « لا يجتمع العشر والخراج على المسلم في أرضه » وذهب القاسم والهادي
 والمؤيد بالله وأبو طالب ومالك والشافعي الى وجوبهما في الأرض الخراجية ، ونسبهما في
 « الجامع الكافي » أيضاً الى ابن أبي ليلى والحسن بن صالح وسفيان وشريك ويحيى بن آدم .
 وفي « المصنف لابن أبي شيبة » : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن عمرو بن ميمون ، قال :
 سألت عمر بن عبد العزيز عن أرض الخراج أعليها زكاة ؟ فقال : الخراج على الأرض والزكاة

(١) كذا في المبينة . ورمز بالباء الموحدة لعمر رضي الله عنه لانه ثاني الخلفاء ، ولفظ المسودة لقول
 عمر . اهـ . من خط حفيد الشارح دامت افادته .

على الحب . وهو منى مقاله الامام يحيى أن العشر والخراج حقان متسايران مختلفان
لاختلاف سببهما ، لأن العشر انما يجب لكونه صدقة والخراج انما يجب لكونه بمنزلة الكرى ، فلا مانع
من اجتماعهما . قال : وروي أن رجلاً أسلم فقال علي عليه السلام : ان اخترت المقام على أرضك
فأد الخراج .

وأجابوا عن حديث ابن مسعود بأنه محتمل للنظر إذ لم يكن للخراج ذكر في عهد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ، وانما حدث في زمن الصحابة لما افتتحوا بلاد المعجم ، ذكره ابن
بهران ، وبأن الحديث لا تقوم به الحجة لما ذكر البيهقي في « سننه » بعد أن أخرجه بسنده الى
يحيى بن عنبسة ، حدثنا أبو حنيفة ، عن حماد ، عن ابراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ، ولفظه :
هذا حديث باطل وصله ورفعه ، يحيى بن عنبسة متهم بالوضع . قال ابن عدي : انما يرويه أبو
حنيفة عن حماد ، عن ابراهيم من قوله . اه .

قوله : على الياسير من أهل النمة ... الخ ، فيه دليل على وجوب أخذ الجزية من أهل
الذمة ، وهي في مقابلة سلامتهم من القتل وتوظيفها على حسب مراتبهم في الفنى والفقر والتوسط ،
وهذا القدر المفروض ذهب اليه عامة أهل البيت وغيرهم من العلماء ، ويشهد له المروي عن
عمر . وذهب الشافعي الى أنه يؤخذ من كل حالم (١) دينار بلا فرق بين الفنى والفقر ، لحديث
معاذ « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما وجهه الى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم
- يعني محتلاً - ديناراً أو عدله من المعافى ثياب تكون باليمن » أخرجه أبو داود . وأجيب
بأن أبا داود قال : هو حديث منكر ، وقال أيضاً : بلغني عن أحمد أنه كان ينكره وأعله
بالاختلاف في وصله وارساله ، والترمذي وان حسنه فقد ذكر أن بعضهم رواه مرسلًا وأنه
أصح . وقال النووي : إن تقديرها موكول إلى نظر الامام حسب ما يراه صلاحاً ، وهو الذي
يؤخذ من مراجعة عثمان بن حنيف لعمر كما تقدم . قال في « المنار » ما لفظه : الظاهر أن هذا
التوظيف من عمر وعلي لعدم فهمهما حداً محدوداً من جهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أو
لفهمهما عدم ذلك ، وأن حديث معاذ وإن صح فأنما هو واقعة ليس لها عموم ، وأن الجزية
نوع من الصلح فجعلنا الدينار أقل وظيفة ، وزادنا على الاغنياء الكثيرين والمتوسطين ، ولم ينكر

(١) الخالم : هو المحتلم .

يُتَجَنَّبُ؟

عليهما ، وعلى هذا فلا يكون فعلهما تحديداً بل تقريباً يتبعهما ولا يمتنع مفاوته، ودعوى التوقيف في فعلها بعيدة . اهـ . وهو كلام جيد .

واعلم أن أهل المذهب أوجبوا في مال الخراج والمعاملة وما يؤخذ من أهل الذمة الخمس بناء على أنها من الغنائم الداخلة تحت عموم الآية الكريمة ، وقالوا أيضاً : ما يغنم في حرب الكفار والبغاة من منقول وغيره يجب فيه الخمس ، لكنه انما يخمس المنقول وغيره إذا قسمه الامام بين النافين ، فأما لو تركه في أيدي أهله بأن عين عليهم بلا شيء أو يعاملهم في المقار أو يضع عليهم خراجا حيث يرى في أي ذلك مصلحة فلا خمس فيه حينئذ .

واختلفوا فيما وجب فيه الخمس ، فذهب الهادي وأبو حنيفة وأصحابه الى انه لا يعتبر فيه النصاب . وقال الشافعي وأصحابه ومالك : يعتبر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » وأجيب بأن الصدقة في عرف الشرع الزكاة لا الخمس ، ولا يعتبر الحول أيضاً عند الهادي عليه السلام وأبي حنيفة وأصحابه . وقال مالك والشافعي : يعتبر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « حتى يحول عليه الحول » . وأجيب بأنه ورد في الزكاة ، وذهب بعض محققي المتأخرين الى أن وجوب الخمس فيما يقسمه الامام على النافين لا في غيره ، ولم يرد دليل عنه صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة انه خمس ما عدا المنقولات من تلك الصور المدعاة ، وإن المراد بالنعمة التي تضمنتها الآية ما هو أخص من ذلك وهي غنيمة الحرب التي يحوزها المجاهدون من المنقول فقط ، والله أعلم .

★ ★ ★

باب صدقة الفطر

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « صدقة الفطر على المرء المسلم
يخرجها عن نفسه ، وعمن هو في عياله ، صغيراً كان أو كبيراً ، ذكرراً
أو أنثى ، حراً كان أو عبداً ، نصف صاع من بر ، أو صاعاً من تمر ،
أو صاعاً من شعير » .

قال ابن أبي شبة : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن عبد الأعلى ، عن أبي عبد الرحمن ،
عن علي « في صدقة الفطر صاع من تمر ، أو صاع من شعير ، أو نصف صاع من بر »
وأخرج أيضاً بهذا الاستناد إلى علي عليه السلام ، قال : « صدقة الفطر على من تجري عليه
نفقته » . وأخرج الأول محمد بن منصور في « الأمالي » عن علي بن منذر ، عن وكيع ... الخ
بسند ومثله ، وأخرجه البيهقي بسنده إلى عبد الرزاق ، عن سفيان إلى آخره نحو الأول ،
وقال عقبه : وهذا موقوف ، وعبد الأعلى غير قوي ، إلا أنه إذا انضم إلى ما قبله قويا فيما اجتماعا
عليه . اهـ . وبني بالذي قبله ^{بإسناد} ورواه حاتم بن اسماعيل ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه
عن علي رضي الله عنه ، وعن علي بن موسى الرضى ، عن أبيه ، عن جده ، عن آبائه ،
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « إلا أنه ليس في ذلك نصف صاع من بر » ولذا قال :
قويا فيما اجتماعا عليه ، لكنه مروى بطرق آخر مرفوعة وموقوفة كما سيجي .

وعبد الأعلى قال « في التخريج » : هو عبد الأعلى بن عامر الثعلبي . روى عنه أهل السنن
الاربعة وفيه مقال ، ولم يترك ، وأكثر ما ضعف من حديثه ، عن محمد بن الحنفية وليس هذا منها . اهـ .

وقال السيد الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله : أبو عبد الرحمن السلمي : أخيه عبد الله بن حبيب بن ربيعة ^(١) مقرأ الكوفة من رجال الجماعة ، وعبد الأعلى الزاوي عنه قد ضعف بمبارات لينة تدل في عرفهم على أنه حسن الحديث اذا كان لروايته شاهد ، ويقوي ذلك انه زوي عنه خلق من أئمة الحديث منهم شعبة واسرائيل من أهل التحري عن الرواية عن المجاريج . وقال في « شرح التنبية » للشيخ نجم البالي : إنه حديث ثابت ، وأنكر ذلك عليه ابن النحوي . قال ابن حجر : رواه الثوري من هذه الطريق في « جامعه » . وقال ابن بطال : هو قول الثوري فكانه احتج به ، وعن رواه عمن علي عليه السلام ابن المنذر ولم يضعفه ، وكان من أئمة النقل . ورواه عن أبي بكر وعثمان وضعف الرواية عنها ولم يضعفها عن علي . اهـ .

وأخرج أبو داود والدارقطني ، عن ثعلبة بن أبي صمير - بالعين المهملة والياء المثناة من تحت ما كنة - على صيغة التصغير هكذا ضبطه الذهبي في « المشبه » قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « وصاع من بر أو قح عن كل اثنين » الحديث . والزاوي له بكر بن وائل والنعمان بن راشد وهما من رجال مسلم ، والاربعة ، وعبد الملك بن جريج متفق عليه ثلاثهم عن الزهري . ووقع منهم أو من أحدهم ، اختلاف في اسم شيخ الزهري استقصاه الزري في « أطرافه » فقل : عن عبد الملك بن ثعلبة بن صمير ، وقيل : ابن أبي صمير . وقيل : ابن أبي صميرة ، وقيل : ثعلبة بن عبد الله ، ومنهم من قال : عن أبيه ومنهم من لم يذكر عن أبيه . وأبو بصير صاحب بلاشك . وأما هو فقال في « الكاشف » : له صحبة ان شاء الله ، وذكر انه قد روى عنه الزهري وسعد بن ابراهيم فخرج من جهالة العين . والتحقيق ما في « الاطراف » و « الكاشف » انه عبد الله بن ثعلبة بن أبي صمير ، عن أبيه ثعلبة ، وهو الصحابي وما قدح فيه بعضهم من الاضطراب غير وارد ، إذ شرطه الاستواء ، واذا تبين الراجح لم يضر ذلك المرجوح ، وجملها صحابين لا يحتاجان الى موثق ما لم يتبين جرح ، وهو مذهب الجماهير في مجاهيل الصحابة . وبعضه ماله من الشواهد ، فأخرج محمد بن منصور في « الامالي » عن أحمد بن عيسى ، عن حسين ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي عليهم السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « صدقة الفطر على من كان من عيالك صغيراً كان أو كبيراً ،

(١) بضم راء وفتح موحدة وشدة ياء تخنية ومكسورة فاء . اهـ . «مفني» من خط حفيد الشارح .

أو يملوكا لكل اثنين صاع ، وقد يجزى نصف صاع ، قال أبو جعفر: يعني عن واحد نصف صاع . اه . قال السيد محمد بن ابراهيم: وهذا يحول على البراءة شاء الله وإن لم يكن مذكوراً فيه ، ويقال: هو مابين برواية « المجموع » والطريق واحدة .

وروي في « الجامع الكافي » عن أبان عن أنس ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « أعطوا صدقة الفطر نصف صاع من بر » ، والظاهر في أبان هذا انه ابن أبي عيشة التابعي الزاهد ، وفيه كلام كثير وتضعيف مع زهده وتبده ؛ ورواه الدارقطني بنحوه من طريق عصمة بن مالك مرفوعاً إلا أن في استناده الفضيل بن المختار . قالوا: يحدث بالباطيل .

وفي « المصنف لابن أبي شيبة » : حدثنا سهل بن يوسف وزيد بن هارون ، عن حميد ، عن الحسن عن ابن عباس ، قال : « فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر على كل حر أو عبد صغير أو كبير ذكر أو أنثى ^(١) ، صاعاً من تمر أو شعير أو نصف صاع من بر » ورواه أبو داود والنسائي من حديث الحسن البصري عنه انه خطب به في البصرة لكن قال النسائي : لم يسمع الحسن من ابن عباس ، ولا يضر ذلك لأن ابن عباس خطب بذلك على منبر البصرة بين أهلها فهو يبلغ الحسن توازراً أو نحوه ، والعهد قريب والعصر واحد ، ورواه عطاء ، عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر صارخاً بطن مكة أن ينادي: إن صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم مدان من قمح أو صاع من شعير أو تمر » رواه الحاكم في « المستدرک » .

وهو عند أبي داود والنسائي والدارقطني والحاكم من طريق عكرمة . ورواه ابن جريج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده مثله سواء . رواه الترمذي وقال : حسن غريب ، وهو من مراسيل ابن المسيب ذكره المزي في « الاطراف » . عن أبي داود ، عن محمد بن عبيد ، عن حماد بن زيد ، عن عبد الخالق بن سلمة الشيباني ، عن ابن المسيب انه قال : « كانت صدقة الفطر على عبد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر نصف صاع من بر » قال أبو داود : ورواه شعبة ويشر بن الفضل ، عن عبد الخالق مثله . وعبد الخالق هذا وقته الذهبي ولم يذكره في « الميزان » ، فالحديث صحيح عن ابن المسيب ، وهو حجة عند من يقبل

(١) كذا هو ، فلان بخطه . اه . شيخنا .

المراسيل ، وعند كثير من لا يقبلها لاسيا مراسيل ابن المسيب ، على انه أخرجه ابن أبي شيبة، عن هشيم ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب يرفعه ، انه سئل عن صدقة الفطر ، فقال : عن الصغير والكبير ، والحر والمملوك، نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير ، وقد عمل بذلك جماعة من الصحابة والتابعين ، منهم علي عليه السلام وابن عباس وابن مسعود وجابر بن عبد الله وأبو هريرة وابن الزبير وأبو بكر وعمر وعثمان وأسماء بنت أبي بكر. ورواه ابن أبي شيبة عن عثمان من طريق عبد الوهاب ، عن خالد، عن أبي قلابة ، قال : أخبرني من أدى الى أبي بكر صدقة الفطر نصف صاع من طعام . ورواه أيضا عن ابراهيم والشعبي والحسن وطاووس وعطاء والحكم وحماد وعبد الرحمن بن القاسم وسعد بن ابراهيم وعبد الله ابن شداد وعمر بن عبد العزيز ، ورواه عن ابن عمر . وذهب اليه من الأئمة زيد بن علي عليه السلام والامام يحيى وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه .

وذهب الهادي والناصر والمؤيد بالله والشافعي ومالك وأحمد وإسحاق ، ومن السلف أبو سعيد الخدري وأبو العالية وأبو الشفاء وجابر بن زيد ، وروى عن أمير المؤمنين عليه السلام¹ وجوب إخراج الصاع كاملا من بر وغيره . واحتجوا بأدلة :

منها- حديث أبي سعيد الخدري المتفق على صحته ، قال : « كنا نعطيه على زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من زبيب ، فلما جاء معاوية وجاءت السمراء ، قال : أرى مدأ من هذا يعدل مدني ، قال أبو سعيد : أما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه . وفي رواية في المتفق عليه أيضاً « أن الناس عدلوا الصاع بمدني من الخطة » قالوا : والطعام في عرفهم الفساق هو البر، ذكره ابن الاثير في « نهايته » عن الخليل ، واعتمده ابن دقيق العيد في « شرح العمدة » في نصرة مذهب الشافعي. وقد أجيب عنه : أما أولاً- فلأن قولهم : كنا نفعل لا يدل على أكثر من إجزاء ما فعل إذا علمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنزاع في إجزاء غيره ، وقد ثبت إجزاء نصف الصاع بمجموع ما تقدم ، وهو مما تقوم به الحجة . وأما ثانياً - فهو محمول على أنه لم تبلغه حينئذ أدلة إخراج النصف من ذلك التي عمل بها غيره بدليل قوله : « إن الناس عدلوا الصاع ... الخ » قال في « شرح البخاري » : إن الناس في ذلك العصر هم أكابر الصحابة ، ولذلك قال : « أما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه » ، فكأنه لم يبق معه موافق على ذلك ، ولم يبق معه الاقليل

من أهل عصره ، وكذلك قال ابن عمر: « كنا نخرجها صاعاً فعدل الناس إلى نصف صاع من بر »
 رواه البخاري ومسلم والترمذي . وأما ثالثاً - فلأنه قد روي عنه خلافة وهو ما نقله في « التلخيص »
 عن ابن سعد في « الطبقات » عن عبد العزيز بن محمد ، عن رَيْسِح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد
 عن أبيه ، عن جده قال : « فرض صوم رمضان ... » وساق الحديث ، وفيه « أو مدين من بر »
 ورواه ابن سعد أيضاً عن عائشة وابن عمر ، ولا يرد عليه ما ذكره أبو داود ولفظه بمسد أن
 أخرجه حديثه السابق ، وقد ذكر معاوية بن هشام في هذا الحديث عن الثوري ، عن زيد بن
 أسلم ، عن عياض ، عن أبي سعيد نصف صاع من بر ، وهو وهم من معاوية بن هشام ، أو ممن
 روى عنه ، وذلك لثبوت الرواية عنه من غير هذه الطريق ، ولأن الجمع بينها يمكن بأنه بلغه
 ذلك بعد أن لم يكن يعرفه ، وكأنه لما اشتهر عنه إنكاره لاجل قول معاوية : « اني أرى أن
 مدين من سمراء الشام تعدل صاعاً ... الخ » ظناً أن ذلك رأي مجرد كان سبباً لتبليغهم له ثبوته
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كما اتفق ذلك لابن عباس في الصبر والعمر في
 الاستئذان ولغيرها .

ومنها - ما روي عن أبي هريرة مرفوعاً بذكر : « أو صاع من بر » وصححه الحاكم ، وهو
 حديث سفيان بن حسين عن الزهري ، وهو ضعيف في الزهري ، ذكره السيد محمد بن
 ابراهيم رحمه الله . قال : وقد روي مثله عن ابن عمر مرفوعاً ، وصححه الحاكم أيضاً ، وهو
 معمل ، لأنه رواه من طريق نافع عنه وحديثه المتفق على صحته من غير طريق عن نافع عنه بنير
 هذه الزيادة .

ومنها - ما أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » ولفظه : حدثنا أبو العباس الحسني : أنا
 عبد الرحمن بن أبي حاتم : نا محمد بن جندب بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن
 مسعود ، عن أبي إسحاق الهمداني ، عن الحرث ، قال : « سمعت علياً يأمر بركاة الفطر فيقول :
 هي صاع من تمر أو صاع من شعير ، أو صاع من حنطة ، أو صاع من زبيب » .

وعبد الرحمن بن أبي حاتم هو الامام ابن الامام صاحب الجرح والتعديل ، وهو متفق على
 جلالته . ومحمد بن عزيز - بضم أوله وزاين معجمتين - المعقبلي مولا ام الايلي من رجال

ابن ماجه والنسائي ، وأبي عوانة ، تردد فيه النسائي . وقال ابن أبي حاتم : صدوق . وعقيل (١) هو ابن خالد بن عقيل الأبي . قال ابن أبي حاتم : عقيل أحب من يونس ، وقال أبو زرعة : ثقة صدوق ، وقال ابن سعد : ثقة ، وقال ابن معين : أثبت من روى عن الزهري : مالك ثم معمر ثم عقيل خرج له الجماعة . وعتبة : هو ابن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي السعدي أبو العيس ، وثقه يحيى بن معين ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، والحديث تقدم أنه حسن الحديث . وروى هذا الحديث البيهقي في «سننه» بسنده إلى محمد بن إسحاق ، عن محمد بن عزيز حدثني سلامة بن روح ، عن عقيل بن خالد - فزاد بينهما سلامة - فاما أن يكون سقط من سند المؤيد بالله سهواً من الناسخ ، أو ثبت عنده سماع ابن عزيز من عقيل . وقال عقبه : وروي ذلك مرفوعاً والموقوف أصح .

وأجيب بأن هذه الرواية عن علي عليه السلام مع رواية « المجموع » وشواهدا عنه عليه السلام يفيدان أن له قولين ، وهكذا يقال فيما روي عن ابن عباس ، وهو يقوي قول من جمع بين الأحاديث بجواز الأمرين . يوضحه ما رواه أبو داود والنسائي من حديث الحسن البصري ، قال : « خطب ابن عباس رضي الله عنهما على منبر البصرة في آخر رمضان ، فقال : أخرجوا صدقة صومكم ، فكان الناس لم يعلموا ، فقال : من هاهنا من أهل المدينة قوموا إلى إخوانكم فملوهم فانهم لا يعلمون ، فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الصدقة صاعاً من تمر أو شعير أو نصف صاع من قمح ، فلما قدم علي عليه السلام رأى رخص السعر ، فقال : قد أوسع الله عليكم فلو جعلتموها صاعاً من كل شيء » . فسدل على أن مازاد على النصف فضيلة لمن وسع الله عليه ، ولا يقال : هو خلاف الاحتياط لأنه يقال : الإيجاب لما لم يتعين وجوبه ليس هو الاحتياط للوعيد الشديد فيمن زاد في الشرع ما ليس منه ، وانما الاحتياط أن بفعل الأفضل ويحث عليه من غير إيجاب .

قال في « الهدي » بعد سياق أدلة المذهب الأول : وكان شيخنا - يعني ابن تيمية - يقوي هذا المذهب ويقول : هو قياس قول أحمد في الكفارات : إن الواجب فيها من البر نصف الواجب من غيره . قوله : « على المرء المسلم يخرجها عن نفسه » لفظ « على » يقتضي وجوب

(١) بالنص ابن خالد بن عقيل بالتكبير ، والأبلي ينتج الهمز فوسكون الباء فتحذفان . اهـ .
« جامع الأصول » .

الاخراج ، ويؤيده ما في رواية ابن عمر في المتفق عليه مرفوعاً بلفظ : « فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر » ولفظ الفرض دليل الوجوب . قيل : وهو يجمع عليه ، كما قاله اسحاق بن راهويه والجمهور ، ولا التفات إلى قول من قال : إنها سنّة ، كـبعض أهل العراق وبعض أصحاب مالك وبعض أصحاب الشافعي وداود في آخر أمره ، ولا إلى قول من قال : إن وجوبها منسوخ بالزكاة ، وتقيدته بالمسلم دليل على سقوطها عن الكافر ، فلا تجب على من يمونه أن يخرجها عنه وإن لم يمتنع كالأبوين والماليك الكفار ، ولأنها طهرة لمن أخرجت عنه وليس للكافر طهرة .

وعن المنصور بالله وأبي حنيفة أنها تجب على المالك في مملوكه الكافر ، وكذا لا يجب عليه إخراجها عن ولده المسلم بإسلام أمه ، إذ الإسلام معتبر في المخرج والمخرج عنه .

قوله : « وعن هو في عياله » العيال : كسبي ، ذكره في « الصحاح » وفي « القاموس » - بكسر العين المهملة - والمراد به من يمون الرجل من أهله . وقد فسر في الرواية الأخرى بأنه من تجري عليه نفقتك ، ويؤخذ منه أن الوجوب متملق بالنفق لا بمن يخرجها عنه كالعبد والصغير والمرأة ، وهو صريح قوله في حديث ابن عمر مرفوعاً : « أدوا صدقة الفطر عن تمونون » أخرجه الدارقطني والبيهقي ، وهو مذهب الشافعي والليث وأحمد واسحاق .

وقال غيرهم : بل الوجوب عليهم في أنفسهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر : « على الحر والعبد ... الخ » وجنح إلى هذا البخاري وداود الظاهري . وقال : إنه يجب على السيد أن يمكن عبده من الاكتساب لها ، كما يجب عليه أن يمكنه من الصلاة ، وخالفه أصحابه والجمهور .

وقوله : « صغيراً كان أو كبيراً » يدل على وجوبها على ولي الصغير الذي يلزمه إنفاقه ، وظاهره : ولو كان للصبي مال ، وهو قول الهادوية ومحمد بن الحسن أنها على الأب مطلقاً ، فإن كان الأب معبراً لا يمكنه التكسب والولد الصغير موسراً أخرج عن نفسه من مال ابنه الصغير ، وفي إخراجها عن ولده الصغير احتالان . وعن الحسن البصري وسعيد بن المسيب : لا تجب الفطرة إلا على صائم ، ويستدل لها بحديث ابن عباس عند أبي داود وابن ماجه وصححه الحاكم ، قال : « فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر طهرة للصائم عن اللغو والرفث وطعمة للمساكين ، فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد

الصلاة فهي صدقة من الصدقات ، وبما رواه ابن أبي شيبة ولفظه : حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي إسحاق ، عن الحرث ، عن علي قال : « هي على من أطاف الصوم » .

وأجيب عن حديث ابن عباس أن ذكر التطهير خرج مخرج الناب جمعاً بين الأدلة ، ويؤخذ من ظاهره انه لا يجوز تأخيرها عن صلاة العيد وانها تقوت بالفراغ من الصلاة ، ونحوه حديث ابن عمر : « ومن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ... الخ » . قال ابن القيم : وهذا هو الصواب ولا معارض لهذين الحديتين ولا ناسخ ولا اجماع يدفع القول بهما ، ونظيره ترتيب ذبح الأضحية على صلاة الامام لاعلى وقتها ، وأن من ذبح قبل الصلاة لم تجزه بل تكون شاة لحم .

وسألت زيدا عليه السلام عن الرجل يكون له أقل من خمسين درهماً ،

قال : ليس عليه صدقة الفطر ، قال : ولا يأخذ صدقة الفطر من له خمسون

درهماً ، وتجب صدقة الفطر على من يملك خمسين درهما .

قال في « الجامع الكافي » : قال الحسن ومحمد : ولا تجب زكاة الفطر على من يحل له أخذ الصدقة . قال الحسن : الا أن يفضل عن مؤنته شيء فيصدق به ان شاء ، قال محمد : لا تجب على المسكين والفقير . وفي قول الحسن ومحمد : إن الصدقة تحل لمن لا يملك خمسين درهما . وروى محمد عن حسن وشريك ، قال : لا تجب على من يملك خمسين درهماً . قال شريك : ومن أصبح له خمسون درهما ففطر حتى ضاعت فعليه صدقة الفطر . اهـ .

بمنظر ظاهر
قوله زكاة
اصبح له خمسون
درهماً الاخرى
انها تجب على
حسن وشريك
فقط ولا يصح
محمداً ولا غيره
فقط

وما ذكره الامام عليه السلام ومن تبعه من هؤلاء مبني على أنها كالزكاة في تقدير الفتي المانع عن أخذها والموجب لاخراجها بذلك . قيل : وهو مذهب الحنفية في اعتبارهم لزوم الفطرة بالفتى الشرعي ، واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « انما الصدقة ما كانت عن ظهر غنى » أخرجه البخاري وغيره ، وبالقياص على زكاة المال . وذهب الهادي والقاسم وهو أحد قولنا المؤيد بالله أن المتبر في لزوم الفطرة هو أن يملك الشخص نفسه ومن تلزمه نفقته قوت عشرة أيام زائداً على ما استثنى لافقر بالفتى الشرعي . واستدلوا لعدم اعتبار الفتي الشرعي بحديث ابن أبي عمير عن أبيه عند أبي داود والمؤيد بالله في « شرح التجريد » قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أدوا زكاة الفطر عن كل إنسان صغير أو كبير حر أو عبد، ذكر أو أنثى، غني أو فقير » وفي بعض الحديث : « أما غنيكم فيزكيه الله ، وأما فقيركم فيرد الله عليه خيراً مما أعطى » ولاعتبار قوت العشر بثبوت اعتبارها في أقل المهر ونصاب السركة ، وأكثر الحيف وأقل الطهر ، ولما في اعتبار قوت يوم له من الحرج كما ذهب إليه الشافعي ومن معه . واعتبر الامام شرف الدين في ذلك أن يكون قوت العشر زائداً على ما استثنى للفقير وزائداً على ما يكفي المنفق ومن هو أخص به إلى الدخل . وأجاب هؤلاء عن حجة الأولين بأن الحديث محمول على صدقة النفل ولو سلم أنها الواجبة ، فقد عارض مفهومها منطوق حديث ابن أبي صير عن أبيه فيرجح المنطوق ، وحمله بمض الملاء على أن معناه إلا أن يكون المتصدق محتاجاً إليها في تلك الحال .

قلت : وهو في « جمع الزوائد » عن علي عليه السلام مرفوعاً بلفظ : « من سأل مسألة عن ظهر غنى استكثر بها من رضى جهنم ^(١) قالوا : وما ظهر غنى ؟ قال : عشاء ليلة » رواه عبد الله بن أحمد والطبراني في « الأوسط » وفي استنادها الحسن بن ذكوان ، عن حبيب ابن أبي ثابت ، والحسن ، وإن أخرج له البخاري فقد ضعفه غير واحد ولم يسمعه من حبيب بينها عمرو بن خالد الواسطي ، كما حكاه ابن عدي في « الكامل » عن ابن ساعد وعمر بن خالد كذبه أحمد وابن معين والدارقطني . اهـ .

فتقدير الغنى بعشاء ليلة يبطل احتجاج من تمسك به ، وتضعيفه بعمرو بن خالد غير وارد لما تقدم في ترجمته . وبأن القياس غير مسلم لوجود الفارق ، فإن النصاب معتبر في الزكاة بخلاف الفطرة ، ولكونه فاسد الاعتبار لحديث ابن أبي صير .

وذهب مالك والشافعي وعطاء وأحمد وإسحاق وهو أحد قولي المؤيد بالله أن المتبرقوت يوم له ولبن يون ، لحديث ابن أبي صير واليوم أقل ما يقدره . قال في « المنار » : وهو الاظهر ويؤيده أنه صلى الله عليه وآله وسلم فر الذي لا يحل له السؤال عن يملك ما يديه وبمشيه ولا ياتزم في دونه ، لأن المقصود في هذا اليوم إغناء الفقراء عن السؤال لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أغنوهم في هذا اليوم عن السؤال » .

(١) الرضى : الحجارة الغماء ، الواحدة رصفة مثل تمر وتمر . اهـ . « مصباح »

سألت زيد بن علي عليها السلام عن الصاع كم مقداره ؟ قال :
خمسـة أرطال وثـلث بالرطل الكوفي .

تقدّره بذلك هو المعروف عند أهل المدينة وغيره . ففي «سنن البيهقي» بسنده الى أبي داود قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : صاع ابن أبي ذئب خمسـة أرطال وثـلث ، قال : فمن قال : ثمانية أرطال ؟ قال : ذلك ليس بمحفوظ . وقال أيضاً : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، حدثني عبد الله بن سعد الحافظ ، نا أحمد بن إبراهيم بن عبد الله ، نا الحسين بن منصور ، نا الحسين بن الوليد ، قال : قدم علينا أبو يوسف من الحج فاتيناه ، فقال : اني أريد أن أفتح عليكم باباً من العلم همني تفحصت عنه ، فقدمت المدينة فسألت عن الصاع ، فقالوا : صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قلت لهم : ما حجتكم في ذلك قالوا : نأتيك بالحجة عندنا ، فلما أصبحت أتاني نحو من خمسين شيخاً من أبناء المهاجرين والانصار مع كل رجل منهم الصاع تحت رداءه كل رجل منهم يخبر عن أبيه - أو عن أهل بيته - ان هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنظرت فاذا هي سواء ، قال : فغيرته (١) فاذا هو خمسـة أرطال وثـلث بنقصان معه يسير ، فرأيت أمراً قوياً ، فقد تركت قول أبي حنيفة في الصاع وأخذت بقول أهل المدينة . قال الحسين : فحجيت من عامي ذلك فلقيت مالك بن أنس فسألت عن الصاع ، فقال : صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلت : كم رطلاً ؟ فقال : ان الكيال لا يرطل هو هذا . قال الحسين : فلقيت عبد الله بن زيد بن أسلم ، فقال : حدثني أبي عن جدي ان هذا صاع عمر . وأخرج بسنده الى محمد بن سعيد الجلاب يقول : سألت اسماعيل بن أبي أويس بالمدينة عن صاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخرج إلي صاعاً عتيقاً بالياً ، فقال : هذا صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعينه ، فغيرته فكان خمسـة أرطال وثـلثاً .

وأخرج الدارقطني عن اسحاق بن ساجان الرازي ، قال : قلت لمالك بن أنس : يا أبا عبد الله كم قدر صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال : خمسـة أرطال وثـلث بالبنـدداي وأنا حرزته ، فقلت : يا أبا عبد الله خالفت شيخ القوم ، قال : من هو ؟ قلت : أبو حنيفة ، فغضب

(٢) جملة فشنة نخبة مشددة من العيار أي قدرته . ٨١٠ .

غضباً شديداً ، ثم قال لجلسائنا : يا فلان هات صاع جدك ، ويا فلان هات صاع عمك ، ويا فلان هات صاع جدتك ، قال اسحاق : فاجتمعت آصع ، فقال : ماتحفظون في هذا ، فقال هذا : حدثني أبي عن أبيه أنه كان يؤدي بهذا الصاع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقال الآخر : حدثني أبي عن أخيه انه كان يؤدي بهذا الصاع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال الآخر : حدثني أبي عن أمه أنها كانت تؤدي بهذا الصاع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : أنا حزوت فوجدته خمسة أرطال وثلاثاً . اهـ .

قال في « المصباح » : وسبب زيادته على خمسة أرطال وثلاث أن الحجاج لما ولي العراق كبره ووسعه على أهل الاسواق للتسعير ، فجعله ثمانية أرطال . اهـ . والصاع : أربعة أمداد ، والمد رطل وثلاث بالبعدادي . قال الناصر للحق الحسن بن علي عليه السلام : وزنت صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدته سبعمائة وأربعين درهماً من الحنطة . اهـ . فالرطل على هذا مائة وعشرون درهماً ، والمد مائة وستون درهماً ، فإذا كان الدرهم اثنتين وأربعين شعيرة أنت جملة الصاع ستة وعشرين ألفاً وثمانمائة وثمانين حبة ، وإذا قدر ثنائي وأربعين كما تقدم كانت جملة (٢) ^{سبعة} ^{سبعين} ^{ألفاً} ^{وثمانمائة} ^{وثمانين} ^{حبة} . وقدر صاحب « القاموس » المد بماء كف الانسان (٢) المعتدل إذا ملأها ، ومد يده بها ، قال : وبه سمي مداً وقد جربت ذلك فوجدته صحيحاً . اهـ .

وبعضه مناسبته للاشتقاق اللغوي إذ الغالب على أهل اللغة مراعاة ذلك في كلامهم كما يبره من نظر في علم الاشتقاق . وقد دونت فيه مصنفات لكنها هجرت في الازمنة الأخيرة . وقد قيل : ان الرطل مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم .

سبعة
سبعين
ألفاً
وثمانمائة
وثمانين
حبة

(١) هذا بياض في نسخة المؤلف قدس سره .

(٢) كسذاني بعض نسخ « القاموس » : بماء كف الانسان بالافراد ، ويعمل على ازادة الجنس ، وبعضه رواية التثنية كما في أكثر نسخه ، والله أعلم .

باب فضل الصدقة على القرابة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من صدقة أعظم أجراً عند الله
عز وجل من صدقة على ذي رحم أو أخ مسلم ، قالوا : وكيف الصدقة
عليهم ؟ قال : صلاتكم إليهم بمنزلة الصدقة عند الله عز وجل » .

قد تقدم ما يشهد له في شرح قوله : « وسألته عن الزكاة تجزئ الرجل أن يعطيها أحداً من
قربته » من حديث سلمان بن عامر الضبي وأبي أيوب وأم كلثوم بنت عقبة وحكيم بن حزام ،
وماروي في امرأة عبد الله بن مسعود . وفي « مجمع الزوائد » ما نقله : عن أبي هريرة قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « والذي بعثني بالحق لا يذهب الله يوم القيامة من
رحم اليتيم ، ولين له في الكلام ، ورحم يمه وضعفه ، ولم يتناول على جاره بفضل ما آتاه الله ،
وقال : بأمة محمد والذي بعثني بالحق لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة يحتاجون إلى صلته
ويعصرها إلى غيرهم ، والذي نفسي بيده لا ينظر الله إليه يوم القيامة » رواه الطبراني في
« الاوسط » . وفيه عبد الله بن عامر الأسلمي وهو ضعيف . قال أبو حاتم ليس بالمتروك ،
وبقية رجاله ثقات . اهـ .

قال في « التخريج » : روى له من أهل الأمهات ابن ماجه ، وقد ضعفه أحمد وابن معين
وأبو حاتم ، وقال : ليس بالمتروك . وقال ابن عدي : عزز الحديث لا يتابع في بعض حديثه
وهو محتمل يكتب حديثه ، ذكره الزبيدي . ولعل هذا الحديث لما له من الشواهد في فضل
الصدقة على القريب ، وفيما قد ورد في كافل اليتيم وفي الجار يكون حسناً إن شاء الله
تعالى . اهـ .

والحديث يدل على أكثر أفضلية تأثير ذي الرحم والاخ المسلم بالصدقة على غيرهم .

قوله : « أو أخ مسلم » اما أن يراد به من النسب فيكون عطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام ، أو يراد به أخوة الاسلام أي من كان مفتقراً الى الصدقة ، وهو من أهل الاخوة والمائلة في الاسلام .

وقد اختلف في المراد بذي الرحم ، فقيل : هو كل من يحرم نكاحه ، وقيل : كل قرابة الى ثمانية عشر جداً . وقيل : كل قرابة يجب نفقتها ، وهو الاظهر من الحديث بدليل قولهم له صلى الله عليه وآله وسلم : وكيف الصدقة عليهم ؟ من حيث أن البائع لسؤالهم ما يشتكوه من كون ذي الرحم ليس محلاً للصدقة مع وجوب إنفاقه وكونه بمن يونسه المنفق ، فأجاب إن تلك النفقة والصلة بمنزلة الصدقة . وفي مناه ما أخرجه البيهقي من حديث أبي مسعود الانصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إن المسلم إذا أنفق نفقته على أهله وهو محتسبها كانت له صدقة » .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : لأن أشتري بدرهم صاعاً من طعام فأجمع عليه نفرأ من إخواني أحب إلي من أن أخرج الى سوقكم هذا فاشتري رقية فأعتقها » .

أخرجه السيوطي في مسنده عليه السلام من « جمع الجوامع » ولفظه : عن علي قال : « لأن أجمع ثلثاً من أصحابي على صاع من طعام أحب إلي من أن أخرج الى السوق فاشتري رقية فأعتقها » أخرجه البخاري في « الادب » وابن زنجويه في « تربيته » . ووجه ادخاله في الباب ان الطعام المدفوع اليهم لم يكن المقصود منه المكافأة والمقابلة بد عوض إما بمثله أو بمقابل نفع أو دفع ضرر ، بل كان خالصاً عن ذلك ، فله حكم الصدقة والصلة التي لا يقصد بها الا الثواب ، وكونه أحب من اعتاق رقية لما فيه من إدخال السرور على جماعة كثيرة من الاخوان بما يحفظهم به ، وفي الاعتاق ادخال السرور على رجل واحد وإن كان فيه تخليص رقية من الرق لكنه قد لا يساوي تلك الخصوصية لما يترتب على دعوتهم من الاتهاب والفرح وتأنيس الخاطر وترويح القلوب المنكسرة ، وهو مشاهد محسوس عند العامة والخاصة .

وقد روي عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه انه قال لمن أطعمه هريسة: «هلا أهلكني أفرح؟» ذكره أبو طالب المكي في «قوت القلوب» وعليه ينزل بعض الأقوال في حديث «لأصائم فرحتان». وفي «مجمع الزوائد» عن عمر بن الخطاب قال: «مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الأعمال أفضل؟ قال: إدخالك السرور على مؤمن أشبعت جوعته أو كسوت عورته، أو قضيت له حاجة» رواه الطبراني في «الوسط» وفيه محمد بن بشير الكندي وهو ضعيف. اهـ. وهو ممتضد بشواهد ذكرها أيضاً في كتابه.

!

✱ ✱ ✱

باب صدقة السر

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أن صدقة السر تطفيء غضب
الرب تعالى ، وإن الصدقة لتطفيء الخطيئة كما يطفىء الماء النار ، فإذا
تصدق أحدكم بيمينه فليخفها عن شماله ، فانها تقع بيمين الرب تبارك
وتعالى وكلتا يدي ربي سبحانه وتعالى عيين ، فبربها كما يربي أحدكم فلوله
أو فضيله حتى تصير اللقمة مثل أحد » .

روي في « مجمع الزوائد » عن معاوية بن حيدة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « أن
صدقة السر تطفيء غضب الرب تبارك وتعالى » رواه الطبراني في « الكبير » « والاوسط »
وفيه صدقة بن عبد الله السمين وثقه دحيم وضعفه جماعة . وعن أبي أمامة قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم : « صنائع المعروف تقي مصارع السوء ، وصدقة السر تطفيء غضب
الرب ، وصلة الرحم تزيد في العمر » رواه الطبراني في « الكبير » وإسناده حسن . اهـ .
وأخرج الترمذي وحسنه ، وابن جبان عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :
« إن الصدقة لتطفيء غضب الرب وتدفع ميتة السوء » وأخرج البيهقي بإسناده إلى أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : سبعة يظلهم الله في ظله - فذكرهم وفيهم - ورجل
تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم بينه ما تنفق شماله » هكذا رواه البيهقي وعزاه إلى
« صحيح البخاري » وأخرجه من طريق أخرى وفيها « حتى لا تعلم شماله ما تنفق بينه »
وعزاه إلى « صحيح البخاري » أيضاً . وأخرج البيهقي وعزاه إلى « الصحيحين » من حديث

أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يصعد الى الله الا طيب ، فان الله عز وجل يقبلها بيمينه فيريها لصاحبها كما يري أحدكم فله حتى تكون مثل أحد » .

والحديث يدل على فضيلة صدقة السر لما فيها من الخلوص عن مظان الرياء واعظم موقعها عند الآخذ إذا خلت عن شوائب الشهرة ، ولما يترتب عليها من الفوائد الخاصة كاطفاء غضب الرب عز وجل ومغفرة الخطيئة ، والمراد بها الجنس فتم جميع الذنوب الا الكبائر ، للأدلة الخاصة انه لا يكفرها الا التوبة . وقد ورد ما يدل على تكفيرها بالصدقة فيما أخرجه ابن حبان عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « تعبد عابد من بني اسرائيل فعبد الله في صومعته ستين عاماً ، فأمرت الارض فاخضرت فأشرف الراهب من صومعته ، فقال : لو زلت فذكرت الله فازددت خيراً ، فنزل ومعه رغيف أو رغيفان ، فينما هو في الارض لقيته امرأة فلم يزل يكلمها وتكلمه حتى غشيها ثم أغشى عليه ، فنزل الغدير يستحم فجاء سائل فأوماً اليه أن يأخذ الرغيفين ثم مات ، فوزنت عبادة ستين سنة بثلث الزينة فرجحت الزينة بحسناته ، ثم وضع الرغيف أو الرغيفان مع حسناته فرجحت حسناته ففقر له ، وأخرج البيهقي وابن أبي شيبة ، عن ابن مسعود نحوه . وأخرجه ابن أبي شيبة عن أبي موسى الأشعري بنحوه أيضاً ذكر ذلك في « الدر المنثور » . والزنا من الكبائر ، وحمل الاحاديث على انه تاب خلاف الظاهر من ترتيب المغفرة على رجحان الصدقة في الميزان على الذنب فينظر في ذلك والله أعلم .

وقوله : « فليخفها من شماله » كناية عن المبالغة في الاسرار بها .

وقوله : « فانها تقع بيمين الرب » . قال القاضي عياض في « شرح مسلم » : لما كان الشيء الذي يرتضى يتلقى باليمين ويؤخذها استعمال في مثل هذا واستعير للقبول والرضا كما قال :

إذا ما راية رفعت لجد تلقاها عاربة باليمين

وقيل : المراد بيمين الرب عين الذي تدفع اليه الصدقة ، وضافتها الى الله اضافة ملك واختصاص لوضع هذه الصدقة فيها لله عز وجل . اهـ .

قوله : « كما يري أحدكم فله » الفلو - بتشديد الواو - المهر لانه يقتلي أي يقطع ، وقيل :

هو الفطيم من أولاد ذوات الحافر ، وقد قالوا للاتي: فلوة مثل عدوة ، والجمع أفلاء مثل عدو وأعداء وفلاوى مثل خطايا . قال أبو زيد : اذا فتحت الفاء شددت الواو ، واذا كسرت خففت ، فقلت : فلو مثل جرو . قال مجاشع بن دارم :

جـرول يافلو بني الهمام فإني عنك القهر بالحسام

والرواية في الحديث - بفتح الفاء وتشديد الواو - قال في بعض شروح « المشكاة » : وانما ضرب المثل بالفلو لانه يزيد زيادة بيّنة ولان الصدقة تناج عمله ، وان صاحب التناج لا يزال يماهده ويتولى تربيته ، ثم ان التناج أحوج ما يكون الى التربية وهو فطيم فاذا أحسن القيام به وأصلح ما كان منه فاسداً . اهـ . الى حد الكمال وكذا عمل ابن آدم لاسيما الصدقة التي يجاذبها الشح ويتشبث بها الهوى ويقتفيها الرياء ويكدرها الطبع فلا تكاد تخلص الى الله الا موسومة بنقائص لا يبيحها الا نظر الرحمن ، فاذا تصدق المبدمن كسب طيب مستعد للقبول فتح دونها باب الرحمة فلا يزال نظر الله اليها يكسبها نعم الكمال ويوفىها حصة الثواب حتى تنتهي بالتضعيف الى نصاب تقع المناسبة بينه وبين ما قدم من العمل وقوع المناسبة بين الثمرة والجليل . اهـ . وفيه حمل التربية على معناها المجازي - يعني تعظيم الاجر وتضعيف الثواب - ويصح أن يكون على ظاهره بأن الله تعالى يبارك فيها ويزيدها من فضله ويبرزها في صورة المحسوس حتى تثقل في الميزان فيكون تضعيف الثواب بحسبها ، وهو الظاهر من قوله: « حتى نصير اللقمة مثل أحد » .

والفصيل : ولد الناقة حين يفصل عن أمه . واللقمة من الخبز - بضم اللام - اسم لما يلقم في مرة ، كالجرعة اسم لما يجرع في مرة ، والجمع لقمات - بضم اللام وتثنية القاف - ذكره بعضهم .



باب فضل القرض

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من أقرض قرضاً
كان له مثله صدقة ، فلما كان من الغد ، قال : من أقرض^{توضاً} كان له مثله
كل يوم صدقة ، قال : قلت : يا رسول الله أمس ، قلت : من أقرض
قرضاً كان له مثله صدقة ، قلت : اليوم من أقرض قرضاً كان له مثله
كل يوم صدقة ؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم : نعم من أقرض^{توضاً} (الله)
قرضاً فأخره بعد محله كان له كل يوم مثله صدقة » .

روي في « مجمع الزوائد » عن بريدة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول : « من أنظر معسراً فله كل يوم مثله صدقة ، ثم قال : من أنظر معسراً فله بكل يوم مثله
صدقة ، قلت : يا رسول الله سمعتك تقول : من أنظر معسراً فله كل يوم مثله صدقة^(١) ، قال : لا قال :
كل يوم مثله صدقة قبل أن يحل الدين ، فإذا حل فأنظره فله كل يوم مثله صدقة » . قال الهيثمي :
روى ابن ماجه طرفاً منه . رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح . ورواه السيوطي في « جمع
الجوامع » من قسم الحروف بلفظ : « من أنظر معسراً فله بكل يوم مثله صدقة قبل أن يحل الدين ،

ثم سمعتك تقول
من أنظر معسراً فله
كل يوم مثله صدقة ؟

(١) في بعض النسخ : من كل يوم ، وفي بعضها بإسقاط من - وكتب المؤلف عليها حرف « ظ »
رمزاً إلى الظن ، ثم كتب في الهامش بخطه ما أفضله التفتين من عندي لدلالة السياق عليه ، وفي المتن
منه غلط ما هـ منه وجه الله .

فإذا حل الدين فأنظره فله بكل يوم مثله صدقة « أخرجه أحمد في « المسند » وابن ماجه والطبراني في « الكبير » والحاكم في « المستدرک » والبيهقي وسعيد بن منصور ، عن سليمان بن بريدة عن أبيه . وهو نحو حديث الأصل . وقال أيضاً : « من أنظر معسر بعد حلول أجله كان له بكل يوم صدقة » عن زيد بن أرقم ، ولا ينافي الاول ، اذ المراد هاهنا بالصدقة ما حصل بسبب الانظار ولا تعرض فيه للصدقة الحاصلة بنفس القرض . وروي في « مجمع الزوائد » عن أبي امامة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « دخل رجل الجنة فرأى على بابها مكتوباً الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر » رواه الطبراني في « الكبير » وفيه عتبة بن حميدة وثقه ابن حبان وغيره وفيه ضعف .

والحديث يدل على فضيلة القرض . قال في « البحر » : وموقعه أعظم من الصدقة اذ لا يقتضى الاحتاج . اهـ . وهو مشتق من القطع لما كان المقرض يقطع قطعة من ماله للمستقرض وفي الحديث : « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن قرض الاظفار بالسن » ومنه المقرض . وقد وردت فيه احاديث كثيرة دالة على عظم ثوابه ، وأنه مستحب استجباً مؤكداً ، وقد يجب عند الضرورة الشديدة ، وفيه مشروعية السؤال عند حصول اللبس لاسيما في الأمور الشرعية .

★ ★ ★

باب من لا تحل له الصدقة ومن تحل له الصدقة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كفى بالمرء إثماً أن يضيع من
يعول ، أو يكون عبداً على الناس . وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تحل
الصدقة لغني ولا لقوي ولا لذي مرة سوي » .

فيه حديثان وسندهما واحد . أما الحديث الأول فيشهد له ما في « جمع الجوامع » في الحروف
« كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت » أخرجه أحمد في « المسند » وأبو داود
والطبراني في « الكبير » والحاكم في « المستدرک » والبيهقي عن ابن عمر . وفيه الحث على النفقة
على العيال ، والمراد بهم الزوجات والاولاد الصغار والأبوان العاجزان ، لا من عداهم ، الا أن
يكون القريب زمناً ، ذكره في « شرح الإبانة » . وقيل : المراد بهم ما هو أعم من ذلك ، فيشمل
من تحب نفقته بالقرابة أو الزوجية أو بملك اليمين ، ويؤيد هذا القول ما في بعض روايات
الحديث بلفظ : « أن يضيع من يقوت » اذ هم من يلزمه قوته ونفقته ، والمعنى أن المتصدق
لا يتصدق بمالا فضل فيه عن قوت أهله يطلب به الأجر فينقلب ذلك الأجر إثماً لتضييعهم
وتأثير غيرهم بما هم أحق به وأولى .

قوله : « أو يكون عبداً على الناس » هو بالفتح أو الكسر كما تقدم ، ويعني به من يكلف
الناس مؤنته حتى يكون ممن يعوله الناس ويمونه ، وكونه إثماً بذلك لما في السؤال من اذلال
النفس وامتهانها والتقاعد عما ندب الله اليه من التسبب لتحصيل الرزق بالكسب الحلال ، وهو
محمول على من كان قادراً على الكسب ، كما يفسره الحديث الثاني في الاصل الذي يشهد له
ما أخرجه ابن أبي شيبة قال : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن سعد بن ابراهيم ، عن ربحان
ابن زيد ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تحل
الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي » وهو في الصحيح . ورواه في « جمع الزوائد » من حديث

أبي هريرة بنحوه ، وقال : رواه الطبراني في « الاوسط » ورجاله رجال الصحيح . ومن حديث رجل من بني أسد مرفوعاً ، رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ، ورواه ابن أبي شيبة بنحوه أيضاً من حديث جُبَيْب بن جنادة مرفوعاً ، وقال أيضاً : حدثنا عبد الرحيم وابن غير عن هشام بن عروة ، عن أبيه عبيد الله بن عدي بن الخيار ، قال : « أخبرني رجلان أنهما أنيا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسألانه من الصدقة ، قال : فرفع فيها البصر وصوبه ، فقال : إنكما لجلدان ^(١) » فقال ، إن شئنا أعطيتكما ولا حظ فيها لنبي ولا لقوي مكتسب . » وقال في « مجمع الزوائد » : رواه الطبراني في « الاوسط » ورجاله رجال الصحيح .

والرة : القوة ، من قولهم : مررت الجبل : إذا قتلته ، والمرير والمر : المقتول ، وفلان ذو مرة أي قوة بحكم القتل . وسوي ، أي قويم الخلق متدله ، كأنه المستوي في الحلقة على طريق الاستقامة ، المصون عن الأعوجاج في طرفي الإفراط والتفريط . وقوله : « ولا لقوي » : له له كان في الاصل عوضاً عن قوله : « ولا لذي مرة سوي » لما كان أحدهما بمعنى الثاني فجُمع بينهما

لأنهما ليسا بملوك ولا حكام ، والظاهر من لفظ الصدقة أنها الواجبة ، وقد استثنى من النبي ، ما أخرجه أبو داود وأحمد عن علي بن أبي طالب ، وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : « لا تجل الصدقة لنبي ولا لحجة » ، ولعل علياً ، أو رجل اشتراها بماله ، أو غازه ، أو غارم في سبيل الله ، أو مسكين تصدق عليه منها فأهدى منها لنبي » وقد أعل بالارسال ، وتقدم الكلام على حد النبي وما هو المعتبر فيه .

والحديث يحول على الكراهة بالنسبة الى القوي ، وذلك لئلا يتشكل على صدقات الناس ومزاحمة ضعفاء الفقراء فيها هم أحق به منه ، وليس منه التحريم لخالفه النصوص كحديث معاذ لما بعثه صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن أن يأخذ الصدقة من أغنياء المسلمين فيضعها في فقرائهم . ويأخذ الحجة منه أن البعوث اليهم ، إما غني مأخوذ منه ، أو فقير مدفوع اليه ، ولم يشترط عليه أن يكونوا غير أقوياء على التكسب . وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يعطي الصدقة فقراء أصحابه وأكثرهم أصحاباً أقوياء لا زمانة بهم . وفي حديث زياد بن الحارث

(١) كذا في النسخ . والصواب لجلدان ، كما لا يخفى .

الصدائي انه قال : « أمّرتني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على قومي ، فقلت : يا رسول الله أعطني من صدقاتهم ، ففعل وكنت لي بذلك كتاباً ، فأناه رجل ، فقال : يا رسول الله ، أعطني من الصدقة ، فقال : ان الله تبارك وتعالى لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم هو فيها ، فجزأها ثمانية أجزاء ، فان كنت من تلك الاجزاء أعطيتك » ، فالتني صلى الله عليه وآله وسلم أمّرت الصدائي وأعطاه من الصدقة ولم يكن ليؤمره الا وهو صحيح البدن سوي الخلق ، ثم لم يمنعه ذلك عن دفع الصدقة اليه ، وكذلك الثاني أخبره أن كل من وقع عليه اسم صنف من تلك الاصناف فهو من أهل تلك الصدقات زمناً كان أو صحيحاً ، الا أنه يرد على ذلك الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ « لا تحل » باعتبار الغني والقوي اذ هو في الاول حقيقة دون الثاني ، فاما أن يقال يجوز ذلك ويكون من باب عموم المجاز ، أو بقدر لفظ « لا تحل » في المعطوف ، واذا اشتمل التركيب على لفظين لم يضر تفارهما والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أنه آناه رجل يسأله صدقة ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : لا تحل الصدقة الا لثلاثة : لذني دم مقطع ، أولذي غرم موجه ، أولذي فقر مدقع ، قال علي عليه السلام : فذكر أحد الثلاثة فأعطاه درهماً » .

روى السيوطي في « جمع الجوامع » : وان المسألة لا تحل الا لاحد ثلاثة : لذني دم موجه ، أو ذي غرم مقطع ، أو ذي فقر مدقع ، أخرجه أبو داود الطيالسي في « مسنده » وأحمد بن حنبل في « السنن » وأبو داود والترمذي والنسائي وابن منيع والبيهقي في « شعب الایمان » والضياء في « المختارة » عن أنس .

قال في « التخریج » : وأخرجه أيضاً الدارمي بإسناد رجاله ثقات أثبات ، على شرط مسلم عن قبيصة بن خارق الهلالي قال : « تحملت بمجالة فأنتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسأله فيها ، فقال : إقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها ، ثم قال : يا قبيصة إن الصدقة لا تحل

الا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة فسأل حتى يصيبها ثم يمسه ، ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله فحلت له المسألة فسأل حتى يصيب قوماً من عيش - أو قال سداداً من عيش - ، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: قد أصاب فلاناً الفاقة فحلت له المسألة ، فسأل حتى يصيب قوماً من عيش أو سداداً من عيش، ثم يمسه ، ومسواهن من المسألة سحت ياقبيصة يأكلها صاحبها سحتاً ، وقد أخرج هذا الحديث مسلم وأبو داود والنسائي . اهـ .

وفي الحديث دليل على تحريم المسألة الا لأحد ثلاثة: ذي دم مقطع، من فطع الأمر - بالضم - فطاعة فهو فظيع وأفظع فهو مقطع أي شنيع جاوز المقدار ، وهو الذي يقطع بأولياء المقتول فلا تكاد تائرة الفتنة تطفأ فيها بينهم فيقوم لها من يتحمل الحمالة ، كما فسرناها في حديث قبيصة وهي الكفالة بالدماء والأموال التي تاتى بسبب العداوة والشحناء بين الخصوم تسكيناً لثائرة الفتنة وحملاً لأسباب دواهم ، وليس من المروء أن تكون الغرامة عليه في ماله، ولكن يعان على ما يحمله منه ويعطى من الصدقة قدر ما يخرج به عن عهدة ما تضمنه منه .

والنرم الموجع : الديون الفادحة التي توجع صاحبها ولا ينهض بالوفاء بها ، وهو المراد بقوله تعالى في آية المصارف «والغارمين»، والفقر المدقع: أصله من الدقواء وهو التراب، وممناء: الفقر الذي يقضي به الى التراب فلا يكون عنده ما ينقي به التراب ، فهو بمعنى الملصق بالدقواء، قيل : ويصح أن يقال : هو الذي يقضي به الى الدقع وهو سوء احتمال الفقر ، ويقال : دقع الرجل - بالكسر - أي لصق بالتراب ذلك ، ومنه الحديث : « إذا جعتن فقعتن » أي خضعتن ، والضمير في قوله: وفذكره» يعود الى الرجل السائل . وفي نسخة « الامالي » ديناراً بدل درهماً ، والله أعلم .

باب مانع الزكاة ولاوي الصدقة والمعتدي فيها

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاوي الصدقة
والمعتدي فيها » .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا ابن غفر ، عن ابن أبي خالد ، عن الشعبي ، عن الحرث ، عن
علي ، قال : « لعن مانع الصدقة » . حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ، عن اسماعيل ، عن الشعبي ، عن الحرث ،
عن علي مثله . حدثنا وكيع ، نا الأعمش ، عن عبد الله بن مرة ، عن الحرث ، عن عبد الله ،
قال : « لاوي الصدقة - يعني مانعها - ملعون على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم يوم
القيامة » . اه . وهو في « سنن البيهقي » أيضاً . وفي « جمع الجوامع » ما قلناه : « المعتدي في
الزكاة كأنها » . أخرجه أحمد في « المسند » وأبو داود والترمذي وقال : حسن غريب ، وابن
ماجه والبيهقي عن أنس ، والطبراني عن جرير . وفي « مجمع الزوائد » وعن جرير ، عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم : « المعتدي في الصدقة كأنها » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله
ثقات . اه .

والحديث يدل على التشديد في الزجر لمانع الصدقة بلعنه ، وهو طرده وإبعاده عن الرحمة .
ولاوي الصدقة ، بمعنى مانعها عن مستحقها ، من لوأه أي أماله من جانب إلى جانب ، ذكره
في « النهاية » . والمعتدي فيها يحمل على المصدق الذي يتجاوز الواجب ويأخذ ما ليس له ،
وعلى هذا فالتشبيه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « المعتدي في الصدقة كأنها » ، إما أن
يكون في المنع ، وذلك أن الساعي إذا أخذ خيار المال ربما منع الواجب في السنة الأخرى ،
فيكون الساعي بتسببه للمنع كأنه مانع فيشاركه في اللطم ، وإما أن يكون في مطلق اللطم

وممنه أن السالك طريق الإفراط وهو الساعي بتجاوزه عما يحل له أخذه كالسالك طريق التفریط ، وهو المالك بمنه للصدقة في الاثم والمقوبة ، وأما تفسير المعتدي بالمانع فلا يناسبه عطفه على لاوي ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « آكل الربا ومانع الزكاة حرباً في الدنيا والآخرة . »

يض له في « التخريج » وهو بهذه الطريقة في « الامالي » وله شواهد معنوية فأكل الربا قد دلت الآية على إيذانه بحرب من الله ، ومانع الزكاة تقدم ما فيه . وفي كتب السنة زواجر شديدة لم تكتب ذلك كحديث بريدة مرفوعاً « مامنع قوم الزكاة الا ابتلاهم الله بالسنين » رواه الطبراني في « الاوسط » ورجاله ثقات . ويدل على حرب الآخرة أيضاً حديث : « أنه يسط ممانع الزكاة يوم القيامة بقاع قرقر » وهو بطوله في « الصحيح » . وقد روي في « مجمع الزوائد » ما يصلح أن يكون شاهداً عن عبد الله بن مسعود قال : « آكل الربا ومؤكله وشاهداه وكان به إذا علموا به ، والواثمة والمستوثمة للحسن ، ولاوي الصدقة ، والمرتد أعزياً بعد الهجرة ، ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم » قال الهيثمي : في الصحيح وغيره بعضه ، رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في « الكبير » وفيه الحث الاور وهو ضعيف . وقد وثق ، رواه ابن حبان في « صحيحه » . اهـ .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام قال : « الماعون : الزكاة » .

قال ابن أبي شيبة : حدثنا ابن عيينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن علي « ويمنون الماعون » قال : الزكاة المفروضة « وقال ابن عباس : عارية المتاع . حدثنا ابن ادريس عن شعبة ، عن الحكم ، عن مجاهد ، عن علي ، قال : « الماعون الزكاة » . وأخرج بسنده نحوه عن الضحاك وابن عمر ومحمد بن الحنفية والزهري . وقال البيهقي في « سننه » : وهو

وقول أنس بن مالك ، وأحدى الروائين ، عن ابن عباس ، وهو قول أبي العالصة والحسن
وبجهد . اهـ . وبذل على ذلك لغة قول الراعي :

قوم على الاسلام لما يمنعوا ماعونهم وبضيعوا التهليل

وهو الذي صدره الامام زيد بن علي عليه السلام في « تفسيره » وعقبه بما لفظه ويقول: هو ما يتماورء الناس بينهم من الفأس والقدر واللول وما أشبه ذلك. والماعون: الطائفة ، والماعون: العطلة والنفقة ، والماعون بلسان قرىش: المال ، ويقال للماعون: المنة . اهـ .

وفي « المصنف لابن أبي شيبة » باسناده عن عبد الله بن مسعود ، قال : هو مايتماوره الناس بينهم الفأس والقدر والدلو وأشباهه . ورواه أيضاً عن الضحاك عن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ونحوه عن عكرمة . وقال : حدثنا ابن عليه ، عن ليث ، عن أبي اسحاق عن الحرث ، عن عبي ، قال : « الماعون : منع الفأس والقدر والدلو » فعلى هذا له روايتان ، والاقترب حمل الآية على ماصدق عليه من جميع هذه الاحتمالات ، إذ هو أتم فائدة ، ولثبوت هذه الأقوال عن السلف التكميلين على معاني القرآن وتفسيره ، ولذا كانت لملي عليه السلام روايتان ، وكذا لابن عباس رضي الله عنه .

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تتم صلاة الإبركة، ولا تتم صلاة الإطهوار، ولا تقبل صدقة من غلول».

قد تقدم ذكره في باب السواك وفضل الوضوء ، وذكرنا هنا لك شواهد وشرحه مستوفى
فليرجع اليه .

تنبيه جملة الاحاديث النبوية في كتاب الزكاة الى هنا أحد عشر حديثاً ، وجملة الأخبار العلوية ثمانية عشر خبراً ، وجملة المسائل للامام عليه السلام احدى وعشرون مسألة ، وعدة الأبواب اثنا عشر باباً ، والحمد لله وحده .

[illegible]

الفهرس

صحيفة

- ٣ باب استفتاح الصلاة .
- ٦ ذكر سؤال زيد بن علي لأبي حنيفة عن مفتاح الصلاة ... الخ .
- ١٠ باب القراءة في الصلاة وما يتبع ذلك من التسبيح في الآخرين من الظهور والعصر ... الخ .
- ١٥ مطلب : الجهر بسم الله الرحمن الرحيم .
- ٢٠ الخلاف في الاتيان بالبسملة والجهر بها .
- ٢٥ ذكر قوله عليه السلام : « كل صلاة بغير قراءة فهي خداع ... » ، ويتعلق بذلك ثلاث مسائل :
- ٢٦ الاولى - اختلف العلماء في تعيين ما يحزى من القراءة في الصلاة ... الخ .
- ٢٩ الثانية - هل تكفي قراءتها في كل ركعة ... الخ .
- ٣١ الثالثة - هل تجب الزيادة على الفاتحة عند من أوجبها ... الخ .
- ٣٢ تنبيهان : الاول - في الأمي الذي لا يحسن أن يقرأ كيف يصلي .
- ٣٣ الثاني - في أن زيد بن علي كان يقرأ : عليهم « ولضالين » بالرفع ... الخ .
- ٣٤ شرح قوله عليه السلام : « كانوا يقرؤون خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : خلطتم علي ... الخ .
- ٤٠ تنبيهان : أحدهما - تردد بعض العلماء في الموضع الذي تقرأ فيه الفاتحة ... الخ .

- ٤٢ ثانیہا - من یرى شرعیة التوجه بعد التكبيرة وصلى خلف من لا یجیزہ ... الخ .
- ٤٣ شرح قوله عليه السلام : « صليت خلف أبي المغرب ففسى الفاتحة » .
- ٤٣ شرح روايته عليه السلام : « إذا دخل الرجل في الصلاة ففسى أن يقرأ حتى يركع فليستو قائماً .. الخ » .
- ٤٦ شرح قوله عليه السلام : « من أسمع أذنيه فلم يخافت » .
- ٤٧ قال زيد بن علي : المودتان من القرآن .
- ٤٩ باب الركوع والسجود وما يقال في ذلك .
- ٥٤ كان زيد بن علي اذا رفع رأسه من الركوع قال : سمع الله لمن حمده ... الخ .
- ٥٥ مطلب : اذا صلى الرجل فليتحجج في سجوده ، واذا سجدت المرأة ... الخ .
- ٥٨ باب التشهد .
- ٦٢ ويتعلق بكلام الأصل وشواهد مسائل :
- الاولى - في اختلاف العلماء في صيغة التشهد .
- ٦٣ الثانية - هل حكم التشهد الوجوب أو الندب .
- ٦٤ الثالثة - هل تسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... الخ .
- ٦٤ الرابعة - اختلفوا في صفة القيام من الركعتين الاوليين .
- ٦٥ كان زيد بن علي ينصب رجله اليمنى ويفرش اليسرى .
- ٦٦ شرح قوله عليه السلام : « لا تحجزى صلاة بغير تشهد ... الخ » .
- ٦٨ ويتعلق بالحديث مسائل :
- الاولى - هل حكم التشهد الاخير الوجوب أو الندب .
- ٧٠ الثانية - في حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم .
- ٧٣ الثالثة - قوله : ثم يسلّم عن يمينه وعن شماله روي في التسليمين جميعاً ... الخ .
- ٧٥ الرابعة - قوله : « ثم يحمّد الله ويثني عليه » يدل على مشروعية الدعاء ... الخ .
- ٧٧ الغامضة - في تفسير بعض مفردات حديث الأصل .
- ٧٩ باب القنوت

- ٩٨ باب فضل الصلاة في جماعة
- ١٠٣ اختلاف العلماء في حقيقة الكبيرة .
- ١٠٦ شرح حديث « لا تزال أمتي يكف عنها ما لم يظفروا خصالاً ... الخ » واختلاف العلماء في جماعة غير الجمعة .
- ١١٣ شرح روايته عليه السلام : « لا صلاة لجار المسجد ... الخ » .
- ١١٤ شرح حديث « تحت ظل العرش رجل ... الخ »
- ١١٦ شرح قوله عليه السلام : « أنه غدا على أبي بكر فوجده متصبهاً ... الخ » .
- ١١٧ شرح روايته عليه السلام : « أفضل الأعمال إسباغ الطهور في السبرات ... الخ » .
- ١٢١ باب من يؤم للناس ومن أحق بذلك .
- ١٢٤ شرح قول زيد بن علي : « لا يصلي خلف الجرويسة ولا خلف المرجسة ولا القدرية ... الخ » .
- ١٢٩ كان عليه السلام يكره الصلاة خلف المكفوف والاعراب .
- ١٣٠ وكان عليه السلام يرخص في الصلاة خلف المملوك ... الخ .
- ١٣٢ باب إقامة الصفوف .
- ١٣٦ شرح قوله عليه السلام : « أمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا ورجل من الانصار ... الخ » .
- ١٣٩ شرح قوله عليه السلام : « صلى رجل خلف الصفوف فلما انصرف ... الخ » .
- ١٤٣ باب ما ينبغي أن يتجنب في الصلاة .
- ١٤٦ مطلب فيمن يبعث بليغته في الصلاة .
- ١٤٧ شرح قول المصنف : « اذا دخلت في الصلاة فلا تلتفت يمينا ولا شمالاً ... الخ » .
- ١٥١ شرح قول المصنف : « لا يقطع الصلاة شيء » .
- ١٥٧ باب الحذر في الصلاة .

- ١٦٢ الكلام على قول المصنف : « هذه الثلاث بيني عليهن وثلاث لا بيني عليهن : البسول والمائط ... الخ » .
- ١٦٤ حكم من يصلي بالقوم ويحدث به حدث ... الخ .
- ١٦٥ شرح قوله عليه السلام « في الامام يحدث فيقدم رجلا لم يدرك أول الصلاة ... الخ » .
- ١٦٦ حكم الكلام في الصلاة عمدا أو نسيانا وما يتعلق بذلك من الاحتجاج .
- ١٦٩ حكم من رد السلام وهو في الصلاة وما يتعلق بذلك .
- ١٧١ الكلام على قول المصنف « لا يصبقن أحدكم في الصلاة تلقاء وجهه ... الخ » .
- ١٧٣ شرح قوله عليه السلام : « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء في الصلاة » .
- ١٧٦ باب السهو في الصلاة .
- ١٨١ شرح رواية « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر خمسا ، فقام ذو الشاهين ... الخ » وما يتعلق بذلك .
- ١٨٦ شرح رواية المصنف « الرجل ينسى في موضع القيام فيجلس أو يقوم في موضع الجلوس ... الخ » .
- ١٨٧ حكم من جهر في الصلاة التي يخاف فيها أو يخافت في الصلاة التي يجهر فيها ناسيا .
- ١٨٧ حكم من نسي التكبير في القيام والقعود والتسبيح في الركوع ... الخ .
- ١٨٨ الكلام على رواية « الرجل يسلم في الركعتين من الظهر أو العصر أو العشاء ناسيا ... الخ » .
- ١٨٩ بيان قول المصنف : « وان سلم على غام في نفسه استقبل الصلاة » .
- ١٩٠ قال زيد بن علي في الرجل ينسى سجدة من فريضة ثم يذكرها ... الخ .
- ١٩٢ حكم من نسي شيئا من سنن الصلاة ثم ذكر ذلك بعدما سلم ... الخ .
- ١٩٣ قال زيد بن علي في سجدتي السهو يشهد مثل ما يشهد في الركعتين .
- ١٩٤ باب في المرأة تؤم النساء وتحقق القول في ذلك .

- ١٩٧ قال زيد بن علي: «لا يؤم الرجل النساء ليس معه رجل ... الخ» وتحقيق القول في ذلك .
- ١٩٩ ليس على النساء أذان ولا إقامة ... الخ .
- ٢٠٢ باب إذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة من خلفه .
- ٢٠٣ الرجل يصلي بالقوم على غير وضوء وفيه تنبيه وإيماء إلى علة الحكم الذي شرع لأجلها.
- ٢٠٦ سألت زيد بن علي عن الإمام يسهو في صلاته ... الخ .
- ٢٠٨ باب الرجل يدرك مع الإمام بعض الصلاة .
- ٢٠٩ وقد اختلف العلماء في المراد بالركعة التي يدركها المأموم مع الإمام .
- ٢١٣ تنبيه: أخرج البخاري ومسلم في باب من أدرك من الجمعة ركعة . . الخ، والكلام على ذلك .
- ٢١٤ شرح قوله عليه السلام : « اجعل ما أدركت مع الإمام أول صلاتك » .
- ٢١٩ باب الرجل تفوته الصلاة .
- ٢٢٣ باب إذا سلم الإمام أين ينبغي له أن يتطوع .
- ٢٢٥ شرح قوله عليه السلام في الرجل يهم في صلاته فلا يدري أصلى ثلاثاً أم أربعاً.. الخ
- ٢٢٨ باب صلاة التطوع .
- ٢٣٥ باب صلاة الضحى .
- ٢٣٧ بيان اختلاف العلماء في صلاة الضحى .
- ٢٣٩ باب صلاة الليل .
- ٢٤٥ باب صلاة الجنتين .
- ٢٤٧ باب صلاة الوتر .

- ٢٥٢ شرح روايته عليه السلام : « من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .
- ٢٥٣ شرح قوله عليه السلام : « من أصبح ولم يوتر ما بينه وبين أن يصلي الصبح... الخ »
- ٢٥٨ باب دعاء الوتر .
- ٢٥٩ بيان أنه كان علي عليه السلام يقنت في الوتر قبل الركوع ، وفيه بيان صفة الوتر .
- ٢٦١ باب صلاة الليل كم هي ؟ ..
- ٢٦٣ باب الرجل ينام عن الصلاة أو ينساها .
- ٢٦٨ شرح قوله عليه السلام : « الرجل ينسى الظهر ثم يذكرها في وقت العصر ... الخ »
- ٢٧١ باب ما يقطع الصلاة والمواضع التي يصلي فيها وما يجزئ من الثياب للصلاة .
- ٢٧٤ شرح روايته عليه السلام : « لا بأس بالصلاة على البساط والسوح » .
- ٢٧٤ شرح قوله عليه السلام : « أدنى ما يصلي فيه الرجل ثوب ، وأدنى ما تصلي فيه المرأة قميص وخمار » .
- ٢٧٩ باب صلاة المريض والمغمى عليه وصلاة العويان .
- ٢٨٦ شرح قوله عليه السلام : « لا يصلي القائم خلف المريض الذي يصلي جالسا » .
- ٢٩٠ شرح قوله عليه السلام : « في العريان إن كان بحيث يراه أحد صلى جالسا ... الخ »
- ٢٩٤ باب صلاة الجمعة .
- ٢٩٩ شرح حديث : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قبل الجمعة خطبتين يجلس بينهما ... الخ »
- ٣٠٢ شرح حديث « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة تنزيلا المسجد ... الخ » وتحقيق الخلاف في ذلك .
- ٣٠٦ شرح ما رواه عليه السلام عن جده أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين ثم أربعا ... الخ »

- ٣٠٧ شرح قوله عليه السلام : « الاذان يوم الجمعة اذا صعد الامام على المنبر ، وإذا نزل أقلم المؤذن » .
- ٣٠٩ شرح قوله عليه السلام : « ويجهر الامام يوم الجمعة بالقراءة ولا يقنت » .
- ٣١٠ قال زيد بن علي : « لا تحب الجمعة الا على أهل الامصار » وتحقيق القول في ذلك ، وبيان المصير بأتم وجه .
- ٣٢٣ شرح قوله عليه السلام : « لا تحب الجمعة على عبد ولا على مريض ... الخ » .
- ٣٢٦ باب صلاة العيدين .
- ٣٣٢ شرح ما رواه عليه السلام عن علي : « أنه كان يخطب في العيدين خطبتين بعد الصلاة » .
- ٣٣٤ شرح ما رواه عليه السلام عن علي : « أنه اجتمع عيدان في يوم ف صلى بالناس .. الخ »
- ٤٣٦ شرح قوله عليه السلام : « اذا فاتك الامام في صلاة العيدين والجمعة فصل أربعاً » .
- ٣٣٧ شرح قوله عليه السلام : « من أدرك الامام راکعاً يوم الجمعة ويوم العيد في صلاة العيد ... الخ » .
- ٣٤٠ باب التكبير في أيام التشريق .
- ٣٤٣ بيان صفة التكبير التي رويت عن علي كرم الله وجهه .
- ٣٤٤ وقال زيد بن علي : والتكبير يجب على الرجال والنساء من أهل الحضر . وتحقيق القول في ذلك .
- ٣٤٨ باب الصلاة في السفر .
- ٣٦٠ شرح قوله عليه السلام : « اذا قدمت بلداً فأزمت على إقامة عشر فأتى » .
- ٣٦٣ شرح قوله عليه السلام : « ولا يقصر الصلاة الا في مسير ثلاث ... » .
- ٣٦٧ بيان « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بمكة ركعتين ركعتين حتى رجع » .

- ٣٦٨ بيان أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتطوع على بعيره في سفره ... الخ .
- ٣٧٣ باب الصلاة في السفينة .
- ٣٧٥ باب السجود في الصلاة .
- ٣٨٠ شرح قوله عليه السلام « إذا كانت السجدة في آخر السورة فاركع بها ... الخ » .
- ٣٨٣ سألت زيدا عن الرجل يسمع السجدة من النمي أو المرأة ... الخ .
- ٣٨٤ باب صلاة الكسوف والاستسقاء .
- ٣٨٧ بيان أنه عليه السلام إذا صلى بالناس صلاة الكسوف بدأ فكبّر ثم قرأ الحمد لله ... الخ .
- ١٨٩ بيان أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى حين كسفت الشمس ثمانين ركعات في أربع سجّادات .
- ٣٩٤ بيان « أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى بالناس في الاستسقاء صلى مثل صلاة العيدن ... الخ » .
- ٣٩٦ صلاة الاستسقاء على ثلاثة أنواع ... الخ .
- ٤٠٠ باب صلاة الخوف .
- ٤٠٢ بيان ما رواه عليه السلام عن علي كرم الله وجهه في صلاة الخوف في المغرب ... الخ
- ٤٠٣ بيان ما رواه في صلاة المقيم عن علي عليه السلام قال : يصلي بالطائفة الأولى ركعتين وبالطائفة الأخرى ركعتين ... الخ .
- ٤٠٥ باب فضل المسجد
- ٤٠٨ شرح قول علي كرم الله وجهه : « دخل رجل المسجد وقد أكل الثوم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .
- ٤١١ باب فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... الخ .

- ٤١٤ باب التسبيح والدعاء .
- ٤١٦ شرح قوله صلى الله عليه وآله وسلم « أربعة لا ترد لهم دعوة ... الخ » .
- ٤٢٣ باب القيام في شهر رمضان .
- ٤٢٧ باب الدعاء في دبر الوتر وعند انفلاق الصبح .
- ٤٢٩ باب الدعاء بعد ركعتي الفجر .
- ٤٣١ باب الدعاء بعد صلاة الفجر .
- ٤٣٥ كتاب الجنائز .
- ٤٣٥ باب غسل الميت .
- ٤٣٧ سألت زيدا عليه السلام عن غسل الميت، فقال: يجعله على مقتله وتوجه نحو القبلة... الخ
- ٤٤١ سألت زيدا عليه السلام في كم يكفن الرجل قال : في ثلاثة أثواب قيص وازار... الخ
- ٤٤٣ شرح قوله عليه السلام : « النسل من غسل الميت سنة ... الخ » .
- ٤٤٥ باب المرأة تغسل زوجها والرجل يجوز له أن يغسل زوجته .
- ٤٤٧ وقال زيد بن علي في الرجل يموت في السفر ومعه امرأته ... الخ .
- ٤٤٨ وقال زيد عليه السلام في الرجل تموت معه المرأة في السفر .
- ٤٤٨ وقال زيد : إذا مات الرجل مع النساء وليس فيهن امرأته ولا ذات رحم محرم... الخ
- ٤٣٠ وقال زيد عليه السلام في المرأة تموت في السفر مع قوم ليس فيهم ذو رحم محرم ... الخ .
- ٤٤١ باب الشهيد والذي يحترق بالنار والغريق .
- ٤٥٢ في الشهيد أقوال الأول منها مذهب أبي حنيفة وصاحبه ... الخ .
- ٤٥٤ شرح روايته عليه السلام لما كان يوم أحد أصيبوا فذهبت رؤوس غنمهم فصلى عليهم

- رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينسلمهم ، وفيه اعتراض على حديث ابن عباس من حيث المعنى ومن حيث الاسناد .
- ٤٥٩ شرح قوله عليه السلام : « يتزع عن الشهيد الفرو والخف والقلنسوة والعمامة ... الخ »
- ٤٦١ شرح ما رواه عليه السلام : « أنه سئل عن رجل احترق بالنار فأمرهم أن يصبوا عليه الماء صباً » .
- ٤٦٢ سألت زيد بن علي عن الفريق والذي يقع عليه الحائط ... الخ .
- ٤٦٣ شرح قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أتدرون من الشهيد من أمتي ... الخ » .
- ٤٦٤ نظم العلامة محمد بن اسماعيل الأمير أكثر أسباب الشهادة وشرح ذلك .
- ٤٧٠ باب كيف يحمل السرير والنعش .
- ٤٧٢ أسماء بنت عيسى أول من أحدث النعش .
- ٤٧٤ باب الصلاة على الميت وكيف يقال في ذلك .
- ٤٧٦ الصلاة على الميت تبدأ بالتكبيرة الأولى ... الخ .
- ٤٧٨ وأعلم أنه ورد في الدعاء في صلاة الجنازة صور مختلفة .
- ٤٧٩ إذا اجتمع جنازة رجل ونساء جعل الرجال ... الخ .
- ٤٨٠ شرح حديث : « كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى ثم لا يمود » .
- ٤٨١ سألت زيداً عليه السلام عن الرجل يفوته شيء من التكبير ، قال : لا يكبر ... الخ
- ٤٨٢ حديث : « صلى على جنازة رجل قام عند سرته ، وإذا كانت امرأة قام ... الخ » .
- ٤٨٤ باب الصلاة على الطفل وعلى الصبي الصغير وخلاف العلماء في ذلك .
- ٤٩١ حديث : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يقول في الصلاة على الطفل : اللهم اجعله لنا سلفاً ... الخ » .
- ٤٩٣ باب من أحق أن يصلي على المرأة .

- ٤٩٥ باب من تكروه الصلاة عليه ومن لأبأس الصلاة عليه .
- ٤٩٩ سألت زيد بن علي عن الصلاة على ولد الزنا والرجوم في الزنا ... الخ .
- ٥٠١ وقال زيد بن علي : لا تصل على المرجئة ولا القدرية ... الخ .
- ٥٠٢ باب كيف يوضع الميت في اللحد .
- ٥٠٣ حديث : « آخر جنازة صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جنازة رجل ... الخ .
- ٥١٥ باب السير بالجنازة والقيام إليها وكيف يفعل من لقيها .
- ٥١٥ بيان مرواه عليه السلام أنه كان إذا سار بالجنازة سار سير ... الخ .
- ٥١٧ قيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الجنازة ثم نهي عن ذلك .
- ٥٢٠ حديث : « إذا لقيت جنازة فخذ بجوانبها » .
- ٥٢٣ باب الصياح والنواح .
- ٥٢٣ الكلام على نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النوح .
- ٥٢٨ باب توحيد الميت على القبلة
- ٥٣٠ واعلم أن كلمة التوحيد سبب لدخول الجنة .
- ٥٣٤ باب المحرم يموت كيف حكمه .
- ٥٣٦ باب غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتكفينه .
- ٥٣٩ شرح قول علي رضي الله عنه : « لما أخذنا في غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... الخ » .
- ٥٤٢ كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب ... الخ .
- ٥٤٤ واعلم أن الواجب من الكفن ... الخ .

- ٥٤٥ باب المسك في الحنوط .
- ٥٤٧ قال زيد بن علي عليه السلام : « تجمر أكفان الميت ولا تتبع الى قبره بجمرة... الخ »
- ٥٤٨ وقال زيد بن علي : « لأبأس بالحنوط ... الخ » .
- ٥٤٩ باب اليهودية تموت وفي بطنها ولد مسلم والمرأة تموت ، وفي بطنها ولد حي .
- ٥٥٠ وقال زيد بن علي : « في المرأة تموت وفي بطنها ولد حي فقال يشق بطنها ... » .
- ٥٥١ باب عيادة المريض
- ٥٥٣ شرح حديث : « من عاد مريضاً كان له مثل أجره ... الخ » .
- ٥٥٤ شرح حديث : « عودوا مرضاكم... الخ » .
- ٥٥٦ اختلاف العلماء على الافضل المتي أمام الجنائزة أو خلفها ... الخ .
- ٥٥٧ شرح حديث : « مرضت فمادني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... الخ » .
- ٥٥٧ شرح حديث : « دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل من الانصار يعودوه ... الخ » .
- ٥٥٨ شرح حديث : « الاجر على قدر المصيبة » .
- ٥٥٩ شرح حديث : « من أكرس الناس ؟ .. » .
- ٥٦١ باب مسائل من الصلاة .
- ٥٦٧ كتاب الزكاة .
- باب زكاة الابل السائفة .
- ٥٦٨ شرح حديث : « ليس في أقل من خمس خود صدقة ... » .
- ٥٧٤ قال زيد بن علي : « ليس في الابل العوامل الحوامل صدقة » .
- ٥٧٥ الكلام على قول زيد بن علي : اذا لم يجد المصدق السن التي يجب في الابل أخذ سنأ فوقها .
- ٥٧٨ باب زكاة البقر .

- ٥٨١ شرح حديث : « ليس في البقر الحوامل والعوامل صدقة وإنما ... الخ » .
- ٥٨٤ باب زكاة الغنم .
- ٥٨٥ شرح حديث : « لا يأخذ المصدق هرمة ولا ذات عوار ... الخ » .
- ٥٨٦ حديث : « لا يفرق المصدق بين مجتمع ... الخ » .
- ٥٨٩ باب زكاة الذهب والفضة
- ٥٩٣ شرح : « عفا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الابل العوامل ... الخ » .
- ٥٩٨ حديث : « ليس في المال تستفيده زكاة حتى يحول عليه الحول ... الخ » .
- ٦٠٠ شرح حديث : « اذا كان لك دين وعليك دين فاحتسب بدنيك ... الخ » .
- ٦٠١ شرح : « لا يأخذ الزكاة من له خمسون درهما ... الخ » .
- ٦٠٤ سألت زيد بن علي عن زكاة الحلي ، فقال زك للذهب والفضة ... الخ .
- ٦٠٦ سألت زيد بن علي عن مال التيم فيه زكاة ... الخ .
- ٦٠٨ وسألت زيداً عما خرج من البحر من العنبر ... الخ .
- ٦١٠ وسألت زيداً عن معدن الذهب والفضة والرماس ... الخ .
- ٦١١ وسألت عليه السلام عن معدن الجواهر من الجزع ونحوه ... الخ .
- ٦١٢ وسألت عليه السلام عن الزكاة تجزئ الرجل أن يعطيها أحداً من قرابته .. الخ .
- ٦١٥ وقال زيد بن علي : لا تعط من زكاة مالك القدرية ولا المرجئة ... الخ .
- ٦١٥ وسألت زيداً عن تعجيل الزكاة ... الخ .
- ٦١٨ وسألت عليه السلام عن رجل له مائة درهم وخمسون درهما ... الخ .
- ٦١٩ وقال زيد بن علي : « لا يجزئ » أن يعطي من الزكاة أهل الذمة ... الخ .
- ٦٢٠ وقال زيد بن علي : « فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصدقة في عشرة أشياء ... الخ » .
- ٦٢١ وقال زيد بن علي : « لا يعطي من الزكاة في كفن ميت ... الخ » .
- ٦٢٢ وقال زيد بن علي : موضع الزكاة في الثمانية الاصناف ... الخ .
- ٦٢٤ باب أرض العشر

٦٢٩	حديث : « ليس في الخضروات صدقة » .
٦٣١	باب الخواج
٦٣٤	تسميهان : الاول - اختلف العلماء في الارض الخراجية ... الخ .
٦٣٥	الثاني - هل يجب في غلتها العشر مع الخراج أو لا ... الخ .
٦٣٨	باب صدقة الفطر
٦٤٥	وسألت زيداً عن الرجل يكون له أقل من خمسين درهما ... الخ .
٦٤٥	سألت زيد بن علي على الصاع كم مقداره .. الخ .
٦٤٩	باب فضل الصدقة على القرابة
٦٥٠	شرح رواية زيد بن علي رضي الله عنها لأن اشترى بدرهم صاعاً من طمام ، فاجمع عليه نفراً ... الخ .
٦٥٢	باب صدقة السر .
٦٥٥	باب فضل القروض .
٦٥٧	باب من لا تحل له الصدقة ومن تحل له .
٦٥٩	شرح حديث : « أتاه رجل يسأله صدقة ... الخ » .
٩٦١	باب مانع الزكاة ولاوي الصدقة والممتدى فيها .
٦٦٢	شرح حديث : « آكل الربا ومانع الزكاة .. الخ » .
٦٦٢	تفسير الماعون بالزكاة .

بعون الله وتوفيقه تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث وأوله
« كتاب الصوم » إن شاء الله تعالى . أعاننا الله على اكماله .

مكتبة المؤيد
صاحبها
محمد بن إبراهيم المؤيد الحسني

المكتبة التي تساهم في نشر الثقافة العامة ، فهي الوحيدة في
جلب الكتب النادرة من أنحاء العالم ، وهي الوحيدة في نشر
المخطوطات وطبعها ونشرها .

ولست المكتبة للبيع فقط ، بل هي ملتقى الطبقة المثقفة
يقصدها الأمير والوزير والعالم والمتعلم والكاتب والشاعر
والمؤرخ والصحافي والقانوني ، والطبيب
فهي مستمرة في نشر العلم وخدمته .

فهي تطبع المخطوطات وتنشرها ، وتداول كل من يرغب في
طبع مؤلفاته أو منشوراته .

وبعد ، فهذا الكتاب المسمى « الروض النضير » هو الكتاب
الرابع والعشرين من مطبوعاتها .
والله يتولى الجميع بعنايته ورعايته .

اشرفت على تصحيحه وطبعه

مكتبة الزمان

ص. ٠ ب. ٢٨٥٤ - دمشق